حنة أرندت

أسس التوتاليتارية

'أحد أفضل مئة كتاب في القرن العشرين'

Le Monde

دار الساقي

أسس التوتاليتارية

صدر للمؤلفة عن دار الساقي:

- في العنف

حنة أرندت

أسس التوتاليتارية

ترجمة

انطوان أبو زيد

دار الساقي

Hannah Arendt, *Totalitarianism*

Copyright © 1973, 1968, 1966, 1951, 1948 by Hannah Arendt
Copyright renewed 1979 by Mary McCarthy West

الطبعة العربية

© دار الساقي 2016
جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 1993
الطبعة الثانية 2016

ISBN 978-1-85516-774-2

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: 5342/113، بيروت، لبنان
الرمز البريدي: 6114–2033
هاتف: 442 866-1-961+، فاكس: 443 866-1-961+
email: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني
www.daralsaqi.com

تابعونا على
@DarAlSaqi
دار الساقي
Dar Al Saqi

مدخل

I

كان انتهائي من مخطوطة «أسس التوتاليتارية» خريفَ العام ١٩٤٩، أي لأربع سنوات خلَتْ على هزيمة ألمانيا الهتلرية، وقبل ستالين بأربع أخرى. أما طبعة الكتاب الأولى فصدرَتْ عام ١٩٥١. وإذا ما استعدتُ السنوات التي قضيتها كاتبةً مخطوطتي هذه، بدءاً من العام ١٩٤٥، بدَتْ لي أنها أوّل حقبة من الهدوء النسبيّ تتلو عقوداً كاملة من الصخب، واللبْس والرعب الخالص والمحض: ثوراتٌ أعقبت الحرب العالمية الأولى، وانطلاقة الحركات وتهافُتُ النظام البرلماني، ثم كُلُّ أنواع الاستبداد الجديدة، الفاشية منها وشبه الفاشية، وديكتاتورياتُ النظام الواحِدِ والجيش، وآخر المطاف نشوء كيان صلبٍ في ظاهرِهِ منَ الأنظمة التي تعتمِدُ على الجماهير[1]: ومثالُ ذلك ما حَصَلَ في روسيا عام ١٩٢٩، عام «الثورة الثانية» كما اتفق على تسميته في الغالب، وفي ألمانيا، عام ١٩٣٣.

وما إنْ آلَتْ ألمانيا النازية إلى هزيمتها حتى لقي جزء من هذا التاريخ ختامَهُ. وعلى هذا فقد اعتبرتُ الأوان سانحاً لإعادة النظر في الأحداثِ المعاصِرة بعينِ المؤرخ الاستعاديّة وبالحماسة التحليلية التي لدى الأخصائي في العلوم السياسية. وكان ما باشرتُهُ أوَّل فرصةٍ لقولِ ما كان حَدَث ولفهمِه، وليس دونما غضبٍ واهتمام، (Sine ira et studio)، إنّما فهم يخالطُهُ الألَمُ دوماً، لا الهَوْلُ الأصَمُّ. على أي حالٍ، فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي غدا فيها ممكناً التلفظ بالمسائِلِ التي طالما أُجبر جيلي على العيش ملازماً إيّاها أغلب حياةِ رشدِه، وطرحُها على الملأ:

ماذا حدثَ حقاً؟ ولماذا جرى ما جرى؟ وكيف أمكن حدوث ذلك؟ والواقع أنَّ الهزيمة الألمانية التي خلفت وراءها بلداً منهدماً ليس إلاّ، وأمّة بَلَغَ بها الإحباط مبلغاً شعرَتْ معه بأنها باتَتْ في «الدرجة الصفر» من تاريخها، انبثقَ من لدنها جبالٌ من الأوراق، سليمةٌ من وجهة الإمكان، وفيض من لوازم التوثيق المخصوصةِ بكلِّ المظاهرِ التي حفلَتْ بها الاثنتا عشرة سنَةً منْ الألفِ سنة من حُكمِ رايخ هتلر، والتي أفلح في أنْ يحكمَ خلالها. والحال أنَّ المنتخباتِ الأولى والوفيرة مِنْ فيضِ الثرواتِ الذي يُوقِعُ في الحيرة، والذي لبث إلى اليومَ أبعد ما يكون عن النشر والتدقيقِ على نحوٍ ملائمٍ، شرعَتْ في الظهور متلازِمَةً مع الدعاوى ضد مجرمي الحرب الرئيسيين (نورامبورغ، ١٩٤٦)، وذلك في المجلّدات الاثنَيْ عشر ذاتِ العنوان «المؤامرة والعدوانُ النازيّان»[٢].

ومع ذلك، فإن كمّياتٍ عظيمة من أدواتِ البحثِ المستجدَّة، وثائقية كانَتْ أم غيرها، ومما تتناوَلُ النظامَ النازيَّ، باتَتْ في متناوَلِ الأيدي داخِلَ المكتباتِ ودور التوثيق، حِينَ ظهرَتْ في العام ١٩٥٨ الطبعَةُ الثانية من الكتاب، في صيغة كتاب الجيب (Livre de poche). وما خبرتُه آنئذٍ كان هاماً، بالطبع، إلا أنه لم يكن ليستدعيَ مني تبديلات أساسيّةً، لا في التحليل، ولا في الحجَّة التي حثتني عَلَى طرحيَ الأصلي. على أنه بدا لي من المستحسن أنْ أبدل في الهوامش، استشهاداتٍ مكانَ أخرى، أو أضيف أخرى عديدة، حتى إذا فعلت ذلك بات النص مزيداً عليه. غير أنَّ هذه التبديلات كان لها جميعها طابع تقنيّ محض. ففي العام ١٩٤٩، لم تكُنْ وثائق نورامبورغ متداولةً أو معروفةً خلا أوساط محدودة في ترجمتها الإنكليزية فحسب، كما أنَّ عدداً كبيراً من الكتب، ومقالاتِ النقدِ والمجلاتِ الصادرة في ألمانيا ما بين عامَيْ ١٩٣٣ و١٩٤٥ لم يكُنْ في متناوَلِ الباحثين. ومن جهة أخرى، فقد أعدتُ الاعتبار، في عدد من الطباعات التي أجريتها، إلى بعض الأحداث الأهم التي تلت موت ستالين ـ أزمة الخلافة وخطابُ خروتشيف أمام مؤتمر الحزب العشرين ـ بالإضافة

إلى معلومات جديدة كانَتْ بلغتني لتوِّها منْ إصدارات حديثة، حول النظام الستاليني. إلى ذلك فقد وقعتُ على بعضِ وجهاتِ النظر ذاتِ الطابع النظريِّ الشديد الصرامة، والتي كانَتْ على صلةٍ وثيقة بالتحليل الذي أجريتُهُ على عناصِر «الاستبداد الكلِّي»، غير أنها لم تكُنْ بحوزتي يومَ أتممتُ صياغة مخطوطتي الأصلية، التي ختمتُها آنئذٍ «بملاحظاتٍ في صيغة استخلاص» فكانَتْ أقلَّ استخلاصيّة مما يقتضيه الواقع. حتّى كانت الطباعة الحالية. فأبدلتُ هذه «الملاحظات» بآخر فصل «إيديولوجية وإرهاب» من الكتاب المطبوع حديثاً، وعمدتُ إلى توزيعها في فصولِ الكتاب الأخرى، بمقدارِ ما تبينُ عَنْ صلاحية. وكنْتُ أضفتُ إلى الطبعة الثانية، خاتمة حيث أناقِشُ بإيجازٍ إدْخالَ النظامِ الروسي في البلاد التابعة لروسيا، والثورة المجرية.

وقد كان لهذا النقاش، الذي دُوِّن في فترة متأخرة للغاية، نبرَةٌ مختلفة لكونِه يعالجُ أحداثاً معاصرة، وعدداً من التفاصيل التي تجاوزَتْها هذه الأخيرة. واليومَ وقد حذفتُ النقاشَ الآنفَ، فإنه يتبدى التغيير الجوهري الوحيدَ الذي أصابَ الطبعة الحالية مقارنةً بالطبعة الثانية (في صيغة كتاب الجيب).

إنه لمن الحتمي ألا تدلّ نهاية الحرب (العالمية الثانية) على نهاية النظام التوتاليتاري في روسيا. بل على العكس، فقد استتبعها بلشفة طاولَتْ أوروبا الشرقية، وهذا يعني امتداداً للنظام التوتاليتاري، ولم يوفِّر السلامُ أكثرَ من منعطفٍ هامٍ يتم من خلالِهِ تحليل التشابهاتِ القائمة بين طرائق النظامَيْن التوتاليتاريين ومؤسساتهما ورصدُ الاختلافات بينهما على كل صعيد. والحق أنه لم تكن نهاية الحرب العامِلَ الحاسِمَ في هذا، إنما كان موت ستالين بعد ثماني سنوات من وقف أعمالِ الحرب. وإذا ما نظرنا إلى الوقائع نظرة استعادية، بدا لنا أنَّ موت ستالين هذا، لم يتلُهُ أزمة خلافة و«انفراجُ أزمة» مؤقّتان إلى حين بروز زعيم جديد يوطد زعامتَهُ فحسب، بَلْ تلاهُ مسارٌ صادِقٌ، وإن كان ملتبساً دوماً، في التوجُّه

الليبرالي. إلى ذلك، فقد يُرتأى، من وجهة نظر الأحداث، ألاّ يُسلط الضوء على هذا الجزء من سردي، في حين أن معرفتنا بالفترة المقصودة بالتحليل لَمْ تتبدَّلْ بصورة أساسية حتى تستدعي إضافاتٍ أو إعادات متسعة. وعلى العكس من ألمانيا، حيث لم يكن هتلر يستخدم «حربَهُ» استخداماً واعياً في سبيل أنْ ينمّي نظامَه التوتاليتاري ويستكمله على أفضل وجه، إذا صحَّ التعبير، فقد شهدت فترة الحرب في روسيا تلاشي الاستبداد الشامِل، وإن بصورة مؤقتة. فمن وجهة نظري، تنطوي السنوات الواقعة ما بين ١٩٢٩ ـ ١٩٤١ وما بين ١٩٤٥ ـ ١٩٥٣ على أحداث ذات أهمية مركزية، أما مصادرنا فيما خصَّها فهي نادرة وطبيعتها أشبه بما جرى في العام ١٩٥٨ أو حتى في العام ١٩٤٩. والحالُ أنَّ أمراً لم يحدث، ولَنْ يحدث في المستقبل القريب، قد يحمل لنا في طياتِهِ هذا القدر من الوضوحِ في نفسِ الاستخلاصِ، أو نفس الشهادة الدقيقة بصورة فظيعة والمحالةِ الدحضِ، مثلما هي أحداثُ ألمانيا النازية.

إنَّ الإضافة الوحيدة التي وجب أن تُزاد إلى معارفنا هيَ مضمون وثائق «سمولنسك» (الصادرة عام ١٩٥٨ عن ناشرها ميرل فاينسود)، الذي أظهر كم أنَّ النقص في اللوازم الوثائقية والإحصائية الأوَّلية يظلُّ العائِق الحاسِم دون كل الأبحاثِ حول هذه الفترة من تاريخ روسيا. والواقع أنه، رغم احتواء الوثائق (المكتشفة في قيادة الحزب العامة في سمولنسك، من قبَل أجهزة الاستخباراتِ الألمانية، والتي وقعَتْ فيما بعد بين أيدي قواتِ الاحتلالِ الأميركية في ألمانيا) على مئتي ألف (٢٠٠,٠٠٠) صفحة من السجلات، ورغم كون الوثائق المتوفرة فيها حول السنوات ١٩٢٩ إلى ١٩٣٧ سليمة، إلاّ أنَّ كمية المعلومات التي عصيَتْ على توفيرها لنا بدَتْ مذهلة. ولئن تضمّنت هذه الوثائق «مادة وفيرة بله تفيضُ عن التصنيف، حولَ أعمال التطهير» من العام ١٩٢٩ حتى ١٩٣٧، فإنها لا تحتوي على أي تحديدٍ لعدد الضحايا، ولا تشير إلى أي معطى إحصائي ذي أهمية حيوية. وكلّما ذكرت الوثائق أرقاماً، بانَتْ أنها متناقضةُ تناقضاً

شديداً، ذلك أن التنظيمات على اختلافها ما برحَتْ تعطي مجاميع من الأرقام مختلفةً، حتّى ثبتَ لنا أنَّ كثيراً من الإحصائيات، إنْ قيض لها الوجود، كانت الدولة قد وضعَتْ يدها عليها، وذلك إنفاذاً لأوامر الحكم في هذا الشأن[٣]. وبالمقابل، فإن الوثائق لم تحتوِ على أيّ منَ المعلوماتِ حولَ العلاقاتِ القائمة بين مختلفِ فروعِ السلطة، «بين الحزب، والعسكريين، والـ ن.ك.ڤ. د[*]»، أو بين الحزبِ والحكومة، كما أنها تتغافَلُ عن أُذناتِ الاتِّصال وأوامر القيادة. وخلاصة القول، فإن هذه الوثائق لا تعلمنا بشيء عن بنية النظام التنظيمية، التي وسعنا الإلمام بنظيرتها الألمانية النازية إلماماً جيداً[٤]. وبعباراتٍ أخرى، لما كنا طالما أدركنا أنَّ الدوريات السوڤياتية الرسمية كان لها غايات دعائية ولم تكن مصدر ثقة على الإطلاق، بدا لنا اليومَ أن المصادر الثقة واللوازم الإحصائية لم تكن موجودة أنّى كان.

على أن المسألة الأخطر والأكثر جديَّة هي أنْ يتبيَّن الباحث ما إذا أمكنَ الدراسة التوتاليتارية أن تتجاهلَ الخوضَ في الثورة الصينية. اليومَ، وبعد انقضاء خمسة وعشرين عاماً على إقامة الديكتاتورية الشيوعية، تتبدى معرفتنا بالأحداث الماضية والحاضرة في الصين أقل يقيناً مما تحصّل لدينا عن روسيا في الثلاثينات من هذا القرن، في بادىء الأمر لأنَّ البلادَ أفلحَتْ في حماية نفسها بالكامل من المراقبين الأجانب، وبالأخصّ لأنه لم يتكوَّنْ فريق رفيع المستوى من المنشقين عن الحزب الشيوعي الصيني يكون عوناً لنا في إدراك مسار الديكتاتورية الصينية: ولا شكَّ أن في هذا ظاهرةً كثيرة الدلالة. بل إن كُلَّ ما نعرفُهُ بصورة أكيدة إنما يفيدُ عن اختلافاتٍ جوهرية إزاءَ التوتاليتارية، كما هو متعارف عليها. إذ بعد أن مرَّت الثورة الصينية بمرحلة أولى غارقةٍ في دمويتها ـ فقد بلغ عدد الضحايا في أثناءِ السنواتَ

(*) N.K.V.D. أي اللجنة الشعبية للشؤون الداخلية.

الأولى من الديكتاتورية ما يقارب الخمسة عشر مليوناً، أي ما يوازي ثلاثة بالمئة من تعدادِ السكان في العام ١٩٤٩ ـ وبعد اختفاء كل معارضة منظَّمة لم يعد ثمة تنامٍ للإرهاب، ولم تحدث مجازر في حقّ الأبرياء، ولا عمدت السلطة إلى تصنيف المعارضين «أعداء موضوعيين»، ولم تقم دعاوى ذات جمهور ضخم، ورغم العدد الكبير منَ الاعترافاتِ العلنية وجلسات النقد الذاتي، وحتّى إبّان «الثورة الثقافية» وما خلفته من بلبلةٍ وعنف، لم تحدث جرائم بعيدة عن المألوف، ولم يكن فيها إن حصلت، ما يُقارَنُ بفداحةِ الخسائرِ البشرية التي أدّتْ إليها «ثورة ستالين الثانية». ولم يكُنْ خطاب «ماو» الشهير، في العام ١٩٥٧ حول «الحل العادل للتناقضات القائمة في أوساط الشعب»، والمعروف عادةً، وبصورة مغلوطة، تحت عنوان: «لندَعْ المئة زهرة تزهر»، ولم يكُنْ محضر دفاعٍ عن الحرّيّة، إنّما كانَ أولَ إسهامٍ أصيلٍ وجوهري في النظرية الماركسية منذ موت لينين: إذ يقرُّ هذا الإسهام، في الواقع، بالتناقضات في ما بين الطبقات ولا سيّما بين الشعب والحكم في ظلّ الديكتاتورية الشيوعية. ثم إنَّ طريقة التعاطي مع المعارضين، التي طالما استدعَتْ «تصحيحاً للفكر»، كانَتْ إجراءً اعتُمد من قِبَل الحكم في سبيل أنْ يقولبَ الأدمغة ويعاودَ قولبتها، وقد يخضع لها الشعب بأسره بينَ الفينة والأخرى. إلا أننا لبثنا عاجزين عَنْ إدراكِ الكيفية التي كان يتم بها ذلك كله في حياة الشعب الصيني اليومية، كما ظللنا نجهَلُ مَنْ كانَ خاضعاً لهذه العملية ومَنْ كان معفياً منها، ولم تبلغنا أي معلومات البتة عن نتائج «غسلِ الدماغ» الآنف: أكان لَهُ نتائج مستديمة أفضَتْ إلى تحوُّلات ملموسة على الشخصية المقصودة بالغسل أو ظَلّ يشكلُ عملاً طقوسياً محضاً وخالصاً؟ إبّان «الثورة الثقافية»، التي تميزت بهجماتٍ سيقَتْ ضدَّ التراتبية البيروقراطية الحاكمة، نودي ببطلان ممارسة «التصحيح الفكري»، باعتبارها شكلاً منَ الخبثِ العميم، و«أرضاً، حقّةً، خصْبةً تنمو فيها الثورة ـ المضادّة». ولئن كان غسيل الدماغ إرهاباً ـ إذ إنه كذلك ـ فإنه

إرهابٍ من نوعٍ مختلفٍ، وأياً تكن النتائج، فهي لم تحصِد السكّانَ. ذلك أنَّ المصلحَة الوطنية، ورفاهَ الشعب بأسرِه، ظلاّ المعيارَ الحاسِمَ في الشؤون الداخلية شأنَه في الشؤون الخارجية: وهذا ما أتاح للبلاد أن تنمو، دون أية معونة خارجية، في سلامٍ وما جنَّبها عودة كوارث المجاعةِ والفيضاناتِ التي طالما رزحَتْ تحت ثقلها البلدان الآسيوية الأخرى؛ وَالواقع أنَّ النظام الصيني الشيوعيَّ أفادَ بنجاح مِنْ كفاية سلالاتِ الطبقة الحاكمة القديمة، مما أبقى المستوى الجامعي والتعليمي على حالٍ مِنَ التقدُّم، رغم الفوضى الكثيرة التي جَرَّت إليها الثورة الثقافية. ولئن كانَتْ بعض السماتِ التوتاليتارية قد نمَّتْ عن سياسة الصين الخارجية، كالإصرار على ردّ الاعتبار إلى ستالين وإنكار المساعي الروسية في عهد خروتشيف إلى إعادة النظر في التوتاليتارية بأن اعتبرتها انحرافاتٍ «ارتداديةً»، وكالجهود التي راح يبذلها عملاءُ صينيون لاستقطابِ الحركاتِ الثورية الأجنبية وإعادة تنظيم الكومينترن في قيادة بكين، لئن شكلت هذه علاماتٍ مقلقة إلا أنها أُهملَتْ في السنواتِ الأخيرة. على أي حال، لطالما كان واضحاً أنَّ «فكرَ» ماوتسي تونغ لم يكن ليتنامى على السبل التي رسمها ستالين لَهُ (أو هتلر، بناءً على هذا)، ذلك أنَّه ثوريٌ بأعمقِ ما يكون، ولم يكن سفّاحاً قطّ. وقد يظن البعض أن من شأن كلّ هذا أنْ يُناقِضَ بعضَ الهموم المعبَّر عنها في هذا الكتاب، فَنُساقُ إلى تسويغ حذفِ الديكتاتورية الصينية من عدادِ ظواهر الاستبداد الكلي الجديرة بالتفحص.

مع ذلك فإن الصعوبَةَ الأخطر التي تفاقمَتْ وتنامَتْ إزاءنا فحالَتْ دونَ تفحص هذه المسائل تفحصاً جدِّيًا بـدَتْ على طريقِ الزوال. ذلك أن «الإيديولوجية المضادة» الرسمية الموروثة من زمنِ الحرب الباردة، إلى التيار المضاد للشيوعية الذي نَحَا، بدوره إلى أن يصير «دُوَلياً من حيث تنظيمه، ساعياً في ذلك إلى الإحاطة بكل شيء من خلالِ رؤيته الإيديولوجية، شاملاً من حيث توجهه السياسي»، ما كانت (الإيديولوجية)

لتيسُّر الأمور في شأنِ النظرية والتطبيق السياسيِّين. ولبثت الإيديولوجية الرسمية المذكورة تدفعنا إلى نسج تصوُّرنا المتخيَّل عَنْ أنماطِ الحكم الشيوعية المحقّقة، حتّى نأبى التمييزَ فيما بين مختلف أنواع الديكتاتوريات الشيوعية ذات الحزب الواحد، والتي وجدنا أنفسنا في مواجهتها في العالم الواقعي، وبين النظام التوتاليتاري. وبطبيعة الحال، ليس الأهمّ أن تكون الصين مختلفة عن روسيا الشيوعية، ولا أن تكونَ روسيا الستالينية مختلفة عن ألمانيا هتلر. إذ ما كان الميلُ الجارفُ إلى السُّكَر وانعدام الكفاءة، اللذين احتلاّ قسطاً وافراً للغاية في أي وصفٍ لروسيا في العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن وما زالا سائدَيْنِ إلى اليوم، ليلعبا أيَّ دور في تاريخ ألمانيا النازية. بل إن العكس يصح في كلا البلدين، ففي حين بلغتْ الفظاعَةُ المجّانية حدًّا عصياً على التسمية في معسكرات الاعتقال والإبادة الألمانية، بدت الفظاعَةُ في المعسكراتِ الروسية أمراً استثنائياً، باعتبار أن السجناءَ فيها كانوا يموتون إهمالاً أكثر من موتهم تعذيباً. أما الفسادُ، وهو خطيئة الإدارة الروسية الأصلية، فقد كان قائماً في السنواتِ الأخيرة منَ النظام النازي، غير أنَّهُ ظَلَّ شأناً مجهولاً في الصين، ما بعد الثورة، أقلّه في الظاهر. وعلى هذا، يسعنا أنْ نَعدِّد الاختلافات من هذا النوع، إذ إنها بالغة الدلالة وتشكّل جزءاً لا يتجزأ من تاريخ هذه البلاد المذكورة الوطنيِّ، بيد أنها لا تضيءُ إضاءةً مباشرة على شكل النظام. وبلا أدنى شك، فقد كان النظامُ الاستبداديُّ في كلّ من إسبانيا وفرنسا وإنكلترا وبروسيا أمراً مختلفاً تماماً؛ رغم ذلك فقد كان شكلُ النظام إياه أنّى كان. وفي سياقة طرحنا، نعتبر أن النقطة الحاسمة تكمن في اعتبار النظام التورتاليتاري مختلفاً عن الديكتاتوريات وأنواع حكم الاستبداد؛ أما إجراءُ التمييز ما بين هذا النظام التوتاليتاري وبقية الأنظمة فأمرٌ لا نقوى على تقصّيه، بل نتركُ شأن متابعته «للمنظرين»، وما يهمُّنا أنَّ الاستبدادَ الكلّي هو شكلُ النظام الوحيد، والذي يصيرُ معه أي تعايش محالاً.

مع ذلك، ترانا نحوزُ على كلّ الأسباب الداعية إلى استخدام كلمة «توتاليتاري» بتقتير مفرطٍ وحذر. وبالمقابل، لدينا كلّ الدواعي لأن نكونَ شديدي القلق. وها نشهد اليومَ، في الصين أول عملية تطهير من الحزب على الصعيد الوطني، وتتوالى التهديداتُ بمجازر غير مغطاة. ولو كانت هذه التهديدات تحققت، لكانت أدّت إلى نفس الظروف التي عرفناها في روسيا الستالينية. إننا لنجهَلُ أسبابَ هذا التحوُّل المباغتِ «الذي قيل إنه فاجأ حتّى أكثر كبار الموظفين الصينيين تمرساً بالحكم» (ماكس فرانكل في جريدة النيويورك تايمز، في ٢٦ حزيران يونيو ١٩٦٦)، ولا نعلم ما إذا كان ختامَ صراعٍ حولَ الخلافة وقد أُحكِم حجبه عن الإعلام، أو استتباعاً للكوارث الصينيّة الأحدث في مجالِ العلاقات الدولية. غير أن الاستنكارات الهستيرية التي راحَتْ تتعالى من لدنِ السلطة الصينية الحاكمة واصفة ما يجري بأنه «ثورة بورجوازية مضادة» لم تكن موجودة حتماً، أعانها وشجّع على القيام بها «الرجعيون» في داخل الحزب، كما أسهمَتْ فيها «حَيّات ذات جرس» و«أعشاب سامة»، من بين المثقفين، وهذه من شأنها أنْ تحلَّ وضعاً جديداً في صلب النظام، الذي قد تضطره «ثورة ثانية» إلى إلغاء ديكتاتورية لينين من أجل إقامة الحكم التوتاليتاري على النَمط الستاليني. أيًّا يكن الأمر، فإن هذه الملاحظات لا تعدو كونها تخمينات، أما الواقع فيظلُّ أننا أقلّ إلماماً بشؤون الصين منا بروسيا في أحلك ظروفها. وقد يكون من العُجب بمكان أن يحاوِل المرءُ تحليل الشكل الذي اتخذه النظامُ الحالي في الصين، ليس لشيء إلا لأنَّ هذا الشكل لم يبلغ تمامَه بعد.

ولكن في مقابلة ندرة المصادر الجديدة للمعلومات وانتفاءِ الثقة عنها، ما زلنا نرى الدراسات تتوالى وتتفرَّع حولَ كلِّ أشكال الديكتاتوريات الجديدة، أكانَتْ توتاليتارية أم لم تكن، وذلك منذ خمسة عشر عاماً. وهذا الأمر لينطبق بصورة أخصّ على ألمانيا النازية وروسيا السوفياتية. حتى لتجد اليومَ أعمالاً عديدة باتَتْ لازمةً لكل بحثٍ لاحقٍ حول

الموضوع عينه، وقد سعيتُ جاهدةً إلى إكمال ثبتِ مراجعي القديمة في هذا الصدد. (بينما لم تتضمن الطبعة الثانية ثبتاً بالمراجع والمصادر). في حين كان الأدبُ الوحيدُ، ما خلا بعضَ الأمثلة عنه، الذي استبعدتُهُ عمداً، متمثلاً في العديد من المذكرات التي صدرَتْ عن كبار القادة والموظفين النازيين بعد انتهاء الحرب. ولئن كان الفشل في هذا النوع التبريري مسوَّغاً، لداعي الاستقامة فإن ذلك لا يحولُ البتة دونَ الأخذ بنتاجه. إنَّما هذه الإرهاصات التي تظهر انعدامَ فهمٍ لما حدث حقًّا، وبصورة لافتة، وللدور الذي أداه المؤلفون أنفسهم في سياق الأحداث، هي ما تنزع عن الروايات التي تضمنتها المذكرات كُلَّ أهمية، سوى الاهتمامِ بالجانب النفساني.

II

أما فيما خَصَّ الإثباتات، فقد شكَّلَتْ، إلى حين العَزم على إصدار هذا الكتاب، أعتى حائلٍ يمكن تصوره دون البحث الجدِّي والفعَّال، والأمر يصحُّ على التنوّع المتمثل في نموذَجَيْ التوتاليتارية، النازية والبولشفية. إنه لمن غرائب الأدب حول التوتاليتارية، أنْ تكون كل محاولاتِ المعاصرين الأولى في كتابة التاريخ قد آلت إلى نجاحٍ وصَمدَتْ في وجه الزمن، في حين كان مقدراً لها أنْ تنهارَ، بحسب كلِّ القواعد العلمية، لافتقادِها إلى المصادرِ الثقة ولإفراطها في التزامِها الانفعالي في آن. والحال أنَّ سيرة هتلر لمؤلفها «كونراد هايدن»، وسيرة ستالين لمؤلفها بوريس سيڤارين، واللتين كتبتا وصدرتا في الثلاثينيات، هما أدَقُّ وأهمّ، على أي وجه، من السيرتين الكلاسيكيتين اللتين كتبهما آلان بولوك وإسحاق دويتشر، عنِ الزعيمين المذكورَيْن على التوالي. ولا شكَّ أن أسباباً كثيرة وراءَ هذه الظاهرة، إلا أن أحدَها هو بالطبع ما كان ماثلاً في واقع أنَّ الوثائق جاءَتْ لتثبتَ، في الحالَين، ما كانَ كبارُ الموظفين الفارّين

والشهودُ العيان الآخرون قد أدلوا بِهِ، ولِتكملَ أقوالهم.

ولنقل الأمور بفظاظة قليلاً: فنحن لم نكُنْ بحاجة إلى خطاب خروتشيف السرِّي لكي نعلم أن ستالين قد ارتكب مجازر، أو أنَّ هذا الرجلَ الذي طالما زُعِمَ أنّه «كثير الشكّ حتى الجنون»، كانَ قرّر الوثوق بهتلر. أما في ما يتعلّق بهذه النقطة، فقد تثبتُ ثقة ستالين بهتلر، بأن الأول لم يكن مجنوناً، إنما كان يرتابُ بكلّ الناسِ الذين رغب في إلغائهم أو كانَ على وشكِ إلغائهم، أي كلّ الأشخاصِ الذين يتولّون أعلى المناصب في الحزب والحكومة؛ فمن الطبيعي، بعد هذا، أن يثق بهتلر طالما أنَّ هذا الأخير لا يريد به شراً. وفي ما خصَّ النقطة الأولى، فإن تصريحاتِ خروتشيف المثيرة الدهشة، إذ كانَتْ ـ بحكم أنّه وسامعيه كانوا معنيين بوقائع التاريخ الحقيقية ـ تُخفي أكثر مما تبدي بما لا يُقاس، أفضَتْ إلى هذه النتيجة البائسة التي جعلت أشخاصاً كثيرين (ومن بينهم، بالطبع، الاخصائيين المدفوعين برغبتهم العارمة في مصادر رسمية ثقة) ينظرون إلى جرائم النظام الستاليني الهائلة نظرةً مقلّلةً، مع العلم أن هذه الجرائم لم تقتصر فحسب على اتهام مئاتٍ بل آلافِ من كبار الوجوهِ السياسية والأدبية وإعدامهم، على أن يُصار بعد موتهم إلى ردّ الاعتبار إليهم، بل تعدّت جرائمه هذا الحدّ إلى إبادة الملايين، العصية على العَدّ، من الناسِ الذين لا يقوى أحد، ولا حتى ستالين نفسه، على رميهم بتهم «الثورة ـ المضادة». ذلك أن خروتشيف، إذ أقَرَّ ببعض الجرائم المقترفة في عهد ستالين دون غيرها بالضبط، فقد أخفى جُرم النظام بمجموعِهِ، وعلى هذا ينتفضُ جيلُ المثقفين الجديدُ، فيسعى إلى فَضْح القادة الحاليين الذين لُقِّنوا السياسة وتمرسوا بالحكم في عهد ستالين ـ لخُبثهم وإسدالهم الستار عَنْ الحقائق الفظيعة، حتى وجدتَ هؤلاء المثقفين الروس في عصيانٍ يكاد يكون مفتوحاً. إذ إن هؤلاء يعرفونَ كلَّ شيء عن عمليات «التطهير الجماعيَّة، والإبعاد والإبادة التي أصابَتْ شعوباً بأسرها»[٥]. إلى ذلك، فإنَّ الشروح التي عقب فيها خروتشيف على

الجرائم التي يقبَلُ باقترافها ـ ريبة ستالين المجنونة بالجميع ـ من شأنها أن تخفي المظهر الأخصَّ لدى الإرهاب التوتاليتاري، الذي يشاءُ أنْ يُشحذ كلَّما غابَتْ معارضة منظمة لها، وكلّما أنس القائدَ التوتاليتاري من نفسه قوَّة تعصمُهُ عن الخوف. وهذا ما يصحُّ حقيقَ الصحَّة في تحوّل روسيا، عبر تاريخها. والواقع أن ستالين لم يباشِرْ حملاتِ تطهيرِه الهائلة في العام ١٩٢٨، حين أقرَّ بوجود «أعداء داخليين» يتربصون به، وبأنه باتَ خائفاً، ليس دونما سبب ـ فهو يدركُ تماماً أن بوخارين لبث يقارنه بجانكيز خان، حتّى بلغت به المقارنة القناعة أنَّ سياسة ستالين «إنما تقودُ البلاد إلى الجوع، والدمار، وإلى نظام بوليسي»[٦]، وهذا ما حدث فعلاً. بل إن ستالين شرع في عمليات التطهير هذه عام ١٩٣٤، بعدما جَعَلَ كلَّ المعارضين القدامى «يعترفون بأخطائهم»، وحينَ أطلق على مؤتمر الحزب السابع عشر المنعقد في إبّانه، تسمية «مؤتمر المنتصرين»، وأعلن قائلاً: «ليس للمؤتمر الحاضر ما يسعى إلى إثباته، ولا يوجد شخصٌ يودّ مقاتلته على ما يتضح لي»[٧]. وعلى هذا فلا يبدو أنَّ طابع المؤتمر الاحتفالي، ولا الأهميَّة السياسية الحاسمة التي يرتديها مؤتمر الحزب العشرون بالنسبة لروسيا السوفياتية والحركة الشيوعية بعامة، لا يبدو أنَّ هَذَيْن قد يكونان موضعَ تساؤل في سياق بحثنا. بل إن المؤتمر المذكور يرتدي أهميته لكونه ذا طبيعة سياسية، لذا ينبغي التمييز في ما بين الأضواء التي تلقيها مصادرُ رسمية من الفترة المابعد ـ الستالينية على حوادثِ الماضي، وبين ضوءِ الحقيقة.

ولمّا كُنْتُ على إلمام جيّدٍ بالعصر الستاليني، وجدتُ أن وثائق سمولنسك التي أصدرها «فاينسود»، والتي كنت أشرتُ إليها، هي المصدَرُ الأوثق والأهمّ، وإنه لمن المؤسف ألا تعقبَ هذه الطبعة واحدة أخرى أوْسع وأكثر تنظيماً. واستناداً إلى كتاب فاينسود، يجد المرء الكثير مما يقتضي تعلمه عن ستالين في عام ١٩٥٢ وما تلاها حين مضى يقاتِلُ في سبيل السلطة: وبتنا نعرف اليوم أنَّ موقع الحزب كان عرضةً

للتزعزع[٨]، ليس لأن روحاً من المعارضة المعلنة كانَتْ تعمّ البلاد فحسب، بل لأنَّ الحزب كان مرتعاً للفساد والإدمان أيضاً. ونحنُ نعلم يقيناً أنَّ اللااساميّة المعلنة غالباً ما كانَتْ تلازم كُلَّ الدعواتِ إلى التحرير[٩]. كما لم يخف علينا أن الاندفاعة شطر الاقتصادِ الجماعي والقضاءَ على الغولاكية كانا قد أعاقا، في الواقع، سياسة لينين الاقتصادية الجديدة، فانقطعَتْ معها كل صلة للمصالحة بين الشعب وحكومته[١٠]. والكلُّ يعلم أنَّ طبقة المزارعين بأسرها قاوَمتْ متكتلةً متضامنةً، هذه الإجراءات، وأعلنت أنها «تفضِّلُ الموتَ على الالتحاق بالكولخوز»[١١]، كما وأنها رفضَتْ رفضاً قاطعاً أنْ تصنِّف نفسها فتنقسم إلى مزارعين أغنياء، ومزارعين وسيطين، وفقراءَ، في سبيل أنْ تواجِه الغولاكات[١٢]: «هنالك مَنْ هو أدهى من هذه الغولاكات، ومَنْ يفكر في الإيقاع بنا وتعريضنا للضيق الشديد»[١٣]؛ كما أدركنا أنَّ الوضع في المدن، لم يكن أفضل مما ذكرنا، حيث لبث العمال يرفضون التعاون مع النقابات التي يتولى الحزبُ أمرها، وجعلوا يصفون قادتها بأنهم «شياطين شبعانة»، و«جواسيس خبثاء»، وهكذا دواليك[١٤].

وإزاءَ هذا الواقع يلحَظ فاينسود، ملاحظة صائبة، أن هذه الوثائق تظهر بوضوحٍ لا وجودَ «استياء عميم وعميق» من قِبلِ الناس في مواجهة الحكم فحسب، بَلْ تلحظ غياباً كلياً «لأي معارضة منظَّمة بما يكفي» ضدُّ النظام في مجموعهِ أيضاً. غير أن ما لَمْ ينتبه إليه فاينسود، وما كان عُلِّل وجودُهُ برأيي، هو وجود مبادرة حتمية من قبل ستالين لتولِّي زمام السلطة، وتحويلها إلى ديكتاتورية الحزب الواحد، وفرض الاستبداد الكلي: وتقضي هذه المبادرة بمتابعة السياسة الاقتصادية الجديدة كما أرتآها لينين[١٥]. إلى ذلك، فإن الإجراءاتِ التي اتخذها ستالين في سياق الخطة الخمسية الأولى التي رسمها عام ١٩٢٨، يومَ كانَ ممسكاً بزمام الحزب كلياً، أثبتَتْ أن تحويل الطبقات إلى جماهير وإلغاءَ كل تضامن ما بين الجماعات إلغاءً متوازياً، هما شرطانِ لازمانِ للاستبدادِ الكلي.

أما في ما خصّ مرحلة السلطة المطلقة التي توفّرت لستالين منذ العام ١٩٢٩، فإن وثائق سمولنسك تنحو إلى تأكيد ما كنا نلمُّ به من مصادر أقلّ ثقةً. وهذا ما يصحُّ في بعضٍ من الثغراتِ الغريبة التي تخلّلتها، ولا سيّما تلك المتعلقة بالمعطيات الإحصائية، ذلك أنَ غيابَ هذه المعلومات يثبتُ ببساطة لا تردُّ أن النظام الستاليني، شأنه في هذا كما في بقية الأمور، كان متماسكاً بلا رحمة حيالَ الآخرين: والحال أن كل الوقائع التي لم تكن لتنسجم مع التصوّر الرسمي، أو التي كان مشكوكاً في عدم انسجامها - من مثل المعطيات حول المحاصيل، ونسبة الجرائم، والعواقب الحقيقية الناجمة عن النشاطات «المعادية للثورة»، وذلك بالتعارض مع المؤامرات المتخيَّلة اللاحقة - كانَتْ توصَفُ بأنها غير واقعية، ويُتعاطى بها على هذا الأساس. وانسجاماً مع كره السلطة التوتاليتارية التامّ للوقائع والواقع على السواء، فقد مَضَى القيِّمون على المعلومات يجمعون كل المعطيات من هذا النوع، لدى كل محلّة بعينها، فيدفعون إلى تعرُّفها من قبل السلطاتِ المحلّية، وذلك بإصدارها في جريدة «البرافدا»، أو عبر دوريّات «الإزفستيا»، بدلاً من تجميعها في موسكو، وحصر المعلومات فيها الوافدة من جهات أرض الاتحاد السوفياتي الفسيحة الأربع، حتى أمكن كل منطقة في الاتحاد السوفياتي المذكور، وكل مقاطعة فيه أنْ تحظى بمعطياتها الإحصائية، الرسمية والمختلفة على السواء، أبداً كما لبَثَتْ تتلقى المعايير التي ليسَتْ أقل اختلافاً، والتي ما ونَيَتْ الخططُ الخمسية تمنحها إياها على التوالي[١٦].

ولسوف أورد سريعاً بعضاً من هذه النقاط الأكثر تبييناً ودحضاً، والتي لم يسعنا في البدء سوى تخمينها، وقد صارَتْ اليوم مدعمةً بوثائق قاطعة في إثباتها. ولطالما خامرنا الشكّ بأن يكونَ النظامُ أحادياً في بنيته التنظيمية، أما اليوم فبتنا نعلم علم اليقين أن النظام لم يكن «أحاديَّ البنية» قطُّ، إنما «كان قائماً، بسابق وعيٍ وتصميم، حول وظائف تتقاطعُ باستمرار، وتتضاعف أو تكون متوازيةً»، وأنَّ هذه البنية العديمة الشكل بغرابة منفرة،

ظلّت صامدةً بفضل نفس المبدأ الذي التزمه الفوهرر ـ «عبادة الشخصية» المزعومة ـ والذي تلقاهُ في ألمانيا النازية[١٧]. كما أننا بتنا على بيِّنة من أن ذراع النظام المدنية لم تكن الحزبَ إنما كانت الشرطة، التي كانت «تحركاتُها العملانية خارجة عن نطاق الحزب وما كان الأخير ليضبطها. .»[١٨]؛ وأدركنا كذلكَ أنَّ الناسَ الأبرياءَ تماماً، والذين صفّاهم النظام بالملايين، مطلقاً عليهم صفة «الأعداء الموضوعيين»، باللغة البولشفية الجارية، كانوا «مجرمين دون أن يرتكبوا جريمةً»[١٩]؛ وأنَّ هذه الفئة الجديدة بالتحديد (بالتعارض مع أعداء النظام الأصليين والسابقين ـ القتلة من موظفي الحكومة، ومشعلي الحرائق، أو العصابات) جعَلَتْ تتفاعلُ مع ما يرتكَبُ بحقها بنفس «السلبية الكاملة»[٢٠] التي وجدناها ماثلة في تصرّف ضحايا الإرهاب النازي. ولم يخامرنا الشكُّ قطُّ في أن يكونَ «السيل العارم من الوشاياتِ المتبادلة» إبان حملاتِ التطهير الكبرى ذا أثر كارثي على رفاهِ البلاد الاقتصادي والاجتماعي، بنفس المقدار الذي دَعَمَ فيه موقع القائِد التوتاليتاري. غير أننا بتنا نعرفُ، اليومَ فحسب، أن ستالين أطلق عمداً «مسارَ سلسلة الوشايات المأساويَةَ هذه»[٢١]، يوم أعلن رسمياً في ٢٩ تموز ١٩٣٦: «إنَّ السِّمة غير القابلة للردّ التي تجعل من المرء بولشفيًّا، في الظروف الحالية، هي أن تكون لديه ملكةُ تعرُّف عدوّ الحزب، كيفما أجاد التواري»[٢٢]. وفي حين كان «الحل النهائي» الذي اقترحه هتلر يعادل الأمر التالي: «سوف تقتل»، وقد حمل نخبةَ الحزبِ النازي على تطبيقه، كان إعلانُ ستالين يقضي بأن «يشهد كلّ امرىء شهادة زور» ليعدَّ ذلك قاعدة سلوك لكل أعضاء الحزب البولشفي. وفي آخر المطاف، كان يمكن الظنّ، أيضاً، أنه كان ثمة قسطٌ من الحقيقة في النظرية السائدة، والتي بمؤداها أنَّ الإرهاب المتفشي في خاتمة العشرينيات وإبان الثلاثينيات إنما كانَ «ضريبة العذاب» التي فرضها التصنيع والتقدُّم الاقتصادي، غير أن الشكوك لا تلبث أن ترتفع لمجرَّد أن ينظر إلى حالةِ الأشياء الحقيقية من هذه الوجهة، ويُتَبيَّنَ مسار

الأحداث في منطقة ذات خصوصية ما[٢٣]. ذلك أن الإرهابَ لم يفضِ إلى شيء من هذا القبيل. إذ إن النتائج التي آل إليها الصرَاعُ ضد الغولاكية، وتحويلُ العمل تحويلاً جماعياً وحملاتُ التطهير الكبرى، لم يكن التقدُّم الصناعي ولا التصنيع السريعُ منْ آثارها، إنَّما كان الجوعُ، والظروف الفوضويّة التي اعترت الإنتاج الغذائي، ونقصُ السكان المريع. بل الأصحّ، أنَّ عواقب الإرهاب الآنف كانَتْ منَ الفداحة بمكان بحيث أفضَتْ إلى أزمة مستديمة في الزراعة، وإيقاف النموّ السكاني، والعجز عن تنمية السهوب السيبريَّة الواسعة واستعمارها. إلى ذلك، فقد أظهرت وثائق سمولنسك بالتفصيل المناهج التي اعتمدتها حكومة ستالين في سبيل تدمير الكفاية التقنية وحسنَ الأداء اللذين حصَّلتهما البلاد بعد ثورة أكتوبر. وقد شكل كل هذا، في الواقع، «الضريبة» الأبهظ التي تعصى على التصديق، ولم يقتصر ضررها على الألم، والتي توجَّب أداؤها من أجل إيجاد فرص عمل كثيرة في بيروقراطيات الحزب والحكومة، وذلك لشرائح من الشعب لم تكن أميّة، في الغالب، من الوجَهة السياسية[٢٤]. والحقيقة هي أنَّ ثمن السيادة التوتاليتارية كان باهظاً للغاية، بحيث إنه لم يُستَوفَ بالكامل في كل من ألمانيا، وروسيا.

III

سبق أن أشرتُ إلى مسار التحرير الذي تلا موت ستالين. وفي العام ١٩٥٨، لم أكن بعد أكيدة من أنَّ «كسر الجليد» كان أمراً آخر غير انفراج مؤقت، أو نوعاً من الحيلة يُعزى إلى أزمة الخلافة ويكون أشبه بالتخفيف الملحوظ في الرقابات التوتاليتارية أثناء الحرب العالمية الثانية. وحتى اليوم، لا يسعنا التقدير إذا كان هذا المسار نهائياً وعصياً على الارتداد، ولكن لا نقوى على اعتباره مؤقتاً البتة، إذ، أيًّا تكن الطريقة التي نقرأ فيها خط السياسة السوڤياتية الكثير المواربات، والمضلل في الغالب،

منذ العام ١٩٥٣، فإنه لمن الأكيد أن الامبراطورية البوليسية العظيمة قد تصفت، وأن غالبية معسكرات الاعتقال قد أغلقت، وأن السلطات لم تباشر بحملات تطهير جديدة ضد «الأعداء الموضوعيين»، وأن الصراعات بين أعضاء «القيادة الجماعية» حُلّتْ اليوم من خلال تخفيض الدرجات والنفي، أكثر منها من خلالِ الدعاوى المختلفة، والاعترافات والاغتيالات. ومما لا شك فيه، أن السنوات التي تلت موت ستالين مباشرة ظلت أقرب من النموذج الذي اتُّبع من قبل ستالين، وبعد موت لينين: إذ انبثق للمرة الثانية حكم ثلاثي أعطي صفة «القيادةَ الجماعية» وهي عبارة صاغها ستالين عام ١٩٢٥، وبعد أربع سنوات من المؤامرات والصراع من أجل السلطة، نشهد تكراراً لانقلاب يقوم به ستالين عام ١٩٢٩، وهذا يستتبع انقلاباً آخر من قبل خروتشيف يمسك بزمام السلطة على أثره، والواقع أن انقلاب خروتشيف من الوجهة التقنية كان يحاكي مناهج سيده المتوفى والمفتضح أمره. والحال أنه كان بأمسّ الحاجة، بدوره إلى قوة خارجية لحيازة السلطة من ضمن هرمية الحزب، فاستخدم دعم الماريشال جوكوف والجيش، أبداً كما كان ستالين قد استخدم علاقاتِه مع الشرطة السرية وذلك في أول صراع يخوضُهُ لتولّي زمام السلطة، قبل ذلك بثلاثين عاماً(٢٥). على أنَّ الحزب، في حالة ستالين وليست الشرطة، ظلَّ محتفظاً بالسلطة المطلقة، والحال نفسها كانت سائدة مع خروتشيف، إذ بلغَتْ سطوة الحزب الشيوعي السوفياتي، في نهاية العام ١٩٥٧، مبلغاً بحيث إنه احتلَّ موقعاً متفوقاً لا ينازع عليه في كل أوجه الحياة السوفياتية(٢٦). ومثلما لم يتردَّدْ ستالين في تنقية صفوفِ الشرطة وكوادرها وتصفية قائدهم، كذلك تابع خروتشيف تحركاته، فسحب جوكوف من سلطة الرئاسة ومن لجنة الحزب المركزية، اللتين انتخب فيهما، أثر الانقلابِ الماضي، كما نزع منه مركز قيادة الجيش العليا.

أكيداً، حين طلب خروتشيف من جوكوف أن يعينَهُ، كانت غلبة الجيش

على الشرطة واقعاً تاماً في الاتحاد السوفياتي. تلك كانَتْ إحدى العواقب التلقائية التي لازمَتْ انحلالَ الإمبراطورية البوليسية، التي انتقلَتْ سلطتُها، المفروضة في السابق على القسم الأعظم من الصناعاتِ، والمناجم والأراضي السوفياتية، إلى فريق من الإداريين، الذين وجدوا أنفسهم بغتة في حلٍ من منافسهم الاقتصادي الأكثر جدّيّة. على أنَّ الترقّي التلقائي للجيش باتَ أمراً حاسماً ونهائياً: إذ آلَ احتكارُ أدوات العنفِ المحتومُ إلى هذه المؤسسة (الجيش)، فبات بوسعها أنْ تحكم في أمر الصراعاتِ الداخلية في الحزب. والدليل على دهاء خروتشيف، أنه فَطِنَ سريعاً إلى عواقب ما كان أنجزَهُ مع غيره من رفاقِ الحزب. ولكن، أيًّا تكُنْ دوافع خروتشيف، فإنَّ العواقب التي أدى إليها انتقال السلطة من أيدي الشرطة إلى الجيش كانَتْ بالغة الأهمية. بالطبع فإنَّ سيادة الشرطة السريّة على الجهاز العسكري هي إحدى سماتِ أنظمة الاستبدادِ العديدة، وليست ما يختص به النظام التوتاليتاري دون غيره. مع ذلك، فإن رجحان سلطة الشرطة لا يتجاوَبُ مع حاجةِ النظام التوتاليتاري الآنفِ إلى إلغاءِ السكان المحليين فحسب، بل يتلاءَمُ مع الزعم الإيديولوجي في السيادة على الكوكب بأسره أيضاً. فمنَ البداهة أن الذين يعتبرون الأرضَ بأسرها أرض طموحهم المستقبليّ سوف يشددون على عنصر العنفِ الداخلي ويحكمونَ الأراضي المفتتحة بوسائِلَ بوليسية وعبر أشخاص منتمين إلى الشرطة أكثر من كونهم في الجيش. وهكذا تَمَّ للنازيين أن يستخدموا فرقهم الخاصة(S.S.). التي كانَتْ قوة كبيرة مؤلفة من عديد الشرطة الألمانية، من أجل إدارة الأراضي المفتتحة في الخارج ومن أجل غاية سامية تقضي بدمج الجيش بالشرطة تحت قيادة واحدة في يد الـ (S.S.)(*).

(*) (S.S.)، وهي اختزال لكلمتي «حماية ومراتب» في الألمانية، تسمية كانت تطلق على فرقة من الشرطة، خاصة، قضت مهامها في منتصف العشرينيات، بحماية قادة الحزب النازي

من جهة أخرى، فإن دلالة توازن السلطةِ الجديد هذا كانَتْ بَينةً إبّان قمع الثورة المجريَّة بالقوة. ولئن كان قمع الثورة وسحقُها دمويَن، وأيًّا بلغ منَ القساوة والهولِ والفعالية، فإن ذلك ما باشرت به وحدات من الجيش لا قوات من الشرطة، بحيث إنَّه (القمع) ما كان ليشكل أي حَل ستالينيّ نموذجيّ. ورغم ما استتبع العملية العسكرية، من إعدامٍ للقادَة وآلافٍ منَ المساجين، فإنه لم تحدث إبعاداتٌ جماعية، والواقع أنّه لم يجرِ إقفار البلاد منَ السكان. ولما كان الأمر محض عملية عسكرية، ولم يكن للشرطة فيها يد، أمكن السوڤيات أن يرسلوا إلى البلاد المنكسرة مساعداتٍ كافيةً لأن تقي من الجوع لئلاّ ينهار الاقتصادُ انهياراً كاملاً خلال السنة التي تلي الثورة. غير أن هذا الأمر لم يكن ليردَ في اهتمامات ستالين، وسطَ ظروف مماثلة، بل إنّه يكادُ يكونُ شديدَ الانصرافِ عنها.

أما العلامة الأوضح الدالة على أنَّ الاتحاد السوڤياتي لا يسعه أن يوصفَ بالتوتاليتاري، من الآن فصاعداً، بالمعنى الصريح للكلمة، فهي، ولا شك، الانبعاث الثريُّ والسريع الذي نشهدُه في الفنونِ والآداب، وذلك في العقدِ الأخير. ولا ريب في أنَّ الجهودَ في سبيل إعادة الاعتبار إلى ستالين وقمع الميلِ إلى حرية الرأي والتفكير، والتي باتَتْ موضعَ تأييد من قِبَل الطلبة، والكتّاب، والفنانين، هذه الجهودُ التي لبثت تذر قرنها بين الحين والآخر، لم يكن لها حَظّ منَ النجاح، أو أنها لا تجد قبولاً دونَ تعميم الرعبِ التام وإقامة النظام البوليسي. ومما لا لَبْسَ فيه أنَّ السلطاتِ لا تزالُ تنكِرُ على السوڤيات كل أشكال الحرية السياسية، وليس فقط حرية الانتماء، بل حرية التفكير، والرأي والتعبير أيضاً. ولئن بدا أن شيئاً يتغيَّر، فإن كلَّ شيء قد تغيَّر في الواقع. إذ لدى موت ستالين، كانَتْ جوارير الكتّاب والفنانين فارغَة، أمّا اليوم، فإنَّ أدباً بأسره يتداوَل تحت شكل مخطوط، كما أنَّ كل أنواع فنّ الرسم المعاصر باتَ موضع اختبار

= الناشيء حديثاً، آنئذ. وباتت، في عهد هتلر، فرقته المأثورة، التي لعبت دوراً تنظيمياً، في دولة الفوهرر، حاسمة الأهمية.

في مشاغِلِ الرسامين، وباتَ لها صيرورة رغم كونها لم تعرَضْ. ولا يتعلق الأمر، ها هنا، بالتقليل من أهمية الاختلافِ بين رقابة استبدادية وبين حرية الاشتغالِ بالثقافة، إنّما يقتضي التنويه فحسب بالاختلافِ بين أدبٍ سرِّي وبين غياب الأدب، كمن يقارِن الوَحدة بالصفر.

إلى ذلك، فأن يُحاكم أعضاءُ في المعارضة المثقفة (وإن سرياً)، وأنْ يتسنى لهؤلاءِ أنْ يدلوا بدفاعهم وأن يعتمدوا على دعم خارجي، وألا يضطروا إلى الاعتراف بل أنْ يرافعوا عن أنفسهم باعتبارهم غير مذنبين، إنّ هذه لقرائِن على غياب الاستبدادِ التام. وعلى هذا، فإنّ ما جرى للكاتبين «دانييل» و«سينيافسكي»، إذ حُكِم عليهما في كانون الثاني من العام ١٩٦٦ بالسجن لمدة تتراوح بين السبعة والخمسة أعوام مع الأشغال الشاقة، لكونهما نشرا في الخارجِ أعمالاً أدبية كان محظوراً عليهما نشرها في الاتحاد السوفياتي، كانَ مُشيناً في حَق النظام بحسب كل المعايير التي يقومُ عليها نظامٌ دستوري، ولكن ما كانا يريدان قولَهُ تردَّد صداهُ في أركان العالم أجمع، حَتّى ليصعب نسيانه. إذاً، لم يتوارَ هذان الكاتبان في لجة النسيان التي لطالما احتفظ بها القادة التوتاليتاريون لمعارضيهم. وإليكم واقعةً غير متداولة كثيراً وربما تكون أكثر إقناعاً، وهي أن خروتشيف قامَ بمحاولة طموحة للغاية تقضي بالانقلاب على مسار التحرُّر، غير أن هذه المحاولة باءَتْ بفشل ذريع. ومؤدى ذلك أنه أدخل عام ١٩٥٧، «قانوناً جديداً ضدَّ الطفيليين الاجتماعيين» يسمح للسلطة بموجبه أنْ تباشر ثانية بعمليات الإبعاد الجماعية، وتمكن نوعاً من العبودية على نطاقٍ واسع، وإطلاق موجة جديدة منَ الوشايات الجماعية ـ وهذا شرط رئيسي للاستبدادِ الكلِّي ـ، ذلك أن الشعبَ وحدَهُ مخوَّلٌ لاختيار الطفيليين من بين صفوفِهِ، أثناء الجمعيات العمومية، غير أنَّ القانونَ الآنفِ لقِيَ معارضة شديدة من قبل القضاةِ السوفيات فتَمَّ التخلِّي عنه حتى قبيلَ أنْ يسلكِ طريقَهُ إلى التنفيذ[٢٧]. وبعبارات أخرى، ما إن خرج شعب الاتخاد السوفياتي من كابوسِ الحُكم التوتاليتاري حتى واجهته الشدائد،

والأخطار والمظالم العديدة التي لبِثَتْ تأتيها ديكتاتورية الحزب الواحد. ولئن كان صحيحاً تمامَ الصحّة، أنَّ شكل هذا الاستبدادِ العصري لا يوفّر أي ضمانة للنظام الدستوري، وأنه «بناءً على افتراضات الإيديولوجية الشيوعية، تكونُ كُلُّ سلطة في الاتحاد السوفياتي غير شرعية، في المحصِّلة التحليلية الأخيرة»(٢٨)، فإنَّ البلادَ قد تقع في التوتاليتارية التامة دونَ اضطرابات كبرى، وإنه يصحُّ أيضاً أن يكون شكلُ النظام الأفظع من كل أشكالِه الجديدة، والذي باشرت تحليل عناصرِه وأصولِه التاريخية، أبعدَ من أنْ يؤذن برحيله في روسيا مع موت ستالين، وفي ألمانيا مع موت هتلر.

يعالجُ هذا الكتابُ التوتاليتارية، فيتناوَلُ أصولها وعناصرها، في حين أن توابعها في كل من ألمانيا وروسيا لا تهمُّنا إلا بمقدارِ ما تكون قابلة لأن تسلِّط الأضواءَ على ما سبقها. إلى ذلك، فإن ما يثيرُ بالغ اهتمامنا، في هذا السياق، هو الحقبة التي تولى فيها ستالين الحكمَ بعد الحرب العالمية الثانية، أكثر من الحقبة التي أعقبَتْ موتَهُ. ذلك أن هذه السنوات الثماني، من ١٩٤٥ حتى سنة ١٩٥٣، تُثبتُ ما كان بيِّناً في السنوات التي تلت ١٩٣٥ وتُنمِّي القناعةَ فيه، ولا تنافيه البتة أو تبدِّل فيه شيئاً. والواقع أن الإجراءات التي تلت النصر، وقد اتُّخذت من أجل توطيد الاستبداد التام في الاتحادِ السوفياتي، إثر التراخي المؤقت الذي سادَ فترة الحرب، شأنَ الإجراءات التي أُدخلَتْ الحكم التوتاليتاري في البلدانِ التابعة، كانَتْ غاية في الانسجامِ مع قواعِد اللعبة التي تلقَّنا السبلَ إلى تعرُّفها. أما بلشفة الدول التابعة فكانَت تقضي باتباع خِطة مطردة، تبدأ بإنشاءِ جبهة شعبية وهيكلية برلمانية تكون بمثابة الواجهة فحسب، وتنتقل سريعاً إلى إقامة ديكتاتوريات الحزب الواحد، في هِمَّة لافتة، فيتم عندئذٍ تصفية القادة وعناصر الأحزاب المعتدلة التي أعلنت عزمها على الاشتراك في الحكم السابق. بينما توجب الفترة الأخيرة أن يكونَ القادة الشيوعيون الوطنيون، الذين باتت موسكو تحترسُ منهم، عن حقٍّ أو عن باطلٍ،

عرضَةً للاعتقال، والإذلالِ في دعاوى ملفقة، والتعذيب والاغتيال، على يد عناصر من الحزب نفسِه الأكثر فساداً واحتقاراً، عناصر ما كانَتْ شيوعيَّةً قطّ، إنما هي من عملاءِ موسكو. حتى ليقال إن موسكو سارعَتْ إلى تكرار كل مراحلِ ثورة تشرين (أوكتوبر)، إلى حين ولادة الديكتاتورية التوتاليتارية. بيد أنَّ هذه الرواية، على فظاعتها التي لا توصَفُ، لا تنطوي، في ذاتها، على أهمية كبرى، ولا تختلف عن مثيلاتها: فما كان يحدث في بلدٍ تابعٍ، حدثَ في الآن نفسِه تقريباً، في كل البلدان التابعة، من بحر البلطيق حتى البحر الأدرياتيكي. والحال أن مجرى الأحداثِ كان مختلفاً - عما جرى في البلاد الآنفة - في المناطق التي لم تكُنْ جزءاً من البلدان التابعة. إذْ إن الدول البلطية أُلحِقَتْ بالاتحاد السوفياتي إلحاقاً مباشراً، فكانَ مصيرها أسوأ بكثير من مصير البلدانِ التابعة: ذلك أن (٥٠٠,٠٠٠) خمسمئة ألف شخص هُجروا من دول البلطيق الثلاث الصغيرة، ليحلَّ بديلاً منهم «سيلٌ عرمرم من المستوطنين الروس»، الذين باتوا يهددون بجعل السكان المحليين الوطنيين أقلياتٍ في عقر دارهم[٢٩]. وبالمقابل، فإن إدماج ألمانيا الشرقية، إدماجاً بطيئاً، في نظام الدول التابعة، ما كان ليتمَّ إلاّ في هذه الآونة، وبعد انقضاء فترة طويلة على تشييد جدار برلين العتيد: وكانت ألمانيا الشرقية لطالما تُعامل، إلى الأمسِ القريب، على أنها بلاد محتلة وقد أخضعتها حكومة عميلة على غرار حكومة كيسلينغ.

وفي السياق الذي يستدعي اهتمامنا، فإن التطوّرات الداخلية التي جرَتْ في الاتحاد السوفياتي، ولا سيّما بعد العام ١٩٤٨ - العام الذي شهد موت «جدانوف» بصورة غامضة، والذي برزت فيه «قضية لينينغراد» - نعتبرها بالغة الأهمية بحكم كونها أكثر دلالةً على أبحاثنا من غيرها. ذلك أن ستالين كان أقدم، للمرة الأولى بعد حملةِ التطهير الكبرى التي باشر بها حكمَهُ الفعليّ، على إعدامِ عدد كبير من كبار الموظّفين ومن ذوي المراتب العليا، حين أن هذه الإعدامات، على حد يقيننا، كان يمكن أن

لتكون مؤشراً على إطلاق حملة جديدة من التطهير على الصعيد الوطني العام. وكانَ من المفترض أنْ تطلق هذه الحملةَ «مؤامرةُ الأطباء»، لو لَمْ يعلَنْ موت ستالين. ومؤدى ذلك أنَّ فريقاً من الأطباء، اليهودِ بغالبيتهم، كان اتُهم بالتآمر «من أجل القضاءِ على كوادر الاتحاد السوفياتي العليا»[30]. وكان كل ما يجري في روسيا، ما بين العام ١٩٤٨ وكانون الثاني من العام ١٩٥٣، حين «اكتُشِفت» «مؤامرة الأطباء»، يشبه إلى حدٍّ بعيد وبصورة مشوَّهة، المراحِل التي مهَّدَتْ لحملة التطهير الكبرى وأعدَّت لها إبان الثلاثينيات: موت جدانوف وحملة التطهير التي تمَّت في لينينغراد يماثلانِ موت كيروف عام ١٩٣٤، بالقدر نفسِه من الغموض، والذي استتبع مباشرة بنوع من التصفية التمهيدية «لكلّ من تبقّى من معارضي الحزب القدامى»[31]. إلى ذلك، فإنَّ مضمونَ الاتهام العبثي الذي صيغَ ضدَّ الأطبَّاء، لاعتبارهم يريدون اغتيالَ كلّ قادة البلاد، كان قميناً أنْ يبثَّ في نفوسِ جميع من أدركوا نهجَ ستالين حدوساً مرعبة: اتّهام عدو متخيَّلٍ بجريمةٍ يكون هو نفسُه على وشك اقترافها. (مثالنا في ذلك شهير، وهو أن ستالين اتّهم توخاشفسكي بالتواطؤ مع ألمانيا، في الوقت الذي عقد العزم على إقامة حلف مع النازيين).

ومن المحتَّم أن تكون بطانَةُ ستالين، في العام ١٩٥٢، على بيِّنة من معنى كلماتِه الحقيقيّ، أكثر مما كانَتْ عليه في الثلاثينيات، فكان من شأن نص الاتهام نفسِه أنْ أشاعَ الهلَعَ في صفوفِ كبار الموظفين في النظام، جميعهم. وربَّما كان هذا الهلَعُ الشديدُ التفسيرَ الأكثر احتمالاً لموتِ ستالين، وللظروفِ الغامضة التي أحاطَتْ به، وللسرعة اللافتة التي لازمَتْ سعي كبار الموظفين في النظام إلى رَصِّ صفوفِهم، داخل حزب ألمدته الصراعات والمغامرات، وذلك في الأشهر الأولى التي بسطَتْ فيها أزمة الخلافة لواءَها. ولئن كان ما نعرفه عن هذه الرواية قليلاً، فإنه يكفي لإسنادِ قناعتي الراجحة في أنَّ «عمليات خرقِ السفينة»، شأن عملية التطهير الكبرى، لم تكُنْ فصولاً منعزلة، ولا انحرافات أحدثتها ظروفٌ

شديدةُ الغرابة، إنما كانت تشكل مؤسسة رُعب واستوجب أن تعاود الظهور في مُدَدٍ منتظمة ـ إلاّ إذا تبدَّلت طبيعة النظام نفسه، بالطبع.

إن العنصر الأكثر مأساويةً في عملية التصفية الأخيرة، والتي أطلق العنان لها ستالين في أواخر حياته، مَثّل منعطفاً إيديولوجياً حاسماً، إذْ أظهرت اليهود أصحابَ مؤامرة دُوَلية يحوكونها لأهوائهم. والحال أنَّ أرضَ هذا الاتهام كان قد مُهِّد لها، من خلال دعاوى عديدة اختلقَتْ بعناية في بعضِ البلدان التابعة: مثل دعوى «راجك» في المجر، وقضية «آنا پاوكر» في رومانيا، وفي العام ١٩٥٢، دعوى «سلانسكي» في تشيكسلوڤاكيا. وقد حثت هذه الإجراءاتُ التمهيدية على تمييز كبار موظفي الحزب تبعاً لأصولهم اليهودية والبورجوازية، حتى يصبح اتّهامهم بأنهم «صهاينة»؛ وهكذا تحوَّلَ الاتهامُ الآنِف بصورة تدريجية حتى غدا ينطبق على مجموعاتٍ لم يكن يؤثر عنها شيء من الصهيونية، (ولا سيّما اللجنة المتحدة للتوزيع اليهودية الأميركية)، وكل هذا في سبيل أنْ يبيِّن أن كل اليهود هم صهاينة وأنَّ كل الفرق الصهيونية «تدافع عن مصالح الامبريالية الأميركية»(٣٢). لم تكن «جريمة» الصهيونية جديدةً، ولكن، لما شرعت الهجمات تتركز على يهودِ الاتحاد السوڤياتي، حَدَثَ تبدُّل آخر ذو دلالة: إذ ألفى اليهود أنفسهم متّهمين «بالمواطنية العالمية» (أو الكوزموپوليتية)، أكثر من اتهامهم بالصهيونية، والاتهامات التي راحت تتوالى بدأ من هذا الشعار راحَتْ تحاكي عن كثب الترسيمة التي اختطتها النازيّةُ حول المؤامرة اليهودية العالمية، فجعلتها أشبه بتوصيات حكَماء صهيون. وقد اتضح لنا، آنئذٍ، بما لا شكَّ فيه، الأثر الكبير والعميق الذي تركه هذا المعتقَدُ الإيديولوجيُّ النازيّ في نفس ستالين ـ أما الإشارات الأولى الدالّة على هذا التأثير فظهرَتْ إثر توقيع ستالين وهتلر على الميثاق بينهما. وهذه تجدُ تسويغَها في القيمة الصريحة التي تُعطاها حملة دعائية كهذه في روسيا، كما في كل البلدان التابعة، حيث لطالما كانت المشاعر المعادية لليهودِ تلقى سيرورة عظيمةً على الدوام. إلى ذلك، فإنَّ هذا النموذجَ من

التآمر العالمي والمختلق من شأنه أنْ يهب أصحابَ الطموحاتِ التوتاليتارية اللوحَةَ الأساس الأكثر ملاءمة من «وول ستريت» من الناحية الإيديولوجية، وعنيتُ بهما الرأسمالية والإمبريالية. ثم إنَّ الإقرار المفتوح والعديم الحياء من قبل ستالين لِما باتَ في نظر العالم بأسره علامة على النازية أكيدةً، كانَ تكريمُهُ الأخيرُ زميلَهُ المتوفّى وغريمَهُ في الاستبدادِ الكلّي، والذي أعجزته الأمورُ عن إتمام اتفاقٍ دائمٍ معَهُ، مما أوقعَهُ في حزن وغمٍ شديدين.

ستالين، شأن هتلر، ماتَ قبل أن يتسنى لَهُ إتمام مهمة مريعة ويوم عاجله الموت، كان التاريخ الذي يرويه هذا الكتابُ، والأحداث التي يسعى إلى فهمها وشرحها من الداخِلِ، قد شهدَتْ بدورها خاتمة ظرفية أقلّه.

حزيران ١٩٦٦ ـ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٧١.

الفصل الأول

مجتمع دون طبقات

«الرجالُ الأسوياء لا يعرفون أن كل شيء ممكن»
دافيد روسّيه

١ ـ الجماهير

ما من سمة أدلّ على الحركات التوتاليتارية بعامة، وأكثر تمييزاً لقادتها الممجَّدين، سوى تينك العجلة والسهولة المدهشتين اللتين يُطوى معهما ذكر الحركاتِ الآنفة وقادتها، وتستبدَلُ بأخرى وآخرين. فما أنجزَه ستالين بجدّ، وخلال سنواتٍ كثيرة وعبر صراعاتٍ داخلية متصلّبة وامتيازات هائلة أقلّه باسم سلفِه (وذلـك من أجل إرسـاءِ شرعيتـه باعتبـاره وريث لينين السياسي)، حاوَلَ خلفاءُ ستالين القيام به دون أي امتياز، باسم سلفهم العتيد. مع ذلك، فقد تسنى لستالين أنْ يتصرف بحقبة من الزمن طالت ثلاثين عاماً، وكانَ في متناوله جهاز دعاية ضخم. كان لا يزالُ مجهولاً في زمن لينين، لطالما أعانه في تخليد اسمه. الأمر ذاته ينطبق على هتلر، الذي جعل من نفسه، إبان حياته، موضع افتتانٍ مزعوم لا يُقَاوَم[1]، حتى إذا هُزم وماتَ، أغفل ذكرَهُ الناسُ إغفالاً تاماً، فبات لا يؤدي أيَّ دور، حتّى في صفوفِ الفرق الفاشية الجديدة والجماعاتِ النازية الجديدة في ألمانيا. ولا شك أنَّ لهذا الطابع الزائل صلةً بتقلُّب الجمـاهير المـأثور وبالمجدِ الذي يُوكل إظهاره إليها، بل إن ذلك ليجد تفسيرَهُ في الهاجس التوتاليتاري بالحركة الدائمة: فالتشكيلاتُ التوتاليتارية لا تلبَثُ في السلطة إلّا بمقدار ما تَظَلُّ في حركة، وبمقدار ما تدفـع كل مـا يحيط بها إلى الحركة. إلى ذلك، يتبدّى هذا التزعزعُ نفسُه، في معنى ما، شاهداً مثيراً

للزهو في ما خص القادة المتوارين، لكونه يثبتُ أن هؤلاء نجحوا في بَثُّ رعاياهم جرثومة التوتاليتارية الخاصَّة ونقلوا إليهم عدواها، إذ لو صَحَّ أنه توجد شخصية توتاليتارية أو عقلية توتاليتـارية، تكـونُ هذه الـطاقةُ على التكييف وغِيابُ الاستمرارية الغربيان السمتين الأساسيتين الغـالبتين في الشخصيـة المذكـورة، بالـطبع. إذاً، قـد يخطىء المـرء إن ظنَّ تقلّب الجماهير النَّسَّاء دليلاً على شفائِها من الوهم التوتاليتاري، الذي يُتماهى عادَةً بعبادة هتلر الشخصية أو بعبادة ستالين، وقد يكون العكس صحيحاً. ثم إنه من الخطأ الأفدح أن ينسى المرء، بحجَّة هذا التزعزع، أنَّ الأنظمة التوتاليتارية أيّاً كان أمد سلطانها، والقادة التوتاليتاريِّين، طالما بقوا على قيد الحياة، أنَّ هؤلاء «يبسطون سلطتهم مستندين إلى الجمـاهير» حتى النهاية(٢). على ذلك فقد رأيْتَ هتلر يبلغ السلطة بصورة شرعيـة ووفق قاعدة الأغلبيـة الحاكمـة(٣)، وما كـان لَهُ ولستـالين أنْ يستمسكا بـزِمام سلطتهما على شعوب عريضة بأسرها، وأن يصمدا في وجهِ أزمات داخلية وخارجية عديدة، لو لَمْ يكونا حائِزيَنْ على رضا الجمـاهير وثقتهـا. وما كانَتْ دعاوى موسكو، ولا حملة التصفية في «رُوهم»، ممكنة الوقوع لو لم تكن الجماهير أيَّدت ستالين وهتلر. وفي هذا السياق، سادَ اعتقاد فترة من الزمن مؤداه أن هتلر لم يكن إلاّ محض عميل للصناعيين الألمان، وأنَّ ما نَصرَ ستالين في معركة خلافة لينين التي خاضها إنَّما كانت محض مؤامرة مشؤومة. بيد أن هذا الاعتقاد إنْ هوَ إلاّ خرافة مزدوجة، تدحضها الوقائِعُ العديدة، ولا سيَّما شعبية القائديَنْ الأنفين(٤). كما أنه من غير الممكن أن تُنسَبَ شعبيتهما إلى الغلبة التي أحرزتها حملة دعائية كاذبة، أحسن فيها المزاوجة بين الجهل والحماقة. ذلك أن الحملة التي تخوضها الحركات التوتاليتارية، على جري عادتها، تكونُ صريحة بمقدار ما تكون خادعة، في حين أن الطامحين إلى مرتبة الديكتاتورية التوتاليتاريـة يشرعـون في حرفتهم، بعامة، متفاخـرين بجرائمهم المـاضية ومعلنين بـالتفصيل عن جرائمهم الآتية. لقد كان النازيون «على قناعة بأن الشرَّ يمارسُ في عصرنا

قوة جذب مَرَضيةً»(٥) وتلك نقطة تقاسمهم إياها الدعاية الشيوعية، في روسيا والخارج، وتقومُ على تأكيد أن البلاشفة لا يعترفون بالمعايير الأخلاقية المعتمدة. وقد تبيّن بالاختبار، ولمرّاتٍ متوالية عديدة، أن قيمة الجريمة الإعلانية، لدى الشيوعيين، واحتقارهم العميم للمعايير الأخلاقية، إنما هما منفصلان عن اعتبار المصلحة المحضة، وهي التي يفترض أن تكون العامِل النفساني الأفعل والأهم في السياسة.

إنَّ افتتان الدهماء بالشر والجريمة افتتاناً أكيداً ليس بالأمر الجديد. إذ لطالما ثبُتَ أن الرعاع يرحبون «بأعمال العنف قائلين بإعجاب: لئن كان ذلك غير جميل، فإنه بالغ القوة، بالتأكيد»(٦). على أن العامل الأهم، في سيرورة التوتاليتارية، هو اللامبالاة الصادقةُ التي تلازمُ المنضوين في لوائها: لئن كان ممكناً أن يقدِّر المرء عدم اهتزاز قناعاتِ النازي أو البولشفي حين ترتكب الجرائم في حق أناسٍ لا ينتمون إلى الحركة موضوع التآمر المزعوم، أو يكونونَ أعداءً لها، فإنه لمن المذهل ألا يرف لَهُ جفنٌ حين يشرع الغولُ في افتراسِ أبنائِه، وحين يصير هو نفسه ضحية الاضطهاد، وحتى في حال أُدين ظلماً، أو طُرِد منَ الحزب وسِيقَ إلى الأشغالِ الشاقة أو إلى معسكر اعتقال. إنما العكس يصحُّ فيه، إذ يحدث، إزاءَ ذهولِ العالم المتمدن، أنْ يكون مستعداً لإعانة متهميه ولأن يلفظ بنفسِه حكم إعدامه، شرط ألا يُمَسَّ مركز عضويته في الحركة(٧). قد يكون منِ السذاجة أن يعتبر المرء هذه القناعة العنيدة، التي صمدَتْ في وجه كلِّ الخبرات الواقعية وأبطلت المصلحة الشخصية الشديدة اللصوقِ بالفرد، بمثابة التعبير المحض عن مثالية متحمسة. إذ إن المثالية، أية كانت صبيانية أم بطولية، إنما تنبع من قناعةٍ ومنْ قرار شخصيين على الدوام، وتلبث خاضعةً للاختبار والمناقضة(٨). على أن تعصُّب الحركاتِ التوتاليتارية، بعكسِ كل أشكال المثالية، يتلاشى في اللحظة التي تترك فيها الحركة مناصريها المتعصبين لها وتجعلهم هملاً، قاتلة فيهم كلَّ بقية من قناعة كان يمكن أنْ تصمد إزاءَ تقصُّف الحركة

نفسها(٩). غير أن الأمر مختلفٌ داخلَ إطار الحركة المنظَّم، طالما صمدَتْ الأخيرة، إذ لا يكون أعضاؤها المتعصبون لها عرضةً لزعزعة قناعاتهم، لا من خلال الاختبار، ولا من خلال المحاجّة؛ ذلك أن تماهي هؤلاء بالحركة والامتثالية المطلقة بدا وكأنه قضى على مَلَكةِ معاناة الاختبار نفسها، باعتبار الأخير معادلاً التعذيبَ والخشية من الموتِ لشدة وطأته عليهم.

غالباً ما تسعى الحركاتُ التوتاليتارية إلى تنظيم الجماهير وتفلح في ذلك - بخلافِ الأحزاب القديمة القائمة على المصالح والتي تهتم بالطبقات، والناشئة في غالبيتها في أمم أوروبية، وبخلافِ ما تذهَبُ إليه الأحزاب في البلدان الأنكلو - ساكسونية من حيث اهتمامها بالمواطنين ذوي المصالح، وبتأثير الآراءِ العامةِ في مسار الشؤون المحلية. وإذا كانت كل الجماعات السياسية تُنسَبُ إلى مراكز قوى نسبية في المجتمع، فإن الحركاتِ التوتاليتارية تتبع قوة الأعدادِ وحدَها، بحيث تبدو الأنظمة التوتاليتارية محالة في بلدان ذات تعداد سكاني محدود نسبياً(١٠)، حتّى في ظلّ ظروفٍ مؤاتية للغاية. بعد الحرب العالمية الأولى جازت القارة الأوروبية موجَة منَ الحركات شبه التوتاليتارية والتوتاليتارية، تظهر العداءَ الشديدَ للديمقراطية وتؤيد الديكتاتورية؛ كما عمّت الحركات الفاشية كل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية تقريباً، (في حين شكل الجزء التشيكي من تشيكسلوفاكيا أحد الاستثناءاتِ البارزة) بدأ من إيطاليا؛ مع ذلك، فإن موسولينيَ نفسَه، الذي طالما راقت له عبارة «الدولة التوتاليتارية»، لم يحاولْ إقامة نظام توتاليتاري تامّ(١١) واكتفى منه بأن أرسى ديكتاتورية الحزب الواحد. إلى ذلك فقد انبثقت ديكتاتوريات مماثلة، غير توتاليتارية، قبل الحرب في رومانيا وبولونيا، وفي الدولِ البلطية، وفي المجر، والبرتغال وفي إسبانيا فرانكو. بيد أن النازيين، الذين ما ونوا يملكون حدساً أكيداً في تقصّي الفروقِ في ما بين الديكتاتوريات الآنفة، راحوا يسترسلون في تأويلاتهم حولَ جوانب التقصير لدى حلفائهم

الفـاشيِّين، بينما جَعَـل إعجابهم الحقيقي بـالنظام البـولشفي في روسيا (وبالحزب الشيوعي في ألمانيا) يعادِلُ ـ دون زيادة أو نقصان ـ احتقارِهم الأعراق التي تتكون منها شعوب أوروبا الشرقية[١٢]. إن رجلاً واحداً نال «احترام هتلر دونما حَدّ» إنما كان «ستالين العبقري»[١٣]. وبالمقابل إذا نظرنا في حال ستالين ونظامه الروسي، حتى لو لم نكن نملكُ الـوثائق الضخمة عنهما (ولن نحصل عليها أبداً)، والتي توفرت لنا عن ألمانيا، أدركنـا، من خلال خـطاب خـروتشيف أمـام مؤتمـر الحـزب الشيـوعي العشرين، أنّ ستالين ما كان ليثق إلا برجل واحد، وأن هذا الرجل الفرد كان هتلر[١٤].

والمهمُّ في الأمر، أن الديكتاتوريات غير التوتاليتارية في كل من هذه البلدان الأوروبية الصغيرة كانَتْ سبقتها حركات توتاليتارية: إذن، لما بدا أن التوتاليتارية كانَتْ هدفـاً طموحـاً للغايـة، حتى إذا انتهَتْ من تنظيم صفوفِ الجماهير وأعدَّتها بالفعـل لاستلام زمـام السلطة فتولَّتهـا، أجبر حجمُ البلادِ الأقصى الطامعَ إلى التوتاليتارية على التناغم مع تراسيمَ أكثر إلفة، كأن تقتصر سلطته على ديكتاتورية الطبقة أو الحزب. أما الحقيقة البسيطة فهي أن هذه البلدان ما كانَتْ لتملك العدد الكافي من الجهـاز البشريِ الذي يخوِّلها الاستبداد التام وما يستتبع ذلك من خسائر بشريـة فادحة[١٥]. ولما كان الطغاة في هذه البلدان الصغيرة، فاقدي الأمل من افتتاح أراضٍ ذات أعدادِ سكانية أكبر، وجدوا أنفسهم مجبرين على اتباع نهج معتدلٍ نسبياً، خشية أن يفقدوا أفراد رعيتهم المعدودين.

وذلك هو نفسُ السبب الذي ألزم النازية بأقل قدرٍ من التماسك وبأدنى درجة منَ البطش من صنوها النظام الروسي، وذلك منذُ اندلاع الحرب العالمية الثانية وحتى انتشار النازيـة في أنحاء أوروبـا بكاملهـا؛ بل إن الشعب الألماني نفسه لم يكن كثير العددِ حتى يسمح بتنمية شكل هذا النظام الجديد كليًّا تنمية كاملة. والواقع أن ألمانيا ما كان يمكن لها أنْ تشهَدَ استبداداً توتاليتارياً تاماً إلاَّ في حال انتصارها في الحرب، ولو تمَّ

ذلكَ لكان أوجب تضحياتٍ يعجز عن تقديرها المرء، ليس في حقّ «الأعراقِ الدنيا» فحسب، بل في حق الألمان أنفسهم، وفق مخططات هتلر التي بلغتنا(١٦). أيا يكن الأمر، فإن ألمانيا لم تقارِبْ على إقامة نظام توتاليتاري حقيقي، إلاّ بعد أن وفَرت لها الحملاتُ الشرقية جماهير بشرية عظيمة، باتت معها معسكراتُ الاعتقال والإبادة ممكنة. (على العكس من ذلك، فقد تبدّى أن مخاطر النظام التوتاليتاري ماثلة بصورة مخيفة في البلدان التي ألفت الاستبدادَ الشرقي التقليدي، كالهند والصين؛ هاهنا المادة الأوْلية التي لا تنضب في سبيل تغذية الاستبدادِ الكلي، وآلياتِه، التي لا تني تراكم السلطة وتدمُّر البشر؛ وهذا الشعور الغالِبُ لدى «إنسان الجمهور» بأنه غير ذي نفعٍ، ولئن كانَ ظاهرة جديدة كلياً في أوروبا، إذ لبث ينبع من بطالةِ الجموعِ ومن النمو الديمغرافي الذي لحق بها في أثناء المئة وخمسين عاماً الأخيرة، فإنه ظل يسود هنالك منذ غابر العصور، في حالة عميمةٍ من احتقار قيمة الحياة البشرية). لا يمكن للمرء أن ينسب اعتدال الحكم أو اتباعَه أساليب في التسيُّد أقل دمويّة، إلى محض الخشية من انتفاضة شعبية؛ إنما هو النقصُ الفادحُ في السكان الذي يشكل تهديداً جديًا للاستبداد التام. والحق أن النظام التوتاليتاري يكون ممكناً، في حالِ توفّرت له جماهير عريضة وفائضة في السكان أو يمكن أن تكون مستخدمةً دون أن تؤولَ إلى إقلالٍ في السكان مفجعٍ، على اعتبار أن النظام الآنف متميز عن الحركة التوتاليتارية.

إن الحركات التوتاليتارية تكون ممكنة أنّى كان حيثما توجَدُ الجماهير، التي انكشفت فيها شهية لا تُقاوم إلى الانتظام السياسي، لسبب أو لآخرَ. إذْ لا يوحِّدُ الجماهير وعيُها صالحَها المشترك، ولا تملك ذلك المنطق المخصوص بالطبقاتِ الذي يُعبِّر عنه بمتابعة أهداف مضبوطة، ومحدودة وقابلة التحقّق. في حين أن عبارة «الجماهير» تنطبق على الناس، الذين عجزوا، لسبب أعدادهم المحضة، أو لسبب اللامبالاة، أم للسببين المذكورَيْن معاً، عن الانخراطِ في أي من التنظيماتِ القائمة على

المصالحِ المشترك ـ أكانت أحزاباً سياسية، أم مجالس بلدية، أو تنظيمات مهنية أو نقابية. توجَدُ الجماهيرُ، وجوداً بالقوة، في كل البلدان، وتشكل غالبية الشرائح العريضة من الناس الحياديين، واللامبالين سياسياً، والذين نادراً ما يصوِّتون ولا ينتسبون إلى أي حزب.

إنْ ما ميَّز انطلاقة الحركة النازية في ألمانيا والحركاتِ الشيوعية في أوروبا، بعد العام ١٩٣٠[١٧]، هو أنها اجتذبَتْ إليها أنصاراً من هذه الجمهرة من الناسِ اللامبالين في الظاهر، والذين كانوا موضع رفضٍ من الأحزاب الأخرى جميعها، لاعتبارهم غاية في البلادة أو الحماقة، مما يصرف النظر عنهم. وكانت النتيجة أن غالبية المنتسبين إليها كانَتْ مشكَّلة من أناسٍ لم يتسنَّ لهم الظهور على الساحة السياسية من قبل. وهذا مما سمح بإدخال مناهج للدعاية السياسية جديدة كليًّا، وما سوَّغ اللامبالاة إزاءَ حجج المعارضين؛ ونشأ عن ذلك أن هذه الحركات لم تجد نفسها خارجَ نسق الأحزاب ورافضة إياها بالجملة فحسب، بل إنها اهتدَتْ إلى زبائن كثيرين أيضاً لم يكونوا قد مُسُّوا من قبل نظامِ الأحزاب ولا أفسدتهم الأخيرة على الإطلاق. لذا لم تحتج الحركاتُ التوتاليتارية هذه إلى دحضِ الحجج التي كان المعارضون يوجهونها إليها، بل آثرت التهديداتِ بالموتِ المنتظمة بديلةً من الإقناع، والإرهابَ على القناعة. ومضَتْ تزعم أن الخلافاتِ إنما تنشأ من مصادر عميقة، وطبيعية، وتستمد من جذور اجتماعية أو نفسية، تكون عصية على رقابة الفردِ، وعلى المنطق بالتالي. على أن هذا كان يمكن أن يتحوَّل ضعفاً لو أنها رضيت بالمنافسة الصادقة مع غيرها منَ الأحزاب؛ كما أن الأمر عينه كان يمكن أن يصير قوّة لو أنها كانَتْ واثقة في تعاملها مع أناس كان لهم من الأسباب ما يجعلهم معادين لكلِّ الأحزاب.

لقد كان من شأنِ نجاح الحركات التوتاليتارية في جذب الجماهير إليها أن دَقَّ ناقوس الحزن بالنسبة لوهميْن تولَّيا الديمقراطيات بعامة، والأمم

الأوروبية ونظام أحزابها بصورة خاصة. أما الوهم الأول فكان يقضي بأن يشارك الشعب في غالبيته، مشاركة فعالة في الحكم، وأن يتعاطف أفرادُهُ جميعهم مع هذا الحزب أو ذاك. على العكس من ذلك، فقد بيَّنَتْ هذه الحركات التوتاليتارية أنَّ الجماهير المحايدة سياسياً واللامبالية يسعها بيُسرٍ أنْ تكون الغالبية في بلد ديمقراطي: وبالتالي، فإن الديمقراطية يمكن أنْ تعمل وفق القواعد التي لا تعترف بها عملياً إلاّ أقلية. في حين أن الوهم الثاني الذي ما لبثت الحركات التوتاليتارية تهاجمه بعنف يرى إلى هذه الجماهير عديمة الأهمية، باعتبارها محايدة حقاً ولا تشكل سوى لوحة الأساس الصمّاء في حياة الأمة السياسية. واليوم، جعلتُ الحركات التوتاليتارية تبيِّنُ ما كان يعجز أيُّ عضوٍ، مما يشكل الرأي العام، عن إظهاره: ذلك أن النظام الديمقراطي يستند إلى الاستحسان والتسامح الصامتين اللذين تبديهما الشرائح الصمّاءُ واللامبالية من السكان، بمقدار استنادِهِ إلى المؤسسات والمنظّمات البيِّنة والمرئية في البلاد. ثمّ إنَّ الحركات التوتاليتارية يوم اجتاحت البرلمانات، بدا احتقارها للنظام البرلماني ظاهرة تشوُّش محضة: فالواقع أنها نجحَتْ في إقناع الغالبية العظمى من السكان أن الأغلبيات البرلمانية طالما كانت مزيّفة ولا تتلاءم بالضرورة مع الحقائق الوطنية، مقوِّضة بذلك الكرامة البشرية وثقة الأنظمة التي ما ونيت تعتقد بقاعدة الأغلبية بمثل إيمانها بمؤسستها المخصوصة.

لطالما أشار المحللون إلى أن الحركات التوتاليتارية تفيد من الحريّات الديمقراطية وتفرِّطُ فيها، في سبيل أنْ تحسنَ القضاء عليها. غير أن الأمر أبعد من أن يكون محض مهارة شيطانية من جانب القادة، أو حماقة صبيانية من قبل الجماهير. ولئن صحَّ أن الحريات الديمقراطية قامت على أساس من المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، إلا أنها لا تكتسب معناها ووظيفتها العضوية إلاّ حالما ينتمي المواطنون إلى جماعاتٍ تمثلهم، أو تشكّل في ذاتها هرمية اجتماعية وسياسية. والحال أن انهيار منظومة الطبقات، وهي التفريع الاجتماعي السياسي الوحيد السائد في

الأمم الأوروبية، كان أحد الأحداث الأكثر مأساويةً في تاريخ ألمانيا القريب العهد[١٨]. وكما كان هذا الانهيارُ مؤاتياً لانطلاقة النازية، بمثل ما كانَ غيابُ التفريع الاجتماعي في صلب الأعداد الهائلة من سكان الأرياف في روسيا (هذا «الجسد الكبير والرخو، العديم التربية السياسية والذي يكادُ يكونُ ممتنعاً على الأفكار الجديرة بتشريفِ الفعل)[١٩]. صارَ لدى انقلاب البولشفيين على نظام «كيرينسكي» الديمقراطي. على أن الظروف التي مرّت بها ألمانيا في المرحلة السابقة لهتلر هي أدلّ على المخاطر التي يتعرّض لها الغرب بصورة ضمنية، إذ لا يزال يتكرَّر، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نفس الانهيار المأساوي في منظومة الطبقات داخل كلّ البلدان الأوروبية، بينما جعلت الأحداث في روسيا تعيِّنُ بوضوح الوجهة التي يمكن أنْ تسلكها الانقلاباتُ الثورية المحتومة في بلدان آسيا. ومن المنظار العمليّ، فإنه لا طائِلَ من أن تعتمد الحركات التوتاليتارية ترسيمة النازية أو البولشفية، وأن تنظّم الجماهير باسم العِرق أو باسم الطبقة، أو أن تتظاهر باتّباع قوانين الحياة أو الطبيعة أم الجدلية أو الاقتصاد.

إن اللامبالاة إزاءَ الشؤون العامة، والحيادَ في المجال السياسي، ليسا شرطَين كافيَيْن لنمو الحركات التوتاليتارية. وكان المجتمع البورجوازي، القائِمُ على المنافسة والتملُّك، قد أثار البلادَةَ وحتّى العداءَ إزاءَ الحياة العامة، ليس في نفوس الطبقات الاجتماعية التي راح يستغلها، والتي ما ونى يستبعدها من المشاركة الفعالة في إدارة البلاد فحسب، بَل في نفوس أبناء الطبقة البورجوازية عينهم أيضاً. وقد أعقب حقبة التواضع المزيَّف الطويلة، والتي اكتفت فيها الطبقة البورجوازية بكونها الطبقة السائدة دونَ أنْ تطمح إلى الحكم السياسي (الذي تركته طوعاً للطبقة الأرستقراطية)، عهدُ الامبريالية: آنئذٍ رفعت البورجوازية عقيرتها وراحت تعلن عداءَها المتعاظم للمؤسسات الموجودة، وشرعت في تنظيم نفسها مطالبة بممارسة السلطة السياسية. إنَّ البلادة الآنفة والإلحاح المذكور في ممارسةِ احتكار ديكتاتوريّ على صعيد إدارة شؤون الأمة الخارجية، لهما

نفس الجذور كلاهما: نمطُ حياة وفلسفة عيش متمَحْوِران بصورة شديدة الحصرية حولَ نجاحِ الفرد أو فشلِه في منافسة لا هوادة فيها، بحيث تُستشعر معها واجباتُ المواطن ومسؤولياته باعتبارها إضاعة محضة للوقت والطاقة على السواء. إذاً، تبدو هذه المواقف البورجوازية جزيلة الفائدة لأشكال الديكتاتورية هذه حيث يمكن «رجلاً قوياً» أن يأخذ على عاتِقه المسؤولية المربكة في تولِّي الشؤون العامة؛ غير أن ذلك مما يشكل حائلاً حقيقياً دون مرامي الحركاتِ التوتاليتارية، التي لا يسعها أن تتسامح إزاءَ أي فردية، أكانت بوجوازية أم غيرها. حين أنَّ القطاعات البليدة في مجتمع تسودُهُ البورجوازية، وأيًّا كان نفورها من تحمّل مسؤولياتها المدنية، تلبث مستمسكة بشخصيتها، لأنّها في حال افقدتها، انتفى لديها كل أمل في الصمود وسط دوامة المنافسة من أجل العيش.

إنه لمن الصعوبة بمكان أن يتبيَّن المرء الفروق العميقة ما بين تنظيمات الرعاع في القرن التاسع عشر وبين الحركاتِ الجماهيرية في القرن العشرين. والواقع أن القادة التوتاليتاريين العصريين لا يختلفون في شيء البتة، أكان من الناحية النفسانية أم من ناحية العقلية، عن مثيري الجمهراتِ السابقين، والذين تُشبهُ معاييرهم الأخلاقية ومسلكهم السياسي معايير ومسلكَ القادة البورجوازيين إلى حدٍ بعيد. مع ذلك، وبمقدارما ميَّزت الفردية مسلك البورجوازية كما مسلك الرعاع، فقد وسع الحركات التوتاليتارية أن تدَّعي بكونها أولى الأحزاب المعادية للبورجوازية؛ إذ إنّ أحداً مِنْ أسلاف القادةِ البورجوازيين أو الرعاع هؤلاء إبان القرن التاسع عشر، ولا من جمعية العاشر من كانون الأول (ديسمبر) التي أعانت لويس ـ نابليون على الإمساك بزمام السلطة، ولا أحداً من عصابات السفاحين في مسألة درايفوس، ولا مقاتلاً في صفوف جمعية «المئة ـ السُّود»، قاتلة يهود روسيا، ولا زعيماً من الحركاتِ ذاتِ العصبية السلافية أو العصبية الألمانية، إنَّ أحداً من هؤلاء لم يتمكن من المنتسبين إليه حتى يفقدهم كُلَّ حاجاتهم وطموحاتهم الشخصية، ولم يَرْتإِ أيٌّ منهم أن تنظيماً يسعه أن

يدمِّر الهوية الفردية بصورة متواصلة، وليس أثناء القيام بالعمل الجماعي أو البطولي فحسب.

والحقّ أن الصلة ما بين مجتمع الطبقات، الذي تسودُهُ البورجوازية، وبين الجماهير الناشئة من انهيار الأوَّل، لا تماثِلُ الصلة بين البورجوازية والرعاع، الذين يمثلون نتاجاً دونياً في الإنتاج الرأسمالي. أما الجماهيرُ فلا تقاسِمُ العامّة سوى ميزة واحدة: إنها جميعها غريبة عن كل التفريعات الاجتماعية وعن كل تمثيل سياسي سويّ. ولكنَّ الرعاع في حال ورثوا ـ وإنْ بصورة مخالفة للطبيعة ـ معايير الطبقة السائدة ومواقفها، مضت الجماهيرُ تعكِسُ معايير ومواقف «كل» الطبقات حيال الشؤون العامة، وتشوّهها. والحال أن معايير الرجلِ المنتمي إلى الجمهور، لا تحددها الطبقةُ التي كان ينتمي إليها فحسب، ولا بشكل رئيسي، بَلْ عدوى التأثيرات والقناعات التي تروح تتناقلها كل طبقات المجتمع، بصورة لاواعية.

وأيًّا كان الانتماءُ إلى طبقة أحقر وأقل تحدُّداً عبر الأصل الاجتماعي منه عبر فئات المجتمع القروسطي ودُوَلِه، فإنه يلبث متوقفاً على الولادة بعامة، ووحدها الهباتُ أو الحظوظ الغريبة يسعها أنْ تبدِّل من هذا الانتماء. ثم إن الموقع الاجتماعي يحسِمُ في طبيعة مشاركة الفرد في السياسة وفي ما عدا الأحوال التي ينشأ فيها خطر وطني محدِق، إذ يضطر هذا الفرد إلى التصرّف بمعزلٍ عن انتمائه إلى طبقة أو حزب، لا يجد الفردُ نفسه معنياً مباشرة في الشؤون العامة، ولا يشعر أنه مسؤولٌ عن مسلك الطبقة والحزب الأنفَيْن، مسؤولية مباشرة. وحين ترتقي طبقة إلى دور أهمّ في الجماعة، يبرز بعضٌ من أفرادها، ممن أوتوا المعرفة والإعداد، لكي يشتغلوا في السياسة اشتغالاً مهنيًا، بأن تُدفع لهم أجورهم (أم لا إذا كانت لديهم وسائل التحصيل الخاصة بهم) باعتبارهم أعيان طبقتهم في البرلمان وممثليها. أما غالبية الشعب فتظل خارج كل حزب، أو خارج كل تنظيم سياسي مغاير، مما لا يكون أمراً خطيراً في عين

امرىء، ومما يصح وقوعه في طبقة كما في أخرى. وفي عبارات أخرى، إن الانتماءَ إلى طبقة، مع ما يستلزمُهُ من ارتباطات جماعية ومحدودة، وما يستتبعه من مواقف تقليدية إزاء السياسة، يحولُ دون ولادة مواطنين يشعرون في ذواتهم، فردياً وشخصياً، مسؤولين عن حكم البلاد. على أن هذا الطابِع اللاسياسي الذي لبث يسم سكان الأمة ما كان ليوضَعَ موضِع اهتمام إلاّ حين انهار نظام الطبقات حاملاً في سقوطه كلّ الشبكة ذات الخيوط المرئية وغير المرئية التي ما ونَيت تربط الشعبَ بالجسمِ السياسي.

لقد كان من شأنِ انهيار نظام الطبقات أنْ أفضى بصورة آلية إلى انهيار نظامِ الأحزابِ نفسِه؛ ولما كانت هذه الأحزاب قائمة على المصالح، لم يسعها أن تمثل مصالحَ طبقة من الطبقات. على أن بقاءَ هذه الأحزاب كان يسترعي اهتمام أعضاءِ الطبقاتِ القديمة، التي جعلت تأمل، أيًا كان الأمل ضعيفاً، بأن تستعيد موقعها الاجتماعي السالف، والتي ظلّتْ مجتمعةً، ليس بسبب أنه كان لها مصالح مشتركة، بل لأنها ظلّت تأمل باستردادها كاملة. وعليه، فقد صارت الأحزابُ أكثر احتفالاً بعلم النفسِ والإيديولوجيا في أساليبها الدعائية، وباتت أكثر تبريريَّة فأكثر وأقرب ميلاً إلى الحنين في مقاربتها السياسة. إلى ذلك، كانت هذه الأحزاب فقدت، دون علمٍ، دعم هؤلاء المحايدين، الذين لم يكونوا اهتموا بالسياسة لأنه كان لديهم الانطباع بأنه لا يوجد أي حزب يهتمُّ بمصالحهم المخصوصة؛ ثم إنَّ أولى علاماتِ انهيار منظومة الأحزاب على صعيد القارة الأوروبية، لم تكُنْ انشقاقات أعضاء الحزب القدامى عن حزبهم، إنما كانتْ العجز عن ضمّ المحازبين إليه منَ الجيل الجديد، وفقدانُ رضى الجماهير غير المنظمة، عنه ودعمها الصامتين: والدليل على ذلك أن الجماهير هذه راحَتْ تنفض عنها بلادتها ومضَتْ أنّى كان، حيث تسنى لها فرصة للتعبير، تعلن عن معارضتها العنيفة الجديدة.

لقد أحالَ سقوطُ الجدران التي طالما احتمت الطبقاتُ بها الأغلبيات

التي كانت لا تزال تغفو في ظل كل الأحزاب إلى جمهورٍ كبير وحيد عديم الشكل ممثل من أفراد موتورين. لم يكن لهذه الأغلبيات أي قاسم مشترك فيما بينها، أقلّه الوعي الغامض بأن آمال المنتسبين إلى الأحزاب كانَتْ عبثاً، وأنّ أعضاءَها الأكثر احتراماً، بالتالي، والأكثر ثقافة، والأقدر تمثيلاً من المجموعة بانَتْ حمقاءَ، وأن كلّ القدرات القائمة كانَتْ، أقلّ سوءًا أخلاقياً مما هي بلهاء وتدليسية. حينئذٍ، لا يعود المرء يبالي بالكيفية التي تمت فيها ولادةُ هذا التضامن السلبي المرعب، وبأي شكل كان الواقع المفروض والقوى القائمة مكروهةً: بالنسبة للعاطل عن العمل كان الحزب الديمقراطي ـ الاجتماعي؛ وبالنسبة لصغار المالكين الذين حرموا ملكيتهم، كان حزب من الوسط أو من اليمين؛ وبالنسبة للطبقات الوسطى والعليا القديمة، فكان اليمين المتطرِّف التقليدي. وسرعان ما تضخم جمهور هؤلاء الناس الخائبين واليائسين عامة، في كلّ من ألمانيا والنمسا، بعد الحرب العالمية الأولى، حين فاقم التضخم والبطالة تصدُّع المجتمع الذي أعقب الهزيمة العسكرية. حتى إذا نظرتَ إلى كل الدُوَل التي كانَتْ أقيمَتْ، قبيل الحرب، وجدتَ نسبة ضخمة من مواطنيها على هذه الحال، وراحوا يؤيدون الحركاتِ المتطرفة، في فرنسا وإيطاليا على سبيل المثال، منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وسطَ هذا المناخ، وخللَ انهيار مجتمع الطبقات، أخذت تتنامى نفسية «رجل الجمهور» الأوروبي. ولئن أصابَ نفسُ المصير جمهوراً من الأفراد، في تماثلية رتيبة ومجردة، فإن ذلك لم يحلْ دون أن يطلق هؤلاء على أنفسهم أوصاف الفشل الفردي، كما لم يحُلْ دون إطلاق أحكام الظلم المخصوص على العالم. مع ذلك، فإن هذه المرارة الشخصية ما كانت لتشكل رابطاً مشتركاً بين أعدادِ الناس، رغم حدوثها في حالاتٍ فردية كثيرة ومعزولة: ورغم ميل هذه المرارة على محوِ الاختلافاتِ الفردية، لم تقم على أية مصلحة مشتركة، أكانت اقتصادية، أم اجتماعية، أو سياسية. وبالتالي، فإن الانطواء على النفس باتَ متلازماً مع

إضعافٍ إراديّ في غريزة البقاء. وقد تجلى ذلك في عدم المبالاة، بمعنى ألا يكون للمرء قيمة في نظر نفسه، وفي الشعور بإمكان أنْ يكون المرء مضحّى به؛ على أن هذين لم يكونا تعبيراً عن مثالية فردية، إنما دلاّ على ظاهرة جماهيرية. حتى إن القول المأثور الذي يحسَبُ أن الفقراء والمضطهدين لا يملكون شيئاً لخسرانه سوى قيودهم، هذا القول ما عادَ ينطبق على ناس الجمهور، لأنهم فقدوا أكثر من قيودٍ بؤسهم إذْ كفوا عن الاهتمام برفاههم المخصوص: بهذا جعلوا منبع كُلِّ القلقِ وكل الهمومِ التي تحيل الحياة البشرية مضنيةً ومغمومة، ناضباً. إلى حد أننا إذا قارنّا انصرافهم عنِ الماديّات بمسلك راهب مسيحي لغدا الأخير منغمساً في شؤون هذه الدنيا. وقد قال «هِملر» في هؤلاء الذين مضى ينظمهم وتعرّف عقليتهم معرفة تامة، واصفاً ليس أفراد الشرطة السرية الألمانية خاصته، بل شرائح عريضة من الناس من حيث يجتذبُ عملاءَهُ، إذ يعتبر أنهم لا يهتمون مطلقاً «بالمسائل اليومية»، إنما «بالقضايا الإيديولوجية التي يجدر الاهتمامُ بها لعشرات السنين ولقرون، حتّى أن الإنسان... يدركُ أنه يسعى في مهمة كبرى، لا ينبري مثيل لها سوى كل ٢٠٠٠ عام»[٢٠]. على أن تكديس هذا العدد الهائِل من الأفرادِ كان من شأنه أن أفضى إلى عقلية يطاول فكر الفرد، بموجبها، القاراتِ، ويجاوز إحساسُهُ العصورَ، على حدّ ما قال «سيسيل رودس» لأربعين سنة خلَتْ.

كان عددٌ من أبرز الفلاسفة ورجال الدولة الأوروبيون قد تنبأوا، منذ أوائل القرن التاسع عشر، بولادة «رجُل الجمهور» وحلول عصر الجماهير. وكان أدبٌ قائِمٌ بنفسِه حَوْلَ مسلكِ الجماهير ونفسيتها أوضح هذا المفهوم الأليف للغاية بالنسبة للقدماء، وأعانَ على تعميمه، وأبَانَ عن الفرق الدقيق ما بين الديمقراطية والديكتاتورية، وبين حكم الرعاع والاستبداد. ولعل هؤلاء المؤلفين مهدوا السبيل أمام بعض المفكرين الغربيين، من ذوي الوعي السياسي التام وذوي الإدراكِ الإنساني العالي، فأبرزوا، دون علم، كتاباً دهماويِّين، من ذوي الصدقية المشكوك فيها،

والتطيُّر والفظاظة الشديدة. مع ذلك، ولئن صح أن كل هذه التنبؤات تحقَّقت، فإنها خسرت كثيراً من دلالتها حين انكشفَت ظواهر غير متوقعة، من مثل خسارة الاهتمام بالمصلحة الشخصية خسراناً جذرياً[٢١]، واللامبالاة المشوبَةُ بالتهكم أو السأم إزاءَ الموت أو إزاءَ نكبات شخصية أخرى، والميلُ الجارف إلى اعتماد التصورات الأكثر ذهنية وتجريداً قواعِدَ حياة، والاحتقار التام لكل قواعد الرشادِ الأكثر بداهة.

لم تكُنْ الجماهير ثمرة المساواة المتنامية في الظروف، على ما كانَتْ تزعم التنبؤات الآنفة، ولا كانت نتاجَ تنامي التثقيف العميم، مع ما يستدعيه ذلكِ من انخفاض في مستوى معرفة العامة وتبسيط في المضمون الذي تنطوي عليه. (حين أن أميركا(*)، تشكل مثالاً نموذجياً، حيث تتساوى ظروف العمل مع درجة التثقف، إلى كلِّ النواقص التي تستدعيها الأخيرة، وهي لهذا السبب أقل تمثيلاً لنفسية الجماهير فيها من أي بلد آخر في العالم). وسرعان ما بدا أن الأشخاص الأكثر تثقفاً وإعداداً، كانوا أمْيَلَ إلى الحركاتِ الجماهيرية بصورة خاصة، وأن فردانية مرهفَةً لا تحولُ دونَ إهمالِ النفسِ في وسط الجمهور، بل إنها تسهل لها الأمر أحياناً.

لقد كان هذا الواقِعُ الحتميُّ منَ الغرابة وعدم التوقع بحيث راح النقاد يعزونَهُ إلى السمة المَرَضية والعدمية في نتاج أهل الفكر المعاصرين، وإلى مازوشية تكون نموذجية لدى خاصة المثقفين، أو شيء من التعاكسية ما بين الروحِ والانطلاقة الحيوية، و«العداء ما بين الروح والحياة». مع ذلك، فقد كان هؤلاء المفكرون، المحتقرون للغاية، المثالَ المحض الصارخَ والناطقين الأوضح والأصرح باسم ظاهرة أعمّ بكثير. إن التذرِّي الاجتماعي والفردانية القصوى كانا متقدّمَيْن على الحركات الجماهيرية، التي لبثت تجذب إليها الناسَ العديمي التنظيم، والفردانيين العنيدين

(*) الولايات المتحدة الأميركية، تحديداً.

الذين طالما كانوا يرفضون الاعتراف بالروابط والـواجبات الاجتمـاعية، بأيسر من الأعضـاء وأسرع منهم؛ مـع كون أعضـاءِ الأحزاب التقليـدية الأخيرين اجتماعيين وغير فردانيين.

والحال أن الجماهير راحَتْ تتنامى انطلاقاً من شرائح مجتمع شديد التفتّت والذي ليست بنيتُهُ التنافسيَّةُ ولا الوحدة الفردية فيه محدَّدة سوى في الانتساب إلى طبقة من طبقاته. بيد أن الميزة الرئيسية في رجل الجمهور ليسَتْ الفظاظة أو التخلف العقلي، إنما تكمُنُ في الانعزالِ والنقص في العلاقات الاجتماعية السوية. لقد نشأت هذه الجماهير من مجتمع طبقاتٍ بلغَتْ فيـه التشققات مبلغـاً بحيث لا يلحم أجزاءَهُ إلاَّ الشعـور الوطني المتشدِّد: إن هو إلاَّ طبيعيّ، أن يكون لدى هذه الطبقات مَيْلٌ، تحت وطأة هلعها الأوّل، إلى وطنية متشدّدة متسمة بالعنفِ الشديد، والتي انقاد إليها زعماء الجماهير، بعكس غرائزهم وأهدافهم المخصوصة، وذلك لأسباب ديماغوجية محضة[٢٢].

لم تنفـع الوطنيـة العشائـرية ولا عـدميَّة الانتفـاضِ الجماهيـرَ نفعـاً إيديولوجياً ولا طِبعتاها بميسميهما، بمثل ما خدمتا الرعاعَ وطبعتاها، غير أن قادة الجماهير الأكثر موهبة في زمننا كانوا خرجوا من صلب الرعاع أكثر من صدورهم عن الجماهيـر[٢٣]. وها سيـرة هتلر أمثل دليـل على هذا الأمر، في حين أن الأهم في شأن ستالين أنه كانَ متحدراً من جهاز التآمر في الحزب البولشفي، الوحيد بخليط أعضائِه المُسقَطين والثوريين. أما حزب هتلر، الذي كان، في أصولِهِ، مكوَّناً بصورة تكاد تكون تامةً منْ غير المتكيِّفين والفـاشلين والمغامـرين، فقد شكَّـل حقّـا هـذا «الجيش من الغجريين»[٢٤]، الذي لم يكن سوى مقلب المجتمع البورجوازي الآخر، والذي لم تنِ البورجوازية الألمـانية تستخـدُمهُ لصـالحها بـأنجع السبـل وأنجحها. والواقع أنَّ النازيين خدعوا البورجوازية أيما خدعة، تماماً كما خدعت عَصبة «الروهم ـ شليشر» من قِبَل الحرس الأمبراطوري:

إذ لم يبارح الظنُّ البورجوازيين هؤلاء أن هتلر، الذي استخدموهُ بمثابة عرّاب، أو فرق الشرطة الألمانية التي كانوا قد استخدموها من أجل حملتهم الدعائية العسكرية وتدريبهم العسكري الرديف إنما كانوا بنظرهم بمثابة عملائهم وأنهم لبثوا يعينونهم على إقامة الديكتاتورية العسكرية(٢٥). وكان هؤلاء وأولئك قد راحوا ينظرون إلى الحركة النازية ويطلقون عليها أوصافاً مستمدة من تعابيرهم الخاصة، بحسب عبارات فلسفة سياسية خاصة بالرعاع(٢٦)، وأخذوا يهملون، في الآن نفسِه، الدعم المستقل والعفوي الذي ظلّت تؤديه الجماهيرُ لقادة الرعاع الجدد، كما مضَوا يتركون جانباً الاهتمامَ بكفاءاتِ هؤلاء القادة الحقيقية في خلق أشكال من التنظيم جديدة. ذلك أن الرعاعَ، بحكم كونهم محركي الجماهير، فإنهم لم يكونوا عملاء البورجوازية ولا أي شخصٍ آخر البتة، إنما كانوا عملاء الجماهير نفسها، دون غيرها.

لطالما كانت الحركاتُ التوتاليتارية أحوَجَ إلى ظروفٍ خاصة تكون فيها الجماهير مفتّتة ومشظاة، منها إلى غياب بنية في مجتمع يتشكل من الجماهير. ذلك ما يتضح تماماً للمرء إذْ يقارنُ بين النازية والبولشفية، اللتين نشأتا، كلٌ في بلدِها على التوالي، في ظروف غاية في الاختلاف. وفي حينِ كان ستالين مجبراً على خلق المجتمع المتشظي هذا خلقاً اصطناعياً، في سبيلِ أنْ يحوِّلَ الديكتاتورية الثورية التي أرساها لينين إلى نظام توتاليتاري كلياً، كانت الظروف التاريخية في ألمانيا هي التي مهدت السبيل أمام النازيين لصنع ديكتاتوريتهم الخاصة.

إن انتصار ثورة أوكتوبر المدهش بسهولته إنّما أحرز في بلاد حيث كانت البيروقراطية الاستبدادية والمركزيةُ تسودُ جمهوراً من الشعب العديم الشخصية. والحالُ أنَّ أيًا من بقايا الفئاتِ الإقطاعية في الريف، ولا الطبقاتِ الرأسمالية الجنينية في المدن، أفْلَحتْ في تنظيم هذا الجمهور. وهذا ما حدا لينين إلى الإعلان أنه، في روسيا دونَ غيرها مِنَ البلدان،

يكونُ من أيسر الأمور على الإطلاقِ تولّي السلطة، ومن أصعب الأمور أنْ تحسن السلطة الاحتفاظ بملكها: ذلك أن لينين كان يستشف، ليس ضعفَ الطبقة العاملةَ الروسية فحسب، بل الطابع الفوضوي الذي اتسمَتْ به الظروف الاجتماعية بعامة، والتي كانَتْ عرضةً لتغيرات مفاجئة. لم تكن في لينين نوازعَ قائِدِ الجمهور: وإذ لم يكن خطيباً، فإنه لبث مصراً على الاعتراف بأخطائِهِ أمام الملأ وتحليلها إزاءَهم، مما يتنافى تماماً مع قواعد الديماغوجية المبتذلة - غير أنه جعل يرثي لحال كُلِّ التمايزاتِ الممكنة الاجتماعية منها والوطنية والمهنيّة، التي يسعها أنْ تدخِلَ بنيةً معيَّنة في صلب المجتمع، فيتبنّاها أبناءُ الأمة، وبدا مقتنعاً أن فَلاَحَ الثورة إنما يكمن في تفريغ كهذا. فما كان منه (لينين) إلا أن أسبغ صفة الشرعية على تجريد مالكي الأراضي تجريداً فوضوياً، من قِبَل الجماهير الفلاحية. وهكذا تسنى لَهُ أن يؤسِّسَ للمرة الأولى والأخيرة في روسيا هذه الطبقة من المزارعين المتحرِّرين، الذين طالما شكلوا أصلبَ دعامة للأمم الغربية. وحاوَلَ أن يعزز من مكانة الطبقة العاملة بأن شجع قيام الاتحادات النقابية المستقلة. كما أنه تسامح إزاء ظهور طبقة وسطى ظهوراً خَفِراً، وهي على أي حال نتاجُ «الاقتصاد السياسي الجديد» الذي كان وضع خطوطه لينين نفسه، لِمَا بعد انتهاء الحرب الأهلية. إلى ذلك أدخَل لينين تمايزات إضافية، إذ عمد إلى تنظيم ما أمكنه من القوميَّات، بل إلى ابتداعها أحياناً، مضاعفاً بذلك الشعور الوطني ووعي الاختلافاتِ التاريخية والثقافية حتى في صفوف أكثر القبائل بدائية في الاتحاد السوفياتي. يتضح مما تقدم، أن لينينَ، في معالجته هذه النقاط ذات الصلة بالجانب التطبيقي من السياسة، كان يؤثر إيحاء رجل الدولة في نفسه على قناعاتِه الماركسية؛ على أي حال فإن سياسته التي اتبعها تثبت بأنه كان دائِم الخشية من غياب البنية الاجتماعية أو غيرها، أكثر من خشيته تنمية النزعاتِ النابذة وسط القوميات المتحررة حديثاً، أو حتى أكثر من ظهور طبقة بورجوازية جديدة متحدرة من الطبقتين المستجدَّتين، الوسطى

والفلاحية. وبلا أدنى شك، فقد قاسى لينين من خسارته الأفدح، إذ عايَنَ انتقال السلطة العليا، التي كان قد ارتآها مركزة في أيدي السوفيات مِنْ هؤلاء إلى بيروقراطية الحزب؛ ولكن التحوّل الآنف نفسه، أياً كان أثره المأساوي على مسار الثورة، ما كان بمقدوره أنْ يؤول إلى التوتاليتارية بالضرورة. ذلكَ أن ديكتاتورية من الحزب الأوحد لا يسعها سوى أنْ تشكل طبقةً جديدة تُضاف إلى تراتبية البلاد، التي تكون في حالٍ من التقدُّم ـ وهذه الطبقة تتشكل من البيروقراطية التي «تملك بحسب الانتقاداتِ الاشتراكية حول الثورة، الدولة باعتبارها ملكيتها الخاصة»[٢٧] (ماركس). والحالُ أنَّ أيَّ سبيلٍ من هذه السبل لم يكن موصداً، زمن موت لينين. ولم يكن من المحتم أن تَشَكُّلَ الطبقاتِ العاملة والفلاحية والوسطى، كان قد آلَ إلى صراعِ الطبقات، الذي طالما ميَّز الرأسمالية الأوروبية، إذ ما زال بوسع الزراعة أن تنمو على قاعدة من المشاركة الجماعية، أو التعاونية أم الخاصة، كما ظل الاقتصادُ حرًّا في أن يتبع ترسيمة الاشتراكية، أو رأسمالية الدولة أو التعهّد الحرّ. وعلى هذا فإن أياً من هذه المبادرات ما كان بمقدورها أن تدمّر بنية البلادِ الجديدة تدميراً آلياً.

إذاً، حالَتْ كل هذه الطبقات وهذه القوميات الجديدة دون مباشرة ستالين السعي إلى تهيئة البلاد للنظام التوتاليتاري. فقد كان ستالين مجبراً على تصفية ما تبقّى من سلطة السوفياتات، باعتبارها عضواً رئيسياً في الهيئة التمثيلية الوطنية، وتؤدي دوراً فاعلاً في المجتمع وتحولُ دون جعل سلطة الحزب مطلقة؛ كل ذلك بهدفِ أن ينشىء جمهوراً مشتّتاً وعديم الهوية. كما أنه شرع في تقويض السوفياتاتِ الوطنية إذ شكّل خلايا بولشفية إلى حيثُ انضمّ كبارُ الموظفين في اللجانِ المركزية[٢٨]. وما كاد العام ١٩٣٠ يحلُّ حتّى كانَتْ آخر آثار المؤسسات القديمة قد تلاشَتْ، وأفسحَتْ في المجال أمام بيروقراطية الحزب: تلك كانَتْ ذات نزعة مركزية شديدة، في حين لم تكن نوازعها إلى الرَوْسنة مختلفة في شيء عن نوازعِ النظام

القيصري، ممّا جعل البيروقراطيين الجدد لا يخشون من القليل من الإعداد.

إذاً، انتقل النظام البولشفي إلى تصفية الطبقاتِ وشرع، لأسباب إيديولوجية ودعائية، في الانقضاض على الطبقاتِ المالكة بادىء الأمر: الطبقة الوسطى الجديدة ربيبة المدن، والمزارعون. ولقد كان المزارعون، بأعدادهم الكبيرة وبملكياتهم، يشكّلون الطبقة الأقدر في الاتحاد السوڤياتي؛ وبالتالي استوجب أن تكون تصفيتهم تامة وأفظع من تصفياتِ كل الجماعاتِ الأخرى؛ وعلى هذا مضى ستالين في تصفيتهم متوسلاً التجويع والتهجير حيناً بعد حين، وذلك بحجّة تجريد الغولاك من ملكياتهم وجعلها جماعية. وظل الأمر على هذا المنوال حتى صفّيَت الطبقتان الوسطى وطبقة المزارعين في بداية الثلاثينيات، ومَنْ لم يكونوا في عدادِ ملايين القتلى العديدة أو في عِداد المحكومين بالأشغالِ الشاقة والمهجّرين، باتوا يدركون «من هو الآمِرُ الناهي»، وصاروا على بيّنة من أن حياتهم وبقاء عائلاتهم لم يعودا رهنِ مواطنيهم، بَلْ هما تحت رحمة مزاج نظامٍ، يبدوان إزاءَهُ معزولَيْن تماماً، دون أيِّ عون من الفريق الذي يجدون أنفسهم منتمين إليه.

والحال أنّه لا الإحصاءات، ولا المصادر الوثائقية يسعها أن تحدّد الزمنَ المضبوط الذي نجحَ فيه التأميم في إحياء رابطة مزارعية جديدة تقوم على مصالح مشتركة، والتي باتَتْ تمثّل خطراً متوقعاً على الاستبداد التوتاليتاري، وذلك بسبب موقعها المتميّز (العددي، والاقتصادي). ولكنَّ القادر على تأويلِ «مصادر المعلومات» التوتاليتارية تأويلاً حسناً، يعرف أن هذا الزمن كانَ قد وَقَع سنتين قبل موت ستالين، حين اقترح إلغاء الكولخوزات وتحويلها إلى وحدات أكبر. ومات دون أن ينفذ هذه الخطة. هذه المرة كان يمكن أن تكون التضحيات أكبر بكثير، والعواقب الاقتصادية على ذلك كان يمكن أنْ تكون أكثر كارثيّة مما تحصّل لدى تصفية الطبقة الفلاحية الأولى. ولكن شيئاً لا يشير إلى أن ستالين كان

بمقدورِهِ النجاح في مسعاه؛ إذ يمكن لجهة ما أَنْ تلغي طبقَةً، بأن تغتال عدداً كافياً من أعضائها.

ومن ثَمَّ أُجريت تصفية طبقة العمال. ولئن اعتبر هؤلاء طبقَةً في ذاتها، إلا أنهم كانوا أضعف بكثير من سابقيهم وأبدوا مقاومَةً أقل بكثير من التي أبداها المزارعون. والواقع أَنَّ العمال كانوا، بخلاف المـزارعين الذين انتزعَتْ منهم ملكيَّاتهم الممثلة بأراضيهم الزراعية، قد اغتُصبوا ملكياتِهم في المصانع إبان الثورة: إذْ كانت الحكومَة أقدمَتْ على مصادرة المصانع باعتبارها ملكاً للدولة، وذلك بحجة أن الدولة تنتمي إلى البـروليتاريا دون غيرها. لقد كان من شأن تعميم النهج الستاخانوفي(*)، الذي اعتمد في بداية الثلاثينيات، أَنْ حطَّم كلَّ تضـامُن وكل وعي طبقِيٍ بين العمـال، بسبب مِنَ التنافس الشديد الذي يشيعه، ثم بسبب أنه متَن الصِلاتِ التي أخذت تربط، بصورة مؤقتة، أبناء أرستقراطية ستاخانوفية بعضُهم بالبعض الأخر، وقد أمكن الأخيرة أن تصطنع مسافةً اجتماعية بين المنتمين إليها والعامِلِ العادي أعظم وأحدّ من المسافة التي كانت قائمة بين العمـال وإدارة المصنع.

وظل الأمر على هذا المنوال حتى اكتمل المسار عام ١٩٣٨، إذ أُدخل السجل الفردي في العمل، فتحول بـذلك مجمـوع الطبقـة العاملة إلى جيش عرمرمٍ من المحكومين بالعبودية المحضة.

وفي سبيل أن تُتوَّج كل هذه الإجراءات جاءت تصفية هذه البيروقراطية التي كانت قد ساهمَتْ أيّ إسهام في تنفيذ كل التصفيات السالفة. وقد استغرق ستالين سنتين، من العام ١٩٣٦ حتى العام ١٩٣٨، للتخلص من الأرستقراطية الإدارية والعسكرية في المجتمع السوفياتي؛ وجُعلَتْ كـل مجالات المجتمع تؤولُ إلى أيدٍ جديدة، المكاتب، والمصانع، والهيئات

(*) نسبة إلى «ستاخانوف».

الاقتصادية والثقافية، والحكومة، والحزب والمكاتب العسكرية، حالما فرغ من تكنيس «نصف عديد الإدارة، المنتمين إلى الحزب أو غير المنتمين إليه»، وأجهز، تصفيةً، على خمسين بالمئة من أعضاء الحزب و«ثمانية ملايين شخص آخرين على الأقل»(٢٩).

إلى ذلك، فقد أُضيف اعتماد جواز سفر داخلي يقتضي بموجبه تسجيل كُلّ أسفار الناس من مدينةٍ إلى أخرى والسماح بها، لكي يستكمل القضاءُ على بيروقراطية الحزب باعتبارها طبقة. أما بالنسبة للوضع القانوني، فقد باتت البيروقراطية، شأن موظفي الحزب الآخرين، موازية للعمال في مستواها؛ وعلى هذا وجدت البيروقراطية نفسها ملحقَةً بجمهرةِ المحكومين بالأشغالِ الشاقة الغفيرة، وغدا وضعها الذي كانت فيه طبقة ذات امتيازات في ذمَّة الماضي. ولما كانت حملة التطهير هذه قد انتهَتْ إلى تصفية كِبار موظفي الشرطة ـ أولئك الذين كانوا قد شرعوا في تنظيم التطهير ـ وحتّى كبار الكوادر في جهاز المخابرات الروسية الذين ما ونوا ينشرون الرعبَ وينظمونَهُ، ومازال الوهم ليدغدغ خاطرهم في أنهم يشكلون فريقاً لا يزالُ يملكُ بعضاً من سلطة ونفوذ.

أية من هذه التضحيات الهائلة في الأرواح البشرية ما كانت لتجد تسويغها في «منطق الدولة»، بالمعنى القديم للكلمة. ذلك أن أية من الشرائح الاجتماعية المصفَّاة لم تكن معادية للنظام، ولا كانت قابلة لأن تصير كذلك في غد منظور. والحالُ أن معارضة النظام بشكل فعَّال ومنظَّم كانت قد كفَّتِ عن الوجود منذ العام ١٩٣٠، حين اعتبر ستالين في خطابه أمام المؤتمر السادس عشر للحزب، أن كل الانحرافات اليسارية واليمينية هي بمثابة العصيان على القانون، وصار من المحالِ أن تعتمد المعارضات الضعيفة على أي من الطبقاتِ الموجودة(٣٠). لقد كان الإرهابُ الديكتاتوري ـ الذي يتعارض مع الإرهاب التوتاليتاري بمقدار مايتهدَّد المعارضين الفعليين، وليس المواطنين العُزَّلِ والذين لا رأي

سياسياً لهم ـ منَ الشدة والفظاعة ما كان كافياً لإخماد كل حياة سياسية، أكانَتْ سرِّية أم علنية، ولا تزال جاريَةً، منذ ما قبل موت لينين. وفي مقابلة ذلك، لم يكن التدخل الأجنبي الذي يسعه أنْ يتحالف مع إحدى شرائح المجتمع المستاءة من الوضع، لم يكُنْ يشكّل خطراً محدقاً بالدولة، في حين حظي النظام، السوفياتي، في العام ١٩٣٠ باعتراف غالبية الحكومات القائمة آنذاك، وهذا مما أتاح له (النظام) عقد اتفاقات دُوَلية، واقتصادية وغيرها، مع دُوَل أُخرى. (ولا يعودُ ذلك الوضع القانوني السويّ الذي تحصّل للدولة السوفياتية إلى أنَّ نظام ستالين كانَ قد أزالَ كلَّ إمكانية للتدخل، لصالح شعوب الاتحاد نفسها: بتنا ندرك اليوم أن هتلر لو كان فاتحاً عادياً وليس منافساً في استبدادِ ستالين التوتاليتاري، لكان تَسنّى لَهُ أن يحظى بتأييد شعب أوكرانيا لقضيته، على الأقل).

رغم كون تصفية الطبقات عبثيةً من الناحية السياسية، فإنها كانَتْ كارثيَّةً بالمعنى الحرفيّ للكلمة، على صعيد الاقتصاد السوفياتي. إذ استشعر الناس بعواقب «المجاعة المصطنعة» في العام ١٩٣٣، وذلك بأن عمّت البلاد لسنواتٍ طويلة؛ كما كان من شأنِ إدخالِ النظام الستاخانوفي عام ١٩٣٥، مع ما يستتبعه مِن تسريع اعتباطيّ في الإنتاج الفرديّ، وما يلازمه من احتقار شامل لضرورات العمل في فريق، أنْ أشاعَ «اللاتوازن المشوَّش» في الصناعة الفتية[٣١]. وأخيراً، كان من نتيجة تصفية البيروقراطية، أي طبقةِ المدراءِ ومهندسي المعامل، أنْ حرمت المشاريع الصناعية من قليل خبرتها ومن الإتقانِ اللذين كان قد بلغهما الخبراءُ التقنيون الروس الجدُد.

لطالما كانت المساواةُ بين المواطنين أحد الهواجس الرئيسية التي راودت الأنظمة الاستبدادية والمتسلِّطة التي تعاقبت على البشرية منذ القِدم، غير أن الاستبدادَ التامّ لا يشفيه تساوٍ مماثِل إذ يُبقي بين المواطنين بعض الروابط المجتمعية، غير السياسية، من مثل الروابط العائلية والاهتمامات الثقافية. فإذا شاءت التوتاليتارية أنْ تأخذ على محمل الجدّ

متطلّباتها الخاصة فما عليها إلا أنْ تبلغ النقطة التي تلزمها «التخلص نهائياً من حياديَّة لعبة الشطرنج»، أي أن تتخلّص من أيّ نشاطٍ ذي وجودٍ مستقلّ. أما الذين ما برحوا يهوون «لعبة الشطرنج لذاتها»، والذين قارَنَهم مصنّفيهم مع «محبّي الفن للفن»[٣٢] مقارنة محقّةً، فلا يعدون كونهم عناصر لا تزالُ تبدي مقاومة إزاءَ مجتمع قائم على الجماهير، والذي يشكل تجانُسهُ التامّ أحد شروط التوتاليتارية الأساسية. فمن وجهة نظر القادة التوتاليتاريين، لا يختلف المجتمع الذي ينصرف بكليته إلى لعبة الشطرنج في ذاتها بشيء عن طبقة من المزارعين تهوى الزراعة لنفسها، وبالتالي فإنه ليس أقلّ خطراً منها. وفي هذا الصدد يتحدَّد «هِملِر» رجل المخابرات الألماني، بوصفِه نموذجاً جديداً من الرجال، مَنْ «لا يعمل شيئاً لذاته»[٣٣] على الإطلاق.

إنَّ التشتيتَ الجماعي الذي أصاب المجتمع السوفياتي كان قد تمّ بلوغُهُ من خلالِ استخدام حملاتِ التطهير المتكررة استخداماً حاذقاً، إذ كانَتْ غالباً ما تسبق تصفية الجماعات بصورة فعلية. وفي سبيل أنْ تدمّر حملاتُ التطهير كل روابط الفرد المتّهم الاجتماعية والعائلية، سيقت هذه الحملاتُ بطريقة يتهدَّد فيها مصيرُ المتّهم الأنفِ وكل علاقاتهِ المعتادة، بدأً من معارفِه البسيطة ومروراً بأصدقائهِ وانتهاءً بأهلهِ الأقربين. وكان من عواقب «الاتّهام بالتداعي»، وهي آلية بسيطة وحاذقة، أن رجلاً حالَما يُتّهم، يتحوَّل أصدقاؤه القدامى تلقائياً إلى أعدائهِ الألدّاء فيجهد هؤلاء، إنقاذاً لوجودهم المحض، في أن يتحوَّلوا إلى وشاةٍ ويسعون إلى اختلاق الأدلّة، التي لا وجود لها، التي تثبتُ وشاياتهم؛ وتلك هي الوسيلة الوحيدة التي تثبتُ أنهم جديرون بالثقة. وبالمقابل، يجهدون في إثباتِ أن علاقتهم بهِ أو صداقتهم معه لَمْ تكُنْ إلاّ محض حجة للتجسُّس عليه والإبلاغ عنه باعتباره مخرِّباً، وتروتسكياً، او عميلاً أجنبياً، أم فاشيًّا. ولما كانَ تقديرِ الفرد «يقاسُ بعدد الوشايات عن رفاقٍ أقربين»[٣٤]، فقد باتَ منَ البديهي أنْ يتبع المرء أقصى درجاتِ الحذر، تقضي عليه تجنُّب أية صلة

شخصية، طالما أمكن ذلك: إذ ليس المقصود الحيلولة دونَ اكتشاف أفكارك السرية، إنما العمل على إلغاء (ضمن الفرضية القائلةِ بحتمية الهموم الآتية) كل الأشخاصِ الذين يمكن أنْ تكون لديهم مصلحة مبتذلة في الوشاية بكَ، بل الأحرى الذين ينطوون على رغبة لا تُقاوم في إحداث خرابك، لأن حياتهم قد تكون في خطر، بأبسط الحجج وأكثرها بداهة. وفي التحليل الأخير، أمكنِ القادة البولشفيين، إذْ دفعوا بهذه التقنية إلى تخومِها الخارقة القصوى، أنْ يحدثوا مجتمعاً عظيم التشتّت والتناثرِ، مما لم يكن لَهُ نظير، وأنْ تَنشأ عنه كوارثٌ وأحداث لم يُسبَقْ إليها في التاريخ.

تتشكّل الحركاتُ التوليتارية من تنظيماتٍ جماهيرية تضمُّ إليها أفراداً مبعثرين ومعزولين. أمّا الميزة الأظهَرُ، تمييزاً لها عن كل الأحزاب والحركاتِ الأخرى، فتكمن في اقتضاء الولاء اللامحدود، وغير المشروط وغير المتبدِّل، من قبل المناضل الفرد إزاءَ حركته. والواقع أن اقتضاءَ الولاء المذكور كان صاغَهُ قادة الحركات التوتاليتارية أنفسهم قبل أن يمسكوا بزمام السلطة. فالاقتضاء الآنف يسبق، على جري المألوف، تنظيم البلادِ إذ تقع تحتَ سلطتهم الفعلية. بل إنه يُنمى إلى زعم إيديولوجياتهم القدرة على شمول تنظيمهم مجموعَ الجنس البشري، وذلك في الزمنِ المؤاتي والمراد. مع ذلك، فقد استوجب تنظيم الحركة التوتاليتارية، حيثُ لم تهيِّءَ الاستبدادَ التوتاليتاريّ حركة توتاليتارية (تلك هي حال روسيا، بالتعارض مع ألمانيا النازية)، وخلق الظروفِ الآيلة إلى تناميه خلقاً مصطنعاً، بغية جعلِ الولاءِ ـ ولاء الفردِ والجماعة ـ تاماً ـ وذلك هو الأساس النفساني في الاستبداد التام. في حين أن ولاءً كهذا لا يمكن توقّعه إلا من كائن بشري معزولٍ بالكاملِ، كائنٍ مجرّد من روابطه الاجتماعية، التي تصله بعائلتِه، وأصدقائِه، ورفاقِهِ أو محضِ معارفِهِ، فردٍ لا يستشعِرُ نفعه إلا من خلالِ انتمائِه إلى حركةٍ أو حزب.

لا يكون الولاءُ التام ممكناً إلاّ حينَ تفرَغُ الأمانة من كُلِّ محتوى ملموسٍ، من حيث قد تنبع بعضُ إعادات النظر، بطبيعة الحال. وعلى

هذا فقد جهدت الحركاتُ التوتاليتارية وسعها، كلٌّ على منوالها، للتخلص من البرامج التي تحمل في طياتها مضموناً مخصوصاً في ذاته، كانَتْ ورثته من حقبات سالفة، غير توتاليتارية، إبّان تناميها. ذلك أن كل الأهداف السياسية المحدّدة التي لا تسعى إلى تأكيد الحق في السيادة العالمية وإعلائه حصرًا، وكُلُّ البرامج السياسية التي تعالج شؤوناً أخصَّ منَ «المسائل الإيديولوجية التي تهمّ الناس لأجيال»، أية كانت المغالاة التي تنطوي عليها بياناتها، إنما تكون كلها عائقاً في سبيل التوتاليتارية. وحين أشرف هتلر على تنظيم الحركة النازية على أساس من الحوافز الغامضة والمصدوعة قليلاً، كتلك التي تقوم في بنيان حزب صغير ذي نزعة قومية متشدِّدة، كان يهدف إلى إعفاءِ الحركة من برنامج الحزب الأوّلي، دون أنْ يبدّله أو يلغيه رسميًّا، بَلْ رمى إلى رفض التحدث عنه، ببساطة، أو مناقشة نقاطِه العديدة، ذاتِ المضمونِ المعتدلِ نسبياً والأسلوب الرنّانِ اللذين سرعانَ ما تجاوزهما الزمن(٣٥). وفي هذا الصدد غدت مهمة ستالين أشدّ هولاً بما لا يقاس؛ إذ كان البرنامج الاشتراكي الذي وُضع للحزب البولشفي حملاً أشقّ إرهاقاً(٣٦) من الخمس وعشرين (٢٥) نقطة التي وضعها اقتصادي هاوٍ وأعانَهُ في ذلك سياسي خبل(٣٧). ولكنه، بعد أن دمّر زُمَرَ الحزب الروسي، تحصّل لديه نفس النتيجة، إذ جَعَل يعرّجُ خَطَّ الحزب الشيوعي باستمرار، وراح يعيد تأويل الماركسية ويعمد إلى تطبيقها بطريقة تفرّغُ العقيدةَ من كل محتوى لها محتمل، طالما لم يكن ممكناً استشرافُ الوجهة التي تشير إليها ولا نوع العمل الذي توحي به. لذا فإن تعرّف المرءِ الماركسية واللينينية تعرفاً تاماً لا ينهض لديه دليلاً إلى المسلك السياسي البتة، بل العكس، إذ بات من المحال أن يتبع المرء خطّ الحزب، إلاّ في أن يكرِّر صباحاً ما كان أعلنه ستالين في عشية أمس: أما عاقبة ذلك الطبيعية فهي الحالة المعنوية نفسها، ونفسُ الطاعة المتراصة والعصيّة النفاذِ لدى أي جهد يقوم به الفرد في سبيل أن يدركَ ما تؤديه، وما تعبّر عنه كلمة الأمر الحاذقة، التي ابتدعها هِملِرْ، مخاطباً بها

رجال مخابراته: «شرفي هو ولائي»(٣٨).

ليس غيابُ البرنامج أو احتقاره علامة على التوتاليتارية، بالضرورة. وأوّل من اعتبر البرامج والخطط السياسية بمثابة قصاصات أوراق لا فائدة منها ووعودٍ مزعجةٍ تتنافى بطبيعتها مع أسلوبِ حركةٍ وانطلاقتِها، كان موسوليني، الذي أنشأ فلسفته الفاشية على النشاطويّة(*) والإيحاء الذي تقتضيه اللحظة التاريخية نفسها(٣٩). بيد أنَّ نَهَمَ السلطة، المختلط باحتقار «الثرثرة» حولَ النوايا، لطالما ميَّزا كل مثيري الجموع، ولكنهما ليسا دونَ التوتاليتارية. إذ كان يقضي هَدَف الفاشية الحَقُّ بأن تتمكَّن الأخيرة من السلطة وأن تهبَ «النخبة» الفاشيةَ قيادَ البلاد، بلا منازع. في حين لم يشفِ التوتاليتارية أنْ تحكم عبر وسائلِ خارجية، أي بتوسيط الدولة واعتمادها آلية من العنف مستعارة؛ ذلك أنَّ التوتاليتارية اكتشفَتْ، بفضل إيديولوجيتها الفريدة وبفضل دورِها المعطى لها في جهاز الضغط، وسيلة للسيطرة على الكائناتِ البشرية وإرهابها منَ الداخل. وبهذا المعنى، فإن الوَسيلة الأنفة تلغي المسافة بين الحاكمين والمحكومين، وتحقق منظومة لا تؤدي فيها القدرة وإرادة القدرة، كما نعيهما، أي دور، أو تؤدي فيها دوراً ثانوياً ليس إلاّ. فالقائِد التوتاليتاري إن هو إلاَّ موظف الجماهير، يقودها؛ وهو ليس فرداً متعطِّشاً للسلطة، وبالتالي لا يفرضُ على رعيته إرادة استبدادية واعتباطية. ولما كانَ القائِد موظفاً محضاً، أمكن استبداله في كل لحظة، وباتَ رهن «إرادة» الجماهير التي يجسِّد، بمثل ما هي رهنٌ لَهُ. دونَهُ، لَنْ يكون لها ممثلٌ خارجيّ، وتلبَث عشيرة عديمة الشكلِ والشخصية؛ ودونَ الجماهيرَ، لا وجودَ للقائد. هتلر الذي كان مدركاً هذه الصلة المتبادلة القائمة بين الجماهيرِ والقائِد، أعلن عنها في خطاب له موجّهٍ إلى رجال الشرطة الألمانية قائلاً: «كلُّ ما أنتم عليه، تكونونَهُ عبري؛ وكل ما أنا عليه، أكونُهُ من خلالكم فحسب»(٤٠).

(*) Activisme.

والحق أننا شديدو الميل إلى التقليل من شأنِ هذهِ التصريحات، كما ننكر اعتبارها، عن صوابٍ أو خطأ، تحديداً للعمل في هيئة أوامر تُعطى أو تُتلقّى، تماماً كما يحصل غالباً في التاريخ والتقليد السياسي في الغرب[٤١]. ولكن هذه الفكرة كانت تطرح مسبقاً، وعلى الدوام، أنه وجود شخص في مركز القيادة، أُعطيَ فكراً وإرادةً، فيفرضهما على فريق يكون محروماً منهما، وذلك بالإقناع ، والسلطة أو العنف. مع ذلك، فقد اعتبر هتلر أن «الفكر نفسه (لا يوجَدُ) إلاّ بموجب أوامر نعطيها أو نتلقاها»[٤٢]. إذاً، آثر هتلر أنْ يزيل التمييز، حتى في المستوى النظري، بين الفكر والعمل، كما بين الحاكمين والمحكومين.

لم تعمد الحركة الوطنية ـ الاشتراكية ولا البولشفية إلى إعلان أنهما أقاما نظاماً جديداً على الإطلاق، كما لَمْ يشيعا أن مراميهما كانَتْ قد تحقَّقَتْ مع إمساكهما بزمام السلطة وتولّيهما الرقابة على الدولة. ذلك أن فكرتهما في ما خَصَّ السيطرة ما كانت لتتحقق من خلال الدولة، ولا من خلال جهاز للعنفِ محض ، إنّما تُنجزُها «حركة هي في حركة مستمرة» فحسب: ولا سيّما السيطرة الدائمة على كل الأفرادِ في كُلِّ دوائر حياتهم[٤٣]. إنَّ انتزاع السلطة بالعنف ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة محضة لغاية، إلى ذلك فإنَّ انتزاع السلطة، في أي بلدٍ من بلدان العالم، ليس إلاّ مرحلة انتقالية ومرحباً بها، ولم تكُنْ نهاية الحركة، على الإطلاق.

على أن هدف الحركة العملي هو إدماج أكبر عدد ممكن من الناس في تنظيمها، ووضعهم في حالٍ دائمة من الحركة؛ أما في ما خَصَّ الهدف السياسي الذي يمكن أن يكون خاتمة الحركة، فلا وجود لَهُ، ببساطة.

٢ ـ التحالف المؤقت بين الرعاعِ والنخبة

إن الولاء غير المشروط الذي يبديه المناضلون واتساع الجماهير التي تخاطبها الأنظمة التوتاليتارية من شأنهما أنْ ينغصا علينا هدأة خاطرنا؛ بيد

أن هذا التنغيصَ الذي يصدر عنهما هو أقلُّ أثراً منَ الجاذب المحقَّق الذي تمارسُه الحركات التوتاليتارية على النخبة، وليس على حثالة المجتمع وحدها. وقد يكون منَ التهوُّر أن يتجاهلَ المرء بحجَّة شرود الفنَّان أو سذاجة المثقَّف، تلك اللائحة المدهشة منَ الرجالاتِ البارزين الذين طالما اعتبرتهم التوتاليتارية من عِداد المتعاطفين معها، ورفاقَ دربها وأعضاءها المنضوين فيها بانتظام.

وفي سبيل أن يعي المرء الحركات التوتاليتارية (وليس الأنظمة)، توجب أن ينظر إلى هذا الإغراء باعتباره قرينة توازي بأهميتها علاقتها بالرعاع الأكثر حتميةً. والواقع أن هذا الافتتان يحدِّدُ المناخَ العامَ حيث لبَثَ تتنامى التوتاليتارية. وهاهنا ينبغي التذكير بأن قادة الحركاتِ التوتاليتارية والمتعاطفين معهم، هُمْ أعمر من الجماهير التي ينظمونها، بحيثُ إنَّ الأخيرة لا يسعها، من الوجهة الزمنية، أن تنتظر طويلاً صعود قادتِها إلى قلب مجتمع فاسد، يكونون نتاجَهُ الأبرز. أما أولئك الذين كانوا غادروا المجتمع من تلقاء أنفسهم، قبلَ انهيار الطبقات فيه فكانوا مستعدِّين لاستقبالهم، بصحبة الرعاع، الذين كانوا بدورهم نتاجاً أدنى سالفاً من حكم البورجوازية. حتّى إذا نظرتَ اليوم إلى القادة التوتاليتاريين وقادة الحركات التوتاليتارية وجدتَ أنهم يمثلون سماتِ الرعاع المميَّزةَ، والذين نعرف حق المعرفة نفسيتهم وفلسفتهم السياسية؛ ولئن كنّا نجهل ما قد يحدث إذ يتولى «رجل الجمهرة» زمام السلطة، فإنه من المحتمل أن يكون أوثق صلةً بتصويب هِمْلِزْ الدقيق والمحسوب منه بعصبية هتلر الهيستيرية، حتى ليذكِّر ببرودة مولوتوف العنيدة، أكثر من إيحائِه بفظاظة ستالين الشهوانية والحقود.

وفي هذا الصدد، لم يكن الوضع في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مختلفاً، بصورة أساسية عما كان قبل الحرب السابقة. ففي العشرينيات كانت الإيديولوجيات، الفاشية، والبولشفية والنازية قد صيغَتْ، والحركاتُ التي قادها جيلُ ما يُدعى بالجبهة، من قِبَل أناس كانوا نشأوا

قبل الحرب ولبثوا يتذكرون تلك المرحلة بصورة مميزة، كذلك هو الحال بالنسبة لليوم، فإن المناخ العام، السياسيَّ والثقافيّ، الـذي بات يسـود التوتاليتارية، صار يحدِّدهُ جيلُ أدركَ العصر السالف إدراكاً وثيقاً. وهذا ما ينطبق تماماً على فرنسا، حيث تمَّ انهيار منظومة الـطبقات بعـد الحرب العالمية الثانية، لا الحرب الأولى. والحق أن قادة الحركات التوتاليتارية تقاسموا شأناً هاماً مع الغوغائيين ومغامري العصر الإمبريالي أسلافهم، إذ التقوا بالمثقفين المتعاطفين معهم خارج المجتمع الأوروبي الراقي منذ ما قبل سقوطِ المنظومة الآنفة.

ولما حلَّت عنجهية التقدير المزيَّف بديلاً من اليأسِ الفوضوي، بدا هذا السقوط فرصة سانحة، قلَّما تتكرَّر، للنخبة كما للرعاع. وإنَّ ذلك لمحتَّمٌ بالنسبة لقادة الجماهير الجدد، الذين يستعيدون، بحكم مهنتهم، دور غوغائيِّي العصرِ الماضي: انتكاسات في الحياة المهنية والاجتماعية، إفسـادات وكوارث في الحيـاة الخاصـة. وفي حين راح قادة الأحـزاب القديمة الأكثر احتراماً يواجهونَ هؤلاء القادة بالفشل الذي أصابَ حياتهم قبل انخراطهم في السياسة، ويستشهدون بذلك بصورة ساذجة، كان ذلكَ الفشلُ هو العامل الحاسِمَ في كسب ودّ الجماهير وتأييدها. وبهذا، تبدَّى هؤلاء القادة وكأنهم يثبتـون تجسيدهم مصيـر العصر من خـلالِ كيانهم الفردي، وأنَّ رغبتهم في التضحية بكـل شيء في سبيل الحـركة، وأن وعودهم بالتفاني إزاء ضحايا الكوارث، وأنَّ عـزمهم الثابت على عـدم الاغترار بالعودة إلى الحياة الطبيعية، وأنَّ احتقارهم للتقدير، أن كل هذه كانَتْ مرامي صادقةً ولم تُمْلِها طموحاتٌ عابرة محضة.

ومن جهة أخرى، لم تكن النخبة أكثر فتوةً من الجيل الذي أفادَتْ منه الامبريالية حتى أفرطَتْ في استغلالِه، من خلال دفعِه إياه في مهنٍ مجيدة غير أنها على هامش الاحترام والتقدير: لاعبون، جواسيس، مغامرون، فرسان ذوو سيوف لمَّاعة وبتارة، وقاتلو التنين. ولطالما عبَّر هؤلاء، شأن لورانس العرب، عن رغبتهم في «التيه»، واعتراهم اشمئزاز حاد إزاء كل

المقاييس الموجودة، وإزاء كل القوى القائمة، ومضوا يتذكرون «عصر الأمانِ الذهبيّ»، دون أن يغفلوا عن الحقد الذي طالما أوحى به إليهم، كما لم يخفوا واقع حماستهم يوم اندلعت الحرب العالمية الأولى. لم يكن هتلر والفاشلون وحدهم مَنْ ركعوا شاكرين الله لِما أنعمه على أوروبا إذ عمَّتها التعبئة العامة سنة ١٩١٤[٤٤]. حتى أن هؤلاء لم يكونوا ليحركوا ساكناً ولم يلوموا أنفسهم لكونهم لقمة سائغة للحملاتِ الدعائية الوطنية المتعصّبة وللشروح الكاذبة حول طابع الحرب الدفاعي المحض. إذاً مضت النخبة إلى الحرب والأمَل المدغدغ يحدوها في أنَّ كلَّ ما تعرفُهُ، عن الثقافة، وعن نساجة الحياة، ربما يضيع في «زوابع الفولاذ» (إرنست يونغر). وفي المعجم الذي انتقاهُ «توماس مانْ» بعناية، بانت الحربُ بمثابة «توبة» و «تطهُّر»؛ «كانت الحربُ أكثر ما يلهم الشاعر، لا النصر في ذاته». وبحسب عبارات طالب ينتمي إلى تلك الفترة، «فإن ما يهمُّ، هو أن يكون المرء مستعداً دوماً للتضحية»؛ أو بحسب تعابير عامل شاب «فإنه سيان أَنْ يعيش المرء سنواتٍ أكثر أو أقل، إنما الأهمّ أن يكون لديه ما يبرِّر به حياتَهُ»[٤٥]. وبالطبع وقبل أَنْ يعلن مثقف نازيٌّ موقفه قائلاً: «كلما سمعتُ كلمة ثقافة، سحبتُ مسدسي». كان الشعراءُ قد أعلنوا اشمئزازهم من «قذارة الثقافة هذه»، وجعلوا يطلقون دعوتهم، على المنوالِ الشعري نفسه، إلى «البرابرة، والزنوج، والهنود، ويا أنتم جميعاً، لكي تدوسوها بأرجلكم»[٤٦].

على هذا، يسعنا أَن نكتفي بوصفِ هذ الاستياء الحاد حيالَ فترة ما قبل الحرب ومحاولاتِ الإصلاح السالفة، «بالإغراقِ في العدمية» ـ والاستياء الآنِفُ كان قد عبَّر عنه نيتشه، وسريل، وباريتو، ورامبو، وت. إي. لورانس، ويونغر، وبريخت، ومالرو، وباكونين، ونيتشايف وألكسندر بلوك. وجلّ ما دعا إليه هؤلاء هو نسيان كم أَنَّ الاشمئزاز يسعه أن يكون مسوَّغاً في مجتمع أتخمته الإيديولوجية والأخلاقية البورجوازيتان. ولكن الحقَّ يقال إنَّ «جيل الجبهة»، وبعكس توجيهاتِ مرشديه الروحيين، كان

منصرفاً بكليته إلى الرغبة في أنْ يعاين فناءَ كلّ عـالم الأمانِ المـزيَّف، والثقافة المزيفة، والحياة المزيَّفة، هذه. وكانت هذه الرغبة منَ الشـدة بحيث إنها تجاوزتْ، في وضوحها وصداها، كل المحاولاتِ السالفةَ التي طالما رمَتْ إلى «تحويل القِيَم» (المحاولة النيتشوية)، وإلى إعادة تنظيم الحياة السياسية (كتابات سوريل)، وانبعاثِ الأصالة البشرية (باكونين)، أو إلى الهيام بالحياة حتى الهَوَس، وذلك بالمضيّ في نقـاءِ المغامـرات التغريبية (رامبو). وعلى هذا بـات التدميـرُ العديمُ الشفقـة، والفوضى والخرابُ العميمُ، قيماً حازَتْ على صدارتها الأسمى في المجتمع[٤٧].

ومما يؤكد على صدقِ هذه المشاعِر، هو أنَّ قلَّة قليلةً من ممثلي هذا الجيل أُوتي لها الشفاء من حماستها حيال الحرب إثر اختبارها فـظائعها اختباراً واقعياً. ذلك أن الناجين من حرب الخنادقِ لم يصيروا دعاة سلام. إنَّما آثروا نوعاً من الاختبار من شأنه أن يفصلهم، على حد اعتقادهم، فصلاً نهائياً عن محيط الاحترامية الكريه. والأحرى أنهم مضوا يتعلَّقون بذكرياتِ السنواتِ الأربع التي عاشوها في الخنادق كما لو أنها شكَّلت معياراً، موضوعياً من أجـل تأسيس نخبـة جديـدة. ولم ينقَدْ هؤلاء إلى تجربة رفع الماضي الآنفِ إلى مصاف المثال؛ بل العكس صحيح، إذ كان عبَدَةُ الحرب أوَّل من أَقَرَّ بأنها (أي الحرب) لا يسعها، إبَّانَ العصر الآليِّ الحالي، أن تنتج فضائِل من مثـل روح الفروسيـة، والشجاعـة، والشرف والرجولة[٤٨]، وأنها لا تحملِ إلى البشر سوى اختبارها التدمير المحض والخالص، إضافـة إلى مهانَـةِ ألا يكون البشـر سوى دواليب صغيرة للغاية في عَجَلَة المذبحة المسنَّنة الهائلة.

لبث هذا الجيل يتذكر الحرب متمثلاً إياها باعتبارهـا استهلالاً أكبـر لانهيار الطبقاتِ وتحوّلها إلى جماهير. وصارتِ الحرب، بعسفها الثابتِ والمجرم، رمزَ الموت، «المساويَ الأكبـر»[٤٩]، وبالتـالي باتت الـرحم الحقَّةُ من حيث قد يخرج نظام عالمي جديد. ولقد ألفت قيم من مثل الهَوَس بالمساواة والعدالةِ، والرغبة في تجاوز حـدودِ الطبقـات الضيِّقة

والعبثية، وفي التخلّي عن الامتيازات والأحكام المسبقة الحمقاء. إذاً تبدّى أن هذه القيم أَلِفَتْ في الحرب وسيلة للتخلص منَ المواقف الأبوية العتيقة التي طالما قضَتْ بالشفقة حيالَ المضطهدين والمعدمين. إذ إنه، في عصر يتنامَى فيه البؤس ويتفاقم اليأس الفردي، كان يبدو من الصعب أن يقاوم المرءُ الشفقة حين تصير هياماً مانعاً، بقدر ما يصير صعباً أن يتنكر المرء لمواطنيته العالمية نفسها، مع كونها تغتالُ الكرامة البشرية أكثر مما يفعله البؤس، بلا ريب.

وكان هتلر، في السنوات الأولى من تولّيه مهامه لم يتـوانَ عن إيقاظ مشاعر «جيل الجبهة» هذا، حين أدركَ أن ترميم الوضع الأوروبي (لما بعد الحرب العالمية الأولى) باتَ يهدِّد طموحاتِ الرُّعـاع[٥٠] تهديـداً جديـاً للغاية. وقد تبدَّت مبالاة رجُل الجمهرة بمثابة الرغبة في الغفلية، وفي ألاَّ يعمل سوى شأن دولاب، بمثابة الرغبة المحضة في أن تنالَهُ أية تحوّلاتٍ تمحو منهُ كلَّ مطابقاتِه الخداعةِ مع وظائف محددة سلفاً في المجتمع. لقد استُشعرت الحرب باعتبارها «أقدر أعمال الجمهرة كلها»، تلكَ التي تمحو الاختلافاتِ الفردية إلى درجة يصيرُ الألم معها، وكان لطالما وَسَم الأفراد ذوي المصائِر الفـردية بـميسمـه، موضـوعاً للتـأوّل فيعتبر «أداةَ التـطور التـاريخي»[٥١]. أما الجمـاهير التي تـاقت نخبة مـا بعـد الحـرب إلى الانغماس فيها، فلم تكن حريصَةً على التمـايزاتِ الـوطنية البتـة. ومن المفارقات أن الحربَ العالميـة الأولى كانت أبـطلت المشاعـر الوطنيـة الصادقة؛ ففي الفترة الزمنية ما بين الحربين، كان من الأهمية بما لا يقاس أن ينتمي المرءُ إلى جيل الخنادق، وسيَّان الجهة حيث كان، وسواءَ كانَ ألمانياً أم فرنسياً[٥٢]. حتى أن النازيين أرسوا كلَّ دعائيتهم على أساس من هذه الرفاقية غير المحددة، على أساس «جماعة المصير» هذه، وأفلحوا في كسب عددٍ كبير من منظمات قدامى المقاتلين، وذلك في بلدان أوروبا قاطبةً، وأثبتـوا في ذلك كم بـاتت الشعارات الـوطنية عبثيـة، حتَّى في صفوف «اليمين»، الذي جعل يستخدمها لما تنطوي عليه من عنفٍ أكثر

من كونها ذات محتوى وطني مخصوص.

إن أياً من عناصر هذا المناخ الثقافي لم يكن جديداً. إذ كان باكونين قد اعترف في ما مضى قائلاً: «لا أريد أن أكون أنا، أريد أن أكون نحن»[٥٣]، في حين أن نيتشاييف مضى يبشر بإنجيل «الإنسان الملعون» الذي ليس «له مصالح شخصية، ولا شؤون خاصة، ولا مشاعر، أو ارتباطات، أو ملكية، وليس له حتى اسم يخصُّه بالضبط»[٥٤]. وتلك كانت الغرائز المعادية للإنسانية، والمعادية لليبراليين، والمعادية للفردانيين والمعادية للمثقفين، الغرائز التي أثارَها جيل الجبهة، الذي ما وني يمدح العنفَ مدحاً طناناً وروحياً، ويعلي من شأنِ القوة والقساوة. والحالَ أنّ النخبة الامبريالية كانَتْ أثبتت، في ما مضى، بصورة خرقاء وفخيمة، ولكن «علمية»، أن صراع الكل ضد الكل إنما هو مبدأ الكون، وأن التوسع (الاستعماري) هو ضرورة نفسانية قبل أن يكون وسيلة سياسية، وأن الإنسان ينبغي لَهُ أن ينقادَ وفقَ قوانين كونية مماثلة[٥٥]. وما كان جديداً في نتاج جيل الجبهة، هو نوعيته الأدبية وعمق هوسِ الكتّاب. لم يكن كتّابُ ما بعد الحرب بحاجة إلى براهين علمية حولَ علم الوراثة، وقلّما كانوا يرجعونَ إلى أعمالِ غوبينو أو هوستون ستيوارت شامبرلاين الكاملة، التي كانت تُنمى إلى مراكز غير المستنيرين الثقافية. وكانوا يقرأون المركيز دوساد[٥٦]، لا كتب داروين. وهَبْ أنّهم اعتقدوا بالقوانين الكونية، فمن الأكيد أنهم لا يهتمون على الإطلاق بأن يتصرفوا وفقها. بالنسبة لهم، يتبدّى العنفُ، والقدرة، والوحشية فضائل لأولئك الذين كانوا قد فقدوا مكانهم في العالم وباتوا من الفخر بمكان بحيث يأبون التماسَ نظرية في السلطة تخوّلهم الاندماج ثانية في العالم، في أمانٍ مطلق. وكانوا يكتفون بأن يكونوا أنصاراً عمياناً لكلّ ما كان المجتمع المحترم قَدْ حذفَهُ، دون اعتبار لنظرية أو لمحتوى، وجعلوا يرفعونَ القساوةَ إلى مصاف الفضيلةِ الأصلية لكونها تناقِضُ الخبثَ الإنسانويَّ والليبراليّ الذي يبديه المجتمع.

وإذا ما قارنّا هذا الجيل بمفكِّري القرن التاسع عشر الإيديولوجيِّين، الذين يبدو أنَّ لهم معه كثيراً من القواسم المشتركة، وجدنا أنَّ الاختلافَ الرئيسي بين الجانبين يكمُنُ في الغلوّ في الصدقِ والهوى. كان هؤلاء قد أصابهم البؤس في الصميم، ولبثوا ينشغلون انشغالاً متزايداً بالمقلقاتِ منَ الأمور وكأن الخبث قَدْ مسَّهم في أعماقهم بأكثر مما مَسَّ رُسُلَ الإرادة الطيبة والأخوة. وما كان يسعهم أنْ يتفلّتوا في التغريبية، ولم يعد بمقدورهم أن يكونوا «قاتلي التنين» وسطَ شعوب غريبة وذاتِ أهواء. وكان محالاً، إلى ذلك، التهرّب من رتابة البؤسِ اليومية، ومن الدونيّة، ومنَ الكبتِ والغيظ، وقد زُيِّنَتِ الرتابَةَ هذه ثقافةٌ مزيَّفة في كلام مميّز؛ ولئِن أمكن هؤلاء أنْ يمتثلوا لتقاليد بلادِ العجائبِ، فإن ذلك لم يكن ليجنبهم الغثيان المطردَ الذي لبثَ يوحي به هذا التراكبُ، باستمرار.

إنَّ هذا العجز عن الانفلاتِ في العالم الوسيع، وهذا الشعور الذي تملَّك الناس بأنهم واقعون في شِراكِ المجتمع، كانا شديدَيْ الاختلاف عن الظروفِ التي كانَتْ صاغَتْ الطابع الامبريالي، وجعلا يضيفان توتراً دائماً ورغبة في العنف إلى الهوسِ في الغفلية وتضييع الذات. فبدا أنَّ الانغماسَ الإراديَّ في قوى التدمير الفائقة الطبيعة يعصِم عن التماهي التلقائي بتفاهةِ الوظائفِ الاجتماعية القائمة مسبقاً، كما يساهمُ في تدمير عَمل النظامِ ذاتِهِ، طالما أن الذاتَ المنغمسة هذه جُرِّدَتْ من إمكانية التغيير الجذري في دورِها وطبعها، شأن تماهيها بالحركة القومية العربية أو بطقوسِ قرية هندية. على هذا وجدتَ الناس ينجذبون بنشاطوية الحركات التوتاليتارية، وبالنبرة التي مضتْ هذه الأخيرةُ تعلّق بها، بطريقة غريبة ومتناقضة في الظاهر فحسب، على أوَّلية الفعل وعلى قوة العوزِ الساحقة. ذلك أن هذا التراكبَ لينسجم بالضبط مع الخبرة التي كان اكتسبها «جيل الجبهة» من الحرب: نشاطٌ لا يكل في إطار من القدرية الساحقة.

إلى ذلك، فإن النشاطوية الآنفة بدَتْ توفر أجوبةً جديدةً عن السؤالِ العتيق والمربك: «مَنْ أكون؟»، والذي لا يني يُطرَحُ، إبان الأزمات، في إلحاحٍ مضاعف. فإذا ما أصرَّ المجتمع على الإجابة، على هذا النحو: «تكونُ أنتَ ما تبدو على كونه». ردت النشاطوية بالقول: «لأنتَ تكونُ ما فعلتَ» ـ على سبيل المثال الرجلِ الذي كان اجتاز الأطلسي في الطائرة للمرة الأولى (في مسرحية «الطيرانُ فوقَ الجبال اللذيذة» لبريخت Der Flug der Lindburghs). بعد الحرب العالمية الثانية كان لسارتر أن أبدَلَ هذه الإجابة بصورة طفيفة للغاية فصارَتْ: «أنتَ لستَ سوى حياتِكَ» (جلسة سريةً Huis Clos). بيد أنَّ ملاءمَة هذه الإجابات لا تكمن قيمتُها في اعتبارها إعادةً لتحديد الهوية الشخصية، بل في كونها تسمح، آخر المطاف، بالتهرُّب من التماهي الاجتماعي، ومن كثرة الوظائفِ القابلة للتبادُلِ والتي يفرضها المجتمع. فالأهمُّ، حيال هذا كله، أنْ يقوم المرء بعمل بطولي أو إجرامي، يكونُ عصيَّ التوقع ولا يسع أحد تحديده سوى القائم به.

إن النشاطوية التي ميزت الحركات التوتاليتارية، والتي جعلتها تؤثِرُ الإرهابَ على كلِّ شكل من أشكال النشاط السياسي الأخرى، جذبَتْ إليها النخبة المثقفة والرعاعَ على حد سواء، لأنَّ هذا الإرهابَ بات يختلفُ، بالضبط، اختلافاً جذرياً عن إرهاب الفرقِ الثورية السالفة. ولم يعد مقصوراً على سياسة اختيارية، تعتبر الأفعال الإرهابية بمثابة الوسيلة الوحيدة لإلغاءِ بعض الشخصيات من ذوي الأهمية السياسية الأولى، والذين باتوا، بسبب من سياستهم أو موقعهم، رمزاً للقمع. وما باتَ فاتناً، هو أن الإرهاب صارَ نوعاً من الفلسفة التي تعكس حالَ الحرمان، والبغض والحقدِ الأعميين، نوعاً منَ الانطباعية السياسية التي كانت تملك الكلام بمثابَةَ القنابل، والتي كانَتْ تَرقُبُ ببهجة الإعلان المعطى لأفعالها المجيدة والتي كانت مستعدة لأن تدفع حياتها ثمناً في سبيل أنْ يعترف المجتمع العادي بوجودها. إنها نفسُ الروح، ونفس اللعبة، ما دفع

بغويلز، قبل هزيمة ألمانيا بفترة طويلة، إلى التصريح وبنبرة تخالطها المتعة، بأنه في حال انهزم النازيون، فإنهم سوف يدركون كيف يصفقون البابَ وراءهم، بحيث لا تني البشرية تتذكرهم لعصور كثيرة.

مع ذلك، فإنه يسعنا ربما أنْ نجد مقياساً جديراً بوضع التمايز ما بين النخبة والرعاعِ، في المناخ السابق للتوتاليتارية، فما شاءه الرعاع، وما عبَّر عنه غوبلز جاعلاً إياه في تفاصيل بيِّنة، هو بلوغ التاريخ، وإنْ لقاء ثمن التدمير الذاتي. ولقد كانَتْ قناعة غوبلز الراسخة والحميمة هو «أن أعظم سعادة يمكن أن يستشعرها أحد معاصرينا»، أكان عبقرياً، أم خادِمَ عبقرية[٥٧] إنَّما هو ما ينماز به الرعاعُ، لا الجماهير ولا نخبة مؤيديها. حين أن هؤلاء الأخيرين لبثوا، يعتقدون بالفضيلة اعتقاداً راسخاً وجدياً حتى أنكروا وجود العبقرية؛ على أي حال فإن كل النظريات الفنية التي خرجَتْ في عشرينيات هذا القرن جهدَتْ عبثاً في إثبات أَنَّ البراعة هي نتاج المهارة التقنية، والمنطق، بحيث إنهما يحققان إمكانيات المواد[٥٨]. الرعاعُ، لا النخبة، مَنْ كانَ مفتوناً «بقوة المجد المشعة» (ستيفان زويغ)، ومن تقبل بحماسة عبادة العبقرية، ذلك الإرث من العالم البورجوازي. وبهذا يكونُ رعاع القرن العشرين، ينهجون على هدي نموذج السلف، الذين كانوا قد اكتشفوا بدورهم أنَّ المجتمع البورجوازي يشرع أبوابَهُ «لغير المألوف» الفاتِن، وللعبقرية، واللواطي، ولليهودي، أكثر مما قد يستقبل به الجدارة المحضة.

إن كره النخبة للعبقرية، وتعطشها إلى الفضيلة، إنَّما كانا ينمَّان عَنْ روحٍ عجزَتْ عن إدراكها الجماهير والرعاعُ، هذه الروح التي طالما جهدَتْ، على حد قول روبسبيير، في توكيد عظمة الإنسانِ حيال وضاعة العظماء.

رغم هذا الاختلاف، فإنه صَحَّ أنْ يعتري النخبَةَ السرورُ كلَّما نجح اللصوصُ، بالإرهاب، في نَيل قبولهم من المجتمع الراقي، على قدم

المساواة معه. لم تكن النخبة تعتبر أن تدمير الحضارة كان ثمناً باهظاً جداً في سبيل أنْ يرقى إليها أولئك المستبعدون منها ظلماً، فيما مضى، وذلك بإعمالِ القوة إعمالاً ممتعاً. ولم يثرْ حفيظتها على الإطلاق ما قامَتْ به الأنظمة التوتاليتارية كافة وما هي مذنبة فيه، من خدع تاريخية مريعة، لم تنِ حملاتهم الدعائية تصرِّح بها وتعلنها بأجلى ما يكون. والحال أن الأنظمة هذه كانَتْ على قناعة تامة بأن صياغة التاريخ التقليدية إن هي إلاَّ تزييف محض، طالما أنها استثنت المعدمين والمضطهدين من ذاكرة البشرية. فكل مَنْ كان رفضهم عصرهم باتوا منسيين من التاريخ عامة، حتّى إذا فاقمت الظلم الأنفَ إهانة النسيان، جعل ذلك يقلقُ الضمائِر الحساسة منذ أنْ توارى الإيمان بالماوراء حيث الآخرون أوّلون. والواقع أنَّ مظالم الماضي شأن مظالِم الحاضر باتَتْ عصية الاحتمال حين انعدم كل أمل بتصويب ميزان العدلِ يوماً. إنَّ الورشة الماركسية الكبرى التي تقضي بإعادة كتابة التاريخ العالمي بعبارات صراع الطبقاتِ لا شكَّ أنها فتنَتْ حتّى أولئك الذين اعتقدوا في عدم صواب فرضيتها، وذلك بدافع من مقصدِها الأصلي في إيجادِ مداورة تبلغ عبرها مصائر أولئك الذين استبعدهم التاريخُ الرسمي من ذاكرة الخلف.

لقد كان التحالفُ المؤقت بين النخبة والرعاع قائماً، في غالبيته على المتعة الحقيقية التي تلحَظُ بها الأولى الثانية وهي تدمِّر المجتمع الراقي. ويمكن أنْ يتحصَّل ذلك كلَّما كانَ أربابُ الفولاذ مجبرين على الخوضِ مع هتلر ودعوتِه لديهم ـ وكأنَّ ذلك أشبه برسَّام في بناءٍ شاهقٍ، وقد لازمَهُ حطامٌ عتيق، وذلك لمحض اعترافه به وقبولِه إياه؛ كما يمكن أن يتحصَّل ذلك من خلالِ حِيَل وعمليات تزييف صارخة وسوقية كانت الحركات التوتاليتارية قد ارتكبتها في كل ميادين الحياة الثقافية، بمقدار ما تكون عملياتُ التزييف هذه قادرة على جمع كل العناصر الجوفية، غير المحترمة، في التاريخ الأوروبي من أجل أن تصنع منها لوحة بالغة الانسجام.

حتى إذا استقرت الأمور على هذا الحد، باتَ منَ الممتع أن يعاين المرءُ البولشفية والنازية وقد شرعتا في إلغاءِ مصادر إيديولوجيتيهما التي كانَتْ موضع تقدير من قبل الأوساط الرسمية، والجامعية وغيرها. أما أولئك الذين انصرفوا إلى «إعادة كتابة» التاريخ، فوجدتهم يسعون إلى الاستيحاءِ من مؤامرة العائلات الثلاثمئة (٣٠٠)، وليس من مادية ماركس الديالكتيكية؛ ويمضون إلى الاستعانة «ببروتوكولاتِ حكماء صهيون»، دونَ علمويّة «غوبينو» و«شامبرلاين» الطنانة؛ كما راحوا يلجأون إلى الأدب السرّي حولَ اليسوعيين والفرق الماسونية، صارفين النظر عن تأثير الكنيسة الكاثوليكية الحقّ والدور الذي أدته الحركاتُ المعارضة لتدخل الإكليروس في البلدانِ اللاتينية. إن الغاية منْ إعادات التشكيل هذه المتنوعة والمتفاوتة إلى ذلك، كانَتْ اعتبار التاريخ الرسمي بمثابة مهزلة، وإطلاق دائرة من التأثيرات السرية التي يتبدّى واقعها التاريخي المرئيّ، المقيسُ والمعروف، بمثابة واجهة رُكزَتْ قصداً من أجل تضليل الشعب.

على أن هذه الكراهية التي لبثت تبديها النخبة حيال تدوين التاريخ الرسمي، وقناعتها بأن التاريخ، وإن كانَ مصوغاً بصورة تلفيقية، يُمكن أن يُترك جانباً، وبلا ضير، لمدح المستنيرين، لم تكن هاتان (الكراهية والقناعة) وحدهما موضع التجاذب. بل إنه حريٌّ بنا أن نضيف إليهما الافتتان الرهيب والمفسد للأخلاق، الناشئين من أن أكاذيب هائلة، وأضداد للحقيقة مريعة، يمكن لها في نهاية المطاف أن تقوم باعتبارها وقائع يتعذر ردُّها، من حيث الظن بأن لدى المرء الحرية في أن يبدل ماضيه كلما شاء ذلك، ومن حيث الظن أن الاختلاف ما بين الحقيقة والكذب يمكن أن يكف عن كونه موضوعياً فيصير محض شأن قدرة ومكر، وضغطٍ وتكرار لا نهائي. كان الافتتان قد تولّد ليس من مهارة ستالين وهتلر في فنّ الكذب، ولكن من واقع أنهما كانا قادرَيْن على تنظيم الجماهير في وحدة جماعية تدعَمُ تخرُّصاتهما بجلال عَزَّ نظيره. إنَّ خدعاً محضة وخالصة من وجهة نظر العلم يبدو أنها تحظى بموافقة التاريخ نفسه حين

يمضي واقع الحركات كله مؤيداً لها ومدعياً استخلاص الوحي الضروري لعمله منها.

إن انجذابَ النخبة إلى الحركات التوتاليتارية، طالما لم تستلم زمامَ السلطة، هو مصدر حيرة ذلك أن العقائد الموضوعية في التوتاليتارية، بحكم كونها اعتباطية وتافهة، كانت أوضح للمراقب الخارجي منَ الميل العام السائد في المناخ السابق للتوتاليتارية. والحقُّ أن هذه العقائد تختلفُ اختلافاً عميقاً عن المعايير المقبولة بعامة، أكانت ثقافية، أو فكرية أم أخلاقية. إلى ذلك يسعنا الاستخلاصُ أنه وحدّهما، عدم كفاية أساسية، ملازمة للطابع الفكري، «خيانة رجال الدين» (ج. بِندا)، أو مازوشية مختلّة، يفسِّران المتعة التي تلازم النخبة إذ تقبَلُ «أفكار» الرعاع. ولما كان الناطقون بلسانِ الإنسانوية والليبرالية مخيَّبين بمرارة، وفاقدي التآلف مع الاختبارات المعاصرة، غالباً ما راحوا يتناسونَ أمراً واحداً: في مناخ حيث تبخّرت كلّ القيم وتلاشت المقترحات التقليدية (بعد أنْ تهافتت إيديولوجيات القرن العشرين الواحدة تلوَ الأخرى واستنفدت مصلحتها الحيوية)، كان من الأيسر بمعنى ما أن يقبل الناس اقتراحات عبثية، مِنْ أن يقبلوا حقائق عتيقة باتت ترَّهاتٍ ورعةً. والواقع أنَّ أحداً لم يكن مخوّلاً لأن يأخذ هذه الترهات على محمل الجد. إن الابتذال ورفضه المعايير المتلقاة رفضاً متهكماً غالباً ما يتلازمان مع إقرار هادىء بالأسوأ ومع احتقار لكلِّ المتظاهرين بأنه من اليسير أن يتخذوا المعايير الآنفة نمطَ حياة شجاعاً وجديداً. ولما راحت ترجح مواقف تنمى إلى الجمهرة، وقناعات جمهرة ـ وهي ما كانت إلا مواقف البورجوازية وقناعاتها، بعد أن غُسلت من خبثها ـ فلم يَـرَ من كرهوا البورجوازية تقليدياً ومَنْ كانوا غادروا المجتمع الراقي بملء إرادتهم، لم يرَ هؤلاء إلاَّ غياب الخبث والاحترام، لا مضمونهما بذاته(٥٩).

لطالما ادَّعت البورجوازية أنها ضامنة للتقاليد الغربية وجعلت تخلط كلَّ المسائل الأخلاقية عارضةً في الملأ فضائل لا تملكُها فحسب في الحياة

الخاصة والتجارية، بل تحتقرها في الواقع أيضاً. إلى ذلك فقد بدا ثورياً أن تقبل البورجوازية الفظاظة، واحتقار القيم الإنسانية، وغياب الأخلاقية غياباً عاماً: فمن شأن ذلك أن يدمِّر الثنائية التي يرتكز عليها كل مجتمع قلِق، على ما يبدو. وكانت التجربة كبيرة في أن تتخذ البورجوزية مواقف متطرفةً ضمن خبث لوحة الأخلاقية القابلة للانعكاس، وأن تحمل في ذاتها، علناً، قناع القساوة حين يكون العالم بأسره أنانياً بصورة حتمية وهو يتظاهر بأن يكون محباً، وأن يبسط لواء الشر في عالم، لا سيادة فيه للشر، إنما للحقارة. وإذ كانت النخبة المفكرة في العشرينيات من هذا القرن لا تعرف شيئاً عن العلاقات السالفة بين البورجوازية والرعاع، ارتأتْ أنه يمكن أن تجيد اللعبة القديمة التي تقضي بأن «يُفطس البورجوازي» بَدْأً بصدم المجتمع من خلال توصيف كاريكاتوريٍ متهكِّم يتناول مسلكه.

في تلك الحقبة، لم يكن أحد ليستشفَّ أن الضحية الحقة لتهكم مماثل، إنما قد تكون النخبة أكثر من كونها البورجوازية. لقد كانت الطليعة تجهلُ أنها ما ونيت تخلع أبواباً مشرعةً، لا جدراناً قائمة، وأن نجاحاً إجماعياً ينكر ادعاءها بكونها أقلية ثورية، مما يثبت العكس أنها كانت توشك التعبير عن روح العصر، روح جديدة تتولى الجماهير. وفي هذا الصدد، كان أخصَّ ما دَلَّ على ذلك الاستقبال الحارّ الذي قوبلت به «أوپرا الفلوس الأربعة» (L'opéra de Quat'sous) لبريخت، في ألمانيا ما قبل الهتلرية. وقد أبرزت المسرحية رجال العصابات بمثابة رجال أعمالٍ محترمين، والعكس بالعكس. والحال أن التهكم غاب عن أنظار رجال الأعمال المحترمين من الجمهور إذ وجدوا في المسرحية نظرة نفّاذةً إلى واقع الحياة، في حين أن الرعاع أكبروا في المسرحية تكريسها النذالة تكريساً فنياً. أما اللازمة التي ما برح الممثلون يرددونها في المسرحية (Erst Kommt das Fressen, doun Kommt die Moral)، أي بما معناه «في البدء الأكل، ومن ثم الأخلاق»، فكانت تثير عواصف من التصفيق الحار من كل الحاضرين على الإطلاق، وإن لأسباب مختلفة. ولئن كان

الرعاعُ يصفقون لها باعتبارها تمثل حجَّتهم حرفياً، فإنَّ البورجوازية مضتْ إلى التصفيق لها لأنها، إذ انخدعت بخبثها، كانت مرهقة من هذا التوتّر القائم إزاءها، فوجدَتْ من الحكمة العميقة أن تطلق العنان للابتذال باعتباره قاعدة حياة؛ أما تصفيق النخبة فكان لاعتبارها الكشف عن الخبث وتعريته مشهداً بديعاً بل فيه لبُّ المسرحية كلها. حتى إذا نظر بريخت في أثر عمله وجدَه منافياً تماماً لما سعى إليه. إذ لم يعد من الممكن البتة صدم البورجوازيين؛ ذلك أنهم مضوا يصفقون لما كشفت عنه المسرحية من فلسفتهم المخبوءة، والتي دلَّت شعبيّتها على أنهم ما برحوا يملكون الحقيقة منذ أمدٍ بعيد، بحيث إن النتيجة السياسية الوحيدة من «الثورة» البريختية كانت تشجيع كل امرىء أن يرمي بقناع الخبث المكدر وأن يرتضي مقاييس الرعاع ارتضاءً معلناً.

وبعد مضي عشر سنوات على هذه، نشأ ردُّ فعل مشابه في التباسه إزاء مسرحية «تُرَّهات في سبيل مجزرة»، التي ألّفها «سيلين»، وكان قد اقترح فيها القضاء على كل اليهود. وقد سَرَّت المسرحية «أندريه جيد»، فصَرَّح على صفحات جريدة (N.R.F) «الحزب الوطني الثوري الفرنسي» بأنه في غاية الحبور، ليس لأن سيلين أراد قتل يهود فرنسا، بل لأنه يقدّر فيه اعترافَه برغبة كهذه، بالإضافة إلى التناقض الفتّان ما بين فظاظة سيلين والتأدب الخبيث الذي لبث كل الأوساط المحترمة تغلف به المسألة اليهودية. إذاً، كانت الرغبة في إماطة اللثام عن الخبث رغبةً لا ردُّ لها وسط النخبة: ويسعنا الحكم في هذا الأمر من خلال ما رأينا أن متعة كهذه ما كان ليفسدها اضطهاد هتلر لليهود اضطهاداً فعلياً، إذ كان قد باشر الحملات عليهم في أثناء كتابة «سيلين» مسرحيته الأخيرة. مع ذلك، فقد عزيت ردة الفعل هذه إلى اشمئزاز الليبراليين من الإغراق في التفلسفِ الساميّ(*)، أكثر منه إلى الحقد إزاء اليهود. على أنّ نفس التهيؤ الذهنيّ

(*) أي ردّ الاعتبار إلى التراث السامي العبراني والآرامي والاعتدادِ بمأثورهما.

يفسِّر ظاهرة عظيمة الأهمية: إن آراء هتلر وستالين الفنية الذائعة أنى كان، واضطهادهما الفنانين الحديثين، لم يقضيا البتة على الجاذب الذي طالما استشعره فنانو الطليعة إزاءَ الحركات التوتاليتارية؛ وهذا مما يشيرُ إلى **غياب حِسّ الواقع لدى النخبة، بالإضافة إلى عدم مبالاة مشوشة، وهما خاصَّتان تماثلان إلى حد بعيد العالم المتخيَّل وغيابَ الاهتمام الشخصيِّ** اللذين يسودان الجماهيرَ. وتلك هي فرصة الحركات التوتاليتارية الوحيدة، أن يكون التحالف المؤقت بين النخبة الفكرية والرعاع ممكناً: **فقد تبدُت قضايا الفئتين متشابهةً، بصورة أساسية وتنمُّ عن اللامبالاة،** وباتت تعكِسُ قضايا الجماهير وعقليتها.

وفي صلة أكيدة مع الجاذب الذي كانت تمارسه صراحة الرعاع ولامبالاة الجماهير على النخبة، فقد كان للحركات التوتاليتارية فتنة لا تُقاوم على النخبة عينها؛ إذ ما برحت الحركات الأنفة تتباهى بكونها أزالت التمييز بين الحياة الخاصة والحياة العامة، وبكونها أعادت إلى الإنسان امتلاءً سريًّا ولا معقولاً. ومنذ أن سلَّط بلزاك الضوء على الحياة الخاصة لدن شخصيات المجتمع الفرنسي العامة، ومنذ أن غزت مسرحية إبسن «دعائم المجتمع» المسارح الأوروبية، باتت مسألة الازدواجية الأخلاقية أحد المواضيع الرئيسية التي تعالجها المسرحيات أكانت مآسي، أم من نوع الملهاة، أو روايات. وصارت الازدواجية الأخلاقية، كما مارستها البورجوازية، العلامة الجوهرية على «الروح الجدِّية»(*) (L'esprit Sérieux) الفخيمة على الدوام، وغير الصادقة أبداً. إن التمايز ما بين الحياة الخاصة والحياة العامة أو الاجتماعية لم يكن له صلة البتة بالفصل المسوغ ما بين الدوائر الشخصية منها والعامة، إنّما كانت انعكاساً نفسانياً للصراع القائم ما بين البورجوازي والمواطن الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر، وبين الرجل الذي يطلق أحكاماً ويستخدم كل المؤسسات العامة

(*) وردتْ في النص بالفرنسية.

في سبيل مصالحه الخاصة، وبين المواطن المسؤول الذي يروح يهتم بالشؤون العامة باعتبارها تخص الجميع.

وفي هذا الصدد، تبدو فلسفة الليبراليين السياسية، والتي يؤول من أجلها جماع المصالح الفردية إلى معجزةِ الخير العام، عقلنةً لعدم الاكتراث الذي تدفع به المصالح الخاصة دون اعتبار للخير العام.

والحال أن الحركات التوتاليتارية عمدت، وبالتعارض مع روح الطبقة لدى الأحزاب الأوروبية، التي كانت لطالما رضيَتْ تمثيل بعض المصالح، وبالتعارض مع «الانتهازية» التي تحصّلت من اعتبارها مفهوم المصالح بمثابة عناصر مجموع محضة، إلى طرح تفوّقها، بمقدار ما كانت حاملة «رؤية للعالم» (Wëltauschawng) تسمح لها بالاستحواذ على الإنسان في كليته[٦٠]. ومع تطلُّب الكُلية هذا، لم يفعل محرّكو الجمهرة، لمرة أخرى، سوى صوغ فلسفة البورجوازية السياسية ولكن في صورة عكسية. ولقد كانت الطبقة البورجوازية خطت سبيلها وذلك بفضل الضغط الاجتماعي، وغالباً بفضل الابتزاز الاقتصادي ضد المؤسسات السياسية؛ إذ لطالما اعتقدت البورجوازية أن أعضاء السلطة العامين والمرئيين ما لبثت تحركهم مصالحهم الخاصة وتأثيرهم الخاص، أكانت تلك المصالح والتأثير سرية وغير عامة. وبهذا المعنى، يجد المرء أن فلسفة البورجوازية السياسية إنما كانت «توتاليتارية» دوماً؛ ولطالما اعتقدت البورجوازية بوجود هوية للسياسة، والاقتصاد والمجتمع، حيث لا تعدو المؤسسات السياسية كونها وجهة المصالح الخاصة. إن الازدواجية الأخلاقية التي راحت تروج لها البورجوازية وتحياها، بتمييزها ما بين الحياة العامة والحياة الخاصة، كانت نوعاً من التنازل لصالح الدولة الوطنية، التي جهدت عبثاً في الحفاظ على المجالين منفصلين.

لقد كان التطرّف في حدّ ذاته وما زال هو الذي يفتن النخبة. بيد أن تنبؤات ماركس المتفائلة، والتي تختفي بمقتضاها الدولة مفسحة في

المجال أمام مجتمع دون طبقاتٍ، لم تكن أكثر تطرفاً ولا أكثر رساليّة (مما شرعت في الدعوة إليه الحركات التوتاليتارية)(*). وإذا كان بردياييف محقاً إذ يقول «بأن الثوريين الروس. . كانوا توتاليتاريين على الدوام»، فلأن الجاذب الذي مضت روسيا السوفياتية تمارسه على رفاق الدرب المفكرين من النازية والشيوعية على السواء، كان مردُّه إلى أن «الثورة في روسيا كانت ديناً وفلسفةً، ولم تكن محض صراع يتعلّق بالجانب الاجتماعي والسياسي من الحياة»[٦١]. والواقع أن تحول الطبقات إلى جماهير وانهيار هيبة المؤسسات السياسية وسلطتها، كانا قد أنشآ في بلاد أوروبا الغربية ظروفاً مشابهة للتي كانت سائدة في روسيا. ثم إنه ليس من قبيل المصادفة أن يشرع الثوريون الغربيون بدورهم في اعتماد هذا التعصب الثوري، على النموذج الروسي الخالص، الذي يستدعي لا التبديل في الظروف الاجتماعية أو السياسية، بل تدمير كل المعتقدات تدميراً جذرياً، والقضاء على القيم والمؤسسات الموجودة. أما الرعاع فكانوا أكثر إفادة من هذه الحالة الجديدة محققين تحالفاً مؤقتاً ما بين الثوريين والمجرمين، وهو تحالف كان قائماً منذ زمنٍ بعيد وسط مِلَلٍ ثورية عديدة في روسيا القيصرية، غير أنه كان مجهولاً من قبل حلقة الشعوب الأوروبية.

إنّ التحالف المضطرب الذي عقد بين الرعاع والنخبة، وتلاقي طموحاتهم الغريب، يُعزيان إلى أن الشرائح التي لبثوا يمثّلونها كانت الفئاتِ الأولى التي كانت قد أزيلت من إطار الدولة الوطنية ومجتمع الطبقات. والحال أن الرعاع والنخبة كان أيسر من تلاقيهم (وإن بصورة مؤقتة) لأن كل فريق منهم كان يشعر أنه يجسد مصير العصر، وأنه كان يسوق جماهير لاعدّ لها، بحيث إن غالبية الشعوب الأوروبية يسعها أن تكون إلى جانبها عاجلاً أم آجلاً ـ وكلها استعداد لتقوم بثورتها هي، كما تراها.

(*) رأى المترجم ضرورة إكمال الجملة على هذا النحو ليتمُّ المعنى.

غيـر أن كلاً من الفـريقين كان على خـطأ. ذلك أن الـرعـاع، وهم اللصوصُ المتحدرون من الطبقة البورجوازية، ما برحوا يـأملون في أن الجماهير العاجزة قـد تعينهم على استلام زمـام السلطة وتدعمهم حين يقتضي الأمر تغليب مصالحها الخاصة. ثم إنه قد يكفي أن تتجدَّد الشرائح القديمة في المجتمع البورجوازي بأن تنفخ روح اللصوصية الأقدر على الإقدام. إلا أن التوتاليتارية، حالما صارت في موقع السلطة، سرعان ما أدركت أن روح الإقدام لم تكن خاصية الرعاع، وأن روحاً من المبادرة كهذه من شأنها أن تهدِّد التسيّد الكلِّي على الإنسان، ليس إلاّ.

ومن جهة أخرى، لم يكن الرُّعاع لينمازوا بغياب الوازع، باعتبار أن هذا الأخير يمكن أن يغرس في الذهن ضمن مهلة من الزمن قصيرة نسبياً. ذلـك أن جمهور المغفلين المتضـامن منظوراً إليـه من آلات الاستبـداد والإبادة العديمة الشفقة، هو خير مادة وأطوعهـا لاقترافِ الجـرائم التي تتعدَّى بأحجامها الجرائم المهنية، على أن تكون هذه الجـرائم منظمـة بعناية فائقة ويكون لها مظهر الأعمال الروتينية.

إذاً، ليس محض صـدفة أن تكـون النـدرة من الاحتجـاجـات على الفظاعات الجماعية المرتكبة من النـازيين ضد اليهـود وشعوب أوروبـا الشرقية، قـد صدرت، لا عن العسكـريين، ولا عن أية فئـة أخرى من جمهـور المغفلين المحترمين المتضـامن، بل من رفـاق الساعـة الأولى بالتحديد، ممن كانوا ممثلي الرعاع النموذجيين[٦٢]. أما إذا شئنا التحدث عن «هِملِر»، الرجل الأقدر في ألمانيا لما بعد العام ١٩٣٦، فهو كف عن الانتماء مطلقاً إلى «جيش الغجريين» (هايدن) الذي يشبه، بصورةٍ مثيرة للقلق، النخبة المفكرة. كان هملر نفسه «أكثر من سويّ»، أي أكثر تغفلاً من أي قائدٍ من قادة الحركة النازية الأوَّلين[٦٣]. إذ لم يكن غجرياً شأن غوبلز، ولا سادياً شأن سترايشر، ولا مستنيراً شأن روزنبرغ، ولا متعصباً مثل هتلر، أو مغامراً مثل غورينغ. إنَّما أظهر قدرة عالية في تنظيم التسلط

على الجماهير تسلطاً كلياً، إذ أكّد أن غالبية الناس ليست غجرية، ولا هي متعصبة، ولا مغامرة، ولا سادية، ولا مستنيرة، ولا مخففة، بل هي مكوّنة، في أول الأمر، من مستخدمين ذوي ضمير ومن آباء عائلات مثاليين.

إنَّ المغفَّل هو مَنْ اعتزَلَ وسط حياتِه الخاصة، وجعل يكرِّس نفسَهُ لعائلته ولتقدُّمه المهني: ذلك هو آخر ما أنتَجَهُ المعتقد البورجوازي، الذي بلغ انحطاطَهُ، في صالح المصلحة الخاصة. والواقع أن المغفَّل هو البورجوازي الذي انقطعَت صلتُهُ بطبقته الخاصة، حتى بات فرداً منثوراً، ونتاجَ انهيار الطبقة البورجوازية. حين أن رَجُل الجمهرة، الذي عمل هِملِر على تنظيم صفوفه وأفراده، وأعدَّه من أجل أن يقترفَ لَهُ الجرائمَ الجماعية الأفظع في تاريخ البشرية، كانَ أشبه بالرجل المغفَّل الآنفِ منه برجل الرعاع. إذ إنه لم يكن إلاَّ البورجوازي الذي باتَ، وسط رمم عالمِه، منصرفاً إلى تدبير أمانِهِ الشخصي، وبات مستعداً للتضحية بكل شيء ـ المعتقد، الشرف، الكرامة ـ لدى أدنى استفزاز. حتّى ليبدو أنّ ما مِنْ حافزٍ أقدر على التدمير مِنْ الاحتفالِ بالحميمِ والأخلاقية الخاصة لدى أناس لا شأنَ لهم سوى الحفاظ على حياتهم الخاصة، وقد أمكن النازيين، بعد سنواتٍ عديدة من السلطةِ وتطبيق نظامهم بصورة تدريجية وثابتة، أنْ يعلنوا وبحق: «إنَّ الشخص الوحيد الذي لا يزال يعتبر نفسه خاصاً في ألمانيا، هو مَنْ يكون نائماً. . .»[٦٤].

ومن جهة أخرى، ينبغي لنا أن نكون منصفين إزاءَ أعضاء النخبة، الذين جعلوا ينساقون، بين الفينة والأخرى، بدافع الافتتان إلى الحركات التوتاليتارية، والذين اتُهموا بكونهم أوحوا إلى التوتاليتارية بالشيء الكثير، بحكم طاقاتهم الفكرية الكبيرة: ذلك أن يائسي القرن العشرين هؤلاء ما كانوا ليؤثروا على التوتاليتارية إطلاقاً، سيَّان فعلوا شيئاً أم لم يفعلوا. بل إنهم لم يؤدّوا دوراً سوى في البداية، يوم أجبرت الحركات التوتاليتارية

العالم الخارجي على الأخذ بعقائدها مأخذ الجدّ: ولكن بعد أن استولت الحركاتُ التوتاليتارية على السلطة، جعلَتْ تكنس كلّ فريق المتعاطفين هؤلاء، أنّى تسنى لها ذلك، وذلك قبل أن تمضي الأنظمة إلى اقترافِ جرائمها الأفظع. إذ إن المبادرة الفكرية، والروحيّة والفنية، توازي بخطورتها على التوتاليتارية مبادرة الرعاع إلى الجريمة، كما أنّ كلّاً منهما أخطر بكثير من المعارضة السياسية المحضة. إنّ الاضطهادَ المتواصِلَ والمنظم الذي ما ونى يمارسهُ قادة الجماهير الجدُدُ إزاءَ كل أشكال النشاط الفكري العليا، يستمدُّ تسويغه من عِلل أعمق من مجرّد إحساسهم الطبيعي إزاءَ كلّ ما يعجزون عن فهمه. ذلك أنّ الاستبدادَ الكلّي لا يتسامَحُ إزاءَ المبادرة الحرّة في أي من مجالاتِ الوجود، ومن الطبيعي «بالتالي» ألّا يتسامح إزاءَ أي نشاطٍ لا يسعه التنبؤ به. حتى إذا بلغت التوتاليتارية السلطةَ، أبدلَتْ كُلَّ المواهِبَ الحقة، أية كانت درجة تعاطفها معها، بهؤلاء المستنيرين وهؤلاء الحمقى الذين يشكل افتقادهم إلى الذكاءِ والروح الخلّاقة، خير ضمانٍ لولائهم[٦٥].

الفصل الثاني

الحركة التوتاليتارية

١ ـ الحملة الدعائيّة التوتاليتارية

وحدهما الرعاع والنخبة مَنْ يمكن أن تجتذبهما انطلاقة التوتاليتارية نفسها؛ أما الجماهير فينبغي أنْ تُحمل إلى تأييد التوتاليتارية من خلالِ الدعاية. ولما كانت الحركات التوتاليتارية، إذ تناضلُ في سبيل السلطة، عاجزةً عن استخدام الإرهاب في ظِلّ نظام دستوري ضامنٍ لحرية الرأي، إلّا في حدود ضيقة نسبياً، جعلَتْ تشاركُ بقية الأحزاب ضرورة كسب المنتسبين والظهور بمظهر ذاتِ المصداقية إزاءَ الرأي العام الذي لم يكُنْ منقطعاً بعد عن كل مصادر الإعلام الأخرى.

لقد أدركنا باكراً، وغالباً ما أكدنا، أنه في البلدان التوتاليتارية، يتلازم الإرهابُ والحملة الدعائية، حتى ليكونا وجهَيْن لعملة واحدة[1]. غير أن في ذلك جزءًا من الحقيقة ليس إلّا. إذ أنّى حلّت التوتاليتارية وبسطَتْ رقابتها المطلقة، أبدلَتْ الدعاية بالتلقين العقائدي، وشرعَتْ في استخدامِ العنفِ لتحقيق عقائدها الإيديولوجية وإثْبات مزاعمها التطبيقية، أكثر من إخافة الناسِ (وكانَتْ قلما مارست العنف إلّا في بدء تسلطها، حينَ وجدَتْ معارضَةً سياسية إزاءَها). ولا تكتفي التوتاليتارية بمجرَّد الإثباتِ أن البطالة لا وجود لها، وهي حتمية مقتنعة بها؛ بَلْ تعمد حملتها الدعائية المستمرة إلى اعتبار بدلاتِ البطالة نافلةً، وهي في حكم الملغاة[2]. وما يوازي هذه أهمية، هو أن رفض التوتاليتارية الإقرار بوجود

البطالة، كان حريٌ به أن يحقق، وإن بصورة غير متوقعة، العقيدة الاشتراكية القديمة: مَنْ لا يعمَلْ، لا ينَلْ خبزاً. لنأخذ مثلاً آخر: حين قرَّر ستالين أن «يعيد» كتابة تاريخ الثورة الروسية، اقتضى من الحملة الدعائية المؤيدة لصيغة التأريخ الجديدة أن تتلفَ كلَّ الكتب والوثائق القديمة، وأن تقضي على مؤلفيها وقرّائها في آن معاً. على هذا فإن صدور تاريخ الحزب الشيوعي في نسختِهِ الرسمية الجديدة، عام ١٩٣٨، سجَّل نهاية حملة التطهير الواسعة التي كانَتْ حصدَتْ جيلاً من المفكرين السوفيات. كذلك الأمر بالنسبة للألمان، الذين شرعوا في استخدام حملة دعائية واسعة، في البلدانِ الشرقية التي احتلوها، تميَّزت بعدائها للسامية بالأخص، من أجل أن يضمنوا رقابة أكثر صرامةً على الشعب. ولم يكن الألمان في ذلك بحاجة إلى الإرهاب حتّى يدعموا هذه الحملة، ولم يلجأوا إليها. وحين عمدوا إلى تصفية الغالبية العظمى من المفكرين البولونيين، لم يكونوا مسوقين إلى ذلك بسبب معارضة هؤلاء لهم، إنما لأن البولونيين، في معتقدهم، كانوا أغبياءَ، ويومَ سعوا إلى اختطافِ الفتيان من ذوي العيون الزرقِ والشعر الأشقر، لم يكُنْ مقصدهم إخافة السكان، بقدر ما رموا إلى الحفاظ على «الدم الجرماني»[٣].

ولما كانت الحركاتُ التوتاليتارية موجودةً في عالم ليس توتاليتارياً بالضرورة، وجدَتْ نفسها مضطرة إلى توسُّل ما نتعارَفُ على اعتباره حملة دعائية. غير أن حملةً دعائية كهذه تتوجّه دوماً إلى الخارج، أكان المخاطبون شرائح من السكانِ المحليين أو من البلدانِ المجاورة. وهذا المجال الخارجي يتبدَّى بالغَ التنوُّع؛ إذ يسع الحملة الدعائية، حتى بعد استلام زمام السلطة، أن تلتفتَ شطر سكان الأمة المعنيين بالتحوّل السياسي، والذين لم ينَلْهم التلقين الإيديولوجي الكافي. وفي هذا الصدد، تبيّنُ خطب هتلر التي ألقاها في قادة جيوشه، أثناءَ الحرب نماذج عن الحملة الدعائية، التي جل ما تميزت بالمزاعم الفظيعة التي ما ونى هتلر يكافىء بها ضيوفَه في سعيه إلى اجتذابهم نحوه ونيل دعمهم[٤]. كما

يمكن أن يكون المجالُ الخارجي فريقاً منَ المتعاطفين الذين يترددون في قبول أهداف الحركة الحقيقية؛ وأخيراً، يحدثُ غالباً أن يعتبر من في دائرة هتلر من الخُلَّص أو أعضاء تشكيلات النخبة بعضاً من أعضـاء الحزب منتمين إلى هذا المجال الخارجي: وفي هذه الحال، يحتاج هؤلاء إلى أن تشملهم الحملة الدعائية قبل أن تنالهم السلطة الكلية ويؤمن جـانبهم. وخشية أن يضخِّم أمر الحملة الدعائية الكثيرة المزاعم، يجدر بنا أن نتذكر الحالات العديدة حيث بدا هتلر صـادقاً حتى الفـظاظة إذ مضى يحـدِّد أهداف الحركة الحقيقية. غير أن حالات كهذه ما كان ليتعرفها جمهور، لم يكن معداً أصلاً لمثل هذا التماسك(٥). يجهد الاستبداد التوتاليتاري، بصورة أساسية في قصر مناهج حملاته الدعائية على سياسته الخارجية وحدها أو على هوائيّات الحركة في الخارج، بغية مَدِّها بمادة السياسـة الملائمة. وقد يحدث أن حملة التلقين الإيديولوجي الوطنية، قد تدخل في صراعٍ مع ميل الحملة الدعائية إلى الاستهلاك الخارجي: وهـذا ما جرى فعلاً في روسيا أثناء الحرب، ليس حين عقد ستالين تحالفـه مع هتلر، بَلْ حينما جعلته الحرب ضد هتلر في معسكر الديمقراطيات. وكلَّما لجأ النظام التوتاليتاري إلى الحملة الدعائية، واجَهَ مواطنيه بالحجة القائلة بأن الحملة الدعائية «إن هي إلاَّ تكتيك مؤقَّت»(٦). والحالُ أنَّ التمييز ما بين العقيدة الإيديولوجية الميسَّرة للمطلعين، وبين الحملة الدعائية التامة في تصرّف العالم الخارجي، كان قد أُجري حتى قبل أن تستلم الحركاتُ السلطة. على أن العلاقة بين الحملة الدعائية وحملة التوجيه هي رهنٌ بحجم الحركاتِ وبالضغط الخارجي على حدّ سواء. وكلّما كانت الحركة صغيرة، ضاعَفَتْ منْ نشاطها في حملة دعائية خالصة؛ أما في ما خَصَّ الضغط الذي يمارسُهُ العالم الخارجي، الذي لا يسعنا تجاهله بالكامل، حتى لو كان البلد المعنيُّ خلفَ الستار الحديديِّ، فكلَّما كان هذا الضغط قوياً، تعاظم التزامُ الحكام الديكتاتوريين التوتاليتاريين في حملة دعائية نشطة. ذلك أنّ النقطة الجوهرية في كل هذا إنما تكمنُ في أنَّ حاجات

الحملة الدعائية يمليها العالم الخارجي دوماً، وأنّ الحرَكات التوتاليتارية نفسها تؤثر اللجوءَ إلى حملات التوجيه. وبالمقابل، فإنّ حملاتِ التوجيه هذه، والتي غالباً ما يلازمها الإرهابُ، تزدادُ بقوة الحركات التوتاليتارية أو بعزلةِ الأنظمة التوتاليتارية، التي تجعَلُ الأخيرة في منأى عن التأثير الخارجي.

وإذا كانت الحملة الدعائية جزءًا لا يتجزّأ من «الحرب النفسانية»، فإن الإرهاب شأن آخر. إذ تلبث الأنظمة التوتاليتارية تمارسُهُ حتى بعد أن تكون بلغَتْ أهدافها النفسيّة: فرعبُ الإرهابِ الحقُّ هو أنه يسودُ مواطنين رانَ عليهم الخضوعُ التام. وحيث بلغَت سيادة الإرهاب حَدَّها الأمثل، كما هي الحال في معسكرات الاعتقال، تلاشت الحملة الدعائية كلياً، في حين أنها كانَتْ ممنوعَةً في ألمانيا النازية[٧] منعاً صريحاً. وبعبارات أخرى، فلا تعدو الحملة الدعائية كونها إحدى الوسائِل، وربّما كانت الأهم، التي راحت التوتاليتارية تستخدمُها ضد العالم غير التوتاليتاري. وبالعكس، فإنّ الإرهاب هو من جوهر شكل النظامِ الآنفِ. على أنَّ وجودَ النظام (التوتاليتاري) لا يُرتَهَنُ بالعوامِلِ الذاتية، والنفسانية أو غيرها، بمثل ما أنَّ وجود القوانين، في نظام دستوري، ليس مرتهناً بعدد الناسِ الذين ينتهكونها[٨].

وفي مقابلة الحملة الدعائية، أدّى الإرهابُ دوراً في النازية أهمَّ مما في الشيوعية. إذْ لم يهاجم النازيون الشخصياتِ السياسية، كما كانتِ الحال لدى موجة الاغتيالات السياسية الأولى (اغتيال راثينو و «إرزبرغر»)؛ بل إنهم سعوا، بديلاً من ذلك، إلى اغتيالِ صغارِ الموظفين الاشتراكيين أو بعض الأعضاءِ المؤثرين في الأحزاب الخصمة، وذلك ليبيِّنوا للمواطنين مخاطِرَ أن يكونَ المرء محضَ مناضل. إنَّ هذا النوعِ منَ الإرهاب الجماعي، الذي كانَ يجري فصولاً في حدودٍ ضيِّقة نسبياً، مضى يتعاظم بصورة منتظمة، طالما أنَّ الشرطة والمحاكِمَ توانَتْ عن ملاحقة الجرائم السياسية المرتكبة من قبل «اليمين»، ملاحقة جادّة. لقد كان الإرهابُ

الأنف متكلفاً من حيث كونه «حملة دعائية للقوة»، بحسب تعبير رجل إعلان نازيّ: لما تبيَّن للناس أن النازيين كانوا أقدر منَ السلطاتِ، اعتبروا أنه أكثر أماناً أن يكون المرء عضواً في تنظيم شبه عسكري نازي من أن يكون موالياً للجمهوريين. إن انطباعاً كهذا جُعِلَ أرسخَ بسبب ما اعتاد النازيون على فعلِهِ من جرائمهم السياسية. إذ ما لبثوا يعترفون علناً باقترافها، ولم يكونوا ليعتذروا البتة عن «الانحرافاتِ المرتكبة من قبل القاعدة» ـ وحدهم المتعاطفون كانوا يعتذرون عنها ـ وبذلك يؤثّرون في السكان إذ يظهرون إزاءهم شديدي الاختلاف عن «الثرثارين» من الأحزاب الأخرى.

إنَّ المشابهاتِ ما بين هذا النمط منَ الإرهاب وبين العصابوية المحضة هي منَ الحتمية بمكانٍ بحيث لا يُحتاج معها إلى الإبانة عنها. وهذا لا يعني أن النازية كانَتْ من قبيل العصابوية، كما راقَ لنا أن نستخلص أحياناً، بلْ يعني أن النازيين تلقّنوا، دون أن يقرّوا، من تنظيمات العصابات الأميركية بمقدار ما أدركته حملاتهم الدعائية، دون إقرار منها، من وسائل الإعلانِ الأميركية التجارية.

مع ذلك فإن أمراً، يتعدّى التهديدات المباشرة ضد الأفراد والجرائم المرتكبة في حقهم، مخصوصاً بالحملة الدعائية التوتاليتارية: إنّه استخدام الإيحاءات غير المباشرة، المبطّنة والمثقلة بالتهديدات، ضد كل من لا يصغون إلى تعليمها، وقد استتبع بمقتلة جماعية تقترفُ بحق «الأبرياء» كما بحق «المذنبين» دونَ تمييز. بينما تهدّدُ الحملة الدعائية الشيوعية الناسَ بتفويتِ قطار التاريخ، والبقاء متأخرين عن عصرهم واليأسُ قد تولّاهم، وأن يقضوا حياتهم غير ذوي فائدة، جعل النازيون يهددون الناسَ بالعيش في اختلالٍ مع قوانين الطبيعة والحياة الأبدية، وذلك بأن يتيحوا هدرَ دمهم بطريقة لا مردَّ لها وسرية.

كنا أشرنا إلى النهج الذي لبثَتْ تتبعه الحملة الدعائية التوتاليتارية في إبراز طبيعة إثباتاتها «العلمية»، وقارنّاهُ ببعضِ التقنيات الإعلانية التي

تتوجّه إلى الجماهير بشكل مماثل.

ولئن كان صحيحاً أن الصفحات الإعلامية في صدر أية جريدة تمنح أمثلة عن هذا الطابع «العلمي»، الذي يتيحُ لصاحب إنتاج أن يثبت أن صابونته هي «خير ما في العالم»[٩]، مستعيناً لذلك بوقائع وأرقام و «بهيئة للأبحاث»، فإنه من غير الصحيح أن فيض المخيلة لدى المعلنين ما كان لينطوي على عنصر من العنف؛ إذ يكمنُ وراءَ التأكيد أن النساء اللواتي لا يستخدمن هذا الصنفَ الخاصَّ من الصابون يبقيْنَ مدى العمر بثرات وعزباوات. وعلى هذا فإن حلم الاحتكار المجنون، الحلمُ في أنّ المنتوج الآنف الذي يُشار إليه بأنه «الصابونُ الوحيد الذي يمنع حَبَّ الشباب» سوف تكون له السلطة بأن يحرم النساء اللواتي لا يستخدمنهُ من الزَّوج. فلا يعدو العلمُ، في مثل حالة الإعلانِ هذه، شأن الحملة الدعائية، كونَهُ نتاجَ إبدال للقوة.

وحالما تصيرُ الحركاتُ التوتـاليتاريـة في السلطة تكفُّ عن أن تكون هاجسةً بالبراهين «العلمية». وفي هذا الصدد، فقد انفضَّ النازيونَ عن العلماءِ الذين كانوا مستعدين لخدمتهم، في حين راح البولشفيون يفيدون من شهرة علمائهم لغاياتٍ غير علمية بتاتاً، حتّى ذهبوا إلى إجبار هؤلاء على تأدية دور المشعوذين.

ولكن تكفُّ هاهنا المشابَهاتُ التي غالباً ما عُظِّمَ أمرها بين الإعـلان والحملة الدعائية التي تطولُ الجمـاهير. وبعـامة، فـإن رجال الأعمـال لا يتطارحون المسائِل مع الأنبياء، ولا يسعون إلى إثبات صحـة تنبؤات هؤلاء. في حين أن العلموية التي تتّسم بها الحملة الدعائية التوتاليتارية تتميَّزُ بكونها تشدِّدُ على النبوة بصورة أخص، وذلك بالتعارض مع الإحالة التقليدية إلى الماضي. والحالُ أنَّ مصدر الاشتراكية الإيديولوجي شـأنَ العـرقية، لينبجس كلّما أكّد النـاطقون بلسـانهما أنهم اكتشفـوا القـوى المخبوءة، التي سوف تكون لَهُمْ سماويَّةً، في التسلسل القدري الذي به

يعتقدون. ذلك أنَّ في الجماهير مَيْلاً شديداً إلى «الأنظمة الإطلاقية التي تتمثل فيها كل أحداث التاريخ باعتبارها مرتهنة بالقضايا الكبرى الأولى المعقودة بسلسلة القدر، والتي من شأنها أن تلغي الإنسانَ من تاريخ الجنس البشري» (بحسب تعابير توكفيل).

ولكن، مما لا شَكَّ فيه، أن القادة النازيِّين لبثوا يعتقدون حقيقة بالعقائِدِ التي استتبعَتْ، والتي لم يكتفوا باستخدامها في سبيل حملاتهم الدعائية: «كلما ازددنا معرفة في قوانين الطبيعة والحياة وتتبّعناها... ازددنا امتثالاً لإرادة الكلي ـ القدرة. وكلّما رقينا في معرفة إرادة الكلي ـ القدرة، تعاظمَتْ نجاحاتنا»[10]. إنه لمن الجلِّي أن هاتين الجملتين تعبّران، وإنْ بشيء من التغيير الطفيف، عن الإيمان الستاليني القائل: «كلّما ازددنا في إدراكنا قوانين التاريخ وصراعَ الطبقاتِ وفي تقصّيها، تضاعف الانسجامُ بيننا وبين المادية الديالكتيكية. وكلّما ازددنا معرفة في المادية الديالكتيكية، تعاظم نجاحنا». على أي حالٍ إنَّ خير مثالٍ على ذلك هو المفهوم الستاليني القائل «بالإدارة الصحيحة»[11].

لقد رفعت الحملة الدعائية التوتاليتاريةُ العلمويَّة الإيديولوجيةَ وتقنيتَها النبوية إلى مصافٍّ من الفعالية في المنهج لم تُعْهَدْ من قبلُ، وإلى التباسٍ في المضمون. ذلك أنه، في عرف الديماغوجية، ليس من وسيلة أفضل لتجنب النقاش، من ربط حجّة داعية إلى مراقبة الحاضر، والقول إن المستقبل وحدَهُ كفيل بإثباتِ حسناتها. مع ذلك، فإن الإيديولوجيات التوتاليتارية لم تبتدع هذا النهج، ولا كانت آخر من استخدمه. والواقع أن العلمويَّة التي تتّسم بها الحملة الدعائية الجماهيرية باتَتْ في حكمِ التداول العالمي في السياسة المعاصرة: إذ جعلوا يؤوِّلونها باعتبارها علامةً أعمّ على استحواذِ العلم الذي تخلّق به العالَمُ الغربي منذ انطلاقة الرياضيات وعلم الفيزياء في القرن السادس عشر. هكذا، لا تعودُ التوتاليتاريةُ تتبدّى سوى المرحلة الأخيرة من مسارٍ باتَ فيه «العلم صنماً معبوداً قادراً على شفاءِ كل آلامِ الوجودِ شفاءً سحرياً وعلى تحويل طبيعة

الإنسان»[١٢]. الحق يقال إنه كان ثمة علاقة مبكرة جداً، بين العلمية وانطلاقة الجماهير. والحالُ أن «جماعيَّة» الجماهير سرعانَ ما باركها أولئك الذين تمنّوا ظهورَ «القوانين الطبيعية في التطوّر التاريخي»، القمينة بإلغاءِ الطابع الطارىء الذي تتسم به السلوكات الفردية[١٣]. وفي هذا السبيل ذكرنا مَثَل «أنفونفين» الذي، استشفّ «مجيء الساعة حين يصير «فَنُّ إثارة الجماهير» إلى أرقى مكانة؛ بحيث يصيرُ الفنّان، والشاعر، والموسيقي قادرين على الإمتاع والتأثير بنفس الثقة التي تلازم سعيَ الرياضيِّ إلى حلّ مسألة في الهندسة، أو عمل الكيميائي إذ يحلّل مادّة ما». وعلى هذا فقد خَلُص هؤلاء إلى أنّ الحملة الدعائية المعاصرة، ولِدَتْ في هذه اللحظة[١٤].

ولكن أيةً كانت نقائص الوضعية، والجدالية والسلوكية، وأياً كان تأثيرها في تكوين «المعنى العام»، في القرن التاسع عشر، فإنّ ما اتّسمت به الجماهيرُ المفتونةُ بالحملة الدعائية التوتاليتارية والعلموية، لم يكن بتاتاً «التنامي السرطاني للقطاع النفعي من الوجود»[١٥]. فالقناعةُ الوضعية، على حَدّ ما أدركناها لدى «كونت»، القائلة بأن المستقبل يمكن أن يتوقع حدوثه بطريقة علمية، إنّما كانت قائمة على حُكم المصلحة باعتبارها قوة ماثلةً أبداً في التاريخ، وعلى مسلّمة أنه يسعنا اكتشاف قوانينَ السلطة الموضوعية. إذاً، في قَلْبُ النفعانية(*) المعاصرة، أكانت وضعية أو اشتراكية، تقع نظرية «روهان» السياسية، والتي بموجبها «يأمر الملوكُ الشعوبَ، وتأمر المصلَحةُ الملكَ»، فتكون المصلحة الموضوعية القاعدة «المعصومة وحدها»، و«تكون المصلحة بموجبها تحيي الحكومات أو تميتها بحسب إساءة فهم ذلك أو حسنه». ولكن أياً من هذه النظريات ما كانت لِتطرحَ إمكانية «تحويل طبيعة الإنسان نفسها»، على ما ذهبت التوتاليتارية في رؤيتها ومراميها. بل العكس، إذ تفترضُ هذه النظرياتُ

(*) Utilitarisme.

كلها، ضمناً أو تصريحاً، في أن الطبيعة البشرية هي نفسها على الدوام، وأن التاريخ إن هو إلاَّ مسرد للظروف الموضوعية التي تتبدَّل ومجالُ لرُدود الفعل الإنسانية حيالها، وأن المصلحة المُدركة جيداً يسعها أن تؤدي إلى تبديل الظروف، وليس في ردود الفعل الإنسانية، في حدّ ذاتها. أما في مجالِ السياسة، فقد لبثت العلمويَّة تفترضُ أنها تضع رفاهَ البشرية هدفاً لها، في حين أن ذلك بعيد كُلَّ البعد عن التوتاليتارية(١٦).

ولما كانت «نواة النفعية» تتلازَمُ مع الإيديولوجيَّات الموصوفة، فإنَّ المسلك المضاد للنفعية الذي اتبعته الأنظمة التوتاليتارية، ولامبالاتها التامة بمصلحة الجماهير، هذا المسلك ممَّا أثار الدهشة والاستغراب، ومن شأنه أن يدخل إلى السياسة المعاصرة عاملاً «مجهولاً». مع ذلك، فقد سبق أن أشارت الحملة الدعائية التوتاليتارية، باكراً، وإن بصورة مبطنة، إلى مدى انصرافِ الجماهير عن مصلحتها المحضة. وهكذا، سوَّغ هتلر لنفسِه، في بدء الحربِ، أن يأمر بالقضاءِ على المجانين، فما عزاهُ الحلفاءُ إلى الرغبة في التخلُّص منَ الأفواهِ غير المفيدة؛ وكانوا في ذلك مخطئين تماماً(١٧). إذ لم تكن الحرب ما حمل هتلر على انتهاكِ كل الاعتبارات الأخلاقية، إنَّما جعل هتلر يعتبر أن المجازر الجماعيَّة التي توفِّرها الحربُ هي فرصةٌ لا تعوَّض من أجل الشروعِ في برنامج منَ الاغتيالاتِ، التي كانت، شأن كل النقاط في برنامجه، محسوبةً بآلافِ السنوات(١٨). ذلك أن التاريخ الأوروبي كله، وعلى امتدادِ عصورٍ عديدة، كان قد لقَّن الناس أن تحكم على كل عمل سياسيّ من خلال المصلحة الكامنة فيه، وأن تحكم على كل الأحداث السياسية من خلال المصالح التي تضمنتها: وفجأة يجد هؤلاء أنفسهم في قبضة ظاهرة مجهولة وغير مسبوقة. ولطالما كانت الحملة الدعائية التوتاليتارية، قبل تولِّيها السلطة بكثير، تشيعُ كم كانت الجماهير مسوقةً بالقليل من غريزة البقاءِ العتيدة، إذ لم تُؤخذ مأخذ الجدِّية، بسبب طابعها الغوغائي. غير أن الفضل في سيرورة هذه الحملة الدعائيَّة، إنما يُعزى في أكثره إلى الوعي

بأن المصلحة، من حيث كونها قوة جماعية، لا يُستشعر بها إلا إذا كانت هيئات اجتماعية مستقرة توفّرُ السيور الضرورية للمبادلة ما بين الفرد والجماعة، وفي أقله إلى الديماغوجية؛ إن حملة دعائية قائمة على محضِ المصلحة لن يسعها أن تكون فعالة لدى الجماهير التي يبدو أن رأس ما يميزها هو عدم انتمائها إلى أيّ جسم اجتماعي أو سياسي، فإذا بها خضمّ حقٌّ حيث تتخالَطُ المصالح الفردية في حين أن عصبوية المناضلين التوتاليتاريين، البينة الاختلاف عن الولاء المتطرف الذي طالما ميّز المنتسبين إلى الأحزاب العادية، ناشئة من نقصان المصلحة الشخصية لدى الجماهير المستعدة للتضحية في ذاتها. فقد أثبت النازيون أنه يمكن أن يُساق شعب بأسره إلى الحرب بشعار «وإلاّ وقعت الكارثة» (شعار كانت الحملة الدعائية الحربية تسعى إلى تجنّبهِ بعناية بالغة)، وهذا في حقبة لا بؤسَ ماثلاً فيها، ولا بطالة، ولا طموحات وطنية مكبوتة. ولقد تجلّت نفسُ الروح أثناء أشهر الحرب الأخيرة، بعض الشيء، واعدةً إياه بأن الفوهرر «في حكمته، كان قد هيّأ ميتة أيسر للشعب الألماني، تقضي بتسميمه بالغاز في حالِ الهزيمة»[١٩].

تفيد الحركات التوتاليتارية من الاشتراكية والعنصرية، إذ تفرغهما من محتواهما النفعي، مصالح طبقة معينة أو أمّة. على أن شكل التنبؤ المعصوم، حيث تمثلت هذه المفاهيم، كان بات أهمَّ من محتواها[٢٠]. إنَّ أوّل صفة في قائد الجماهير هي أن يكون معصوماً بصورة دائمة؛ وهو لا يقبل الخطأ على الدوام[٢١]. إلى ذلك فإنَّ الاعتداد بالعصمة، لديه، يكون مبْنياً على تأويله الصحيح للقوى الواثقة من التاريخ أو الطبيعة، قوى يستحيل على الهزيمة وعلى الدمارِ أن يدحضاها، طالما أنه ينبغي أن تتأكد على المدى الطويل[٢٢]، أكثر من كونه مبنياً على ذكائه الخارق. وحالما يصيرُ قادة الجماهير في السلطة لا يعود لهم سوى هم واحد، يتجاوز كل الاعتبارات النفعية ما عداه: أن يحققوا تنبؤاتهم. في نهاية الحرب، لم يتوانَ النازيون عن تركيز كل قوى تنظيمهم التي كانت لا تزال سليمة في

سبيل إحداث تدمير في ألمانيا على أكمل ما يكون ممكناً، وذلك من أجل أن تتحقّق النبوءة القائلة بدمار ألمانيا في حال خسارتها.

إن النجاح الإعلاني الذي لقيته العصمة، وأعني بها ذلك الموقف الذي ينسب فيه إلى المؤول قوى رائية، شجع الديكتاتوريين التوتاليتاريين على اتخاذ عادة الإعلان عن مراميهم السياسية في شكل نبويّ. وأشهر مثال على ذلك تصريح هتلر في المجلس الإمبراطوري (Reichstag)، في شباط من العام ١٩٣٩: «اليوم، أيضاً، أذكر لكم نبوءة: إذا نجح رجال المال اليهود.. مرة أخرى في دفع الشعوب إلى حرب عالمية، ستكون النتيجة إبادة العرق اليهودي في أوروبا»[٢٣]. وإذا سعينا إلى ترجمة هذا القول إلى عبارات غير توتاليتارية، بات يعني: أنوي أن أقوم بالحرب واقتل اليهود الأوروبيين. وذلك هو شأن ستالين الذي قال في خطابه الهام أمام لجنة الحزب الشيوعي المركزية، عام ١٩٣٠ ما مؤداه أنه إذ يُهيء تصفية المنحرفين اليساريين واليمينيين تصفية جسدية، جعل يصفهم بأنهم يمثلون «الطبقات المحتضرة»[٢٤] في المجتمع. على أن هذا التحديد لم يهب الحجّة الآنفة حدَّتها الخاصة فحسب، بل كان من شأنه أن أعلن أيضاً، وبأسلوب توتاليتاري بيِّن، عن العزم في تدمير أولئك الذين تُنبيء «بانطفائهم»، تدميراً جسدياً. وفي الحالين يتحقق الهدف نفسه؛ فالتصفية الجسدية تندرجُ ضمن مسار تاريخي حيث لا ينجز الإنسان ولا يعاني إلا ما كان ينبغي له أن يتم، على أي حال، وفق القوانين الثابتة. وحالما ينفذ الإعدام بحقّ الضحايا، تصير النبوءة إثباتاً للغيب استعادياً: إذ ليس من شيء حادثٍ إلاّ وتمَّ التنبؤ بحدوثه[٢٥]. وسيَّان أكانت «قوانين التاريخ» التي «تدقّ أجراس الحزن» على الطبقات وممثليها، أم كانت «قوانين الطبيعة» هي التي «تبيد» كل هذه العناصر ـ الديمقراطيات، اليهود، الرجال الدنيا، (Untermenschen) من أعمال أوروبا الشرقية، أو ممن يعصى شفاؤهم ـ الذين ليسوا، في أيِّ حال، «متكيفين مع الحياة». وكان هتلر تحدَّث، وبمصادفة غريبة، عن

«الطبقات المحتضرة» التي ينبغي أن «تُباد دون أن تحدث متاعب»(٢٦).

إنَّ منهج الحملة الدعائية التوتاليتارية الذي يجري بمقتضاه التنبؤ بمصير الأعداء وإبادتهم، شأن كلّ مناهج الحملاتِ الدعائية التوتاليتارية، لا يعمل تماماً إلا حينما تستلِمُ الحركاتُ السلطة. ويصيرُ من العبث مناقشة تنبؤات الديكتاتور، بمقدار ما يتبدَّى النقاش مع قاتل حول ما إذا كانت ضحيته الجديدة قد ماتت أو لا لأن القاتِل، إذ يقتل ضحيته، يسعه أن يوفر إثباتاً سريعاً حول صدقية أقواله. أما الحجة الوحيدة التي يعول عليها في مثل هذه الظروف فتقضي في الإسراع فوراً إلى نجدة الشخص الذي يهدد التنبؤ بمقتله. وقبل أن يستلم قادة الجماهير السلطة من أجل أن يلووا عنق الحقيقة لصالح مزاعمهم، تتبدَّى حملتهم الدعائية منطبعةً باحتقار جذريٍ حيال الوقائع في حد ذاتها(٢٧): ذلك أن الوقائع، بنظرهم، رهن كلياً بسلطة من يسعه صنعها. فأن يؤكد المرء أن المترو القائم في موسكو، هو الوحيد في العالم، لا يغدو كذباً إلاّ حالما يعجز البولشفيك عن تدمير كلّ المترويات عداه. وبعباراتٍ أخرى، فإن تقنية التنبؤ المعصوم عن الخطأ، لتكشفُ، وبصورة أفعل من كل تقنيات الحملات الدعائية التوتاليتارية الأخرى، عن هدفها الأخير في افتتاح العالم، طالما أن القائد التوتاليتاري لا يسعه أن يُحقق كل تنبؤاته المزعومة إلاّ في عالم يصيرُ في متناول رقابته كلياً.

إن كلامَ العلمويَّة النبويّة ليستجيب حقًّا لحاجات الجماهير التي كانت قد فقدت نقطة تعلُّقها في هذا العالم، وباتت مستعدة في أن تنخرط في صفوف القوى الأبدية والقاهرة، والتي يعود لها الفضلُ، وحدَها، في أن تحمل الإنسان، هذا السابح في خضمّ العداءِ وأمواجه، إلى شطآن الأمان. «إنّنا نصنع حياة شعوبنا وإدارتنا على أتم ما ينسجم مع أحكام علم الوراثة»(٢٨)، لبث النازيون يقولون، مثلهم أيضاً البولشفيون الذين ما برحوا يؤكدون لأنصارهم أن للقوى الاقتصادية قيمة حكمٍ من أحكام التاريخ. لذا، فإنهم يعدون الناس بانتصار يكون مستقلاً عن الهزائم

والانتكاسات «المؤقتة» في بعض المشاريع المخصوصة. والواقع أنّ الجماهير، بعكسِ الطبقات، تلحُّ في طلب النصر والتقدُّم في حد ذاتهما، وفي شكلهما الأكثر تجريداً؛ ذلك أن الجماهير الآنفة ليسَت مرتبطة فيما بينها برابطِ المصالح الخاصة والجماعية التي يشعرون إزاءَها بكونها ضرورية لوجودها واستمرارها على اعتبارها فريقاً واحداً، والتي يسعها التأكيد عليها حتى وإن عاكستها كل الظروف وانعدمت كل الحظوظ حيالها. فما كان يهمها (الجماهير)، ليست القضية التي قد تنصر فيها، أو المشروع الخاص الذي قد يلقى نجاحاً أكيداً، إنما النصر في أية قضية، والتقدُّم في أي مشروع أو مبادرة.

ولئن كانت الحملة الدعائية التوتاليتارية تجلِّي في تقنيات الحملة الدعائية المخصوصة بالجماهير، فإنّها لا تبتدعها ولا تشرع وحدها في افتتاح موضوعاتها. إذ إن التقنيات والموضوعات المذكورة كانت قد أعدت في السنوات الخمسين السابقة التي شهدت انطلاق الامبريالية وانفكاك الدولة الوطنية، حالما دخل الرعاعُ إلى معترك السياسة الأوروبية وشأن محرُكي الجمهرات في ما مضى، كان الناطقون بلسان الحركات التوتاليتارية يملكون شمًّا لا يُخطىء إزاء كل المواضيع التي لبثت تهملها الحملة الدعائية المعتادة لدى الأحزاب أو الرأي العام، أو تخشى الخوض فيها. وكل ما يكون مخبوءاً يصيرُ ذا دلالة عالية، دون أي اعتبار لأهميته الجوهرية. إذ لا يخفى أنَّ الرعاع يذهبون في ظنهم إلى أنَّ الحقيقة هي كلُّ ما كان المجتمع الراقي قد أسدلَ عليه ستاراً من الصمتِ، أو ألقى عليه غطاءً من فساده.

وإذا ما دعيَ هؤلاء إلى اختيار موضوع، يكونَ المقياس الأول في انتقائه مقدار السر الذي فيه، بل السرُّ في ذاته. ولا يعود لمصدر السر الآنف أية أهمية: ربَّما كان رغبة معلَّلة وقابلة للإدراك سياسياً في الاحتفاظ بالسر، كما هي الحال في المخابرات البريطانية، أو المكتب الثاني

الفرنسي؛ أو متطلبات التآمر بالنسبة للفرق الثورية، كما هي الحال في الشيع الإرهابية، الفوضوية وغيرها؛ أو بنية الجمعيات التي كان محتواها، السريّ في الأصل، صارَ إلى العلن منذ فترة طويلة، والتي ما زالت طقوسيتها وحدها تحفظ لها قدراً من السرية (شأن الفرق الماسونية)؛ أو تكون خرافاتٍ قديمة كانت قد حاكت أساطير حول بعض الفرق (شأن اليسوعيين، واليهود). ولئن كان النازيون أقدر موهبةً في اختيار موضوعاتٍ مماثلة، فإن البولشفيين أمكنهم أن يضبطوا هذا الفن بصورة تدريجية. غير أن هؤلاء قلّما اعتمدوا على الأسرار المقبولة تقليدياً، بل جعلوا يؤثرون ابتداعاتهم المحضة ـ ومنذ العام ١٩٣٥، راحَت تتوالى المؤامرات العالمية الشديدة الغموض والسرية، الواحدة تلوَ الأخرى، في الحملة الدعائية البولشفية: إذْ جرت، بادىء الأمر، مؤامرة التروتسكيين، ثم مؤامرة العائلات المئتين (٢٠٠)، وأخيراً حدثت الدسائس الامبريالية (أي الكونية) الشنيعة التي جعلت تقترفها الاستخبارات السرية البريطانية أو الأميركية(٢٩).

إن الفعالية التي يمتاز بها هذا النوع من الحملات الدعائية من شأنها أن تسلّط الضوء على إحدى خصائص الجماهير المعاصرة الرئيسية. إذ لا تعتقد (الجماهير) بشيء مما هو مرئي، ولا بواقع اختبارها نفسه؛ وهي لا تثق بسماعها ولا بعيونها، إنّما بمحض مخيلتها، التي تُطلق العنان لافتتانها بكل ما هو كونيّ ومتماسك في نفسه. والواقع إن الجماهير لا تقنعها الوقائع، حتى وإن اختلفت، بل تماسك النظام الذي تشكّل جزءاً لا يتجزّأ منه في الظاهر. وإذا ما أجمع النقاد والناس على أهمية الترداد، في الحملات الدعائية الموجهة إلى الجماهير، فلأنهم يعتبرون الأخيرة غير قادرة على الفهم ولا على التذكّر؛ والحق، أن الترداد لا يكتسب أهميته إلاّ لكونه يقنع الجماهير بتماسكِ ظاهرةٍ ما في الزمن.

وما تأبى الجماهير الإقرار به، هو الطابع الطارىء الذي فيه يطفو الواقع. وإذا وجد المرء الجماهير مهيأة سلفاً لتقبل كل الإيديولوجيات،

فلأنّ هذه الأخيرة تشرح الوقائع باعتبارها أمثلة خالصة عن قوانين، وتستبعد المصادفاتِ بأن تبتدع سلطة عليا وكونية تصدر عنها كل الحوادث والمجريات. وعلى هذا فإن الحملة الدعائية التوتاليتارية تزدهر في هذا الهروب من الواقع شطر الوهم، ومن المصادفة نحو التماسك.

غير أنَّ الوهن الرئيسي في الحملة الدعائية التوتاليتارية يكمن في أنها لا يسعها إرضاء رغبة الجماهير في أن ترى عالماً متماسكاً بكليته، وممكنَ الفهم ومتوقعاً، دون أن تدخل في صراع خطرٍ مع الحس المشترك. فإذا ما صيغت، مثلاً، كل «اعترافات» المعارضين السياسيين في الاتحاد السوڤياتي، بنفس العبارات وفيها يقرُّ هؤلاء بنفسِ الدوافع، قبلت الجماهير المتعطشة إلى التماسك بهذا التوهم على أنه إثبات فائقٍ على صدق طواياهم؛ في حين أن العقل السليم ينبئنا بأن هذا التماسُك هو ما لا يمت إلى العلم بصلة، ويبيّن لنا أن هذه الاعترافات مختلقة. وإذا شاءت الحملة الدعائية التوتاليتارية أن تبرز صورةً أظهرتها وكأن الجماهير ذاتها تلبث تطالب بتكرار حدوث أعجوبة الترجمة السبعينية تكراراً ثابتاً، حين عمد سبعون مترجماً، معزولين عن الناسِ، إلى اجتراح ترجمة الكتاب المقدَّس عن اليونانية ترجمة منسوخة طبق الأصل. ولئن كان الحسُّ المشترك لا يسعه قبولُ هذا السرد إلا باعتباره أسطورة أو أعجوبة، فإنه يمكنه، إلى ذلك، أن يسوقه حجّة على أمانة كل كلمة من الترجمة الآنفة أمانة مطلقة.

وبعبارات أخرى، لئن كان صحيحاً أن الجماهير هاجسة دوماً بالرغبة في تجنّب الواقع، لأنها بسبب شعورها بالاستئصال الجوهري، لا يسعها أن تتحمَّل الظواهر العارضة وغير المدركة، فإنه يصح أيضاً أن لعطشها إلى الوهم صلةً معيَّنة مع خصائص النفس البشرية التي تسارع بنيتها المُتَّسِقَة إلى الإحاطة بكل مصادفة محضة. إن فرار الجماهير من أمام الواقع يشكل إدانة للعالم حيث تجبر على العيش دون أن تقدر على الاستمرار، طالما أن المصادفة باتت هي قانونه الأسمى، وطالما أن الكائنات البشرية تحتاج

إلى تحويل الظروف الفوضوية والعارضة، بصورة ثابتة، إلى ترسيمة من التناسق النسبي. وعلى هذا فقد كانت انتفاضة الجماهير ضد «واقعية» الحس المشترك، ضدَّ كل «معقوليات العالم» (بورك Burke) نتيجة تنثُّرها، وفقدانها موقعها الاجتماعي. وكانت (الجماهير) فقدت، في الآن نفسه، كل مجال العلاقات الجماعية هذا الذي يهب الحسَّ المشترك معناه. ولن يعود، بالتالي، ثمة مكان، في ظل انسلاخها الروحي والاجتماعي هذا، لرؤية متأرجحة تقوم على الترابط ما بين الاعتباطي والمتوقع، وبين العارض والضروري. لذلك لا يسع الحملة الدعائية التوتاليتارية أن تشتم، بصورة مهينة، الحس المشترك إلا حين يعدم هذا قيمته. ذلك أن مبادرة الحملة الدعائية التوتاليتارية الأنفة تقضي بمواجهة التنامي الفوضوي والتصدي لاعتباطِيِّ الانحطاط التام، أو الخضوع لإيديولوجية ذات تماسكٍ بالغ القساوة ومتوهمٍ بغرابة لا تقاس: على الأرجح تختار الجماهير التوجّه الثاني، مستعدةً لأن تدفع ثمنه غالياً من تضحيات الأفراد فيها ـ ليس لأن الجماهير غبية أو منحرفة، بل لأن هذا الانفلات يوفّر لها حدًّا أدنى من الاحترام لذاتها، وسط الكارثة العميمة.

وإذا كانت الحملة الدعائية النازية قد أجازت في استغلال عطش الجماهير إلى تماسكها، فإن المناهج البولشفية جهدت في تبيان كيف أن للتماسك هذا أثراً من القوة في الرجل المنتمي إلى الجمهور المنعزل، تبياناً مخبرياً. ولما كانت السياسة السوڤياتية السرية، في حيرة من أمرها لأجل إقناع ضحاياها بذنبهم عن جرائم لم يكونوا قد ارتكبوها، وكانوا عاجزين غالباً عن اقترافها، راحت تعزل كل العوامل الواقعية وتستبعدها كلياً من اعترافات هؤلاء، بحيث يصير منطق السرد، الذي يتضمن الاعترافات، المختلفة، وانسجامه، دامغَيْن ومُفحمَيْن. في موقفٍ مماثل، يبينُ الخطُّ الفاصِل ما بين الوهم والواقع مشوشاً من فظاعة الاتهام وتماسكه الداخلي: وهذا ما يتطلّب ليس قوة في الشخصية تؤهل المرء الصمود في وجه تهديدات ثابتة فحسب، بل ثقة عالية في وجود كائنات

بشرية أخرى (أقارب، أصدقاء، جيران) لا توفّرُ البتة في «السرد»، حتى يتسنّى للمرء هذا الصمود إزاء تجربة الاستسلام لإمكانية الذنب التي تكون غاية في تجريديتها.

إن حالة قصوى من الجنون المختلق هذه لا يمكن أن تمثل إلا في عالم توتاليتاري. والحال أنه يقوم جزءًا لا يتجزأ من الجهاز الدعائي في الأنظمة التوتاليتارية التي لا قبل لها أن تستغني عن الاعترافات في سبيل العقاب. وفي حين كانت «الاعترافات» من اختصاص الحملة الدعائية البولشفية، تبدّت الحملة الدعائية النازية بمثابة الحذلقية المثيرة للغرابة، والتي تقضي في تشريع الجرائم عبر إدارة استعادية وارتجاعية. وفي الحالين، تلبث الغاية واحدةً؛ أن يكون المجتمع متماسكاً.

لطالما أوحت الحركات التوتاليتارية، قبل أن تستلم زمام السلطة لإقامة عالم منسجمٍ مع عقائدها، بوجود عالم متوهم ومتّسق العناصر، عالم يرضي حاجات النفس البشرية أفضل من الواقع نفسه، ذلك أن الجماهير المقتلعة، إذ تدخل إلى هذا العالم بمحض المخيلة، تستشعر فيه الأمان المنزليّ وتجد نفسها في منجى من الضربات المتواصلة التي تكيلُها الحياة الواقعية والاختبارات الحقيقية للكائنات البشرية ولآمالها.

على هذا فإن قوّة الحملة الدعائية التوتاليتارية تكمن في قدرتها المتعاظمة على قطع الصلة ما بين الجماهير والعالم الواقعي ـ وذلك قبل أن تملك الحركات السلطة على إسدال ستار من حديد بغية الحيلولة دون أن يعكر أحد، بنتفة من واقعيته، هدأة عالمٍ مرعب متخيل تماماً. أما العلامات الوحيدة التي قد يهبها العالم الحقيقي أسماع الجماهير وهي قيد تفككها ـ والتي تجعلها كل ضربة قدرٍ جديدة أكثر سذاجة ـ إنما هي نسياناتُ هذا العالم: المسائل التي يكره مناقشتها في العلن، أو الشائعات التي لا يجرؤ على مناقضتها لكونها تمسُّ نقطة حساسةً، وإنْ بطريقةٍ مبالغ فيها ومشوهة.

إذاً، توفر هذه النقاط الحساسة لمزاعم الحملة الدعائية التوتاليتارية عنصر الصدقية والاختبار الواقعي اللذين تحتاج إليهما في سبيل أن تردم الهوة التي تفصل الواقع عن الوهم.

وحده الإرهاب يسعه أن يعتمد على التوهُّم الخالص، على أن الإيهامات المزعومة التي كانت تبثها الأنظمة التوتاليتارية، مدعومةً بالإرهاب، لم تكن لتبلغ كمال اعتباطيتها، رغم كونها أكثر فظاظة وفجوراً، وأكثر فرادةً، بهذا المعنى، من إيهامات الحركات التوتاليتارية نفسها. (ينبغي للمرء أن يكون ذا قدرة، لا أن يكون ماهراً، حتى يسعه أن يروج صيغة جديدة للثورة الروسية، لم يكن فيها أي فرد يحمل اسم تروتسكي وما كان قائداً للجيش الأحمر). ومن جهة أخرى، فإن مزاعم الحركات التوتاليتارية هي أكثر دقّةً وبراعة، إذ تتمسّك بكل مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية التي تكون محجوبةً عن عيون العامة. وتفلح في ذلك، على خير ما يرام، حين تكون السلطات محاطة بأجواء من السرية. وتكتسب الأخيرة، في عيون الجماهير، حيث كونها «واقعية» على أرقى درجة، لاعتبارها تعالجُ شؤوناً حقيقيةً يكون وجودها محتجباً عن الناس. والحال أن أخبار الفضائح التي تروح تتفشى حول حياة المجتمع الراقي، وفسادُ رجال السياسة، وكل ما ينمى إلى الصحافة ذات الإثارة، كل ذلك يصيرُ في أيديهم سلاحاً تتجاوز أهميته طابع الإثارة المحض.

أما التوهُّم الأكثر فعالية في الحملة الدعائية النازية فكان ابتداعها وجود مؤامرة يهودية عالمية. والواقع أن الإصرار على الحملة الدعائية المعادية للسامية كان نهجاً سائداً لدى الديماغوجيين منذ نهاية القرن التاسع عشر، ومتواتراً في ألمانيا والنمسا منذ عشرينيات القرن الجاري. وكلما راح مجموع الأحزاب وأعضاء الرأي العام يتجنّب مناقشة المسألة اليهودية، صار الرعاع على قناعة بأن اليهود كانوا يمثلون القوى القائمة تمثيلاً حقيقياً، وأنَّ المسألة اليهودية رمزُ خبثِ النظام في مجموعه وانعدام شرفه.

لم يكن محتوى الحملة الدعائية المعادية للسامية احتكاراً نازياً، ولا أمراً جديداً وأصيلاً بصورة خاصة. إذ كانت المزاعم بوجود مؤامرة يهودية عالمية متداولة منذ قضية درايفوس، وكانت تستند إلى العلاقات الدولية المتبادلة الموجودة وسط شعب متوزع في أرجاء العالم كلها. ثم إن المظان المبالغ فيها حول سلطة اليهود العالمية كانت أقدم من ذلك بكثير؛ حتى ليمكن أن نرجعها إلى نهاية القرن الثامن عشر حين باتت مرئيةً الصلة الوثيقة التي قامت بين رجال المال اليهود والدول الوطنية. أما تمثيل اليهودي باعتباره تجسيداً للشر فيعزى بعامة إلى بقايا أعمال عدائية وذكريات خرافية تعود إلى القرون الوسطى؛ والواقع أن لهذا التمثيل صلة وثيقة مع الدور الأحدث والغامض الذي راح يؤديه اليهود في المجتمع الأوروبي، منذ تحرُّرهم. وإنه لمن الأكيد أن اليهود، باتوا منظورين أكثر من أي وقت مضى وبوتيرة متعاظمة، في الحقبة التي تلت الحرب العالمية الأولى.

وبالمقابل، فقد اعتبر اليهود أن النقطة الهامَّة في كل ذلك الضجيج الذي أثير حولهم، هي أنهم باتوا «منظورين» من وجهة معاكسة تماماً لموقعهم الحقيقي ولدرجة قدرتهم، وعلى هذا فإن كل تقليص في الاستقرار وفي قوة الدول الوطنية كان من شأنه أن يمسَّ مباشرةً بالمواقع اليهودية. ولما كانت غلبة الأمّة على الدولة موفورة النجاح، حال ذلك دون أن تحافظ الآلة الحكومية على موقعها فوق الطبقات والأحزاب، وبهذا صارت التحالفات مع الشريحة اليهودية من السكان عديمة الجدوى، بحكم أن الجماعة الأخيرة ألفَتْ نفسها خارج صفوف المجتمع وظهرت بمظهر غير المبالي بسياسة الأحزاب. بيد أن تعاظم اهتمام البورجوازية الامبريالية بالسياسة الخارجية وتأثيرها المطَّرد على آليَّة الدولة، تلازم مع رفض عنيد من قبل الغالبية العظمى من طبقة الأثرياء اليهود التخلّي عن تقليد التجارة المصرفية لصالح الالتزام في مشاريع هندسية. وكان من شأن مجموع هذه العوامل أن وضع نوعاً من حدّ لمنفعة اليهود، من حيث

كونهم فريقاً، إزاء الدولة، كما حال دون الامتيازات التي لبث يجنيها هؤلاء من التمايز الاجتماعي الذي كان سائداً فيما مضى. والواقع أن الجماعات اليهودية القاطنة في أوروبا، عمدت، بعد الحرب العالمية الأولى، إلى التمثّل بالشعوب الوطنية، أبداً كما فعل اليهود الفرنسيون في بدء الجمهورية الثالثة.

ومما لا شك فيه أن الدول المعنية كانت واعيةً التبدُّل في المواقف: وقد عاينّا ذلك في العام ١٩١٧، حين سعى الحكم الألماني، وفق تقليد بالغ القِدَم، إلى استخدام يهود ألمانيا في سبيل التمهيد لمفاوضات سلام مع الحلفاء. وبدل أن يخاطب الحكم الألماني القادة اليهود الذين تعترف بهم جماعتهم اليهودية ممثلين لها، التفت شطر الأقلية الصهيونية الصغيرة وذات التأثير الضئيل في وسط اليهود. ذلك أن الحكام الألمان كانوا يمحضون هذه الأخيرة ثقتهم، لكونها لا تزال تعتقد بوجود شعب يهودي متفرد بذاته ومستقل عن أية مواطنية، مما يجعل الأقلية المذكورة جديرة بأن تؤدي خدمات ذات صلةٍ بالعلاقات الدولية، ومن وجهة نظر دولية. وقد اتضح، مع ذلك، أن هذه المبادرة، حيال اليهود، كانت خطأً اقترفه الحكم الألماني: إذ جعل الصهاينة يقومون بعمل لم يسبقهم إليه أي مصرفي يهودي على الإطلاق؛ وهو أنهم وضعوا شروطهم الخاصة وقالوا للحكم إنهم لن يتفاوضوا إلاّ في شأن سلامٍ دون إلحاقاتٍ ولا تعويضات(٣٠). وهكذا انقضى عهد اللامبالاة اليهودية القديم في مسائل السياسة؛ وقد باتَ من المحال استخدام الأغلبية اليهودية لأنها ما عادت معزولة عن الأمة، في حين كانت الأقلية الصهيونية عديمة المصالح، لكونها ذات أفكار سياسية خاصة بها.

وكان لإحلال الأنظمة الجمهورية بديلةً من الأنظمة الملكية، في أوروبا الوسطى، من مثل إقامة الجمهورية الثالثة في فرنسا لخمسين سنة خلَتْ على هذا، أثر على الجماعات اليهودية، إذ أكملت تفكيكها. والحق أن اليهود كانوا قد فقدوا الكثير من تأثيرهم حين أقيمت الأنظمة الجديدة، في

ظروف لم يكن لها (الأنظمة) فيها أية قدرة ولا أية مصلحة في حماية اليهود. وفي أثناء مفاوضات السلام في فرساي، أفيد بصورة خاصة، من اليهود، باعتبارهم خبراء، حتى أن المعادين للسامية أنفسهم أقروا، آخر المطاف، بأن المضاربين اليهود الصغار لما بعد الحرب، وكانوا في نظر الغالبية من الوافدين الجدد، لم يكن لديهم روابط مع ممثلي ما سُمّي بالدولية اليهودية زعماً(٣١). (إذ كان هؤلاء الوافدون الجدد يخفون وراء نشاطاتهم التدليسية، التي جعلت تميّزهم بوضوح عن شركائهم في الدين المماثلين لهم، مسلكاً يشبه إلى حدّ بعيد اللامبالاة القديمة المعهودة إزاء القواعد المعمول بها في محيطهم).

إذاً، جعلت الحملة الدعائية النازيّة، وسط شرذمة من الفرق المعادية للسامية المنافسة لها وفي مناخ مثقل بالعداء للسامية، تنمي منهجاً كان مختلفاً عن كل المناهج ما عداها وأرقى منها. مع ذلك، لم يكن أيّ من الشعارات التي أطلقها النازيون جديداً أو مبتكراً ـ ولا حتّى تلك الصورة الماهرة التي راح يبثّها الهتلريون عن الصراع الطبقي الذي سبّبه جشعُ رجل الأعمال اليهودي، إذ يستغلّ عمالَهُ، ويعمد أخوه، في الآن نفسِه، إلى مخاطبتهم في حوش المصنع حاثّا إياهم على الإضراب(٣٢). أما العنصر الوحيد والجديد في دعواهم، فكان أن الحزب النازي مضي يتطلب من المنتسبين إلى صفوفِه إثبات عدم نسبة يهودية، غير أنه ظَلّ غامضاً للغاية بالنسبة للإجراءات التي يمكن أن يتخذها حيالَ اليهود حالما يصيرُ في السلطة، وذلك رغم برنامج «فيدِرْ» (Feder)(٣٣). والحال أن النازيين وضعوا المسألة اليهودية في مركز حملتهم الدعائية، بحيث لم تعد المعاداة للسامية شأناً يتبادل الناس حوله مختلف الآراء وإن مخالفة للأغلبية أو همًّا من هموم السياسة الوطنية(٣٤)، إنّما باتت الاهتمام الحميم لدى كل فردٍ في وجوده الشخصي. إذْ لن يسع أحد أن يكون عضواً في الحزب إن لم تكن «شجرة نسبه» منتظمة، وكلما بعدت شجرة نسب أحد المنتسبين، ارتفع مقامُهُ في التراتبية النازية(٣٥). كذلك الأمر، فقد جعلت

البولشفية، وإن بتناسق أقل، تحوّل العقيدة الماركسية إلى مجال لانتصار البروليتاريا انتصاراً حتمياً يجدر الانتساب إليه، إذ صوَّرتْ للمنتسبين إليها أنهم «بروليتاريو المولد»، وأظهرت، بالمقابل، كل الأصول الطبقية الأخرى مهينة وشائنة(٣٦).

وكان من نباهة الحملة الدعائية النازية أن حوَّلت العداء للسامية إلى مبدأ ذي تعريف ـ ذاتي، منقذةً إياهُ من تقلباتِ الرأي المحض. إذ لم تلجأ إلى إقناع الديماغوجية الجماهيرية إلا باعتبارها مرحلة تمهيدية ولم تبالغ البتة في تقدير أثرها المستديم(٣٧). وهذا ما وفّر لجماهير الأفراد المتنثّرين، والعصيين على التحديد، وغير المستقرين والتافهين، وسيلة تعريف ـ ذاتي وتماهٍ، من شأنها أن ترمِّم احترامهم لأنفسهم وإن بصورة جزئية، ذلك الاحترام الذي كان يجزيه إياهم توظّفهم في المجتمع فيما مضى، فتخلقَ لديهم نوعاً منَ الاستقرار المفتعَل الذي يصنع منهم خير مهيَّئين للتنظيم. وبفضل هذا النوع من الحملاتِ الدعائية أمكن الحركة النازية أن تقدِّم نفسها باعتبارها امتداداً مصطنعاً لتجمع جماهيري، فتعقلن المشاعر، التافهة أساساً، وتهب الأفرادَ المعزولين في مجتمع متنثِّر أهميتها والأمانَ الهستيري(٣٨).

والحال أن نفسَ الانكباب الحذق على شعارات صاغها آخرون بعد أن اختبروها، تبدَّى لدى النازيين إذ راحوا يعالجون مسائل أخرى. وفي حين كان انتباهُ الجمهور متوزعاً وبصورة متساوية ما بين القومية والاشتراكية، إذ كان الظن سائداً في أن هاتين العقيدتين متعارضتان وتشكلان خط التلاقي ما بين اليمين واليسار، انبرى «الحزب الوطني ـ الاشتراكي للعمال الألمان» (أي الحزب النازي) متقدِّماً بتوليفة يجدر بها أن تفضي إلى الوحدة الوطنية، وهي كناية عَنْ حَلٍّ دلاليّ تزعم سمتاهُ الاثنتان «الألماني» و «العمال»، توحيد قومية اليمين وأمميَّة اليسار تحت لواء واحد. بل إن اسم الحكم النازي نفسه بدا يحتاز محتوى كل الأحزاب الأخرى

السياسيّ، ويزعم ضمَّها إليه جميعاً بصورة ضمنية. ولئن كانت بعض الأحزاب، فيما مضى، قد حاولت دمج العقائِد السياسية التي يُزعم أنها متناقضة (الوطني - الاشتراكي، المسيحي - الاشتراكي) وأفلحت في سعيها، فإن النازيين حققوا دمجهم الآنفَ بحيث بدَتْ كُلُّ الصراعات البرلمانية بين اشتراكيين وقوميين، وبين من يزعمون أنفسهم عمالاً قبل كل شيء وبين مَنْ كانوا ألمانيين بالأولى، بدَتْ وكأنَّها ستار يحجب وراءَه خلفياتٍ مخيفة - ثم أليس العضو في الحزب النازي كلَّ هذا في آنٍ واحد؟

وتجدر الإشارة إلى أن النازيين، وحتّى في بدايات تسلطهم، حاذروا طويلاً من استخدام شعاراتٍ من مثل الديمقراطية، وجمهورية، وديكتاتورية، أو ملكية لكونها تحدِّد نوعاً من النظام مخصوصَ التعيين(٣٩). وقد حدث كل هذا، وكأنما أدركوا أنهم باتوا مبتكرين دوماً، في هذه النقطة وحدها، وبصورة تامة. وعلى هذا أمكن أن تستبعد كل مناقشة حول شكل النظام النازي المقبل، باعتبارها ثرثرة في شأنِ شكليات محضة - فالدولة، بحسب هتلر، إن هي إلاّ «وسيلة» لإنقاذ العرق، في حين أن الدولة، بحسب الحملة الدعائية البولشفية، إن هي إلا أداة في صراع الطبقات(٤٠).

مع ذلك، تعمد الحملة الدعائية النازية، وبصورة مواربة ومثيرة للغرابة، إلى الإجابةَ عن التساؤل حول ماهية دور النازية المستقبلي: إذ يتعيَّن عليها أن تستخدم «بروتوكولات حكماء صهيون» بمثابة نموذج تحتذيه في سبيل تنظيم الجماهير الألمانية المستقبلي وذلك لبلوغ «الامبراطورية العالمية» المنشودة. على أن الإفادة من بروتوكولات صهيون لم يكن وقفاً على النازيين؛ فقد بيعَتْ مئاتُ الآلاف من نسخ البروتوكولات هذه في ألمانيا، بعيد الحرب العالمية الأولى، كما أن اعتمادها بمثابة دليل سياسي لم يكُنْ أمراً جديداً(٤١). بيد أن هذا الدليلِ المزيَّف كان قد استخدم، بصورة خاصة، بغاية الإبلاغ عن اليهودِ وبَثّ

الوعي في صفوفِ الرعاع حول مخاطر السيطرة اليهودية[٤٢]. والواقع أن الاكتشاف النازيَّ، وبتعابير الحملة الدعائية الخالصة، قضى باعتبار أن الجماهير كانت أقلَّ رعباً من سيادة اليهود العالمية، ومن اهتمامها بالطريقة التي تعينهم على تحقيقها. بل إن صيت البروتوكولات البعيد وشعبيتها كانا قائمين على الإعجاب بها والتعطش إلى التعلّم منها، أكثر منْ قيامهما على الكراهية. وكان من الحكمة أن يلبث الناس أقرب ما أمكنهم منْ بعض صيغها الصارخة. مثالنا على ذلك، الشعار المأثور: «ما هو حَقّ، هو ما يحسنُ للشعب الألماني»،٠الذي كان نسخة طبق الأصل عن شعار البروتوكولاتِ القائل: «كل ما هو مبارك للشعب اليهودي يكونُ عدلاً ومقدساً، وفوقَ الأخلاق»[٤٣].

تشكّل البروتوكولات وثيقة بيِّنَة العجب والأهمية من وجهاتٍ عديدة. وخارجاً عن ماكيافيلّتها التي تتوسلها بلا عناء، فإن أهمّ خاصية فيها وأكثرها جوهريةً هي أنها تقاربُ بطريقتها الهاذية كل المسائل السياسية الهامة في عصرها. على هذا النحو تكون البروتوكولات معاديةً للنزعاتِ الوطنية في المبدأ إذ تروح تصفُ الدولة الوطنية باعتبارها تمثالاً ضخماً للغاية ولكنه بقدمين من فخار. إلى ذلك ترفض البروتوكولات طرح السيادة الوطنية وتعتقد، على حدّ ما قال هتلر يوماً، بقيام امبراطورية عالمية على قاعدة وطنية[٤٤]. وهي لا تكتفي بإشعال الثورة في بلد معطى، بل إنها تهدفُ إلى افتتاح العالم والسيطرة عليه. إذ إنها تعدّ شعبها بإمكانِ احتلالِ العالم بفضلِ التنظيم وحدَهُ، وذلك بغضّ النظر عن الغلبة العددية، وعن التفوّق في الأرض وفي قدرة الدولة. على أن جزءاً من قدرتها على الإقناع ناشىء من عناصر خرافات موغلة في القِدم. ذلك أن الاعتقاد الثابتَ بوجود فرقة أممية تسعى، منذ القِدَم وحتى الساعة، في إثر نفسِ الأهداف الثورية، هو اعتقاد قديم جداً[٤٥]، وكان لا يزال يؤدّي دوراً في الأدبِ السياسي السرِّي منذ الثورة الفرنسية، حتى لو لم يخطر في بال أي كاتب في نهايات القرن الثامن عشر أن هذه «الفرقة الأممية»، «هذه

الأمة الخاصة... وسط كل الأمم المتحضِّرة» يسعها أن تكون يهودية[٤٦].

إنّ أكثر ما كان يفتن الجماهير في بروتوكولات صهيون، موضوعة تآمر كوني يتمُّ فصولاً، إذ لبث ينسجم تماماً مع وضع السلطة الجديد. (وحالما بلغ هتلر السلطة سارعَ إلى وعد مناصريه بأن الحركة النازية «سوف تتجاوز حدود القومية المعاصرة الضيقة»[٤٧]، وفي الواقع سجلت، أثناء الحرب، محاولات داخل جهاز المخابرات الألمانية، من أجل محوِ كلمة «أمة» منَ القاموسِ القومي ـ الاشتراكي). وبدت بالتالي، القوى العالمية وحدها محظيّة بديمومةٍ مستقلة، كما ظهرت السياسة العالمية وحدها فرصةً سانحةً لنيل نتائج جديرة بالبقاء. وبعد ألا يتّضح السبب الذي يجعل الأمم الصغيرة تخشى على نفسها، في ظل وضع كهذا؟ حيالَ هذا الأمر، مضت البروتوكولات تعيِّن مخرجاً لا يرتبط بتاتاً بالظروف الموضوعية والعصيَّة التبدُّل، بل يستند إلى سلطة التنظيم وحدها.

في عباراتٍ أخرى، أمكن الحملة الدعائية النازية أن تكتشف في «اليهودي فوق ـ الوطنيّ لأنه شديدُ الوطنية»[٤٨] سلفَ سيد العالم (الألمانيّ)، وجعلت تطمئن الجماهير إلى أنَّ «أولى الأمم التي اتّضحت لها لعبة اليهوديّ، وقاتلتهُ، سوف تحتلُّ مكانَهُ في سيادة العالم»[٤٩]. إنّ الإيهامَ بوجود مؤامرة يهودية عالمية لا يزال قائماً، وقد شكلت السيطرة الألمانية على العالم القاعدة التي قام عليها هذا الإيهام، وأنها سيطرة آتية لا محالة. إلى هذا كان يشيرُ «هِملر»، حين يعلن «إننا نعزو فضل اكتشافنا فَنَّ الحكم إلى اليهود»، أي إلى بروتوكولات صهيون التي كان «الفوهرر يحفظها غيباً بأسرها»[٥٠]. وهكذا جعلت البروتوكولات تمثِّلُ غزو العالم على أنه إمكانية عملية، وكانت تعني في ذلك، ضمناً، أن الأمر لا يعدو كونَهُ مسألة وحي أو حيلة، وأن أحداً لا يسعه أن يحول دون انتصار ألماني على الكون أجمع، طالما أن شعباً صغيراً بالتأكيد، أي اليهود، أمكنه

حكمَهُ دون أن يمتلك وسائل العنف ـ واليهودُ هؤلاء قد يصيرون لقمة سائغة حالما يكشف عن سرهم ويصيرُ منهجهم مقلداً على أوسع نطاق.

إذاً، جمعت الحملة الدعائية النازية كل هذه الرثايات الجديدة والواعدة في مفهوم واحد، دعته (Volksgemeinschaft) أي «ملكيات ـ الشعب والجماعات». على هذا، ارتأت الحركة النازية أن تقوم الجماعة الجديدة هذه على أساس من المساواة المطلقة بين كل الألمان ـ ليست مساواة في الحقوق إنما في الطبيعة ـ وعلى تمايزهم الجذري عن كل الشعوب الأخرى(٥١). ولكن المفهوم الأنف مضى يفقد من أهميته تدريجياً، بعد أن تولّت النازية السلطة، وحَلّ بديلاً منه كُرْهٌ عميمٌ إزاءَ الشعب الألماني نفسِه (هذا الكُرهُ الذي لم يكفّ النازيون عن مَدّه بالحجج، وكانوا طالما حصروا به عاجزين عن إعلانه على الملأ)(٥٢). وقد تلازم مع رغبة ملحاح في أن تنفتح صفوفهم «للآريين» من الأمم الأخرى، وتلك كانت فكرة لم تكن لتؤدِّي إلاّ دوراً غير ذي معنى في الفترة السابقة(٥٣). والحال أن مفهوم «ملكيات ـ الشعب ـ والجماعات». أي (Volksgemeinshaft). هذا لم يكن سوى تهيئة المجال، عبر الحملة الدعائية، لبلوغ مجتمع عِرقيّ، «آري» بامتياز، يكون سبباً في خسرانِ كل الشعوب، ومن ضمنها الألمان.

كان مفهوم «ملكيات ـ الشعب ـ والجماعات»، هذا محاولة نازيّةً في جَبْهِ الوعد الشيوعي بمجتمع دون طبقات. بيد أن تفوُّق حملة دعائية على أخرى قد تبدو حتميّةً إنْ غضضنا النظر عن كل التضمينات الإيديولوجية التي تنطوي عليها كل منهما. فإذا كانت كُلّ من الإيديولوجيتين (النازية والشيوعية) تسعى إلى أن تسوِّي كل الفروق الاجتماعية والاقتصادية، فإن المجتمع دون طبقات يفترضُ، بالتأكيد، أنّ كل الناس ينبغي أن تنحدر إلى مستوى عامِلٍ في مصنع، في حين يقترح مفهوم «ملكيات ـ الشعب ـ والجماعاتِ» القيام بمؤامرة بغية السيطرة على العالم، مما يتيح لكل الألمان أن يصيروا يوماً مدراء مصانع. مع ذلك فإن المفهوم «ملكيات

ـ الشعب ـ والجماعات» لبث يمثِّلُ حسنةً أرقى من السالفة: وهي أنَّ إنفاذَ هـذا المفهوم لا يـوجب انتـظارَ مستقبـل افتـراضيّ ولا يـرتبط بشـروطٍ موضوعية؛ بل إنه يمكن أنْ يتحقَّق فوراً في عالم الحركةِ المتوهَّم.

لا تكمنُ غاية الحملة الدعائية الحقَّة في إقناعِ الجماهير، إنما في تنظيمها ـ «مراكمة السلطة دون امتلاك وسائل العنف»(٥٤). وبناءً على هذه الغائية، باتت فرادَةُ المحتوى الإيديولوجي عائقاً لا طائل تحتـه. وليس صدفةً، أن تكون هاتان الحركتان التوتاليتاريتـان الوحيـدتان في زمننـا، المرعبتان في «جِدّة» وسائل التسيُّد لديهما والبارعتان في أشكال التنظيم فيهما، ألا تكونا تبشّران بعقيدة جديدة، وألا تكونا تبدعان إيديولوجية لم تبلغ حَـدَّ السيرورة الشعبيـة(٥٥). والحال أن الجمـاهيـر لا تنسـاقُ إلى نجاحاتِ الديماغوجية المؤقتة، بل يفتنها واقع «تنظيم حَيّ»(٥٦) وقدرتُـهُ المرئية. ومما لا شك فيه أن ما كان يضمن موقع هتلر في الحركة النازية ليس مواهبه الصارخة في كونه خطيب الجماهير؛ بل العكس، إذ تدفع خصومَه إلى الإقلالِ من شأنِهِ باعتباره ديماغوجياً محضاً، كما أنَّ ستالين أدركَ كيف يتغلب على أفضل خطيب في الثورة الروسية(٥٧). على أن ما يُميِّز الديكتاتوريين التوتاليتاريين، بالدرجة الأولى، هو عزمهم المفرط في التبسيط المانـع الذي به يختارون عناصر من إيديولوجيات موجودة تكون خير العناصر التي يجدر بها أن تكون أسس عالم آخر متخيَّل برمَّته.

لقد كان التوهُّم حيال البروتوكولات أمراً متساوياً في تلاؤمِهِ مع فكرة المؤامرة التروتسكية: إذ كان كل منهما ينطوي على عنصر معقولٍ ـ التأثير الخفي الـذي كـان لليهــود في المـاضي؛ والصــراع على السلطة بين تروتسكي وستالين ـ وهذان مما لا يسع عالم التـوتاليتـارية المتـوهم أن يدعهما يمرّان دون عقاب. أما الفنّ، فيكمن في استخدام عنـاصر من الواقع والإعلاء من شأنها، والإفادة من اختباراتٍ مقيسةٍ وقد استعيرت من المتوهماتِ المنتقاة، والعمل من ثم على تعميمهـا حتى تصير عصيـةً،

بصورة نهائية، على أية رقابة يمكن أن يوفرها الاختيار الفرديّ. وبفضل تعميماتٍ كهذه يسع الحملة الدعائية التوتاليتارية أن تقيم عالماً جديراً بأن ينافِسَ العالم الحقيقيّ، الذي تتمثّل كبرى سيئاتِهِ في كونه عديم المنطق، وغيرَ متجانِسٍ وغير منظم. وبالمقابل، فإن التماسُكَ الذي يميّز المتوهَّم وصرامة تنظيمه من شأنهما أنْ يوفّرا تعميمَ الحسِّ بالبقاءِ في حين يُعتلن فسادُ المزاعم المخصوصة ـ سلطة اليهود، مثلاً، بعد أن ذبحوا دون أن يتسنى لهم أي دفاع، مؤامرة كونية مشؤومة ظل يحوكها التروتسكيون بعد تصفيتهم في روسيا السوڤياتية واغتيال تروتسكي نفسه.

بيد أن العنادَ العبثي الذي أبداه الديكتاتوريون لدى تمسّكهم بمزاعمهم الأولى، لا يمكن أن يُعزى إلى امتنانٍ متطيِّر إزاءَ «مهارة مشَتْ»(*)، فحسب. وأقله في حالة ستالين، لا يسع المرء أن يفسِّر هذا العنادَ من خلال نفسانيةِ الكاذِبِ التي يفضي نجاحُها إلى تحوّل الأخير إلى ضحيَّتها النهائية. ذلك أن شعارات هذه الحملة الدعائية، إذ تندمج في «تنظيم حَيّ»، لا يعود بالمستطاع إلغاؤها دونَ تعريض البناء كله للهدم. ومن الواقع أن الحملة الدعائية التوتاليتارية حوَّلت في إثبات وجود مؤامرة يهودية عالمية: إذ جعلت من المسألة الموضوعية والمفتوحة على النقاش، عنصراً أساسياً في الواقع النازي. والأهمّ، هو أن النازيين لبثوا يعملون، في الواقع، وكأنَّ العالمَ استبدَّ بهِ اليهودُ وأنه باتَ يحتاج إلى مؤامرة مضادة دفاعاً عن نفسه. ولم تكن العرقية، لهم سوى نظرية موضع جدل وذات قيمة علمية مشكوك بأمرها، وهي تحقّق يومياً في هرمية تنظيم سياسي معطاةٍ، حتى تصير في إطارِهِ معصومةً عن إعادة النظر والنقاش، باعتبار ذلك «تمييزاً واقعياً». إلى ذلك، فإن البولشفية لَنْ تحتاج إلى تغليب نفسها في النقاشِ حولَ صراع الطبقات، طالما أنَّ الأممية ومصلحة الطبقة العاملة مرتبطتان ارتباطاً غير مشروط، بمصلحة الاتحاد السوڤياتي؛

(*) بمعنى نجحَتْ.

والحال أن تنظيم «الكومينترن»، بمثل مايتبدّى عملهُ، هو أكثر إقناعاً من أية حجة إيديولوجية محضة.

إن السبب الأساسي الذي يجعل الحملة الدعائية التوتاليتارية تتفوّق على حملات الأحزاب الأخرى هو أن مضمونها، أقله بالنسبة لأعضاءِ الحركة، لا يُعتبر مسألة موضوعية ينبغي للمرء أن يكون لَهُ رأي حيالها، وإنما يصير هذا المضمون في حياتهم عنصراً بيِّنَ الواقعية وعصياً على المَسّ شأن قواعد الحساب. لذا فإنّ تنظيم نسيج الحياة بكاملهِ وفقاً لإيديولوجية لا يمكن أنْ يبلغ تمامَهُ على أحسن وجهٍ إلاّ في ظل نظام توتاليتاري. فأن يطرح المرء، في ألمانيا النازية، صحّة التوجُّه النازيّ والعداء للسامية، في حين كان الأصلِ العرقيّ وحدَهُ ما يهمُّ الألمان، وفي حين كان الحصولُ على المهنة مرتبطاً إلى حد بعيد بالسحنة «الآرية» (إذ لبث هتلر ينتقي أفراد تنظيم مخابراتِهِ السرية استناداً إلى صورهم الفوتوغرافية ليس إلاّ)، وحين كانت حصص الطعام تقلُّ أو تكثرُ بحسب قرب نسب المرء إلى اليهود أو بعده عنهم، إذاً يكونُ طرح المرء العرقية وكأنه إعادة النظر في وجود العالم برمته.

إنه لمن نافل الكلام أن نبيِّن محاسِن الحملة الدعائية، التي «تضيف قدرة التنظيم»[٥٨] إلى صوتِ النقاشِ الخافتِ والمبهم، فتحقق، على هذا النحو كلَّ ما يؤول إلى تقدّمه. ولما كانت الحملة الدعائية عصيَّة على المسّ بسبب الحجج القائمة على واقع تَعِدُ الحركاتُ بإبداله، ولما كانت عصية على المس بسبب أنها تنشأ عن عالم أو تسعى إلى الدفاع عن عالم لا تسع الجماهير التائهة أن تحافظ عليه ولا هي تريد القبول به، باتَ من المتعذر أن ينقضها إلاّ واقع آخر، أقوى أو أفضل.

بيد أنه لا يمكن للمرء أن يتبيَّن ضعف الحملة الدعائية التوتاليتارية الملازمة لها إلاّ في ساعة الهزيمة. وإذ يُحرَمُ أعضاءُ الحركة التوتاليتارية من قوة حركتهم، يكفّون لتوِّهم عن الأخذ بالعقيدة التي كانوا مستعدين

للتضحية بأرواحهم في سبيلها، بالأمس القريب. وفي اللحظة التي تُدمَّر فيها الحركة، أي ذلك العالم المتوهَّم الذي يأويهم، تعودُ الجماهيرُ إلى موقعها البدائي حيث كانت أفراداً معزولين، فيصيرُ هؤلاء إما سعداءَ لقبولهم وظيفة جديدة في عالم متبدل، أويهوون ثانية في انعدام جدواهم دونما أمل. ولئن كان أعضاء الحركاتِ التوتاليتارية شديدي التعصّب طالما بقيت الحركة، فإنهم لا يحتذون بعامة حذوَ العصبية الدينية، ولا يموتون شهداء (حتى وإن كانوا أميل إلى أن يموتوا أشبه بناظماتٍ آلية)[٥٩]. بل إنهم يغادرون صفوف الحركة بهدوء وكأنّما كان ذلك رهاناً سيئاً، وينصرفون إلى البحث عن توهّم جديدٍ واعدٍ، أو ينتظرون حتى يكتسب التوهُّم القديم قوة كافية لأن تطلق حركة جماهيرية من جديد.

لقد حاول الحلفاء، عبثاً، أن يجدوا نازياً واحداً متفانياً في سبيل نازيته ومقتنعاً بها وسطَ الشعب الألماني، الذي كان تسعون بالمئة منه متعاطفين صادقين مع النازية بين الحين والآخر؛ على أن هذا الاختبار ينبغي ألا يؤوَّل باعتباره علامة ضعف بشري محضة أو إشارة إلى انتهازية فظّة خالصة. والحال أن النازية، من حيث كونها إيديولوجية، كانت بلغت حدًّا من تمام «تحقّقها»، بحيث إنَّ محتواها كَفَّ عن الوجود باعتباره مجموعاً مستقلاً من العقائد، وبحيث إنه فقد وجودَهُ الفكري، إذا صحّ التعبير. إذاً، لم يخلِّفْ تدمير الواقع وراءَه شيئاً تقريباً، كما لم يتركْ مؤمنين ولا عصبية على أي حال.

٢ ـ التنظيم التوتاليتاري

إن أشكال التنظيم التوتاليتاري، عكس محتواهُ الإيديولوجي وشعاراتِ حملته الدعائية، هي فريدة تماماً[٦٠]. وهذه الأشكال قمينة بأن تترجم إيهاماتِ الحملة الدعائية، المسداةَ بناءً على إيهام مركزي ـ مؤامرة اليهود، التروتسكيين، العائلات المئتين إلخ ـ في الواقع المتحرِّك؛ كما أنَّ من شأن هذه الإيهامات أن تشيِّد، حتى في ظروفٍ غير توتاليتارية، مجتمعاً

يتفاعَلُ فيه أعضاؤه ويفعلون وفقاً لقواعد عالم متوهَّم. على هذا تجد أحزاباً وحركاتٍ متشابهةً في الظاهر، ذاتِ اتجاهاتٍ فاشية أو اشتراكية، قومية أو شيوعية، تدعم كلّها حملاتها الدعائية بالإرهاب منذ أن تبلغ درجةً **من التطرُّف (يرتبط بالأخص بدرجة اليأس لدى أعضائها)؛ وعلى العكس من ذلك، فإن الحركة التوتاليتارية تأخذ حملتها الدعائية على محمل** الجد، هذا الجدّ الذي يُعبَّر عنه من خلال تنظيم مناصريهِ بصورة أرعب بكثير منْ تصفية خصومها تصفيةً جسدية. إنّهما التنظيم والحملة الدعائية **(أكثر منهما الإرهاب والحملة الدعائية) ما يشكّلان وجهَيْ العملة الواحدة**(٦١).

في الفترة التي تعقب تولّي السلطة، تقضي التقنية الأكثر فرادةً في خلق تنظيمات لها وظيفة الواجهة، وإقامة التمايز بين أعضاءِ الحزب والمتعاطفين معه. أما إذا قارنّا، بعضَ السماتِ الأخرى التوتاليتارية بصورة تامة، من مثل تعيين الموظفين منَ القمة واحتكار التعيينات احتكاراً نهائياً ومبرماً من قبل شخص واحد، مع الابتداع المذكور، لغدَتْ في الدرجة الثانية من الأهمية. إنَّ «مبدأ القائد» المزعوم، ليس توتاليتارياً في ذاته؛ بل إنه استعارَ من الاستبدادية ومنَ الديكتاتورية العسكرية بعض السماتِ التي ساهمَتْ إلى حدّ كبير في تعتيم الظاهرة التوتاليتارية الأساسية والتقليل من قدرها. فإذا كان الموظفون المعيّنون من قبل القمة يملكونَ سلطة ومسؤولية فعليّتَين، نكون إزاءَ بنية ترابية تحكمُ السلطة فيها والحكمَ قوانينُ تنوب عنهما. وبعامة، فإن الأمر نفسه ينطبق على تنظيم الجيش وعلى الديكتاتورية العسكرية، التي تكون منسوخَةً عنه، وفي هذه الحالة، تكونُ السلطة المطلقة، من أعلى إلى أسفل، والطاعَةُ المطلقة، من أسفل إلى أعلى مرتبطتين ارتباطَ تلازم مع درجة الخطر القصوى التي يستشعرها البلدُ المعنيُّ إذ يكون في حالة حرب. ولهذا السبب بالضبط لا تكون الديكتاتورية العسكرية ولا النظام الاستبداديُّ توتاليتاريَّين. إنَّ تسلسلاً في القيادة التراتبية، يعني أن سلطة مَنْ يأمر إنّما هي متعلقة بجماع النظام

حيث تمارِسُ السلطة فعلها. وعلى هذا، تعمل كل تراتبية، أية كانت استبدادية إدارتها، وكل تسلسلٍ في القيادة، أية كانت اعتباطية محتوى أوامره وأياً كان ديكتاتورياً، على إشاعة الاستقرار، إذ تحدُّ من السلطة الشاملة التي تُعطى قائد الحركة التوتاليتارية(٦٢).

وفي اللغة النازية، تصيرُ «إرادة الفوهرر»، الذي لا يجد راحةً على الإطلاقِ، والحيوي أبداً، «القانون الأسمى» الذي يسود الدولة التوتاليتارية، وليستْ أوامره، وتلك عبارات يمكنُ أن تعيِّن سلطةً ثابتةً ومحصورةً(٦٣). إن مبدأ القائد لا ينمِّي طابعه التوتاليتاري إلاّ نسبة للموقع الذي يتسنى للحركة، بفضل تنظيمها الذي لا نظيرَ لَهُ، أنْ تضعَه فيه، وذلك استناداً إلى الأهمية الوظيفية التي تُعطى للقائد إزاءَ حركته. ومن جهة أخرى، فإن مبدأ القائد، في حالة هتلر شأن ستالين، لم يكن ليتبلور إلاّ بطيئاً، وبالتوازي مع تعميم التوتاليتارية المتدرِّج من قبل الحركة(٦٤).

وما يُلقي على ولادة تلك البنية غلالةً من الغموض هو الغُفلية التي تضاف إلى غرابة الظاهرة في ذاتها. فنحنُ لا نعرف، بالضبط، مَنْ قرَّر، أول الأمر إدماجَ رفاقَ الدرب في تنظيمات الواجهة، ومَنْ أوَّل الذين عاشوا وسطَ الجماهير ذات التعاطف الغامض ـ والتي كانت الأحزابُ كلها تعتمد عليها يومَ الانتخاب. غير أنها لبثت تعتبر تردُّدها البالغ مانعاً لها من الانتساب إليها ـ والجماهير الآنفة لم تكُنْ خزاناً بشرياً من حيث كانت الأحزاب تتخذ لها أنصاراً فحسب، بل إنها ظلَّت قوة سياسية حاسمةً في ذاتها. وعلى هذا فإن أولى تنظيماتِ المتعاطفين التي كانت بإيحاءٍ شيوعي، من مثل أصدقاء الاتحاد السوفياتي، أو جمعيات النجدة الحمراء، سرعانَ ما صارت تنظيماتِ واجهة، إلاّ أنها لم تكُنْ في بدء نشاطها أكثر مما تدلّ عليه أسماؤها ولا أقلّ: تجمع منَ المتعاطفين الذين يسعون إلى جمع مساعدة مالية أو غيرها (قضائية مثلاً). وفي هذا السبيل كانَ هتلر أوَّل من أعلن أن كل حركة ينبغي لها أن تقسم الجماهير

المكتسبَة عبر الحملاتِ الدعائية إلى فئتين، المتعاطفين والمنتسبين. إنّ في ذلك أهمية خالصة؛ على أنّ ما يتّسم بدلالة أخصّ، هو أن هتلر جعل يبني تقسيمَه هذا على أساسٍ من فلسفة أعمّ، والتي يحسب، وفقها غالبية الناس شديدة الكسل وخوّافة، وهي بالتالي أعجز من أن تجوز عتبة الخلاصة النظرية، في حين أن أقلية من الناس وحدها تغدو مستعدةً للنضال في سبيل قناعاتها[٦٥]. وبالتالي، كان هتلر أوّل مَنْ أدخل في روع السياسة الواعية ضرورة توسيع صفوفِ المتعاطفين باستمرار، مع الحرص على عدم تخطّي الحدودِ الصارمة لعدد المنتسبين إلى الحزب[٦٦]؛ والحال أن فكرة أقلية المنتسبين المحاطة بغالبية منَ المتعاطفين هي أقرب إلى واقعِ تنظيماتِ الواجهة التابعِ لها ـ وهي عبارة تعبِّرُ عَنْ وظيفتها النهائية بصورة مناسبة، كما أنها تحددُ الصلة القائمة بين المنتسبين والمتعاطفين، داخل الحركة نفسها. إذ إن تنظيمات الواجهة، حين تجمع المتعاطفين في داخلها، لا تكونُ أقلَّ جوهرية إزاءَ عمل الحركة من المنتسبين إليها المذكورين.

تحيطُ تنظيماتِ الواجهة المنتسبين إليها بجدارٍ واقٍ يفصلها عن العالم الخارجي والسوي؛ وهي تشكل معَهُ، في الآن نفسِهِ، صلةَ الوصل التي قد يشعر المنتسبون دونها قبل استلام حركتهم السلطة، بالفروقِ الحادة التي تميِّزُ آراءهم عن آراءِ الناسِ العاديين. أما المهارَةُ الكامنَةُ في هذه التقنية فتكمُنُ في أن تنظيمات الواجهة لا تكتفي بعزلِ المنتسبِين إليها، بل تمنحهم إلى ذلك ما يشبه السويَّة الخارجية التي تقلِّلُ من شأنِ صدمةِ الواقع الحق بصورة أفعل من التلقين الإيديولوجي. إنَّهُ الاختلافُ بين مسلكِهِ الخاصّ ومسلكِ رفيق الدرب، ما يثبتُ نازياً أو بولشفياً في اعتقاده بتفسير العالم تفسيراً متوهماً؛ وبعد، يملكُ رفيقُ الدرب نفسَ القناعات، وإنْ بشكل أكثر «سويّة»، أي أقلّ تعصّباً وأكثر غموضاً.

إلى ذلك فإن للمناضل الانطباع بأن كل من لم يُعيَّن له عدواً بالتحديد

(يهودي، رأسمالي، الخ . .) هو إلى جانبه، وأن العالم يفيضُ بالحلفاء السرِّيين الذين، لا يملكون بعد وبساطة، قوة الروح أو الطبع الكافي اللذين يؤهلانهم استنتاج الخلاصاتِ المنطقية من قناعاتهم نفسها(٦٧).

ومن جهة أخرى، فإن لبقية الناس بصورة عامة، نظرتهم الأولى إلى حركة توتاليتارية من خلال تنظيمات الواجهة التي تُنمى إلى هذه الأخيرة. ولما كان المتعاطفون، بحسب كل مظهر يبدون فيه، لا يزالون مواطنين مسالمين في مجتمع غير توتاليتاري، استحال وصفهم بالمتعصبين؛ وبفضلهم تصيرُ أكثر مزاعم الحركات غرائبية مقبولةً. كما يسع هؤلاء أن يذيعوا مضامين حملتهم الدعائية تحت أشكال مخففة وأكثر قبولاً، إلى أن يصير المناخ بأسره مسموماً بالعناصر التوتاليتارية التي لا يعود بالمستطاع تعرُّفها باعتبارها كذلك، بل تتبدى ردود فعل أو آراءً سياسية عادية. وعلى هذا أحاطت تنظيمات رفاق الدرب الحركات التوتاليتارية بضباب من السويَّة وجدارة الاحترام اللذين يلبثان يضلّان المتسبين عن طابع العالم الخارجي الحقيقي، ويضلّان العالم الخارجي عن طابع الحركة الحقيقي. إذاً، لتنظيم الواجهة وظيفة مزدوجة: واجهة للحركة التوتاليتارية أمام عيون العالم غير التوتاليتاري، وواجهة لهذا العالم إزاء أنظار تراتبية الحركة الداخلية.

إن ما يدهش في هذه العلاقة، هو كونها تتكرَّر لدى مستويات مختلفة، داخل الحركة نفسها. ومثلما أن المنتسبين مرتبطون مع رفاقِ الدرب ومنفصلون عنهم في الآن نفسه، هكذا هي تشكيلات النخبة، إذ ترتبطُ بالمنتسبين العاديين وتنفصل عنهم في آن. وإذا ما كان رفيق الدرب واحداً من سكان العالم العاديين، وقد تبنى المعتقد التوتاليتاري مثلما يسع المرء أن يتبنى برنامج أي حزب معطى، كان المنتسبُ العادي ينتمي، إلى العالم المحيط، من نواحٍ عديدة: ذلك أن علاقاته المهنية والاجتماعية لا تكون قد أُخضعت كلياً لانتمائِه إلى الحزب، رغم إدراكه ـ بخلاف المتعاطفِ المحض ـ أنه في حال نشب الصراع بين إخلاصه للحزب

وحياته الخاصة، فإن الأول من شأنه أن يرجِّح الكفة. ومن جهة أخرى، فإن العضو في فريق مناضل سرعان ما يتماهى بصورة مطلقة في الحركة؛ إذ ليس لهذا العضو مهنة ولا حياة خاصة يمكن أن تكونا مستقلّتين عن الحركة. ومثلما يشكل المتعاطفون جداراً من الأمان حول المنتسبين ويشكلون العالم الخارجي بنظرهم، هكذا يحيطُ المنتسبون العاديون بالفِرق المناضلة ويمثّلون لهم العالم السويّ. والحق أن من شأن هذه البنية أنْ توفّر للمنتسب العادي حسنة، وهي أن تخفف عنه صدمة إحدى العقائد التوتاليتارية الأساسية، والتي يقسم الكون؛ بحسبها، إلى معسكرين هائلين، واحدهما الحركة، والحركة يسعها وينبغي لها أن تقاتل بقية الكون ـ وهذا التطلب يطلق العنان لعدوانية الأنظمة التوتاليتارية العمياء. وبفضل هرميّة النضالية المتدرِّجة بعناية فائقة، والتي تمثل بمقتضاها كل درجة صورة عن العالم الخارجي للدرجة الأرقى منها، لأنها تكون أقلّ نضالاً منها وأن أعضاءها يكونون أقل انتظاماً توتاليتارياً، تتبدّى صدمةُ الثنائية التوتاليتارية المرعبةُ والفظيعة منحرفةً وعصيّة على الإمساك؛ ذلك أن هذا النوع من التنظيم يحول دون أن يتعرّض أعضاؤه للواقع الخارجي المباشر، والذي تلبث عدائيته لهم محض افتراض إيديولوجي. والحال أن هؤلاء الأعضاء يبلغ احتماؤهم من واقع العالم غير التوتاليتاري حدًّا يجعلهم يقلِّلون، على الدوام، من شأنِ المخاطر العظيمة التي يمكن أن تتسبب بها السياسة التوتاليتارية.

ومما لا شك فيه أن الحركات التوتاليتارية تتصدّى للوضع الراهن بصورة أكثر جذرية من أي من الأحزاب الثورية السابقة. وإذا ما خوّلت لنفسها هذا التطرُّف تبدّى غير مناسب في الظاهر لدى تنظيمات الجماهير؛ فبينما جعلت هذه التنظيمات تقدِّم بديلاً من الحياة العادية مؤقتاً، سعت التوتاليتارية إلى إلغائه في الواقع. إذ لطالما كان عالم العلاقات اللاسياسية الذي توجب على «الثوري الحرفي» أن ينقطع عنه أو يقبله كما هو، قائماً في داخل الحركة في شكل الفرق الأقل نضالاً؛ في هذا التنظيم التراتبي

لا يعودُ المقاتلون في سبيل غزو العالم والثورة الأممية معرَّضين للصدمة التي يفضي إليها بالضرورة التناقض ما بين المعتقدات «الثورية» وبين العالم «العادي». والحق أنْ ما يفسر تمكن الحركات، إبان المرحلة الثورية التي تلت الاستيلاء على الحكم، من اجتذاب الأعداد الكثيرة من المغفلين، هو أن أعضاءها كانوا يحيون في فردوس من السوية خادع؛ فالمنتسبون إلى الحزب محاطون بعالم المتعاطفين، وتشكيلات المناضلين محاطة بعالمِ المنتسبين العاديين السويّ.

إنَّ للترسيمة التوتاليتارية حسنةً أخرى، إذ يسعها أن تتكرَّر إلى ما لا نهاية محتفظةً بالتنظيم في حالة من الميوعة تسمح له بإدخال شرائح جديدة إليه على الدوام، وتحديد درجاتٍ جديدة من النضالية. على ذلك فإن تاريخ الحزب النازي كله يمكن أن يختصر في تأريخ التشكيلات الجديدة داخل الحزب النازي. كانت فصائل الهجوم، (S.A) التي أنشئت عام ١٩٢٢، أولى التشكيلات النازية التي كان يجدر بها أن تكون أكثر نضاليّةً من الحزب نفسه[٦٨]، وفي العام ١٩٢٦، أنشئت فرق «الحماية والمراتب» (S.S) باعتبارها تشكيلاً يضمّ في صفوفه نخبة فرق الهجوم السالفة؛ وبعد ذلك بثلاث سنوات، انفصلت فرق الحماية والمراتب عن فرق الهجوم ووضعت تحت قيادة «هِملر»؛ ولم يعتم الأخير أن كرّر نفس عملية التبديل، بعد ذلك بسنوات قليلةٍ، داخل فرق المخابرات نفسها. وراحَتْ تتوالَدُ، بصورة متوالية، تنظيمات كانت كل منها أكثر نضالية من سابقتها: أول الأمر، كانت فرق الصدم[٦٩]، ثم وحدات طليعة الموت («وحدات الحرس في معسكرات الاعتقال»)، والتي اندمجت فيما بعد لتشكل فرق الحماية والمراتب (S.S) المسلحة، وفي آخر المطاف جهاز الأمن («جهاز المخابرات الإيديولوجي للحزب النازي»، وذراعه المدنية «جهاز المخابرات من أجل سياسة السكّان السلبية») والمكتب الخاص بمسائل العرق والإعمار، والذي ارتدت مهماتُه طابعاً إيجابياً ـ على أن كل هذه التشكيلات كانت ناشئة من فرق

«الحماية والمراتب»، التي يتحدر أعضاؤها، باستثناء تنظيم الفوهرر، من درجاتٍ أرقى، وكانوا احتفظوا بمواقعهم المدنية. حتى إذا استقرَّ عضوُ فرق «الحماية والمراتب» حيناً، وجد نفسَهُ في موقف مماثِل للمنتسب إلى **فصائل الهجوم (S.A) حيالَ المنتسب إلى فرق الحماية والمراتب، وفي موقف مماثـل للمنتسب إلى الحزب النـازي حيال العضـوِ في فصائـل** الهجوم، أو موقف عضو في تنظيم الواجهة إزاء عضوٍ في الحزب[٧٠]، وهكذا دواليك. والواقع أن فرق الحماية والمراتب العادية لم تكن مولجةً **«بحماية كل تجسيداتِ الفكرة الوطنية ـ الاشتراكية» فحسب، بل كُلفَت** «حماية أعضاء كُل كوادر المخابرات السرية الخاصين لئلاّ ينقطعـوا عن الحركة نفسها»[٧١].

إنَّ هذه التراتبية المتقلّبة، إذ تدخل إلى سياقة تنظيمها شرائح جديدة فإنها تنقل السلطة على ما يناسبها، مـا تعرفنـاه جيداً من خـلالِ مثالِ الأشكال التنظيمية السرية، والشرطة السريـة أو أجهزة التجسّس، حيث يُستلزم دوماً مراقبون جدد من أجل أن يراقبوا المراقبين. على أن المرحلة التي تعقب تولّي السلطة مباشرة لا تتيح إمكانية القيام بالتجسس التام؛ غير أن التـراتبية المتقلّبـة هذه تسمـح، وإن دون سلطة فعلية، بـأن تُرجـع القهقرى كل مرتبة سياسية أو فريق يترنّح أو يبثّ علاماتٍ على تخاذله، وذلك بأن يدرج في نسيجه شريحة جديدة تكون أكثر تطرفاً، مما يدفع بالفريق القديم تلقائياً شطر تنظيم الواجهـة ويبعدهُ عن مـركز الحـركة. وهكذا، كانت تشكيلات النخبة النازية تنظيماتٍ داخليةً في الحزب، قبل أي شيء: ولئن أمكن أعضاء فصائِل الهجوم أن يبلغوا موقـع الحزب ـ الفـائق حين بدا أن الحـزب يتراخى، فـإنهم غدوا بـدورهم، ولأسباب مماثلة، خاضعين لفرق المخابرات.

غالباً ما يغالي المحلّلون في قيمة تشكيلات النخبـة العسكريـة، ولا سيَّما فصائل الهجوم منهـا وفرق الحمـاية والمـراتب، في حين يغفلون البحث في دلالتها التي تخصّ داخل الحزب وحدَهُ[٧٢]. والحال أن أيًّا من

التنظيمات الفاشية (القمصان السوداء. الخ..) لم يُنشأ لغاية دفاعية محضة أو عدوانية(٧٣)، رغم تذرُّع السلطات بحجَّة قيام هذه التنظيمات بحماية قادة الحزب أو أعضائه العاديين. إن شكل هذه الفرق شبه العسكري، إنَّما تأتَّى منْ إنشائها باعتبارها «أدوات في صراع الحركة الإيديولوجي»(٧٤) ضد النزعة السلمية التي شاعَتْ في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى. فكان من الأجدى، من المنظور التوتاليتاري، أن ينشأ «جيش مزيف»، كـ«تعبير عن موقف عدواني»(٧٥)، يشبه إلى حدٍ بعيد الجيش ـ الفزّاعة الذي يدعو السلميون إلى قيامه، (وهمْ، أي السلميون، عاجزون عن إدراك موقع الجيش المؤسسي داخل الجسم السياسي، بل إنهم ما ونوا يندِّدون بكل التشكيلاتِ العسكرية باعتبارها عصابات قتلة)، بدَلَ أن يكون لديهم فرقة من الجنودِ المدربين تدريباً جيداً. ولئن كانت فصائل الهجوم (S.A)، وفرق الحماية والمراتب (S.S) تنظيماتٍ مثاليةً تمارسُ العنف والاغتيال الاعتباطيين فإنها كانت أقل تدريباً من جيش الرايخ الأسود (Reichwehr)، ولم تكن مجهزة لمقاتلة الفرق النظامية.

لقد كانت الحملة الدعائية النازعة إلى العسكرة، في ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الأولى، أكثر شعبية من الإعداد العسكري، بحيث إن البزّات لم تكن لتشير إلى القيمة العسكرية التي قد تكتسبها تشكيلات النخبة، أية كانت فائدتها في الدلالة بوضوح على أن المعايير والأخلاق المدنية كانت قد آلت إلى تلاشٍ؛ وفي ظاهر الأمر، لبثت هذه البزّات العسكرية تخفِّف كثيراً على ضمير مقترفي الجرائم،، إذ تجعلهم أكثر تقبلاً للطاعة السلبية وللسلطة غير المنازع عليها. ورغم هذا الجاذب العسكري، فقد كان فصيل الحزب النازي، الذي كان بادىء الأمر قومياً وذا نزعة عسكرية، والذي مضى يعتبر الفِرق شبه العسكرية ليس باعتبارها تشكيلات ناشئة من الحزب محضة، بل باعتبارها امتداداً غير شرعي للحرس الإمبراطوري (Reichwehr) كان هذا الفصيل أوَّل ما تعرَّض للتصفية الكاملة. والواقع أن «روهم» (Rôhm) كان طالما حلم بدمج

المتسببين إلى «فصائل الهجوم» من أنصاره في الحرس الامبراطوري بعد أن يتسلّم النازيون السلطة، وبعد أن يفاوض في هذا الأمر. فقد أزاله هتلر لأنه كان يسعى إلى تحويل النظام الجديد إلى ديكتاتورية عسكرية(٧٦). على هذا، فقد كان هتلر قد أظهر بوضوح، لسنواتٍ عديدة خلَتْ، أن الحركة النازية لا ترغب البتة في تحوُّلٍ مماثل، إذ انتزع من «روهم» - وهو جندي حق، وباتَ شخصاً لا يُستغنى عنه في إعداد برنامج جدي ذي طابع عسكري، وذلك لخبرته الطويلة في الحزب وفي تنظيم الحرس الامبراطوري الأسود - من موقع قيادته فصائل الهجوم الأنفة، واختار «هملر»، الذي كان يجهل كل شيء عن المسائل العسكرية، كي يعيد تنظيم جهاز الحماية والمراتب.

وخارجاً عن أهمية تشكيلات النخبة بالنسبة لتنظيم الحركة (إذ احتوت نواة الميل العسكري المتبدلة)، فإن طابعها شبه العسكري يُعلِّل بعلاقتها مع غيرها من تنظيماتِ الحزب المهنية، من مثل المعلمين، والمحامين، والأطباء، والطلاب، والجامعيين، والتقنيين والعمال. والحال أن كل هذه التنظيمات كانت، قبل كل شيء، مشاركةً في تجمعات مهنية، غير توتاليتارية، قائمة: بل الأحرى أنها كانت شبه مهنية، مثلما كانت فصائل الهجوم شبه عسكرية. وبصورة بالغة التميز، كلّما صارت الأحزاب الشيوعية الأوروبية، صيرورةً جليةً، فروعاً في الحركة البولشفية التي تديرها موسكو، تعاظم استخدام النازيين لتنظيمات الواجهة لديهم من أجل الاستحواذ على الفرق المهنية المحضة القائمة. وفي هذا الصدد، كان الفارق الوحيد بين النازيين والبولشفيين هو أن النازيين لطالما مالوا إلى اعتبار هذه التشكيلات شبه المهنية على أنها منتمية إلى نخبة الحزب، في حين أن الشيوعيين ظلوا يؤثرون ضمَّ المحازبين إلى صفوفهم ممن كانوا فعالين في تنظيمات الواجهة لديهم. إذ كان أهمَّ ما ترمي إليه الحركات، حتى قبل أن تستولي على السلطة، هو أن تعطي الانطباع بأنَّ كل عناصر المجتمع ممثلون في صفوفها. (لقد كان أقصى غايات الحملة

الدعائية النازية تنظيم مجموع الشعب الألماني في أطر من المتعاطفين لا تحصى)[٧٧]. وكان النازيون قد ذهبوا بعيداً جداً في هذه اللعبة الصغيرة، إذ شكلوا سلسلة من الوزارات المزيفة التي جعلت على قياس إدارة الدولة المنتظمة، من مثل وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة التعليم، والثقافة، والرياضة إلخ . . . ولم يكن لأية من هذه المؤسسات قيمة مهنية تُذكر سوى في كونها تقليداً للجيش متمثلاً في فصائل الهجوم، بيد أنها جميعها خلقَتْ عالماً كاملاً من المظاهر حيث يتخذ كلُّ واقع في العالم غير التوتاليتاري حجتَهُ الحقيرة والمُذَالسة.

ولئن كانت تقنية الحجّة هذه عديمة الفعالية إزاء النظام إذ تعجزُ عن قلبه مباشرة، فقد اتّضح أنها مثمرة للغاية في ما يَخصُّ تلغيم نشاط المؤسسات القائمة، وفي الخطة تؤول إلى «تفكيك الوضع الراهن»[٧٨] التي تفصلها التنظيمات التوتاليتارية دوماً على استعراض للقوى مفتوح. وإذا كانت تقتضي مهمة الحركات في أن «تحفر دربها، شأن مديخات(*)، شطرَ كل مواقع السلطة»[٧٩] فقد توجب عليها أن تكون مستعدة لاحتلال أي موقع اجتماعي أو سياسي. ولما كانت الحركة التوتاليتارية منسجمةً مع مطالبتها بالسيطرة التامة على المجتمع، فقد رأتْ إلى كل فريق منظم في المجتمع، غير توتاليتاري تحدياً يمسُّها بالصميم وينبغي تدميره؛ إذاً، جعلت تلحّ كل حركة في طلب أداة التدمير التي تناسِبُ عملها. وعلى هذا فقد أعاد النازيون الاعتبار إلى التنظيمات الخِدَع حالما استولوا على السلطة، وأبدوا استعدادهم الفوري لتدمير تنظيمات المعلمين القائمة بواسطة تنظيم آخر للمعلمين، وتدمير دوائر المحامين القائمة بواسطة دائرة من المحامين يرعاها النازيون، إلخ. فأمكنهم، على هذا المنوال أن يغيِّروا، بين ليلة وضحاها، كل بنية المجتمع الألماني ـ لا الحياة السياسية وحدها ـ لأنهم كانوا قد هيّأوا البدائِلَ المعاكسة عن المجتمع الآنف،

(*) جنس حيوانات بحرية من المجوفات.

والمضبوطة في صفوفهم. وفي هذا الصدد، تمَّ الاستغناء نهائياً عن مهمة التشكيلات شبه العسكرية، حين صار ممكناً، في أثناء المرحلة الأخيرة من الحرب (العالمية الثانية) وضع التراتبية العسكرية النظامية كلها تحت سلطة جنرالات فرق الحماية والمراتب. والحال أن تقنية «التنسيق» هذه كانت من الحذاقة والقوة العصية على المقاومة، بحيث آلَتْ إلى انهيار المستوى المهني سريعاً وبصورة جذرية، وإن كانت نتائجها مثلت فوراً في المجال ذي التقنية العالية والمخصوص بالحرب، دون غيره من المجالات.

وإذا كانت أهمية التشكيلات شبه العسكرية لا تكمن في قيمتها العسكرية المشكوك فيها، فهي لا تكمن بالكامل في تقليدها المفتعل للجيش النظامي. فلما كانت هذه التشكيلات تُنمى إلى تنظيمات النخبة، فقد استوجب أن تكون منقطعة عن العالم الخارجي بصورة أوضح من أي فريق آخر. وكان النازيون سرعانِ ما أدركوا وجود صلة وثيقة بين النزعة إلى العسكرة التامة وبين الانفصال الكلّي عن سوية الناس؛ وعلى هذا لم تكن تعُيَّنُ مواقع فصائل الهجومِ البتة في أماكن سكن أفرادِها، وكان كوادر هذه الفصائل الفعّالون، قبلَ استلام السلطة وقبل المخابرات السرية، وإبان العهد النازي، كانوا متحركين للغاية ومبدَّلين بصورة مستمرة بحيث بات من المستحيل أنْ يعتادوا أي جزء آخر من العالم العادي وأن يتجذروا فيه[٨٠]. بل إنهم كانوا منتظمين حول نموذج من العصابات ويُفاد منهم للقيام بالاغتيال المنظّم[٨١]. وجعل هؤلاء يعرضون على الملأ هذه الجرائم التي اقترفتها أيديهم، وراحَتْ أعلى سلطة نازية تعترفُ بها رسمياً، بحيث إن التواطؤ المفتوح الذي كان قائماً على هذا النحو كان يحول دون أن يغادر أعضاء الحركة صفوف هذه الأخيرة، حتى في ظل النظام غير التوتاليتاري وحتى لو لم يكونوا مهدَّدين من قبل رفاقهم القدامى، كما كانت عليه الحال حقاً. وفي هذا السياق، فإن وظيفة تشكيلات النخبة كانت معارضة تماماً لوظيفة تنظيماتِ الواجهة: ففي حين تمنح هذه الأخيرة الحركة مناخاً من الاحترام وتوحي بالثقة، تحيل

التشكيلاتُ الأولى كلَّ عضوٍ في الحزب واعياً أنه غادر العالم السويَّ جدياً، هذا العالمَ الذي يعتبر الجريمة خروجاً على القانون، وهو المسؤول عن كل الجرائم التي ترتكبها النخبة[٨٢]. وهذا ما تحقّق فعلاً، حتى قبل أن تتولى النازية السلطة، حين راح القادة يتحملون مسؤوليتهم عن كل الجرائم ويؤكدون بوضوحٍ أن الجرائم إنّما ارتكبَتْ لخير الحركة الأسمى.

لقد كان من شأن اختلاقِ النازيين ظروفَ الحرب الأهلية في ألمانيا أن سمح لهم ببلوغ السلطة من خلال الابتزاز؛ ولهذا الأمر أثرٌ أكبر من القيام بإثارة الاضطرابات، رغم نجاعة الأخيرة. ذلك أن العنف المنظم، بالنسبة للحركة، هو أكثر الجدران العديدة المحيطة بعالمها المتوهَّم والحامية إياه فعاليةً، والذي يتوطّد «واقعه» كلّما خشيَ عضو من مغادرة الحركة أكثر من خشيته عواقبَ تواطئه في عمليات غير شرعية، فيشعر في ذاته أكثر طمأنينة في كونه عضواً فاعلاً من كونه معارضاً. إن هذا الشعور بالأمان، الناشىء من ممارسة العنف المنظم الذي تزعم تشكيلات النخبة أنه وسيلة تعينهم على حماية أعضاءِ الحزب من العالم الخارجي، هذا الشعورُ بالأمان يتبدّى مساوياً في أهميته حيالَ حماية عالم التنظيم المتوهَّم، لأهميته حِيالَ الخشية من الإرهاب في آن.

في مركزِ الحركة يقوم القائِدُ، أبداً كما المحرِّكُ الدافع. والحال أنه يكون محاطاً بدائرة من المريدين الذين ينشرون حولَهُ هالةً من الأسرار العصية على النفاذِ، والتي تلائِمُ «تفوقه الذي لا يُمسّ»[٨٣]، وهذا مما يحول دونَه وتشكيل النخبة. على أن موقعه في داخِل هذه الدائرة الحميمة يتوقف على مهارتِه في حوك الدسائس بين أعضائها وفي براعته في تبديل أفراد قيادتِه باستمرار. والأحرى أن تكون ترقيته المستمرة عائدةَ إلى مهارتِه القصوى في تحريك صراعاتِ النفوذِ الداخلي في صلب الحزب، أكثر مما تُعزى إلى صفاتِ الغوغائية الكائنة فيه أو التنظيم البيروقراطي. وهذا القائِد ينماز عن نماذج الديكتاتوريين السالفة في ما ندر أن يتفوق به عنهم

بمحض العنف. إذ لم يكن هتلر في حاجة إلى فصائل الهجوم (S.A) ، ولا إلى جهاز الحماية والمراتب (S.S) في سبيل أن يضمن موقعه باعتباره قائداً؛ بل العكس صحيح، فلئن كان «روهم» قائدَ فِرق الهجوم التي يُحسبُ لها في ولائها لهتلر، فإنَّ الأوَّل كانَ أحد أعداءِ هتلر الداخليين. كذلك الأمر، فقد غلب ستالين تروتسكي، الذي لم يكُنْ يحظى بشعبية أوسع بكثير لدى الجماهير فحسب، بَلْ لبث يتصرَّف، باعتباره قائد الجيش الأحمر، بأعظم خزّان من السلطات في روسيا السوفياتية[٨٤] أيضاً. إلى ذلك، لم يكن ستالين من امتلك أعظم قدر من موهبة التنظيم، إنما كانَ تروتسكي، إلى كونِه أمهر بيروقراطي في الثورة الروسية على الإطلاق[٨٥]. وفي مقابلة ذلك، كان هتلر وستالين كلاهما سيدَيْ التفاصيل، إذ انصرفا، في بداية حرفتهما، إلى قضايا الموظفين في إدارتيهما، حتى إذا انقضت سنوات قليلة لم يبقَ أي مسؤول إلاَّ ويدين لهما بموقعه[٨٦].

إنَّ صفاتٍ كهذه هي شرط أوَّلي مطلق في بداية حرفة من هذا النوع، وهي أبعد أن تكون مجردةً من الدلالة، من ثمّ؛ غير أنها تكف عن أن تكون حاسمة حين تكون حركة توتاليتارية قد قامَتْ، وأرست المبدأ القائِل بأن «إرادة الفوهرر هي قانون الحزب»، وحين تكون كلُّ التراتبية الحزبية قد انساقَتْ، بفعالية، إلى غاية واحدة ـ إبلاغ إرادة القائِد إلى كُلِّ درجات التراتبية وبأسرع ما أمكن. فإذا ما تَمَّ ذلك، غدا القائِدُ عصياً على الإبدال، طالما أن بنية الحركة المعقدة تفقِدُ سبب وجودها دونَ أوامره. ومن ذلك الحين فصاعداً، سوف يظل موقع القائد، رغم الدسائس الأبدية التي تروح الزمرة الداخلية تحوكها ورغم التبدّلات التي لا تكفّ في صفوفِ الموظفين، ورغمَ ما تؤول إليه هذه الأمور من مراكمة الحقد، والمرارة والضغينة الشخصية، رغم ذلك كله يظل موقع القائِد مصوناً ضد ثورات القصر الفوضوية، ليس بفضل مواهبِه الفائقة، التي غالباً ما يقدِّرها المحيط المباشر بهتلر حق قدرها دونَ أية أوهام، إنما بسبب قناعة هذا

المحيط نفسه الصادقة والرشيدة في أنَّ كل شيء دونه يصير إلى ضياعٍ بما لا يُعوَّض.

تكمنُ مهمة القائد الأسمى في تجسيد الوظيفة الثنائية التي تميِّز كُلَّ شرائح الحركة - فيؤدِّي ما يؤديه مدافِعُ الحركة السحريُّ من رد عدوان العالم الخارجي عنها؛ ويكونُ في الآن نفسه الجسر الذي يربط الحركة بالعالم الأنف. والحق أن القائد يمثّل الحركة بطريقة مختلفة تماماً عن كل قادة الأحزاب المعتادة؛ إذ يتولى بشخصه مسؤولية كل النشاطات، والأفعالِ أو الإساءات التي يرتكبها أي عضو أو كادر في أثناء وظائفه. على أن هذه المسؤولية التامة، هي ما يشكل الطابعِ الأهم في «مبدأ القائد»، على مستوى التنظيم، والذي يتبدّى بحسبه كُلُّ كادرٍ، لم يُسرَّ بتعيينه من قبل القائِد، تجسيدَهُ الحيَّ، كما يقتضي أن يصدر كل أمر منَ الأوامر من هذا المصدر الأوحد والماثل أبداً. بيد أن تماهي «نواب الرئيس» بالقائِد الذي عينهم، واحتكار المسؤولية هذا لكل ما يقوم به الناس، هما العلامتان الإضافيتان الأكثر جلاءً على الفرق الحاسم بين قائد توتاليتاري وديكتاتوريّ أو طاغية عاديّ. ذلك أنّ مستبداً لا يتماهى قط بمأموريه، فكيف له أن يتماهى بأفعالهم[٨٧]؟؛ ولئن حدث له أن استخدمهم بمثابة كبوش محرقة وأن يعاينهم عرضة للنقد بغاية أن يتجنَّب تعريض نفسه للغضبة الشعبية، فإنّه يحتفظ لنفسه دوماً بمسافة قصوى بينهُ وبين كلّ مرؤوسيه وكلُّ مواطنيه. أما القائد (التوتاليتاري ضمناً)، فبالعكس تماماً، فلا يسعه أنْ يصفح عمَّن ينتقد مأموريه، طالما أنهم يعملون دوماً باسمه؛ فإذا شاءَ أن يصحِّح أخطاءه التي انساق إليها، توجب عليه أن يصفي أولئك الذين ارتكبوا هذه الأخطاء بأوامر منه، وإذا أرادَ أن يحمِّل أخطاءه إلى آخرين، استوجب أن يقتلهم[٨٨]. والحال أن الخطأ، في إطار هذا التنظيم إن هو «إلا خداع: أن يتجسَّد القائِد في شخص ماكر».

وكان من شأن هذه المسؤولية التامة إزاءَ كل ما تنجزه الحركة وهذا التماهي الكلي بكلّ من المسؤولين الذين عيَّنهم أن أدَّيا إلى نتيجة عملية

الغاية: لن تكون لأحد، على الإطلاق، الخبرة التي تتأتى عن وضع يكون فيه مسؤولاً عن أعماله التي يقوم بها بنفسه أو يسعه أن يبيِّن عللها.

طالما أن القائد احتكر لنفسه حَقَّ الشرح وإمكانيته، فبدا إزاء العالم الخارجي بمثابة الشخص الوحيد الذي يعرفُ ما يفعل، أي باعتباره ممثل الحركة الوحيد الذي يمكن التحدث إليه، بعد، بعبارات غير توتاليتارية، والذي لن يسعه الردّ، إنْ هو انتُقِد أو جودِل في أمر قائلاً: لا تكلموني، بل خاطبوا القائد. ولما كان القائِد في مركز الحركة، أمكنه التصرف كما لو كانَ أعلى منها.

وعلى هذا، يبدو من المسوَّغ تماماً (ونافل تماماً) أن يبسط الغرباءُ آمالهم، ولمرات متوالية، في محادثة شخصية مع القائِد نفسه. أما سرُّ القائدِ التوتاليتاريِّ الحقُّ فيكمنُ في تنظيم يسمح لَهُ بتحمُّل المسؤولية التامة عن كل الجرائم التي ترتكبها تشكيلات النخبة المنضوية في الحركة كما يتيح له أن يتحمَّل في الآن نفسه، أهلية الاحترام الشريفة والبريئة التي تكون لدى أكثر رفاق الدروب بساطة[٨٩].

لطالما دُعيَتْ الحركات التوتاليتارية «جمعياتٍ سرية قائمةً في وضح النهار»[٩٠]. والحال أن بنية الحركة لتذكرنا، بادىء ذي بدء، ببعض السماتِ الصارخة في الجمعيات السرية[٩١]، إذا ما قارناها ببنية الأحزاب والفصائل، وذلك رغم قلة إلمامنا ببنية الجمعياتُ السرية الاجتماعية وتقصيرنا عن إدراكِ تاريخها القريب. فالجمعياتُ السرية تشكِّل، بدورها، تراتبياتٍ وفقاً لدرجاتِ «التلقين»، وهي تنظم حياة أعضائها بحسب معتقد سرِّي ومتوهَّم بحيث تتبدَّى الأشياءُ كلُّها مختلفَةً عما هي، كما أنها تعتمد استراتيجية للكذب متماسكة في سبيل أن تضلِّل الجماهير غير الملقنة. كما أنها تفرضُ الطاعة العمياءَ على أعضائها، الذين يوحدهم ولاؤهم لقائد غالباً ما يكون مجهولاً وسريًّا على الدوام. ويكون هذا القائِد محاطاً، أو ينبغي لَهُ أن يكون كذلك، بفريق صغير من

الملقنين، ويكون هؤلاء محاطين بدورهم بشبه ملقّنين، بحيث يشكلون عازلاً يحولُ دون عدائية العالم الدنيوي[٩٢]. كما أن الحركات التوتاليتارية تقاسمُ الجمعياتِ السرية سمة انقسام العالم انقساماً ثنائياً بين «إخوان متعاهدين على الدم» وبين الجماهير المغفلةِ، وغير الواضحة المعالم، والعدوة المتعاهدة على عداوتها[٩٣]. إن هذا التمييز القائم على أساس العدوانية المطلقة إزاءَ العالم المحيط، لمختلف تماماً عن نزعة الأحزاب العادية والتي تقضي بتمييز المنتمين إلى الفريق عن غيرهم. ذلك أن الأحزاب والجمعيات غير السرية لا تطلق صفة الأعداء إلاّ على الذين يتصدون لها مباشرة، في حين أن مبدأ الجمعيات السرية كان على الدوام: «كل من ليس منضوياً، ينبغي أن يطرد»[٩٤]. بيد أن هذا المبدأ الباطني ما كان ليلائم التنظيمات الجماهيرية، مع ذلك، فقد أجزى النازيون أعضاءهم مُعَادِلَ طقوسِ التلقين في الجمعياتِ السرية، أقلّه من الناحية النفسانية، إذ بدل أن يمنعوا انتساب اليهود إلى الحزب، منعاً محضاً، فرضوا على الأعضاءِ المنخرطين في صفوفهم إثبات عدم نسبة أو قرابة يهودية وجعلوا يبنون آلة معقدة يسلطون من خلالها الضوءَ على أصول ٨٠ مليون ألماني كان التاريخ قد أسدل عليها ستاراً من الظلام، على حد ما زعموا. ورحنا نشهَدُ بالطبع، فصول ملهاة، مكلفة للغاية، إذ انصرف ثمانون مليون ألماني إلى البحث الدؤوب عن جَدٍّ يهودي؛ إلا أن كلاًّ من هؤلاء كان يخرج من الامتحان وقد لازمه الشعور بالانتماء إلى فريق من المنتخبين يُظهر انفصالَهُ عن جمهرة متوهمة من المقصيِّين. وقد رأيتَ نفسَ المبدأ مثبتاً في تعاطي الحركة البولشفية مع العالم الخارجي، إذ جعلت حملات التطهير المتكررة تؤكّد للمنتسب إلى الحركة سمة «المنتخب»، في عيني كل من لم يُطرد من المجتمع.

ولرُّبما كان التشابهُ الصارخُ بين الجمعياتِ السرية والحركاتِ التوتاليتارية كامناً في الدور الذي يُعطى للطقوسي في كل منها. وفي هذا الصدد، لم تكن الاستعراضات حول الساحة الحمراء في موسكو أقل

أهمية وتميزاً من احتفالات نورمبورغ الفخيمة. ففي مركز الطقوسية النازية تقوم «راية الدم» المزعومة، وفي مركز الطقوسية البولشفية يكمُنُ جثمان لينين المحنَّط، وهكذا تدخلان كلتاهما إلى صلب احتفاليتهما عنصراً من عبادة الصنم بالغ القوة والثبات. على أن نزعةً إلى عبادة الصنم كهذه لا تعدّ إثباتاً على ميول شبه دينية أو هرطوقية، كما يحلو للبعض أن يقول. «فالأصنامُ» هذه إن هي إلا طرائق للتنظيم، جعلتها طقوسية الجمعيات السرية أليفةً، وكانت (الجمعيات) طالما أفزعت أعضاءها حتى يحتفظوا بالسرّ، عبر رموز مروعة.

وإنه لمن البديهي أن اختبار الطقوسية السرية اختباراً مشتركاً من شأنه أن يوحد الأعضاء بأصلب من اشتراكهم في معرفة السر. ذلك أن الكشف عن سِر الحركات التوتاليتارية لا يدُل بالضرورة من طبيعة هذا الاختيار[٩٥].

بالتأكيد، ليست هذه المشابهات طارئة، ولا يمكن أن تُعزى، ببساطة، إلى واقع أن هتلر وستالين كانا ينتميان، كلاهما، إلى جمعيات سرية عصرية قبل أن يصيرا قائدين توتاليتاريين ـ هتلر، في المخابراتِ السرية داخل الحرس الإمبراطوري، وستالين في فصيلة المؤامرات داخل الحزب البولشفي. لقد كانا، إلى حد ما، النتاج الطبيعي الذي أفضى إليه تآمرُ التوتاليتارية المتوهمُ، والتي جعلت تنشىء تنظيماتها، نظرياً، في سبيل أن تواجه جمعيات سرية شأن اليهودِ أو التروتسكيين. غير أن الأبرز في الأمر هو أن التنظيمات التوتاليتارية أمكنها أن تستعير كثيراً من طرائق التنظيم من الجمعياتِ السرية، دون أن تسعى إلى التكتم حولَ هدفها الحقيقي من ذلك. فالنازيون أرادوا احتلال العالم، وتهجير الشعوب «الغريبة عرقاً» وإبادة أولئك الذين تتمثل فيهم «وراثة بيولوجية دنيا» في حين سعى البولشفيون إلى الثورة الأممية: إذاً، لم تكن هذه الأهداف موضع سِرّ قط، إنما كانت، بالعكس، جزءاً من حملتهم الدعائية الدائمة. وبعبارات أخرى، مضت الحركات التوتاليتارية تقلِّد عُدَّة الجمعيات السرية، بيد أنها

راحت تفرغها من الأمر الذي يمكن أن يسوّغ أساليبها، أو الذي كان قميناً بتسويغها ـ ضرورة الاحتفاظ بالسرّ.

وفي هذا الشأن كما في غيره، توصّلت النازية كما البولشفية إلى نفس النتيجة، في تنظيمهما على أساسٍ من الأقيسة التاريخية الشديدة الاختلاف. ففي حين شرع النازيون في بناء تجمعهم على حجة من التآمر المزعوم عليهم، واقتدوا، بصورة تتراوح وعياً، بالمجتمع السرّي الذي يعقده حكماء صهيون، جاز البولشفيون، المتحدرون من حزب ثوري غايته الأولى كانت ديكتاتورية الحزب الواحد، من المرحلة التي كان فيها الحزب «معزولاً كلياً وفوق الجميع» إلى الحقبة التي بات فيها «المكتب السياسي» (Politburo) «منعزلاً جانب الجميع، وفوق الكل»(٩٦). وفي نهاية المطاف، كان لا بد من أن يفرض ستالينٍ على بنية الحزب هذه القواعد التوتاليتارية القاسية التي طالما انمازت باتّباعها فصيلة التآمر، ولم يكتشف إلا لاحقاً الحاجة إلى توهّم مركزي حتى يسهل الإمساك بقبضة من حديد على جمعية سرية تحيا في ظروف تنظيم جماهيري. ولئن كان تنامي النازية أكثر منطقية، وتماسكاً في ذاتها، فإنّ تاريخ الحزب البولشفي ليبرز، على أحسن وجه، طابعَ التوتاليتارية المتوهَّم بصورة أساسية. ذلك أن المؤامرات الكونية المتوهَّمة التي طالما انتظم التآمر البولشفي ضدَّها انتظاماً نظرياً، لم تكُنْ لتعيَّن ايديولوجيًّا. فهي أُبدلَت باستمرار ـ من التروتسكيين إلى العائلات المئتين، ثم إلى «الامبرياليات المختلفة» وإلى «التعددية السياسية المعدومة الروابط» حديثاً ـ وأعيد ضبطها في ضوء حاجاتِ الوقتِ الراهن، مع ذلك، لم يسع البولشفية، في أية من مناسباتها الأكثر تنوعاً، أن تتخلى عن إيهامٍ من هذا النوع.

وفي سبيل أن يحوِّل ستالين ديكتاتورية الحزب الواحد الروسية إلى نظام توتاليتاريٍ، والأحزاب الشيوعية، في العالم أجمع إلى حركاتٍ توتاليتارية، عمد إلى تصفية الفصائل، وإلغاءِ الديمقراطية في داخل الحزب، وجعل الأحزاب الشيوعية الوطنية فروعاً في الكومنترن، تقودُها

موسكو. وبالمقابل لطالما تميَّزت الجمعياتُ السرية بعامة، وجهازُ التآمر في الأحزاب الثورية بخاصة، بغياب الفصائلِ، وبإزالةِ الآراء المنشقة، وبمركزية القيادة بصورة مطلقة. على أن لكل هذه الإجراءات غاية نفعية أكيدة وهي حماية الأعضاء من الاضطهادِ، وتحصين المجتمع ضد الخيانة. حين أنّ الطاعة الكلية المفروضة على كل عضوٍ والسلطة المطلقة المخوَّلة للقائِدِ فلم تكونا إلاّ عاقبتي الضرورات العمليّة الحتميتين. أما المؤسف في الأمر أن يكون لدى المتآمرين هؤلاء ميلٌ مسوَّغ إلى الظن بأن المناهج الأنجع، في السياسة بعامة، هي تلك المناهج التي تعتمدها جمعيات المتآمرين، وأنه إذا قدروا على تطبيقها في وضح النهار وجعلوا يدعمونها بوسائل عنف تكون في حوزة أمة بأسرها، باتت إمكانيات مراكمة السلطة متجاوزةً كل الحدودِ، على الإطلاق(٩٧). يمكن المرء أن يقارن دور فصيلة التآمر في حزب ثوري، ما بقي الحزبُ الآنف سليماً، بدور الجيش داخل الجسم السياسي: لئن كانت قواعد سلوكه الخاصة مختلفة اختلافاً جذرياً عن قواعد مسلكِ الجسم المدني، فإنها لا تني تخدمه(سلوك الجيش)، وتظل خاضعة له، وتلبث قيد رقابته إلى ذلك، فإن مخاطر قيام ديكتاتورية عسكرية تنشأ حين لا يعود الجيش يخدمُ الجسمَ السياسي، بل حين يشاء السيطرة. كما أن مخاطر التوتاليتارية تتولَّد حين يتحرَّر فصيل التآمر لدى حزبٍ ثوري من رقابة الحزب فيطمح إلى القيادة. وهذا ما حصل للأحزاب الشيوعية إبان الحكم الستاليني، إذ كانت مناهج ستالين جديرة برجلٍ ناشىء لدى فصيل التآمر في حزب ثوري؛ تعلق بالتفاصيل، تشديد على الجانب الشخصي من السياسة، استخدام الرفاق والأصدقاء ثم تصفيتهم دون تبكيت ضمير. والحال أن الدعم الرئيسي الذي ناله ستالين في صراع الخلافة الذي انضوى فيه إثر موت لينين، أتاه من الشرطة السرية(٩٨) التي باتت عهدئذٍ إحدى أهم فصائل الحزب وأقدرها(٩٩). وكان من الطبيعي أن يؤول المتعاطفون مع التشيكا إلى فصيل التآمر، وإلى الرجل الذي كان يعتبرها نوعاً من الجمعية

السرية، وكان قادراً، بالتالي، على مدِّها بالامتيازات وعلى حرمانها إياها في آن.

مع ذلك فإن وضع فصيل التآمر يدَه على الأحزاب الشيوعية لم يكن إلا المرحلة الأولى في سياق تحويلها إلى حركاتٍ توتاليتارية. فلم يكن كافياً أن تؤدِّي الشرطة السرية الروسية وعملاؤها في الأحزاب الشيوعية الأجنبية دوراً في الحركة البولشفية مماثلاً تماماً للدور الذي كانت تؤديه تشكيلات النخبة النازية في الحركة النازية بعامة. بل استوجب أن تتحوَّل الأحزاب نفسها، إذا أُريد الحفاظ على حكم الشرطة السرية. وبالتالي فإن تصفية الفصائل وإبطالَ الديمقراطية في داخل الحزب تلازما في روسيا مع تجنيد جماهير واسعة، «حيادية» ودون إعداد سياسي: وسرعان ما قلدت الأحزاب الشيوعية الأجنبية هذا النهج، بعد أن كانت سياسة الجبهة الشعبية قد افتتحته.

لقد شرعت التوتاليتارية النازية في مسارها بأن أطلقَتْ تنظيم الجماهير الذي تدرَّجت تشكيلات النخبة في السيطرة عليه، في حين شرع البولشفيون في إعداد تشكيلات النخبة التي أنيط بها تنظيم الجماهير بالتالي. أما النتيجة فواحدة في الحالين. أضِف إلى ذلك، أن النازيين بحكم تقاليدهم وأحكامهم العسكرية المسبقة احتذوا في بناء تشكيلات النخبة حذو الجيش، بادىء الأمر. في حين أوكل البولشفيون ممارسة السلطة العليا إلى الشرطة السرية. إلّا أن هذا الاختلاف، ما لبث أن توارى بعد مضي سنواتٍ قليلة: إذ بات قائد فرق الحماية والمراتب (S.S) قائداً للشرطة السرية، ومضت تشكيلات الحماية والمراتب تنضوي، تدريجياً في جهاز الغستابو، فحلت بديلاً من المسؤولين القائمين عليه، رغم أن الغستابو انطوى على نازيين أمناء(١٠٠).

إنَّ المشابهة الأساسية القائمة بين عمل جمعية من المتآمرين وبين عمل الشرطة السرية المنظمة في سبيل التصدِّي لها، هي ما دفع الأنظمة

التوتاليتارية، القائمة أساساً على توهُّم تآمر كوني، والساعية إلى السيطرة الكونية بالمقابل، إلى تركيز كامل السلطة نهائياً بين أيدي الشرطة. إلى ذلك، فإن «الجمعيات السرية المعلنة» ما ونيَتْ تقدِّم حسناتٍ أخرى لتنظيم الحركاتِ التوتاليتارية الآنفة. ومنها أن التعارض الحتمي بين تنظيم جماهيري وجمعية حصرية، جديرة وحدها بالائتمان على السرّ، يتبدى غير ذي أهمية: ذلك أن بنية الجمعيات السرية ذاتها كفيلة بأن تترجم الثنائية الايديولوجية التوتاليتارية مبدءاً منظماً ـ عدائية الجماهير العمياءُ إزاءَ العالم القائم، دون الأخذ بالاعتبار التباينات في داخله، ولا الاختلافات التي تتسم بها مكوِّناته. وعلى هذا، فإن التنظيم إذ يعمل بحسب المبدأ القائل بأن كل من ليس داخلاً هو مستبعد، وكل من ليس معي هو ضدي، يُفقد العالمَ تلاوينه، وتمايزاته ومظاهره التعددية، التي باتت، على أي حال، مصدر بلبلة لا قبل للجماهير بها، بعد أن كانت فقدت موقعها في هذا العالم ووجهتها فيه(١٠١). فما كان يبعث الولاء في أعضاء الجمعيات السرية، ولاءً خالصاً لا يفتر، هو الانقسام الثنائي بين نحن وجميع الآخرين، أكثر من كونه السرّ الجامع. فاستوجب (على منظمي الحركات الجماهيرية)(*)، في سبيل المحافظة على هذا الأمر، أن يقلدوا بنية الجمعيات السرية، بأن يفرغوها من غايتها المنطقية، وهي حماية السرّ.

لقد كانَ من النافِل أن يُعزى هذا النمو [اللاحقُ ببنية الحركة التوتاليتارية](**) إلى ايديولوجية في التآمر (كما هي حالة النازيين)، أو إلى التنامي الطفيلي الذي أصابَ فصيلَ التآمر في حزب ثوري (كما هي حالة البولشفيين). ذلك أن الإثبات الذي ظَلَّ يلازم التنظيم التوتاليتاري والقائل بأن ما هو خارج الحركة «يُحتضر»، هذا الإثبات الذي تحقق بصورة

(*) إضافة المترجم لمزيد من الإيضاح.

(**) إضافة المترجم لمزيد من الإيضاح.

جذرية في ظروف من السيطرة التوتاليتارية قاتلةٍ، كان قد تبدّى للجماهير التي مضَتْ، قبل استلام السلطة، تتجنّبُ التفكُّك، وتعتصم بوطنِ الحركة المتوهَّم من ضلالِ السبيل.

والحق أن الحركات التوتاليتارية أثبتت، لمرات متوالية، أنه يسعها أن تحثَّ على نفس الولاء التام، في الحياة والموت، الذي لطالما كان امتياز الجمعيات السرية[١٠٢]. وفي هذا الصدد، كان مما يثير الغرابة مشهدُ انعدامِ المقاومة الذي أبدته فرقَة معدة إعداداً كاملاً ومجهّزة بالعتادِ العسكري المعهود ونعني بها فرقة فصائل الهجوم (S.A) ، حيالَ اغتيال قائدها المحبوب «روهم» ومئاتٍ من رفاقِه الأقربين. في تلك الأثناء، كان «روهم»، على الأرجح، وليس هتلر، من حاز السلطة على الحرس الامبراطوري. غير أن أحداثاً كهذه باتت تحجبها اليوم، المشاهد المتكرِّرة التي يُعلن فيها الكشفُ عن «مجرمين» داخل الأحزاب الشيوعية كانوا قد اعترفوا بذنبهم. وكانت الدعاوى القائمة على اعترافاتٍ غامضة صارَتْ جزءاً لا يتجزأ من طقوسية ضرورية للداخل (الحزبي) وعصية على الإدراك من الداخل. ولكن، أية كانت الطريقة التي تعد بها الجرائم اليوم، فإنَّ علة وجود هذه الطقوسية تكمن في الاعترافات، غير المختلقة على الأرجح، التي يعودُ سبقُ الفضل فيها إلى الحرسِ البولشفي القديم من العام ١٩٣٦. ولقد كان المحكومون بالإعدام، حتى قبل فترة دعاوى موسكو بكثير، يتلقون حكمَ الإعدام بهدوء تام، وهو سلوك طالما «غلب تصرُّف أعضاء التشيكا، بصورة خاصة»[١٠٣]. ذلك أن الحركة، ما بقيت قائمةً، تجعل من شكل تنظيمها الخاصّ شديد الانطواء بحيث لا يسع تشكيلاتُ النخبة فيها، أقله، أن ترتئي وجوداً خارجياً يتعدَّى نطاق حفنة الرجال هؤلاء الذين لا يزالون يستشعرون تفوقهم على بقية العالم غير الملقَّن، حتى وإن كانوا محكومين بالإعدام. ولما كان هدفُ هذا التنظيم الحصريُّ خداعَ العالم الخارجي، وقتالهِ بغية السيطرة عليه آخر المطاف، فهذا ما جعل أعضاءه يضحُّون بأرواحهم بملءِ إرادتهم، لعل ذلك مما

يساهم في تضليل العالم مرة أخرى (١٠٤).

بيد أن أهمَّ حسنة في بنية الجمعيات السرية وفي معاييرها الأخلاقية، ذات الغايات الآيلة إلى التنظيم الجماهيري، لا تكمن في ضمانِ النسبة والولاءِ غير المشروطَيْن إليها، ولا في إظهار عدائية لا حد لها إزاءَ العالم الخارجي، بل تكمن في قدرتها التي لا تضاهى على إقامة العالم المتوهم وصيانتِه، وذلك بفضل تماسُكٍ شديدٍ مزعوم. وعلى هذا، يمكن أن توصف كل بنية الحركاتِ التوتاليتارية التراتبية، وكلِ المنضوين فيها، من رفاقِ الدربِ البسطاءِ إلى أعضاءِ الحزب، ومروراً بتشكيلات النخبة، وبلوغاً إلى الدائرة الحَميمة التي تحيط بالقائد، وانتهاءً بالقائد نفسه، كل هؤلاء يمكن أن يوصفوا بعباراتٍ تختلط فيها سذاجة التصديق بالتهكُم، اللذين توجب على كل من أعضائها، بحسب مرتبتِهِ وموقعهِ في الحركة، أنْ يتفاعل مع تصريحاتِ القادة المزعومة والمتبدِّلة، بمثلما يتفاعل مع وهم الحركة الإيديولوجي المركزي وغير المبدل.

إن هذا الاختلاط ما بين التصديق الساذج والتهكّم لطالما ميَّز عقلية الرعاع قبل أن يصير ظاهرةً يومية لدى الجماهير. ففي عالمِ دائم التبدّل وعصيٍّ على الفهم، كانت الجماهير قد بلغت الحَدَّ الذي باتَتْ فيه تصدق كل شيء ولا تصدق شيئاً في آن، وحيث ظنَّت أن كلّ شيء ممكن وأن لا شيء كان حقيقياً. إذاً، كان الاختلاط بارزاً للعيان في ذاته، بحكم أنه راح يدق ناقوس الحزن على التوهم الذي مفاده أن التصديق الساذج إن هو إلّا وهنُ النفوس البدائية والعديمة الحذر، وأنَّ التهكم هو عيبُ النفوسِ السامية والراقية. ولقد اكتشفت الدعاية الجماهيرية، في هذا السياق، أن جمهورها كان مستعداً لتصديق الأسوأ، في أية لحظة كانت، وأية كانت عبثية الأسوأ هذا، ولم يكُنْ ليكره أن يخدع بصورة أخص، طالما يظنّ أنَّ كل إثبات إنما هو مزعوم، على أي حال. وعلى هذا، مضى قادة الجماهير يؤسسون دعايتهم على المبدأ النفساني المضبوطِ الذي بموجبه، وفي ظروف مماثلة، يسع القيِّمون جعل الناس يصدقون التصريحات

الأغرب ذات يوم، ويكونون على ثقة في أن الناس هؤلاء إذا ما بُيّن لهم بالإثبات الدامغ أن هذه التصريحات مغلوطة، يلجأون إلى التهكم تخلصاً. وبدل أن يتركوا القادة الذين كانوا قد كذبوا في شأنهم، يكتفون بالاعتراض قائلين إنهم لطالما أدركوا أن ذلك كان زعماً محضاً، ويروحون يمدحون القادة لذكائهم التكتيكي الخارق. وما كانَ ردُّ فعل قابلاً للتبيان من قبل الحضور من الجماهير، باتَ مبدءاً تراتبياً هاماً بالنسبة للتنظيمات الجماهيرية. والحال أن خليط التصديق الساذج والتهكم لبث يغلبُ لدى كلِ الدرجاتِ في الحركاتِ التوتاليتارية. وكلما كانت الدرجة عالية، توطّدت غلبَةُ التهكُم على سذاجة التصديق. ذلك أن القناعة الأساسية التي جعلَتْ تتقاسمُها كُلّ المراتب في الحركات التوتاليتارية، من رفيق الدرب إلى القائِد، هي أن السياسة لعبة حيث يُمارس الغش، وأن «وصية الحركة الأولى» هي: «الفوهرر على حق دوماً»، هذه القناعة كانت ضرورية لتحقيق أهداف السياسة العالمية، أي الغشّ في نطاقٍ عالميّ، وقد صارَتْ قواعدُ المسلك العسكري قائمةً عليه، تيسيراً لبلوغ الأهداف في الحرب المندلعة (١٠٥).

أما الآلة التي تولِّدُ الأكاذيبَ المريعة الصادرة عن الحركات التوتاليتارية وتنشرها، فترتهنُ بموقع القائِد نفسه. وقد أضاف التنظيم التوتاليتاري إلى إثبات الحملة الدعائية، الذي تكون بموجبه كل الأحداث متوقعة علميًّا وفقاً لقوانين الطبيعة والاقتصاد، موقع الرجل الفريد الذي احتكر في نفسه هذه المعرفة والذي تقوم حسنته الأولى على كونه «صاحب حق دوماً، وسوف يكون على حقٍ أبداً»(١٠٦). على أن هذه المعرفة، بالنسبة لعضوٍ في الحركة التوتاليتارية، ليس لها صلة البتة بالحقيقة، كما أنَّ الإقرار للقائِد بالحق لا يتعلق البتة بالصدقية الموضوعية التي ينبغي أن تكون عليها تصريحات القائد، والتي لا يسع الواقع أن يدحضها، إنّما نجاحُ مسعاه أو فشله الآتي وحده. إنَّ للقائد الحقَّ في أفعالهِ دوماً، ولما كانت

هذه الأفعال مرتآةً لعصورٍ آتية، فإن الحكم النهائي عليها يدقّ عن اختبار معاصريه(١٠٧).

في حين أن الفريق الوحيد الذي كان يجدر به تصديق كلام القائد بأمانة كلية وبصورة حرفية، هو فريق المتعاطفين، والذي تحيط أمانته الحركة بجوٍّ من الاستقامة والبساطة، والذي يعين القائد على إنجاز نصف مهمته، والتي تقضي بجعل الحركة موضع ثقة. ولئن كان أعضاءُ الحزب لا يصدقون مطلقاً التصريحات الرسمية ولا يعدُّون أنفسهم مجبرين على تصديقها، فإنَّ الدعاية التوتاليتارية لا تني تمدح فيهم هذا الذكاء الخارق الذي يميزهم، نظرياً، عن العالم الخارجي، الذي لا يتعرفونه إلا من خلال التصديق الساذج وغير العادي الذي يبديه المتعاطفون إزاءَهُ. والواقع أن المتعاطفين مع النازيين وحدهم كانوا قد صدقوا هتلر حين أقسم يمينه الشهيرة في أن يحترم الشرعية، وذلك أمام المحكمة العليا في جمهورية ويمار، بينما كان أعضاء الحركة يدركون تماماً أنه يكذب، فجعلوا يمحضونه ثقتهم أكثر من أي يوم مضى لأنه تبدَّى لهم قادراً ظاهرياً على خداع الرأي العام والسلطاتِ. وحين كرَّر هتلر، فيما بعد، تلك الخدعة إزاء العالم أجمع، إذ أعلن له نواياهُ الطيبة، في حين مضى يهيىء اقتراف جرائمه بأفظع ما وسعه، جاوزَ إعجابُ أعضاءِ الحزب كُلَّ الحدود. كذلك الأمر، فإن رفاق الدرب وحدهم مَنْ صدقوا انفراط عقد الكومينترن، ووحدهم رفاق الدرب الأجانب والجماهير غير المنظمة من الشعب الروسي من كانت حَرِيّة بأن تسلِّم بحرفية تصريحات ستالين الداعمة للديمقراطية إبَّان الحرب. وبالمقابل كان أعضاءُ الحزب البولشفي قد أُخطروا من عدم الانخداع بالمناورات التكتيكية، وجعل قادتُهُ يحثّونهم على الإعجاب بقائدهم الذي مكر بحلفائهِ أيّ مكر(١٠٨).

بيد أن مزاعم القائد لا تسير سيرورتها ولا يُؤخذ بها دون انقسام الحركة انقساماً عضوياً، إلى تشكيل النخبة، وأعضاء ومتعاطفين. وعلى ذلك فإن درجاتِ التهكم التي تنطوي عليها تراتبية الاحتقار هي بمثل ضرورة

السذاجة في التصديق المحضة والخالصة، في تصدّي كلٍّ منهما للنقض الثابت. والأهم في ذلك، أن يكون المتعاطفون في تنظيمات الواجهة يحتقرون غياب التلقين التامّ لدى مواطنيهم، وأن يكون أعضاء الحزب يحتقرون التصديق الساذج والفتور لدى رفاقِ الدربِ، وأن تكون تشكيلات النخبة تحتقر، ولأسباب مماثلة أعضاء الحزب، وأن تكون في داخل تشكيلات النخبة، تراتبية للاحتقار مماثلة تلازم كُلَّ نشأة حركة وكل نموّ فيها(١٠٩). أما النتيجة التي يفضي إليها النظام فهي أن سذاجة التصديق لدى المتعاطفين تجعل المزاعم مقبولةً لدى العالم الخارجي، في حين أن التهكّم المتدرّج الذي يتولّى الأعضاءَ وتشكيلات النخبة يستبعد خطر اضطرار القائِد وضع تصريحاتِهِ موضع التطبيق وإلى إنفاذ احترامه، وذلك بالاستناد إلى ثقل حملته الدعائية. كانت تلك إحدى سيئات العالم الخارجي إذْ راح يتعاطى مع الأنظمة التوتاليتارية: ولما كان يجهل النظام موضع التعاطي، حَسِبَ من جهة، أن ضخامة المزاعم التوتاليتارية نفسها من شأنها أن تدحضها، وأنه من جهة أخرى، قد يكون ممكناً أخذ كلام القائد على محمل الجد، وإجباره بالتالي، ودون أي اعتبار لمقاصده الأولى، على الالتزام بما يقوله. إلا أن النظام التوتاليتاري، ويا للأسف، هو في منأى عن هذه العواقب المألوفة للغاية، إذ تكمُنُ عبقريته، بالتحديد، في إزالة هذا الواقع الذي من شأنه إمّا أن يرفع النقابَ عن الكاذب، أو يجبُرهُ على وضع زعمه موضع التطبيق.

ولئن كان الأعضاءُ لا يصدقون التصريحاتِ المخصوصة بالاستهلاكِ العام، فإنهم جعلوا يصدِّقون، بحرارة بيِّنة، شعاراتِ الشرح الإيديولوجي التقليدية، ومفاتيح التاريخ الماضي والمستقبل، وهي شعارات كانت الحركات التوتاليتارية، قد استعارتها من ايديولوجيات القرن التاسع عشر، وحوَّلتها، في تنظيمها، إلى واقع فاعِل. على أي حال، كانت الجماهير قد ذهبَتْ إلى تصديق هذه العناصر الإيديولوجية، وإن يكن بطريقة غامضة ومجرَّدة، فتحوَّلَتْ هذه العناصر إلى مزاعم موضوعية ذات مدى عالمي

«السيطرة على العالم من قبل اليهود، بدل الركونِ إلى نظرية عامة في الأعراق، المؤامرة التي حيكت في «وول ستريت»، بدل إقامة نظرية عامة في الطبقات) وأُدمِجَتْ في تصميم عملٍ عامٍ حيث «المحتضرون» وحدهم ـ أي الطبقات المُحتضرة في الدول الرأسمالية، أو الأمم المنحطّة ـ يسعهم أنْ يقفوا عثرةً في وجه الحركة. وبالعكس من المزاعم التكتيكية التي تصدرها الحركاتُ، وهي مزاعم تتبدّل يوماً إثر يوم، فإن المزاعم الإيديولوجية هذه استوجبت التصديق فيها باعتبارها حقائق مقدسة وعصية على المسّ، ذلك أن هذه المزاعم الآنفة منسجمة غاية الانسجام مع نظام مَعدٍّ بعناية على أساسٍ من البراهين «العلمية»، التي لا تحتاج إلى إقناع «العديم الإلمام»، إنما هي تستجيبُ لعطش إلى التبسيط، إذ «تبيِّنُ بالإثبات» دونية اليهود أو بؤسَ الناسِ الذين يحيون في ظل نظام رأسمالي.

تتميز تشكيلات النخبة عن أعضاء الحزب العاديين في أنها لا تحتاج إلى تبيانات مماثلة، وليسَتْ معنية بتصديق الحقيقة الحرفية الكامنة في الشعاراتِ الإيديولوجية. على أنّ هذه الشعاراتِ الأخيرة مصنوعَة حتى تستجيب لبحثِ الجماهير الدؤوب عن الحقيقة، بحثٌ فيه الكثير من القواسم المشتركة مع دأب العالم السويّ، بحكم تطلّبه للشروح والبراهين. على أن النخبة لا تتكوّن من إيديولوجيين، بل إن كُلّ تربية أعضائها إنما يهدفُ إلى القضاء على طاقتهم في التمييز بين الحقيقة والتزييف، وبين الواقع والتوهم. بل إن تفوقهم يقضي في إجادتهم تذويب كُلّ إثباتٍ موضوعي، حالاً، إلى تصريح نوايا. وقد كانت تشكيلات النخبة، بعكس جمهور الأعضاء الذين يحتاجون، مثلاً، إلى شيء من إثبات دونيّة العرق اليهودي قبل أن يطلب منهم، دون شك، قتل بعض اليهود، تدركُ تماماً أنّ تأكيداً من مثل «كل اليهود هم دون الناس» يعني أنه «ينبغي قتل كل اليهود»، وهي، أي تشكيلات النخبة، تدرك أنه حين يقال لها أن لموسكو وحدها «متروا»، فهذا يعني أنه ينبغي تدمير كل

«المتروات»، ولن تصاب بدهشة بالغة إن هي اكتشفت وجود «المترو» في باريس. إنَّ الصدمة الرهيبة التي نجمَتْ عن زوال الوهم لدى الجيش الأحمر إبان رحلتِه المنصورة عبر أوروبا لا يمكنُ أن يشفيَه منها سوى معسكرات الاعتقال والنفي القسري للغالبية العظمى من فرق الاحتلال؛ إلا أن تشكيلات الشرطة التي كانت ترافق الجيش بدَتْ أكثر استعداداً لمواجهة الصدمة، ولا يعود ذلك إلى الاستعلام الأفضل، إذ ليس في روسيا السوڤياتية مدرسة سرية تذيع وقائع صادقة عن الحياة في الخارج - إنما يُعزى ذلك ببساطة إلى الإعدادِ العام على الاحتقار الناجز والتام إزاءَ كل الوقائع وكلِّ واقع.

إن عقلية النخبة هذه ليست ظاهرة محض جماهيرية، وليسَتْ نتيجة محضة للاقتلاع الاجتماعي، ولا نتيجة محضة للكارثة الاقتصادية والفوضى السياسية؛ إنما تطلَّب نشوؤها تحضيراً وعناية متقنَيْن، حتّى باتَ الإعدادُ لها موضعَ دراسة في مقرَّراتِ المدارس التوتاليتارية العالية، فصارت النظم المدنيَّة (Cordeusburgen) النازية بالنسبة لجهاز المخابرات الألمانية، ومراكز التدريب البولشفية بالنسبة لعملاء الكومينترن، جزءاً أهمَّ بكثير، وإن لم يقرَّ بها بيسر، من التلقين العقائدي العرقي أو تقنياتِ الحرب الأهلية. دونَ النخبة، دونَ عجزها، الذي تحصَّل اصطناعاً، عن تقبّل الوقائع باعتبارها كذلك، وعن التمييز ما بين الحقيقي والمزيَّف، لم تكن الحركة قادرةً على التقدُّم شطر تحقيق توهُّمها المرتجى. ذلك أن الصفة السلبية التي تسود لدى النخبة التوتاليتارية، هي أنها لا تُساق البتة إلى تفكر العالم على ما يكون حقيقةً، ولا تُضادُّ الواقع بالمزاعم، على الإطلاق. وبموازاةِ ذلك، فإن الفضيلةَ التي تؤثرها هي الولاء للقائِد الذي من شأنه أن يضمن انتصار الزعم الأخير، أبداً كما التعويذة، وكما يضمن انتصارَ التوهم على الحقيقة والواقع.

في تنظيم الحركات التوتاليتارية، تكون الدائرة الحميمة المحيطَةُ

بالقائِدِ هي الدرجة الأرفع. ويمكن أن تكون الدائرة الآنفة مؤسسةً رسميةً، شأن المكتب السياسي البولشفي (Politburo)، أو زمرةً من الرجال متبدِّلة لا يحوزون مراكز بالضرورة، كما كانت الحال بالنسبة لمحيط هتلر. بالنسبة لهم، تكون الشعاراتُ الإيديولوجية مجرَّد طرائق لتنظيم الجماهير، ولا يهجسونَ في إبدالها كلَّما اقتضت الظروف حاجاتٍ جديدة، شريطة أن يظلَّ المبدأ المنظِّمُ سليماً. وفي هذا الصدد، يكمنُ فضلُ هِملِر الرئيسي في إعادة تنظيم صفوفِ رجال فرق الحماية والمراتب (S.S) في إيجاده منهجاً شديد البساطة يقضي «بحل مسألة الدم عبر العمل»، وهذا يعني انتخاب أعضاء النخبة من خلال «خاصَّةِ دمهم» وإعدادهم على «خوض صراع عرقي لا هوادة فيه» ضد كل من لا يسعه إرجاع نَسَبِهِ «الآري» إلى ما بعد العام ١٧٥٠، أو يكون أقصر من ١,٧٢ متر واثنين وسبعين سنتمتراً، («أعرف أن الناسَ الذين بلغوا قامة معينة ينبغي أن يكون دمهم قد تحصَّل من قياسٍ معيَّن») أو لا تكون عيناه زرقاوين وشعره أشقر[١١٠]. أما أهمية هذه العرقية القائمة في حال من الفعل فكانت تكمن في أن التنظيم يصيرُ مستقلاً عن كل التعاليم الملموسة التي لا يني ينشرها «العلم» العرقيُّ أيّاً كان، كما يصير مستقلاً عن التيار المعادي للسامية، بمقدار ما يكون الأمر متعلقاً بعقيدة مخصوصة تعالجُ طبيعة اليهود ودورهم، والتي قد تتلاشى بإبادتهم[١١١]. والحال أنَّ العرقية هذه كانت تنأى عن علموية الحملات الدعائية وتستقلّ عنها، كلما كانت تختارُ نخبة من قبل «لجنة عرقية» وتكون موضوعةً تحت إشراف «هيئة التشريع للزواج» خاصة[١١٢]. وبالمقابل، كانت توجد في الطرفِ الآخر، وتحت سلطة هذه «النخبة العرقية»، معسكرات الاعتقال وذلك في سبيل أن تحسنَ تبيانَ «قوانين الوراثة والعرق»[١١٣]، وإثباتها. وإذ يكون النازيون أقوياء بهذا «التنظيم الحيّ»، وسعهم التخفّف من عقائديّة صارمة فمحضوا صداقتهم شعوباً سامية؛ شأن العرب، أو أقاموا تحالفاً مع ممثلي الخطر الأصفر، اليابانيين. وعلى هذا فقد شكل واقع المجتمع العرقي، وخَلقُ

النخبة المنتقاة، من وجهة نظر عرقية بحسب الزعم السائد، شكل هذان، بالنسبة لعقيدة العرقية حماية أفضل بكثير من أدق البراهين العلمية أو شبه ـ العلمية.

إلى ذلك، فإن الذين يحددون السياسة البولشفية أقاموا الإثبات، بدورهم، على نفس التعالي إزاءَ المعتقداتِ التي يعلنون الالتزام بها. إنهم لقادرون تماماً على إيقاف كل الصراعاتِ الطبقية الموجودة، بإجرائهم تحالفاً مع الرأسمالية دون أن يمسَّ ذلك بإيمانٍ كوادرهم، ودون أن يشكل ذلك خيانة لمعتقدهم في صراع الطبقات. ولما كان مبدأ الصراع الطبقي الثنائي تحوَّلَ إلى طريقة في التنظيم، ولما كان تحجَّر، في هذا المعنى، متخذاً هيئة العدائية الجذرية إزاء العالم برمته عبر كوادرِ الشرطة السرية في روسيا وعملاءِ الكومينترن في الدول الأجنبية، باتت السياسة البولشفية معصومةً عن «الأحكام المسبقة».

على أن هذه الحرية المطلقة التي تعطى لمنظِّمي الحركات السياسية إزاءَ إيديولوجيتهم المخصوصة إنما تميِّزُ الدرجة العليا منَ التراتبية التوتاليتارية. إذ ينظر هؤلاء الرجال إلى كل الأشياء وكل العالم من منظار التنظيم فحسب، فيرونَ القائد نفسَه، الذي ليس تعويذة بالنسبة لهم، وليس مَنْ يملك الحقّ المنزَّه عن أيِ خطأ، بل إنه نتيجة محضة نشأت من هذا النمط منَ التنظيم؛ فالحاجة هي إلى وظيفتِه، لا إلى شخصيته، وعليه فإن وجودَهُ ضروري للحركة. مع ذلك، فإن القادة التوتاليتاريين، بعكسِ كل أشكال الحكم الاستبدادية الأخرى، حيث تسودُ غالباً زمرة في حين أن المستبد لا يؤدي إلاّ دوراً صورياً لعاهِلٍ دميةٍ، يكونون أحراراً في أن يفعلوا كل ما يحلو لهم ويسعهم أن يعتمدوا على ولاءِ الأقربين لديهم حتى ولو قرروا اغتيالهم.

أما العلّة الأكثر تقنية لهذا الولاءِ الانتحاري، فهي أنَّ خلافة مهمَّة الرئيس لا تنظمّها الوراثة ولا قوانين أخرى. وفي هذه الحال، فإن ثورة

ناجحة داخل القصر، قد يكون لها آثار كارثية على الحركة بمجموعها، بمثل الهزيمة العسكرية الماحقة. كما أن من طبيعة الحركة نفسها، إذ يتسلم القائد زمامَ السلطة ويباشر مسؤولياته، أن يسارع التنظيم فيها إلى التماهي بهذا القائد تماهياً مطلقاً، بحيث إن كلّ اعتراف بخطأ، أو كل تغيير مثْبت، من شأنه أن يلاشي بهاءَ العصمة التي تحاط بها، على حد اعتقاد المنضوين فيه، مهمته، كما قد يعني ضياع كل الذين ارتبطوا بالحركة. إن الأساسَ الذي تقوم عليه بنية التنظيم لا يكمُن في صدقية كلماتِ القائدِ، إنما يكمن في عصمة أعمالِه. ودونَ هذه العصمة، وفي حال الشروع في نقاشٍ محتدمٍ ينطوي على وصفِ القائدِ بأنه عرضة للخطأ، ينهارُ كل عالم التوتاليتارية المتوهم، إذ تسحقه للتوّ موضوعية العالم الواقعي، والتي تقدرُ الحركة وحدها على تجنّبها، وقد أعانتها يَدُ القائد المعصومة وسلكَتْ بها سبيل النجاة.

مع ذلك، فإنّ لولاءِ أولئك الذين لا يصدّقون الشعارات الإيديولوجية، ولا عصمةَ القائد، أسباباً أعمق، وهي ليسَتْ أسباباً تقنية. ذلك أن ما يربط هؤلاء الناس، بعضهم ببعض، هو اعتقاد راسخ وصادق في السلطانِ البشري المطلق. أما تهكّمهم الأخلاقي، واعتقادهم بأن كل شيء مسموح، فيستند إلى قناعة صلبة لديهم في أن كل شيء ممكنٌ هو. ولئن صحَّ أن هؤلاء الرجال، القليلي العدد، لا ينساقونَ بيسر إلى مزاعمهم التي نسجوها أو تبنّوها، وأنهم لا يؤمنون، بالضرورة، بالعرقية، أو بالاقتصادِ، ولا يصدقون تآمر اليهود أو «وول ستريت»، فإنهم مغفّلون، مغفّلون بسبب اكتفائهم، ومغفّلون لفكرتهم الصفيقة بأنهم قادرون على فعل أي شيء ولاقتناعهم المزدري بأن كلّ ما هو قائم إن هو إلاّ عقبة مؤقّتة سوفَ يسعى التنظيمُ السامي إلى تدميرها، حتماً. ولطالما كان هؤلاء واثقين من أن سلطة التنظيم لتقدر على تدمير سلطة الواقع، أبداً كما يسع العنف الذي تلجأ إليه عصابة شديدة التنظيم أن يسلب غنياً كنوزَه التي أساءَ حمايتها. كما أنهم جعلوا يقلّلون، على الدوام، من اعتبار السلطة

الأساسية التي تكمن في صلب الجماعاتِ المستقرة، في حين يبالغون في تقدير قوة الحركة الجاذبة. إلى ذلك، ولما كانوا لا يصدُّقون وجود مؤامرة عالمية تستهدفهم، وجوداً موضوعياً، فإنهم لبثوا عاجزين عن إدراك أن تآمرهم الذي يحوكونَهُ إنما يسعه أن يؤلِّب العالم بأسره ضدُّهم.

مع ذلك، وأيًا تكن الطريقة التي قد يُهزم بها وهم السلطان البشري المطلق، القائم على التنظيم، فإن تبعتَهُ العمليّة، في داخل الحركة تقتضي ألا يكون المقربون من القائد، في حال الخلاف معه، واثقين جدًّا بآرائهم الخاصة، إذ يعتقدون صادقين أنَّ خلافاتهم هذه عديمة الأهمية من الناحية الواقعية، وأن للطريقة، حتى الأكثر جنوناً، حظوظاً من النجاح طيبةً إنْ أُجريَتْ على أفضل وجه منَ التنظيم. فالأهم في ولائهم، لا يكمن في اعتقادهم بعصمةِ قائدهم، إنما يكمن في قناعتهم بأن كلَّ من يستخدم وسائل العنف مستعيناً بمناهج عالية في التنظيم التوتاليتاري، يسعه أن يصيرَ معصوماً عن الخطأ. بيد أن هذا الإيهام لا يعتم أن يتفاقم كلَّما امتلكت الأنظمة التوتاليتارية سلطة تبيان نسبية النجاح والفشل، وإثبات أن خسارةً في الجوهر يمكن أن تكون ربحاً للتنظيم. إن الإدارة الفظيعة التي سيقَتْ فيها الصناعَةُ في روسيا السوفياتية أفضَتْ إلى تذرُّر الطبقة العمالية، والمعاملة الرهيبة التي تعرض لها السكان المدنيون، في الأراضي الشرقية في ظل الاحتلال النازي، وإنْ سببَتْ «خسارة في اليد العاملة يرثى لها»، فإنه «ينبغي ألا يؤسف لها إذا ما نظرنا إليها نظرَةَ الأجيال»(١١٤). نجاح أم فشل؟ تلك هي مسألة تخص، إلى حد كبير، الرأي العام الذي يكون منظَّماً ومحكوماً بالرعب، في ظل ظروف توتاليتارية ناجزة. والحالُ أنَّ الهزائمَ، في عالم متوهَّم برمته، لا يجدر بها أنْ تُسجل، أو تُقبل، أو تُتذكَّر. وفي سبيل أن توالي الحقيقة الموضوعية نفسها وجودَها، تلبَثُ مرتهنَةً بوجودِ العالم غير التوتاليتاري.

الفصل الثالث

التوتاليتارية في السلطة

حين تتولى حركة السلطة في بلادٍ ما، أكانت هذه الحركة أممية في تنظيمها، أو عالمية في أهدافها الإيديولوجية، أم كونية في تطلعاتها السياسية، يؤول موقعها إلى مفارقة ظاهرة. على أن الحركة الاشتراكية كان في وسعها تجنب أزمة مماثلة، طالما أن المسألة الوطنية ـ أي المسألة الاستراتيجية التي تمليها الثورة ـ التي كان قد أهملها كُلٌّ من ماركس وانجلز إهمالاً يدعو إلى الاستغراب؛ ولأن الحركة هذه، من جهة أخرى، ما كان لها أن تتصدّى لمسائل الحكم إلاّ بعد أن حرمت الحرب العالمية الأولى الأمميّة الثانية من سلطتها على فروعها الوطنيةَ، التي كانت قد أقرّت لها، أنى كانت موجودةً، بأولية المشاعر الوطنية على التضامن الأمميّ، باعتبارها واقعة عصيَّة على الفساد، وبعبارات أخرى، عندما سنح الظرف للحركات الاشتراكية بأن تتولى السلطة في بلادها على التوالي، كانت قد تحوّلَتْ إلى أحزاب وطنية.

في حين أن هذا التحوُّل لم يصب الحركتين التوتاليتاريَّتين البولشفية والنازية، البتة. ذلك أنهما في الزمن الذي تولّتا فيه السلطة، كان الخطر، بالنسبة لهما متمثلاً في هذين: من جهة، إذ راحتا تتحمَّلان على عاتقهما أمر جهاز الدولة، فإنهما أوشكتا أن تتصلّبا، أن تجمدا في شكلٍ من الحكم مطلقٍ[1]؛ ومن جهة أخرى فإن حريتهما في الحركة يمكن أن تُلفى مقصورةً على حدودِ الأراضي التي تمَّت لهما السيطرة عليها. ومن النافل القول إن الخطرين المذكورين هما قاتلان، بالنسبة لحركة توتاليتارية:

فالتحول شطرَ الإطلاقية قد يضع حدًا لاندفاعة الحركة على الصعيد الداخلي، في حين أن تحوّلاً باتجاه القومية من شأنه أن يكبت توسُّعها إلى الخارج، والتي لا يسعها الديمومة دونَهُ. فإذا نظرنا إلى شكل الحكم الذي نشأ من الحركتين، أو بالأحرى، الذي نشأ تلقائياً من زعميهما في السيطرة التامة، وفي نظام عالمي موحّد، وجدنا شعار تروتسكي: «الثورة الدائمة» التجسيد الأكثر تلاؤماً لهذين الزعمين، رغم أن نظرية تروتسكي لم تعد كونها تنبؤاً اشتراكياً بحصول سلسلة من الثوراتِ تتيح التحوّل، في أفق مستقبلي بعيد، من البورجوازية المعادية للإقطاع، إلى البروليتاريا المعادية للبورجوازية، وبامتدادِ هذه الثوراتِ إلى البلاد كافةً، بلداً إثر آخر[٢]. يبقى أنّ صيغة الشعار التروتسكي توحي في ذاتها «بدوام الثورات»، مع كل التضمينات شبه الفوضوية التي تنطوي عليها، كما أنها غير ملائمة، بالمعنى الدقيق للكلمة؛ بيد أن لينين نفسه كان معجباً بالصيغة نفسها أكثر من إعجابه بمحتواها النظري. والواقع أن الثورات، في الاتحاد السوفياتي، باتَتْ مؤسسة دائمة في النظام الستاليني لما بعد العام ١٩٣٤[٣]، ولا سيّما في ظل حملاتِ التطهير الكبرى. ها هنا، كما في مناسباتٍ أخرى، جعل ستالين يركِّزُ هجماته على شعار تروتسكي الذي يكاد يكون منسيًا، وذلك لأنه كانَ قد عزم على استخدام نفس التقنية بالضبط[٤]. وفي ألمانيا النازية كان يسع المرء أن يتبيَّن بوضوح نزعةً مماثلةً إلى الثورة الدائمة، رغَم أن النازيين لم يكن متاحاً أمامهم حملها إلى التحقق الفعلي بنفس الدرجة. وإنه لمن الدلالة بمكان أن تبدأ «الثورة الدائمة» في ألمانيا، بدورها بتصفية عصبة في الحزب. كانت جَرُأتْ على إعلان «المرحلة المقبلة من الثورة»[٥] على الملأ، في حين أن «الفوهرر وحرسَهُ القديم» كانوا يدركون، بالضبط، أن المعركة الحقيقية اندلَعَتْ لتوّها حقاً[٦]. وبدل أن نجد، ها هنا، مفهوم الثورة البولشفي، نقع على مفهوم «الانتخاب العرقي الذي لا هوادة فيه»؛ مما يستتبع بالتالي، أن يتم تجذير المعايير التي يحصل عبرها الانتخابُ الأنف

تجذيراً ثابتاً، مما يعني إبادة كل من لا تنطبق عليهم هذه المعايير(٧). ومما تجدر الإشارة إليه، أن هتلر وستالين، جعلا يطلقان وعوداً بالاستقرار وذلك في سبيل أن يحجبا قصدهما في خلق حالة من عدم الاستقرار دائمة.

بيد أنه لم يكن ثمة حَل أفضل من هذه الصيغة المجردة من محتواها الأصلي، إزاءِ الصعوبات التي تلازم وجودَ حكم وحركة، وإزاءَ ادِّعاء توتاليتاري وسلطة محدودة وأراضٍ محصورة، وفي مواجهة انتماء ظاهري إلى جوقة أمم حيث كل أمة تحترم سيادة الأخرى وتطلُّعَها إلى حكم العالم. ذلك أن القائد التوتاليتاري ينبغي له أن يخوض مهمة مزدوجة، تبدو، في بادىء الأمر، متناقضة حتى العبث: فمن جهة، يفترض به أن يهبَ عالم الحركة المتوهم واقعاً ملموساً، ووظيفة مدركة في الحياةِ اليومية؛ ومن جهة أخرى، ينبغي له السعي إلى الوقاية من انبثاقِ استقرار جديد في هذا العالم الجديد. إذ إن العمل على بسط الاستقرار في قوانينه ومؤسساتِه قد يفضي، بلا شك، إلى تصفية الحركة ذاتها، ويؤول معها الأمل باحتلال العالم برمته إلى التلاشي. ينبغي للقائد التوتاليتاري، لقاء أي ثمن، أن يحول دون صيرورة التطبيع مع نمط حياة جديد ويتخذ مظهره ـ نمط حياة يكون قابلاً، بمعونة الزمن، أن يفقد طابعه اللقيط فيتماهى ببقية أنماط الحياة لدى أمم الأرض جميعاً، المتمايزة بعضها عن بعض وشديدة التعارض فيما بينها. على أن المؤسسات الثورية، لحظة تصيرُ نمط حياة وطنياً (أي منذ اللحظة التي يؤكد فيها هتلر أن النازية ليست «سلعة مستوردة»، وفي اللحظة التي يثبتُ فيها ستالين أن الاشتراكية يمكن أن تقام في بلد واحد دون غيره، يصيرُ هذان ـ التأكيد والإثبات ـ أكثر من محاولة في سبيل خداعِ العالم غير التوتاليتاري) تفقد التوتاليتارية طابعها «الكلّي». وهذا مما يفسِّر القوانين التي تحكم العلاقات بين الأمم، قوانين تملك بحسبها كل أمة أرضاً، وتنطوي على شعب، وتقاليد تاريخية خاصة تجعَلُ المصاهرةَ بينها وبين الأمم الأخرى ممكنة ـ وهذه التعددية من شأنها

أن تدحض، بقوة وجودها، كل ادِّعاء في أن شكلاً خاصًا في الحكم، أيًا كان، إنما هو قائم في المطلق، دونما أي أساس.

إن امتلاكَ الحركة التوتاليتارية كل وسائل السلطة والعنف، في بلد واحدٍ فحسب، ليسَ بالحسنة المطلقة: تلك هي مفارقة التوتاليتارية في السلطة، ضمن المجال العملي الذي تتحرك فيه. ولئن يصير احتقارها للوقائع، وانتسابها المطلق التحيز إلى قوانين عالم مُتَوهَّم، أمرَيْن يصعب الحفاظ عليهما بصورة مستمرة، فإنهما يلبثان جوهريّيْن للحاضر بمثل ما كانا عليه بالأمس. ولما كانت السلطة تقتضي تصديًا مباشراً للواقع، باتَ من الواجب على السلطة التوتاليتارية أن ترفع التحدِّي الدائم إزاءَهُ. بيد أن الحملة الدعائية والتنظيم لا يكفيان البتة لكي يتم الادِّعاء بأن المستحيل هو ممكن، وبأن العصيّ على التصديق هو حقيقي، وبأن منطقاً مختلاً يسودُ العالم؛ والحالُ أن الدعامة النفسانية الرئيسية في التوهم التوتاليتاري ـ شعور الجماهير الحادّ إزاءَ الأمر الواقع الذي ترفض اعتباره العالم الممكن الوحيد ـ لا تكمن ها هنا؛ إنَّ أدق معلومة حقة تتسلَّل عبر الستار الحديد، الذي أقيم أصلاً ليكون سدًّا منيعاً في وجهِ اندفاقِ الواقع المهدِّد، الذي غالباً ما يأتي من الضفة الأخرى، الضفة غير التوتاليتارية، لتشكل تهديداً للسيطرة التوتاليتارية أشدّ وأدهى من المخاطر التي تكمن في الحملات الدعائية المضادة.

إن الصراعَ من أجل السيطرة التامة على كل شعوب الأرض، وإزالة كل واقع غير توتاليتاري يكون في موقع المنافسة، هما مما يلازمان وجود الأنظمة التوتاليتارية نفسها؛ فإن لم تضع الأنظمة هذه حكم الكونِ غاية نهائية لها، أوشكَتْ على فقدان كل السلطة التي وسعَتْ امتلاكها إلى حين. والحال أن الفرد المعزولَ نفسه لا تصح السيطرة عليه بصورة أكيدة إلا من قِبَل سلطانِ نظام توتاليتاري مُدٌّ على العالم أجمع. لذا فإن سعي حركة توتاليتارية إلى السلطة، يفترض بالدرجة الأولى، إقامة قيادة عامة (أو فروع لها في البلادِ التابعة للمنظومة المعنية) تكون رسمية أو يعترف بها

بسمياً، والحصول على نوع من المختبر حيث تقدر الحركة على مواصلة اختبارها على الواقع أو ضدّها، بالأحرى: كأن يُختبر تنظيم شعب بحسب غائية لا تأخذ الفرد في اعتبارها ولا الأمة، في ظروفٍ غير تامة، بالتأكيد، ولكنها تكون كافية من أجل الحصول على نتائج جزئية هامة. وفي سبيل أن تفلح السلطة التوتاليتارية في افتتاح العالم، اقتضى منها أن تستخدم الإدارة فتبلغ غايتها البعيدة المدى وتنجَح في توجيه فروع الحركة أنى كان: وعلى هذا تنشىء الشرطة السرية وتجعلها منفذة محاولاتها في الداخل لتحويل الواقع إلى توهم تحويلاً مستمراً ولضمانٍ ذلك بصورة أكيدة: مما يفضي، في نهاية الأمر، إلى إقامة معسكرات الاعتقال، وهي المختبرات المرتآة خصيصاً من أجل متابعة اختبار السيطرة التامة.

١ ـ ما ندعوه الدولة التوتاليتارية

ينبئُنا التاريخ بأن بلوغ السلطة وتولي زمام المسؤولية إنما يبدلان عميقاً في طبيعة الأحزابِ الثورية. لذا كانَ الاختبارُ وحسنُ الإدراك كفيلَين بأن يجعلا الناس يتوقّعون للتوتاليتارية المتسلّمة السلطة أن تفقد حماستها الثورية شيئاً فشيئاً وتنأى عن سماتها الطوباوية الأولى: فاقتضى على الحكم وعلى السلطة الواقعية التي تحوزها الحركة التوتاليتارية أنْ يحقّقا مهمتهما اليومية في أن يلطّفا منْ ادعاءاتِ الحركاتِ قبل بلوغها السلطة، وفي أن يدمّرا عالم تنظيماتهما المتوهَّم شيئاً فشيئاً. ويبدو أن المتطلباتِ والغاياتِ الموضوعية القصوى، بحكم طبيعة الأشياء نفسها في آخر المطاف أكانَتْ عامة أم خاصة، إنما تكبحها الظروف الموضوعية؛ في حين أن الواقع، المعتبر كُلّاً، لا يُعيِّن كذلك إلاّ بدرجة ضئيلة من الاهتمام من قِبلَ المجتمع المؤلّف من أفرادٍ متذرِّرين، وقد سادَهُ الميلُ إلى التوهُّم.

ومن الواضح أن كثيراً منَ الأخطاءِ التي ارتكبها العالم غير التوتاليتاري في علاقاته الدبلوماسية مع الحكومات التوتاليتارية (وكان أظهرها الثقة في

معاهدة ميونيخ التي عقدها مع هتلر وفي اتفاقات يالطا مع ستالين) يمكن أن تُعزى إلى عجز مفاجىء أصاب رشادَ هذا العالم عَنْ تمكّنه منَ الواقع. وبعكس ما كانَ البعض يأملُ، فإنه لم تفلح التنازلاتُ الهامّةُ إزاءَ الدول التوتاليتارية، ولم يُسهم تنامي نفوذها الدوَلي، في إدخال هذه الدول إلى جوقة الأمم، أو في تخليها عن مطعَن مزعوم مفاده أن العالم بأسره متألّب ضدها وموحّد في مواجهتها. والواقع أن الانتصارات الديبلوماسية التي أحرزتها الدّوَلُ غير التوتاليتارية عليها (أي الدول التوتاليتارية) ضاعفَت لدى الأخيرة لجوءَها إلى الوسائل العنفيّة وزادَتْ عدائيتها إزاءَ القوى التي كانتْ قد أبدت استعدادها للمقاضاة.

وكانت هذه الخيبات التي استشعرها رجال الدولة والديبلوماسيون، تستدعي الخيبات السالفة التي ألمّت بالمراقبين ذوي النوايا الحسنة وبالمتعاطفين مع الحكومات الثورية الجديدة. ذلك أنّهم كانوا يسعون إلى إقامة مؤسسات جديدة وإنشاءِ نظام رموزٍ قانونيّ جديد، ينبغي لَهُ، بحكم كونه ثوريَّ المحتوى، أن يفضي إلى استقرارٍ ما، وبهذا يسعه أن يكبح جماحَ الحركاتِ التوتاليتارية في البلادِ حيثِ استولَتْ على السلطة، أقلّه. غير أن الذي جرى، بديلاً من ذلك، هو اطّراد العنفِ في كل من الاتحاد السوڤياتي وألمانيا النازية على السواء، بوتيرة معاكسة نسبياً لوجود معارضة سياسية داخلية تدعو إلى استبعاده، (العنف)، بحيث إن المعارضة الآنفة لم تتبدَّ على أنها حجّة لممارسة الإرهاب (كما كان النقاد الليبراليون اعتادوا على إثباته) إنما كانت آخر عقبة في سبيل انفلاتها التام(٨).

إلى ذلك فقد كانت الطريقة التي جعلت الأنظمة التوتاليتارية، تعالج بها المسألةَ التشريعية أكثر مدعاةً إلى القلق. فالواقع أن النازيين، إبّان السنواتِ الأولى التي تولوا فيها السلطة «أنزلوا على الناسِ وابلاً منَ القوانين والمراسيم، إلا أنه لم يخطُرْ لهم البتة أن يلغوا رسمياً مؤسسة «ويمار». بل إنهم أبقوا، بعض الشيء، على الإدارات في مواقعها

السابقة، مما جعل المراقبين المحليين والأجانب يأملون في الحدّ من نشاط الحزب، ويتوقعون تطبيقاً سريعاً للنظام الجديد. غير أنَّ إصدار قوانين نورمبرغ وضعَ حداً لهذا التحوّل، فبدا أن النازيين أنفسهم لم يكونوا معنيين البتة بمسألة التطبيع هذه، أقله على مستوى التشريع لديهم. فما ظَلَّ موضع اهتمامهم وحدَهُ هو «المسيرة الثابتة إلى الأمام شطر أهدافٍ جديدة على الدوام»، بحيث إنَّ هدف شرطة الدولةِ السرية وحقلَ عملها»، أو هدف أية مؤسسة أخرى في الدولة أنشأها النازيون أنفسهم، لا يسعه «بأي شكل من الأشكال أن يدخل في إطار القوانين والأنظمة المنصوصة لأجل الأهدافِ الجديدة هذه»[٩]. حتى إذا نظر المرء إلى الصعيد العملي، وجد أن حالة الفوضى الدائمة هذه تمثّلت في واقع أنّ «عدداً من القوانين المرعية لم تأخذ طريقها إلى العلن»[١٠]. أما على الصعيد النظري، فإن هذا مما ينطبق على قول ماركس المأثور في أن «الدولة التوتاليتارية ينبغي أن تغفل كلَّ اختلاف بين القانون والقاعدة الأخلاقية»[١١]؛ إذ لو افترضنا، من حيث المبدأ، أن القانون المرعي هو مماثل لأخلاق العامة، أبداً كما تنبثق من ضمائر الجميع، فلا يعود من الضروري إخراجها إلى العلن عبر مراسيم اشتراعية. والحال أن الاتحاد السوفياتي، الذي انسحقَتْ فيه الإدارة السابقة الثورة إذْ قضَتْ عليها الثورة، وحيث لم يكن النظامُ ليبدي أي اهتمامٍ بالمسائِل التشريعية في حقبة التغيير الثوري، لم يتوانَ بدورهِ، في العام ١٩٣٦، عن إصدار تشريع بالغِ الاتساع والشمول، جديدٍ برمته (وهو بمثابة أحجية من جُمَل ومبادىء ليبرالية وقد رُمي بها إلى المقصلة في خلفية الحياة السياسية الواقعية)[١٢]؛ وكان هذا الأمر حدثاً لقي ترحاباً في روسيا كما في الخارج، إذ اعتبر خاتمة الحقبة الثورية. مع ذلك، فقد كان إصدار التشريع الأنف علامة فحسب على الشروع في حملة التطهير الهائلة، التي أمكنها، في ما يقارب السنتين، أن تصفي الإدارة القائمة، وأن تمحو كلّ أثر للحياة الطبيعية وأن تلغي النهوضَ الاقتصادي الذي تمَّ خلال

السنوات الأربع التي تلت القضاء على الفولاك (أو الفلاحين والإقطاع الزراعي الروسي، الذين وقفوا في مواجهة الإصلاح الشيوعي في الزراعة، ونزع الملكية منهم) وأعقبت إرساء العمل الجماعي القسري في صفوفِ سكان الريف[١٣]. وبَدْأً من تلك اللحظة، أخذ التشريع الصادر عام ١٩٣٦ يؤدي نفس الدور تماماً الذي كان يؤديه تشريع ويمار في ظل النظام النازي: ولئن كان لا يحسب للتشريع أي حساب فعلي، فإن النظامَ لا يقوم على إلغائه مطلقاً. في حين أن الاختلاف الوحيد بين النظامين كان أن ستالين سمح لنفسه بعبثية إضافية: باستثناء ڤيشينسكي، كان ستالين قد أصدر أمرَهُ بإعدام كلِ الذين كانوا صاغوا التشريع الذي كان لا يـزالُ مرعياً، باعتبارهم خونَةً.

إن البنية الأحادية التي تتشكل منها الدولة التوتاليتارية ليست للمراقب أمراً أكثر جلاءً من غيره. بل إن العكس صحيح، ذلك أن كل الذين عالجوا المسألة بجدية وعمقٍ أجمعوا على أن مصدرين للسلطة يتعايشان (أو يتواجهان) في الدولة التوتاليتارية الآنفة، وهما الحزب والدولة. في حين أن الكثير من المحلِّلين شددوا على الطابع «العديم الشكل» الذي يتخذه الحكم التوتاليتاري[١٤]. وقد كان توماس مازاريك أوَّل مَنْ لاحظ أنَّ «النظام البولشڤي المزعوم لم يعد كونَهُ غيابَ النظام غياباً كاملاً»[١٥]، وقد يكون في غاية الصحَّة أنْ «يظهر أي محلِّل، إبان حكم الرايخ الثالث، إذ يحاولُ الفصلَ بين العلاقاتِ القائمة بين الدولة والحزب، بمظهر المجنون»[١٦](*). كنا قد أشرنا غالباً إلى أن العلاقات بين مصدَريْ السلطة، الدولة والحزب، إنما كانت تنمّ عن سلطة ظاهرة وسلطة واقعية؛ بحيث يوصف الجهازُ الحكومي بعامة على أنه الواجهة التي تتوارى خلفها السلطة الواقعية التي يمارسها الحزبُ وتشكل حماية لها[١٧].

كانت الآلة الإدارية إبان الرايخ الثالث عرضةً لازدواجية في الخدمات،

(*) طالما أن الأمر يغدو بهذه الاستحالة.

على كل المستويات. وقد جعل النازيون يضمنونَ سيطرتهم التامة على جهاز الدولة بأن دأبوا، وبدقة متناهية، على إيكال كل وظيفة في إدارة الدولة إلى أي عضو من أعضاء الحزب[١٨]، بالإضافة إلى الموظف الرئيسي فيها؛ والحال أن تقسيم التشريع الويماري لألمانيا إلى دُوَل ومقاطعات، كان قد أُضيفَ إليه (أو ازدُوِجَ) تقسيم نازيّ يقوم على وحدة مكانية هي أقرب إلى «الإقطاعة» (Gaue) الريفية؛ حتى إذا قورنَت الحدود بين هذين التقسيمين وجدَتْ غير متطابقة، بحيث إن كُلّ محلّة مذكورة في التقسيم تلحظ، حتى من الواجهة الجغرافية المحضة، وجود وحداتٍ إدارية مختلفة للغاية[١٩] عما في التقسيم الإداري الويماري.

وفي العام ١٩٣٣، حين احتلت الشخصياتُ المرموقةُ من الحزبِ النازي وزاراتِ الدولة الرسمية، لم تكن لتتخلى عن ثنائية الوظائف المشار إليها؛ على سبيل المثال، حين صار «فريك» وزير الداخلية، «أوغورتنر» وزير العدل. على أن رجالَ الثقة هؤلاء المنتسبين إلى الحزب، شرعوا يفقدون سلطتهم حتى باتوا أقل تأثيراً من غيرهم من الموظفين، منَ اليوم الذي انصرفوا فيه إلى حِرَفهم الرسمية خارج الحزب. وقد وَقع كلا الطرفَيْن تحتَ سلطة «هِملر»، قائد الشرطة وذي النفحة المستقبلية، والذي كان يفترض أن يكونَ خاضعاً لوزير الداخلية[٢٠]. في حين أنَّ مصير وزير الشؤون الخارجية العجوزِ الألمانيّ، القاطن في جادّة ويلهام، (Wilhelm - Strasse) كانَ أشيَعَ في الخارج من سابقه. ولئن أبعد النازيون عنه كُلَّ الموظفين العاملين لديه تقريباً، فإنهم لم يعمدوا إلى إزالته على الإطلاق، رغم الدعم المتزامن الذي كان لهم من مكتب الشؤون الخارجية في الحزب، والذي كان يرأسه روزنبرغ[٢١]. ولما كان هذا الجهازُ مختصاً في دعم الصلاتِ مع المنظماتِ الفاشيةِ في أوروبا الشرقية، وفي بلاد البلقان، مضى النازيون ينشئون تنظيماً آخر ينافسون به أجهزة وزارة الشؤون الخارجية: مكتب «ريبنْتروب» الذي كانت له اليد الطولى على الشؤون الخارجية في بلاد الغرب واستمر قائماً حتى بعد رحيل رئيسه وقد

عُيِّن سفيراً في انكلترا، أي أنه استمرّ قائماً رغم اندماجه في جهازِ وزارة الشؤون الخارجية الرسمي. وأخيراً، وجدتَ الشؤون الخارجية، بالإضافة إلى هذه المؤسسات، وقد ازدوجَتْ بقيامِ مكتب للمخابرات الألمانية، أوكِل إليه أمر «المفاوضاتِ مع الجماعاتِ ذاتِ العِرق الجرماني الموجودة في الدانمارك، والنروج، وبلجيكا وهولندا»[٢٢]. وهذه أمثلة دامغة على أن الازدواجَ في الأجهزة، كانَ «للنازيين» مسألة مبدأ وليس وسيلة محضة من أجل توفير الوظائف لأعضاء الحزب.

والواقع أن التقسيم نفسه كان قائماً بين الحكم الفعلي والحكم الظاهرِ في روسيا السوڤياتية، وإن كان على أسس مختلفة[٢٣] للغاية. ولقد كان الحكم الظاهر، في البدء، تعبيراً عن سلطةِ مؤتمر السوڤياتات في كلّ البلدانِ الروسية، التي كانت قد فقدَتْ، إبان الحرب الأهلية، تأثيرها لصالح الحزب البولشڤي. إذاً، سلكَ هذا المسارُ سبيلَهُ حين ألفى الجيش الأحمر نفسه صاحبَ سلطة مستقلة، وحين أعيد النظر في الشرطة السرية باعتبارها عضواً في الحزب وليس في مؤتمرِ السوڤيات[٢٤]؛ وفي آخر المطاف، اطَّردَ هذا المسار في العام ١٩٢٣، أي في السنة الأولى التي تولى فيها ستالين مهمّات الأمين العام[٢٥]. ومنذئذٍ صار السوڤيات الحكومة الظل، حيث ينشط ممثلو السلطة الحقيقية المعينون من قبل اللجنة المركزية في موسكو والمسؤولون أمامها وذلك من خلالِ خلايا أنشأها أعضاء الحزب البولشڤي لهذا الغرض.

أما النقطة الأساسية في هذا التحوّلِ الأخير فلم تكن احتلال الحزب لمجالس السوڤياتات إنما كانت هذه الواقعة: «وطالما أن ذلك لم يشكل للبولشڤيين أدنى صعوبة، فإنهم عزموا على عدم إلغاءِ مجالس السوڤيات وأفادوا منها شأن الزينة ورمزِ سلطتهم بالنسبة للخارج»[٢٦].

والحال أن هذا التعايش ما بين حكومتين، الأولى ظاهرة والثانية حقيقية، كانَ في جزء منه، نتيجة للثورة نفسها؛ إذ كان سبق قيام

ديكتاتورية ستالين التوتاليتارية. ففي حين أن النازيِّين جعلوا يكتفون بالحفاظ على إداراتهم في موضعها، حارمين إياها من كل سلطة، ارتأى ستالين أن يبعث حكومتهُ الطيفية منْ جديد، وقد كانَتْ، في بداية الثلاثينيات قد فقدَتْ كلَّ وظائفها وباتَتْ شبه منسية في روسيا. إذاً، تمثَّلَتْ المؤسسة السوفياتية على يدي ستالين على أنها رمزُ الوجودِ بمثل ما هي رمزُ عجز السوفيات. حتى أنَّ أيًّا من مقاطعها لم يكن ليتضمَّن أية دلالة عملية في الحياة والتشريع في روسيا. ولما كان الحكم فاقداً كلياً للامتياز الذي يمحضه التقليد إياه عادةً، امتياز بالغ الضرورة لحكومة الواجهة، كان هذاالحكمُ الروسي المتوهَّم بحاجة إلى هالة القانون المكتوب المقدسة، أقلّه في الظاهر. ذلك أن الحذر التوتاليتاري حيالَ القانونِ والشرعية (الذي «رغم التغيّرات الكبرى... يظل دوماً التعبير عن رغبة ثابتة في النظام»)[٢٧]، لبث يجد في تشريع السوفياتِ المكتوبِ، كما في تشريع «ويمار»، الذي لم يُلْغَ بتاتاً، خلفيّةً منَ الثبات من أجل فوضاه المأثورة، بل كان يرى فيه تحدياً مطروحاً باستمرار إزاء العالم غير التوتاليتاري ومعاييره، هذا العالم الذي يتسنى للتوتاليتارية أن تكشف عن فراغِهِ وبلاهتهِ على الدوام[٢٨].

على أن الازدواجَ في الأجهزة، وانقسام السلطة، والتعايش ما بين السلطة الواقعية والسلطة الظاهرة، من شأنها أنْ تخلق الاضطراب، لا أن تشرح الطابع «العديم الشكل» الذي يتّسم به بنيانُ التوتاليتارية نفسه. وفي هذا الصدد، لا يجدر بنا أن ننسى أن للبنيانِ وحده بنيةً، في حين أن الحركة ـ على حد ما كان النازيون يصفونها بجدِّية وحرفيَّة بيِّنتَيْن ـ لا يمكن أن يكون لها إلا اتجاه وحيد: وهذا ما يجعل كل نوع من البُنى الشرعية أو الحكومية عائقاً يحول دونَ امتدادِ الحركة في سرعتها المطَّردة شطرَ الجهة المعيَّنة. ولطالما كانت الحركاتِ التوتاليتارية، قبل توليها السلطة، تُمثل الجماهير التي لبثت ترفض كل بنية: جماهير كانت قد شرعت في تكنيس الحدودِ الشرعية والجغرافية التي سبق للحكومة أن

حدَّدتها بحزم وصرامة. لذا، وعلى قدر معرفتنا بالحركاتِ التوتاليتارية، وبناءً على مفاهيمنا في بنية الدولةِ والحكم التي فصلناها سابقاً، نرى أن هذه الحركات تحمل بالضرورة على محاولة تدمير كل بنية، طالما أنها ألفَت نطاقَ عملها، من الناحية الفيزيائية، محدوداً في أرض معطاة. وفي سبيل أن تتم إرادة في التدمير مماثلة، فإن ازدواجاً محضاً في كل الأجهزة بين الحزب ومؤسساتِ الدولة لا يسعه أن يكفي. ذلك أن الازدواج ينطوي على علاقة بين واجهة الدولة ونواةِ الحزب، بحيث يمكن استخراجِ بنية ذات نمط معيَّن، حيث قد تؤول العلاقة بين الحزب والدولة تلقائياً إلى الثباتِ في سلطة قضائية يكون من شأنها تحديد سلطة كل منهما ووقفها عند حدود مستقرة(٢٩).

والواقع، إن الازدواج في الأجهزة، باعتباره ظاهراً لمسألة الحزب ـ الدولة في كل الديكتاتوريات ذات الحزب الواحد، إن هو إلا التمظهر الأكثر مثولاً لظاهرة أعقد تصحّ فيها عبارة «تعدُّد الأجهزة»، أفضل من تسمية الازدواج الآنفة. ولما كان النازيون غير مرتاحين إلى إقامتهم الإقطاعات (Gaue) في أكثر المقاطعات القديمة، فقد أدخلوا تقسيمات جغرافية أخرى، ملائمة لمختلف تنظيمات الحزب: على سبيل المثال فإنَّ وحداتِ الأراضي المنقسمة على مقاييس «فصائل الهجوم» (S.A) لا تنطبق على تقسيم الإقطاعات (Gaue)، ولا تتلاءم مع التقسيم الذي اتَّبعه جهاز فرق الحماية والمراتب (S.S) للأراضي، ولم يكن أي من التقسيمات المذكورة ليطابق، في حدودهِ التي توزعَتْ فيها منظمات الشبيبة الهتلرية(٣٠)، أيّ تقسيم آخر. ويسعنا أن نضيف إلى هذا التشوّش الجغرافي، واقعة أن العلاقة الأصلية بين السلطة الواقعية والسلطة الظاهرة تتكرَّر أنّى كان، وإن بأشكال متبدِّلة، على الدوام. ذلك أن المواطن إبان عهد الرايخ الثالث الهتلري لم يَحْيَ في ظل النفوذ المتزامنِ ـ والمتصارع في الغالب ـ الذي تملكه السلطات المتنافسة، من مثل الإدارات، والحزب، وفصائل الهجوم (S.A)، وجهاز الحماية والمراتب (S.S)؛

وعلى هذا فلا يسع المواطن المذكور أن يدركَ الأمور بوثوقٍ، ولن يُقال له البتة وبصورة علنية، أية سلطة هي جديرة بأن توضع أعلى من كل السلطاتِ الأخرى. لذا توجب عليه أن ينمي نوعاً من الحس السادِس لكي يدركَ، في اللحظة المناسبة، الشخص أو المؤسسة التي يجدر الخضوع لها أم الشخص الواجب أن يُستهزأ به.

ومن جهة أخرى، لم يكن أولئكَ الذين كانوا قد أوكل إليهم تنفيذ الأوامر التي يعتبرها القادة في صالح الحركة وضرورية فعلاً ـ أوامر، كان موكَلاً تنفيذها، بعكس الإجراءاتِ الحكومية، إلى تشكيلات النخبة في الحزب ـ لم تكن أوفر حظاً. إذْ كانت هذه الأوامر لـلأغلبية، «غامضة قصداً، بحكم أن موزع الأوامر كان يأمل أملاً حازماً في أن يدركَ المرسل إليه نيَّة الأوّل، فيتصرف على هذا الأساس»[٣١]؛ ذلك أن تشكيلات النخبة لم تكن مضطرةً إلى اتّباع أوامر الفوهرر حرفياً فحسب، (على أيٍ حال، فقد كانت الأوامر الآنفة التزاماً يطاول كل التنظيمات القائمة)، إنَّما سعَتْ دوماً «إلى تنفيذ، إرادة الإدارة»[٣٢]. ولما كان ممكناً الحكم على هذه الأوامر بأنها «متطرفة» وفقاً لجمهرةٍ منَ القوانين الإجرائية أمام مجالس القضاء في الحزب، فإنها لم تكن واحدةً ومتماثلة للجميع على الإطلاق. بيد أن الاختلافَ الوحيد كان يكمن في أنَّ تشكيلات النخبة، وبفضل إعدادها الخاصّ لهذا النوع من المهمّات، كانت أحسن تهيؤاً لإدراك أن بعضَ الإيحاءاتِ إنما تفيض مدلولاتها عن مضمونها الحرفي[٣٣].

وبعبارات تقنية، فإن الحركة في داخل جهاز الاستبداد التوتاليتاري، جعلت تستمد حركيّتها من واقع أن الإدارة لا تكفّ عن تنقيل مركز السلطة الفعلي، إلى تنظيماتٍ أخرى، غالباً، ولكن دون أن تعمد إلى حلِّها، ودون أن تعلن للملأ عن الجماعاتِ التي حرمتها من سلطتها. ففي الحقبة الأولى من النظام النازي، وبالتحديد بعيد الحريق الذي اندلع في المجلس الإمبراطوري (Reichstag)، لبثت طلائع الهجوم (S.A) تمارسُ النفوذ الفعلي في حين لم يكن الحزب إلاّ واجهة محضة؛ ومن ثم انتقلت

السلطة من طلائع الهجوم إلى جهاز الحماية والمراتب (S.S)، ومنها آلَتْ آخر الأمر إلى جهاز الأمن[٣٤]. على أن المهمّ في الأمر، ههنا، أن أحداً من أعضاء السلطة لم يحرَمْ من حقه في ادِّعاءِ تجسيد إرادة القائد[٣٥]. إلا أن تلك لم تكن إرادة القائِد وحدَهُ، الذي تَسم شخصيته بتقلب شديدٍ، بحيث يبينُ المستبدُّون الشرقيون بكل نزواتهم، إزاءَهُ مثالاً صارخاً من الثباتِ والاستقرار. إنما كانَ الانقسامُ الدائم والمتماسك بين السلطة السرية الواقعية وبين تمثيلها الإيهام، ما جَعَل من موقع السلطة الحقيقي سراً، من حيث تعريفه، إلى درجةٍ يصيرُ فيها أعضاءُ الزمرة الحاكمة عاجزين عن إدراك موقعهم في تراتبية السلطة السرية، إدراكاً يقيناً لا لبسَ فيه. على سبيل المثال ألفرد روزنبرغ، رغمَ تمرّسهِ الطويل في الحزب، ورغم النفوذِ المدهش الذي كان يحوزه في الظاهر ورغم عدد المهمّات التي كانت قد أنيطت به في تراتبية الحزب، ظلَّ يتحدث عن ضرورة إنشاء سلسلة من الدول ِ في أوروبا الشرقية تكون حاجزاً واقياً ضد موسكو، وذلك في حقبة كانَ فيها مستثمرو السلطة الفعلية قد قرَّروا أن أية بنيةٍ دولتية(*) لَنْ تُنشأ بعد هزيمة الاتحاد السوفياتي، وأن شعوبَ الأراضي المحتلة في أوروبا الشرقية كانوا قد غدوا عديمي الحنسية نهائياً، وأنه بات ممكناً إبادتهم بالتالي[٣٦]. وبعباراتٍ أخرى، لما كانت معرفة مَنْ توجب طاعته، ولما كان بناءُ تراتبية دائمة نسبياً، من شأنهما أن يدخلا عنصراً من الاستقرار كفيلاً بتهديد الحكم التوتاليتاري تهديداً أساسياً، جعلِ النازيون ينكرون السلطة الواقعية كلّما خرجت الأخيرة من الظل ومضَتْ تنشىء أجهزة جديدة في الحكم تصيرُ معها الأجهزة السابقة الحكومةَ ـ الطيفية ـ وتلكَ لعبة قد لا تجدُ لها، في الظاهر، ختاماً على الإطلاق. إن أحد الاختلافاتِ الأهم، من الوجهة التقنية، بين النظامين السوفياتي والوطني ـ الاشتراكي، هو أنَّ ستالين كلّما شاءَ أن ينقل نبرة السلطة من جهاز إلى

(*) Etatique، دَوْلتية، تميزاً لها عن الدُوَلية والدولية أي Internationale.

آخر، في داخل حركتهِ نفسها، مالَ إلى تصفية الأشخاص القيِّمين على الجهاز السابق وعزم على القضاءِ على الجهاز نفسه؛ في حين أن هتلر، بالعكس تماماً، ورغمَ نواياهُ المحتقِرة لهؤلاء الناس الذين يبدون «عاجزين عن القفز فوق ظلالهم»(٣٧)، لبث عاقِداً العزم على الاستمرار في الإفادة من هؤلاء الظلال، لوظائف أخرى.

لقد كان تكاثر الأجهزة غاية في الإفادة بالنسبة لتنقيل السلطة تنقيلاً ثابتاً. ومع ذلك، فكلّما طالَ مكوثُ نظام توتاليتاري في السلطة، تعاظم عددُ الأجهزة والمراكز التي يرتبط وجودها بالحركة، بصورة أخص، طالما أن أيّ جهاز لَنْ يلغى البتة، رغم أن النفوذَ الناشىء عنه يكون ملغياً. وعلى هذا فقد التزم النظام النازي مسارَ التكثير هذا إذ جعل كل التجمعات والشركاتِ والمؤسساتِ الموجودة تنسّق فيما بينها. بيد أن ما تجدر الإشارة إليه في سياق هذه المعالجة ذات المدى الوطني، أنَّ التنسيق فيما بين الأجهزة الآنفة لم يعنِ البتة الاندماجَ في أجهزة الحزب المعنية والقائمة. حتى إذا شارف النظامُ النازي على نهايته، وجدتَ تنظيمَيْن نازيين ينضوي فيهما الطلاب الوطنيون ـ الاشتراكيون لا تنظيماً واحداً، وألفيتَ تنظيمَيْن للنساء النازياتِ، لا تنظيماً واحداً، وتنظيمين يضمَّان أساتذة الجامعة، والمحامين، والأطباء النازيين، وهكذا دواليك(٣٨). غير أن أحداً من الناس لم يكن على ثقة بتاتاً، في أن أوَّل عضوٍ داخل الحزب قد يكون أقدر ممن يفوقه موقعاً(٣٩). إلى ذلك، لم يكن أحدٌ يملكُ منَ القدرة ما يخوِّلُهُ توقع صعود أي عضوٍ من الحزب درجاتِ التراتبية الداخلية فيه(٤٠).

ولقد أُعطي مثالاً على انعدامِ الشكل المخطط لَهُ هذا التنظيم العلمي المعادي للسامية. ففي العام ١٩٣٣ أُسس في ميونخ معهد لدراسة المسألة اليهودية (Institut Zur Erforschung der Juden Frage). ولما كان القيِّمون على المعهد يعتقدون أن المسألة اليهودية كانت ذات أهمية حاسمة بالنسبة لتاريخ ألمانيا برمته، تشعَّبَتْ فروعُهُ سريعاً حتى باتَ معهداً متخصصاً بالأبحاثِ التاريخية المعاصرة حول ألمانيا. ولئن تولى هذا

المعهد المؤرخ الشهير «والتر فرانك»، فإن الأخير حوّل الجامعاتِ التقليدية إلى مراكز معرفة ظاهرة، أي بمعنى آخر معرفة واجهة. في العام ١٩٤٠ تمَّ إنشاء معهد آخر لدراسة المسألة اليهودية في فرانكفورت، وقد عُيِّن ألفرد روزنبرغ مديراً له، وكانَ صيت هذا الأخير بكونه عضواً في الحزب النازي قد ذاع في الآفاق، وتعدّى بكثير شهرته في إدارة ذلك المعهد.

وعلى هذا فقد نُحّيَ معهد ميونيخ إلى الظل؛ والحال أن معهد فرانكفورت، وليس معهد ميونيخ، ما كان مخوَّلاً تلقّي الكنوز التي نميَتْ من نهب المنتخبات اليهودية في أوروبا، إلى أن صارَتْ مركزاً يضم مكتبة كاملة في مادّة اليهودية. مع ذلك، فإن هذه المنتخبات حين وصلَتْ فعلاً إلى ألمانيا، بعد جمعها بسنوات، لم تذهب القطع الثمينة منها إلى فرانكفورت، إنّما سيقَتْ إلى برلين، حيث تقع مديرية الغستاپو المختصة بهذا الشأن بقيادة «هِمْلِرْ»، وهي المُناط بها تصفية المسألة اليهودية (لا دراستها فحسب)، ـ وكانت المديرية آنئذٍ بإدارة أيْخمان فاستقبلت المنتخبات لديها. إنَّ أيًا من المعاهِدِ الأقدم لم يُحَلَّ أو يُلْغ، حتى إذا حلَّ العام ١٩٤٤ كان الوضع على هذا النحو: خلفَ الواجهة التي كانَتْ تتشكل منها أقسامُ التاريخ في الجامعات، كانَ يكمُنُ النفوذ الأكثر واقعية لمعهد ميونيخ؛ وخلفَ هذا الأخير، كان ينبري، بدوره، معهد روزنبرغ في فرانكفورت؛ ووراءَ هذه الواجهات الثلاث، كان يكمُنُ مركز السلطة الحقيقيّ، متوارياً خلفها ومحتمياً بها، ونعني بها فرقة الغستاپو الخاصة (Reichssicher-Heits Hauptamt).

أما واجهة الحكم السوڤياتي، التي شُيِّدت خصيصاً من أجل المراقبين الأجانب، فتتبدى، رغم تشريعها المكتوب، أكثر تقلباً من إدارة الدولة نظيرتها، الموروثة من جمهورية ويمار، والتي احتفظ بها النازيون. ولئن كان النازيون قد راكموا أجهزتهم إبّان فترة التنسيق الأولى فأساؤوا إلى أنفسهم، فإن النظام السوڤياتي كان لا يزالُ يعتمد على إنشاء المزيد من

الأجهزة على الدوام في سبيل أن يدفع بمراكز السلطة القديمة إلى الظل. وعلى هذا كان يستحيل معالجة التضخم الهائل في الجهاز البيروقراطي، الذي كان يلازم هذا المنهج، إلاّ عبر التصفية المرحلية التي كانت تشكّلها حملاتُ التطهير المتوالية. وبالمقابل، كان يمكن مقارنة الوضع في ألمانيا بمثيله في روسيا، حيث يسعنا أن نتبين ثلاثة تنظيمات منفصلة بعضها عن بعض انفصالاً تاماً: جهاز السوفيات أو الدولة، وجهاز الحزب وجهاز مفوضية الشعب للشؤون الداخلية N.K.V.D، وكان كل من هذه الأجهزة الثلاثة يملكُ دائرة في الاقتصاد خاصةً به، ودائرة سياسية، ووزيراً في التربية والثقافة، ودائرة عسكرية، الخ(٤١).

والواقع أن المعارضة، في روسيا، بين سلطة بيروقراطية الحزب الظاهرة وبين سلطة الشرطة السرية الواقعية إنما كانت تعكس الازدواج الأصلي القائم فيما بين الحزب والدولة كما تعرفناه في ألمانيا النازية. وما كان للتعدُّد أن يتم، بصورة حتمية، إلا في الشرطة السرية نفسها، بحكم انطوائها على شبكة من العملاء بالغة التعقيد والامتداد، والتي أوكلَتْ إلى كل دائرة فيها أن تراقب الأخرى وتتجسّس عليها. إذ ليس من مؤسسة في الاتحاد السوفياتي إلاّ وفيها دائرة خاصة بالشرطة السرية، يقتصر دورها على التجسس على أعضاءِ الحزب وعلى الأعضاء العاملين العاديين بدورهم. وبموازاة هذه الدائرة، يقوم قسم آخر من شرطة الحزب نفسه، بمراقبة كل الناس ومنهم عملاء «مفوضية الشعب للشؤون الداخلية» N.K.V.D أنفسهم، والذين لبث أعضاؤها غير معروفين من قِبَل الجسم الخصم. ويسعنا أن نضيف إلى تنظيمَيْ التجسس هذين، النقابات، التي كان يتمثّل دورها في السهر على أن يحسنَ العمّال تعبئة القسائم التي عينَتْ لهم. على أن «الدائرة الخاصة» في «مفوضية الشعب للشؤون الداخلية»، كانت اكتسبت أهمية أعظم بكثير من كل الأجهزة التي تتفرع عنها وتكوّنها، إنها «مفوضية الشعب للشؤون الداخلية» في داخل «مفوضية الشعب للشؤون الداخلية» أي كانت هذه الدائرة شرطة

سرية في داخل الشرطة السرية نفسها[٤٢]. ولما كانت كل تقارير أفراد الشرطة المتنافسين فيما بينهم تؤول إلى اللجنة المركزية، في موسكو وإلى المكتب السياسي، فكان من الطبيعي أن يختار المسؤولون من يسترعي الانتباه من بينهم، وأن يكلّفوا من الفرق ما تجلّي في مهماتها. ومن النافل القول، إن أيَّ مواطن وسط، وإن أيًّا من دوائر الشرطة لا يدركون القرار الذي يكون قيد التداول والأخذ به؛ فربّما كان قد أُنيط القرار اليوم بالقسم الخاص في «مفوضية الشعب للشؤون الداخلية»، ثم يناط غداً بشبكة عملاء الحزب؛ وقد يوكلُ القرار، في اليومِ التالي، إلى اللجانِ المركزية أو إلى أحد الأقسام الإقليمية.

بيد أنه لا توجد أية تراتبية في النفوذِ ولا في السلطة بين كل هذه الدوائر حتّى يصحّ أن تتجذّر بصورة شرعية. أما اليقينُ الأوحَد فهو أن إحدى هذه الدوائر يمكن أن تُختار، في نهاية المطاف، من أجل تجسيد «إرادة الإدارة».

إن القاعدة الموثوقة الوحيدة، في دولة توتاليتارية، هي أنه كلّما كان أعضاء الحكم عرضة للرؤية، تضاءل النفوذ الذي أُعطي لهم؛ وكلّما زادَتْ غفلية مؤسسةٍ أو أحيط وجودها بالكتمان، ألفت نفسها ذات قدرة متعاظمة بصورة مطردة. وعلى هذا، وفقَ القاعدة الآنفة وجدتَ مجالسَ السوفياتات، إذ أقرَّ وجودها تشريع مكتوب باعتبارها أعلى سلطة في الدولة، فإنها تملك سلطة أقل من سلطة الحزب البولشفي؛ وقل الأمر نفسه عن الحزب البولشفي، الذي كلّما راح يضمّ إلى صفوفِه أعضاءً، متوسلاً العلانية في ذلك، وجَعَل ينشىءُ الطبقة الحاكمة، بان أقلّ سلطة من الشرطة السرية. فحيث يبدأ السرّ، تبدأ السلطة الواقعية. وفي هذا الصدد كانت الدولتان النازية والبولشفية متشابهتين تماماً؛ أما نقطة الخلاف الرئيسية فتكمُنُ في أن أجهزة الشرطة السرية في ألمانيا النازية كان يحتكرها «هِملِر» ويجعل نشاطَها منطلقاً منهُ بالذاتِ من جهة، في حين أن نشاطاتِ الشرطة، في روسيا من جهة أخرى، لم يكن فيما بينها

روابط ظاهرة، ولا صِلات على الإطلاق.

ونحن إن نظرنا إلى الدولة التوتاليتارية، من حيث كونها أداة سلطة فحسب، أي بكَونها قادرةً على صرفِ النظر عن الفعالية الإدارية، والطاقة الصناعية والإنتاجية الاقتصادية، تتبدّى لنا أنّ طابعها العديم الشكل هو بمثابة الأداة المثالية الكفيلة بتحقيق ما يُدعى بمبدأ القائد. والواقع أن التنافُسَ المستمر بين الأجهزة، التي لا تتداخل وظائفها فحسب، بل التي تتماثل مهماتها أيضاً(٤٣)، لا يتيح للمعارضة أو لدعاة التخريب أيَّ فرصة لأنْ تتحقّق أفعالهم، ثم إن انتقالاً سريعاً في النبرة التي تنحّي جهازاً إلى الظلّ، منمّيةً سلطة جهاز آخر، من شأنه أن يحلّ كلَّ المشاكل، دون أن يتسنى لامرىء أن يعي التبدل الحاصِل، أو أن يتلمس المعارضة الماثلة إزاءه. إلى ذلك فإن النظام الآنف يوفّر حسنةً: فالجهازُ الـذي لا يكونُ على صلة بما يحدث لا يدرك شيئاً عن سقوطه، وإذا تم ذلك لم يبادر النظام إلى إلغائه (كما هي الحال في النظام النازي)، أو يقدم على تصفيته في فترة متأخرة جداً، دون أن يكون لذلك صلة ظاهرة بالعلة الحقيقية. ولما كانت هذه الطريقة في التصرف غاية في السهولة، كان من الطبيعي أن يلمَّ كل امرىء بـالعلاقـاتِ القائمـة بين السلطات، باستثنـاء قلة من الملقنين. أما العالم غير التوتاليتاري فكان يتنبه إلى واقـع الأمور، بين الفينة والأخرى؛ حين يقرّ موظّف كبير في الخارج بأنّ أميناً في السفارة مغموراً كان رئيسَه المباشر في التراتبية الحزبيـة. وبالغـالـب، يسعنا أن نحدِّد، بصورة استعادية، الأسبابَ الداعية إلى خسارة في النفوذ، أو العلل التي دعَتْ إلى حدوثها. وعلى سبيل المثال، فإنه لا يشق على المرء أن يـدركَ، اليومَ، السبب الـذي أفضى ببعض الأشخاص، من مثـل ألفرد روزنبـرغ أو هانس فـرانك، إلى أن يُعـاد إدماجهم في سلكِ الـوظائف الرسمية وأن يستبعدوا، في الآن نفسه، عن مركز النفوذِ الفعلي، أي من الدائرةِ الحميمة التي تحيط بهتلر(٤٤)، وذلك زمنَ اندلاع الحرب العالمية الثانية. إذ المهم ليس أنهم جهلوا الأسباب الداعية إلى هذه التحولات،

إنّما كان ماثلاً في أنهم لم يشكوا في الظاهر أقله، أن المراكز العالية، من مثل حاكم بولونيا العام، أو وزير الرايخ على كل أراضي الشرق، لا تدلّ دلالة أكيدة على بلوغهم ذروة مكانتهم ونشاطهم في الحزب الوطني - الاشتراكي، بل هي تشير إلى نهاية عهدهم ومسعاهم.

إن «مبدأ القائد» لا يتيح بناء تراتبية في الدولة التوتاليتارية، دونَ بنائها في الحركة؛ ذلك أن سلطة الجسم السياسي ليسَتْ راشحةً بسلسلة من المستويات الوسيطة، كما هي الحال في الأنظمة الاستبدادية. أما العلة الحقة في ذلك فهي أنه لا تراتبية دون سلطة، ومبدأ السلطة، رغم إساءات الفهم العديدة حولَ «الشخصية المتسلِّطة»، يظل بالضرورة، متعارضاً بصورة تقابلية مع مبدأ التسلط التوتاليتاري. ذلك أن السلطة، إن نظرنا إليها من مصدرها في السلطة الرومانية، وأي شكل اتخذت، تنطوي دوماً على تحديد الحرية، ولا تعني البتة القضاء عليها. في حين أن السيطرة التوتاليتارية إنما تنحو إلى إلغاء الحرية الموصوفة، بَلْ تميلُ إلى القضاء على كُلِّ ظاهرة عفوية بشرية بعامة، ولا تكتفي بتقليص الحرية، أياً كان مبلغ الاستبداد في ذلك. ومن الوجهة التقنية، فإن ما يميز النظام التوتاليتاري، هو غيابُ كل سلطة أو تراتبية من شأنها أن تعين شكل الحكم؛ وهذا ما يتجلى، بصورة أخص، في غياب المستويات الوسيطة المسؤولة بين النفوذِ الأعلى (الفوهرر) وبين المحكومين، والتي من شأنها أن تمنح كلاًّ حصتَهُ من السلطة والخضوع.

على أن إرادة الفوهرر يسعها أن تتجسَّد أنَّى كان. إذ ليس الفوهرر خاضعاً إلى أية تراتبية، وحتى تلك التي عينته في موضعه. إذاً، إنه من الخطأ القول إن الحركة التوتاليتارية تعمد، بعد استلامها السلطة، إلى تأسيس إمارات عديدة يكون فيها كل مليك حرَّ التصرف وعازماً على تقليد قائده الأعلى في القمة[٤٥]. وفي هذا الصدد، كان تأكيد النازيين القائل «إن الحزب هو النظام الذي ينضوي فيه الفوهررات»[٤٦]، زعماً عادياً. إلى ذلك فإن تعدُّد الأجهزة إلى ما لانهاية، والغموضَ الذي يكتنف مصدر

السلطة، إنما ينشآن حالاً من التصورات التي يشعر معها كل مواطن أنه باتَ في مواجهة مباشرة مع القائِد، الذي يختارُ بصورة اعتباطية العضو ويكلفه تنفيذ قراراته، كما أن هذَين الأمرين يدفعان بالمليون ونصف المليون فوهرر في حكم الرايخ الثالث[٤٧] إلى أن يعي كل منهم وعياً تاماً أنّ سلطته صادرة عن هتلر مباشرة، دون المستويات الوسيطة التي ينطوي عليها وجود تراتبية معينة[٤٨]. ولئن كانت التبعية المباشرة واقعية، فإن التراتبية لم تعدُ كونها خدعةً، وتزييفاً محضاً تقوم بهما الدولة المستبدة، رغم الأهمية الأكيدة، التي تكتسبها التراتبية في المجتمع.

ولا شكّ في أن احتكار القائِد (التوتاليتاري) للنفوذ والسلطة احتكاراً مطلقاً يتبدّى، بالصورة الأكثر حتمية، في الصِّلات التي يعقدها القائِد المذكور مع رئيس الشرطة خاصته، وهو الشخصية التي تتولى، في بلد توتاليتاري، الموقع الرسمي الأقدر. مع ذلك، ورغم النفوذ الواسع المادي والتنظيمي الموضوع في تصرفه، بحكم كونه قائد جيش من الشرطة قائم بذاته، وقد مُنحَ التحكم بتشكيلات النخبة نفسها، فقد بدا من المحالِ أنْ يكون القائِد المذكور قادراً على الإمساك بزمام السلطة وحده وقيادة البلاد بالتالي. وعلى هذا، لم يخطر في بال «هِملِر» لثانية خلت، أن يعيد النظر في القيادة العليا التي كان قد وضعها هتلر موضع الفعل واعترف بها[٤٩]، وذلك قبيل انهيار سلطة الأخير، ولم يقترح نفسَه خليفة له، بأي حالٍ من الأحوال. وفي هذا الإطار ترتدي محاولة «بيريا» اليائسة لتولّي الحكم بعد موت ستالين، أهمية بارزة. ولئن كان ستالين قد آثر ألا يسمح لقادة الشرطة من أتباعه بأن يتخذوا لأنفسهم موقعاً مماثلاً لموقع هِملر في النظام النازي إبان سنواتِه الأخيرة، فإن بيريا أمكنه أن يجنِّد فرقاً عديدةً كانت كفيلة بأن تواجه الحزب صفاً واحداً بعد موت ستالين. فكان يكفيه أن يحتل موسكو بالكامل، وأن يسيطر على مداخل الكرملين، على حد اعتقاده. والواقع أن أيًّا من أجهزة الحكم السوڤياتي، باستثناء الجيش الأحمر، لم يكن قادراً على تحطيم مساره المظفَّر إلى

السلطة، وهذا مما كان يؤدي إلى اندلاع حرب أهلية دامية يستحيل التكهّن حول مصيرها. أما الأساسيُّ في الأمر فهو أن «بيريا» تخلّى بملء إرادته عن كل مساعيه وأهدافه قبل ذلك بأيام فحسب: وكان مما لا شك فيه أن بيريا قد يدفع من حياته ثمن جرأتِه في الاستقواء بسلطة الشرطة ضد سلطة الحزب[٥٠]، في أيام مغامراته الخوالي.

بيد أن نقيصة التسلط المطلق التي تملكت بيريا لم تَحُلْ بتاتاً دون أن ينظم قائد الشرطة المذكور الجهاز الهائِل الذي يتولاه وفقاً لمبادىء السلطة التوتاليتارية. وعلى هذا المنوال، كانت طريقة هِملر الجديرة بالملاحظة في إعادة تنظيم الشرطة الألمانية، بعيد تعيينه قائداً عليها، إذ أدخَل إلى جهازها المركزيّ آنئذٍ تعدُّد الأجهزة: وبمعنى آخر فقد قامَ هِملر، بحسب كل الخبراء في شؤون السلطة الذين سبق وجودُهم الأنظمة التوتاليتارية، بما يُعتبر لا مركزية مريعةً لكونها آيلة إلى إضعاف السلطة. والحال أن هِملر ألحق بجهاز الغستاپو جهاز الأمن في بداية الأمر، الذي كان فرقة في الشرطة السرية المُنْشأة خصيصاً في سبيل تشكيل جسم الشرطة الداخلية في الحزب. في حين أن أجهزة الغستاپو الرئيسية وجهاز الأمن كانت تتخذ لها صفة مركزية في برلين، كانت الفروع الإقليمية في هذين الجهازين (الغستاپو والأمن) السريين الهائلين تحتفظ، في كل منها، بهويتها الخاصة وتبعث بتقاريرها مباشرة إلى مكتب هِملر الشخصي في برلين[٥١]. في أثناء الحرب أنشأ هِملر جهازين في الاستخبارات إضافيّين: أحدهما كان مشكلاً من مفتشين أوكل إليهم مراقبة جهاز الأمن والشرطة والتنسيق فيما بينهما. وكان هذا الجهاز يُنمى إلى سلطة الشرطة السرية. أما الجهاز الثاني فكان مكتب الاستخبارات العسكريّ تحديداً والذي كان يعمل بصورة مستقلة عن قوات الرايخ العسكرية وجيوشه، وقد نجح آخر المطاف في استيعاب أجهزة الجيش الخاصة به[٥٢].

إن انعدام الثوراتِ في البلاط، أية كانت مظفَّرة أم لا، هو إحدى الخاصيات الأميز في الديكتاتوريات التوتاليتارية. (باستثناءِ ذلك، فإن

أحداً من النازيين المستائين من حكم هتلر لم يشارك في المؤامرة التي حيكَتْ ضده في تموز من العام ١٩٤٤). وفي الظاهر، فإن مبدأ القائد كان أدنى من أن يستدعي تبديلات دموية في الأشخاص القائمين على السلطة، وذلك دون أن يتأثر النظام بذلك. وهذه التبديلات ما هي إلا علامة من علامات دالة على أن شكل الحكم التوتاليتاري له صلات ضئيلة بنهم السلطة، أو حتى بالرغبة في إنشاء آلية صانعة للسلطة، أو بذلك اللعب بالسلطة هوىً بها فحسب الذي تميزت به المراحل الأخيرة من موضة الاستبدادِ الأمبريالي. ومن الوجهة التقنية، كانت تلك إحدى العلاماتِ الأبرز، رغم الظواهر، ألا تكون قيادة الحركة التوتاليتارية تُنمى إلى زمرةٍ أو عصابة(٥٣). وكانت ديكتاتورية هتلر، شأن ديكتاتورية ستالين، تضع في الاعتبار عزل الأفراد المتذرّرين، فترى إليه أنه لا يوفر قاعدة للحكم التوتاليتاريِ على مستوى الجماهير فحسب، بل إنه يقتضي الامتداد حتى قمة البنيان بأسرهِ أيضاً. والواقع أن ستالين أعدم كل الذين كان يسعهم التبجح بانتمائهم إلى الزمرة الحاكمة؛ أما فيما خصَّ أعضاء المكتب السياسي، فقد كان يلجأ إلى لعبة تخفيضاتِ الرتب والترقيات كلّما كانت زمرةٌ على وشك التجذر بصلابة في مواقعها. في حين استخدم هتلر حلولاً أقل جذرية، في سبيل القضاء على التكتّلاتِ والزمر في ألمانيا النازية؛ فكانت حملة التطهير الدموية الوحيدة تلك التي طاولت زمرة «روهم»، وكان الادّعاء بلواط قادتها قد أدى دوراً أشبه بالإسمنت في البناء. أما الآخرون، فقد اكتفى هتلر حيالهم بأن وقى تشكيلاتهم، ناقلاً منها النفوذ والسلطة على الدوام، ومجدداً دائرة أصدقائهم الحميمين بصورة غالبة، حتى غاب تماماً أيُّ تضامن بين أولئك الذين كانوا رفاقَهُ في السلطة. وقد ينطوي هذا الواقع، إلى ذلك، على أن الريبة المريعة التي طالما كانت ـ وبعبارات مماثلة تصف التوتاليتاريتين ـ السِّمة البارزة لدى كل من شخصيتَيْ هتلر وستالين جعلَتْ تمنعهما من حكم شيء على قدر كبير من المتانة والديمومة، بمثل ما هي عليه الزمرة. أياً يكن الأمر،

فالمهم هو ألا يكون ثمة علاقات متبادلة بين الحكّام القائمين. على هذا وجدتهم لا يقيمون أية صلة فيما بينهم، ولا فيما بين أولئك الذين قد يولدون من حالة مساواة في داخل تراتبية سياسية، ولا فيما بين الناشئين من علاقاتٍ ما بين الرؤساء والمرؤوسين، ولا بين الذين تقيم سلطتَهم شرعية العصابات المشكوكُ بها. وفي روسيا السوفياتية، الكل يعرف أن مديراً لأكبر مُجَمَّع صناعي، شأنَ وزير الشؤون الخارجية، يمكن أن يطاح به إلى أسفل درجة اجتماعية أو سياسية، بين ليلة وضحاها، ويبدل بشخص مجهولٍ تماماً. ومن جهة أخرى فإن تواطؤ الأنذال، إذ أدّى دوراً تاماً في بدايات الديكتاتورية النازية، فقد كل تماسك له لفرط ما أفادت التوتاليتارية من نفوذه في سبيل نشر هذا التواطؤ بين السكان، حتى أمكنها أن تنظم شعور الإثم في الشعب كله وأن تجعله تحت سيطرتها التامة(٥٤).

إن غياب زمرة حاكمة جعل من مسألة معرفة من يخلفُ الديكتاتور التوتاليتاري مسألة مضلّة ومحرجة. ولئن صحَّ أن هذه المسألة قضّت مضاجع كل مغتصبي السلطة، فإن أحداً من الديكتاتوريين لم يلجأ إلى الطريقة القديمة: والتي تقوم على تعيين سلالة وتحديد أبنائها. وحيث جعل هتلر يكثر من التعيينات، التي راحت تُلغى من تلقائها، مضى ستالين يفيد من منهج مختلفٍ تماماً يكون بموجبه لقب الخليفة أحد أهم مراكز الشرف في الاتحاد السوفياتي وأرهبها. ففي وضعٍ توتاليتاري، حيث الإلمامُ بكل تشابكات أسيار نقل الحركة يعادِل السلطة العليا، فإن كل خليفة معيَّن يبلغ حدًّا يدرك فيه ما يحدث حقيقة، يُطاح به تلقائياً بعد مضي زمنٍ على توليه الحكم. ذلك أن تعيين خليفة تعييناً مشروعاً ودائماً بصورة نسبية يقتضي، بالتأكيد، وجود زمرة يتوزع أعضاؤها مع القائد معرفة أواليات الأجهزة كلها؛ وهذا ما ينبغي للقائد أن يتجنبه، بأي ثمن. وفي هذا الصدد يوضح هتلر موقفه على طريقته قادة «قوات الدفاع» (Wehrmacht)، الذين جعلوا يناقشون، وسط دوامة الحرب، مسألة الخلافة مستفيضين فيها ومماحكين إذ يقول: «وبعدُ، ينبغي لي، وبكل

تواضع، أن أصف شخصي ذاته بالعصي على الإبدال... إن مصير الرايخ يُنمى إليَّ وحدي»[55]. ولا ظل تهكم في كلمة تواضع؛ ذلك أن القائد التوتاليتاري، في تعارضه الصريح مع كل مغتصبي السلطة الأقدمين، ومع المستبدين والطغاة، يخالجه الظنّ بأن مسألة خلافته ليست بالأمر الأوّلي؛ وأن أية صفة، أو أية تهيئة خاصة لم تكتسبا بعد في سبيل إتمام هذه المهمة؛ وبأن البلاد قد تخضع لأي شخص يكون معيناً لحظة موته (هتلر)؛ وأن أي منافس له متعطش للسلطة لن يجرؤ على منازعته شرعيته[56].

إن المناهج التوتاليتارية، من حيث كونها تقنياتٍ للحكم، تتبدّى في بساطتها ذات فعالية حاذقة. فهي لا توفر احتكاراً للسلطة مطلقاً فحسب، بل ثقة لا نظير لها: في أن كل الأوامر ينبغي أن تنفذ، على الدوام. بيد أن تعدُّد أسيار الانتقال (لمراكز القوى)، والالتباس في التراتبية، إنما يضمنان استقلال الديكتاتور استقلالاً كاملاً حيالَ مرؤوسيه ويجعلان من الممكن حدوث الانقلابات السياسية المباغتة والمدهشة، وهي لطالما قد صنعت شهرة التوتاليتارية. غير أن الجسم السياسي في البلاد، لما كان عديم الشكل، فإنه يظل في منأى عن كل صدمة.

على أن الأسباب التي جعلت فيما مضى كل أجهزة الحكم عديمة الفعالية، والتي أظهرت منهجِ الحكم التوتاليتاري عظيم الفعالية، هي على قدر بساطة الجهاز نفسه. إنَّ تعدد الأجهزة من شأنه أن يقضي على كل معنى كامنٍ في المسؤوليات، كما يلغي كُلَّ كفاية. إذ ليس التعدُّد هذا تضخماً باهظاً وغير منتج يصيب الإدارة، إنما هو عقبة في وجه الإنتاجية، مثالنا على ذلك الأوامر المتناقضة التي لا تني تؤخر العمل الواقعي إلى أن يفصل القائد بالمسألة عبر أوامره الخاصة. ثم إنَّ تعصُّب كادرات النخبة، الجوهريَّ اللزوم لِمسار الحركة الحسنِ، من شأنه أن يلغي كل اهتمام حقٍ في المسائل الخاصة. والأحرى أنه يولِّد استعداداً نفسياً يبين فيه كل عمل على أنه وسيلة لغايةٍ مختلفة تماماً[57]. وليست هذه الحالة النفسية صنيعة

النخبة وحدها؛ فهي لا تلبث أن تسود المواطنين أجمعين، الذين ما زالت حياتهم، حتى في تفاصيلها الأكثر حميميةً، وموتهم مرهونين بالقرارات السياسية ـ أي بالأسباب والحوافز السرية التي لا شأن لها ظاهراً بالأفعال المنجزة. والحال أن أعمال التنحية عن السلطة المستمرة، وتخفيضاتِ الرّتب، والترقيات تجعل مستحيلاً كل عمل فريق جدي، وتحولُ دون إتمام الاختبارِ على أي عمل مطلوب، حتى إذا شاء أن يفصِّل المرء في ذلك، قال إنَّ عمل العبد في الاتحاد السوڤياتي، من الناحية الاقتصادية، هو رفاه لا تقوى روسيا على منحِه إلى نفسها. ففي زمن كانت روسيا تفتقد إلى الكفايات التقنية افتقاداً شديداً، كانت معسكرات الاعتقال تغص «بالمهندسين ذوي المهارات العالية (الذين) مضوا يتنافسون فيما بينهم حول الحق بممارسة أشغال الرصاصِ، وإصلاح الساعات المنبِّهة، والكهرباء والهاتف»[٥٨]. بيد أن روسيا، ما كانت، من الوجهة النفعية المحضة، لتقوى أن تمنح نفسها رفاه حملات التطهير الكبرى، في الثلاثينيات، لكون الأخيرة قد أوقفت إنهاضاً اقتصادياً طالما انتظره الناس؛ ولعل هذا السبب يفوق بأهميته اغتيال القائد العام للجيش الأحمر (تروتسكي)، الذي أفضى إلى الانكسار في الحرب الروسية ـ الفنلندية.

على أن الأمور في ألمانيا كانت تمثل بطريقة مختلفة من الوجهة الحسية. إذ أظهر النازيون في البدء، نوعاً من الميل إلى الاحتفاظ بالكفاياتِ التقنية والإدارية، وإلى السماحِ بالربح في الأعمال، وإلى التسيُّد على الاقتصاد دون الإمعان في التدخل في شؤونه. وحين اندلعت الحرب، لم تكن ألمانيا قد آلت بصورة كاملة إلى السيطرة التوتاليتارية: وإذا ما سلَّم المرء بأن التحضير للحرب هو هدف منطقي، أقرَّ بالإجمال أنه في العام ١٩٤٢ أمكن الاقتصاد الألماني أن يعمل بصورة تتراوح منطقية[٥٩]. والحال أن التحضير للحرب، لم يكن في ذاته منافياً للنفع، رغم تكاليفه الباهظة؛ إذ يمكن أن يكون، بالتأكيد، «أقلَّ كلفةً لو تم ذلك بافتتاح البلدان الأخرى والحصولِ على أموالها ومصادر ثرواتها، بدل أن

تعمد الدولة إلى شرائها من بلاد أجنبية أو إنتاجها في مصانع محلية»[٦٠]. إن قوانين الاستثمار والانتاج الاقتصادية، وقوانين التوازن ما بين الأرباح والفوائدِ المجناة، ومبدأ استنفادِ المصادر، لا تعـودُ تعملُ حـالما يسعى القيّمون على دولة معينة، ولدى كل مناسبة، إلى تعويم اقتصاد داخلي أنهكته المنتوجات المنهوبة من البلدان الأخرى. والحق يقال، إن الشعار النازي الشهير القائِلَ «المدافع أو الزبدة»، كان يعني في الواقع «زبدة من خلال المدافع»[٦١]، وقد أيّده الشعبُ الألماني بدايةً، وكان أدرك معناه الآنف. حتّى ليمكن الجزم بأن قوانين السيطرة التوتاليتارية لَمْ يُشرع في الأخذ بها وإيلائها مكانة الصدارة إلا في العام ١٩٤٢.

شرع النظامُ النازي في التعاطي جـذرياً مـع الاقتصاد حين انـدلعت الحرب: حتى ليمكن أن يطرح المرء افتراضاً أنّ من بين الأسباب التي دعت هتلر إلى إشعال هذه الحرب هي الإمكانية التي يمكن أن تتيحها في تسريع مسار الاقتصاد بما لا يمكن تصوره في زمن السلم[٦٢]. على أن ما يستدعي بالغ الدهشة في هذا المسار أنه لم يحل دونه انكسار حادّ كالذي عاناهُ الألمان في ستالينغراد؛ بل إن خطر خسارة الحرب، كان من شأنه أن حَثَّ على المزيد من تجاوز كل حدود الاعتبارات النفعية، والتهام اللقم السائغة مضاعفة بغية تحقيق أهداف الإيديولوجيا العرقية التوتاليتارية، أنى كان الزمن القصير متاحاً[٦٣]، وبفضل تنظيم كلي وعديم الإشفاق. بعد هزيمة ستالينغراد، جعلت تشكيلات النخبة التي لطالما كانت منفصلة عن الشعب انفصالاً صارماً، تتعاظم وتنمو بصورة كبيرة؛ ورُفع الخطر الذي كان مفروضاً على الجنود المنضوين في القوات المسلحة من الانتماء إلى الحزب وإلى القيادة العسكرية التي كـانت في عهدة مقـدّمين من جهاز الحماية والمراتب (S.S): وفي هذا الصدد أُلغي احتكار الجريمة الذي كان جهاز الحماية والمراتب محتفظاً به لنفسه بما يثير الغيرة، فوجد الجنود أنفسهم مخصوصين بتنفيذ مجازر جماعية[٦٤]. ولم يكن ثمة أي اعتبار

عسكري، ولا اقتصادي ولا سياسي ليقف حائلاً دون تحقيق برنامج الإبادة والإبعاد الجماعي المكلف والثقيل.

ولو تناولنا السنواتِ الأخيرة في النظام النازي وعالجنا طريقته القائمة في «الخطة الخمسية»، التي لم يتسنَّ له الوقت الكافي لإنفاذها على أحسن وجه، والتي كانت تقضي بـإبادة الشعبين البولوني والأوكراني، وبالقضاء على ١٧٠ مليوناً من الروس (على ما هو مذكور في الخطة)، والفتكِ بالمخابراتِ في كل أوروبا الغربية (في هولندا مثلاً أو في مقاطعة الألزاس واللورين)، بالإضافة إلى هؤلاء الألمان الذين كانوا عرضةً للإبادة وفق البرنامج الصحي الذي وضعه الرايخ أو بناءً على مشروع «القانون المطبَّق على الأجانب»، لوجدنا من اللازم مقارنتها بالخطة الخماسية البولشفية للعام ١٩٢٩، حين اتخذت الديكتاتورية التوتاليتارية لها هيئة تامة. وراحَتْ تطلق، من جهة، شعارات نسالية مبتذلة، ومن جهة أخرى ادعاءات فخيمة حول الاقتصاد، كانت كلها نذير «انفلاش عَتَهٍ معجزٍ، وانقلاب في كل قواعد المنطق وكل قوانين الاقتصاد»[٦٥].

ولا شَكَّ، أن الديكتاتوريين التوتاليتاريين كانوا قد التزموا سبيل العَتَهِ بصورة واعية. لنقُلْ بالأحرى، أن دهشتنا إزاء الطابع المجاني في بُنى الدولة التوتاليتارية إنما تتولد من الفكرة الخاطئة التي تخطر لنا حول دولةٍ شبيهة بالدُوَل الأخرى بالإجمال - شأن البيروقراطية، وحكم المستبدّ، والديكتاتورية.. والواقع أن القادة التوتاليتاريين حالما يعلنون أنّ البلاد التي تولوا السلطة فيها إن هي بنظرهم، إلا قيادة الحركة العامة والمؤقتة، وأن مرحلة من مراحل افتتاح العالم بدأت، وحالما يزعم هؤلاء أن الانتصارات والهزائم ينبغي أن تحسب بالعصور وآلافِ السنين وأن المصالح الكونية ينبغي أن تعلو المصالح المحلية، فلا تُقاس بمقياس الأراضي التي يملكون[٦٦]، حينئذٍ تصير كلُّ الأفكار الأنفة عرضة للطرح جانباً. ولم تكن الجملة الشهيرة «الحقّ هو كل ما يحسنُ للشعب الألماني»، لتستخدم إلاّ

لغايات الدعاية في صفوف الجماهير. في حين كان يقالُ للنازيين «أن الحقّ هو ما يحسن للحركة»(٦٧)، ومصالح هؤلاء وأولئك كانت أبعد من أن تتلاقى، على الدوام. إذ لم يكن النازيون يعتقدون أن الألمان يشكلون عِرقاً من الأسياد، ينبغي أن يؤول العالم إليه؛ إنما لبثوا يعتقدون، على العكس من ذلك، أن الألمان ينبغي أن يسوسّهم، شأن الأمم جميعها، عِرقٌ من الأسياد كانَ قد وُلِدَ لتوّه(٦٨). إذاً، لم يكن الألمان البتة، مَنْ شكلوا فجر هذا العِرق، إنما فرق الحماية والمراتب(٦٩). وعلى هذا لم تكن «امبراطورية العالم الجرمانية» على حدّ ما يدعوها همِلر، أو «امبراطورية العالم الآرية» على حدّ ما يسميها هتلر، لم تكن مرتآةً لغدٍ(٧٠) قريب. حتى أنه كانَ من الأهم بكثير «للحركة»، أن تبيّن إمكانَ اصطناع عِرقٍ بإبادة «الأعراقِ» الأخرى، من أن تربح حرباً ذات غايات محدودة. وما كان يتبدّى للمراقب الأجنبي بصورة صفيقة على أنه «عَرضٌ هائِلٌ للعتهِ»، لم يعدُ كونه تبعة الأوّلية المطلقة التي اكتسبتها الحركة ليس إزاء الدولة فحسب، بل إزاء الأمة والشعب، والسلطة التي انخرط فيها القادة أنفسهم. وهاهنا يصح السؤالُ التالي: لمَ كان هذا النظام في الحكم التوتاليتاري الحاذق، بتركيزه السلطة المطلقة والعصية على التجاوز بين يدي فرد واحد، في منأى عن الاختبار فيما مضى؟ لأن أي مستبد عادي لم يبلغ به الجنون حدّ استبعادِ كل اعتباراتِ المصلحة المحدودة والمحلية ـ أكانت المصلحة اقتصادية، أو وطنية، أو إنسانية، أو عسكرية ـ لصالح واقع متخيّل تماماً لا يدرك أحد مستقبلاً بعيداً لَهُ.

وبمقدار ما تلبث التوتاليتارية في السلطة أمينةً لمبادىء الحركة الأصلية، تتضاءلُ دهشتنا من رؤية التماثلاتِ الصارخة بين طرائق تنظيم الحركة وطرائق تنظيم «الدولة التوتاليتارية». إن الاختلافَ القائم بين أعضاء الحزب ورفاقِ الدرب الموزعين في تنظيماتِ الواجهة، ولئن كان أبعد من أن يتوارى، فإنه يهيىء «إعداد» كل السكان وجعلهم ينخرطون في تنظيماتِ من المتعاطفين. بيد أن التضخم الهائل في أعدادِ

المتعاطفين هؤلاء تعوضهُ النسبةُ إلى «طبقة» ذات امتياز ـ بضعة ملايين من الأشخاص ـ وهي الناشئة من القوة التي يجسّدها الحزب، ومن تكوين حزب فائق، عظيم القوة بأعضائه الذين يبلغون مئاتِ الآلاف، والذين ينتظمون تشكيلاتِ النخبة كلها. إن تعدُّد الأجهزة، وازدواجَ الوظائف، واقتباس سلوكِ المتعاطفِ في علاقاته بالوضع الجديد، تعني ببساطة أن بنية الحركة الخاصة، هذه البنية الأكثر نضالاً ذات الشكل الشبيه بالبصلة حيث كل غلاف يغطي التشكيل التالي، ما زالَت مأمونة الجانبِ ومحفوظةً. وفي هذا السياق يتحوّل جهاز الدولة إلى تنظيمٍ من تنظيمات الواجهة، وقد تشكّل من البيروقراطيين المتعاطفين: باعتبار أن دورهم في ما خَصَّ المسائل الداخلية يكمن في إشاعة الثقة بين جمهور المواطنين الذين يبدون تعاونهم مع السلطاتِ دون غيرهم؛ أما الشؤون الخارجية، فتقضي مهمتها في خداعِ العالم الخارجي غير التوتاليتاري. في حين أن القائد، بحكم صفته المزدوجة باعتباره رئيس الدولة ومرشد الحركة، يجمع في شخصه صلابةَ المناضِل مدفوعةً إلى أقصى درجاتها، والثقة التي توحي بها الحالة السوية.

إن أحد الاختلافاتِ الأهم بين الحركة التوتاليتارية والدولة التوتاليتارية يكمُنْ في أن الديكتاتور التوتاليتاري يسعُهُ وينبغي لَهُ أن يمارس فَنَّ الخداع التوتاليتاري بطريقة أكثر انسجاماً وعلى مدى أوسع مما يتسنى لقائِد الحركة. وتلك هي النتيجة التلقائية، في جزء منها، لتنامي أعدادِ رفاقِ الطريق؛ ولكنَّ ما يسوِّغ ذلك الخداع كذلك هو أن تصريحاتِ رجل الدولة لا يُعدَلُ عنها بنفسِ الوقاحةِ التي تنطوي عليها تصريحات زعيم حزب ديماغوجي. ولهذه الغاية آثر هتلر أن يلجأ إلى القومية التي كان قد ندَّد بها مرَّات متواليةً قبل بلوغه السلطة: فهو إذ يتمثل بالقومية المتشددة، طارحاً أن الحزب الوطني ـ الاشتراكي لم يكن «سلعة مستوردة»، كان يهدِّىء روعَ الألمان وغير الألمان أيضاً، وجعل يوحي بأن الطموحات النازية قد تتحقق حين تتحقَّقُ المطالب التقليدية التي ما ونيت السياسة الخارجية

الألمانية الوطنية تدّعيها ـ استرداد الأراضي التي كانت معاهدة فرساي اقتطعتها من ألمانيا، وضمّ النمسا، وإلحاقِ المناطقِ الناطقة بالألمانية في أراضي بوهيميا بألمانيا.

كذلك الأمر بالنسبة لستالين الذي مضى يعلّق أهمية على الرأي العام الروسي والعالم غير الروسي حين ابتدع نظريته القائلة «بالاشتراكية في بلد واحد» وألقى على عاتقِ تروتسكي فكرة الثورة العالمية(٧١).

أن يكذب المرء إزاء العالم أجمع، أمر لا يُعقل حدوثه بلا عاقبة إلاّ إذا تضافرت كل ظروف التسلّط التوتاليتاري، وإذا كانَ طابعُ الواقع اليومي المفتعَلُ جعلِ الحملة الدعائية بمعظمها لا طائل تحتها. وفي هذا الصدد لم يكن يتسنّى للحركات قبل توليها السلطة أن تكتم مراميها الحقيقية بنفس الدرجة من الكفاية ـ وبعد فإنَّ هذه المرامي صيغَتْ من أجل أن تستوحي منها التنظيمات الجماهيرية. ولكن حالما اكتُسبَتْ إمكانية إبادة اليهود أشبه بحشراتِ البق، بواسطة الغازات السامة، ما عادَ من الضروري إشاعة الفكرة القائلة بأن اليهود هم حشرات البق(٧٢)؛ وحالما اكتسبَتْ سلطة تعليم تاريخ الثورة الروسية دونَ ذكر اسم تروتسكي، باتت الحملة الدعائية ضد تروتسكي عديمة الجدوى. غير أن استخدام المناهج التي تتيحُ بلوغَ الأهدافِ الإيديولوجية لا يمكن أن «يُناط» سوى بأولئك الذين تمثلت فيهم «الصلابة الإيديولوجية المطلقة» ـ أكانوا قد اكتسبوا تلك الصلابة في مدارس الكومينترن أو في المراكز النازية الخاصة بالإعداد الإيديولوجي ـ حتى لو ظلَّ الرأي العام مطلعاً على هذه الأهداف. ففي تلك الظروف يتبدّى، على الدوام، أن محضَ المتعاطفين لا يسعهم أن يعوا ما يحدث، على الإطلاق(٧٣). وهذا ممّا يفضي إلى المفارقة الآنفة في أن «المجتمع السريّ رادَ الضحى» لا يكونُ سرياً قطّ في طابعهِ وفي مناهجه إلاّ بعد أن يعترف به عضواً في عصبة الأمم ذا عضوية كاملة. لذا فإنه من المنطقي إلى أبعد الحدودِ أن يرفض هتلر كل المحاولات الآيلة

إلى تنظيم الحزب وحتى تشكيلات النخبة على قاعدة من السرِّية وذلك قبل تولي السلطة. كما أنه لم يبدِ أيّ تعجيل في تيسير تحويل فرق الحماية والمراتب إلى نوع من جمعية سرِّية، وذلك في الفترة التي تلت عام ١٩٣٣[٧٤]. إلى ذلك، فإن الأحزاب الشيوعية نفسها الواقعة تحت رقابة موسكو، وفي خطوة معارضة تماماً لسالفاتها، أظهرت ميلاً عجيباً إلى إيثار ظروف السرية، حتى ولو كانت إمكانية الشرعية الكاملة متاحة[٧٥] أمامها. لذا كلما كانت سلطة التوتاليتارية مريبة، ازدادَتْ مراميها الحقيقية سريّةً.

وإذا شاء المرء إدراك الغايات النهائية للنظام الهتلري في ألمانيا، وجب عليه أن يستوثق بخطب الحملاتِ الدعائية وبكتاب «كفاحي» (Mein Kampf) أكثر من اعتماده على بلاغة مستشار الرايخ الثالث؛ كما أنه يُفَضل عدم تصديق جُمَل ستالين حول «الاشتراكية في بلد واحد»، التي ابتدعَتْ في أوانها من أجل الاستيلاء على السلطة بعد موت لينين، والتعاطي بجدية كبرى مع العداءِ الذي لم ينِ يظهرهُ إزاءَ الدول الديمقراطية. ولقد أثبت الديكتاتوريون التوتاليتاريون أنهم كانوا يعون وعياً تاماً الخطر الذي يلازم تكلُّفهم تطبيع الحياة، أي ذلك الخطر الذي يكمن في ممارسة سياسة قومية حقّة أو في إقامة الاشتراكية في بلد واحدٍ فعلياً. وقد جهد هؤلاء (الديكتاتوريون) في تخطي الخطر الآنف بأن أبقوا على افتراقٍ بالغٍ بين الكلماتِ المطمئنةِ وواقع النظام، وبأن طبقوا المنهج الذي يقضي بفعل عكس ما يقالُ على الدوام[٧٦]، تطبيقاً مدركاً. وكان ستالين قد دفع بفنِ التوازن هذا، الذي يتطلَّب من المهارة ما يفوقُ الرتابة الديبلوماسية الخالصة، بحيث إن بعضاً من الاعتدال في السياسة الخارجية أو في خط الكومينترن السياسي كان يترافق، على الدوام، مع حملات تطهير جذرية في صفوف الحزب الروسي. وعلى هذا ينبغي أن يرى المرء أكثر من صدفة في واقع أن سياسة الجبهة الشعبية وصياغة التشريع السوفياتي الليبرالي نسبياً، إنما واكبت محاكمات موسكو.

إن الإثبات الأكيد على أن الحكومات التوتاليتارية لطالما طمَحتْ إلى

افتتاح الكرةِ الأرضية وإلحاقِ كل بلاد الأرض في تبعيتها، يقوم بصورة ملحَّة في الأدب البولشفي والنازي. مع ذلك فإن هذه البرامج الإيديولوجية، الموروثة من الحركاتِ السابقة التوتاليتارية (أحزاب مغالية في قوميتها ومعادية للسامية، وأحلام عن الامبريالية الجرمانية الجامعة فيما خصّ النازيين؛ ومفهوم أمميّ للثورة في حالِ البلاشفة) لم تكن حاسمةً. فما كان حاسماً هو أن الأنظمة التوتاليتارية اتبعَتْ سياستها الخارجية مستندة في ذلك، بعنادٍ لافتٍ، إلى فرضية أنها قد تبلغ غايتها بين لحظة وأخرى. ولم تغب عن أنظارِ هذه الأنظمة الغايةُ المنشودة، أياً كان المدى بعيداً، وأيًّا كانت خطورة الصراع بين المتطلباتِ «المثالية» وضرورات الراهن. إذاً، لم يعد يعتبر أي بلد بالنسبة لها (الأنظمة) أجنبياً: بل العكس، إذ بات يشكل كل بلد معها جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، من وجهة القوة. ثم إن بلوغ الحركاتِ السلطة، بحكم أن عالم الحركة المتخيَّل بات واقعاً ملموساً في بلدٍ ما، قد يولِّدُ نمطاً من العلاقة مع الأمم الأخرى يشبه وضع الحزب التوتاليتاري في نظام لم يعد قائماً: ذلك أن واقع الوهم الملموسَ، إذ تدعمه سلطة دولة معترف بها دُوَلياً، يمكن أن يُصدَّرْ بنفسِ الطريقة التي يستورد بها الازدراء بالبرلمان لصالح البرلمانِ غير التوتاليتاري. وفي هذا الصدد، كان الحل الذي اقترح من أجل المسألة اليهودية قبل الحرب حَلاً يُنمى بصورة أخص إلى تجارة التصدير التي لطالما برعت ألمانيا النازية بها: إن ترحيل اليهود أتاح تصدير مقدارٍ من النازية إلى البلدان الأخرى؛ وإذ أكرهوا اليهود على مغادرة الرايخ دون جواز سفر ودونَ مالٍ، جعلوا يجسّدون أسطورة اليهودي التائه، وإذ أجبروا الناس على إظهار عدائية متصلبة إزاءَهم، كان النازيون يخلقون الحجَّة التي تستدعي تدخلاً مهووساً في سياسَةِ كل الأمم الداخلية(٧٧).

وفي العام ١٩٤٠، أدرك الناس إلى أي حَدّ لبث النازيون يتناولون بجديّة استيهاماتِ المتآمرين التي تصورهم أسياد العالم المستقبليين، إذ شرعوا في تطبيق سياستهم القاضية بإخلاء أراضي الشرق من سكانهِ دون

الأخذ بالاعتبار النقص في اليد العاملة ولا العواقب الوخيمة التي يمكن أن تنشأ على الصعيد العسكري، وأدخلوا هؤلاء المبعدين إلى بلاد أوروبا الوسطى المحتلة[٧٨]، وقد استوردوا في هذا الشأن قانون العقوبات الخاص بالرايخ الثالث، وإدارة ارتجاعية، وذلك رغم الحاجة إلى هذه الشعوب، ورغم حظوظ النازيين هؤلاء إلى إجراء مصالحة حقيقية مع شعوب أوروبا المحتلة. ولم يكن من طريقة أكثر جذرية لجعل الناس تعترف بالادعاء النازي في حكم العالم من اعتبار أي كلام يمسّ بالرايخ الثالث أو أي عمل موجّه ضدّه بمثابة الخيانة العظمى التي تستدعي أقصى العقوبات، دون تمييز الظروف، ولا المكان، ولا الأشخاص. وعلى هذا مضى القانون النازي يتعاطى مع العالم بأسره وكأنه يتبع تشريعَهُ بالقوة، بحيث لم يكن الجيش المحتل مجرّد أداة لافتتاح البلدان حاملاً معه قانون المحتل الجديد، إنما كان العضو المنفذ الذي لبث يرعى قانوناً يفترض وجودَهُ المكتسَبَ بالنسبة للجميع.

لقد كانت المسلَّمة التي شرَّع وجودَها القانون النازيّ فيما يتجاوز حدود ألمانيا وعقابُ غير الألمان أكثر من وسيلَتيْ قمع خالصتين. فالأنظمة التوتاليتارية لا ترفُّ لها الجفون من التضميناتِ المنطقية التي يستدعيها افتتاح العالم حتى لو سارَتْ سيراً معاكساً لها ولغيرها ولو كانت تتم على حساب مصالح شعبها الأخص. ومن الوجهة المنطقية، يكون من المحقّق أن تنطوي خطة لاحتلال العالم على إلغاءِ الاختلافاتِ بين الوطن ـ الأم المفتتح وبين الأراضي المفتتحة، كما تفترض إلغاءَ التمايز الحاصل بين السياساتِ الخارجية والداخلية، الذي طالما قامت عليه كل المؤسسات وكل العلاقات الدولية غير التوتاليتارية. ولما كان الفاتح التوتاليتاري يتصرَّف أنى كان بقساوة شديدة حتى لكأنّه في أرضه، توجَّب عليه، في مطلق الأحوال، أن يتعاطى مع شعبه بقساوة الفاتِحِ الأجنبي[٧٩]. وفي هذا السبيل يصح القول تماماً إن الحركة التوتاليتارية إذ تستولي على السلطة تتصرَّف أبداً شأن الفاتح الأجنبي الذي يحتلّ بلداً ويحكمه لصالح

شيء آخر أو شخص آخر، دونَ صالِحه الخاص. والحال أن النازيين جعلوا يتصرّفون تصرّف الفاتحين الأجانب في ألمانيا، حين جهدوا في تحويل انكسارهم إلى كارثة نهائية وعميمة طاولت كل الشعب الألماني، وذلك بالتعارض مع كل مصالحهم الوطنية، مع كونهم حصدوا بعض النجاح في مسعاهم. إلى ذلك، فقد كانت لديهم النية العازمة متابعة سياستهم التي تقضي بإبادة الألمان «غير الجديرين عرقياً»(٨٠)، وذلك، في حال انتصارهم.

ولعل موقفاً هذا شأنه انطبعت به السياسة الخارجية السوفياتية لما بعد الحرب. حتى إذا تحقق للسياسة السوفياتية هذا التماثل (مع النازية) جعَلتْ بعدائيتها تكلّف الشعبَ الروسيَّ ثمناً باهظاً للغاية؛ فهي التي آلت إلى رفضِ القرض الأميركي الكبير لما بعد الحرب، الذي كاد يتيح لروسيا أن تعيد ترميم المناطقِ المدمرة وتصنيع البلاد بصورة منطقية ومنتجة. ثم إن إقامة الحكوماتِ الشيوعية أنى كان، في بلاد البلقان، واحتلال الأراضي الشاسعة في الشرق، كان من شأنهما أن قلّصا موارد روسيا إلى الحد الفادح، وما كانا ليؤدّيا أي نفع جوهري على الإطلاق. غير أن هذه السياسة لبثت تخدم، دون شك، مصالح الحركة البولشفية، التي امتدّت إلى ما يقارب نصف المسكونة.

يرى الديكتاتور التوتاليتاري، شأن الفاتح الأجنبي، إلى مصادر الثروات الطبيعية والصناعية في كل بلد، كما في بلاده، باعتباره مصدر نهب دائماً ووسيلة لإعداد المرحلة الآتية من التوسّع العدواني. ولما كانت هذه السياسة الاقتصادية القائمة على الاغتصاب المنظم قد تابعها الحكم التوتاليتاري لصالح الحركة، وليس لصالح الشعب ولا الأمة، ولا أراضي الوطن ـ الأم، باعتبارها جميعاً المستفيدة بالقوة (من تلك السياسة)، بدَت هذه الأخيرة عاجزة عن وضع حدّ الإشباع لمسار النهب المذكور. فالديكتاتور التوتاليتاري، شأن الفاتح الأجنبي لا يأتي من أنى كان، وقد يكون نتاجُ نهبه لا يفيد أيَّ شخص. كما أن توزيع الغنيمة لا يُحسب بناءً

على دعم اقتصاد البلادِ الداخلي، إنما يُقاس على أساس مناورة تكتيكية انتهازية. حتى إذا شاء المرء تقويم دور الأنظمة التوتاليتارية في حَلّ المسائل الاقتصادية، اعتبرت الأنظمة المعنية القائمة في ظهراني مواطنيها أشبه بسحاباتِ الجرادِ الشهيرة. فأن يحكم الديكتاتور التوتاليتاري بلادَهُ كأنما هو فاتح أجنبي لمما يفاقم الأمور، إذ يضيف إلى طابع النظام عديم الإشفاق فعاليّة تفتقد إليها الحكومات الاستبدادية في محيط أجنبي. وفي هذا الصدد كانت الحرب التي شنّها ستالين ضد أوكرانيا في الثلاثينيات أكثر فعالية بصورةٍ مضاعفةٍ من اجتياح روسيا واحتلالها من قبل الألمان[٨١] وما ترتب عن هذين من خسائر بشرية ومادية هائلة. لذا وجدت أن التوتاليتارية تؤثر الحكومات ذات النمط «كيسلينغ» على الاحتلال المباشر رغم المخاطر التي قد تنشأ من أنظمة كهذه.

إن ما يضجر في الأنظمة التوتاليتارية ليس في كونها تتصرّف بالسلطة السياسية بطريقة خالية من الإشفاق بصورة أخص، بل في ما تخبئه سياستها وراءَها من مفهوم جديد كلياً، لا نظيرَ له في السلطة؛ إلى ذلك، يتوارى خلف سياستها الواقعية مفهوم حولَ الواقع جديد كلياً، ولا سابق له. احتقار أقصى للعواقب المباشرة أكثر من التصلّب؛ انعدام الجذور وإهمال المصالح الوطنية أكثر من الاعتداد بالقومية؛ احتقار الاعتبارات ذات الطابع النفعي بصورة أولى من السعي غير المشروط إلى إعلاء الصالح الشخصي. و«مثالوية» (Idéalisme) أي إيمان راسخ في عالم إيديولوجي مختلف أَوْلَى من نهمٍ إلى السلطة ـ كل هذا كان من شأنه أن أدخل إلى السياسة الدولية عاملاً جديداً، أشدّ اضطراباً ممّا قد تكونه العدائية الخالصة والمحضة.

إن السلطة، كما ترتئيها التوتاليتارية، تكمُنُ بالأخص في القوة التي ينتجها التنظيم. لذا لم يَرَ ستالين إلى كل مؤسسة، إذ تستقل عن وظيفتها الواقعية، إلّا «سيرَ انتقالٍ للحركة ما بين الحزب والشعب»[٨٢]. وكان يعتقد اعتقاداً صادقاً أن أثمن الكنوز لدى الاتحاد السوفياتي لم تكن ثرواته

الطبيعية أو طاقته الهائلة على الإنتاج التي توفرها أعداد الأيدي العاملة العظيمةُ، إنما كانت ماثلة في «كوادر» الحزب[٨٣] (أي في رجال الشرطة). وعلى هذا المنوال، كان يرى هتلر، منذ العام ١٩٢٩، أنَّ **«أعظم أعمالِ» الحركة (النازية) إنما يكمن في أنَّ «ستين ألفاً من رجاله يصيرون، إذ يُنظر إليهم من الخارج، شبه شخصٍ واحد، وأن هؤلاء الأعضاء هم في الحقيقة موحُدو الأشكالِ؛ فليست الأفكار ما توحدهم فحسبِ، بل حتى تقاسيم الوجه التي تكاد تكون متشابهة «انظروا إلى هذه العيون الضاحكة، وهذا الحماس المتعصِّبَ، فتكتشفوا... كيف أنَّ مئة ألف رجل في حركة يتوصلون إلى أن يكونوا على نفسِ النموذج الواحِد»**[٨٤]. ونتيجة لذلك فقد ذابَ كُلّ تداعٍ، ماثل في خاطر الإنسان الغربي، بين السلطة والممتلكاتِ الأرضية، وبينها وبين الوفرة، والكنز والثروات، في نوع من الإوالية غير المادية، يولِّدُ كل حركة منها السلطة مثلما يولد الاحتكاك أو التيارات الغلوانية الكهرباءَ. وفي هذا الصدد فإن التمايز التوتاليتاري الذي يصنف الدُوَل إلى بلاد ذات ملكية وبلاد بروليتارية هو أكثر من خدعة ديماغوجية؛ ذلك أن الذين يجرون هذا التمييز يدركون، بالفعل، أن السلطة التي تتحصّل من الأملاكِ المادية إنما يُجرى إهمالها؛ وأن ما يُعتدُّ به حقاً هو ما يرتكز على نمط تنمية سلطة التنظيم وحده.

ولقد كان إنماء تأطير الشرطة بصورة متواصلة، بالنسبة لستالين، ومضاعفة عديدها أمرين أهم بما لا يقاس من نفط باكو، ومن الفحم والحديد في الأورال، ومن الحبوب في أوكرانيا، ومن الكنوز التي تنطوي عليها سيبيريا بالقوة ـ وباختصار أهم بكثير من تنمية الطاقات الروسية الكامنة كلها ـ وتلك هي نفس الحالة الذهنية التي دفعت بهتلر إلى التضحية بكل ألمانيا في سبيل تأطير فرق الحماية والمراتب: فما كان (هتلر) ليعي انكساره حين صارت المدن الألمانية ركاماً وحين استحالت القدرة الصناعية رمماً، بل يوم بلغه الخبر أنه لم يعد بالمقدور الاعتماد

على فرق الحماية والمراتب(٨٥). ذلك أن القائد الذي يعتقد بسلطان التنظيم المطلق على كل المعطيات محض المادية؛ والذي يقدر مدى انتصار مسعاه المحتمل بالعصور، فإن الانكسار لا يكمن في الكارثة العسكرية ولا في خطر المجاعة الذي قد يصيب السكان، إنما يكمن في القضاء على تشكيلات النخبة التي يجدر بها وحدها أن تتابع خوض التآمر في سبيل السيادة على العالم، جيلاً بعد جيل، حتى نهاية المسيرة - إن كان ثمة من نهاية.

إنّ طابع انعدام الشكل الذي اتُّخذته الدولة التوتاليتارية، وجهلها الاختياري للمصالح المادية، وانعتاقها من حافِز المصلحة، وسلوكاتها غير النفعية بعامة، ساهمت كلها، أكثر من أي عامل آخر، في جعل السياسة المعاصرة عصية على التوقّع. وفي مقابلة ذلك، فإن عجز العالم غير التوتاليتاري على استيعابِ ذهنية تعمل في منأى عن أي عمل حسابي يؤخذ بالاعتبار فيه الرجالُ والعتادُ، ذهنية تبدي لا مبالاة كاملة بالصالح الوطني وبرفاهِ شعبها، جعله واقعاً في قياسٍ أقرن حيثُ الحكم محجور عليه: فمن أدركوا جيداً فعالية التنظيم والشرطة الرهيبة يميلون إلى المبالغة في تقدير قوة الدول التوتاليتارية المادية؛ وبالعكس، فمن أدركوا عدم فعالية الاقتصاد التوتاليتاري المتلفة يكونون أدنى إلى التقليل من سلطة الدول التوتاليتارية الكامنة، التي يسعها أن تتولّد في ظل ممانعة كل العوامل المادية.

٢ - الشرطة السرية

حتّى هذه اللحظة، لم نتعرَّف إلاّ على شكلين أصيلين من التسلط التوتاليتاري؛ ديكتاتورية الحزب الوطني - الاشتراكي لما بعد العام ١٩٣٨، وديكتاتورية البولشفية القائمة منذ العام ١٩٣٠. على أنّ شكلي التسلّط هذين يختلفان بصورة أساسية عن كل أنواع الأنظمة الديكتاتورية الأخرى، أكانت استبدادية أو طغيانية. وأيًّا كان رابط البنوّة

الذي يشدّها إلى ديكتاتوريات الحزب، فإنَّ سماتِها، بما تنطوي عليه من أمور توتاليتارية في الجوهر، جديدة ولا يسعها أن تُنسَب إلى أنظمة الحزب الأوحد. ذلك أن هدفَ الأنظمة ذات الحزب الأوحد لا يقتصر على الاستيلاء على السلطة فحسب: بل يتعداهُ إلى استكمال التمثُّل التام ما بين الدولة والحزب، وذلك بتعيين أعضاء من الحزب في كل مراكز الدولة، بحيث يصير الحزب، بعد تولي السلطة، نوعاً من هيئة تهتم بإطلاق الدعاية لصالح الحكم. بيد أن هذا النسق من الحكم لا يكونُ كلياً إلّا بالمعنى السلبي: إذ لا يسع الحزب الحاكم أن يتسامح إزاءَ وجود أي حزب آخر، وأية معارضة، وأية حركة للرأي العام. وحالما تصير ديكتاتورية الحزب الواحد في السلطة فإنها تبقى على صلة القوى التي كانت قائمة، في الأصل، بين الدولة والحزب، كما هي دونَ تعديل. ويظل للحكم والجيش نفس السلطة التي كانت لهما فيما مضى. أما «الثورة» فتقضي فحسب بأن يشغل أعضاءُ الحزب المراكز الحكومية منذ اللحظة التي يُعلن فيها انتصارُها. وفي كل الحالاتِ المماثلة، ترتكز سلطة الحزب على احتكار تضمنه الدولة، في حين لا يعود الحزب يملك مركز سلطته المستقلة.

غير أن للثورة التي تُنشئها الحركات التوتاليتارية بعد أن تكون قد استولَتْ على السلطة طبيعةً جذرية مخالفةً للأولى. فالحركاتُ التوتاليتارية تسعى منذ البدء، إلى الإبقاء على الفروقِ الجوهرية بين الدولة والحركة، وتحولُ دونَ أن يستوعب الحكم[٨٦] المؤسسات «الثورية» التي تكون الحركة قد أقامتها. وبهذا الصدد تكون الصعوبَةُ، في أن تستولي الحركة على الجهاز الدولتي (Etatique) دون أن تختلط به، قد أزيلَتْ: إذ يكفي أن يوضع حد لحقّ الارتقاء أمامَ أولئك الذين تعتبرهم الحركة ذوي أهمية ثانوية، في تراتبية الدولة.

وبالمقابل فإن كل السلطة الواقعية تكون مستثمرة في مؤسساتِ الحركة وتقوم خارج الأجهزة الدولتية والعسكرية. وعلى هذا فإن الحركة تلبث هي

مركز البلاد الفاعِل والأساسي، إذ تتخذ كل القراراتِ الحاسمة انطلاقاً منها. حتى أن الإدارة الرسمية غالباً ما لا تُخطر بما يُحبَك. حتى إذا كان بعض أعضاء الحزب ممن يملكون طموح الارتقاء إلى مركز وزير، جعلوا يدفعون ثمن مسعاهم بوصف طموحاتهم «بالبورجوازية»: وبهذا يكونون قد فقدوا تأثيرهم على الحركة، وثقة القادة بهم.

تفيد التوتاليتارية، إذ تكون في السلطة، من الدولة باعتبارها واجهة، آيلةً إلى تمثيل البلاد في العالم غير التوتاليتاري. وعلى هذا، فإن الدولة التوتاليتارية تكون الوريثة المنطقية للحركة ذات نفس الصفة، وتستعير من الأخيرة تنظيمها وبنيتها. وفي هذا السياق يتعاطى القادة التوتاليتاريون مع الحكومات غير التوتاليتارية بنفس الطريقة التي يتعاطون بها مع أحزاب البرلمان أو الوظائف الداخلية في الحزب قبل بلوغ السلطة. ومنها أنها ثانيةً في مواجهة مسألة مزدوجة: أن تحمي عالم الحركة المختلف (أو البلاد التوتاليتارية) من تأثير الواقع، وذلك بأن تقدم إلى أنظار العالم الخارجي السويّ وجهاً ملؤه السوية والرشاد.

تقوم نواةُ السلطة التوتاليتارية في البلاد، أعلى من الدولة، وخلف واجهات السلطة الظاهرة، وفي متاهة الأجهزة المتعددة، وفي طيّات كل التبدّلات في السلطة وفي البلبلة التي يُحدثها انعدام الفعالية، ونعني بها الأجهزة الفائقة الفعالية، والفائقة الكفاية لما ندعوه بالشُرَطِ السرية(٨٧). ثم إن التشديد على الشرطة باعتبارها جهاز السلطة الأوحد، والمنظور على الدوام، والجهل المقصود لما يشكله الجيش من طاقة كامنة أكبر بكثير (من الشرطة) في الظاهر ـ وهما واقعتان تميزان الأنظمة التوتاليتارية ـ يسعهما أن يُسوِّغا جزئياً النزوع التوتاليتاري إلى حكم العالم، وإزالة الاختلاف بين الدولة الأجنبية والوطن، وبين الشؤون الخارجية والداخلية، إزالة واعية. لطالما كانت القوات المسلحة، المعدّة لقتال المعتدي الأجنبي، أداة مشكوكاً بأمرها في منظور الحرب الأهلية وظروفها: ذلك أنها يشقّ عليها أن تنظر إلى شعبها بناظرَيْ الفاتح الأجنبي(٨٨)، حتّى وإن

وجدَتْ في وضع توليتاري تام. بل الأهم من ذلك، في هذا الصعيد، أن تغدو قيمتها موضعاً للشك، حتى في زمن الحرب. ولما كان القائد التوتاليتاري يوجه سياسته وفق غاية حكم العالم الافتراضية، اقتضى أن يعامل ضحايا عدوانه بمثل القساوة التي يعامل بها المتمردين، أي المحكومين بالخيانة العظمى: وعلى هذا فضّل أن يحكم الأراضي المحتلة بواسطة الشرطة، دون القوات المسلحة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحركة، وقبل استيلائها على السلطة، كانت تملك شرطة سرية وجهاز تجسّس تمتدّ فروعه إلى بلدان عديدة. وجعل عملاؤهما، فيما بعد، يتلقّون من المال ويحظون من النفوذ ما يفوق المخصصات التي كانت تعطى إلى أجهزة الاستخبارات المنتظمة في الجيش، وكانوا في غالبيتهم رؤساء السفارات السريّين والقناصلة لدى الخارج(٨٩). وتقضي مهمات هؤلاء الرئيسية بتشكيل طوابير خامسة، وتوجيه فروع الحركة، والتأثير في السياسات الداخلية للبلدانِ المعنية، وبصورة عامة تقضي هذه المهمات بتهيئة كل الظروف إلى حين يتسنى للقائد التوتاليتاري ـ بعد إجراء الانقلاب على الحكم ـ أو في حالة الانتصار العسكري ـ أن يشعر أنه في منزله، وأن يرتاح إلى كل الأمانِ الموفور. وبعبارات أخرى، فإن الفروع الدولية في الشرطة السرية إن هي إلا سيور تنقيل الحركة والتي تسمح بتحويل سياسة الدولة التوتاليتارية الأجنبية في ظاهرها إلى شأنٍ داخليّ بالفعل يخصُّ الحركة التوتاليتارية في الصميم.

مع ذلك فإن هذه الوظاف التي تحققها الشرطة السرية، في سبيل التمهيد لطوباوية توتاليتارية تتحقق فيها السيطرة على العالم، تتبدّى ثانوية حيالَ الوظائف التي يتطلبها تحقيق التوهم التوتاليتاري في بلد واحد تحقيقاً حاضراً. والحال أن الدور الغالب للشرطة السرية في سياسة البلدان التوتاليتارية الداخلية كان قد ارتُسم لَه صورة مغلوطة في خاطر الكثيرين بالطبع، وهي الناشئة من التصور المغلوطِ نفسه الذي صاغَه

الحسُّ المشترك حول التوتاليتارية. والحق أن كل أنواع الحكم الاستبدادية إنما تستند إلى أجهزة الاستخبارات السرية إذ تشعر بأنها عرضة للتهديد من قبل شعوبها بالذات، أكثر من أي شعب آخر. غير أن هذا التماثل بين التوتاليتارية والاستبدادية لا يصح إلاّ على المراحل الأولى من العهد التوتاليتاري، وطالما كانت المعارضة السياسية قائمةً. وفي هذا الشأن كما في غيره من الشؤون، تستمد التوتاليتارية إيجابية من المفاهيم الخاطئة التي ظلَّ غير التوتاليتاريين يشيعونها ويشجعون على وجودها، أية كانت مخادعةً. لذا وجدتَ «هِملر»، في خطابه الشهير أمام القيادة العامة في قوات الحرس الإمبراطوري عام ١٩٣٧، يضطلع بدور الطاغي العادي إذ راح يعلّل التضخم الثابت في قوى الشرطة بالحاجة إلى تحمّل التبعات الناجمة عن وجود «مسرح للعمليات رابع في حالة الحرب، في داخل ألمانيا»[٩٠]. وكان ستالين قد نجح، في الوقت نفسه تقريباً، في إقناع الحرس البولشفي القديم، ـ وكان يحتاج إلى أن «يعترف» له هذا الأخير ـ بأن خطر الحرب كان يحدق بالاتحاد السوفياتي: وبالتالي فقد كانت الظروف ظاهرة الخطورة، وينبغي للبلادِ أن تظل موحدة، حتى وإن كان الحاكم طاغية. أما الطابع الصارخ في كل من هذين التصريحين فهو أنهما قيلا بعد القضاء على كل معارضة سياسية في كلا البلدين: وهكذا يتسنى لأجهزة الاستخبارات السرية أن تستكمل نموّها في حين لا يكون ثمة وجود للمعارضين، في الحقيقة. وحين اندلعت الحرب، لم يحتج هِملر إلى فرق الحماية والمراتب الألمانية في ألمانيا، ولم يستخدمها، إلاّ في إدارة معسكراتِ الاعتقال ومراقبة الأشغال الشاقة المفروضة على الأجانب. أما الجزء الأكبر من فرقِ الحماية والمراتب الألمانية فقد وُضِع في الخدمة لدى الجبهة الشرقية حيث عُيِّنت لها «مهمات خاصة» ـ تقضي عادة بالمجازر ـ وأوكل لها دعم سياسة كانت تمضي غالباً بخلاف التراتبية النازية، أكانت عسكرية أم مدنية. وكانت تشكيلات فرق الحماية والمراتب الألمانية، شأن الشرطة السرية في الاتحاد السوفياتي، تصل

كالمعتاد بعد أن تكون الفرق العسكرية قد فرضت السلم على الأراضي المفتوحة، وتكون قد.أنهت أية معارضة سياسية صريحة.

مع ذلك فإن الشرطة السرية وتشكيلات النخبة، إبان الحقباتِ الأولى من النظام التوتاليتاري، لبثت تؤدي دوراً شبيهاً بالذي كانت تؤديه في ظل أشكال أخرى منَ الديكتاتورية. أما القساوةُ الفظيعة التي تميّزت بها أساليبها فلا يجد لها المرء نظيراً إلاّ في تاريخ دُوَل الغرب العصرية. وتقضي المرحلة الأولى من عمل الشرطة الآنفة بإخراج الأعداء السريين من مكامنهم وملاحقة الخصوم الأقدمين، مما يستلزم مواكبة السكان جميعهم هذه العملية، بأن يُجنّدوا في تنظيماتِ الواجهة ويعاد تأهيل أعضاء الحزب الأقدمين فيصيروا منتمين إلى أجهزة التجسّس الطوعية: وهكذا تنعدم رَيبةُ الكوادر التي أعدتها الشرطة خصيصاً لهذه المهمة، من تعاطف المتعاطفين إذ يصيرون مجنّدين على هذا النحو. وفي هذه المرحلة بالذات تتعاظم الشكوكُ بين الناس، فيصيرُ الجارُ، شيئاً فشيئاً ألدَّ الأعداء، وأخطر منَ العملاء المعينين من قبل الشرطة رسمياً، لمَنْ اعتبر مصدراً «للأفكار الخطيرة»، وذلك لمحض الصدفة. وتختتم المرحلة الأولى، من ملاحقة الأعداءِ الموصوفة، بتصفية كل مقاومة منظمة، سواء كانت مفتوحة أم سرية. وبمقدورنا أن نعيِّن هذه المرحلة في ألمانيا بالعام ١٩٣٥ تقريباً، وبالعام ١٩٣٠ بالنسبة للاتحاد السوفياتي.

وحالما انتهت إبادة الأعداءِ الواقعيين (من قبل الحكم التوتاليتاري بالطبع) وشُرِع بمطاردة «الأعداء الموضوعيين»، بات الإرهاب وحدَه جوهر الأنظمة التوتاليتارية الواقعي. ففي حجّة أنه ينبغي بناء الاشتراكية في بلد واحد، أو استخدام أراضٍ معطاة بمثابة المختبر الذي تتم فيه التجارب الثورية، أو تحقيق «الاقتصاد الجماعي» (Volksgemeinschaft)، يوضع ادعاء التوتاليتارية الثاني، ادعاؤها بالسيطرة الكلية، موضع التنفيذ عبر الوقائع الجارية. ولئن كانت سيطرة الأنظمة التوتاليتارية الكلية، من الوجهة النظرية، غير ممكنة إلا بعد أن

يمتد حكمها إلى العالم أجمع، فقد أثبتت (الأنظمة المذكورة) أن هذا الجزء من الطوباوية التوتاليتارية يمكن أن يتحقق إلى حدٍّ يقارب الكمال، طالما أنه مستقل زمنياً عن الانكسارِ أو الانتصار. هكذا يتسنى لهتلر أن يسعد، وسط الانكفاءات العسكرية، لإبادة اليهودِ ولتشييده مصانع الموت. وما همّ العاقبة الأخيرة من ذلك؛ إذ إنه دونَ الحرب ما كان من الممكن على الإطلاق «أن تحرقَ الجسور» وأن تتحقق بعض أهدافِ الحركة التوتاليتارية[٩١].

وكان منَ الحريِّ بتشكيلات النخبة في الحزب النازي و«كوادر» الحركة البولشفية أن تعمل في سبيل السيطرة التامة أكثر من سعيها إلى حماية النظام في السلطة. ولما كان الادّعاءُ التوتاليتاري بحكم العالم من نفس طبيعة التوسع الامبريالي، في الظاهر، بأن الادعاء بالسيطرة التوتاليتارية آلفَ لمن يدرس طبيعة الحكم الاستبدادي، دونَ غيرهِ. فإذا كان الاختلاف الأكبر بين التوسع التوتاليتاري والتوسع الامبريالي قائماً في أن الأولى لا تقرّ بأي اختلاف بين وطنٍ وبلد أجنبيٍّ، فإن الاختلاف الأكبر بين شرطة سرية تنمى إلى نظام استبدادي وشرطة سرية توتاليتارية يكمن في أن الثانية لا تطارد الأفكار السرية ولا تفيد من الطريقة القديمة التي طالما اتبعتها أجهزة الاستخبارات السرية، ونعني بها الاستفزاز[٩٢].

ولما كانت الشرطة السرية التوتاليتارية تشرع في عملها بعد تثبيت السلم في البلاد، فإنها تظهر، على الدوام، غير ذات جدوى بالنسبة لكل المراقبين الأجانب ـ إلاّ في حال حثّهم، خطأً، على تخيُّل وجودِ مقاومة سرية[٩٣]. بيد أن انعدامَ جدوى الأجهزة السرية ليس بالشأن الجديد. لذا وجدت المنتمين إليها وقد تولاّهم الهَوَسُ لإثبات منفعتهم والاحتفاظ بمواقعهم، حالما تتمّ المهمة التي من أجلها أنشئت هذه الأجهزة السرية. أما المناهج المعتمدة لهذه الغاية فقد جعلت من دراسة الثوراتِ دراسة تأريخية مشروعاً أدعى أن يكون صعباً. على سبيل المثال، يبدو أنه في ظل عهد لويس ـ نابليون لم يكن ثمة نشاط واحد معادٍ للحكومة إلاّ وقد

أوحَتْ به الشرطة السرية نفسها[٩٤]. وعلى المنوال نفسه، يرى المحللون أن دور المخابرات السرية داخل كل الأحزاب الثورية في روسيا القيصرية يدعو إلى الظن أنه دون نشاطاتها الاستفزازية «الموحية» لكان مسار الحركة الثورية الروسية تكلّل بالنجاح بشكل ما[٩٥]. وبعبارات أخرى، كان من شأن الاستفزاز أن ساهم في مواصلة تقليد التنظيم الثوري وتحطيمه لمراتٍ متوالية على حد سواء.

ولربّما كان دور الاستفزاز الغامض أحد الأسباب التي دعت القادة التوتاليتاريين إلى استبعاده. إلى ذلك فإن استخدام الاستفزاز ينطوي بالضرورة على فرضية أن الشك لا يكفي وحدَهُ دافعاً إلى توقيف المتّهم ومعاقبته. غير أن أحداً من القادة التوتاليتاريين، لم يخطر له أن يفكر في مواقف تستدعي اللجوء إلى الاستفزاز وذلك للإمساك بعدوّ مفترض في فخ منصوب له بعناية. ولكنّ الأهمّ من كل هذه الاعتباراتِ التقنية هو واقع أن التوتاليتارية كانت قد حددت أعداءَها إيديولوجياً قبل أن تستولي على السلطة: وعلى هذا وجدت فئات «المشبوهين» وقد حددتها أجهزة استخبارات الشرطة؛ أوَلم يكن اليهود، في هذا السياق، في ألمانيا النازية، شأن الطبقات الحاكمة القديمة في روسيا السوفياتية، في خانة المشبوهين بارتكاب نشاطات عدائية: إذ كان النظام قد اعتبر هؤلاء أعداء «موضوعيين»، وفاقاً للإيديولوجيا التي يأخذ بها النظام التوتاليتاري. أما الاختلاف الأكبر بين الشرطة السرية في النظام الاستبدادي والشرطة السرية التوتاليتارية فيكمنُ في الحد الفاصلِ ما بين «المشبوه» و «العدو الموضوعي». على أن هذا الأخير يتحدَّد تبعاً للخط السياسي الذي يعتمده الحكم وليس بناءً على الرغبة في الانقلاب عليه[٩٦]. وفي هذا الشأن ترى التوتاليتارية أن ما من امرىء إلاّ وينبغي أن تُستفزَّ آراؤه الخطيرة وليس أحدٌ إلاّ ويملك من ماضيه ما يسوغُ الشكوكَ التي تثقل عليه؛ فهو «حامل نوازع» على غرار ما يكون الآخرون حاملي مرض[٩٧]. وإذا نظرنا إلى الموجِّه التوتاليتاري من حيث أفعالُه الملموسة وجدناهُ يتصرف شأن رجل

يلبث يطلق السبابَ على رجل آخر بعناد، إلى أن يدرك الجميع أن هذا الأخير هو عدوه: حينئذٍ يسعه أن يمضي إليه بقصد قتله مستنداً إلى ـ حقه المشروع في الدفاع عن النفس، وقد يحالفه بعض الحظ في أنْ يصدّق. ولا شكّ أن هذا التمثيل موجزٍ قليلاً، ولكنِ هذا الواقع هو ما يتحقّق آخر المطاف ـ ولعلّ كل من تسنّى له مراقبة الأمور أدرك كيف أن بعض الوصوليين السعداء جعلوا يقضون على منافسيهم ببساطة.

إن إدخال مفهوم «العدو الموضوعي» (إلى اللغة التوتاليتارية) هو أكثر حسماً بالنسبة للأنظمة التوتاليتارية من التحديد الإيديولوجي الذي وصفَتْ به الفئات التي تقابله. ولطالما ظن البعض أن الحقد إزاء اليهود أو البورجوازيين، هو كفيل بأن يمكّن الأنظمة التوتاليتارية، بعد اقترافها جريمة وحيدةً وهائلة، من أن تعود إلى سابق عهدها، من حيث الركون إلى قواعد الحياةِ والحكم الطبيعية. ولكن العكس هو الصحيح، على ما يدرك الجميع. إذ إن طبقة الأعداء الموضوعيين هذه صمدَتْ إزاء الخصوم الأوّلين، الذين عرَّفت بهم الحركةُ إيديولوجياً. فإذا بأعداء موضوعيين جديدين يُكشف عنهم، وفقَ ما تهوى التبدلات الحادثة صدفةً. هكذا أمكن النازيين، بعد إتمامهم إبادة اليهود، أن يضعوا الترتيبات الضروريةِ الأولى في سبيل تصفيةِ الشعب البولوني، في حين مضى هتلر يخطّط للقضاءِ على بعض فئات الألمانيين[٩٨]. وفي هذا السياق أيضاً، رأيتَ البولشفيين ينقضون على كلّ المنتمين إلى الطبقاتِ الحاكمة القديمة يُهلكونهم، ثم يُطبقون بملء إرهابهم على طبقات الغولاك (بداية الثلاثينيات)؛ وسرعان ما تلا هؤلاء الروس من أصل بولوني (بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٨)، والشعوبَ التترية والألمان من سكان الفولغا إبانَ الحرب، وسجناء الحرب القدامى، والجماعة اليهودية في روسيا بعد إقامة دولة يهودية. بيد أن اختيار فئات كهذه لم يكن ليتم اعتباطاً؛ وبحكم أن هذه الفئاتِ كانت تشاع على الرأي العام، وكان يُفاد منها لغايات الدعاية في الخارج، فقد توجب أن تكتسب لدى هؤلاء صورة العدوة المحتملة.

وقد يكون اختيار فئة معينة معزواً إلى بعض الحاجات التي تستشعرها الحركة في باب الدعاية، وذلك لغاية الانتشار: ذلك هو السبب، مثلاً في ظهور المعاداة للسامية ظهوراً جديداً في جهاز الحكم داخل الاتحاد السوفياتي؛ ولا شكّ أن القيِّمين السوفيات كانوا يأملون من ذلك أن يحصلوا على تعاطف الدول التابعة لهم في أوروبا. وفي هذا الصدد عينه تندرج المحاكماتُ ذاتُ الجمهور العريض حيث ألزم المحكومون باعترافاتٍ ذاتية يقرّ بها هؤلاء بذنبهم بمثل ما يليق بالأعداء «الموضوعيين» والذين تمّ تعرفهم على هذا النحو. وكانت فضلى التمثيلات حيث يكون القائمون بهذه الاعترافاتِ قد أُعدوا إعداداً إيديولوجياً توتاليتارياً: وهذا مما يجعلهم يعَوْن «ذاتياً» أذيّتهم «الموضوعية»، فيعترفون «من أجل خير القضية»(٩٩). إن مفهومَ «العدو الموضوعي»، الذي تتراوح هويته بحسب الظروف ـ فما أن تُصفّى فئة حتى تسارع الدولة التوتاليتارية إلى شنّ الحرب على أخرى ـ ليتلاءم بالضبطِ مع الوضع القائم المتكرر مرات ومرّاتٍ من قبل الموجّهين التوتاليتاريين: ذلك أن نظامهم ليس، في أيِ معنى تقليدي له، حكومةً، إنما هو حركة لا تني، في سياق تقدمها، تتعثر بعوائق جديدة ينبغي إزالتها. حتّى لينبري أحد، من داخل النسق التوتاليتاري، محاججاً بفكرةِ القانون، حولَ فكرته المركزية القائلة «بالعدو الموضوعي».

ولعل التبدّل الحاصل في موقع الشرطة السرية داخل الدولة التوتاليتارية وطيد الصلة بهذا التحوّل من المشبوه إلى العدو الموضوعي. والحال أن الأجهزة السرية طالما دعيَتْ، عن حق، بأنها دولة في الدولة، ليس في الأنظمة الاستبدادية فحسب، بل في ظل الحكوماتِ الدستورية أو شبه الدستورية. باعتبار أن مجرد حيازة هذا القطاع على معلومات سرية يُجزيه أولية حاسمةً على كل قطاعات الإدارة الأخرى؛ ولطالما شكل ذلك تهديداً متواصلاً بالنسبة لأعضاء الحكومة(١٠٠). وبعكس ذلك، فإن الشرطة مستقلة استقلالاً تاماً عن إراداتِ القائد: ذلك أن القرار يعود إليه وحده

بتعيين العدوِّ الآتي بصورة الإمكان، كما يعود إليه تعيين كادراتِ الشرطة المؤهلة للتصفية، على حد ما فعل ستالين. إذ إن هؤلاء وجدوا أنفسهم، منذ أن وضعت الشرطة حدًّا لمسلَكِ الاستفزاز، وقد حرموا من الوسائل التي كانت تتيح لهم صيانة استقلالهم بإزاء الحكم. ولم يعتموا أن سقطوا، فيما خص ضمان وظائفهم، في عبودية تامة إزاءَ السلطات العليا. وجعلت الشرطة تكتفي شأن الجيش في دولة غير توتاليتارية، بتنفيذ السياسة المرعية الإجراء: وعلى هذا فقدت كلَ الامتيازاتِ التي كانت لها في بيروقراطياتِ الأنظمة من النوع الاستبدادي(١٠١).

لا تقضي مهمة الشرطة التوتاليتارية في اكتشاف الجرائم ولكن توجب الانتقالَ إلى العمل حين يقرِّر الحكم إلقاءَ القبض على فئة من السكان. ومن الناحيةِ السياسية فهي تتميز بالأخص، بكونها الجهاز الوحيد الذي يُخوَّل تقاسم أسرار السلطة العليا، وبكونها الوحيدة التي تدرك أي خط سياسيّ سوف يتمّ التشديد عليه. بيد أن هذا الأمر ينطبق على المسائل ذات الأهمية السياسية العليا، من مثل تصفية طبقة بكاملها أو مجموعة إثنية (لقد كان كوادر الـ (Gépéou) وحدهم المخوَّلين معرفة أهداف الحكم السوفياتي الحقيقية في بداية الثلاثينيات، كما كان كوادر الاستخبارات السرية الألمانية وحدهم يعرفون، منذ بداية العام ١٩٤٠ وما تلاها، أن اليهود ينبغي أن يُبادوا) والحق يقال، إن الحياة اليومية كلها قد تسلك هذا المنحى في وضع توتاليتاري تام: وحدَهم كوادر الـ (N.K.V.D) يدركون ما تريده موسكو، حين تعطى الأوامر في مجمع صناعي بمضاعفة إنتاج الأنابيب، على سبيل المثال: ذلك أن موسكو يمكن لها أن تأمر بالمزيد من الأنابيب، بمثلما ما تشاء أن تفلس مدير المجمَّع، أو أن تصفي كل الإدارة، أو أن تلغي هذا المشروع بعينه، أو أن يُنظر إلى هذا الأمر مكرراً على الصعيد الوطني، بحيث يتسنى لحملة تطهير جديدة أن تبدأ.

إنَّ من بين الأسباب التي تستدعي الازدواج في أجهزة الاستخبارات

السرية، والتي تقضي ألا يتعرف عملاؤها بعضهم على بعض، هو أن السيطرة الكلية تتطلّب مرونة قصوى: فإذا ما استعدنا مثالنا السابق، أمكن موسكو جيداً، إذ ترسل في طلب الأنابيب، ألا تتميَّز جيداً إذا كان ما تريده الأنابيب ـ التي يُحتاج إليها دوماً ـ أو حملة تطهير. على أن تعدّد الأجهزة السرية تجعل من التبدّلاتِ في آخر دقيقة ممكنة الحدوث، بحيث إن شبكة من المخابرات يسعها أن تهمّ بمنح مدير مشروع من نظام لينين وساماً، في حين تتهيّأ أخرى لاعتقاله. وفي آخر الأمر، تتمثل فعالية الشرطة في كونها قادرة على إعداد مهمّات متناقضَة بصورة متزامنة، وأن تفلح في مسعاها.

تنفرد الشرطة السرية، في ظل الأنظمة التوتاليتارية وغيرها، باحتكار بعض المعلوماتِ الحيوية. غير أن نوع المعرفة الذي يُتاح للشرطة وحدها امتلاكه كان قد أصابَه تحوُّل هام: إذ لم يعد مناطاً بالشرطة أن تلم بما يدور في خلد الضحايا المستقبليين (في غالب الأحيان تجهل أيّ مصير قد يؤولون إليه)؛ بيد أنها تصير خازنة أعظم أسرار الدولة. وهذا يعني تلقائياً تنامياً في الامتياز والهيبة، أية كانت خسارة السلطة الفعلية التي تواكب هذَيْن، فادحة ومريرة. حتى لا تعود تعرف أجهزة الاستخبارات السرية هذه ما يجهله القائد وبالعكس، وإذا شئنا أن نصف ذلك بعباراتِ السلطة، قلنا إنهم هبطوا إلى دَرَك منفّذي الأعمال الكبرى.

ومن الوجهة النظرية، يتبدّى أنَّ الإبدال التوتاليتاري من الجريمة الممكنة إلى الخطأ المشبوه، أهم بكثير من تحويل المشبوه إلى عدو موضوعي. ففي حين يُعتقل المشبوهُ لأنَّ الحكم يظنه قادراً على اقتراف جريمة تتلاءم بصورة أو بأخرى مع شخصيته (أو مع شخصيته المشبوهة)[١٠٢]، فإن الصيغة التوتاليتارية للجريمة الممكنة تقوم على أساس استباقٍ منطقي يرتئي تحوّلاتٍ موضوعية. وفي هذا المجال كانت دعاوى موسكو، التي اعتبر فيها الحرس البولشفي القديم وقادة الجيش الأحمر متّهمين، بمثابة الأمثلة التقليدية على العقوبات التي تنجم عن

الجرائم الممكنة. إلاَّ أنَّ خلفَ الاتهاماتِ الغريبة التي اختُلقَتْ كلُّها، يسعنا أن نتبيَّن بيُسر الخسابَ المنطقي التالي: إن التحوّل في الاتحاد السوفياتي يمكن أن يفضي إلى أزمة، والأزمة يمكن أن تؤدي إلى انقلاب الديكتاتورية الستالينية؛ وهذا من شأنه أن يضعف قوة البلاد العسكرية وينشىء وضعاً يكون فيه الحكم الجديد مضطراً إلى توقيع هدنة أو عقد تحالفٍ مع هتلر. وعلى هذا، فقد يخلص ستالين إلى التصريح بأن مؤامرة تحاكُ بغية قلب الحكم وذلك بالتواطؤ مع هتلر(١٠٣). وفي موازاة هذه الإمكانيات «الموضوعية»، شأن ولاء المتهمين، وإرهاقهم، وعجزهم عن استيعاب ما يحدث، وقناعتهم الراسخة في أنه دون ستالين قد يتلاشى كل شيء، وحقدهم الصادق إزاءَ الفاشية ـ أي ذلك العدد من الوقائع «المتمّمة» التي تنقص، بطبيعة الحال، الجريمة المنطقية الممكنة. إذاً، تؤول فرضيةَ التوتاليتارية المركزية ـ كل شيء هو ممكن ـ إلى إلغاء كلِّ ما يمكن أن يعوق تحقيق محصلتها العبثية والرهيبة: في أن كل جريمة متخيَّلة من قبل الحكام ينبغي أن تعاقب، دون أن يهتم المعنيون لمعرفة ما إذا كانت الجريمة ارتكبت أم لا. وفي هذه الحال، تتخطى الجريمة الممكنة، شأن العدو الموضوعي، كفاية الشرطة بالتأكيد، التي لا يسعها أن تكتشفها، ولا أن تختلقها، ولا أن تدفع إليها. هاهنا تخضع الأجهزة السرية خضوعاً كاملاً للسلطاتِ، أيضاً. إذ إن استقلالها، باعتبارها دولة داخل الدولة، قد آلَ إلى التلاشي.

ليس مظهر واحد تشبه فيه الشرطةُ السرية التوتاليتارية أجهزة الاستخبارات السرية في الدول غير التوتاليتارية. إذ لطالما أفادت، الشرطة السرية، تقليدياً أي منذ فوشيه، من ضحاياها من أجل أن تزيد إلى الموازنة الموفرة لها رسمياً من قبل الدولة بعض الموارد المواربة قليلاً؛ فقد كان يكفي أن تتخذ لها موقع المشارك في النشاطاتِ التي يفترض بها إلغاؤها، مثل ألعاب الميسر والدعارة(١٠٤). إذاً لقد كانت هذه الطرائق غير المشروعة للتمويل الذاتي، والتي تتراوح ما بين القبول الودّي للعلاواتِ،

والابتزاز المحض والخالص، عاملاً أساسياً في الحرية التي كانت متاحة للمخابراتِ السرية حيال السلطاتِ العامة وجعلت تدعم موقعها كدولة داخل الدولة. ومما يثير الفضول أن يعاين المرء أن تمويل نشاطات الشرطة من خلالِ رشاوَى أو علاواتِ مالية وفّرها ضحاياها (الشرطة) أنفسهم، استمر قائماً وصمد إزاء كل التغييرات الأخرى. وفي روسيا السوڤياتية، كانت الـ (N.K.V.D) خاضعة تماماً لما يقتضيه استثمار الأشغال الشاقة، والذي يبدو أن ليس فيه أي صالح آخر، ولا أي مقصد سوى تمويل الجهاز السريّ الهائل(١٠٥). باديء الأمر، وجدت هِملر يموّل فرقَ الحماية والمراتب (S.S) الألمانية، التي كانت تعدُّ كوادر الشرطة السرية النازية، من خلال الممتلكات والأموال التي صودرَتْ من اليهود؛ ثم عقد اتفاقاً مع دارّيه (Darré)، وزير الزراعة، ينال بموجبه بضعة مئات من ملايين الماركاتِ التي كان يجنيها دارّيه من شرائه المحاصيل الزراعية من الخارج بأسعار متدنية فيبيعها بأسعار ثابتة في ألمانيا(١٠٦).

إلا أن مصدر العائدات المنتظمة هذا كان لَهُ أن يضمحل إبَّان الحرب. وكان «ألبرت سپير»، خليفة «تودت» وأعظم ربّ عمل ومستخدم للعمالة في ألمانيا ما بعد العام ١٩٤٢، قد اقترح إنشاء سوق شبيهة بما قام به هِملر عام ١٩٤٢؛ ولو كان هِملر قد وافق على إخضاعِ عمال الأشغالِ الشاقة المستوردين، والذين طالما اتسم عملهم بانعدام الفعالية، لسلطةِ فرق الحماية والمراتب، لكانَ تنظيم سپير يدفع نسبة مئوية معينة من أرباحِهِ إلى فرق الحماية والمراتب الآنفة(١٠٧). وكان هملر قد أضافَ إلى مصادر هذه الوارداتِ التي تتراوح انتظاماً، الوسائل القديمة في الابتزاز التي كانت تستخدمها المخابرات السرية إبان الأزماتِ المالية: والحال أن فرق الحماية والمراتب (S.S) شكّلت، في جماعاتها، «روابط أصدقاء فرق الحماية والمراتب الألمانية» وكانت الغاية منها توفير الأموال الضرورية، توفيراً «بالتبرُّع»، من أجل تغطية حاجاتِ الممثلين المحليين

في فرق الحماية والمراتب الألمانية(١٠٨). وتجدر الإشارة إلى أن الشرطة السرية النازية، في هذه العمليات التمويلية المختلفة لم تكن لتستغلّ سجناءَها. ماعدا سنواتِ الحرب الأخيرة، حين لم يعد هِملر مطلق اليد **في استخدام الطاقة البشرية في معسكرات الاعتقال، ذلك أن العمل في المعسكرات لم يكن له من غاية منطقية سوى مضاعفة العبء والعذاب** على السجناء البائسين(١٠٩).

مع ذلك فإنّ هذه المخالفات المالية لا تعدو كونها الآثار الوحيدة التي تخلّفها الصلة مع تقليد الشرطة السرية ـ وليس لها، لقولة الحق، أية أهمية ـ ذلك أن حقد الأنظمة التوتاليتارية العميم حيال المسائل الاقتصادية والمالية جعل هذه المخالفات ممكنة، بحيث إنّ الطرائق التي يزمع أن تكون غير مشروعة في ظروف طبيعية، والتي قد تميّز الشرطة السرية عن المديريات الأخرى الأجدر في الإدارة، لا يعود بمقدورها أن تعيّن طبيعة القطاع الذي نحن بصدده، فلا تُعلمنا بما إذا كان مستقلاً، ولا يتعلّق بأية سلطة أخرى، وإذا ما كان يحيا في مناخٍ من عدم الانتظام، وانعدام الاحترام والأمن. وبالعكس، فقد كان موقع الشرطة السرية التوتاليتارية راسخاً بصورة تامة، في حين كانت مخابراته مندمجةً تماماً في الإدارة. باعتبار أن التنظيم هو تجسيد للقانون نفسه، وجدارة احترامه هي فوق أي تشكيك، .وبالتالي فهو لا يجاوز الحدود التي كان قد رسَمها القانون. وعلى هذا فالشرطة كانت قد أزمعت على ألاّ تنظم اغتيالات تطاوِل قائدَها، وهي لن تحرّض على الجرائم ضد الدولة والمجتمع، ولسوف تقمع بشدة كل أشكال الفساد، والابتزاز والأرباح المالية المحظورة. وكان للموعظة التي وجّهها هِملر إلى رجاله في عزّ الحرب، وقد أرفق بها تهديداتٍ جد واقعية ـ «إن لنا الحقّ الأخلاقي بإبادة هذا الشعب (اليهودي) العازم على إبادتنا، ولكن ليس لنا الحق في أن نثرى بأية طريقة كانت، حتّى ولو كان (ما نُعطاه) معطفاً من الفرو، أو ساعة، أم ماركاً واحداً، أو

حتى سيجارة»[١١٠] ـ الأثر المدوّي في تاريخ الشرطة السرية برمّته. فإذا كانت هذه الأخيرة لا تزال تهتم «للأفكار الهدّامة»، فلن يكون على الأشخاص المشبوهين أن يدركوا أن أفكارهم هدّامة؛ إنّ تحزيب(*) كل حياة فنية وفكرية يتطلّب إعادة سبك ومراجعة مستمرتَين للمقاييس؛ وهاتان تتلازمان طبيعياً مع إعدامات متواصلة تطاول المثقفين الذين كانت «أفكارهم الهدامة» قد وصفَتْ في العشية بأنها غاية في الأصالة والاستقامة. وإذا كان الدور البوليسي، بكل ما للكلمة من معنى، الذي أعطي للشرطة السرية قد باتَ غير مجدٍ، فإن دورها الاقتصادي، الذي نظن أحياناً أنه حلّ بديلاً من الأول، يكون أكثر مدعاةً للشك. ولئن كان أكيداً أن الـ (N.K.V.D) أو اللجنة الشعبية للشؤون الداخلية، كانت تنهَبُ، بصورة دورية، بعضاً من النسبة المئوية من السكان السوفيات من أجل أن ترسلهم إلى المعسكرات المعروفة تحت التسمية المخادعة «معكسرات الأشغال الشاقة»[١١١]، فإنه قد يكون ممكناً أن هذه الطريقة السوفياتية هي التي يعتمدها النظام من أجل حل مسألة العمل؛ ولكن الجميع يدركون أن المردودَ في هذه المعسكرات كان غاية في التدنّي، بل هو أدنى من مردود العمل العادي في الاتحاد السوفياتيَ، وأنه يكاد يكفي لتغطية تكاليف الجهاز البوليسي.

بيد أن دور الشرطة السرية السياسيّ ليس مشكوكاً به ولا هو عديم الجدوى، إنما هو «الأفضل تنظيماً والأكثر فعالية» من كل قطاعاتِ الحكم[١١٢]، في جهازِ السلطة داخل النظام التوتاليتاري. وبالأحرى فإن هذا الجهاز يشكّل العضوَ المنفذ الحقّ في الحكم، والذي يتم من خلاله نقل كل الأوامر المنقولة. وبالمقابل، فقد أنشأ القائدُ التوتاليتاري، إلى شبكة العملاء السريين، سيوراً من التنقيل ذات قدرة محض تنفيذية، والتي تتبدّى بعكسِ البُنية على هيئة البصلة التي اتخذتها تراتبيةُ الواجهة،

(*) أي إدخال المرء أو الجماعة في الحزب.

منفصلة تمام الانفصال عن كل المؤسساتِ الأخرى[113] ومنقطعة عنها. وبهذا المعنى، يكون عملاء الشرطة السرية الطبقة الوحيدة التي تحكم الدول التوتاليتارية حكماً مفتوحاً على مداه؛ وعلى هذا فإنَّ مقاييسها وميزان قيمها جعلَتْ تطبع كل نسيج المجتمع التوتاليتاري.

ومن هذا المنظار، لا غرابة في أن يجد المرء أن بعضَ صفاتِ الشرطة السرية الخاصة، إن هي إلا صفات عامة تنشأ من المجتمع التوتاليتاري، أكثر من كونها خصوصيات تتميز بها الشرطة السرية التوتاليتارية. ففي العالم التوتاليتاري تضمّ فئة المشبوهين إليها السكان أجمعين: وعلى هذا فإن كل فكر ينحرفُ عن الخط الذي ترسُمُه الدولة، وإن كانَ لا ينِي يتبدَّل، يصير عرضةً للشبهة، أيًا كان نطاق نشاطِهِ وموضع ظهوره.

فالكائنات البشرية مشبوهة من حيث التعريف بها، بحكم أنها قادرة على التفكير فحسب؛ بحيث إن تصرفاً مثالياً لا يجنب المرءَ التشكيكَ؛ ذلك أن الطاقة البشرية التي أعطيت للمرء أن يفكِّر تحثّها نفسُها على تبديل رأيه. وبالمقابل، لما كان مستحيلاً أنْ يكشف الحاكم كشفاً واثقاً بالتمام عن قلب الرجل المحكوم الآخر ـ في هذا السياق يكون التعذيب محاولة يائسةً ليس إلاَّ، وعبثية طوال الدهر باعتبارها عاجزة عن بلوغ ما لا يمكن أن يكون ـ فإن الشكَّ سوف يظل ماثلاً ولن يتبدَّد على الإطلاق، طالما أن جماعة من القيم، وتصرفاتٍ متوقعة قائمة على المصلحة الشخصية، لن تكون موجودةً من حيث كونها أوقعة(*) اجتماعية (متميِّزة عن الأوقعة النفسانية المحضة). وعلى هذا النحو وجدتَ الريبة المتبادلة تطبع كل العلاقات الاجتماعية في البلدان التوتاليتارية، وتولَّد مناخاً يسود أنّى كان، حتّى خارج المجالِ المخصوص بالشرطة السرية.

ولئن كان التحريض، في الأنظمة التوتاليتارية، وقفاً على العميل السري دون غيره، فإنه صار طريقة في تصرُّف المرء مع جاره، طريقة أُجبر

(*) جمع «واقع»، تمييزاً لها عن «واقعات» و«وقائع»، وهما جمع واقعة.

كل امرىء على اتباعها، شاء ذلك أم أبى. فإذاً كل امرىء «عميل محرِّض» بالنسبة لكل الآخرين، بشكل أو بآخر؛ إذ إن كل امرىء قد يُنسب إليه صفة «عميل محرِّض»، في حال وقعت السلطات على حوار أليف وودّي تضمَّن «أفكاراً هدامة» (أو قد تصير إليه بين الحين والآخر). على هذا فإن تعاون كل إنسان في سبيل الإبلاغ عن المعارضين السياسيين، وعرضهم الخدماتِ من أجلِ القيامِ بالوشاية ليسا أمرين جديديْن بلا شكّ؛ بيد أنهما أكثر تنظيماً في الدول التوتاليتارية حتى يكاد عمل الأخصائيين يبدو لا طائل تحته. ففي نسقٍ من التجسس ماثل على الدوام، حيث كلّ امرىء هو عميل سري، وحيث كل امرىء يشعر بنفسه مراقباً، وفي الظروف التي تغدو فيها المهن شديدةَ الخطورة والإهلاك، وحيث الارتقاءاتُ والسقطات المذهلة، باتت كل كلمة ملتبسةً وعرضة «لتأويل» استعادي.

ولعل أكثر الظواهر تمثيلاً للطريقة التي انطبع بها المجتمع التوتاليتاري بأساليب الشرطة السرية ومعاييرها، يسعنا أن نلقاها في مسألة المهن. لطالما كان العميل المزدوج في الأنظمة غير التوتاليتارية يخدم القضية التي كان ينبغي له أن يصارعها، بنفس الحدة وربما أكثر مما كانت السلطات تبديه في مواجهتها. ولم يندر أن انساق عميل مزدوج إلى طموحٍ مضاعف؛ أن يرتقي داخل صفوفِ الأحزابِ الثورية وداخل صفوف الإدارة في آن معاً. وفي سبيل أن ينال ترقية على الصعيدين، كان يكفيه أن يعتمد بعضَ الوسائل التي تشكّل جزءاً من طموحاتِ المستخدم المتدنّي، في مجتمع سويّ، الذي لا يني يتقدَّمُ على النهج القديم: وبفضل مخالطاتِهِ مع الثوريين، قد يحظى بفرصة واحدة أقلّه للتخلص من قائده في الشرطة(١١٤).

ونحن إذا ما نظرنا إلى الظروف الواجبة من أجل اصطناع مهنة في المجتمع الروسي الحالي، وجدنا التماثُلَ مع المناهج التي وصفناها لتوّنا صارخاً. فليس كبار الموظفين وحدهم يدينون بمراكزهم إلى حملاتِ

التطهير التي طردت أسلافهم فحسب؛ بل إن كل أنواع الترقيات، ولدى كل مراحل الحياة، إنما تتسارع على هذه الطريقة. إذ تعمد حملة تطهير وطنية، كلَّ عقد، على إحلال جيل جديد مكانَ الجيل القديم، وقد تسلح الأول بشهادات نالها لتوّه وباتَ نهماً للمراكز. وها أنّ الحكم نفسه يؤسس ظروف التقدّم هذه التي كان العميل السريّ فيما مضى يسعى إلى تكوينها.

ولئن كان الانقلابُ المرحليّ والعنيف الذي أصابَ الآلة الإدارية الهائلة برمتها، قد حال دون تنمية الكفايات، فإن له حسنات: إذ إنه يوفّر الشباب النسبي لدى الموظفين ويمنع من استقرار الظروف التي قد تشكل، إبان السلم أقلّه، خطراً على الحكم التوتاليتاري؛ فهو، إذ يلغي التقادم والاستحقاق، فإنه يقي ولادة هذه الولاءات التي من شأنها أن تشد الشبّان المتعاونين إلى أبكار، يتعلّق بهم تقدمهم؛ ومن شأنه أيضاً أن يلغي كل مخاطر البطالة ويوفّر لكل امرىء عملاً منسجماً مع التربية التي تلقاها. وهكذا، أمكن ستالين، عام ١٩٣٩ وبعيد انتهاء حملة التطهير الهائلة في الاتحاد السوفياتي، أن يسجِّل برضىً بالغ أن «الحزب كان بمقدوره أن يرمي إلى مراكز الإدارة في شؤون الدولة والحزب أكثر من (٥٠٠,٠٠٠) خمسمئة ألف شاب بولشفي»[١١٥]. إنّ للإذلال الذي يستشعره المرء من كونه مديناً بمركزه إلى إلغاء مركز سَلفه ظلماً، نفس الأثر المفسد الذي أفضى إليه إلغاء مهن اليهود في ألمانيا: إذ يجعل من كل حائز على مهنة متواطئاً واعياً الجرائم التي يرتكبها الحكم والمستفيد منه، أكان الأخير يهنأ بذلك أم لا، فينتج عن كل ذلك أن الفرد المذلولَ قد يدافع عن النظام بشراسة أكبر مما تستحقّه الإفادة. وبعبارات أخرى، فإن هذا النسق إن هو إلا السيرورة المنطقية لمبدأ القائِد مع كل تطميناته؛ وهو، إلى ذلك، أفضل ضمانة للولاء ممكنة: والواقع أنه يجعل كل جيل جديد خاضعاً، بوسائل وجوده، إلى خط القائد السياسي القادر وحده على إطلاق إشارة البدء بحملة التطهير الخالقة الوظائف. كما أنه يحقق هوية المصالح

العامة والخاصة التي اعتاد المدافعون عن الاتحاد السوفياتي التفاخر بها أيّما تفاخر (أما في الصيغة النازية، فهي القضاء على دائرة الحياة الخاصة)، إلى حدّ يصير معه كل فرد، أية كانت أهميته، راهناً وجوده كله لمصلحة النظام السياسية؛ وإذ تتحطم هذه الهوية الفعلية، وإذ تضعها حملة التطهير التالية خارج الدائرة، يبلغ النظامُ يقينَه في أنه صائر إلى الاختفاء من عالم الأحياء. وبصورة تكاد تكون مختلفة، أمكن نسبة العميل المزدوج إلى قضية الثورة (والتي يفقد موقعهُ دونها)، وليس إلى الشرطة السرية فحسب، ذلك أن صعوداً مذهلاً سوف يفضي بالضرورة إلى موتٍ مغفلٍ، ولما كان يستحيل أن تمارس هذه اللعبة إلى ما لانهاية، وفقاً لأيّة صدقيّة، وكان الحكم التوتاليتاري قد أحدث أحد أثقل التحوّلات جريرةً في علم النفسِ الاجتماعي، حين حدّد لكل المهنِ شروطاً للتقدم لم تكن لتناسب فيما مضى إلا حثالة المجتمع. حتى صارتْ نفسيَّة العميل المزدوج الذي يريد أن يشتري بعضاً من سنواتِ الرخاء والمجد بثمن حياته القصيرة، الفلسفة الشخصية المأثورة لدى الجيل الذي تلا الثورة في روسيا، بأسره، وبدرجة أقل في ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كان ذلك شديد الخطورة.

ولما كان المجتمع منطبعاً بالمعايير التي كانت فيما مضى حكراً على الشرطة السرية، وكان يحيا من وسائلها، باتَ مجالاً تعيثُ فيه الشرطة السرية التوتاليتارية فساداً. ولم يتسنّ لها أن تشكّ بكَوْن ضحاياها متهمين بالمعارضة إلا في البدء، حين كان لا يزال الصراع على السلطة قائماً. ومن ثم انضوت في ركاب المهنة التوتاليتارية مضطهدة العدو الموضوعي، أكان ذلك اليهود أو البولونيين (في حالة النازيين) أو الذين زعمت أنهم «معادون ـ للثورة» ـ ومن العرف أن الاتهام في «الاتحاد السوفياتي يُرمى حتى قبل أن يطرح أي سؤال فيما خصَّ سلوك المتهمين»: وربّما كان هؤلاء أناساً كانوا يملكون دكاناً أو منزلاً، أو ممن كان «أهلوهم أو أجدادهم يملكون أراضي وممتلكات كهذه»[١١٦]، أو ربما وجدوا أنفسهم

ينتمون إلى إحدى قوى الاحتلال النامية إلى الجيش الأحمر، أو ربّما كانوا روسيين من أصل بولوني. بيد أن مفهومي العدو الموضوعي والجريمة الممكنة منطقياً، ما كان ليتخلى عنهما الحكام التوتاليتاريون إلاّ حين أدركت التوتاليتارية تمامها، وما كان هؤلاء ليكفوا عن انتقاء ضحاياهم بالصدفة ودون أن توجه إليهم التهمة، إلاّ بعد أن انقضى حَوْلُ التوتاليتارية. والحال أن هذه الفئة الجديدة من «غير المرغوب فيهم» يمكن أن تتكوَّن من المرضى نفسياً أو مرضى القلب ومن ذوي أمراض الرئة في حالة التاويين، أو يمكن أن يكون هؤلاء أناساً يشكلون نسبة مئوية معينة من السكّان وقد أعدَّت للإبعاد، كما هي الحال في الاتحاد السوفياتي، على أن تتفاوت هذه النسبة من مقاطعة إلى أخرى. ولا شك أن هذا الترابط في الانتقاء الاعتباطي إنما ينكر الحرية الإنسانية بأشدّ فعالية مما يُحسنه أي نظام استبدادي. ويمكن للمرء أن يكون أقله عدواً للاستبداد، بغية أن تعاقبَهُ بذاتها. أما حرية الرأي بالنسبة لمن كانت لديهم الجرأة في أن يعرِّضوا أعناقهم للضرب، فلم تكن ملغاةً. ومن الوجهة النظرية، فإن اختيار المعارضة يظل ممكناً في الأنظمة التوتاليتارية وإن على نفس الشاكلة؛ غير أن حرية كهذه هي معدومة في الحقيقة، إذا كان ما يتولّد عن ارتكاب فعل إراديّ هو «العقاب» الذي يمكن أن يطاول أيًا كان، وبأي شكل كان. وعلى هذا فلم تتقلص الحرية في هذا النسق إلى حدها الأقصى وبالظاهر فحسب، ولم تبلغ حدَّ توفيرها الضمانة العصية على التدمير، ونعني بها إمكانية الانتحار، بل إنها فقدت طابعها المميِّز أيضاً؛ ذلك أن التبعات هي نفسها بالنسبة لمن يمارس الحرية، ولمن يكونون بريئين تماماً. وكان هتلر قد تسنى له أن يحقق حلمه في وضع قانون عام للصحة في ألمانيا، يلقى بموجبه الرجلُ الذي أصيب بمرض رئوي نفس المصير الذي يلقاه شيوعيٌّ إبان السنوات الأولى أو يهودي أثناء السنوات الأولى منَ النظام النازي. وكذلك الأمر، فإن مُعارضَ النظام الذي يقاسم مصيره ملايين الأشخاص في روسيا المعينين لدخول

معسكراتِ الاعتقال بغية ملءِ الحصص المخصوصة بهم، لا يفعل سوى أن يرفع ثِقل الاختيار الاعتباطي عن عاتق الشرطة. وفي هذا السياق يكون البريء والمذنب غير مرغوب فيهما، على حد سواء.

والحقّ أن مفهومَ الجريمة والمجرمين لدى الشرطة السرية التوتاليتارية إذ يتبدَّل فإنه يحدد وسائلها الجديدة والرهيبة. وفي حين يُعاقب المجرمون، فإن غيرهم يتوارون عن وجه الخليقة؛ ولما كان هؤلاء يخلفون وراءهم أثراً وحيداً، هو ذكرى من تعرّفوهم وأحبوهم، تمضي الشرطة السرية، وبهمّة شديدة، إلى ضمانِ تغييب كلّ الآثار التي قد يخلّفها المحكوم وراءه.

لقد كان «أوخرانا»، المسؤول السالِفُ عن الشرطة السياسية (G.P.U) في العهد القيصري، قد ابتدع، على حد ما قيل، نسقاً من التصنيف: يُسجل بمقتضاه كُل مشبوه على بطاقة كبيرة دُوّن في وسطها اسمه محاطاً بالأحمر؛ في حين يُعين رفاقُه السياسيون بدوائر حمراء أصغر، أما معارفه من غير السياسيين فيشار إليهم بدوائر خضراء؛ وعلى هذا المنوال تحدّد دوائِرُ بنيّة الأشخاص الذين يكونون على صلة مع أصدقاء المشبوهِ والذين لم يكن تعرّفهم شخصياً؛ على هذا فإن التقاطعات من جهة بين أصدقاء المشبوه السياسيين وغير السياسيين، ومن جهة أخرى، بين أصدقاء أصدقائه، يتم تعيينها بخطوط تجمع بين الدوائر المعنية على التوالي(١١٧). في ظاهر الأمر، لم تكن حدود هذه الطريقة لتتعدّى حجمَ البطاقات؛ إلى ذلك، فإن ورقة وحيدة، من الوجهة النظرية، وهائلة الحجم تبيِّن تقاطع العلائق في ما بين السكان قاطبةً. بيد أن ذلك هو بالضبط هدف الشرطة السرية التوتاليتارية الطوباويّ. فقد تخلت الشرطة السرية الآنفة عن حلمها التقليدي القديم الذي باتت بمقتضاه آلة الكشف عن الكذب قادرة على إنجازه: فلم تعد تحاوِل اكتشاف مَنْ هو الذي أو مَنْ يفكر بماذا. (وربما كان كاشف الأكاذيب المثال الصارخ على الفتنة التي مضى يمارسها، ظاهرياً، هذا الحلم على أذهان كل الشرطيين؛ إذ

إنه من الأكيد أن الجهاز المعقّد الأنف لا يسعه أن يقيس أموراً ذات شأن، إلا ما كان ناجماً عن رباطة جأش ضحاياه، أو عصبيتهم. وفي الواقع، فإن القصور في التعليل الذي يحكم استخدام هذه الإوالية لا يمكن أن يُعزى إلاّ إلى الرغبة غير المنطقية في إخراج شكل من قراءة الأفكار، يكون ممكناً رغم كل شيء). ولا شك أن هذا الحلم القديم، البالغ الترهيب، الذي طالما راود البشَرَ، كان طالما تزامن مع التعذيب وشتى أنواع الفظاعات الأشد عِظماً وهَوْلاً. حتى لم يكن نُصب هذا الحلم سوى أمر واحد: طَلب المستحيل. غير أن حلَم الشرطة التوتاليتارية المعاصر، وبتقنياتِها المعاصرة، يتبدّى أرعب من هذا بما لا يقاس. فاليوم تحلم الشرطة بأنّ نظرة واحدة إلى الخارطة الهائلة على جدار المكتب تكفي لتتبيّن، وفي أية لحظة أرادت، مَنْ هو مرتبط مع مَنْ، وبأية درجة من الإلفة؛ فمن الناحية النظرية يبدو هذا الحلم عصياً على التحقق، حتّى لو كان تنفيذه التقني يواجه بعض الصعوبات الأكيدة. وفي حال كانت هذه الخارطة موجودةً وجوداً فعلياً، فإن الذكرى نفسها لن يسعها أن تقف حائلاً دون تحقيق الطموح التوتاليتاري في السيطرة على العالم؛ وإذ توجد خارطة كهذه يصير ممكناً إخفاء الأشخاص دون أن يخلف ذلك أي أثر على الإطلاق، وكأنهم لم يوجدوا قطّ.

وإذا شاء المرء أن يصدق أقوال عملاء الـ (N.K.V.D)) الذين كانوا قد اعتقلوا، فإنّ الشرطة السرية الروسية كانت قد شارفَتْ، بصورة تدعو إلى القلق، على تحقيق هذا المثال في الحكم التوتاليتاري. إذ كانت الشرطة تملك ملفّات سرية عن كل فرد من سكان البلاد الفسيحة الأرجاء هذه، حيث دُوِّنت مختلف العلاقات القائمة بين هذا الفرد والناس، وبينه وبين المعارفِ الطارئين، وحيث ذكرت صداقاتُهُ الحقيقية وروابطه العائلية؛ ذلك أنّ المتهمين، الذين وصفت «جرائمهم» بأنها «موضوعية»، كانوا يخضعون، قبل توقيفهم، إلى استجواب دقيق غايته اكتشاف هذه

العلاقات دون غيرها. وفي آخر المطاف، وفيما خص موهبة الذاكرة الخطرة للغاية على التسلط التوتاليتاري، فإن المراقبين الأجانب ليشعرون أنه «إذا صَحّ أنَّ الأفيال لا تنسى أبداً، فإن الروس يبدون على العكس، لفيالاً... وعلى هذا وجدتَ علم النفس لروسيا السوفياتية يسعى إلى جعل فقدان الذاكرة فقداناً تاماً قيد الإمكان والتحقق الفعليين»(١١٨).

وقد يدرك المرء الأهمية العظمى التي يوليها جهاز السيطرة الكلية لاختفاء ضحاياه اختفاءً تاماً، إذ يعاين كيف أن النظام التوتاليتاري، لسبب أو لآخر، راح يتصدّى لذاكرة الباقين على قيد الحياة. ففي أثناء الحرب، ارتكب آمر من جهاز الاستخبارات الألمانية السرية خطأً رهيباً، حين أنبأ امرأة فرنسية بأن زوجها كان قد توفي في معسكر اعتقال ألماني؛ فكان لهذا السهو أن أحدث سيلاً من الأوامر والتعليمات إلى كل آمري المعسكرات، محذرة إيّاهم من إدلائهم بأية معلومات إلى العالم الخارجي(١١٩). والحق يقال، فيما خصَّ هذه الأرملة، أن زوجها يجدر به أن يكون كَفَّ عن الحياة لحظة اعتقاله؛ أو بالأحرى كان قد كَفَّ عن أن يكون قد عاش. كذلك الأمر، فقد كان ضباط الشرطة السوفيات، الذين اعتادوا منذ ولادتهم على هذا النظام، لا يسعهم سوى أن ينظروا شزراً إلى هؤلاء الناس، الذين راحوا يحاولون عبثاً معرفة ما حدث لأصدقائهم أو لأهليهم المعتقلين(١٢٠)، في بولونيا المحتلة.

في البلدان التوتاليتارية تكون كل أمكنة التوقيف التي تحكمها الشرطة مُنشأة لتكون زنزاناتٍ حقيقيّةً ونسّاءة إلى حيث ينزلق الناس صدفةً، دون أن يخلفوا وراءهم تلكَ العلاماتِ الدالة على وجودٍ كامِلٍ، شأن الجسد أو القبر. وفي منظور هذا الابتداع الجديد الذي يقضي بالتخلص من الناس، تغدو طريقة الاغتيال القديمة، أكانت سياسية أم جرمية، غير فعالة بالتأكيد. ولما كان المجرم يتركُ جثّة خلفَهُ، ولئن حاول محو آثار هويته المخصوصة، فإنه لن يملك القدرة على استئصال هويته من ذاكرة العالم الذي لا يزال على قيد الحياة. وعلى العكس، فإن الشرطة السرية تجترح

الأعجوبة، إذ تجعل الضحية لم توجد على الإطلاق.

لقد كانت الصلة بين الشرطة السرية والجمعيات السرية أكيدة. وكلّما شاءت الأولى أن تثبت موقعها هزّت عصا التهديد الماثل أبداً في وجود الجمعيات السرية. إلا أنّ الشرطة السرِّية التوتاليتارية كانت أولَى الشُرَط في التاريخ حين أنِفت من استخدام هذه الحجج البالية على منوال المستبدين. والحال أن الطابع الغفلي الذي اتّسم به ضحاياها، الذين لم يكونوا أعداءً للنظام بكل ما للكلمة من معنى، والذين تظل هويتهم مجهولةً من قِبَل مضطهديهم إلى أنْ يزيلهم من عالم الأحياءِ قرارٌ اعتباطيٌ من الحكومة، ويبيدُ ذكراهم من عالم الأموات، هذا الطابع هو فوق كل سرّ؛ بل إنه فوق الصمت الأشد صرامة، وحتى فوق كمالِ الضبط في شأن الحياة المزدوجة التي طالما اعتادت التجمعات السرية على فرضِه بين أعضائها.

ولئن لبثت الحركات التوتاليتارية، إبّان صعودها إلى السلطة، تقلّد بعض الظواهر التي تميِّز الجمعيات السرية دون أن تكفّ عن التنامي علناً، فإنها لم تنشىء مجتمعاً سريًا حقًا إلا بعد إحلال سيادتها. على أن المجتمع السريّ الذي أنشأته الأنظمة التوتاليتارية إن هو إلا الشرطة السرية نفسها؛ ذلك أن السر الوحيد الذي يظل طيَّ الكتمان الشديد في بلد توتاليتاري، هو المعرفة الباطنية الوحيدة التي تتعلّق بنشاطاتِ الشرطة والظروف التي تسود معسكراتِ الاعتقال[١٢١]. وبالطبع، يدرك السكان بمجموعهم ولا سيّما أعضاء الحزب منهم، الوضع في خطوطه الكبرى ـ أن معسكرات الاعتقال موجودة، وأن الناس يختفون فيها، وأن الأبرياء يعتقلون. ولكن كل امرىء يدرك، في الآن نفسه، أن التكلّم على هذه «الأسرار» هو الجريمة العظمى بذاتها. ولما كانت معرفة رجل واحدٍ تتوقّف على تأكيد نظرائِه وتفهُّمهم، فإن هذه المعلوماتِ، التي يتقاسمها الجميع ويحتفظ بها كل امرىء لنفسِه دون أن تُشاع على الإطلاق، تفقد طابعها الواقعي فتتحوّل إلى محض كابوس. وحدَهم أولئك الذين

يحتفظون بهذه المعرفة الباطنية الخالصة ونعني به ذلك الإلمام بالفئات الجديدة من غير المرغوب فيهم، وبالوسائل العملانية التي يتبعها الكوادر، وحدهم يخوّلون التواصل فيما بينهم حولَ ما يشكّل لهم الواقع الحقّ. وحدهم يؤتى لهم أن يعتقدوا بما يعرفون أنه حقيقي. ذلك هو سرّهم، الذي من أجل الاحتفاظ به تشكلوا في تنظيم سرّي. وحتى لو اعتقلهم هذا التنظيم السري، ولو أجبرهم على أداء اعترافات، ولو صفّاهم آخر المطاف، فإنهم يظلّون أعضاء فيه، وكلّما طال أمد احتفاظهم بالسرّ ظلّوا منتمين إلى النخبة، فباتوا يتبعون قاعدة ثابتة تقضي بعدم خيانة السر أبداً، حتى ولو كانوا في السجن، أو في معسكراتِ الاعتقال(١٢٢).

كان قد مَرَّ بنا أنه بين الضلالاتِ العديدة التي لبثت تصدم حِسَّ الرشاد لدى العالم غير التوتاليتاري يندرج استخدامُ التوتاليتارية، استخداماً غير عقلاني، للوسائل المخصوصة بالمتآمرين. ولما كانت الحركات التوتاليتارية، مضطهدةً في الظاهر من قبل الشرطة، تجنبت، في صعودها إلى السلطة، استخدام الوسائل التي يلجأ إليها المتآمرون في سعيهم إلى قلب الحكم، إلا استخداماً غاية في الاعتدال. بالعكس، إذ بعد أن صارت التوتاليتارية في السلطة، واعترفت بها كل الحكومات، وبعد أن تخطّت، ظاهرياً، مرحلتها الثورية، مضتْ إلى إنشاءِ شرطة سرية شديدة الوطأة، وجعلَتْ منها نواة حكمها وسلطتها. ويحدث كل شيء وكأنما الاعترافُ الرسمّي هذا كان أكبر تهديد يواجه هذه المؤامرة المتمثلة بالحركة التوتاليتارية - تهديد بالانقسام الداخلي - والمتمثلة بالإجراءات الخجولة التي تقوم بها الشرطة في الأنظمة غير التوتاليتارية.

وفي حقيقة الأمر، فإن القادة التوتاليتاريين، وأيّاً كان رسوخ قناعتهم في أنه ينبغي المثابرة على التوهّم وعلى مبادىء العالم المتوهَّم التي كانت قد طرحَتْ إبان الصراع في سبيل السلطة، لا يكتشفون إلاّ شيئاً فشيئاً كُلّ تضميناتِ هذا العالم المتوهّم ومبادئه - ذلك أن إيمانَهم بجبروت الإنسان، ويقينهم بأن كل شيء هو ممكن بفضل التنظيم، أفضيا بهم إلى

اختبار ما تسنّى للمخيّلات البشرية أن تضع خطوطَهُ الأولى، دون أن يقوى أي نشاط إنساني على تحقيقه. ثم إنّ اكتشافـاتهم الشنيعة في مملكـة الممكن كانت كلها مستوحاة من التزام إيديـولوجي في العلمـوية، التي تبدّت أقلّ احتكاماً إلى المنطق، وأقل استعداداً للاعترافِ بالوقائـع من عناءات التنظير السابق للعلمية والسابق ـ الفلسفي الأكثـر تضليلاً. وإذ تعمد جمعية الشرطة السرية، أو الجندي السياسي، أو المناضِل المدرَّب إيديولوجياً، على تأسيس الجمعية السرية التي لن يكون لها أن تعمل في وضح النهار، فـإن هؤلاء يتوفـرون على الوسـائل التي تخـولهم متابعـة تقصيهم الاختباري الوقح في عالم الممكن.

إنّ التآمر التوتاليتاري ضد العالم غير التوتاليتاري، وادعاءَه بالسيطرة الكونية، يظلّان قيد الإعلان المفتوحِ في ظلّ الحكم التوتاليتاري بمثل ما يكونانِ في الحركاتِ التوتاليتارية. وبالصورة التطبيقية، يكون هذا التآمر مرسَّخاً في أذهانِ «المتعاطفين» من السكان المجنَّدين، تحت شكل تآمر مزعوم من العالم أجمع ضد بلادهم ذاتها. أما نَشْرُ الثنائية التوتاليتارية فيتمُّ بأن تلزم الحركة التوتاليتارية الحاكمة كُلَّ مواطنٍ لها في الخارج أن يبعث إلى بلادهِ بتقارير أبداً كما لو كان عميلاً سرياً حيَّ الضمير دؤوباً، وبأن تنـظر إلى كل أجنبي وكـأنما هـو عميل يـدافـع عن مصـالـح حكـومـة بلاده[١٢٣]. وليس إنشاء ستائِر الحديد التي من شأنها أن تفصـل سكان البلدان التوتاليتارية عن بقية العالم، إلاّ من قبيل تطبيق هذه الثنائية، أكثر من كونها موانع تحول دون تفشّي أسرار معينة، عسكرية كانت أم غيرها. على أنَّ السرَّ الحق الذي تأويه دونَ العالم الآخر، ومعسكرات الاعتقال، ومختبرات التجارب هذه الموضوعة في ظل السيادة الكلية، قد نأت به الأنظمة التوتاليتارية عن أعين شعبها، وكل الشعـوب الأخرى على حـد سواء.

لـطالما شكّـل استواءُ العـالم السويّ الحمـاية الأنجـع ضدَّ الإفشـاء بـالجرائم التـوتاليتـارية: «لا يـدركُ الناسُ الأسـويـاءُ أنَّ كـل شيء هـو

ممكن»(١٢٤). ففي حضور الأمر الفظيع، يرفضون أن يصدقوا عيونهم وآذانهم، وهم أبداً شأن الجماهير التي ترفض أن تصدق عيونها إزاء واقع سويّ حيث لن يبقى لها مكان(١٢٥). أما العلة التي تجعل الأنظمة التوتاليتارية تمضي بعيداً في تحقيق عالم متوهَّم، دونَ ذَنَب ولا رأس، فهي أنَّ العالم الخارجي، العالمَ غير التوتاليتاري، الذي ما زال ينتمي إليه الجزء الأكبر من البلدان التوتاليتارية نفسها، ما برح يحسُن لديه أن ينظر إلى رغباته على أنها الواقع بعينه، هذا الواقع الذي يُنمى إلى العَتَهِ أبداً كما هي حالُ الجماهير إزاء العالم السويّ. ثم إنَّ هذا النفورَ من الحس المشترك ولا سيّما منَ الإحساس بالأمر الفظيع، كان الحكم التوتاليتاري لا يني يشجِّعه؛ حتى كان يراود هذا الأخيرَ الاطمئنانُ إلى أنَّ أيَّ إحصاء جدير بالثقة، وأن أية واقعة، وأن أية أرقام مراقبة قد لا يُصرَّح بها، بحيث لن يكون ثمة سوى مسارد ذاتية، عصية على التدقيق، وعرضة للشبهة حول أماكن الأمواتِ الأحياء.

وبفعل هذه السياسة، لم يكن بالإمكان تعرّف نتائج الاختبار التوتاليتاري إلاَّ جزئياً. ولئن كنا نملك بعض الوثائق الصادرة عن معسكراتِ الاعتقالِ التي تخوِّلنا التأكيد أن السيطرة الكلية هي ممكنة، والجديرة بأن تمنحنا نظرة إلى هاوية «الممكن»، فإننا لا نزال نعجز عن الإلمام بالمدى الذي يبلغه نظام توتاليتاري في تحويله طِبَاع المرء. وإذ كنا نعرف معرفةً نسبيةً وضئيلة، كم هو عدد الناسِ الأسوياء من حولنا الذين قد يبدون استعدادهم لقبولِ نمط الحياة التوتاليتاري ـ بمعنى آخر أن يدفعوا من أغلب ديمومة حياتهم جزاءَ أن يضمنوا تحقيق كل أحلامهم المتعلقة بالمهنة. وعلى هذا يتبين للمرء بيسر ظاهر، إلى أيِ حدّ تستجيب الحملة الدعائية وحتى بعضُ المؤسساتِ التوتاليتارية لحاجاتِ الجماهير الجديدة المقتلعة؛ غير أنه من المستحيل أن يعرف المرء أعدادَ الناس من بينها، الذين قد يقبلون بفرح «سياسة السكان» التي تقتضي إلغاءَ من يفيضون عن العددِ المطلوبِ إلغاء منتظماً، وذلك بعد أن يكونوا قد

تعرضوا لتهديد متواصل بالبطالة؛ كما لا يسعنا الإحاطة «بأعدادِ أولئك الذين قد يرتضون بطيب الخاطر أن يندمجوا في نظامٍ لا يتوانى عن إلغاء العفوية والمسؤولية في آنٍ معاً، بعد أن يكونوا قد أدركوا عجزهم المطّرد عن تحمل أعباء الحياة المعاصرة.

وبعبارات أُخرى، فإننا عبثاً تعرفنا نشاطات الشرطة السرية التوتاليتارية ودورَها الخاص، إذ لم ندرك إلى أي مدى وإلى أي حد يتلاءم «سرُّ» هذه الجمعية السرية، مع رغباتِ الجماهير السرية ومع تواطؤات الجماهير السرية.

٣ ـ السيطرة الكلِّية

تفيد الأنظمة التوتاليتارية من معسكراتِ الاعتقال والإبادة باعتبارها مختبراتٍ يُثبت فيها معتقد التوتاليتارية ـ في أن كل شيء هو ممكن. والحقّ أن كلَّ الاختبارات الأخرى تتبدّى حيالَ هذا الأخير، ثانوية ـ ومن ضمنها تلك التي تمسُّ المجالَ الطبي والتي تمثل فظائعها بالتفصيل في الدقائق الممنوحة لأطباء الرايخ الثالث وهُم يرافعونَ عن نظرياتهم ـ مع الأخذ بالاعتبار أن هذه المختبرات استخدمت لشتى أنواع الاختبارات.

إن السيطرة الكلية، التي تجهَدُ في تنظيم تعددية الكائناتِ البشرية وتمايزهم اللانهائيين، وكأنما البشرية كلها إن هي إلاّ كائن فرد، لن تكونَ ممكنةً إلاَّ في حالٍ تقلص جميع الناس إلى هويَّة ثابتة من ردود الفعل: هكذا يتسنى لكل مجموع من مجاميع ردود الفعل هذه أن يُستبدل بأي مجموع آخر. أما المسألة فتكمن في أن يصطنع شيء ليس موجوداً؛ مما يعني أن يصنع نوع بشري يشبه الأنواع الحيوانية الأخرى والتي تقضي «حريته» الوحيدة في «الحفاظ على نوعه»(١٢٦). ومن الثابت أن السيطرة التوتاليتارية تسعى إلى بلوغ هذا الهدف عبر طريقتين اثنتين في آن معاً: من خلال إعداد النخبة إعداداً إيديولوجياً، ومن خلال الإرهاب في المعسكرات؛ وعلى هذا فإن الفظاعات التي من أجل ارتكابها دون رحمة

تستخدم تشكيلات النخبة، تصير بالإجمال، التطبيق العملي للتلقين الإيديولوجي التام - منضدة التجربة حيث ينبغي لعضو تشكيلة النخبة أن يثبت جدارته - في حين يقتضي بمشهد المعتقلاتِ الرهيب أن يوفّر الإثبات «النظري»، للإيديولوجية المعتمدة.

لم تكن معسكرات الاعتقال قد وُقِفَت على إبادة الناس وإذلالِ الكائناتِ البشرية فحسب؛ بل إنها أفادت أيضاً في الاختبار الرهيب الذي يقضي بإلغاء العفوية نفسها، في ظروف مراقبة علمياً، باعتبارها التعبيرَ عن المسلك البشري، وتحويل الشخصية البشرية إلى محضِ شيء، إلى أي شيء لا تقوى الحيوانات على أن تكونه نفسها، ذلك أن كلب پاڤلوف، الذي كان مروَّضاً لأن يأكل، على ما نعلم، ليس لأنه كان جائعاً، بل كلّما دقت الجريسة، بات حيواناً مشوَّهاً.

غير أن هذا المصير ما كان ليتمَّ، على الإطلاق في ظروف عادية؛ إذ ينبغي ألّا تزالَ العفوية نهائياً، طالما أن ذلك لا يمسّ بالحرية البشرية فحسب، بل لأنها وشيجة الصلة بالحياة نفسها، بما يعنيه ذلك من محض الحفاظ على الحياة. وحدها معسكرات الاعتقال تجعل من اختبار كهذا ضئيل الإمكان - فالمعسكرات هذه ليست «المجتمع التوتاليتاري الأكثر تحققاً»(*) (David Rousset) «La société la plus Totalitaire encore Réalisée» فحسب، بل إنها المثال الاجتماعي النموذجي عن السيطرة الكلّية بعامة. ومثلما يتوقف استقرار النظام التوتاليتاري على الانعزال الذي يلفاهُ عالمُ الحركة المتوهَّمُ إزاءَ العالم الخارجي، هكذا فإن اختبار السيطرة الكلية الذي يُجرى في معسكراتِ الاعتقال يتوقف على إخراجِ هذه الأخيرة من عالم الآخرِين ما عداها، ومن عالم الأحياء بعامة، وحتى من العالمِ الخارجي المتشكّل في بلد تسوده التوتاليتارية نفسها. وفي واقع الأمر فإنّ الانعزال يعلّل الافتقادَ الفريدَ إلى الواقع والصدقية اللذين كانت قد انطبعَتْ بهما كُلّ المسارِدِ الصادرة من معسكرات الاعتقال. والحال أن

(*) كما هي بالفرنسية في النص الأصلي.

ما يشكل إحدى أعظم العقبات في فهم السيطرة التوتاليتارية فهماً حقاً، والتي تتوقف ديمومتها أو سقوطها على وجودِ معسكرات الاعتقال والإبادة؛ وأياً بدا الاستخلاص عصياً على التصديق ، فإن هذه المعسكرات هي المؤسسة المركزية الحقة التي أنشأتها السلطة التوتاليتارية بغاية التنظيم.

كثيرة هي نصوصُ الناجين من المعسكرات ومساردهم[١٢٧]. وكلما ازدادت أصالة هذه المسارد، تضاءلَ سعيُ كاتبيها إلى إبلاغ أمور تدقُ عن فهم البشر وإدراكهم، ونعني بذلك الآلام، التي تحوّلُ الناس إلى «حيواناتٍ خاضعة»[١٢٨]. لم يكن أيّ من هذه المسارد ليبدي غضباً إزاءَ الجريمة، ولا تعاطفاً مع الضحايا، ممّا كانا طالما يحثّان الناس على خدمة العدالة. بل العكس، فقد كان كلّ من يتحدّث عن معسكرات الاعتقال أو يكتب عنها، عُدَّ مشبوهاً؛ وإذا كانَ مَنْ تكلَّم قد عادَ إلى عالم الأحياء، فإنَّ سيلاً من الشكوك يساقَطُ على صدقِ نيته، لازبةً وكأنما صُوِّر لَهُ الواقع كابوساً شديد الوطأة[١٢٩].

على أن تشكيكَ الناسِ حيالَ أنفسهم بالذاتِ وحيالَ واقع اختبارهم أمران يشيان بما كان النازيون طالما أدركوه: أن الناسَ الذين عزموا أكيداً، على ارتكاب جرائم قد يجدونَ من الأنسب تنظيمها على المدى الأوسع والأكثر عصياناً على التصديق. ليس لأنَّ من شأن ذلك أن يجعل كل العقوبات التي يتوفر عليها النظام الحقوقي، عبثية وغير ملائمة فحسب؛ إذ إن جسامة الجرائم نفسها تهبُ المجرمين، الذين يطالبون ببراءتهم مستقوين بمزاعم كثيرة، ضمانَة أن يُصدِّقوا بطيب خاطر أكثر منَ الجرائم التي تنطِقُ عن الحقيقة. ولم يرَ النازيون ضرورةً في أن يحتفظوا لأنفسهم بهذا الاكتشاف. وتحقيقاً لذلك نشر هتلر ملايين النسخ من كتابه الذي يصرّح فيه أنه، من أجل أن ينجحَ زعمٌ في السيرورة ينبغي أن يكون ضخماً ـ وهذا لم يحُلْ دونَ أن يصدقه الناس، هو نفسه؛ كذلك الأمر بالنسبة لبيانات النازيين، المكررة حتى التقيؤ (Ad nauseam)، والتي قيل فيها إن اليهود سوف يُبادون شأن حشراتِ البقّ (وذلك بواسطة الغازات

السامة)، فإنها لم تمنع أحداً من عدم تصديق مضامينها.

ولعلَّ ما يستهوينا، خير استهواء، أن نرضى عن شرح ما يتبدّى عصياً على التصديق بصورة جوهرية، بتعليلات منطقية ليبرالية. إنَّ في كلّ منّا ليبراليةً متواريةً، تجعلنا نمالِقُ إذ نتخذ نبرة حسّ الرشاد. والطريق الذي يفضي إلى التوتاليتارية إنما يمرّ بمراحل وسيطة، يسعنا أن نجد فيها العديد من التماثلات والطوابع السالفة، بينها وبين المرحلة التوتاليتارية التامة. ولا شكّ أن الإرهابَ الدمويَّ المريعَ الذي طبع الفترة الأولى من السيطرة التوتاليتارية كان مكرَّساً لتحقيق المصير الوحيد في جعل الخصم ينهزم وجعل كل معارضة مستحيلة في المستقبل؛ غير أن الإرهابَ الكلي لا يتسنّى له أن يطلق عنانه إلاَّ بعد أن تُتخطّى المرحلة الأولى، حين لا يعود النظام في وارد أن يخشى تهديداً منَ المعارضة. وفي هذا السياق، غالباً ما أشرنا إلى أن الوسائِل كانت قد استحالَتْ غاية في ذاتها؛ ولكن، في آخر المطاف، لا يسعنا سوى القبول، في ظل المناقضة، بأنَّ فئة «الغاية تبرِّر الوسيلة» لا تعودُ ملائمة، وأن الإرهاب بات فاقداً «غايته»، وأنه لم يعد الوسيلة التي تسمح بإخافة الناس. تماماً كما يغدو الشرح، الذي تبدو الثورة بمقتضاه، على غرار الثورة الفرنسية، وهي تهمُّ بالتهام أبنائها المخصوصين. والواقع أن الإرهاب يكمل سبيلَهُ، بعد أن ينقضي زمَنٌ بعيد على اتّهام أي امرىء وصف على أنه ابنُ الثورة وتحت أية حجة - الانتماء إلى الزمر الروسية، وإلى مراكز القرار في الحزب، أم إلى الجيش، أو إلى البيروقراطية. على أن كثيراً من التصرفات التي باتت، في أيامنا، اختصاص الحكومات التوتاليتارية كانت أشهر من أن يشار إليها لفرط ما أُشبعت درساً تاريخياً. فمن الوجهة التطبيقية كان ثمة الكثير من حروب العدوان ولا يزال؛ إذ كان قتل السلطان بعد إحراز الانتصار يُطبَّق بلا عاقبة إلى أن لطَّفه الرومانيون بإصدارهم تشريع التصرّف «بالتحفّظ المتواضع» (Parcere Subjectis)؛ إلا أن إبادة الشعوب الأصيلة طالما لازَمَتْ استعمار أميركا، وأوستراليا، وأفريقيا؛ أما العبودية فلم يعد كونها

إحدى أهم وأقدم مؤسسات البشرية، إذ لبثت كل الإمبراطوريات القديمة تقوم على عمل عبيد الدولة الذين شيدوا الأبنية العامة. والحال هذه فإن معسكرات الاعتقال نفسها ليست ابتداع الحركات التوتاليتارية. إذ كانت قد ظهرَتْ للمرة الأولى في بداية العصر، إبان حرب البويرز، وظلَّ الحكام، يستخدمونها في أفريقيا الجنوبية كما في الهند، ولا سيّما فيما خص «العناصر غير المرغوب فيهم»؛ وهاهنا نجد عبارة «الاحتجاز الحمائي» الذي اعتمد فيما بعد من قبل الرايخ الثالث. والواقع أن هذه المعسكرات كانت تتلاءم، لاعتبارات عدة، مع معسكراتِ الاعتقال الخاصة بالعهد التوتاليتاري. إذ كانت هذه الأخيرة مخصوصة «بالمشبوهين» الذين لا يمكن أن تثبت جرائمهم، والذين يتعذر الحكم عليهم من خلال اتّباع مجرى العدالة المألوف. ومن شأن هذه جميعها أن تبرز بوضوح وسائلِ السيطرة التوتاليتارية: فهي، على اختلافها، تستخدم نفس العناصر، وتنمِّيها وتجعلها تتبلور على قاعدة المبدأ العدمي القائل إن «كل شيء هو مسموح» الذي ورثته وتمسكت به على اعتباره مكسباً لها. ولكن أنّى كانت أشكال السيطرة الجديدة هذه ترتدي بنيتها التوتاليتارية الأصيلة، فإنها ما تعتم أن تتجاوز هذا المبدأ، الذي لا يزالُ مرتبطاً بالحوافز النفعية وبمصلحة الحكّام الشخصية، وتخوض في مجال لا نزال، إلى اليوم، نجهله: ونعني به المجال حيث «كل شيء هو ممكن». وبتحديد أخصّ، فإن الأمر يتعلّق بمجالٍ لا يسع أي حافز نفعي أو أنانيّ أن يحدَّهُ، بحكم كونه غير مبالٍ بالمصلحة الشخصية.

وما يصدم حسَّ الرشاد، ليس المبدأ العدمي القائل بأن «كل شيء هو مسموح»، والذي يجده المرء ماثلاً في القرن التاسع عشر ولا سيّما في مفهوم حسّ الرشاد النفعي. بيد أن ما يرفُضه حسُّ الرشاد نفسه و «الناسُ الأسوياء»، هو أن كل شيء هو ممكن[١٣٠]. ونحن، في هذه الحالة، إنما نحاول فهم وقائع معينة، جرَت في الحاضر أو في الاختبار المستحضر من الذاكرة، نتخطّى ببساطة طاقتنا على الإدراك. ونسعى في سياق ذلك،

إلى أن نضع في خانة الجريمة ما لم يتسنّ لأية فئة من هذا النوع أن توازيَ الحاصل فعلاً. فما هي دلالة الجريمة حين نلفي أنفسنا إزاء إنتاج الجثث على هذا النحو الجماعي؟ ونجهد في أن ندرك من وجهة نظر نفسانية تصرف المعتقلين في معسكراتِ الاعتقال وتصرّف أعضاء فرق الحماية والمراتب الألمانية، في حين أنه ينبغي لنا الأخذ بالاعتبار أنّ «النفس» موضوع المعالجة يمكن أن تكون قد هلكت، دون أن يدمّر الجسد؛ وأنه، في بعض الظروف، لا تتبدّى النفس، والطبعُ والفردانية، على هيئة ظاهرة إلّا بحكم السرعة أو البطء اللذين لبثتْ تنحلّ خلالهما(١٣١). وهذا مما يفضي، على أي حال، إلى ظهور بشَر دون روح، أي أناس تعصى علينا معرفة نفسيتهم، والذين تشبه عودتهم، النفسية أو أي شكل من أشكال العودة، إلى حد بعيد إحياء لعازر(*) من الموت. على أن كل تأكيدات حس الرشاد، أكانت من طبيعة نفسانية أم اجتماعية، لا تعدو أن تشجع أولئك الذين يعتقدون بأنه من «السطحي» أن «يتكلم المرء على فظائع»(١٣٢).

ولئن صح أن معسكراتِ الاعتقال هي أهم مؤسسة في النظام التوتاليتاري، فإن «التكلم على الفظائع» ينبغي أن يكون لازمَ اللزوم في إدراكنا كنه التوتاليتارية. بيد أن الذكرى(**) لا يسعها أنْ توضح لنا طبيعة الفظائع أكثر مما يقوى عليه سرد عديم الصدى، كان شاهد عيان قد خطّهُ. والحال أنَّ الميل إلى تجنب الاختبار كان قد لازم هذين النوعين من الكتّاب: ولما كان هذان النموذجان من الكتّاب مدركَيْن تمام الإدراك، بالسليقة أم بالمنطق، الهوّة الرهيبة التي لبثت تفصل عالم الأموات ـ الأحياء(***) عن عالم الأحياء، لم يجدا ما يوفرانه سوى سلسلة

(*) هو رجل من بيت عينا، من قرية مريم التي دهنتْ رجلَيْ المسيح بالطيب، وكان (لعازر) ماتَ فمضى يسوع إلى إحيائه من الموت، وهذا ما تمّ لَهُ (إنجيل يو ١٠/١١/ ١ ـ ٢٦).

(* *) التي يكون المرء الناجي من المعسكرات قد تحصّلها من معاناته.

(* * *) حيث كانوا، في معسكرات الاعتقال والإبادة

من الأحداث المستذكرة التي تبدو عصية على التصديق لمن يروونها، كما للذين يسمعونها. إذاً، وحدها المخيلة المرتعبة من أولئك الذين أثاروا تلك المسارد، دون أن يكونوا قد أصيبوا في أجسادهم، الذين كانوا أحراراً إزاءَ الإرهاب الحيواني دون أمل ـ ذلك الإرهابَ الذي يشلُّ بلا رحمة كل ما ليس ردّ فعل خالصاً، إزاءَ الفظاعة الواقعية والماثلة ـ وحدها هذه المخيلة قادرة على التفكّر المتأني بهذه الفظاعات. إنّ تفكيرات كهذه لا تكون مفيدة إلاّ من أجل التنظير للسياقاتِ السياسية، ومن أجل تعبئة الأهواء السياسية. بيد أن تغييراً في الشخصية، أيًّا كان الشكل الذي اتخذه، لا يمكن أن يكون ناشئاً عن التفكير في الفظائع أكثر من كونه صادراً عن اختبار الفظاعة نفسه. فأن يقتصر امرؤ على كونه مجموعاً من ردود الفعل، فهذا من شأنه أن يفصله، بنفس مقدار الجذريَّة الكامنة في مرضٍ نفساني، عن كل ما يشكل، في نفسه، شخصيةً أو طبائع. وحالما يقوم من بين الأموات، شأن لعازر، فإنه قد يلقى شخصيته، أو طبائعه غير مبدلة، أبداً مثلما كان تركها.

لا أعجز من الفظيعة، أو من الإصرار على الفظيعة، عن إحداث تغيير في طبائع المرء، ولا أعجز منهما عن جعل الناس أفضل أو أسوأ، بل إنهما لا يقويان على أن يكونا أساسَ مجتمع سياسي، أو حزبي بمعنى الكلمة الأخص. وعلى هذا لم يكن غريباً أن تؤول محاولات إنشاء نخبة أوروبية ذات برنامج من التفاهم الأوروبي ـ الداخلي القائم على الاختبار الأوروبي المشترك في حقل معسكرات الاعتقال، أن تؤول إلى الفشل، بالطريقة المماثلة تماماً لفشلها بعيد الحرب العالمية الأولى فيما يتعلق باستخلاص العبر من تجربة جيل الجبهة الأممية. وفي الحالين، فقد اتّضح، أن الاختبارات نفسها لم يكن ليُتوَاصل بشأنها إلا باعتبارها مبتذلاتٍ عدمية(١٣٣). أما نتائج ما بعد الحرب السياسية، شأن النزعة السلمية، فإنها ما ونيَت تنشأ منَ الخشية منَ الحرب، وليس من اختبار الحرب. وبدلاً من أن تنشىء معرفة بُنية الحروب العصرية ـ معرفة

حميمة ـ التي استدعاها الخوف وحرّكها، نزوعاً إلى السلمية مجرّداً من الواقع، كان ينبغي لها أن تعني أنه ليس إلا معيار واحد للحكم على ضرورة الحرب: أن تكون حركةً ضد شروط الحياة التي لا يرضى عنها الإنسان على الإطلاق ـ وقد كانت الاختبارات التي عرفناها، بما انطوت عليه من عذاباتِ معسكراتِ الاعتقال وجحيمها، قد أوضَحت لنا بما لا يدع مجالاً للشك حول إمكانية مثل هذه الشروط(١٣٤). وهكذا فإنّ الخوف من معسكراتِ الاعتقال، ووجهات النظر التي يمكن أن تنشأ عنها فيما خص طبيعة السيطرة الكلية، أيكون في وسعها جميعها أن تبطل كل التمايزات البالية القائمة بين اليمين واليسار، وهل يكون بمقدورها أن توفِّر، من وراء هذه الأخيرة، المقياس الرئيسي الذي قد تُنْسَبُ إليه أحداث زماننا السياسية؛ أتفيد السيطرة التوتاليتارية أم لا؟

وعلى أي حال، فإن الرعب الذي كان قد أصاب المخيلة يعود له الفضل الأكبر في ملاشاة كل تأويلات السياسة المتكلّفة والجدلية، والتي (تأويلات) كانت قائمة برمّتها على الخرافة القائلة بأن من الشر يمكن أن يطلع الخير. بيد أن بهلوانيات جدالية كهذه لا تني تملكُ تسويغاً ظاهراً يشبهُ شرٌّ المعالجات التي يبلي بها المرء آخر بقتله. ولكننا بتنا على يقينٍ، اليومَ، أن الجَريمة إن هي إلا أهون الشرور. فالقاتِل الذي يقتل رجلاً ـ رجل كان ينبغي له أن يموت في أي حال ـ يظلّ يتحرك في ميدان الحياة والموت الأليفين لنا؛ على أن للاثنين صلةً أكيدة، تقوم عليها الجدلية، حتى لو لم تكن واعية دوماً. فالقاتل يتركُ جثة وراءَهُ ولا يدّعي أن ضحيتَه لم توجد على الإطلاقِ؛ وإذا ما جعل يمحو كلَ الآثار، إنما تكون آثارهُ والقرائنُ الدالة عليه نفسية، وليس ذكرى الأشخاص الذين أحبوا ضحيته وحزنوا عليها؛ ولئن كان يدمّر حياة، فإنه لا يقضي على واقعة الوجود نفسها.

كان النازيون قد اعتادوا أن يسجّلوا، بالدقّة التي ميّزتهم، كل نشاطاتهم في معسكراتِ الاعتقال، وذلك ضمن باب عنوانه «تحت حلكة الليل

الشديدة» (Nacht und Nebel). وللوهلة الأولى، فإنّ جذرية الإجراءات التي تقضي بالتعاطي مع الناس وكأنهم لم يوجدوا ومعاملتهم على النحو الذي يجعلهم يختفون بكل ما للكلمة من معنى، لا تتبدّى بعامة على صورتها الأنفة. والسبب في ذلك يعود إلى أن النظامين الألماني والروسي، لبثا ينطويان على مجموعةٍ من الفئاتِ التي تنطبق عليها إجراءات غاية في الاختلاف، مما يستدلُ على عدمِ تماثلهما. وفي حالة ألمانيا، فإن مختلف هذه الفئات تكون موجودة معاً في نفس المعتقل، دون أن تكون لها اتصالات فيما بينها. وفي هذا السياق لم يندر أن يكون العزلُ بين الفئات أشدّ صرامة من انعزالها عن العالم الخارجي. وهكذا، وإن نحن غضضنا النظر عن الاعتبارات العرقية، فقد كان الرعايا السكندينافيون، رغم عدائهم المعلن للنازيين، يُعاملون من قبل الألمان إبان الحرب بطريقة مختلفة تماماً عن معاملتهم الأمم الأخرى. أما الأمم الأخيرة فكانت منقسمة بدورها إلى الأمم التي يتمّ «إبادتها» في حينه، مثال على ذلك اليهود، وأخرى تكون إبادتها مؤجلة إلى أمد قريب، مثالنا على ذلك البولونيون، والروس والأوكرانيون، وتلك التي لم يطاولها أي تعميم يذهب ذلك المذهبَ الداعي إلى «حل نهائي»، بشأنها، من مثل الفرنسيين والبلجيكيين. وبالمقابل، ينبغي لنا أن نتميز في روسيا ثلاثة أنساق تتراوح استقلاليتها. أول الأمر ثمة تجمعات المحكومين بالأشغال الشاقة الحقة؛ فهؤلاء يتمتعون بحرية نسبية ولعقوباتهم مدة محدودة. ومن ثم توجد معسكرات للاعتقال حيث الطاقة البشرية تستغلّ بلا رحمة، وحيث نسبة الوفيات بالغة الارتفاع: وليس لتنظيمها أية غاية سوى العمل. وفي آخر الأمر هناك معسكرات الإفناء حيث يتم «تطهير» السجناء بصورة متواصلة ومنتظمة، إذْ يموتون جوعاً وإهمالاً على أشدّ ما يكون الإهمال.

إن الفظاعة الحقيقية الماثلة في معسكراتِ الاعتقال والإبادة إنما تكمن في قطع السجناءِ عن عالم الأحياء بأوضح مما لو كانوا أمواتاً، وحتى لو صدف أن نجوا منها؛ إنه الإرهابُ ما يفرض النسيان. هاهنا تكون

الجريمة لا شخصية بمثل ما يكون سحق ذبابة. إلى ذلك، يمكن أن يكون الموت نتيجة التعذيب المتواصل وحاصل الحرمان من الغذاء بمثل ما يفضي إليه الموت الناجم عن تصفية الفائض من الطاقة البشرية. وقد يحدث العكس تماماً، إذ يتعرض معسكر ما لخطر الفراغ من نزلائه، بعد أن يكون قد قضى العدد الكبير منهم حرماناً من الغذاء؛ حينئذ تصدر الأوامر بتقليص نسبة الوفيات[١٣٥] أيًا كان الثمن. وكان دافيد روسيل قد عَنوَنَ السرد الذي صاغه في وصف إقامته في معسكر اعتقال ألمانيّ: «أيام موتنا»؛ والحال أن كل شيء يحدث في الواقع وكأنما مُثِّلَتْ إمكانية أن يُجعل مسارُ الموت نفسه مستديماً وأن يُفرض حال يكون فيها الموت والحياة مفرَّغين من معناهما، على حدّ سواء.

إنه ظهور الشرّ الجذري، المجهولُ من قبلنا فيما مضى، ما يضع حداً للفكرة القائلة بأن القيم تتحوّل أو تتبدّل. هاهنا، ليس من معايير سياسية ولا تاريخية، ولا حتى أخلاقية، إنما ثمة الإدراكُ المحضُ بأنّ في السياسة العصرية، ربَّما، شيئاً ما كان لينشأ في السياسة بالمعنى الاعتيادي للكلمة، ونعني به الكُلَّ أو لا شيء ـ الكلَّ، وهذا يعني أشكالاً متناهية من التجمعات البشرية؛ أو لا شيء، بنفسِ المقدار الذي يعنيه انتصارُ النسق الاعتقالي بالحكم على الكائنات البشرية جميعها، وباستخدامِهِ القنبلة الهيدروجينية ضد الجنس البشري برمّته، على السواء.

لا شيء يمكن مقارنته بالحياة في معسكراتِ الاعتقال. أما فظاعتها فلا يسعنا مطلقاً أن نعيها وعياً كاملاً بمخيّلتنا، بسبب أنها تقوم خارج الحياة والموت. ولا يقوى أي مسرد على الإحاطة بها إحاطة تامة، ذلك أن الناجي لا يني يلتفت إلى عالم الأحياء، فيحول ذلك دون تصديق اختباراته الماضية تصديقاً كاملاً. ولا شكّ أن رواية كهذه تكون أصعب له من أن يروي حكاية من كوكب آخر: إذ إن وضع السجناء في عالم الأحياء، حيث لا يجدر بأحد أن يعلم إذا كانوا أحياء أم أمواتاً، هو ما ينيط

بهم أمر ألا يكونوا قد ولدوا على الإطلاق. لذا كان من شأن كلّ المقارنات أنْ تولد الالتباس وتحوّل الانتباه عما هو أساسي. ولئن بدا الشغل الشاق في السجون وإصلاحيات الأحداث، والنفي، والعبودية توفّر جميعها، ولحين، عناصر للمقارنة ثمينة، إلاّ أنها لا تفضي إلى مكان، في ختام التعليل.

إن الشغل الشاق، بحكم كونه عقوبةً، هو محدود بالزمن شأن محدوديته في الشدّة. فالمحكومُ بالأشغال الشاقة يحتفظ بحقوقه فيما خصَّ شخصَه الجسماني، إذ ليس معداً للتعذيب إطلاقاً، وليسَ مخضَعاً على الإطلاق. والنفي ليس نفياً إلاّ من جزء من العالم إلى جزء آخر منه، يكون آهلاً بالكائناتِ البشرية شأن الشطر الآخر وليس نفياً من عالم الناس برمته. وكانت العبودية، على مرّ التاريخ، مؤسسةً تلازم نظاماً اجتماعياً قائماً، ولم يكن العبيد فيه بمنأى عن الأنظار، شأن سجناء معسكراتِ الاعتقال، وبمنأى عن حماية نظرائهم في النوع؛ فَهُم، شأن أدوات الشغل، ذات الأثمان المحدودة، وبحكم كونهم ملكيةً، فإنَّ قيمتهم لا تعدو الأثمانَ المحدودة الأولى. ليس لسجين في معسكر اعتقال أيّ ثمن، طالما أنه يُتسنّى استبداله؛ ولما كان لا يراهُ أحد فقد صار جاهلاً إلى مَنْ ينتمي. ولطالما غدا الاعتقال في نظر المجتمع السوي غير مجدٍ على الإطلاق، حتّى لو استشعرت الحاجة الملحاح إلى اليد العاملة (كما كانت الحال في روسيا وألمانيا إبان الحرب)، فيصارُ إلى استخدامه كعامِل.

لم يُنشَأْ معسكر الاعتقال، بحكم كونه مؤسسة، لغاية إنتاجية ممكنة. في حين اقتصرت الوظيفة الاقتصادية الدائمة التي ثابرت عليها المعسكرات، على تمويل جهازها الخاص: إذاً، كانت معسكرات الاعتقال، من الناحية الاقتصادية، قائمة لنفسها بالدرجة الأولى. وأيًّا تكن الأشغال التي تتمّ فيها، فإنه كان يمكن أن تكون أفضل وبأكلاف أقلّ في ظروف مختلفة(١٣٦). وإذا ما تناولنا روسيا مثالاً لنا على ذلك، حيث

وصفت معسكرات الاعتقال بأنها معسكرات تُمارس فيها الأشغال الشاقة غالبَ الأحيان، اتضح لنا أن الشغل الشاق لم يكن الغاية الأولى، رغم سعي البيروقراطية إلى مكافأة القيِّمين عليها بتسميتها على هذا النحو. والحق أن الشغل الشاق هو الوضعُ الطبيعي الذي يحيا فيه كل العمال الروس، الذين لا يتمتعون بحريةِ الحركة ويمكن أن يتعرضوا للتوقيف اعتباطاً، وأنّى كان. بيد أن طابع الفظاعات العصية على التصديق مرتبط إلى حد كبير بعدم جدواها على الصعيد الاقتصادي. وفي هذا السياق، فقد دفع النازيون بعديم الجدوى إلى أن يكون ضاراً، إبان الحرب، فرغمَ النقصِ الحاد في مواد البناءِ وأدوات النقل، لم يتوانوا عن إنشاء أضخم مشاريع الإبادة وأكلفها، ونظموا نقل الملايين من الناس[١٣٧]. حتى إذا نظر العالم ذو الاهتمام النفعي الشديد إلى هذا الأمر، صعقه التناقُض بين هذه الطريقة في التصرف وبين المتطلباتِ العسكرية الملحة، فخَلُص إلى أنّ في كل مشروع مماثل مظهراً من جنونٍ وخرافة.

ومن شأن هذا المناخ من اللاواقع والحلم، الذي ولّده غياب للهدف ظاهر، أن يشكل الستار الحديدي الحقّ الذي يحجب عن أنظار العالم كل أشكال معسكراتِ الاعتقال. وإذا ما نظر المرء من الخارج إلى هذه المعسكراتِ وما كان يحدث فيها، عجز عن وصفها إلا مستعيناً بصُوَرٍ مستمدة من حياة «ما بعد الموت» (Post Mortem)، من حياة جاوزتِ الهموم الأرضية. وفي هذا الصدد، يسعنا أن نتميز ثلاثة أنماطٍ من معسكرات الاعتقال، بما يتلاءم مع ثلاثة مفاهيم أساسية في حياة ما بعد الموت في الغرب: «هادِث أو مملكة الأموات المغلقة»(*)، والمطهَر، وجهنم. ففي مملكة الأموات المغلقة تكون التصرفات فيها مماثلة لهذه الأساليب الرقيقة، الذائعة حتى في البلدان غير التوتاليتارية والتي تقضي بفصل العناصر غير المرغوب فيها من كل الأنواع: (اللاجئون،

(*) Hadès، بادىء الأمر يعني إله الأموات، وعاهلاً لمملكة سفلية.

المشرَّدون، غير الاجتماعيين، العاطلون عن العمل) ولما كانت هذه المعسكرات تحوي أشخاصاً مهجّرين فحسب، فإنها لم تعد كونها معسكراتٍ ضمت أشخاصاً باتوا عالةً على الآخرين وغير ذوي جدوى، فقد نَجا كُل من فيها من غوائل الحرب. أما المطهر فقد مثلنا عليه بمعسكراتِ الشغل في الاتحاد السوفياتي، حيث يلازم الإهمال عملاً شاقاً فوضويَّ الطابع. في حين أن الجحيم، بالمعنى الحرفي للكلمة، فقد تجسَّدَ في هذه النماذجِ من المعسكرات التي أنجزها النازيون فبلغوا منها الكمالَ؛ وهاهنا، يُنَظَّمُ مجموع الحياة تنظيماً دقيقاً ومنهجياً بغاية إحداث أعظم العذابات.

ولهذه الأنماط الثلاثة نقطة مشتركة؛ وهي أن الجماهير البشرية المحتجزة فيها تعامَلُ وكأنها لم تكن موجودة، وكأن ما يحدثُ لها لا يهمُّ أحداً، وكأن موتها قد خُتِم عليه للتوّ وكأنّ روحاً شريرةً، أخذ بها الجنونُ، راحَت تلهو بها متقاذفةً، إياها ما بين الحياة والموت، قبل أن تستودعها السلامَ الأبدي.

وفي آخر المطاف، ليست الأسلاك الشائكة ما كان يحدثُ تعنيفاتٍ قصوى، حتى تصير الإبادة إجراءً مألوفاً للغاية، وإنما هو اللاواقع الذي أحسن خلقهُ أولئك الذين ما برحوا يسجنون ويسوِّرون. وعلى هذا فإن كل الأفعال التي اقترفت في المعسكرات لم تكن أليفة لنا إلاّ بالإحالة إلى عالم التخيلات المنحرفة والشريرة. فما يصعب إدراكه أنه، ولئن اتخذت هذه الجرائم المريعة لها مكاناً، أبداً شأن تخيّلات كهذه، في عالم شبحيّ موصوف، فإن هذا العالم باتَ متجسداً في عالم متحقّقٍ ومنتهٍ مع كل معطياتِ الواقع المحسوسة، ولكن دونَ هذين، التماسك والمسؤولية، اللذين يحيلان الواقع، لنا، محض كتلة من المعطيات العصية على الإدراك. بيد أن المحصِّلة الناشئة عن هذا، هو أن مكاناً قد هُيىء ليعذب فيه الناس ويُقتلون، دون أن ينتبه المعذِّبون والمعذَّبون على السواء، وأقلُّهم الآخرون في الخارج، إلى أن ما يحدث هاهنا لا يعدو كونه لعبةً

رهيبة أو خلماً عبثياً (١٣٨).

وقد أوضحت الأفلام التي وزّعها الحلفاء في ألمانيا وخارجها، بعد انتهاء الحرب، بما لا ريبَ فيه أن مناخ انعدام الواقع والحلم لم يبدّدهُ التحقيقُ المحض. إذ كانت هذه الصور، للمُشاهِد غير المهيّأ، مقنعةً بمقدار ما تكون خطيفات(*) من ماهيّات خفية كانَتْ قد أُخِذَت إبان جلسات تحضير للأرواح(١٣٩). والحالُ أن الحسَّ المشترك ما يلبث أن يتفاعل مع فظاعات بوشنوالد وأوشويتز بأن يردّ بهذه الحجّة المعقولة: «أية جريمة ارتكب هؤلاء حَتّى يجازوا على هذا النحو!»، في حين أن الناس في كل من ألمانيا والنمسا، حيث كان الجوع على أشده، واكتظاظ السكّان في أقصاه، والحقد ما يزالُ عميماً، لبثوا يقولون: «من الأسف أن يُكَفّ عن قتل اليهود بالغاز!»؛ وجعل هزّ الكتفين المشكّك أنى كان، يرافق الحملة الدعائية المفوّتة.

ولئِن فشلت الحملة الدعائية عن الحقيقة في إقناع الفردِ الوسط لكونها جعلت تبلّغه فظاعاتٍ لا قِبَل له بتحملها، فإنها تبدّت خطرة إيجابياً لمَنْ يدركون، من خلالِ هواجسهم الخاصة، ما هم قادرون على فعله حقيقةً، وبالتالي فهم مستعدون تماماً لتصديق واقع ما رأوه بأم العين. فجأة، يصير جلياً، أن ما كانت المخيلة البشرية، لآلاف من السنوات خلت، قد رمته خارج سلطة البشر، أمكن أن يُصاغَ هاهنا الآن: إنَّ جهنم والمطهر، وحتى صورة ديمومتهما الأبدية، يمكن أن يتكوّنا بفضل وسائلِ التدمير الأحدث ومناهج المعالجة النفسية. وبالنسبة لهؤلاء الناس (وهم الأغلب في كل مدينة كبيرة كنا أخطأنا الظنّ فيها) فإن الجحيم التوتاليتاري لا يثبت سوى أمر واحد: هو أن سلطة الإنسان هي أعظم، بما لا يقاس، مما جَرُؤوا على تخيُّله؛ وأن بمقدور الإنسان أن يحقق روعة جحيميّة دون أن تهوي السماء ولا أن تنفتح الأرض.

(*) جمع خطيفة (وهي صورة مأخوذة بسرعة خاطفة).

على أن هذه التماثلات التي لبثت تتكرّر في مسارد كثيرة من عالم الاحتضار[١٤٠]، بدت أنها تسعى إلى التعبير عن أكثر من محاولة يائسة لقولِ أمرٍ غريب عن مجال الخطاب البشري. وربّما لا نجد ما يميّز الجماهير المعاصرة عن جماهير القرون الماضية تمييزاً جذرياً إلا ما خصّ فقدانَ الإيمان بيوم الحساب الأخير: إذ إن شرّ الجماهير من فقدت خشيتها، وخيرَها من فقدت أملها. إلى ذلك، فإن هذه الجماهير، إذ بدتْ عاجزة عن العيش دون أمل ولاخشية شأنها في الأيام الخوالي، فقد انجذبَتْ بكلّ مشروع يعِدُ بصنع الإنسانِ الفردوسَ الذي طالما رغبت فيه والجحيم الذي طالما كانت تخشاه. ولما كان المجتمع الخالي من الطبقات الذي دعا ماركس إلى تحقيقه يشبه في بعض مظاهره المعروفة من الجمهور، المجتمعَ في العصرِ المسيحي الأول شبهاً غريباً، فقد رأينا أن ندلَّ على الشبه الأكيد ما بين واقع معسكراتِ الاعتقال وصُوَر الجحيم القروسطية.

بيد أن أمراً وحيداً ظلَّ عصياً على التقليد، وهوَ ما جعل مفاهيم الجحيم التقليدية محتملةً من قبل الإنسان؛ الدينونَةُ الأخيرة، وهي الفكرة القائلة بوجود معيار من العدالة مطلق وقد امتزج بإمكانية النعمة اللانهائية. إذ ليس من جريمة ولا من خطيئة، بالنسبة للبشر، ما يعادِل عذاباتِ الجحيم الأبدية. ومن هذا المنطلق يتبدى فشل حسن الرشاد، الذي يقول متحرياً: «أية جريمة يمكن أن يقترف هؤلاء حتى يتألموا بهذه الطريقة غير الإنسانية؟» مما يفضي إلى تبرئة الضحايا تبرئة تامة: «لم يكن أيٌّ بشري ليستحقّ هذا، على الإطلاق». وهذا بدوره يستتبع تسويغ الصدفة التي كان يتم بها اختيار ضحايا المعسكرات في حالة الرعب المنتهية: إن عقاباً كهذا يمكن أن يفرَض على أي كان مراعاة للعدالة أو الظلم بصورة متساوية.

بيد أن المسارَ الذي كان الناس قد هُيِّئوا من خلالِهِ إلى هذه الخاتمة، والوسائل المعتمدة في جعل الأفراد يتكيفون مع هذه الحالة من الأمور،

تبدّى واضحة ومنطقية، إذا ما قُورنَتْ بَعتَهِ البَهجة الأخيرة ـ عنينا به المجتمع الاعتقالي. ولطالما كان يسبقُ صنعَ الجثث، بصورة جماهيرية وعتهية، تهيئةٌ بيِّنة، تاريخياً وسياسياً، يتم خلالها صنع جثث أحياء، وعلى هذا فإنَّ التحريض على هذه الظروف والرضى المضمَرُ عن ظهورها ـ وهو الأهم ـ إنَّما هما ثمرتا الأحداث الآنفة، التي كان لها، في فترة من التحلُّل السياسي، أن تحرم، وبصورة مفاجئة وعصية على التوقع، مئات الآلاف من الناس من بيوتهم وأوطانهم، فتجعل منهم خارجين على القانون وغير مرغوب فيهم، في حين يصير الملايين غيرهم عالةً، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي سواءً بسواء، وذلك بسبب من البطالة. وهذا ما كان ليحدث بدوره إلَّا لأنَّ حقوق الإنسان، منَ الوجهة الفلسفية، لم تكن قد وضعت قيد التطبيق، بل كانت قد صيغت فحسب، ولم تكن قد ضمنت، من الوجهة السياسية، إنما كانت أعلنت إعلاناً محضاً فحسب، فجعلت بذلك تفقد كل صلاحية ممكنة لها، في شكلها التقليدي البحت.

إن أول خطوة جوهرية في السبيل الذي يؤدي إلى السيطرة الكلية، تقضي بأن يُقتل في الإنسان شخصه القانوني. ولهذه الغاية، شرعت السلطات في طرح بعض الفئات من الأشخاص خارج حماية القانون، إذْ أجبرت العالم غير التوتاليتاري على الإقرار بهم خارجين على القانون، بأن جرَدتَهم من جنسياتهم؛ ومن ثم فقد جعل معسكر الاعتقالِ قائماً خارجَ النسق الجزائي العادي، حيث تستدعي جريمة معينة عقاباً منصوصاً مسبقاً. وعلى هذا النحو فإنَّ المجرمين، الذين يشكلون، لأسباب أخرى، عنصراً أساسياً في المجتمع الاعتقالي، لا يُرسلون بعامة إلى معسكر الاعتقال إلَّا لاستكمال عقوبتهم في السجن. على أن السيطرة التوتاليتارية، في ظِلِ كل الظروف تسعى إلى أن تجعل من كل الفئات المستجمعة في معسكرات اعتقال (اليهود، وحاملو الأمراض، وممثلو الطبقات قيد الزوال) فاقدةً كل سلطة لها على العمل العادي والجرمي، على حدٍّ سواء. وقد يعني هذا الأمر، بعباراتِ الحملة الدعائية، أن

«الاعتقال الحمائي» يُعمل به على أنه «إجراء تقوم به الشرطة الوقائية»[١٤١]، وبمعنى آخر يُعتبر إجراءً يضع الناس في خانة تعجزهم عن الفعل. بيد أنَّ مخالفاتِ هذه القاعدة في روسيا يمكن أن تنسَبَ إلى نقص كارثي في السجون وإلى رغبةٍ، لم تكن قد تحققت إلى حينه، في تحويل كل النسق الجزائي إلى نسق اعتقالي تام[١٤٢].

إن إدخال مجرمين في هذا النسق، إنما يتبدَّى ضرورياً من أجل أن تُبَان حملةُ الحركةِ الدعائيةُ، التي تدّعي أن المؤسسة مخصوصة بالعناصر اللااجتماعيين[١٤٣]، حملةً معقولةً ومستساغة. فإذا كان المجرمون لا يُنمون إلى معسكرات الاعتقال، بكل ما للكلمة من معنى، فلأنه أهون أن يُقتل الشخص القانوني في امرىء بات مذنباً بارتكابه جريمةً، مِنْ قتلِه في امرىء بريء تماماً. وإذا كان المجرمون يشكلون فئة ثابتة بين المعتقلين، فإن ذلك يوجب النظر إليه على أنه تجاوز من الدولة التوتاليتارية لأحكام المجتمع المسبقة، والذي يكون على هذا النحو، معدًّا إعداداً حسناً للتكيُّف مع وجود المعسكرات. وبالمقابل، فإنه من الجوهري للحفاظ على نسق المعسكرات سليماً، ولطالما يزال نسق جزائي قائماً، ألا يرسَل المجرمون إليها إلاّ لاستكمال عقوباتهم، أي في اللحظة التي ينبغي لهم فيها أن يسترجعوا حريتهم. لذا فإن معسكر الاعتقال ينبغي ألا يكون، في ظل أية حجة، عقاباً مطبقاً على جُنَحٍ محدَّدة بدقة.

إلى ذلك، فإنّ لخلطِ المجرمين بالفئاتِ الأخرى حسنةً تقضي بإشعار الواصلين الجدد إشعاراً فظاً بأنهم هووا إلى أسفل دَرَك من التراتُب الاجتماعي. وبالتأكيد، فإن لهم الحقَّ في أن يسارعوا إلى حَسَدِ أحقر السارقين أو المجرمين. إلا أن ذلك يظهر ابتداءً حسناً، في انتظار ذلك الدرك الأسفل. ثم إنه وسيلة فعّالة للتمويه؛ إذ لا يحدث هذا الأمر سوى للمجرمين، ولا يحصل الأسوأ للآخرين إلاّ ما كان يستحقه المجرمون أنفسهم.

أنّى كان، فقد شكَّل المجرمون ارستقراطية المعسكرات، (في ألمانيا، إبان الحرب، استبدلوا بالشيوعيين؛ إذ حلوا مكانهم في إدارة المعسكرات، ذلك أن القدر الضئيل من العمل العقلاني لا يمكن أن تنجزه إدارة مشكلة من مجرمين في ظروف فوضوية كانت قد أنشأتها هذه الإدارة الأخيرة. إلا أن ذلك لم يعد كونه تحويلاً مؤقتاً في معسكرات الاعتقال إذ جعلت معسكرات للأشغال الشاقة، بحكم أن الأخيرة ظاهرة عديمة النموذج وذات ديمومة زمنية محدودة)(١٤٤). على أن ما كان يحمل المجرمين على إدارة معسكراتِ الاعتقال لم يكن توافق الأشخاصِ المكلفين بالنظارة مع العناصر من ذات الطبيعة؛ لم يكن النّظارة، في الاتحاد السوڤياتي ينتمون، في الظاهر، إلى نخبة معدّة إعداداً لارتكاب الجرائم(١٤٥)، على غرار ما كانت عليه، تشكيلات «الحماية والمراتب» الألمانية؛ باعتبار أن المجرمين وحدهم كانوا أُرسلوا إلى المعسكراتِ لإنفاذِ نشاط معيَّن. فلما أدركوا، أقلّه، في قرارة نفوسهم السبب الذي من أجله وجدوا في المعسكرات، جعلوا بالتالي يحتفظون بأثر من شخصهم القانوني غير أن هذا الأمر، بالنسبة للسجناء السياسيين، لم يكن حقيقياً إلاَّ من الوجهة الذاتية: ذلك أن اقترافاتهم، هذا إن كانت لهم اقترافات حقاً إنما محض آراء، بل قل ربَّما كانَتْ شكوكاً غامضة لاحت في خاطر واشٍ، أو كانت بسبب انتمائهم العرضي إلى فريق منبوذ سياسياً، هذه الاقترافات لم تكن لتصدر عن النسق الشرعي في البلاد، بصورة عامة، ولم تكن محددةً من الوجهة التشريعية(١٤٦). وعلى هذا فقد أضيف إلى خليط المعتقلين السياسيين والمجرمين، الذي شُرع به في معسكرات الاعتقالِ في كل من ألمانيا وروسيا، عنصر ثالث سرعانَ ما صارَ الأغلبية فيها. وقد تكوَّن هذا الفريق الأغلبي، منذئذٍ، من الناسِ الذين لم يكن أحد منهم قد أتى عملاً يسوِّغ اعتقاله، لا بنظر أنفسهم ولا بنظر جلّاديهم. وقد تمثّل هذا العنصر، في ألمانيا بعد العام ١٩٣٨، بجمهور اليهود، في حين تمثّل العنصر الآنف في روسيا بكل فريق كان لا يروق للسلطات،

حتى دون أن تصدر منه أية تحركات. والحق أنَّ هذه التجمعات البريئة بكل أوجه المعنى الممكنة، كانت موضوعات مثالية للتجريب، وبَاتَ من شأنها أن تمضي باختبار إلغاء الشخص القانوني وتدميره إلى خير خاتمة. إذاً، لقد شكل هؤلاء، من الوجهة العددية والنوعية، فئة سكان المعسكرات الرئيسية. وقد وجد هذا المبدأ كامل تحققه في غرفِ الغاز التي كانت، بسبب من ضخامة استيعابها، مخصوصةً بالناسِ عامة، ولم تكُنْ محصورة بفئاتٍ بعينها.

وفي هذا النسق من الأفكار، قد يلخص الحوار التالي وضع الفرد: «أيسعني أن أسألك لماذا هي غرفة الغاز؟» - «ولِمَ أنتَ ولدتَ؟»(١٤٧) إنه هذا الفريق الثالث من الناس الأبرياء تماماً الذين لبثوا يتلقون، كل المرات، في معسكرات الاعتقال أفظع مصير على الإطلاق. ولئن كان المجرمون والسياسيون قد تمثلوا بهذه الفئة من الناس، فإنهم قد حرموا بدورهم من حق الحماية الذي كان ينبغي أن يتوفروا عليه مما لبث يميّزهم: فإن هم قاموا بعمل ما، صاروا عرضةً بسببه للاعتباط الكامل. بيد أن الغاية القصوى، التي تحققت جزئياً في الاتحاد السوفياتي والتي عُيِّنَت بوضوح في أُخريات مراحِلِ الإرهاب النازي، كانت تقضي بجعل كل نزلاء المعسكراتِ وسكانهِ من هذه الفئة من الناسِ الأبرياء.

وإذ ينظر المحلِّلُ إلى طبيعة انتقاءِ المعتقلين المستقبليين الاعتباطية، يجد أنها تتعارض تعارضاً واضحاً مع توزيع هؤلاء، لحظة حلولهم في المعسكرات، إلى فئات غير دالة في ذاتها، غير أنها مفيدة من وجهة تنظيمية. ففي المعسكرات الألمانية كان يتمّ التمييز، من خلالِ شارات متباينة، ما بين المجرمين، والسياسيين، واللااجتماعيين، والمعوقين الدينيين واليهود. ولما كان الفرنسيون، بعيد حرب إسبانيا، قد أنشأوا معسكرات اعتقال، فإنهم أدخلوا عليها للتوّ صفة الإدماج التوتاليتارية الطابع بامتياز، إذ خلطوا مجرمي السياسة بالمجرمين العاديين، وهؤلاء بالبريئين (والمشردين بالمصادفة)، فبانوا، رغم قلة خبرتهم في هذا

الشأن، مبدعين للغاية حين أنشأوا فئات من السجناء مجردة من المعنى تماماً[١٤٨]. ولما كانت هذه التقنية موجهةً في البدء لغاية الحيلولة دون أن يتنامى أي شعور بالتضامن بين المعتقلين، فقد ظهرت على أكمل ما تكون الفعالية؛ والواقع أن أيّاً من الأشخاص لم يسعه أن يقدِّر انتماءَهُ إلى هذه الفئة أو تلك، إلى خير الفئات أم إلى شرِّها. أما في ألمانيا فقد كان هذا الصرح المتحركُ أبدَ الدهر، رغم قيامه على أساسٍ من التنظيم الواعي، مُنِحَ مظهراً من الصلابة بحكم أن اليهود لبثوا يشكّلون فيه، في كل الظروف دون استثناء، الفئة الدنيا. بيد أن المريع والمضحك في هذا يكمن في أن المعتقلين أنفسهم ظلوا يتماهون بهذه الفئات، كأنما باتت تمثّل لهم آخر أثر أصيل من شخصهم القانوني. ولئن غضضنا النظر عن كل المعطياتِ الأخرى، فإنه لمن غير المستغرب أن يخرج شيوعي في العام ١٩٣٣ من المعسكرات أكثر شيوعية مما كان قبيل دخوله إليها، وأن يخرج يهودي أكثر يهوديةً، وأن تصير امرأةُ جندي في فرقة أجنبية، في فرنسا، يومَ خروج زوجها من المعسكرات أكثر قناعةً بقيمة الفرقة الأجنبية هذه، بدورها. حتى بدا، وكأن كل شيء يتم وكأن هذه الفئات كانت تنطوي على آخر وعد لمصير متوقع، وكأنها كانت تجسِّد هويّة قانونية قصوى، حتى باتت أكثر أساسية من غيرها.

وفي حين لم يعدُ تفريع المعتقلين إلى فئات كونه إجراءً تكتيكياً، وإجراءً تنظيمياً، كان انتقاءُ الضحايا بصورة اعتباطية يُبرزُ مبدأ المؤسسة الجوهري. ولئن كانت معسكرات الاعتقال قد ارتكزت في قيامها على وجود خصوم سياسيين، فإن هؤلاء سوفَ لن يحالفهم الحظّ في النجاة من فظاعة الأنظمة التوتاليتارية، وذلك في سنوات حكمها الأولى. ويكفي أن ينظر المرء في إعداد المعتقلين في معسكر «بوشنوالد» في السنوات التي تلت عام ١٩٣٦، حتى يدرك الأهمية القصوى التي كانت تعلق على وجود الأبرياء من أجلِ ديمومة هذه المعسكرات. «كان يمكن لهذه المعسكرات أن تختفي تماماً لو كان الغستابو قد أخذ بمعيار المعارضة سبباً لعملياتِ

الاعتقالِ التي كان يباشرها»[١٤٩]. والحالُ أن معسكر «بوشنوالد»، في ختام العام ١٩٣٧، كان على وشك أن يختفي بسبب وجود ألف معتقل فيه فحسب، لو لم يبادر ناشطو الپوغروم(*) النوفمبريون إلى إرسال عشرين ألفاً من الوافدين الجدد[١٥٠]. على أن أغلب الناس الأبرياء، الذين تشكّل منهم نزلاء المعسكرات في ألمانيا لما بعد العام ١٩٣٨، فقد كانوا يهوداً؛ في حين تكوّنت هذه الغالبية، المقيمة في المعسكرات، في روسيا من الجماعات المختارة اعتباطاً من بين السكان، والتي كانت قد آلت إلى فقدانِ النعمة[١٥١]، لسبب لا صلة له على الإطلاق بأفعالِها أو نشاطاتها.
ولكن إذا كان اقتضى أن ينتظر المرء حلول العام ١٩٣٨ حتى يعاين قيام أول معسكر للاعتقالِ على النموذج والشكل التوتاليتاريين، وبالغالبية العظمى من معتقليه الأبرياء، فإن ذلك الصرح كان قائماً في روسيا منذ أوائل الثلاثينيات، حين كان نزلاء المعتقلات لا يزالون مجرمين، أو معادين للثورة أم «سياسيين» (وكانت هذه العبارة تعني عرضاً أعضاء الفصائل المنحرفة). ومنذ ذلك الحين، راح الناس الأبرياء يتدفقون إلى معسكرات الاعتقال حتى بات يصعب تصنيفهم؛ أولئك الذين كانوا يرتبطون بصلة ما مع بلد أجنبي، والروس من أصل بولوني (وبخاصة ما بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٨)، وفلاحون ممّن صفيت بلداتهم، لعلة اقتصادية أو دون علة، والقوميات المهجَّرة، والجنود المسرحون من الجيش الأحمر الذين ألفوا أنفسهم منتمين إلى فرق أقامت طويلاً في الخارج باعتبارها قوات احتلال، أم المساجين الذين كان قد أُلقي القبض عليهم في ألمانيا، إلخ. أما وجود معارضة سياسية إن هو إلا حجة في يد نظام اعتقالي، والغاية الأولى التي يضعها حيالَه لا يجدها محقّقة، حتى

(*) Pogrom، هذه لفظة روسية وتعني العصابات التي شكّلت، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، من البولونيين في الغالب، وكانت تسعى إلى اضطهاد اليهود أنى كانوا، بدعم من قيصر روسيا. وهاهنا تحوّل المؤلفة، تهكّماً، هذه التهمة إلى فرق الأحزاب الشيوعية في روسيا.

ولو بادر السكان، في ظل أفظع إرهاب ممكن، إلى الخضوع له وتنكروا لحقوقهم السياسية إزاءَهُ، ذلك أن الغاية التي يسعى إليها النسق الاعتباطي إنما تكمن في القضاء على كل الحقوق المدنية التي يمكن أن يتمتع بها السكّان أجمعين، بحيث ينتهي إلى وضع هؤلاء بأسرهم في خانة الخارجين على القانون، في عُقر دارهم، أبداً شأن المشردين وسكان الفلاة. إن القضاء على حقوق الإنسان، وخنق الشخص القانوني فيه، هُما شرطان ضروريان لاستكمال السيطرة على هذا الأخير. على أن هذه الحال لا تنطبق على الفئات المخصوصة هذه التي دعوناها مثلاً بالمجرمين، أو الخصوم السياسيين، أو اليهود، أو اللواطيين، التي أجرى النظام التوتاليتاري عليها اختباراته الأولى؛ إنما تنطبق على كل امرىء من رعايا الدولة التوتاليتارية المعنية. وعلى هذا تشكل الموافقة الحرة، للنظام التوتاليتاري، عقبة توازي بعظمتها حرية المعارضة(١٥٢). ومما لا شك فيه أن توقيف أشخاص بريئين بصورة اعتباطية إنما يقضي على سلامة الموافقة الحرة، وكذلك الأمر فإن التعذيب ـ بخلاف الموت ـ يقضي على إمكانية المعارضة.

وبالمقابل فإن أي تقييد، مهما كان طابعه الاستبدادي، يوضع حيال هذا الاضطهاد الاعتباطي لبعض الآراء ذات الطبيعة السياسية أو الدينية، ولبعض نماذج التصرف الاجتماعي، أكانت فكرية أم إيروتيكية، ولبعض «الجرائم» المبتدعة لتوّها، إذاً إنّ أي تقييد للاضطهادات الآنفة يجعل المعسكرات لا طائل تحتها. ذلك أن أيّ تصرف أو رأي لا يسعه الصمود طويلاً في وجه تهديد الفظاعة الماثل أبداً. لا سيّما وأن هذا التقييد، ربّما سهّل وضع نسق قانوني جديدٍ، يكون بمقدوره، إن هو منح قليلاً من الاستقرار، أن يُحلَّ في الإنسانِ شخصاً قانونياً جديداً. غير أن من شأن هذا الأمر أن يفشل السيطرة التوتاليتارية. وفي هذا السبيل فإن زعم «نفع الأمة» (Volksnutzen) الذي قال به النازيون، والدائم التقلبِ (لأنّ ما يبدو اليوم مفيداً، هو مضرّ غداً)، وخطُّ الحزب المتحرك أبداً في الاتحاد

السوڤياتي، اللذَيْن يجدِّدان بنزعتهما الاستعادية مخزون الناس الذين يجدر بهم أن يرسلوا إلى المعسكرات، كُلَّ الأيام، إنّما يشكلان الضمانتين الوحيدتين لبقاء هذه (المعسكرات) الأخيرة، فيتأمَّن بالتالي استمرار المضيّ في إلغاءِ حقوق الإنسان إلغاءً تاماً.

أما الخطوة الثانية والجاسمة في إعدادِ الجثث الحيَّة فتكمُنُ في اغتيال الشخصِ الأخلاقي في الإنسان. ويتمّ ذلك، بصورة عامة، في جعل الاستشهاد مستحيلاً، وللمرة الأولى في تاريخ البشرية: «كم من الناس، هاهنا، لا يزالون يعتقدون بأهمية الاحتجاج، حتى وإن كانت تاريخية؟ ولا شكّ أن هذه الارتيابية هي تحفة فرق الحماية والمراتب بل نجاحها العظيم، إذ أمكنها أن تفسد كل أشكال التضامن البشرية. هاهنا أسدل الليل ستارَه على المستقبل. وحين لن يعود ثمة شهود، تصير أية شهادة مستحيلة. فإن يبيِّن المرء أن الموت لا يمكن أن يُردّ، معناه أن يشاء إعطاءَهُ مدلولاً، وهو الفعل في ما يتعدى موتَهُ الخاص. إنَّ حركةً تتطلب دلالة اجتماعية، حتّى يصحّ أن تكتمل. نحن هنا مئات الآلاف من الناس نحيا في الوحدة المطلقة. لهذا السبب تراهم يقبلون. معنى الرضوخ»[١٥٣].

إن المعسكراتِ المخصوصة بالخصوم السياسيين واغتيالهم تشكل وحدها جزءاً من النسيانِ المنظم، الذي لا يغلِّفُ حاملَ الرأيِ العام أي الكلام المقولَ والمكتوبَ فحسب، بل يشمل حتى عائلاتِ الضحايا وأصدقاءَهم. لذا فالحزن والتذكر ممنوعان. وفي الاتحاد السوڤياتي كان ينبغي للمرأة التي يعتقل زوجها أن تباشر للفور دعوى للطلاقِ منه وذلك بغية حماية أرواح أبنائه؛ وفي حالِ كان لزوجها الحظ في أن يعود سالماً، فإنها ترفض أن تقيمه لديها رفضاً ينمّ عن الازدراءِ والسخط[١٥٤]. لقد كان العالم الغربي لا يزال، حتى اليوم، وفي أحلك ظروفه، يقرُّ لعدوه القتيل بحق التذكر؛ وكأني به يقرّ بأننا بشر جميعنا، وأننا بشر فحسب. ولأن آخيل لم يتوانَ عن حضور مراسمِ دفن هكتور، ولأن الحكوماتِ الأشد

استبداداً لبثت تكرِّم العدوّ القتيل، ولأن الرومان ظلوا يسمحون للمسيحيين بأن ينقشوا أسماءَ شهدائهم، ولأن الكنيسة ظلت تحتفظ بذكرى هراطقتها الأحياء في ذاكرة البشر، ولأنّ الناس كانوا كذلك على مرّ الدهور لم يكن لينطوي أمر في غيْهب المتاهِ، ولا أمكن لـه ذلـك أبـداً. وإذ جعلت معسكرات الاعتقال الموتَ نفسه مجهولَ الهوية (بأن تصرَّفت على النحو الذي يستحيل معه معرفة ما إذا كان السجين ميتاً أم حياً) فإنها جرّدته من دلالته؛ أي من كوْنه ختام حياة مكتملة. وبمعنى آخر، فقد شرعت هذه المعسكرات في تجريد الفرد من موته الخاص، مثبتة بذلك أنه لا يملك شيئاً وأنه لا ينتمي إلى أحد. حينذاك لا يقوى موته سوَى على إثبات أنه لم يكن قد وُجد على الإطلاق[١٥٥].

على أن هذا الهجومَ ضد الشخص الأخلاقي كان يمكن أن يصطدم بعد بمعارضة الإنسانِ الذي ما زال ضميرُهُ يؤثِرُ لَهُ أن يموت ضحيةً من أن يحيا بيروقراطياً للاغتيال والموت. وقد بلغ الإرهابُ التوتاليتاري انتصارَهُ الأسمى والرهيبَ إذ نجح في حـرمان الشخص الأخـلاقي من المخرج الفرداني وفي جعل قراراتِ الضمير غاية في الإشكالية والالتباس. وحين يكون امرؤ في مواجهة المبادرة إلى خيانة أصدقـائه وقتلهم بـالتالي، أو إرسال امرأته وأبنائه، الذين يكون مسؤولاً عنهم ملء المسؤولية، وحتى الموت؛ وحين يكون للانتحار الدلالة المفضية إلى اغتيال عائلته نفسها، فأيّ قرار يتّخذ؟ ذلك أن المبادرة الآنفة لا تقع بين الخير والشـر، إنما تكمن فيمـا بين الاغتيال والاغتيـال. ومن بمقدوره أن يحـل الإشكـال الأخلاقيّ العظيم الذي وقعت فيه هذه الأم اليونانية، حين ترك لها لنازيون الخيار في انتقاءِ واحدٍ من أبنائها الثلاثة لكي يقتل؟[١٥٦]

وقد يطاوِلُ تواطؤُ الجرائم المرتكبة في الأنظمة التوتاليتـارية المنـظِّمُ تنظيماً واعياً جميعَ الناس فيتخذ بذلك طابعاً كلياً حقاً، وذلك بفضل خلقِ الظروف حيث لا يأتي الضمير بأي عون يُذكر، وحيث التصرف الحسن يصيرُ مستحيلاً بصورة جذريـة. وفي هذا السيـاق جعلت فرق الحمـاية

والمراتب تخلط المعتقلين ـ المجرمين منهم، والسياسيين، واليهود ـ بصرف النظر عن جرائمهم، منيطة بهم مسؤوليات في الإدارة بأوسع مدى: وبهذا لبثوا يتصدون للورطة التي تبدّت دون مخرج: فإمَّا أن يبعث هؤلاء بأصدقائهم إلى الموت، أو يشاركون في اغتيال رجال آخرين يكونون لهم غرباء. وفي كل الحالات كانوا يُجبرون على سلوك سبيل الاغتيال. والأهم من هذا ليس أن يرتد الحقد عن المذنبين فحسب (لقد كان الـ (Kapos) مكروهين أكثرَ من الاستخبارات الألمانية السرية) بل أن يظلَّ خطُّ التماس بين المضطهِد والمضطهَدَ، وبين القاتلِ وضحيته، مموَّهاً باستمرار أيضاً(١٥٧).

وما إن يُقتَل الشخص الأخلاقي، حتى لا يعود قائماً سوى عقبة وحيدة في سبيل تحوّل الناس إلى جثثٍ حية: الاختلافات بين الأفراد، هويّةُ كل امرىء الفريدة. ولربما أمكن الحفاظ على هذه الفردانية تحت شكل عقيم، وذلك بفضل رواقية صلبة؛ فمن الأكيد أن عدداً لا بأس به من الناس كانوا ولا يزالون يجدون في هذا الانعزال المطلق حيث يقبعون عُزّلاً من الحقوق أو الوعي، خيرَ ملجأ في حياتهم اليومية. ومما لا شك فيه أن هذا المظهر في الشخصية البشرية هو الأصعب على التدمير، بمقدار ما يتعلّق بصورة جوهرية بالطبيعة وبقوًى تخرج عن رقابة الإرادة (ولئن يُدمَّر، على هذا النحو من الصعوبة، فإن إعادة تشكيله يتكون ولا أسهل)(١٥٨).

عديدة هي الوسائِل المستخدمة في سبيل القضاء على الطابع الفريد في الشخصية البشرية، إلاّ أننا لن نسعى إلى إيرادها في لائحة مستفيضة.

بادىء الأمر، ثمة الظروف المريعة التي تلازم نقل المعتقلين باتجاه المعسكرات: آلاف منَ الرجال مكدّسون بعضهم فوق بعض، عراة ملتصقون بعضهم ببعض، في حافلات مخصصة بنقل البهائم، واقفون على مدى أيّام بطولها، وقد اعتراهم الارتجاج الدائم من مرور العربات عبر الريف كله. وهنالك، في ما بعد، الوصول إلى المعسكر، إلى صدمة

الساعاتِ الأولى المهيأة بعناية، إلى حلقِ الرأس، إلى بزة المعسكر المضحكة. وثمة أخيراً، التعذيبات العصية على التصديق، والتي كانت تُعيَّر بالضبط لئلاّ تقتل الجسد، أو بغير السرعة القصوى على أي حال. أما الغاية من كل هذه المناهج فكانت ذاتها على الدوام؛ أن يُتصرّف بالجسد البشري، بالإمكانيات اللامتناهية الممكنة على التألّم، بحيث يؤول ذلك إلى تدمير الشخص البشري فيه بصورة لا رحمة فيها، وكأنما يتمّ القضاء على بعضِ الأمراضِ العقلية فيه ذات الأصل العضوي.

وفي هذا ينكشف العتَهُ المتجذرُ في كل المسار برمّته. بالتأكيد، فإن التعذيب يشكّل السمة الأساسية في كل جهاز الشرطة والقضاء التوتاليتاريين؛ إذ يُلجأ إليه كل يوم لجعل الناس تتكلم. على أن لهذا النمط من التعذيب بعضَ الحدود، بمقدار ما يسهم في تحقيق غاية محددة، منطقية (بمقياس الحكم التوتاليتاري)؛ فإما أن يتكلم السجين بعد وقت معين، أو يُقتل. وقد أُضيف إلى هذا النوع العقلاني من التعذيب في معسكرات الاعتقال النازية الأولى وفي زنازين الغستابو نمط آخر من التعذيب، غير عقلاني وسادي. ولما كان هذا النوع من التعذيب قد مارسته فصائل الهجوم (S.A)، ودون أن يكون لها من ذلك أي هدف أو أن يكون منظماً، فقد استند إلى مبادرة عناصر غير طبيعيين بمدى واسع. حتى كانت نسبة الوفيات الناشئة من هذا التعذيب مرتفعة جداً، بحيث لم ينجُ سوى عدد ضئيل من المعتقلين عام ١٩٣٣ وما تلاها. ولم يكن هذا النوع من التعذيب، على ما يبدو، مؤسسة ذات تطلع سياسي بقدر ما كان امتيازاً من النظام يُجزى لعناصره المجرمين وغير الطبيعيين، الذين ما ونوا يستشعرون المكافأة، بهذا، على خدماتهم التي أدوها ويؤدونها للنظام. على أنه كان يكمن، خلف بهيميّة فصائل الهجوم، شعور عميق إزاءَ كل الذين كانوا أيسر حظاً منهم، على الصعيد الاجتماعي، أو الفكري أو الجسماني؛ فإذا ما وَجَد عناصر الفصائل المذكورة أنهم حلّوا في موقع السلطة الذي كان لهؤلاء، مضوا إلى تحقيق

أحلامهم الأكثر وحشية. هذا الشعور الذي ما كان لَهُ أن يتوارى كلياً من المعسكرات، ما زال يصعقنا شأنَ آخر أثر محسوس من شعور إنساني ماثل[١٥٩].

غير أن الرعب الحقيقي لم يبدأ فصولاً إلاّ حين تولّت فرق الحماية والمراتب (S.S) إدارة المعسكرات. وبذلك حلّ مكان البهيمية العفوية تدميرٌ للأجساد البشرية تدميراً غاية في البرودة والتنظيم، في سبيل أن تتحقق الغاية المنشودة وهي تدمير الكرامة البشرية. فإذا بالموت يبدو متجنباً بصورة لا محدودة، ومتوقعاً بصورة لا محدودة. ولم تعد المعسكرات منتزهاتٍ تجتذب إليها الحيوانات بأشكال بشرية، وتضمُّ أناساً خرجوا لتوهم من مآوي للمتخلفين والسجون. إنما العكس بات صحيحاً؛ إذ تحوّلت المعسكرات إلى «أراضٍ للتدريب»، حيث يُعدُّ رجال طبيعيون إلى حد التمام لأن يكونوا رجالاً في فرق الحماية والمراتب مشاركين فيها مشاركة تامة[١٦٠].

إن اغتيال الفردانية، وهذا الطابع الفريد الذي اتّسمت به الإرادة والطبيعة والمصير لدى كافة البشر على السواء، والذي بات مسلّمة بالغة الحتمية في كل العلاقات البشرية، من شأنه أن يولِّد رعباً عظيماً ينكسف دونَه التعرُّض للشخص القانوني والسياسي واليأس من الشخصية الأخلاقية. إنه ذلك الرعب ما ينبري مصدراً للتعميمات العدمية ومنشأً لمعقولية إثباتاتها في أن الناس جميعهم حيوانات بصورة جوهرية ومتشابهون[١٦١]. وفي الواقع، فقد دلّت تجربة معسكرات الاعتقال، بما لا يردُّ، أن كائنات بشرية يمكن أن تتحوَّل إلى نماذج من حيوان بشريّ، وأن «طبيعة» الإنسان لا تكون «بشرية» إلا بمقدار ما تتيح للإنسان إمكانية أن يصير شيئاً لا ـ طبيعياً بامتياز، عنيتُ به إنساناً.

وبعد أن يتم تدمير الشخصية الأخلاقية ويُقضى على الشخصية القانونية في الإنسان، يغدو تدمير الفردانية مكلّلاً بالنجاح، على الدوام. وفي هذا

الصدد قد نرتئي استحضار بعض قوانين علم نفس الجماهير لنفسِّر السبب الذي دَعَا ملايين من الكائنات البشرية أن تنساق دون مقاومة إلى غرف الغاز، في حين أن هذه القوانين لا يسعها أن تفسر سوى تدمير الفردانية. إنه لأمر بالغ الدلالة ألاّ يخطر في بال هؤلاء، المحكومين بالإعدام فردانياً، أن يدفعوا معهم أحد جلّاديهم إلى غرف الغاز، إلاّ ما كان أندر النوادر، وألا تكون ثمة انتفاضات جدية على الإطلاق، وألا نشهد، حتى إبان التحرير، سوى مجازر متفرقة وضئيلة طاولت فرق «الحماية والمراتب»، وجرَتْ بصورة عفوية. إذ إن تحطيم الفردانية، يعني لزوماً تحطيم العفوية، وهي القدرة التي أوتيت الإنسان في أن يباشر أمراً جديداً انطلاقاً من قدراته الخاصة، وهي شأن لا يمكن شرحه وفقَ ردود فعل المحيط، وبناءً على الأحداث(١٦٢). وعلى هذا، فلا يبقى من البشر شيء، سوى دمىً مريعة ذات أوجه بشرية، تتصرَّف جميعها على غرار الكلب في اختبارات پاڤلوف، إذ تتفاعَلُ جميعها بطريقة متوقعة تماماً حين تمضي إلى موتها، فلا تقوى سوى على ردّ الفعل. ذلك هو الانتصار الحق الذي أحرزه النظام التوتاليتاري: «إن انتصار فرق الحماية والمراتب يقتضي من الضحية نفسها أن ترتضي الانسياق رغم أنفها، (إلى الموت) دون أن تعترض أو ترفض، أو تتهامل، بمعنى أن تكفَّ عن إثبات ذاتها. بيد أن ذلك ما كان ليتمّ دون مقابل. إذ إن فرق الحماية والمراتب لم ترِد إحقاق الهزيمة هذه مجاناً، أو بدافع من السادية فحسب. فهي تدرك تماماً أن النظام الذي ينجح في تدمير الضحية قبل أن تصعد درجاتِ المقصلة... إن هو إلا خير الأنظمة بما لا يُقارن، وهو الذي يجدر به أن يحكم شعباً فيحفظه في حالٍ من العبودية، في الخضوع التام. وبعد، فلا أرهَبَ من مسيرات الناس هؤلاء إذ يمضون إلى الموت أشبه بمانوكانات الأزياء. حتى إذا رآهم امرؤ قال في سره: «فَأنْ يصير هؤلاء إلى هذه الحالة الزرية، فأية قدرة تكمن في يد أسيادهم؟» ثم قفل إلى بيته وملء نفسه المرارة، وقد صارَ مروَّضاً للتوّ»(١٦٣).

ونحن إن تناولنا الطموحات التوتاليتارية على محمل الجد، ورفضنا أن نعثر بما يثبته حسّ الرشاد بشأنها ـ إذ يزعم أنها طوباوية، وعصية على التحقق ـ يتّضح لنا أن مجتمع الموت الذي أنشىء في المعسكرات هو شكل المجتمع حيث يغدو من الممكن السيطرة التامة على الإنسان. فمن طمحوا إلى السيطرة التامة وجب عليهم أن يصفّوا كل عفوية، أبداً كما يبرزها وجودُ الفردانية المحض؛ وعلى هذا توجب عليهم أن يطاردوا الاثنتين كلتيهما، حتى في أشكالهما الأكثر حميمية، والأشد تجرّداً من السياسة وغير الضارة على الإطلاق. ولئن تتقلص شبكة ردود الفعل، لدى كلب پاڤلوف، على اعتباره النموذج البشري السالف إلى أكثر الردود بدائية، فإن ردود الفعل لدى مواطن المعسكراتِ لا تني تُستبدل بردود أخرى، محدُّدةً نفس نوع التصرُّف بالضبط؛ تلك هي صورة «المواطن» النموذجي في دولة توتاليتارية، ثم إنَّ مواطناً على هذه الهيئة لا يمكن أن يُنشأ خارج المعسكرات الآنفة، وإن تمَّ ذلك وجدتَهُ منقوصَ الكمال.

وليس عدم جدوى المعسكرات، والاعترافُ المتهكِّم بضدِّ ـ جدواها، إلاَّ مظهر (من مظاهر النظام التوتاليتاري). والواقع أنهما أشد إفادة في الحفاظ على سلطة النظام من أي من مؤسساتِه الأخرى. ومن البداهة أنه دونَ معسكرات الاعتقال، ودون الخوف المحدَّد بصورة سلبية الذي تثيره في نفوس الناس، ودونَ موقِع التدريب المحدَّد تماماً الذي توفره المعسكرات في مجال السيطرة التوتاليتارية (إذ لا يمكن أن تتوفَّر، في أي موقِعٍ خارج هذا، كل الإمكانيات الأكثر جذرية)، يستحيل على دولة توتاليتارية أن توحي بالتعصُّب للفرقِ التي تشكل نواتها، ولا أن تحفظ شعباً بأسره في حالة من البلادة الكلية. ولكنَّ المسيطرين والمسيطَرَ عليهم سرعانَ ما يسقطون في «الرتابة البورجوازية العتيقة»؛ فبعد «تطرّفات» الشباب، يرزحون تحت ثقل الحياة اليومية وقوانينها البشرية؛ وخلاصة الأمر فإنهم قد يتحوَّلون في الوجهة التي طالما أحبَّ كل المراقبين التنبؤ بشأنها، يشجعهم على ذلك حسُّ الرشاد. إن الخطأ المأساويّ في كل

هذه التنبؤات التي أبصرت النور في عالم كان لا يزال في مأمن، إنما كان بافتراضها وجود طبيعة بشرية فريدة وعصية على التبدُّل؛ وكان الخطأ كذلك في جعل الطبيعة البشرية تتماهى بالتاريخ، فتستخلص منه أن السيطرة الكلية لم تكن لا إنسانية فحسب بل مجردة من الواقعية أيضاً. وفي هذه الأثناء، أدركنا أن سلطة الإنسان هي كبيرة للغاية بحيث يسعه أن يجعل واقعاً ما يرغب في أن يكون.

إنه لفي طبيعة الأنظمة التوتاليتارية ذاتها أن تدَّعي سلطةً دون حدود. لذا، فإن سلطة قائمة على هذا النحو لا يمكن أن تضمن ديمومتها إلاّ إذا كان الناسُ بكل ما للكلمة من معنى ودونَ استثناء، خاضعين وبصورة أكيدة، في كل مظاهر حياتهم. وفي مجال الشؤون الخارجية، فإن الأراضي الجديدة المحايدة، ينبغي أن تظل خاضعة، في حين ينبغي للتجمعات البشرية الجديدة أبداً، أن تُخضع، في الداخل، من خلال توسيع معسكرات الاعتقال، أو كلما فرضت الظروف أن يُصفّوا من أجل أن يحلّ آخرون مكانهم. وضمن هذا السياق تتبدّى مسألة المعارضة عديمة الأهمية، أكان ذلك في الشؤون الخارجية أم في الشؤون الداخلية. وفي ظل الواقع الآنف، فإن كلّ حيادية، وكل صداقة حتى، حالما تصير ممنوحةً عفو الخاطر، تغدو من وجهة نظر الاستبداد التوتاليتاري بنفس خطورة العدوانية المعلنة؛ ذلك أن العفوية، من حيث كونها كذلك، وبطابعها غير المتوقَّع، هي أعظم العوائق الحائلة دون ممارسة سيادة كلية على الإنسان. وليس أدل على ذلك من الشيوعيين الذين لجأوا إلى موسكو مطرودين من بلادهم غير التوتاليتارية، أو ممن استدعتهم موسكو، وكانت لهم تجربة مريرة هنالك، إذ شعروا بأنهم يشكلون تهديداً للاتحاد السوڤياتي. وبهذا المعنى، فإن الشيوعيين المقتنعِين بعقائدهم يبدون مضحكين وموضعَ تهديد، في نظر النظام الروسي، مثلما كانت زمرة «روهم» في أنظار النازيين بالضبط، باعتبار أن هذه الدلائل وحدها هي ما تزال أثر الواقع الماضي وقد ظَلَّ ماثلاً إلى حينه.

على أن ما يجعل كل قناعة وكل رأي مضحكَيْن على هذا النحو وخطرين، هو أن الأنظمة التوتاليتارية لبثت تستمد جليلَ افتخارها من واقع أنها لم تعد بحاجة إلى أي شكل من أشكال الدعم البشري. ذلك أن الناس، بمقدار ما يكونون محض ردّ فعل حيوانيّ وما يؤدون وظائف فحسب، يصيرون عديمي الجدوى بالنسبة للأنظمة التوتاليتارية. إذ لا تنحو التوتاليتارية إلى حكم الناس حكماً استبدادياً، إنما تميل إلى نظام يكونُ فيه البَشَرُ لزوم ما لا يلزم. ولايتمّ للسلطة الكلية مرادها، ولا هي تدوم ويُصان وجودها إلّا في عالم من ردودِ الفعل المشروطة، ومن الدمى التي لا تنطوي على أدنى ملمح من العفوية. ولما كان الإنسان يملكُ في نفسهِ الكثير منَ الموارد، فقد بات من المستحيل أن يُخضَع بالكامل إلّا شرط أن يتحوَّل نموذجاً من نوع حيواني ـ بشري.

لذا تكون الطبائعُ البشرية تهديداً (للنظام التوتاليتاري)، وتنبري القواعد الشرعية الأكثر جَوْراً نفسُها عائقاً في هذا السبيل؛ غير أن الفردانية، شأن كل ما يميِّز الإنسان عن الآخر، بالطبع، هي أمر لا يمكن التسامح حيالَهُ. وقد رأينا أنّه طالما لم تقدر الأنظمة على جعل كل الناس عديمي الجدوى بصورة متساوية ـ وهذا ما لم يحدث إلّا في معسكرات الاعتقال ـ فقد فشلَتْ في تحقيق مثال السيطرة التوتاليتارية بملئهِ. والحال أن الدول التوتاليتارية تجد على الدوام ـ حتى لو لم تنجح في ذلك نجاحاً كاملاً ـ في إظهار أن الإنسان هو عديم الجدوى. وكانت تسعى إلى تحقيق هذه الغاية إذ جعلت تمارسُ اختيار الفرَق الواجب إرسالها إلى المعسكرات اختياراً اعتباطياً، ومضت تلجأ إلى حملات تطهير منتظمة في الجهاز الحاكم وإلى تصفيات جماعية. وإذا ما اعترض حسُّ الرشاد بيأس على خضوع الجماهير معتبراً أن جهاز الإرهاب الضخم هذا إنما هو لا طائل تحته؛ أجاب الحكام التوتاليتاريون، إن كانوا قادرين على قول الحقيقة: هذا الجهاز لا يبدو لكم عديم الجدوى إلا لأنه يجعل الناس عديمي الجدوى.

إن المحاولة التوتاليتارية في جعل الناس عديمي الجدوى تعكِسُ إلى حدٍّ بعيد، ما تصنعه الجماهيرُ المعاصرَة بـلا جدواهـا على أرض باتت غاصّة بالسكان ـ لذا فإن عالم الموت، حيث يُلقَّن الناس أنهم غير ذوي جدوى من خلال نمط حياة، وحيث العقاب ليس شأناً من شؤون الجريمة، وحيث الاستغلال يمارس دون ربح، وحيث العمل لا ينتج شيئاً، هذا العالم إذاً هو المصنع الذي ينتج العَبَث يومياً. مع ذلك، فإن شيئاً لا يمكن إلا أن يكون أرشد وأكثر منطقية، في هذا الإطار من الإيديولوجية التوتاليتارية؛ فإذا كان المعتقلون ديداناً، فإنه من المنطقي أن يُقتلوا بواسطة غازات سامة؛ وإذا كانُوا منحطّين، فقد وجب أن يُحال دون انتقال عدواهم إلى السكان؛ وإذا كانت فيهم «نفوس عبيد» (هِملِر) فقد بات مضيعةً للوقت أن يحاوِل المرء حملهم على التأدّب. حتى إذا نظر المحلِّلُ إلى معسكرات الاعتقال وجد فيها، من الوجهة الإيديولوجية، سيِّئة فاضحةً وهي انطواؤها على الكثير من المعنى، كما رأى فيها أن تنفيذ العقيدة كان غاية في الاتساق.

هكذا، وإذ تعمد الأنظمة التوتاليتارية إلى تفريغ العالم، بإصرارٍ وتهكم، من الشيء الوحيد الذي قد يكون له معنى بالنسبة لحس الرشاد وتقديراته النفعية، فإنها تفرض عليه نوعاً من المعنى ـ الفائق الذي طالما وضعته الإيديولوجيات نصبَ تطلعاتها حين لبثت تـزعم اكتشافهـا مفتاح التاريخ، أو حل ألغاز الكون. والحالُ أن حكم المعنى ـ الفائق الناجم عن التـطيُّر الإيـديولـوجي، إنما يقـوم في ما يتجـاوز اللامعنى الكـامن في المجتمع التوتاليتاري. وعلى هذا ليست الإيديولوجيات غير ضارة، ولا تكون آراء اعتباطية إلا حين لا تحملِ على محمل الجد. وحالما يؤخذ ادعاؤها في صلاحية كلية أخذاً حرفياً، تصيرُ هذه الإيديولوجيات مراكز للأنساق المنطقية حيث كل شيء يتلاحقُ تلاحقاً علّياً، أبداً شأنَ أنساق المصابين بانفصام في الشخصية، وتـلاحقاً إجبـارياً، حـالما يتمّ قبـول المسلّمة الأولى. بيد أن عتَه أنساق كهـذه لا يكمن في مسلمتها الأولى

فحسب، بل في منطق بنيانها ذاته أيضاً. ذلك أن المنطق الغريب الذي ينطوي على «ايّات» [«isms»]، وإيمانها التبسيطيّ في قيمة التعبّد الأعمى الخلاصيةِ الذي لا يقيم اعتباراً لأيّ من العوامل الخارجية والمتبدلة، إنما يتضمّنان نفس الاحتقار التوتاليتاري للواقع والوقائع.

ولما كان حسّ الرشاد ميالاً إلى التفكُّر بصورة نفعية، فقد باتَ لا يجدي نفعاً إزاءَ هذا اللامعنى الإيديولوجي، بمقدار ما أن الأنظمة التوتاليتارية تنشىء لها عالماً قائماً على اللامعنى. ولئن كان الاحتقارُ الإيديولوجي للوقائع لا يزالُ يتضمّن ادّعاءً بسيادة بشرية على العالم، فإنّ من شأن احتقار الواقع هذا أن يتيح تغيير العالم، ويدفع بالخلقِ البشري إلى رقيّه المنشود. وما يدمِّر علّة الافتخار في احتقار التوتاليتارية الواقعَ (وما يميزه، في الآن نفسه، وبصورة جذرية، عن النظرياتِ والمواقف الثورية) هو المعنى ـ الفائق الذي يمنح احتقارَ الواقع قوتَه، ومنطقَهُ، وتماسكَهُ. وما يشكل بنياناً توتاليتارياً حقاً، ما عدا الإثبات البولشفي في أن النظام الروسي الحالي هو أرقى الأنظمة، هو الواقع الذي يجعل قائداً توتاليتارياً يستمدّ من هذا الإثبات الاستخلاصَ التالي، وبمنطقٍ صارم: دونَ هذا النظام، ما كان بمقدور الناس أن يبنوا شيئاً بمثل روعةَ المترو، مثلاً. ومن هذا يروحُ المنطق التوتاليتاري يستمدُّ استخلاصاً منطقياً يصيرُ بموجبه كلّ مَن يعلم بوجود المترو الباريسي مشبوهاً، إذ إنه ربّما دفع الناس إلى الاستخلاص الأخير بأنه مِن أجل أن يظل البولشفي موالياً (لنظامه) ينبغي تدمير المترو الباريسي. ولا أهمية، بعد ذلك. إلا للتناسق المنطقي.

ولا ريب أننا قد نبلغ، مع هذه البُنى الجديدة، القائمة على قوة اللامعنى والتي يحركها المنطق، إلى نهاية العصر البورجوازي ذي المصالح والقدرة، وإلى خاتمة الاستعمار والتوسع على حد سواء. والحال أن عدوانية التوتاليتارية لا تتوالد من النهم إلى القوة، ولا يهدف توسّعها الحادُّ إلى محضِ التوسُّع، ولا إلى الربح مطلقاً؛ إنما العِللُ

الدافعة إلى هذه الأمور هي إيديولوجية خالصة؛ وهي تقضي بجعل العالم متماسكاً، وبإثبات صوابية معناها ـ الفائق.

إذاً، كان على التوتاليتارية، باسم هذا المعنى ـ الفائق بالأخص، وباسم التماسك الكامل، أن تقضي بالضرورة على كل أثر مما تعارف الناس على تسميته بالكرامة البشرية. إذ إن احترام الكرامة البشرية ينطوي على الاعتراف بالناس الآخرين أو الأمم الأخرى، باعتبارهم أشخاصاً ذوي حضور وفعل أبداً شأنها (التوتاليتارية)، وباعتبارهم بُناة عوالم أو مشاركين في تأسيس عالم مشترك. إنَّ أية من الإيديولوجيات التي تسعى إلى إسباغ تفسير شامل على أحداث تاريخية في الماضي وترمي إلى أن تتخطى مسار كل الأحداث المستقبلية، ليس بمقدورها أن تتحمَّل انعدام التوقّع الذي يلازم عمل البشر الخلّاق، وملكتَهم في المضيِّ إلى الجِدَّة غير المتوقعة دوماً.

لا يكمن مصيرُ الإيديولوجيات التوتاليتارية إذاً، في تحويل العالم الخارجي، ولا في إحداثِ تحوُّل ثوري في المجتمع، إنما يقضي بتغيير الطبيعة البشرية نفسها. وفي هذا السبيل تكون معسكراتُ الاعتقال بمثابة مختبرات حيث تجرَّبُ التحوّلات في الطبيعة البشرية، وعلى هذا فإن فظاعتها لا تخصُّ معتقليهم فحسب ولا تقتصر على أولئك الذين يديرونَ التجارب وفق معايير «علمية» صارمة؛ بل إنها شأن جميع البشر، والآلام ـ التي لطالما كانت عصية على العد في الأرض ـ ليست لبّ المسألة ولا عمقها، ولا تكمن شدّتها في عدد الضحايا. بل إنها الطبيعة البشرية من حيث كونها كذلك، ما وضع على المحك؛ وحتى لو بدا أن هذه التجارب لا تنجح في تغيير الإنسان، بل تقتصر على تدميره، بخلقها مجتمعاً حيث التُّرهة العدمية «الإنسان هو ذئبٌ للإنسان» «Homo Homini Lupus» قد تحقّقت بالتوالي المنطقي، فإنه ينبغي لنا ألّا تغيبَ عن بالنا الحدود الضرورية إزاء اختبار يتطلّب أن يُقام بشأنه البرهان على المدى الكوني حتى يقيم الدليل على نتائجه المستنتجة.

وقد بدا، إلى اليوم، أن المعتقد التوتاليتاري في أن كل شيء هو ممكن لم يكن بمقدوره أن يثبت سوى أمر واحد عَنّينا به: أن كل شيء يمكن أن يدمَّر. مع ذلك، فإن الأنظمة التوتاليتارية، إذ دأبت على إثبات أن كل شيء هو ممكن، اكتشفت دون أن تدري، وجود نوع من الجرائم لا يقوى الناس على العقاب بشأنها ولا على مسامحتها. ذلك أنه وحالما يصيرُ المستحيل ممكناً، يغدو المستحيل هو الشرّ المطلق، العصيّ على العقاب وعلى المسامحة، الشر الذي لا تقدر على تعليله أحقر حوافز المصلحة الشخصية، وعقدة الذنب، والنهم إلى القدرة والنذالة؛ الشر الذي لا يسع الغضب أن يثأر منه، ولا الحب أن يتحمله، ولا الصداقة أن تسامحه. ومثلما لم يكن الضحايا في مصانع الموت، أو في الزنازين، بنظر جلّاديهم أشخاصاً «بشريين»، فقد كان هذا النوع الجديد كلياً من المجرمين يتعدّى الحدود حيث يمكن للتضامن البشري أن يتحقق في سياق الجريمة.

إنها سمة لازمة لكلِّ تقليدنا الفلسفي في كوننا عاجزين عن تصوّر «شر جذري» على هذا النحو؛ وهذا ما ينطبق على اللاهوت المسيحي الذي ينسب إلى الشيطان نفسه أصلاً سماوياً، انطباقَهُ على كانط، الذي كان الفيلسوف الوحيد الذي كان ارتابَ في وجود شرّ مماثل، على حد ما صاغَهُ في هذا الصدد، إلاّ أنَّهُ سارع إلى عقلنته عبر مفهوم «الإرادة المنحرفة» التي يمكن تعليلها من خلال نوازع جليّة. وهكذا لا نجدُ، في واقع الأمر، شيئاً مما يُرجَعُ إليه من أجل أن نَفْقَهَ ظاهرة، لا يترك لنا واقعها الرازحُ مجالاً للتساؤل بشأنها، والتي لا تني تحطِّم كل المعايير التي نلمُّ بها إلى الآن. أمر واحد يبدو واضحاً؛ وهو أن الشر الجذري تبدّى، على ما قيل، في صلة مع نظام حيث كل الناس باتوا عديمي الجدوى، على حد سواء. وفي هذا الصدد رأيتَ القيِّمين على هذا النظام مقتنعين بلا جدواهم شأن قناعة الآخرين بلا جدواهم، ووجدتَ لدى المجرمين التوتاليتاريين أن خطرهم يعادل نزوعهم إلى الهزء بأنفسهم حتى ليتساءلون

أحياناً عمّا إذا كانوا عاشوا أو إذا لم يكونوا قد ولدوا قطّ. ذلك أن الخطر المتمثل في مصانع الجثث والزنازين يكمن في هذا: اليومَ، إن نحنُ (أصحابُ المصانع هذه وأربابُ التوتاليتارية) امتنعنا عن النظر إلى عالمنا بمنظار نفعي، ضمنًا أنْ تصيرَ جماهيرٌ من الناس، ممَّنْ جعلَتْ تفيضُ أعدادهم، في هذا العالم حيث بلغ التنامي الديمغرافي حَدَّهُ المعمَّم، وحيث باتَ المعدمونَ في تزايُدٍ مستمّر، أن تصيرَ هذه عديمة الجدوى. والحالُ أنَّ الأحداثَ السياسية، والاجتماعية والاقتصادية غالباً ما كانت ضالعةً، ضلوعاً خافتاً، مع الآلية التوتاليتارية التي أُنشئت بغاية جعل الناس عديمي الجدوى. ولما كانت الجماهير قد أدركَتْ جيداً، بحس رشادها النفعي، المحاولة المضمرة التي جعلتْ تأتيها الأنظمة للبلوغ بها حال عدم الجدوى الآنفة: تولّاها اليأسُ الشديد في غالبية البلدان، فباتت غير ضنينة بشعور الخوفِ منَ الموت. وعلى هذا فكان النازيون والبولشفيون على ثقة تامة بنجاح مساعيهم: إذ إن مشاريع الإبادة التي جعلوا يقترحونها حلاً أسرع لمسألة اكتظاظ السكان، ولمسألة هذه الجماهير البشرية المعدومة اقتصادياً والمقتلعة اجتماعياً، لبثَتْ تلقى استحساناً بمقدار ما أثارتْ من حفائظ. وعلى هذا، فإنّه يتسنّى للحلولِ التوتاليتارية أن تدوم أكثر من الأنظمة التوتاليتارية، وذلك في شكل محاولات قوية تنبثق كلّما بدا مستحيلاً رفعُ البؤس السياسي، والاجتماعي والاقتصادي (عن كاهل الناس)، بصورة جديرة بالإنسان الحقّ.

الفصل الرابع

إيديولوجية وإرهاب

نظام على نموذج جديد

كنا قد أشرنا مراراً، في الفصول السابقة، إلى أن وسائل السيطرة الكلية ليست أكثر جذرية فحسب، بل إن التوتاليتارية هي ما تنماز، بجوهرها، عن بقية أشكال القمع السياسي التي نعرفها، شأن الطغيان، والاستبدادِ والديكتاتورية. وأنى أمكن التوتاليتارية أن تتسلق سدة السلطة، جعلت تولّد مؤسسات سياسية جديدةً كلياً، بعد أن تكون قد دمّرت كل التقاليد الاجتماعية، والتشريعية والسياسية القائمة في البلاد. وقلّما تهتم التوتاليتارية للتقليد الوطني بصورة خاصة أو لمصدر إيديولوجيّتها الروحيّ المخصوص؛ ذلك أن النظام التوتاليتاري يحوّل الطبقات إلى جماهير على الدوام، ويضع بديلاً من نسق الأحزاب، حركةً جماهيرية، تنقل مركز السلطة من الجيش إلى الشرطة، وتضع حيز التنفيذ سياسة خارجية هادفة إلى السيطرة على العالم علناً، ويستبعد بالمقابل الديكتاتوريات ذات الحزب الواحد. إنّ الأنظمة التوتاليتارية الحالية هي وليدة الأنظمة ذات الحزب الواحد؛ وكلّما صار أحد هذه الأنظمة الأخيرة توتاليتارياً حقاً، مضى يتصرّف على أساس نسق من القيم مختلف اختلافاً جذرياً عن كل الأنساق الأخرى، بحيث إن أيّا من فئاتنا النفعية، أكان ما يتعلق منها بالتقليد، أو بالعدل، أو بالأخلاق، أو بفئاتِ حسن الرشاد، لا تأتينا بالمددِ اللازم من أجل إدراك خطّ عملها، أو الحكم عليها، أو التنبؤ بشأنها.

والحق يقال إننا نعيد رسم مسار التاريخ، محلِّلين المستتبعات السياسية التي نشأت عما اعتدنا على تسميته بأزمة عصرنـا، يسعنا أن نستـوضح العناصر التي تكونت منها التوتاليتارية؛ بيد أن ما يفرض نفسه، في هذا السياق، هو الاستخـلاص بأن هـذه الأزمة ليست ثمـرة تهديـد خارجي فحسب، ولا هي نتاج سياسة خارجية عدوانية تعتمدها ألمانيا أو روسيا، وأنها لا تختفي بموت ستالين ولا تتوارى بسقوط ألمانيا النازية. ويستتبع ذلك، أيضاً، أنّ المصاعب الحقيقية في عصرنا لا ترتدي طابعها الأصيل ـ إن لم نقل الأشد فظاعة وقساوة ـ إلّا حين تصير التـوتاليتـارية شـأناً من الماضي.

وفي هذا السياق رأينـا أن نطرح التسـاؤل التالي، منسجمـاً مع خَطّ التفكير الذي لبثنا نواصله؛ أليس النظام التوتاليتاري، وليد هذه الأزمة، وعلامتها المتواطئة الأظهر ترقيعاً فحسب، أليس يستعير أساليب التهديد، ووسائل تنظيمه وأدوات عنفه من الترسانة السياسية المعروفة التي تملكها كل من أنظمة الطغيان، والاستبداد والديكتاتورية؟ ألا يعزى الفضل في وجودهِ إلى الإفلاس المؤسف، وربمـا العرضي، الـذي أصابَ القـوى السياسية التقليدية ـ ليبرالية كانت محافظة، قومية أو اشتراكية، جمهورية ملكية، تسلّطية ديمقراطية؟ أوَهـل يوجـد، بالعكس، شيء يشبـه طبيعة النظام التوتاليتاري؟ ثم أيملك هذا الأخير جوهراً خاصاً به ويمكن مقارنته بنماذج النظام الأخرى، شأن ما أدركه الفكر الغربيُّ واعترف به منذ عهد الفلسفة القديمة، وتحديده بطريقة مماثلة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فقـد توجب أن تكون أشكال التنظيم وأنماط العمل التوتاليتارية، الجديدة كلياً وغير المسبوقة، مرتكزةً على أحد هذه الاختبارات الأساسية النادرة التي أمكن الناسَ القيام بها، كلّما تسنى لهم العيش سوية وكانوا معنيين بالأمور العامة بصورة مشتركة. وإذا ما وُجد اختبار أسـاسيّ قد وجـد تعبيره في التسلط التوتاليتاري، فإن هذا النمط، بحكم جدّة هذا النوع من الأنظمة، قد يكون لعلة أو لأخرى، فاته أن يكون أساساً لجسم سياسي؛ اختبار لم

تكن صيغته العامة - أيًا كانت ألفته - قد اجتاحت الشؤون العامة أو أرادت استعمالها.

بيد أن هذه الفرضية إذا ما نُظِرَ إليها من زاوية تأريخ الأفكار، بدَتْ عرضةً للشبهة. ذلك أن أنماط الأنظمة التي لبث الناس يحيون في ظلها كانت قليلة العدد؛ وكان اليونانيون بكروا في اكتشافها، وسارعوا إلى فهرستها، وبانت لهم ذات أجل مديد للغاية إلى حدٍّ غريب. وإذا كان لنا أن نعود إلى هذه الكشوفاتِ ذات الفكرة الأساسية التي لم يصبها تبدل، أثناء القرون العشرين التي تفصل أفلاطون عن كانط، رغم المتغيرات العديدة، وجدنا أنفسنا منساقين إلى تأويل التوتاليتارية، للتوّ، على أنها شكل معاصر من أشكال الاستبداد، ونعني به نظاماً دونَ قوانين، حيث السلطة يحتكرها رجل واحد.

إن اعتباطية السلطة، وتجاوزها القوانين، وممارستها على حساب الحاكم وإن محدثة الضررَ في مصالح المحكومين، من جهة، والخوفَ باعتباره مبدأ عمل، والخوف الذي يستشعره الحاكم من الشعب، والخوف من الحاكم الذي يستشعره الشعبُ، من جهة أخرى، - تلك كانت، على امتدادِ تقليدنا السماتِ التي طالما انطبع بها الحكم الاستبدادي.

وبدل أن يقول المرء إن النظام التوتاليتاري لم يكن له سابق، يسعنا القول، إلى ذلك إنه فجّر المبادرة نفسها التي طالما ارتكزت عليها كلُّ التعريفاتِ الجوهرية التي أطلقت على الأنظمة، من ضمن الفلسفة السياسية التقليدية: تلك المبادرة القائمة على الجمع بين النظام دون قوانين، والنظام الخاضع للقوانين، وبين السلطة الشرعية والسلطة الاعتباطية. ولكن أن يكون نظام خاضعاً لقوانين وسلطة شرعية من جهة أخرى، وأن يكون ثمة غياب للقوانين وسلطة اعتباطية من جهة أخرى، أي أن تتعايش جوانبُ هذا الواقع كلها في آن معاً حتى لتصير عصية على الفصل، فهذا ما لم يكن بالحسبان على الإطلاق. مع ذلك، فقد يضعنا

الحكم التوتاليتاري إزاء حضور نوع من الحكم مختلف تماماً. ولئن صحّ أنه لبث يتصدّى لكل القوانين الوضعية التي كان أصدرها بنفسه (ذلك هو التشريع السوفياتي حتى لا نذكر مثلاً صارخاً آخر) أو تلك التي لم يبالِ بإلغائها (من مثل تشريع ويمار، الذي ما كان النظام النازي ليبطله). غير أن النظام التوليتاري الآنف لم يقدم على تصرفاته إلاّ مسترشداً بالقانون، ولم يكن اعتباطياً قطّ؛ إذ إنه لطالما ادّعى إطاعة قوانين الطبيعة والتاريخ إطاعة صارمة ودون أي لبس، بحكم أن كل قوانينه الوضعية إنما هي مستمدة منهما، دوماً.

ذلك هو ادّعاءُ النظام التوتاليتاري الفظيع، والذي يبدو، في الظاهر قاطعاً، في كونِه يعودُ بمصدرهِ إلى منابعِ السلطة، من حيث اكتسبت القوانين الوضعية أسمى شرعيتها، فنأت به عن أن يكون نظاماً «خلياً من القوانين»؛ والنظام التوتاليتاري هو أبعد ما يكون عن الاعتباطية، إذ إنه خاضع، أكثر من أي نظام قبله، إلى هذه القوى الفائقة البشر، ولما كان أبعدَ من أن يمارس السلطة لصالح رجل فرد، فإنه بدا مستعداً للتضحية بالمصالحِ الحيوية المباشرة لأيّ كان في سبيل تحقيق ما يدّعيه أنه قانون التاريخ أو قانون الطبيعة. على أن تحدّيه للقوانين الوضعية هو شكل أرفع من المشروعيَّة نفسها، على ما يؤكد، وإذ يستوحي من المنابع ذاتها، فإنه يسوِّغ له أن يتحلّل من شرعية حقيرة. ولطالما تباهت التوتاليتارية بـأنها وجدت الوسيلة الآيلة إلى بسط حكم العدل في الأرض ـ وهذا ما لا يسعها بلوغه شرعيَّة الحق الوضعيّ، على حدّ اعترافها. ذلكَ أن الافتراق ما بين الشرعية والعدالة لا يمكن الحؤول دونَهُ على الإطلاق: والواقع أن معايير الخير والشر، التي يترجم فيها الحق الإيجابيّ مصدر سلطته الخاص ـ «القانون الجديد» الذي يحكم الكون كله، أو القانون الإلهي الذي يبرزه التاريخ الإنساني، أم الأعراف والتقاليد التي تعبر عن قانون مشترك يحكم مشاعر الناس أجمعين ـ هي معايير عامة بالضرورة، إذ ينبغي أن تنطبق على عدد لا يحصى من الحالاتِ، بحيث إن كل حالة ملموسة وفردية،

مع مسار ظروفها الفريد، تدقُّ عنها بطريقة أو بأخرى.

إن المشروعية التوتاليتارية، إذ تتحدّى الشرعية وتزعم إحلال العدل في الأرض عبر الحكم المباشر، فإنها تستكمل قانون التاريخ أو الطبيعة دون أن تترجم أيّا منهما إلى معايير خيرٍ أو شر تضبط المسلكَ الفردي. والمشروعية هذه تطبق القانون على الجنس البشري مباشرة دون أن تبالي بمسلك الناس. وأيًّا يكن إنفاذ قانون الطبيعة أو قانون التاريخ قليل الضبط، فإنه يقتضي لهما أن يجعلا إنتاج الجنس البشري نتاجاً أخيراً؛ والحال أن هذا الأمل هو ما يكمن خلف ادّعاء كل الأنظمة التوتاليتارية في حكم الكون. ذلك أن السياسة التوتاليتارية تشاء تحويل الجنس البشري إلى شعاعٍ فاعل ومعصوم لقانون؛ يصير دونَهُ الناس، إذ يدفعونه بأجسادهم، خاضعين له سلبياً. ولئن صحّ أن الصلة ما بين الدول التوتاليتارية والعالم المتمدن قد انقطعت بفعل الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها الأنظمة التوتاليتارية، فإن المغالاة في الجرائم هذه لا يمكن أن تُعزى إلى محض العدوانية، والوحشية، والحرب، والغدر، بل إلى انقطاع واعٍ في «توافق تشريعي» [Consensus Juris] كان لطالما اعتبره شيشرون أنهُ ينشىء «شعباً»، والذي أنشأ بدوره العالم المتمدن في الأزمنة المعاصرة، بحكم كونه قانوناً دُولياً، بمقدار ما يظل، حتى إبَّان الحروب، حجر الزاوية في العلاقاتِ الدولية. وعلى هذا فإن الحكم الأخلاقي والعقاب الشرعي يفترضان مسبقاً هذا التوافق، كقاعدة في التعاطي مع الواقع. لذا لا يمكن أن يُحكم على المجرم بعدلٍ إلاّ لكونه يشكل جزءاً قابضاً في التوافق التشريعي الآنف؛ وحتى القانون الإلهي نفسه لا يمكن أن يدخل حيِّز التنفيذ عند الناس إلا حين يصغون إليه ويتوافقون بشأنه.

إذاً، هاهنا يتضح الفرق الأساسي بين مفهوم الحق التوتاليتاري ومفهوم الحق عند الآخرين جميعهم. وعلى هذا فإن السياسة التوتاليتارية لا تحل مدونةً من القوانين بديلة من أخرى؛ ولا هي تنشىء «توافقها التشريعي» الخاص، ولا تخلف شكلاً جديداً من الشرعية، لصالح ثورة وحيدة. بيد

أن تحديها كل القوانين الوضعية، ومن ضمنها قوانينها الخاصة، يعني ضمناً أنها تفكر في تجاوز كل «توافق تشريعي»، دون أن تخضع لغياب القوانين، وللاعتباطية والخوف اللذين يميزان دولة الاستبداد. ولما كانت التوتاليتارية تعد بتجاوز اكتمال قانون أي فعل وأي إرادة بشريين فإنه يسعها أن تستغني عن التوافق التشريعي؛ وإذ تعِدُ بإحلال العدل في الأرض فلأنها تدّعي جعل الجنس البشري نفسه تجسيداً للقانون.

إنَّ تماهي الإنسان بالقانون، الذي تظنُّه التوتاليتارية قادراً على إبطال الافتراقِ ما بين الشرعية والعدالة ـ وهي قضية ما برحت موضع جدال للفكر التشريعي منذ قديم الأزمنة ليس فيه شيء مشترك مع «رؤية الطبيعة» (Lumen Naturale) أو صوت الوعي، اللذين أمكن الطبيعة أو الألوهة بفضلهما، من حيث كونهما مصدري السلطة فيما خصَّ الحق الطبيعي أو الوصايا التي أوحى بها الله في مسار التاريخ، أن تنيطا بالإنسان ذاته سلطتهما. بيد أن هذا التصوُّر الأخير ما كان ليصنع من الإنسان تجسيداً حياً للقانون، بل إن العكس صحيح، إذ لطالما أبقى التصور الآنف على هذا التمايز بين الإنسان والقانون، من حيث كون الأخير يمثّل السلطة التي تطالبُ بالموافقة والطاعة. وعلى هذا فقد لبث (الناس والمشرِّعون والحكام على السواء) ينظرون إلى كل من الطبيعة والألوهة، من حيث كونهما مصدري سلطة تنشأ عنهما القوانين الوضعية، على أنهما دائمتا الحضور وأبديتان. ولئن كانت القوانين الوضعية مبدَّلة وعرضة للتبدّل وفق الظروف، فإنها لبثت تحتفظ بديمومة نسبية بالمقارنة مع المتغيرات الأسرع التي ما ونَيَتْ تؤثر في الأعمال البشرية. على أن هذه الديمومة هي ما برح الناسُ يستمدونها من الحضور الأبدي الذي يتّسم به مصدر سلطتهم. إذاً، بات ينسب إلى القوانين الوضعية، بالدرجة الأولى، دور عوامل الاستقرار حيال الحركات البشرية المتحوِّلة على الدوام.

تصير كل القوانين في التأويل التوتاليتاري، قوانين حركة فحسب. فأن يتكلم النازيون على قانون الطبيعة أو يتحدث البولشفيون عن قانون

التاريخ، فهذا يعني أن التاريخ والطبيعة لم يعودا مصدَريْ السلطة اللذين يهبان أفعال البشر المائتين استقراراً، بل إنهما صارا، بنظر هؤلاء (النازيين والبولشفيين) حركتين في ذاتهما. حتى إذا نظر المرء في اعتقادِ النازيين بقوانين العرق التي تتمثّل بالإنسان الناشىء عن القانون الطبيعي، وجدَ في طياته فكرة داروين التي يكون الإنسان، بموجبها نتاج تحوّل طبيعي لا ينحصر بالضرورة في طابع الجنس البشري الحالي. وهذا ما ينطبق تماماً على نظرة البولشفيين إلى الإنسان؛ ذلك أن اعتقادهم بالصراع الطبقي باعتباره تعبيراً عن قانون التاريخ إنما يرتكز على التصوّر الذي وضعته الماركسية عن المجتمع، إذ جعلت الأخير نتاج حركة تاريخية هائلة، تندفع اندفاعاً، بحسب قانونها الداخلي، شطر نهاية الأزمنة التاريخية حيث تزول بنفسها.

إنَّ الاختلاف ما بين مقاربة ماركس التاريخية ومقاربة داروين الطبيعية غالباً ما كان يُشار إليه، في معرض المفاضلة بينهما، وذلك لإيثار نظرية ماركس على الأرجح. غير أن ذلك ما جعلنا ننسى الاهتمام الأكيد والمتعاظم الذي كان يبديه ماركس في نظريات داروين. حتى إذا شاء أنجلز نفسه أن يزجي ماركس أعظم التكريم لأعماله العلمية لم يجد أفضل من تلقيبه «بداروين التاريخ»(١). والحقُّ أنه إذا ما نظر المرءُ إلى مواقف الرجلين الفلسفية الأساسية، وأغفل نتاجهما المكتمل واقعياً، اتضح له، آخر الأمر، أن حركة التاريخ وحركة الطبيعة، إن هما إلاَّ شأن واحد. إن إدخال داروين مفهوم التحوّل إلى الطبيعة، وإصراره على أن الحركة الطبيعية، في المجال البيولوجي أقلّه، ليست دائرية إنما هي أحادية النّسب، وتتطوّر إلى ما لا نهاية، إنّ كل ذلك ليعني، في واقع الأمر، أن التاريخ يبتلع الطبيعة في ذاتهِ، وأن الحياة الطبيعية ينظر إليها باعتبارها تاريخية في جوهرها.

وعلى هذا، فإن «القانون» الطبيعي الذي يُعتبر بحسبه الناسُ الأجدر بالبقاء هم وحدهم الناجون ـ بفعل الانتقاء ـ هو تاريخي بنفس المقدار

الذي يتميّز به قانون ماركس القائِل إن الطبقة الأكثر تقدماً هي الأجدر بالبقاء، وعلى هذا النحو فقد أمكن العنصرية أن تستخدم هذا التعليل. وبالعكس، فإن صراع الطبقات من حيث كونه محركاً للتاريخ، لا يعدو كونه، بحسب ماركس، انعكاساً لتطور القوى المنتجة، التي يكمُنُ جذرها في «قوّة عمل» البشر، بدورها. أما العمل، بالنسبة لماركس، فليس قوة تاريخية، إنما هو قوة طبيعية ـ بيولوجية ـ وقد تحرَّرَتْ لصالح «أيض(*) الإنسان مع الطبيعة»، والتي يُعزى إليها الفضل في محافظة المرء على حياته الفردية وإعادة إنتاج نوعه[٢]. وكان إنجلز قد رأى بوضوح أكبر صلة القرابة بين قناعاتِ الرجلين الأساسية لأنه أدرك الدور الحاسم الذي أناطته النظريتان كلتاهما بهذا المفهوم. ومما لا شكّ فيه أنَّ التغيُّر الفكري العظيم الذي حصل في منتصف القرن الماضي كان يكمُنُ في رفض النظر إلى كل شيء «كما هو»، أو في قبولِهِ على هذا النحو، كما كان ينطوي على تأويل كل شيء تأويلاً منتظماً باعتباره مرحلة تحوّل تالية ليس إلا. فأن تسمى القوة الدافعة إلى هذا التحول طبيعة أو تاريخاً، فهذا من الأمور الثانوية نسبياً. ذلك أن كلمة «قانون»، في هذه الإيديولوجيات، يتبدّل معناها باستمرار: فبدلاً من أن يشكّل إطاراً ثابتاً حيث تتّخذ الحركاتُ البشرية والأعمال موقعاً لها، صار هذا الأخيرُ تعبيراً عن الحركة نفسها.

لقد كان من شأن السياسة التوليتارية، إذ اتّبعت وصفات الإيديولوجيات، أن كشفت عن طبيعة هذه الحركاتِ الحقة، بمقدار ما بيّنت بوضوح أنه لن يكون ثمة خاتمة لهذا المسار. فإذا كان قانون الطبيعة يوجب أن يُقضى على كل ما (ومَنْ) ليس جديراً بالحياة وأعزل من الحماية، فإنه لمن قبيل القضاء على الطبيعة نفسها ألا توجد فئات جديدة من الناس عزلاء وغير جديرة بالحياة. وإذا ما اقتضى قانون التاريخ أن تهلك بعض الطبقات إثر الصراع فيما بين الأخيرة، فإن نهاية التاريخ

(*) Métabolisme، أي تفاعل عنصرين داخِلَ الجسم واندماجهما بصورة استخلاصية فيه.

البشري تكون حتمية إنْ لم تتشكّل طبقات جديدة يسعها أن «تهلك» بدورها في أيدي الحكام التوتاليتاريين. وبعبارات أخرى، يلبث قانون الاغتيال، الذي مكن الحركاتِ التوتاليتارية من السلطة وسمح لها بممارستها، قانون حركة فحسب، حتى ولو نجحت يوماً في إخضاع البشرية بأسرها لسلطتها.

إنّنا نرى إلى النظام الشرعي، جسماً سياسياً حيث تستدعى القوانين الوضعية في سبيل أن تترجم عن «الحق الطبيعي» [Jus Naturale] الثابت أو وصايا الله الأبدية تحت شكل معايير في الخير والشر. إذاً في ظل هذه المعايير فحسب، في داخل جسم القوانين الوضعية التي ينشئها أي بلد، يرقى الحق الطبيعي أو وصايا الله إلى واقعها السياسي. في حين أن مكانة القوانين الوضعية، في جسم النظام التوتاليتاري السياسي، لا يني يتسلّط عليها الإرهابُ الكلّي وينتزعها باعتباره مانِحَ الحركة التاريخية أو الطبيعية واقعها. ومثلما أن القوانين الوضعية مستقلة عن الجرائم الجزائية التي تحددها - إذ إن انعدام الجرائم في كل مجتمع لا يجعل من القوانين عديمة الجدوى، بل إنه، على العكس، يدلّ على سلطتها الأكمل - فإن الإرهاب في الأنظمة التوتاليتارية يكفّ عن أن يكون وسيلةً للقضاء على المعارضة، إلى كون ذلك وارداً في استخدامه. على أن الإرهاب يصير كلياً إذ يغدو مستقلاً عن كل معارضة. وحكمُهُ يؤول إلى إطلاقيته حين لا يعود أحد معترضاً سبيله. وإذا كانت الشرعية جوهر النظام غير الاستبدادي وغياب القوانين جوهر الاستبداد، فإن الإرهاب أحرى ما يكون جوهر السيطرة التوتاليتارية.

الإرهابُ هو تحقق قانون الحركة؛ إذ يقضي هدفه الرئيسي في جعل قوة الطبيعة أو التاريخ تنتصر على الجنس البشري برمّته، في احتدامِها الشامل، دون أن يقدر أيّ شكل من أشكال الفعل البشري العفوي على الوقوف في وجهها. وعلى هذا، فإن الإرهاب يسعى إلى «تثبيت» الناس بغية تحرير قوى الطبيعة أو التاريخ. تلك هي الحركة التي يتسنى لها تعيين

الأعداء، من وسط الجنس البشري، الذين يصح فيهم إطلاق العنان للإرهاب؛ بيد أن أيّ عملٍ حرّ، أكان عدائياً أم متعاطفاً، لا يمكن أن يسامح بشأنه، إن هو حالَ دون إلغاء «العدو الموضوعي» للتاريخ أو الطبيعة، عدوّ الطبقة أو العرق. آنئذ يصير الذَنْب والبراءة مفهومين مجردين من المعنى: «فالمذنب» هو من وقف حائلاً دون التقدم الطبيعي أو التاريخي، وهي صفة حكم بها على «الأعراق الدنيا»، والأفراد «غير الجديرين بالحياة»، و«الطبقات المحتضرة والشعوب المنحطة». وللإرهاب، في هذه الحال، أن ينفذ هذه الأحكام، فيمثل أمام محكمته كل الفرقاء المعنيين أبرياء من الوجهة الذاتية: الضحايا لكونها لم تقم بشيء ضد النظام، والقتلة لأنهم لم يرتكبوا الاغتيال حقاً إنما كانوا قد نفذوا أمراً بالإعدام كانت قد أصدرته محكمة عليا. وحتى الحكّام أنفسهم لا يدَّعون كونهم عادلين أو حكماء، بل إنهم ينفذون القوانين التاريخية أو الطبيعية فحسب؛ وهم لا يطبقون قوانين بذاتها، إنما يحققون حركةً وفق القانون الذي يكون ملازماً لها، وفي هذا السياق يكون الإرهاب هو الشرعية إذا ما صار القانونُ قانوناً لحركة قوة فوق ـ بشرية(*) عنينا بها الطبيعة أو التاريخ.

إن الإرهاب من حيث كونه تحقيقاً لقانون حركة لا تكمن غايتها القصوى في رفاهِ البشر ولا في صالح رجل فردٍ إنما في إنتاج جنس بشري في ذاته، من شأنه أن يلغي الفرد لصالح النوع فيضحي «بالأجزاء» في سبيل صالح «الكل». ولما كانت قوة الطبيعة أو التاريخ فوق ـ البشرية ذات بدء مخصوصٍ وخاتمة، فقد أمكن بدء الحياة الفردية وختامها وحدهما أن يحولا دون إتمام مسيرها. ومن الجليّ أن هذا البدء والختام إن هما إلاّ حياة الإنسان نفسها.

إنَّ للقوانين الوضعية في الأنظمة الدستورية دوراً يقضي بوضع الحدود

(*) Surhumaine.

بين الناس وبتحريكها فيما بينهم، كلَّما تهدد جماعتهم الناس الجدد الذين يولدون فيها، باستمرار. ومع كل ولادة جديدة، يحلّ بدءٌ جديد في العالم، باعتبار أن عالماً جديداً أبصر النور، بالقوّة. لذا فإن استقرار القوانين يستجيب للحركة الدائمة التي تعانيها كل النشاطات البشرية، ذلك أن هذه الحركة قائمة باستمرار ما بقي الناس يولدون ويموتون. إذاً، يحوط القانون كل بدء جديد بالحوائل، ويوفّر له، في الآن نفسه، حرية الحركة، وإمكانية أن يحصل له أمر جديد كلياً وغير متوقع. وعلى هذا فقد تبدّى حوائل القوانين الوضعية بالنسبة لوجود الإنسان السياسي، أشبه ما تكونه الذاكرة بالنسبة لوجودها التاريخي؛ إذ إنها تضمن وجود عالم مشترك وجوداً قبْلياً، وواقع استتباع ما، يسعى إلى تصعيد ديمومة الحياة الفردية لدى كل جيل، ويمتصّ كلُّ البدايات الجديدة ويغتذي بها.

وإذا ما أخذ المحلِّلون على الإرهاب الكلّي أنه أمارة على النظام الاستبدادي، فلأن النظام التوتاليتاري، في مراحله الأولى، كان يرى من الواجب أن يتصرف شأن حكم استبدادي فيقضي على كل محرّمات القانون الذي وضعه الإنسان. إلا أن الإرهاب الكلي لا يخلف وراءه حكماً فوضوياً اعتباطياً؛ فهو لا يُطلق العنان له لصالح إرادة اعتباطية، أو لصالح سلطة طاغية على رأسها رجل ضد الجميع، ولا هو يُثار لإشعال حرب ضد الجميع. إنما يحل الإرهاب رباطاً من حديد بديلاً من المحرّمات ومن وسائل التواصل بين البشر، فيحفظها معاً حفظ الضيق والشدّة، وكأنما تضمحلُ تعدديتها في رجل فريدٍ ذي أبعادٍ هائلة. ذلك أن إزالة حوائل القوانين بين الناس ـ شأن ما يفعله الاستبداد ـ تعادل إلغاء الحريّات البشرية والقضاءَ على الحرية من حيث كونها واقعاً سياسياً حياً؛ إذ إن المدى المحفوظ بين البشر على ما حددته القوانين إن هو إلا مدى الحرية الحيويُّ. ولئن كان الإرهاب الكلي يلجأ إلى سلوك الاستبداد العتيق هذا، فإنه يقضي، في الآن نفسه، على صحراء الخوف والريبة، دون قوانين ولا محرّمات (أو حوائل)، التي كان الاستبداد قد تركها لدى

مروره. ولن تكون هذه الصحراء بالتأكيد، مدًى حيوياً للحرية، بل إنها تحتفظ ببعض المواقع للحركاتِ والنشاطاتِ التي توحي بالخوفِ والريبة لسكانها.

والإرهاب الكلي، إذ يجعل الناس يسحق بعضهم بعضاً، فإنه يدمّر المدى القائم فيما بينهم. وإذا ما قارن المرءُ بين ما يحدث في داخل دائرته الحديد، وبين صحراء الاستبداد بمقدار ما تكون هذه الأخيرة نوعاً من مدى، بانت له هذه الصحراء بمثابة ضمانة للحرية. ذلك أن النظام التوتاليتاري لا ينِي يبتر الحريات، أو يلغي الحرياتِ الجوهرية؛ غير أنه لا يفلح، على حد علمنا المحدود، في استئصال حب الحرية من أفئدة الناس. إنه ليقضي على الشرط الوحيد، والجوهري الأوليّ لكل حرية؛ وعنينا بها ملكة التحرُّك ليس إلاَّ، والتي لا يسعها الوجود دون مدى.

إنّ الإرهاب الكلي، جوهر النظام التوتاليتاري، لا يوجد من أجل الناس ولا ضدّهم. إنما يحدر به أن يوفِّر لقوى الطبيعة أو التاريخ وسيلة لتسريع حركتهما لا يكون لها مثيل. على أن هذه الحركة التي تمضي إلى الأمام وفق قانونٍ خاص بها، لا يمكن أن تعرقل على المدى الطويل؛ إذ كلَّما تقدَّمت اتضح أن قوّتها كانت أعظم من أقدر القوى التي كانت قد ولَّدتها نشاطات البشر أو إراداتهم. ولكن يمكن للحركة أن تُبطأ، والحق أن إبطاء الإرهاب الكلي قد يتم بصورة لا مفرّ منها، من قبل حرية الإنسان، التي لا يقوى الحكام التوتاليتاريون أنفسهم على إنكارها؛ باعتبار أن هذه الحرية ـ أية كانت اعتباطية وفي غير موضعها، على حدّ ما ينعتونها ـ هي هي بحكم أن الناس ماثلون للوجود (هُمْ) لأنهم وُلدوا ولأن كلاً منهم هو بدء جديد، فيبدأ معه، بمعنى ما، عالم جديد. وبالمقابل فإن وجهة النظر التوتاليتارية تعتبر أن مجرَّد أن يولد الناسُ ويموتون لا يعدو كونَهُ عقبة مزعجة في سبيل قوى عليا. وعلى هذا فقد توجب على الإرهاب، بحكم كونه خادماً مطيعاً للحركة التاريخية أو الطبيعية، ألا تكتفي بالقضاء على الحرية، أياً كان المعنى المخصوص الذي أعطي

لها، بل أن تقضي على مصدر الحرية نفسه الذي أُوتي المرء بحكم ولادته والذي يكمُنُ في الطاقة التي اكتسبها (بالولادة) في أن يكون بدءاً جديداً. على أن الإرهابَ ودائرته الحديد، وتدمير تعدّدية الناس، وخلق «الواحد» بدءاً من المتعدد، وابتداع «الواحد» الذي قد يتصرّف، بلا شكّ، وكأنه يشاركُ نفسهُ في مسار التاريخ أو الطبيعة، على أن هذه كلها هي محضُ وسيلة لا تكتفي بتحرير القوى الطبيعية والتاريخية فحسب، بل تسعى إلى تسريع مجراها بحيث تبلغ سرعة، ما كانت لتقوى وحدها على بلوغها أبداً، إن هي تُركت على هواها. وفي المجالِ التطبيقي، يعني ذلك أن الإرهاب يزمع على التنفيذ الفوري لأحكام الإعدام التي يجدر بالطبيعة أن تلفظها ضد الأعراقِ أو الأفرادِ «غير الجديرين بالحياة»، أو التي يعلنها التاريخ ضد «الطبقات المحتضرة»، وذلك دون أن يُتوقع من الطبيعة أو التاريخ كلاهما أن يواصلا مجراهما، بصورة أبطأ وأقل فعالية.

وفي سياق هذا التصوّر، حيث باتت الحركة جوهر النظام ذاته، بدا أن حلاً وُجِدَ لمسألة قديمة في الفكر السياسي، حَلّ يشبه عدم التوافق، المشار إليه، ما بين الشرعية والعدالة، فإذا كان جوهر «الحُكْم» محدداً بالشرعية، وإذا كانت القوانين معتبرةً على أنها قوى تمنَحُ شؤون الناس العامة الاستقرارَ (أبداً كما كانت الحال بالتأكيد منذ أن ابتهل أفلاطون إلى زِيوس، إله الحدود، في كتابه «القوانين»)، فإنه تطرح عندئذٍ مسألة حركة الجسم السياسي، ونشاطات المواطنين الذين يشكلونه. ولئن كانت الشرعية تضع حدوداً للنشاطات، فإنها ما كانت لتوحي بها. بيد أن عظمة القوانين في المجتمعات الحرّة، وعاقبتَها في آن، هي أنها تقولُ ما ينبغي ألا يقال فحسب، ولكن ليس ما ينبغي فعله، على الإطلاق. أما الحركة الضرورية في جسم سياسي فينبغي ألا تنكشف في جوهرها، ليس إلاّ، لأن هذا الجوهر ـ القائم منذ أفلاطون أيضاً ـ كان حُدِّدَ من خلال رؤية ديمومة الحركة الآنفة. وعلى هذا فإن معيار الديمومة يتبدّى أضمنَ المعايير لنوعية نظام. وفي هذا الصدد يعتبر «مونتيسكيو» أن أرقى إثباتِ

على الطابع السيِّء الذي يرتديه نظام الاستبداد كون أنظمة الاستبداد جميعها معرَّضة للانهيار من الداخل، ومحكومةً بتوليد زوالها بنفسها، في حين أنَّ جميع الأنظمة الأخرى لا تسقط إلَّا بفعل عوامل خارجية. هكذا، فما كان التعريف بالأنظمة أحوج إليه أطلق عليه «مونتسكيو» تسمية «مبدأ الفعل» الذي، وإن بدا مختلفاً بحسب كل نمط نظام، لا يني يحثّ الحكمَ والمواطنين على نشاطهم العام، وينبري بمثابة معيار للحكم على كل عمل في المجال العام، فيما يتعدَّى معيار الشرعية السلبي فحسب. أما المبادىء الموجِّهة ومعايير الفعل فهي، بحسب «مونتسكيو»، الشرف في مملكة، والفضيلة في جمهورية، والخشية في حكم استبدادي.

لا يُحتاج في نظام توتاليتاري كامل، حيث بات كل الناس «رجلاً واحداً»، وحيث كل عمل ينحو إلى تسريع حركة الطبيعة أو التاريخ، وحيث كل فعل، دون استثناء، هو تنفيذ حكم الإعدام الذي تكون الطبيعة أو التاريخ قد لفظَهُ، وبمعنى آخر في وضع حيث يمكن اللجوء إلى الإرهاب لجوءاً تاماً لإعطاءِ الحركة طابع الديمومة، لا يُحتاج إلى أي مبدأ عمل منفصلاً عن جوهره. إلا أن الإرهاب لا يسعه أن يتحقق، طالما أن السلطة التوتاليتارية لم تفتتح الأرضَ كلها، وطالما أنها، بفضل الإرهابِ ودائرته الحديد، لم تحل كل إنسان إلى محض حالة العضو في نوع بشري واحد، فإنَّ الإرهابَ لا يقوى على أن يتحقق مِلْؤهُ، في وظيفته المزدوجة بكونِه جوهر النظام ومبدأ الحركة، لا الفعل. ومثلما أن الشرعية في نظام دستوري لا تكفي لأن ترشد أعمال الناس وتحثّ عليها، كذلك فإن الإرهاب، في نظام توتاليتاري، لا يكفي لأن يحثّ على السلوكِ البشري ويقوده.

ولئن كانت السيطرة التوتاليتارية، في وضعها الحالي، لا تزال تقاسم أشكالاً أخرى من النظام حاجة مواطنيها إلى خط سلوك في الشؤون العامة، فإنها لا تنطوي فعلاً على الحاجة، ولا على ممارسة مبدأ للعمل، طالما أنها تسعى إلى إلغاء ملكة الفعل التي كان الإنسان قد حاز عليها

(بالفطرة). وحين يكون الإرهاب كلياً، لا يغدو الخوفُ مرشداً حسناً لاختيار السلوك الواجب اعتماده؛ ذلك أن الإرهاب يختار ضحاياهُ دون الأخذ بالاعتبار الأفعالَ والأفكار الفردية، بل بحسب الحاجة الموضوعية المخصوصة التي يستدعيها المسار الطبيعي أو التاريخي. وفي الوضع التوتاليتاري يكون الخوف أشيعَ، بالتأكيد، مما كانه على الإطلاق، غير أنه يفقد جدواه العملية، إذ تكون الأفعال التي يحث عليها غير ذات نفع للإنسان، فلا تعينه على التصدي للمخاطر التي طالما خشيها. والأمر نفسه يصح في التعاطف أو التأييد المظهرين إزاء النظام، فالإرهاب الكلي لا يكتفي باختيار ضحاياه وفق معايير موضوعية فحسب، بل ينتقي جلاديه، كذلك، آخذاً بالاعتبار قناعة المهيّأ وتعاطفاته، أقلّ ما أمكنه ذلك. وعلى هذا فقد صار إلغاء القناعة إلغاء منتظماً، من حيث كونها محركاً للعمل، واقعاً معلوماً في روسيا السوفياتية والبلدان التابعة لها، منذ حملات التطهير الكبرى. والحال أن هدف التربية التوتاليتارية لم يكن على الإطلاق ترسيخ قناعاتٍ، إنما كان تدمير الملكة القمينة بتشكيل أي منها (القناعات). فكان إدخالُ المعايير الموضوعية الخالصة إلى النسقِ الانتخابي في فرق الحماية والمراتب، أكبر ابتداع أنجزه هِملر في شؤون التنظيم؛ إذ كان يختارُ المرشحين من خلال صور فوتوغرافية مستنداً في ذلك إلى معايير عرقية خالصة. باعتبار أن الطبيعة ذاتها جديرة بأن تقرِّر، ليس من ينبغي إلغاؤه فحسب، بل ذلك الذي يتعيّن عليه أن يتلقى الإعداد ليكون الجلّاد.

إنّ أيًا من المبادىء الناظمة للسلوك، مستمداً من مجال النشاطات الإنسانية شأن الفضيلة، والشرف، والخشية، لا يكون ضرورياً، ولا يسعه أن يكون مفيداً، في سبيل أن يدفع جسماً سياسياً إلى الحركة؛ ذلك أن الجسم السياسي الآنف هو في جوهره إرهابٌ، حتى وإن لم يستخدم الإرهابَ وسيلةً للتهديد. إنما يكون من شأنه، أي الجسم السياسي، أن يدخل إلى الشؤون العامة مبدءاً جديداً كلياً يتجاوز، بموجبه، الإرادة

البشرية في الفعل ويستدعي الحاجة الملحاحَ إلى إنفاذِ قانونِ الحركة الذي يعمل الإرهاب بحسبه، والذي تتوقف عليه، بالتالي، كل المصائر الخاصة.

يُقذَف مواطنو الدولة التوتاليتارية ثم يؤخذون في مسار الطبيعة أو التاريخ وذلك بغية تسريع الحركة فيهما؛ وعلى هذا فإنهم لا قبل لهم سوى أن يكونوا منفِّذي القانون الذي يلازمها (الحركة) أو يكونوا ضحاياه. لذا فإنَّ لمجرى الأمور أن يقرّر ما إذا كان أولئك الذين يبيدون الأعراق، والأفراد، أو ممثِّلي الطبقات المحتضرة والشعوب المنحطة، قد يصيرونْ غداً أولئك الذين ينبغي التضحية بهم. فما يحتاج إليه الحكم التوتاليتاري في سبيل أن يرشد سلوك رعاياه، هو التهيئة التي تجعل كلاً منهم جديراً بأن يؤدي دور الجلّاد بمثل تأديته دور الضحية، على أتمّ وجه. وليست هذه التهيئة ذات الوجهين، التي تحلّ بديلاً من مبدأ للعمل، سوى الإيديولوجيا.

إن الإيديولوجيات ـ ذاتِ الـ «أيّات»، والتي يسعها أن تفسِّر كل شيء حتى أقل حدث بأن تستخلصه عبر مسلّمة وحيدة، فتنال رضى أتباعها ـ ظاهرة محدثَةَ تماماً، وكانت طالما أدت دوراً هزيلاً في الحياة السياسية، طوال عشرات من السنوات. وحدها حكمة النظر إلى «ما يلي» (A Posteriori)، تتيح لنا أن نكتشف فيها بعضَ العناصر التي أسهمت في جعلها مفيدة، بصورة مسخطة، للسيطرة التوتاليارية. إذ كان ينبغي أن ينتظر الناس هتلر وستالين حتى يكتشفوا كم كانت كبيرةً إمكانيات الإيديولوجيات الكامنة في الشأن السياسي.

لقد عُرفت الإيديولوجيات بطابعها العلمي؛ إذ جعلت تؤاخي ما بين المقاربة العلمية والنتائج ذات الطبيعة الفلسفية، وتحملُ في طياتها ادعاء تشكيل فلسفة علمية. وبدا أن كلمة «إيديولوجيا» كانت تعني أن فكرة يمكنَ أن تصير موضوعاً للعلم، أبداً كما تكون الحيوانات موضوعاً لعلم

الحيوان؛ ذلك أن اللاحقة (Logie -) «علم»(*)، كما هي في كلمة «إيديولوجيا» (Idéo - Logie)، مثلَ الكلمة (Zoo - Logie) من شأنها أن تعيّن التحليلات المنطقية (Logoi) ليس إلاَّ، أي الخطب العلمية المصوغة بصورة الفكرة (- Ideo). فإذا كان الأمر لا يعدو ذلك حقاً، لا تعود الإيديولوجية سوى فلسفة موهومة وعلم موهوم، منتهكةً حدود العلم وحدود الفلسفة في آن معاً. وعلى هذا تصير التأليهيّة (Déisme) مثلاً، الإيديولوجية التي تعالج فكرة الله، فتهمُّ الفلسفة، على الطريقة العلمية التي يصير معها الله واقعاً موحىً به.

(إنّ لاهوتاً لا يقومُ على الوحي بواقع معطى، بل يعالجُ الله باعتباره فكرةً، يكون بمثل ضلالِ علم الحيوانِ الذي لا يثق بوجود الحيواناتِ وجوداً جسمانياً، ومحسوساً). مع ذلك ندرك أن هذا يصحّ جزئياً. فلئن كانت التأليهية تنكر الوحيِ الإلهي، ولا تقيم اعتباراً للخطب العلمية عن «إله» لا يعدو كونه «فكرةً»، فإنها تفيد من فكرة الله بغية تفسير مجرى العالم. على أن «الأفكار» التي تقع من العقائد موقع المركز ـ العرق في العصبية العرقية، والإله في التأليهية، إلخ ـ لا تشكل مطلقاً موضوع الإيديولوجيات، واللاحقة «علم (Logie) لا تعيّن سوى مجموع من المقترحاتِ «العلمية»، ليس إلاَّ.

إن الإيديولوجيا هي ما يعيّنه اسمُها تعييناً حرفياً؛ إنها منطق فكرة ما. وموضوعها هو التاريخ، الذي انطبقت «الفكرة» عليه؛ بيد أن محصلة هذا الانطباق ليست مجموعة من المبيّناتِ حول أمر قائم، إنما هي انتشار مسارٍ متبدِّل على الدوام. والواقع أن الإيديولوجيا تعالج ترابط الأحداث وكأنه يخضع لنفس «القانون» الذي يحكم «فكرتها». وإذا كانت الإيديولوجيات تزعم معرفة خفايا التقدم التاريخي برمّته، وأسرار الماضي، ومتاهاتِ

(*) في العربية تعني «Logie» اللاحقة بكل كلمة كاملة على نحو (Zoo - Logie) العلمَ.

الحاضر، وشكوك المستقبل ـ فذلك بسبب المنطق الذي لازم أفكـارها المتوالية.

لا تهتم الإيديولوجيات على الإطلاق بأعجوبة الكينونة(*) ذلك أنها تـاريخية، ودائمـة الاهتمام بصيـرورة الثقافـات وتـواريخهـا، وصعـودهـا وانحدارها، حتى وإن حاولَتْ شرح التاريخ من خلال «قانون طبيعي» ما. على هذا فإنَّ كلمة «عِرق» في عرقية لا تعني قطّ فضـولاً صادقـاً حيال الأعراق البشرية باعتبارها مجالات للكشف العلمي؛ بل إنها الفكرة التي تتيح تفسير حركة التاريخ على أنه مسار فريد ومتماسك.

ليست «فكـرة» الإيديـولوجيـات ـ أي إيديـولوجيـا ـ جوهـر أفلاطـون الأبديَّ، وقد التقطَتهُ عينا الروح، ولا هي المبدأ الناظمُ المنطقَ بحسب كانط: بل إنها باتت أداة تفسير. وبالنسبة للإيديولوجيا، لا يتبدّى التاريخ على ضوء فكرة (وهذا يفترض في الواقع أن يُنظر إلى التاريخ نظرة تتعدّى الحركة التاريخية) بل باعتباره شيئاً جديراً أن يكون، بفضلها، مـوضوعَ حساب. على أن ما يؤهِّل «الفكرة» أن تؤدي هذا الدور الجـديد، هـو «منطقها» الخاص، وعنينا بـه حركـةً تكون محصلة «للفكـرة» ذاتها ولا تتطلب أيّ عامل خارجي حتى تحثّ على الحركة. فالعرقيـة هي ذلك الاعتقاد بوجود حركة تلازم فكرة العِرق نفسها، أبداً شأن التأليهية التي هي اعتقادٌ بأن الحركة تلازم مفهوم «الله» نفسه.

إن حركة التاريخ والدعوى المنطقية التي ينطوي عليها هـذا المفهوم هما جديران بأن تتناسبا نقطةً بنقطة، بحيث إن كل ما يحدث، إنما يجري وفق منطق «فكرة» واحدة. مع ذلك، فإن الحركة الوحيدة الممكنـة في مجال المنطق هي حركة الاستنتاج بدءًا من مسلَّمة. أما المنطق الجدلي، وسيره ذو الطرح والطرح ـ النقيض وانتهاءً بالحصيلة، التي تصير بدورها

(*) Devenir & / Etre.

الطرح الخاص بالحركة الديالكتية، ليس منطقاً مختلفاً في المبدأ، حالما ترمي الإيديولوجيا كل ما لا ترغب فيه. وإذ يغدو الطرح الأول مسلمة، فإن حسنة هذا النهج الجدالي بالنسبة للتفسير الإيديولوجي هو كونها تسمح بوعي التناقضات فيما بين الوقائع، من حيث كونها لحظات لحركة فريدة، ومماثلة ومتجانسة.

وحالما يُطبق المنطق، من حيث كونه «حركة فكر» ـ وليس بكونه ضبطاً ضرورياً للتفكير ـ على فكرة، فإن هذه الفكـرة سرعـان ما تتحـوّل إلى مسلّمة. والواقع أن التفسيرات الإيديولوجية حول العالم إنما لبثت تتأتى من هذه العملية قبل أن تصير مثمرة للغاية بالنسبة للتعليل التوتاليتاري. لذا يصيرُ قيدُ المنطق السلبي الخالص، والحيلولةُ دون التناقضات، مثمرين بحيث إن خطًا فكرياً واحداً يمكن أن يُنشأ، من أوله إلى آخره، ويُفرض على الذهن، مستمداً الخلاصات منه على منوالِ المحاجة المحضة. على أن مجرى المحاجة الأنف لا يمكن أن يحال دونه، لا من خلال فكرة جديـدة (تكون قـد أنشأت مسلمـة أخرى مـع لعب مختلفٍ حول النتائج) ولا عبر اختبار جديد. ذلك أن الإيديولوجيات تقبل، على الدوام، ببديهية أن تكون فكرة واحدة كافية لشرح كـل شيء في ما يُعتبـر تنميةً للمسلّمة، وأن أيّ اختبار لا يسعه أن يعلم أيّ شيء كان، لأن كل شيء قد أُدرك في هذا الاطراد المتماسك الذي ينطوي عليه الاستنتاج المنطقي. إن خطر إبدال عدم الأمان الضروري حيث يقبع الفكر الفلسفي في سبيل تفسير كلي تقترحه الإيديولوجيا و «أفكارها التي تنطوي عليها فيما خَصَّ العـالم» (Weltanschauung)، والـذي لا يكـادُ يـوازي المخــاطـرة في الانسياق إلى بديهية معينة تكون مبتذلةً بصورة عامة، وسابقة النقد دوماً، إنما هو ماثل في إبدال الحرية التي تلازم الملكة البشرية في التفكير، بقميص المنطق الجبري، الذي يُقيّض للإنسان خلاله أن يُجبر بنفسِ قدر العنفِ الذي تمارسه عليه قوة خارجية.

إن «الأفكار ذات النظرة الخاصة إلى العـالم» (Weltanschauungen)

وإيديولوجيات القرن التاسع عشر لم تكن توتاليتارية في ذاتها. ولئن صارت العرقية والشيوعية إيديولوجيتين ذات حضور حاسم في القرن العشرين، فإنهما لم تكونا، من حيث المبدأ، «أكثر توتاليتارية» من الإيديولوجيات الأخرى؛ والحق أن هاتين الإيديولوجيتين بلغتا هذه الصورة (التوتاليتارية) لأن المبادىء التي استندت تجاربها إليها في البدء ـ صراعُ الأعراق للسيطرة على العالم، صراع الطبقات من أجل الاستيلاء على السلطة في مختلف البلدان ـ تبدَّت أهم، من الناحية السياسية، من كل تجارب الإيديولوجيات الأخرى. وبهذا المعنى فقد كان الانتصار الإيديولوجي الذي حازته العرقية والشيوعية على كل «الأيْات» الأخرى قد أحرز قبل أن تلقي الحركات التوتاليتارية بعبثها على هاتين الإيديولوجيتين تحديداً.

وبالعكس، فإن الإيديولوجيات جميعها ما برحت تتضمَّن عناصر توتاليتارية، غير أن الحركات التوتاليتارية دفعت بها إلى التنامي بصورة كاملة. وهذا مما يخلق الانطباع الخادع بأن للعرقية والشيوعية وحدهما طابعاً توتاليتارياً. والحق يقال، فإن الطبيعة الواقعية التي تتّسم بها كل الإيديولوجيات هي التي انبرت وحدها في الدور الذي أدَّته الإيديولوجية داخل جهاز السيطرة التوتاليتارية. ومن هذه الزاوية، يتّضح وجود ثلاثة عناصر توتاليتارية، بصورة خاصة، وهي تنمى إلى فكر إيديولوجي.

أولاً، في ادّعاء الإيديولوجيات تفسير كل شيء فإنها تنحو إلى عدم إبراز ما هو قائم، وما هو قيد الولادة والموت. إذ إنها تقصر اهتمامها، في كل الحالات، على عنصر الحركة، وبمعنى آخر على التاريخ بمعناه المتداول. تيمِّمُ الإيديولوجيات شطرَ التاريخ دوماً، حتى وإن بدت، كما في حالة العرقية، تتصرَّف دون الأخذ بمسلمة ذات طابع طبيعي؛ هاهنا لا تقوم الطبيعة سوى بتفسير المسائل التاريخية بأن تحيلها إلى مسائل طبيعية. فادّعاء تفسير كل شيء إنما يعدُ بتفسير كل الأحداث التاريخية، ويعد بتفسير الماضي تفسيراً كلياً، وبمعرفة الحاضر معرفة كلية، وبالتنبؤ

للمستقبل على نحوٍ معيّن.

ثانياً، وإذ يدَّعي الفكر الإيديولوجي بتفسير كل شيء فإنه يتجاوز كلَّ اختبار، إذ لا يكون بمقدوره أن يزوده بالجديد، حتى ولو كان تعلق بأمر حدث لتوّه. وعلى هذا، فإن الفكر الإيديولوجي لا ينِي يتحرَّر من الواقع الذي لا نزال نرتئيه عبر حوامنا الخمس، فيؤكد وجود واقع «أكثر حقيقة»، كامنٍ خلفَ الأمور المحسوسة، فيحكمها من خلالِ هذا الارتداد، ويطالبنا بأن نمتلك حساً سادساً. وهذا الحسّ السادس من شأنِ الإيديولوجيا أن توفّرها لنا، وذلك من خلالِ التلقين الإيديولوجي الخاص الذي يُدأب عليه في دوائر التعليم، المنشأة لهذا الغرض خصيصاً، بغية إعداد «المقاتلين السياسيين» في «تنظيمات الدفاع» (Ordensburgen) الخاصة بالنازيين، أو مدارس الكومينترن والكومينفورم. كما لبثت الحملة الدعائية التوتاليتارية تحثُّ على تحرير الفكر من الاختبار والواقع؛ إذ جعلت تحقن كل حادث عام أو محسوس، بدلالة سرية، على الدوام، ومضت تثير الريبة في مقصد سرِّي خلفَ كل عمل سياسي عام. وما إن صارت الحركات التوتاليتارية في السلطة حتى انصرفت إلى تغيير الواقع بما ينسجم مع ادعاءاتها الإيديولوحية. فحلَّ مفهوم التآمر بديلاً من العدائية، وهذا مما يخلق حالةً ذهنية لا يكون فيها الواقع ـ العدائية الواقعية أو الصداقة الواقعية ـ مُعاشاً ومُدركاً إلاّ من خلال عباراته الخاصة، بل يكونُ حرياً به أن يُحال إلى دلالة أخرى، بصورة تلقائية.

ثالثاً، ولما كانت الإيديولوجيات عاجزةً عن تحويل الواقع، فقد استكملت عملية تحرُّر الفكر هذه حيال الاختبار عبر بعض مناهج البرهنة. ذلك أنّ التفكّر الإيديولوجي لا ينِي ينظم الوقائع وفق إجراء منطقي تماماً، فينطلق من مسلّمة باعتبارها فكرة أوليّة ويسوِّغ لنفسه أن يستنتج الباقي؛ وبمعنى آخر يجري هذا التفكر في تماسك ما عاد قائماً أنَّى كانَ في مجال الواقع. على أن مسار الاستنتاج الآنف يمكن أن يكون منطقياً أو جدالياً؛ وفي الحالين فإن مسار الاستنتاج الآنف ينطوي على مسارٍ للمحاجَّة

متماسك، الذي يجدر به أن يكون قادراً على تفقّه حركة المسارات فوق ـ البشرية، والطبيعية أو التاريخية، بحكم كونه يتفكّر في الأمور باعتبارها مسارات. وعلى هذا يتسنّى للذهن أن يتوصّل إلى إدراك قوانين الحركات المنشأة «علمياً»، التي يندمج فيها تدريجياً عبر مسار التقليد، إمّا بصورة منطقية، أو جدالياً. بيد أن المحاجة الإيديولوجية التي تعتبر نوعاً من الاستنتاج المنطقي، تستجيب لمكوِّنتين اثنتين من مكوِّناتِ الإيديولوجيات المشار إليها سابقاً ـ ونعني بهما مكوِّنة الحركة والتحرُّر حيال الواقع والاختبار؛ أولاً، لأن حركة الفكر خاصتها لا تتولَّد من الاختبار، إنما تتولد من نفسها؛ وفي المقام الثاني لأنه يحوِّلُ العنصر الوحيد والفريد المستمد من الواقع المختبر والمقبول منه إلى مسلّمة ذات قيمة الفكرة الأوَّلية، ويروحُ منذئذ يسلك سبيل المحاجَّة اللاحقة التي لا يقوى أي اختبار على تعكيرها. وما أن توضع المسلَّمات، وتعطي إشارة الانطلاق، تصيرُ الاختبارات عاجزةً عن معاكسة الفكر الإيديولوجي، كما يعرضُ لها عجزها عن أن تستمد أية عبرة من الواقع.

لقد كان النهجُ الذي اتبعه الحاكمان التوتاليتاريان، من أجل تحويل إيديولوجيتيهما إلى أسلحة يتسنى، بفضلها، لأيّ من رعاياهما أن يقسر نفسه على الانضواء في إيقاع حركة الإرهاب، كان هذا النهج على بساطة خادعة وغير مرئية. والحال أن الحاكمين ما ونيا يأخذان الإيديولوجيتين على محمل من الجدية القاتلة، ويفاخران بإحدى مواهبهما الكامنة في «التعليل البارد مثل الثلج» (هتلر)، وبموهبة «الطابع العديم الشفقة الذي تتسم به جدالية» أحدهما، وألزما نفسيهما ببسط الاقتضاءات الإيديولوجية إلى حدها الأقصى وذلك بتماسك منطقي يبدو للمراقب «بدائياً» بصورة غامضة ولا معقولاً؛ على هذا تكون «الطبقة المحتضرة» طبقةً محكومةً بالإعدام؛ والأعراق التي تكون «غير جديرة بالحياة» يصير لزاماً إبادتها. ومَنْ سلَّم بوجود أمور من مثل «الطبقات المحتضرة» ولم يخلص إلى أنه ينبغي قتل ممثليها، وكل من ربط منح حق الحياة بالعرق ولم يستنتج أنه

ينبغي قتل «الأعراق غير الجديرة بالحياة»، فإما أن يكون محضَ أحمق أو يكون جباناً. إن المنطق الملزِم الذي يقوم مقام مبدأ العمل إنما يطبع بنية الحركات والأنظمة التوتاليتارية كلها. ذلك هو إنجاز كل من هتلر وستالين؛ ولهذا السبب الوحيد، ورغم أنهما لم يضيفا أقل فكرة جديدة إلى أفكار حركتيهما وشعاراتهما، ينبغي اعتبارهما «مدبِّري إيديولوجيا» من الطراز الأوّل.

ولعل «المدبِّرين الإيديولوجيين» الجديدين هذين يتميزان عن أسلافهما في أن «الفكرة» لم تكن في المقام الأوَّل من الإيديولوجيا ـ صراع الطبقات واستغلال العمال، أو صراع الأعراف والحفاظ على الشعوب الجرمانية ـ ما كان يفتنهما؛ بل إن ما برح يجذبهما، كان المسارُ المنطقي الذي يمكن أن يتولد انطلاقاً من الفكرة. وبحسب ستالين، لم تكن الفكرة ولا الموهبة الخطابية «ما برحتا تفتنان مخاطبي لينين، إنما كانت قدرة المنطق العصيّة على الردّ». وبخلاف ما كان يظن ماركس في أن السلطة تتولد حالما تسود الفكرة الجماهير كلها، فقد وجدنا أن السلطة لا تكمن في الفكرة نفسها، بل في اطرادها المنطقي الذي «يشبه مجسَّ أخطبوط عظيم القوة، إذ يمسك بك من جميع الجهات شأن ملزمة، فتغدو عاجزاً عن التخلص من قبضتها؛ لذا قد ينبغي لك إما أن تستسلم لها أو أن تهيىء نفسك جيداً لخسارة كلية»[3]. بيد أن هذه القدرة لا يكون لها أن تظهر إلاّ بعيد تحقيق الأهداف الإيديولوجية العتيدة ـ المجتمع دون طبقات، أو عرق الأسياد ـ أما المادة الأصلية التي ما ونيت الإيديولوجيات تهبها ذاتها على اعتبار أنها الأساس الذي تقوم عليه فتنة الجماهير، على امتداد مسار التحقق ـ استغلال العمال، أو طموحات ألمانيا الوطنية ـ ما تلبث أن تضيع شيئاً فشيئاً، وقد ابتلعها المسار نفسه بمعنى ما؛ ذلك أن العمال لم يعتموا أن فقدوا إبان الحكم البولشفي، انسجاماً مع «التعليل البارد مثل الثلج» و «قدرة المنطق العصية على الرد»، حتى الحقوق التي كانت قد منحت لهم في ظل القمع القيصري. وبالمقابل فقد عانى الشعب الألماني نوعاً

من الحرب التي لم تترك أي اعتبار للحد الأدنى الواجب إبقاؤه من أجل ديمومة الأمة الألمانية. ولم يكن هذا الأمر متوقفاً على محض خيانة مرتكبة من أجل الصالح الشخصي أو النهم إلى السلطة؛ بل إن في طبيعة السياساتِ الإيديولوجية نفسها أنّ مضمون الإيديولوجيا الواقعيّ (الطبقة العاملة أو الشعب الألماني)، الذي يكون في أصل «الفكرة» (الصراع الطبقي باعتباره قانون التاريخ أو صراع الأعراق باعتباره قانون الطبيعة)، سرعان ما يبتلعه المنطق الذي آلت الفكرة عبره إلى حيز التنفيذ.

إن تهيئة الضحايا والجلادين التي تتطلبها التوتاليتارية بديلاً من مبدأ العمل الذي ينادي به مونتسكيو، ليست هي الإيديولوجيا بنفسها ـ العرقية أو المادية الجدلية ـ إنما هي منطق الإيديولوجيا الملازم لها. والحجّة الأكثر إقناعاً في هذا الصدد، حجّة طالما آثرها هتلر شأن ستالين، وهي الآتية؛ أنت لا يسعك أن تطرح «أ» دون أن تطرح «ب» و «ج»، وهكذا دواليك، حتى تأتي على نهاية أبجدية الجريمة. إذاً، ها هنا يكمن حذرُ القدرة القاسرة التي ينطوي عليها المنطق؛ وهي تتولّد من خوفنا أن نناقض ذواتنا. وبمقدار ما نجحت حملة التطهير البولشفية في جعل ضحايا يعترفون بجرائم لم يرتكبوها قطّ، فقد أظهرت اعتماداً أولاً على هذه الخشية وراحت تحتج على هذا النحو: إننا متفقون جميعنا على مسلّمة أن التاريخ هو صراع طبقات، وعلى دور الحزب في قيادة الصراع المذكور. إذاً، بتّم تدركون أن الحزب، من الناحية التاريخية، يملك الحقّ على الدوام (على حدّ ما قال تروتسكي: «لا يمكن أن نكون على حق إلاّ مع الحزب ومن خلاله، ذلك أن التاريخ لم يوفّر لنا وسائل أخرى لنكون في الحقّ»). وفي هذه اللحظة التاريخية، أي انسجاماً مع قانون التاريخ، فإن بعضاً من الجرائم ينبغي أن يرتكبها الحزب، لكونه أعلم الناس بقانون التاريخ وأجدرهم معرفة بمن ينبغي معاقبته. ومن أجل القيام بهذه الجرائم، احتاج الحزب إلى مجرمين، وقد يحدث أن الحزب، إذ يلمّ بالجرائم، فإنه لا يعرف المجرمين إطلاقاً؛ ولكم كان عقاب الجرائم أهم

بكثير من التثبت من شخص المجرمين، ذلك أن التاريخ يستحيل أن يتقدَّم دون هذه المعاقبة التي قد تطاول كل من يعوق مسيره. وبالتالي، فإنك إما أن تكون قد ارتكبتَ جرائم أو تكون مستدعىً من الحزب لكي تؤدي دور القاتل ـ وفي الحالين تكون صرتَ عدواً للحزب من الوجهة الموضوعية. فإذا لم تعترف، كففت عن خدمة التاريخ بواسطة الحزب، وصرتَ عدواً حقيقياً. أما القوة القاسرة في الحجة فتكمن في التالي: إن أنت رفضت، وضعت نفسك في تناقض مع نفسك، فنزعت كل معنى، بذلك، عن حياتك. وعلى هذا فإن الـ «أ» التي تضعها من شأنها أن تسود كل حياتك من خلال محصلتيها «ب» و «ج» اللتين تولدهما منطقياً.

يعوِّلُ الحكام التوتاليتاريون بخاصة على الإكراه، الذي يسعنا أن نفرضهُ على أنفسنا، من أجل أن يحفزوا الناسَ، جزئياً، الذين لا يزالون بحاجة إليهم، وذلك الإكراه الداخلي إن هو إلا الاستبداد المنطقي الذي لا يقوى على مقاومته شيء سوى قابلية الإنسان الكبرى في أن يبدأ عملاً من جديد. والحال أن الاستبداد المنطقي يبدأ مع خضوع النفس للمنطق باعتباره مساراً دونما نهاية، والذي يعتمد عليه الإنسان حتى يولِّد أفكاره. وبهذا الخضوع، يتنكر لحريته الداخلية أبداً كما يتنكَّر لحرية الحركة، إذ ينحني إزاء حكم استبدادي خارج عنه. فالحرية بكونها طاقةً داخلية في الإنسان هي مماثلة لطاقة البدء مثلما أن الحرية من حيث كونها واقعاً سياسياً هي مماثلة للمدى بين البشر حيث يتسنى لهؤلاء أن يتحركوا. أما البدء فإن أيّ منطق، وأي استنتاج عصيّ على الرد لا يسعه أن يلقي بسلطته عليه (البدء)، ذلك أن تسلسله يفترض مسبقاً، تحت شكل مسلمة، وجود بدء. ومثلما أن الحاجة إلى الرعب تتولد من الخوف، كذلك فإن بدءاً جديداً لا يسمع صوته في العالم إلاّ بولادة كائن بشري جديد، هكذا فإن تحريك قوة المنطق القاسرة ـ ذاتياً إنما ينشأ من الخشية من أن يباشر امرؤ التفكير. وهذا نشاط، أيًا كان أكثر النشاطات البشرية حرية وأنقاها، فيكون بذلك نقيض مسار الاستنتاج القاسر التامّ. لا يمكن

للنظام التوتاليتاري الصمود إلاّ بمقدار ما يكون قادراً على تحريك إرادة الإنسان الخالصة في سبيل إجباره على الدخول إلى حركة التاريخ الهائلة هذه أو حركة الطبيعة التي يجدر بالجنس البشري أن يكون مادتها التي لا تعرفُ ولادة ولا موتاً.

فمن جهة أولى، يضغط إكراه الإرهاب الكلي على جماهير الناس المعزولين ويحفظهم في عالم بات لهم صحراء؛ ومن جهة أخرى، فإن قوة الاستنتاج المنطقي القاسرة ذاتياً، إذ تهيِّىء كل فرد في عزلته المقفرة على مواجهة كل الآخرين، ما تعتم أن تطابق الإرهابَ الأوَّل، فيصيران (الإرهاب وقوة الاستنتاج القاسرة ذاتياً) الواحد منهما في أمسِّ الحاجة إلى الآخر في سبيل أن يسيِّرا الحركة المحكومة بالإرهاب ويحولا دون أن تتوقف. وعلى هذا النحو فإن الإرهاب، حتى في شكله السابق لصفة الكلية، والاستبدادي المحض، يعمد إلى القضاء على كل العلاقات بين الناس، مثلما يقضي الإكراه ـ الذي ينطوي عليه الفكر الإيديولوجي على كل العلاقات مع الواقع. والحال أن تهيئة الناس لهذا الانقطاع تتكلل بالنجاح إذ يفقد هؤلاء كل صلة لهم مع نظرائهم، وتنقطع أية رابطة لهم مع الواقع الذي يحيط بهم؛ ذلك أن الناسَ حالما يُعدمون هذه الصلات، يفقدونَ ملكة الاختيار وملكة التفكر في آنٍ معاً. فلا يعود النازي المقتنع خير المواطنين في الحكم التوتاليتاري، ولا الشيوعي المقتنع أمثل المواطنين فيه، إنما يكون خيرهم ذلك المرءُ الذي ينعدم لديه التمييز بين الحدث والتوهّم (ومن ضمنه واقع الاختبار) والتمييز بين الحقيقي والمزيّف (ومن ضمنه معايير الفكر).

إن المسألة التي كنا قد أثرناها في بدء هذه الاعتبارات والتي نعود إليها الآن هي التالية: أية أنواع من الاختبار الإنساني الذي قد تتعرَّض له الجماعة البشرية، فتطبعُ نموذج النظام ذي الجوهر القائم على الإرهاب وذي مبدأ العمل المنطقي القائم على الفكر الإيديولوجي؟ أما أن يكون هذا التراكب الآنف لم يتحقق فيما مضى في مختلف أشكال السيطرة

السياسية، فهذا أمر محتوم. مع ذلك فإن الاختبار الأساسي، الذي ينبغي أن ترتكز عليه هذه السيطرة، يقتضي أن يكون بشرياً ومعروفاً من الناس، على نحو ما أن الجسم السياسيّ «الأصيل» بين كل الجسوم، قد ابتدعَه الناس وكان يستجيب، بصورة ما، لحاجاتهم.

كنا طالما أشرنا إلى أن الإرهاب لا يمكن أن يسودَ الناس مطلقاً، إلاّ في حال كونهم معزولين بعضهم عن بعض، وبالتالي فإن أولى اهتمامات كل الأنظمة الاستبدادية هي إحداث هذه العزلة. لذا يمكن أن تكون العزلة بدء الإرهاب؛ فهي الأرضُ الخصبة التي ينمو فيها الإرهاب، ويكون ثمرتها على الدوام. وبهذا المعنى تكون العزلة سابقة لإحلال التوتاليتارية؛ وقد تكون العزلة منطبعة بطابع العجز، بمقدار ما تنشأ السلطة دوماً عن أناسٍ يتحرّكون معاً، «يعملون متوافقين» (على حد قول «بورك» Burke)؛ إذ ليس للناسِ المعزولين أية سلطة، من حيث التعريف.

لقد كانت العزلة والعجز، أي عدم القدرة الأساسية والمطلقة على الفعل، خاصتَيْ الأنظمة الاستبدادية على الدوام. في نظام استبدادي، تنقطع الصلات السياسية بين الناس ويُحال دون الاستعدادات البشرية للعملِ والسلطة. غير أن هذا النظام ما كان ليقضي على كل الصلاتِ بين الناس، ولا كان ليحطم كل الاستعدادات البشرية. وعلى هذا، فقد ظلّت كل دائرة الحياة الخاصة مع إمكانيات الاختبار الماثلة فيها، والاختراع والتفكير، محفوظةً على أتم سلامها. وبالمقابل، فإن دائرة الحديد التي يفرضهاالإرهاب الكلي، على حد إدراكنا، لا تترك مدى لأية حياة خاصة، وأن الإكراه ـ الذاتي الذي ينطوي عليه المنطق التوتاليتاري يقتضي لدى المرء ملكة الاختبار والتفكّر.

وما ندعوه العزلة في الدائرة السياسية، يسمّى التقفُّر(*) في دائرة

(*) ملحوظة: إن كلمة Désolation «تقفُّر»، التي نترجمها إلى الإنكليزية بعبارة =

العلاقاتِ البشرية. والواقع أن الكلمتين تنبئان عن حالتين حقاً. فأنا يسعني أن أكون منعزلة ـ أي في وضع يستحيل عليَّ الفعل فيه لأنَّ أحداً لا يشاركني في العمل ـ دون أن أكون أسيانة؛ ويسعني أن أكون مفجوعةً، أي في وضع يشعرني بالبُعد عن كل مجتمع بشري، بحكم كوني شخصاً ـ دون أن أكون منعزلة. فالعزلة، على هذا النحو، هي ذلك الطريق المسدود الذي ينساق الناسُ إليه حين تكون دائرة حياتهم السياسية، حيث يسعون سويةً إلى تحقيق مشروع مشترك، قد دُمرت. ولئن كانت العزلة مدمرة السلطة وملكة الفعل، فإنها لا تبقي على نشاطاتِ الناس المنتجة فحسب، بل تكون ضرورية لتحققها أيضاً.

والحقّ أن الإنسان، لما كان «إنساناً (حداداً) عاملاً» (Homo Faber)، رأيتَ لديه الميل إلى الانعزال في عمله، بمعنى آخر كان لديه الميل إلى مغادرة المجال السياسي مؤقتاً. ذلك أن الصناعة (صناعة الشعر(*)، وإعداد الأشياء)، من حيث كونها تنمازُ عن الفعل (الممارسة ـ Praxis) من جهة، وعن العمل الخالص من جهة أخرى، إنما كانت تؤول دوماً إلى خير ختام في جوّ عزلةٍ معينة عن الاهتمامات المشتركة، أكان النتاج عملاً فنياً أو صنعة فنية. ففي العزلة، يظل المرء على صلة بالعالم من حيث كونه عملاً بشرياً؛ ولا تصير العزلة عصيَّة على الاحتمال تماماً، إلاَّ حين يصير شكل الخلق البشري الأكثر أوّليَّة ـ وأعني به قدرة المرء على أن يضيف شيئاً من ذاته إلى العالم المشترك معدوماً. وهذا ما يمكن أن يحدث في عالم تملى فيه القيم الكبرى من قبل العمل، وبمعنى آخر حيث كانت قد تحوَّلت كل النشاطات البشرية إلى عمل محض. إذاً، في مثل هذه الظروف، فما يبقى هو جهد العمل الخالص فحسب، بعبارة

= (Loneliness)، ينبغي ألا تؤخذ بمعناها النفساني؛ فالتفقُّر هو الوحشة التي يستشعرها الإنسان الذي اقتلعه النظام التوتاليتاري، وحرّمه من الأرض (مجال حركته وفعله).

(*) على حد ما يراها منظّرو البلاغة العرب، من أمثال عبد القاهر الجرجاني، وأبي هلال العسكري والزجّاج وغيرهم.

العلاقاتِ البشرية. والواقع أن الكلمتين تنبئان عن حالتين حقاً. فأنا يسعني أن أكون منعزلة ـ أي في وضع يستحيل عليَّ الفعل فيه لأنَّ أحداً لا يشاركني في العمل ـ دون أن أكون أسيانة؛ ويسعني أن أكون مفجوعةً، أي في وضع يشعرني بالبُعد عن كل مجتمع بشري، بحكم كوني شخصاً ـ دون أن أكون منعزلة. فالعزلة، على هذا النحو، هي ذلك الطريق المسدود الذي ينساق الناسُ إليه حين تكون دائرة حياتهم السياسية، حيث يسعون سويةً إلى تحقيق مشروع مشترك، قد دُمرت. ولئن كانت العزلة مدمرة السلطة وملكة الفعل، فإنها لا تبقي على نشاطاتِ الناس المنتجة فحسب، بل تكون ضرورية لتحققها أيضاً.

والحقّ أن الإنسان، لما كان «إنساناً (حداداً) عاملاً» (Homo Faber)، رأيتَ لديه الميل إلى الانعزال في عمله، بمعنى آخر كان لديه الميل إلى مغادرة المجال السياسي مؤقتاً. ذلك أن الصناعة (صناعة الشعر(*)، وإعداد الأشياء)، من حيث كونها تنمازُ عن الفعل (الممارسة ـ Praxis) من جهة، وعن العمل الخالص من جهة أخرى، إنما كانت تؤول دوماً إلى خير ختام في جوّ عزلةٍ معينة عن الاهتمامات المشتركة، أكان النتاج عملاً فنياً أو صنعة فنية. ففي العزلة، يظل المرء على صلة بالعالم من حيث كونه عملاً بشرياً؛ ولا تصير العزلة عصيَّة على الاحتمال تماماً، إلّا حين يصير شكل الخلق البشري الأكثر أوَّليَّة ـ وأعني به قدرة المرء على أن يضيف شيئاً من ذاته إلى العالم المشترك معدوماً. وهذا ما يمكن أن يحدث في عالم تملى فيه القيم الكبرى من قبل العمل، وبمعنى آخر حيث كانت قد تحوَّلت كل النشاطات البشرية إلى عمل محض. إذاً، في مثل هذه الظروف، فما يبقى هو جهد العمل الخالص فحسب، بعبارة

= (Loneliness)، ينبغي ألا تؤخذ بمعناها النفساني؛ فالتقفُّر هو الوحشة التي يستشعرها الإنسان الذي اقتلعه النظام التوتاليتاري، وحرَمه من الأرضِ (مجال حركته وفعله).

(*) على حد ما يراها منظِّرو البلاغة العرب، من أمثال عبد القاهر الجرجاني، وأبي هلال العسكري والزجّاج وغيرهم.

أخرى ذلك الجهد الذي يبقي المرء على قيد الحياة، فلا تنقطع بذلك الصلة بالعالم من حيث كونه خلقاً بشرياً. إن المرء المنعزل إذ يفقد مكانَه في المجالِ السياسي من الفعل يكون مستبعداً من عالم الأشياء على حد سواء، إن هو لم يُعترف به على أنه «إنسان حدَّاد» (Homo Faber)، وبات يُعامل باعتباره «حيواناً شاغلاً» (Animl Laborans)، والذي ما عادَ يشكّل «أيضُهُ الغذائي الطبيعي» موضوعَ اهتمام لأحد من الناس. آنئذ تصير العزلة تقفراً. إن نظام استبداد قائماً على العزل يترك، بعامة طاقات الإنسان المنتجة سليمة؛ فالنظام الاستبدادي الممارس على «العمال»، شأن السلطة الممارسة على العبيد في غابر الأزمنة، يكون، منذئذٍ، سلطة على الناس المقفرين وليس المنعزلين فحسب، وينحو إلى أن يصير توتاليتارياً.

وفي حين أن الإنعزالُ يطاول المجال السياسيّ في الحياة وحده، يمسُّ التقفُّرُ الحياة البشرية في مجموعها. لذا فإن النظام التوتاليتاري، شأن كل أنظمة الاستبداد، لا يسعه أن يكون قائماً، بالتأكيد، دون أن يدمِّر مجال الحياة العامة، أي دون أن يدمر طاقات الناس السياسية، عازلاً إياهم على هذا المنوال. غير أن السيطرة التوتاليتارية تنمى إلى نظام على النموذج الجديد الموصوف، بحيث لا تكتفي بهذه العزلة، بل تسعى إلى القضاء على الحياة الخاصة أيضاً. إذاً، تقوم السلطة التوتاليتارية على أساس التقفر، أي على اختبار عدم الانتماء الأقصى إلى العالم، وهي أشد اختبارات الإنسان يأساً وجذرية.

إن التقفر، الأساس المشترك للإرهاب، جوهر النظام التوتاليتاري، وتهيئة الجلَّادين والضحايا، بالنسبة للإيديولوجيا والمنطق، إنما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالاقتلاع وانعدام الجدوى اللذين كانا أصابا الجماهير المعاصرة منذ بدء الثورة الصناعية، وصارا إلى موضع حرج بصعود الامبريالية في آخر القرن الماضي وتفكك المؤسسات السياسية والتقاليد الاجتماعية في عصرنا الحالي. أن يكون المرء مقتلعاً، يعني ألا يكون

لديه مكان في العالم، مكان يقرُّ له الجميع به ويضمنونه، أما أن يكون المرء غير ذي جدوى فهذا يعني أنه لم يعد يمتّ إلى العالم بأية صلة نسب أو انتماء. وعلى هذا، يمكن أن يكون الاقتلاع شرطاً أولياً لانعدام الجدوى، كما يمكن أن يكون الانعزال (دون أن يتوجّب ذلك) الشرط الأولي للتقفر. وإذا ما رأينا إلى التقفُّر في ذاته، وبغضّ النظر عن كل أسبابه التاريخية الحديثة وعن دوره الجديد في السياسة، وجدناه يمضي بعكس متطلبات الوضع البشري الأساسية ويشكِّل في الآن نفسه أحد الاختبارات الجوهرية في كل حياة بشرية. على أن اختبار المعطى المادي والمحسوس نفسه يتوقف على كياني ـ القائم ـ بعلاقة مع أناس آخرين، كما يتوقّف على إحساسنا المشترك الذي يضبط كل الأحاسيس الأخرى ويحكمها والذي يصير كلّ منا، دونَه، منغلقاً في خصوصية معطياته المحسوسة في ذاتها، وهي غالباً ما تكون غير أكيدة وخادعة. إذ لا يسعنا أن نثق، وثوقاً تاماً، بمباشريّة اختبارنا المحسوس، إلاّ لأننا نملك حسّاً مشتركاً؛ ولأن عدداً كبيراً من البشر يقطنون الأرض، لا شخص واحد فحسب. مع ذلك، يكفي أن نتذكر أنَّ يوماً سوف يحلّ ويكون علينا أن نغادر فيه هذا العالم المشترك، الذي سوف يستمر بعدنا أبداً شأنه في الماضي، والذي نبدو حيال استمراره عديمي الجدوى، من أجل أن نعي تقفُّرنا، ومن أجل أن نقوم بالاختبار الذي بموجبه يغادرنا كل شيء وجميع الناس.

ليس التقفُّر هو الوحدة. ذلك أن الأخيرة تتطلب أن يكون المرء وحيداً، في حين أن التقفُّر لا يبين على أحسن وجه إلاّ خلال الرفقة؛ وباستثناء بعض الملاحظات المتفرقة ـ التي تقدِّم عامة بطريقة مفارقة مثل كلمة «كاتون» (التي نقلها شيشرون في كتابه «عن الجمهورية» I,IV)؛ «Num Quam Minus Solum Esse, Quam Cum Solus Esset».

«لم يكن أقل وحدة، إلاّ حين كانَ وحدَه»، أو بالأحرى «لم يكن ليشعر بأقلّ توحد إلا حين يكون في الوحدة» ـ فإن إبيكتيت (Epictète)، العبد

المعتَقُ والفيلسوف اليونانيُّ الأصل، كان أول من ميّز بين التقفُّر والوحدة.

وقد كان اكتشافُهُ، بمعنى ما عرضياً، إذ لم يكن اهتمامه الأقصى معالجة شأن الوحدة، ولا التقفُّر، إنما الكائن الوحيد (Monos) بمعنى الاستقلالية المطلقة. وعلى حدّ ما يظهره «إبيكتيت» (أبحاث، كتاب ٣، فصل ١٣) فإن الإنسان المقفُر (Erenos) هو مَنْ يجد نفسه محاطاً بأناس آخرين يستحيل أن يجري معهم أيّ اتصال، أو يكون عرضة لعدائيتهم. وعلى العكس من ذلك، فإن المستوحِد يكون وحده ويسعه بالتالي أن «يكون بمجموعه مع نفسه»، طالما أن الناس أُوتوا ملكة «محادثة ذواتهم». في وحدتي أكونُ «وسط ذاتي نفسها»، بعبارات أخرى، وبرفقة ذاتي، وبالتالي أكون اثنين ـ في ـ واحد، في حين أنني في حال التقفّر أكون وحدي حقاً، متروكاً من الآخرين كلهم. على أن كل فكر، بكل ما للكلمة من معنى، يُعدُّ في الوحدة، يكون حواراً بيني وبين ذاتي؛ بيد أن هذا الحوار القائم بين اثنين ـ في ـ واحد لا يفقد الصلة بعالم أمثالي؛ وذلك أن هؤلاء جعلوا يتمثّلون في الأنا التي أقيم معها حوار الفكر الآنف. أما مسألة الوحدة فتكمن في أن هذين الإثنين ـ في ـ واحد يكون في حاجة إلى الآخرين حتى يستردَّ وحدته؛ وحدةَ فردٍ ثابتة والتي يستحيل أن تختلط هويتها بهوية وحدة أخرى. ومن أجل أن أكون مثبتاً في هويتي، أراني متعلقاً بالآخرين كلياً؛ وتلك هي كبرى النعم الخلاصية التي تجزيها الصداقة إلى الناس المستوحدين إذ تجعل منهم، ثانيةً، «كلّاً»، فتنقذهم من حوار الفكر حيث يلبث المتحاورون غامضين دوماً، وإذ ترمِّم الهوية التي تجعلهم يتكلّمون بالصوت الفريد الذي يملكه شخص عصيُّ الإبدال.

يمكن الوحدة أن تصير تقفّراً؛ وهذا يحدث حين تغادرني ذاتي خاصّتي، إذ أكون منصرفاً إلى نفسي ذاتها انصرافاً كلياً. والحال أن الناس المستوحدين لطالما كانوا في خطر السقوطِ في التقفُّر، حين لا يحظون البتة بنعمة الصداقة الخلاصية لكي تنجيهم من الثنائية والغموض والشك.

وقد قيل إن هذا الخطر، من الوجهة التاريخية، لم يبلغ حداً كافياً من الفداحة يجعله ملحوظاً من الناس الآخرين ومثبتاً من التاريخ، إلاّ في القرن التاسع عشر. وقد اتضح هذا الأمر جلياً حين راح الفلاسفة، الذين يعتبرون الوحدة نمط حياة في ذاتها وشرطاً للعمل، لا يكتفون بواقع أن «الفلسفة ينبغي أن تكون للقلّة»، «وشرعوا يثبتون أن أي امرىء لا «يفهمهم» على الإطلاق». وفي هذا السياق يروي الناسُ هذه النادرة المميَّزة عن هيجل وهو على فراش الموت والتي لا نقوى على رواية مثيلتها عن فيلسوف كبير قبله، إذ قال: «لم يفهمني من الناس سوى امرىء واحد؛ وهو أساء فهمي أيضاً». وبالمقابل، قد يتسنى دوماً للمرء المتقفّر أن يلقى ذاته فيبدأ حواراً متفكراً في وحدته. وهذا، على ما يبدو، ما حدث لنيتشه في «سيلز ماريا» حين ارتأى أن يخط كتاب «زارادوسترا». ففي قصيدتين («سيلز ماريا» و «أشوهِن برغن») يتكلم على الأمل الفارغ وعلى الانتظار الواهن الذي ينساق إليه الرجل المقفّر إلى أن فجأة «Um Mittag war's, da Wurde Eins Zu Zwei... Nun feiren wir, vereinten siegs geuriss,» das Ferest der Feste;] Freund Zarathurstra kam, der Gast der Gast!». «حَلَّ الظُهْرُ، فصارَ الواحد اثنين. . . ولما كنا واثقين من النصر الموحَّد جعلنا نحتفل بعيد الأعياد؛ إذ أتى صديق زارادوسترا، ضيف الضيوف. . .» .

على أن ما يجعل التقفُّر لا يطاق، هو فقدان الأنا، التي لئن يسعها أن تتحقق في الوحدة، فإنها لا تقدر على إثبات هويتها إلاّ من خلال حضور أندادها، حضوراً واثقاً ومأمونَ الجانب من قبل الأندادِ هؤلاء. وفي هذا الموضع يفقد المرء إيمانه من حيث كونه شريكاً بأفكاره كما يفقد الثقة المبدئية في العالم، والضرورية لكل اختبار. وعلى هذا تُفقد الأنا والعالم، وتضيع ملكة التفكُّر والاستحسان، سواء بسواء.

أما الملكة الوحيدة التي أوتيت الذهن البشري الذي لا يحتاج إلى أنا، ولا إلى آخر، ولا إلى العالم حتىّ يعمل بصورة أكيدة، هذه الملكة

المستقلة عن الاختبار والتفكير إن هي إلّا الأهلية للتعليل المنطقي التي تعتبر مسلّمتها بديهية في ذاتها. على أن القواعد الأساسية التي تقوم عليها البداهة غير المنازع بشأنها، أو الحقيقة الأوّلية في أن اثنين واثنين تساوي أربعة، لا يسعها أن تصير مخطئة حتى في حالة التفقّر القصوى. إنها «الحقيقة» الوحيدة التي يتسنى للكائنات البشرية أن تتعلق بها بثقة، حالما تفقد الضمانة المتبادلة، أي ذلك الحس المشترك الذي يحتاج إليه الناس حتى يثبتوا، ويحيوا ويدركوا سبيلهم في عالم مشترك. غير أن هذه «الحقيقة» هي فارغة، أو بالأحرى ليست حقيقةً البتة لكونها لا تنبىء عن شيء. (فأن يعرف المرء التماسك على أنه الحقيقة، على غرار ما يقوم به بعض المناطقة المعاصرين، إنما يفضي إلى إنكار وجود الحقيقة). وفي حالة التفقّر، لا يعود الحتميُّ في ذاته محضَ وسيلة للذكاء؛ إذ يشرع في أن يكون منتجاً، وفي تنمية توجهاته الخاصة في «الفكر»، فأن يكون للتفقّر صلة وطيدة بمسارات الفكر التي تتميّز بها بداهةُ المنطق الداخلية الصارمة، ذلك ما تبيّنه «لوثر»؛ ذات يوم (ونحنُ نعتبر تجارب الأخير في شأن الوحدة والتفقّر لا نظير لها، إذ بلغت به الجرأة أن يقول «ينبغي أن يوجد إله لأنه ينبغي للإنسان أن يكون له من يثق به») في ملحوظة قلّما أثرت عنه حول كلام الكتاب المقدس: «يحسنُ بالإنسان ألا يبقى وحيداً»، ذلك أن الرجل الوحيد، يخلص لوثر إلى القول، «هو من يستنتج أمراً من أمر آخر ويتفكّر في كل الأمور من وجهة الأسوأ»[٤]. إن تطرُّف الحركات التوتاليتارية المأثور، إذ يبعد أن يكون مؤيداً الجذرية الحقة، إنما يكمن في «التفكر بكل الأمور من منظار الأسوأ»، وفي اتباع مسار الاستنتاج الآنف الذي يفضي إلى شرّ الخلاصات.

إن ما يهيىء الناس، في العالم غير التوتاليتاري، للسيطرة التوتاليتارية، هو أن التفقّر، الذي شكل فيما مضى اختباراً محدوداً، عاناهُ الناس في بعض ظروف التهميش الاجتماعية، شأن الشيخوخة، قد بات الاختبار اليوميّ الذي تعانيه جماهير متعاظمة، على الدوام، في عصرنا. والحال

أن المسار عديم الإشفاق الذي تلزم التوتاليتارية فيه الجماهير وتنظمها، يشبه فراراً انتحارياً بعيداً عن الواقع. وعلى هذا يبدو «التعليل الباردُ الشبيه بالثلج» و «كمّاشة التوتاليتارية الهائلة القدرة» التي «تمسك بنا كما الملزمة» بمثابة دعمين أخيرين في عالم بات لا يثق المرءُ فيه بأحد وحيث لا يسعه الاعتمادُ على شيء. إنه الإكراه الحميم، الذي ينطوي على مضمون وحيد هو رفض التناقضات رفضاً صارماً، ما يثبتُ هوية الإنسان خارج كل علاقة مع الآخر. إنه الإكراه نفسه ما يضبطُ الإنسانَ في دائرة حديد الإرهاب حتى ولو كان وحده في عزلة تجهد التوتاليتارية في إخراجه منها، عدا تلك الحالة القصوى حيث تكون عزلة الزنزانة. وإذ يدمّر الإكراهُ كل مدى بين الناس، وإذ يسحقهم بعضهم إزاء بعض، فإنه يعدم فيهم إنتاجية العزلة الكامنة نفسها؛ والإكراه الحميم إذ يعلّم تعليل التقفر المنطقيَّ ويمجّده ـ هذا التقفّر الذي يدرك الإنسان أنه قد يتيه فيه نهائياً إن هو أهمل جانباً المسلّمة الأولى من حيث انطلق كل المسار ـ فإنه يمحو أدنى حظ في أن يتحوّل التقفّر إلى وحدة والمنطق إلى فكر. وإذا ما قارنّا هذه الممارسة بممارسة النظام الاستبدادي، بدا لنا وكأنّ النظام التوتاليتاري اكتشف وسيلة لوضع الصحراء نفسها قيد الحركة، ولإطلاق العنان لعاصفة رملية يكون بوسعها أن تغطي المعمورة برمالها من أقصاها إلى أقصاها.

إن ظروف وجودنا اليومَ في المجال السياسي مهدَّدة بالتأكيد، بعواصف رملية كاسحة. ولا يكمن خطرها في أنها قد تتمكن من تأسيس عالم ثابت. ذلك أن السيطرة التوتاليتارية شأن النظام الاستبدادي، تحمل بذور دمارها في نفسها. وكما أن الخوف والعجز اللذين تولّدهما إنما هما مبدءان مناقضان للسياسة، من شأنهما أن يدفعا الناسَ إلى وضع مناف لكل عمل سياسي. كذلك فإن التقفّر والاستنتاج المنطقي ـ الإيديولوجي المستخلص الأسوأ الذي يتولد عنه (التقفّر)، يمثلان وضعاً منافياً للمجتمع وينطويان على مبدأ قادر على تدمير أي جماعة بشرية. بيد أن التقفّر هو

أخطر بما لا يُقاس من العجز غير المنظم الذي يعتري كل أولئك الذين يرزحون تحت عبء الإرادة الاستبدادية والاعتباطية التي تكون لإنسانٍ فرد. أما خطره، فنعرفه؛ فهو يهدِّد باجتياح العالم ـ عالم يتبدى وكأنه بالغ نهايته أنى كان ـ قبل أن ينسأ بدء جديد، متولداً من هذه النهاية، وقبل أن يتسنى له فرض ذاته.

وباستثناء هذه الاعتبارات ـ التي لا تغدو مفيدةً ومؤاسيةً بحكم شبهها بالتنبؤات ـ يبقى أنِ أزمة زمننا واختباره المركزيّ قد آلا إلى ظهور نموذج من الأنظمة جديد كلياً. وهذا مما يشكل خطراً ماثلاً على الدوام ويعد وعداً أكيداً بأن يكون قسمتنا من الآن فصاعداً، شأن كل نماذج الأنظمة الأخرى التي ظهرت في فترات متفاوتة من التاريخ على أساس من الاختبارات الأساسية المختلفة وكانت قسمة البشرية رغم النكسات المؤقتة ـ المَلَكيّات، والجمهوريات، وأنظمة الاستبداد، والديكتاتوريات ونظم الطغيان.

ولكن تظل هذه الحقيقة ماثلة في أن كل نهاية في التاريخ تنطوي بالضرورة، على بدء جديد؛ وهذا البدء هو الوعد الوحيد، و«الرسالة» الوحيدة التي يمكن لنهاية أن تؤدِّيها على الإطلاق؛ على أن البدء، قبل أن يصير حدثاً تاريخياً، هو طاقة الإنسان القصوى؛ وهو، من الوجهة السياسية، مماثل لحرية الإنسان. «Initium ut Esset Homo Ereatus Est» «من أجل أن يكون بدء، خلق الإنسان» قال القديس أوغوسطينوس[٥]. وهذا البدء تضمنه كل ولادة جديدة؛ إنه في الحق، كل إنسان.

الحواشي

مدخل

(١) أن يستند النظام التوتاليتاري، رغم جلاء جرائمه، على دعم الجماهير، لأمر يدعو إلى الاضطراب العميق. إلى ذلك، أليس مفاجئاً أن يرى المرء رجال دولة ورجال اختصاص يرفضون الاعتراف بواقع ما. وفي حين يعتقد الأخيرون بالفضائل السحرية التي تنطوي عليها الحملة الدعائية وغسل الدماغ، يعمد رجال الدولة أديناور مثلاً ولمرات عديدة، إلى إنكار وجود هذين، إنكاراً خالصاً. وفي هذا الصدد تغدو نشرة حديثه من التقارير السرية حول الرأي العام الألماني إبان الحرب (من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٤) والصادرة عن جهاز الأمن في الاستخبارات السرية الألمانية (Meldungen aus dem Reich, (S.S) Auswahl aus den Geheimen Lageberichten des Sicherheitsdienstes der S.S 1944 - 1939. قدّم لها هاينز بوبراخ، ونويويو وبرلين، عام ١٩٦٥) بالغة الإفادة. فهي تبيّن، بادئ الأمر، أن الشعب كان مطلعاً اطلاعاً تاماً على كل ما زُعم أنها أسرار (مذابح اليهود في بولونيا، والتحضير للهجوم على روسيا، الخ -)، وتظهر إلى ذلك «إلى أي حَدّ ظل ضحايا الحملة الدعائية قادرين على تكوين آراء مستقلة». (الصفحة ١٨ ـ ١٩). أياً يكن، فالأهم هو أن هذا الأمر لم يضعف البتة التأييد العام الذي لبث يحظى به النظام الهتلري. وإنه من الحتمي أن التأييد الذي أبدته الجماهير للتوتاليتارية لا يُعزى إلى محض الجهل، ولا يُنسَبُ إلى غسل الدماغ.

(٢) لطالما ارتبط البحث عن مادة التوثيق ونشرها، منذ البدء، بالتقصّي عن النشاطات الجرمية، وكان يتمّ الانتقاء عامة، بهدف ملاحقة مجرمي الحرب. وبالتالي، فقد أهملت كمية كبيرة من المادة ذات الأهمية البالغة. أما الكتابُ الذي أُشير إليه بالرقم ١ فهو استثناء بالغ السعد لنا عن هذه القاعدة.

(٣) انظر «ميرل فاينسود»، «سمولنسك تحت السيطرة السوفياتية، كامبردج، ١٩٥٨، ص ٢١٠، ٣٠٦، ٣٦٥ إلخ . . . [الترجمة الفرنسية]: «Smolenxk à l'heure de staline» Fayard, 1967. (Note de l'éditeur).

(٤) المرجع نفسه؛ ص ٧٣، ٩٣.

(٥) يجدر بالمحلّل أن يضيف إلى الضحايا، المقدَّرين بـ ٩ إلى ١٢ مليوناً، وهم محصلة الخطة الخماسية (١٩٢٨ ـ ١٩٣٣)، ضحايا حملة التطهير الكبرى الذين قدروا بثلاثة

ملايين إعدام وخمسة إلى تسعة ملايين معتقلاً ومبعداً. (مراجعة المُدخل الهام للكاتب روبرت ث. تاكر، «ستالين، بوخارين، والتاريخ باعتباره تآمراً» التي تصدّرت الطبعة الجديدة لكتاب عن مسودات محاكمة موسكو عام ١٩٣٨، «محاكمة حملة التطهير الكبرى»، نيويورك، ١٩٦٥). غير أن كل هذه التقديرات تظلّ أقلّ من الأرقام الواقعية. ذلك أنها لا تأخذ بالحسبان الإعدامات الجماعية التي لم نعرف شيئاً عنها إلى حين «اكتشفت قوات الاحتلال الألمانية في مدينة فينتسيا مقبرة جماعية تحتوي على جثث آلاف من الأشخاص كانوا قد أعدموا ما بين عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨». (انظر أ. أرمسترونغ، سياسة التوتاليتارية. الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي من العام ١٩٣٤ إلى اليوم، نيويورك، ١٩٦١، ص ٦٥). وبطبيعة الحال فإن هذا الاكتشاف الجديد من شأنه أن يظهر النظامين النازي والبولشفي، أكثر من أي وقت مضى، بمثابة متبدلتين لنفس النموذج. ويمكن أن نرى إلى أي مدى شكّلت الإعدامات الجماعية في العهد الستاليني مركز المعارضة الحالية، من خلال محاكمة سينيافسكي ودانيال، والتي نشرت «النيويورك تايمز ماغازين» المقاطع ـ المفاتيح منها في ١٧ نيسان ١٩٦٦، ومن حيث تناولت شواهدي.

(٦) تاكر، المذكور سابقاً، ص ١٧ ـ ١٨. Tucker, op. cit., P. XVII - XVIII.

(٧) ورد في ميرل فاينسود، «كيف تحكم روسيا»، كامبردج، ١٩٥٩، ص ٥١٦. ويذكر عبد الرخام أفتورخانوف (في كتابه «حكم ستالين»، الصادر تحت اسم مستعار «أورالوف» في لندن، عام ١٩٥٣) أن اجتماعاً سرياً التأم في لجنة الحزب المركزية عام ١٩٣٦، بعد المظاهر الأولى من المحاكمة. وقد اتهم فيه بوخارين ستالين بأنه حوّل حزب لينين إلى دولة بوليسية، وكان قد لقي تأييد أكثر من ثلثي الأعضاء. أما النكتة الكامنة في تأييد اللجنة المركزية لبوخارين المزعوم، فتبدو بعيدة عن المعقول؛ ولئن كان التأييد صحيحاً، اعتبرنا الاجتماع المذكور حاصلاً في حين بلغت حملة التطهير أوج انطلاقتها، فإن الحكاية المذكورة لا تعيّن وجود معارضة منظّمة، بل العكس صحيح. والحقيقة، على ما أشار فاينسود، أن «استياءً عاماً» كان متفشياً ولا سيّما بين الفلاحين، وأنه حتى العام ١٩٢٨، «وفي بدء الخطة الخماسية الأولى، لم تكن الإضرابات.. نادرة»، غير أن هذه «النوازع إلى المعارضة لم تتخذ شكلاً ملموساً تحت شكل تحدٍ منظم للنظام»، وأنه عام ١٩٢٩ أو ١٩٣٠ «كانت كل مبادرة منظمة قد توارت من الساحة»، حتى ليفترض المرء أنها لم توجد فيما مضى. (انظر سمولنسك في ظل السيطرة السوفياتية، ص ٤٤٩).

(٨) أما «المدهش» على حد ما يشير إليه فاينسود، (المصدر المذكور ص ٣٨) «فليس أن يكون الحزب منتصراً، إنما أن ينجح في النجاة فحسب».

(٩) المرجع نفسه، ص ٤٩. يشير تقرير أعدّ عام ١٩٢٩ إلى وجود حالة من تفجّرات العداء الحادة حيال السامية أثناء أحد الاجتماعات؛ وكان «الكومسومليون الحاضرون قد لزموا الصمت... فاستنتج القيّمون أن جميعهم كانوا موافقين على هذه التصريحات المعادية

لليهود». (ص ٤٤٥).

(١٠) كل التقارير الصادرة عام ١٩٢٦ تشير إلى انحسار دالٍ في «التظاهراتِ المزعومة معاديةً للثورة»، انحسار يُعزى إلى إجراء الهدنة المؤقتة التي عقدها النظام مع الفلاحين». وإذا ما قارن المرء هذه التقارير التي صيغت بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٠، بتقارير العام ١٩٢٦، وجد أن الأخيرة اتسمت بطابع البلاغات الصادرة عن الجبهة لتوّها». (ص ١٧٧).

(١١) نفس المرجع، ص ٢٥٢.

(١٢) نفس المرجع، ولا سيّما ص ٢٤٠ و ٤٤٦.

(١٣) نفس المرجع. كل التصريحات من هذا النوع استمدّت من تقارير «الشرطة السوفياتية السرية (Guépéou)»؛ انظر بالأخص ص ٢٤٨. ولكن من الدالّ أن يجد المحلل هذه الملحوظات وقد تقلّصتْ إلى حد كبير بعد العام ١٩٣٤، بداية حملة التطهير الكبرى.

(١٤) نفس المرجع، ص ٣١٠.

(١٥) إن الأدب في هذا السياق يهمل، بعامة، هذه المبادرة بسبب القناعة المسوَّغة، ولكن العديمة السند تاريخياً، بأن تقدّماً حصل منذ أن كان لينين وحتى بلغ ستالين السلطة؛ وإن كان تقدّماً غير منتظم. صحيح أن ستالين لبث يتكلّم دوماً مستمداً العبارات اللينينيّة، حتى ليبدو أن الافتراق الوحيد بين الرجلين إنما يكمن في فظاعة ستالين، أو «جنونه». ولئن كان ستالين صاحب حيلة مقصودة أم لا، فالحقيقة هي أنه ـ على حد ما يصفه تاكر ص ١٦، وصفاً صائباً ـ ملأ هذه المفاهيم اللينينية العتيقة مفهوماً جديداً، ستالينياً تماماً... والاختلاف الرئيسي كان الإصرار على «المؤامرة باعتبارها علامة العصر الحالي، وهو إصرار غير لينيني على الإطلاق».

(١٦) انظر فاينسود، المذكور سابقاً، وبالأخص ص ٣٦٥.

(١٧) نفس المرجع، ص ٩٣ و ص ٧١، إنه لمن الأمور الدالّة أن يرى المرء الرسائل، الصادرة من كل مستويات الدولة والموجهة إليها، تصرُّ على «الالتزامات حيال الرفيق ستالين»، وليس حيال النظام، والحزب أو البلاد. وليس أبين للتشابهات ما بين النظامين مما يقوله إيليا إهرنبورغ وغيرهم من المثقفين الستالينيين اليوم جاهدين في تبرير ماضيهم أو ليستحضروا مشاعرهم إبان حملة التطهير الكبرى: «ستالين لم يكن يعرف شيئاً عن العنف العبثي الذي مورِسَ ضد الشيوعيين، ضد النخبة المفكرة السوفياتية»، وكانوا «يخبئون ذلك عن ستالين»، ولو «أن أحداً كان قد قال ذلك لستالين»، أو في آخر المطاف، لم يكن ستالين هو المذنب، إنما هذا وذاك من قادة الشرطة. (ورَدَ في تاكر، ذُكر، سابقاً، ص ١٣). إنه لمن النافِل أن يضيف المرء أن ذلك بالضبط ما برح يقوله النازيون بعد هزيمة ألمانيا.

(١٨) نفس المرجع، ص ١٦٦.

(١٩) هذه الكلمات استمدّت من نداء «عنصر فرداني» عام ١٩٣٦؛ «لا أريد أن أكون مجرماً دون جريمة» (ص ٢٢٩).

(٢٠) إن تقريراً هاماً من «لجنة الشعب للشؤون الداخلية» (١٩٣١) يشير إلى هذه «السلبية التامة» الجديدة، وبلادة الحس المريعة اللتين أحدثهما الإرهاب الأعمى الممارسُ على الأبرياء. ويسجل التقرير الاختلاف الكبير بين اعتقالات أعداء النظام، حين «كان عنصرا ميليشيا يسوقان رجلاً في حكم الاعتقال» وبين الاعتقالات الجماعية حيث «عنصر ميليشيا واحد يمكنه أن يسوق جماعات من الناس فيسير هؤلاء بهدوء دون أن يسعى أحد إلى الفرار». (ص ٢٤٨).

(٢١) نفس المرجع، ص ١٣٥.

(٢٢) نفس المرجع، ص ٥٧ ـ ٥٨ ـ في شأن الجوّ المطّرد من الهستيريا المحضة والخالصة في هذه الوشايات الجماعية، انظر بالأخص ص ٢٢٢، و ٢٢٩. والنكتة المسلية في الصفحة ٢٣٥، حيث يروى لنا كيف أن أحد الرفاق بلغ به الظنّ إلى اعتبار أن «الرفيق ستالين اعتمد مسلكاً مصالحاً حيال الفريق التروتسكي ـ الزينوفييفي»، وتلك تهمة تعني بحدها الأدنى الإقصاء المباشر عن الحزب. ولكن لا حظّ لديه على الإطلاق. . . إذ سرعانَ ما اتهم الخطيبُ التالي الرجل الذي كان حاول أن يبدو ستالينياً أكثر من ستالين، بأنه «مخادع سياسياً»، وعلى هذا «اعترف» الأول بخطئه، للحال.

(٢٢) من الغريب أن نرى فاينسود نفسه ينتهي إلى استخلاصات مماثلة من ركام الوثائق التي تمضي في وجهة معاكسة. انظر الفصل الأخير لديه، وبالأخص ص ٤٥٣. وإنه من الأغرب كذلك أن تكون هذه القراءة السيئة القائمة على حتمية الوقائع شأن الكثير من الأخصائيين. ومما لا ريب فيه أن أحداً منهم لا يذهب بعيداً في تبرير ستالين، على غرار ما فعل إسحق دويتشر في سيرته الذاتية، ولكن كثيرين آخرين لا يزالون يصرّون على أن «العمل العديم الرحمة الذي قام به ستالين إنما كان يسعى به. . . إلى خلق توازن جديد من القوى» (أرمسترونغ، المذكور سابقاً، ص ٦٤) ولئن هدف إلى توفير «حل قاس إلاّ أنه متماسك إزاء بعض التناقضات الأساسية من الأسطورة اللينينية» (ريتشارد لونتال في كتابه المفيد للغاية «شيوعية عالمية، تفتّت إيمان راسخ»، نيويورك، ١٩٦٤، ص ٦٤). ليس إلاّ قليل من الاستثناءات حيال آثار الماركسية هذه، مثال على ذلك ريتشارد. ث تاكر (مذكور سابقاً، ص ٢٧)، الذي يقول دون أدنى التباس أن «النظام السوفياتي كان أقوى وأكثر تجهيزاً في سبيل الإجابة عن المحنة الدهماء الناجمة عن الحرب الكلية، دون حملة التطهير الكبرى، التي كانت، في الواقع، عملية واسعة لخرق المجتمع السوفياتي بغية إغراقه». ويظن السيد تاكر أن هذا مما يفند «صورتي» عن التوتاليتارية، وهذا ما أعتقده سوءَ فهم. ولئن كان عدم الاستقرار شرطاً أولياً وظيفياً لإحلال السيطرة الكلية، القائمة على أساس من التوهم الإيديولوجي فإنه افترض مسبقاً أن حركة، بالتعارض مع صورة الحزب، يسعها أن تستولي على السلطة. أما الخاصة التي يتميز بها هذا النظام، فهي أن السلطة الواقعية فيه، أي القوة المادية ورفاه البلاد، قد يُضحّى بها في سبيل سلطة التنظيم، تماماً كما يضحّي (النظام) بكل الحقائق الموضوعية لصالح متطلبات التماسك الإيديولوجي. ومن الجليّ أنه في ظل صراع بين

القوة المادية وسلطة التنظيم أو بين الجاري والتوهّم، قد يعاين المرء العبارة الثانية أدعى إلى المعاناة، وهذا ما حصل في روسيا وألمانيا على السواء إبان الحرب العالمية الثانية. ولكن ذلك لا ينبري سبباً يجعلنا نقلّل من شأن سلطة الحركات التوتاليتارية. لقد كان إرهاب عدم الاستقرار الدائم ما ساهم في تنظيم نسق الدول التابعة، في حين أن استقرار روسيا السوفياتية الحالي، وليبراليتها، اللذين إذ ساهما في إبراز قوتها المادية الحاضرة، فإنهما أفقداها، من جهة أخرى، الرقابة على الدول التابعة لها.

(٢٤) انظر التفاصيل الهامة (فاينسود، المذكور سابقاً، ص ٣٤٥ - ٣٥٥) المتعلقة بحملة العام ١٩٢٩، التي كانت تهدف إلى إلغاء «الأساتذة الرجعيين»، رغم احتجاجات أعضاء الحزب والكومسومول، بالإضافة إلى الطلاب، الذين «لم يروا سبباً لاستبدال أساتذة رالعين إذا كانوا لا ينتمون إلى الحزب»؛ وعلى هذا، فقد عمدت لجنة جديدة، بالطبع إلى الوشاية سريعاً «بالعدد الأكبر من العناصر الفردانية بين الطلاب». ولطالما أشيع أن أحد الأهداف الرئيسية من حملة التطهير الكبرى كان فتح أبواب المهن أمام الجيل الجديد.

(٢٥) أرمسترونغ المذكور سابقاً، ص ٣١٩، يزعم أن أهمية تدخل الماريشال جوكوف في صراع الحزب الداخلي قد «بولغ بها إلى حد كبير» ويصرّ على أن خروتشيف «انتصر دون الحاجة إلى أي تدخل عسكري»، لأنه كان «مدعوماً من قبل جهاز الحزب». ولكن هذا الأمر لم يكن يصدق على الواقع. ولئن صحَّ، العكس، فإنّ «كثيراً من المراقبين الأجانب»، وبسبب من الدعم الذي قدمه الجيش لخروتشيف ضد جهاز الحزب، انتهوا إلى استخلاص مغلوط في أن العسكريين جعلوا يشددون من سلطتهم على الدوام، وذلك على حساب الحزب، كما لو أن الاتحاد السوفياتي كان على وشك التحوّل من ديكتاتورية الحزب إلى ديكتاتورية العسكر.

(٢٦) نفس المرجع، ص ٣٢٠.

(٢٧) نفس المرجع، ص ٣٢٥.

(٢٨) نفس المرجع، ص ٣٣٩.

(٢٩) انظر ف - ستالين ڤارديز «مصير جمهوريات البلطيق في الاتحاد السوفياتي» في مجلة (Foreign Affairs) نيسان ١٩٦٦.

(٣٠) أرمسترونغ، المذكور سابقاً، ص ٢٣٥.

(٣١) فاينسود، المذكور سابقاً، ص ٥٦.

(٣٢) أرمسترونغ، المذكور سابقاً، ص ٢٣٦.

الفصل الأول: مجتمع دون طبقات

(١) لطالما أُشير إلى «الفتنة السحرية» التي كانت تتولى مخاطبي هتلر، وآخر ما ذُكر في هذا الصدد من قبل الناشرين الألمان Hitlers Tischgesprache، بون، ١٩٥١ (كلمات هتلر على مائدته، نشرة أميركية، نيويورك، ١٩٥٣؛ أوردُ بعضاً مما أتى في الطبعة

الألمانية). هذا الافتتان ـ هذا «الانجذاب الغريب اللهي كـان ينمُّ عن شخص هتلر بطريقة عصية على الرد». ـ إنما كان يرتكز على «إيمان هذا الرجل المتعصّب في ذاته» (مُدخل جيرهارد ريتّر، ص ١٤)، وعلى أحكامه شبه المصرّح بها على كل ما هو قائم تحت الشمس، وعلى أن آراءهُ ـ أكانت تتعلق بمفاعيل التبغ الضارة أو بسياسة نابليون ـ يمكن أن تندرج في سياق إيديولوجيا شاملة.

الافتتان هو ظاهرة اجتماعية، وينبغ فهم الافتتان بهتلر من خلال محيطه الخاص. إنّ للمجتمع ميلاً دائماً إلى قبول امرىء لما يدّعي كونه، بالدرجة الأولى، بحيث إن مجنوناً يفترض نفسه عبقرياً قد يكون له الحظ في أن يصدقه الناس. إن افتقاد المجتمع المعاصر إلى المقدرة على التمييز، ما مكّن هذا الميل، بحيث لو أن امرءًا قدّم أفكاره في نبرة من القناعةِ الراسخة صار من الصعوبة بمكان أن يفقد هيبته، رغم توالي أخطائه المريبة. وهتلر، الذي يعرف حق المعرفة التشوُّش الذي آلت إليه الأفكار في عصرنا، اكتشف أن فضلى الطرائف لتجنب التردُّد إزاء آراء مختلفة و «القناعة بأن كل شيء هو هراء» (ص ٢٨١) كانت بالانتساب إلى تيار «واحد فحسب» من تيارات الرأي العديدة وذلك «بحزم مطلق». وكان من شأن هذه العصبية المطلقة أن فتنت المجتمع، لأنها تلبث متحررة، في زمن التعبير عن نفسها، من تشوُّش الآراء الذي لا تني تولده باستمرار. غير أن «للموهبة» الفتنة هذه معنى اجتماعياً ليس إلاّ؛ وذلك بيِّنٌ وحتميّ في «كلمات المائدة» (Tischgesprache) لأن هتلر كان لا يزال يؤدي لعبة المجتمع وما كان يتحدّث إلى نظرائه، إنما إلى قادة قوات الدفاع، الذين كانوا ينتمون بغالبيتهم إلى «المجتمع». ومن الخطأ الكلي الظنّ أن نجاحات هتلر كانت تعزى إلى «قدرات السحر» لديه؛ وهو إذ منح هذه الصفاتِ الوحيدة، ما كان ليصير سوى رجل ذي شهرة مجلسية.

(٢) انظر الملاحظات الموضّحة في هذا الصدد لـ «كارلتون ج ـ هـ. هايز حول «جِدَّة التوتاليتارية في تاريخ الحضارة الغربية»، وذلك في ندوة حول الدولة التوتاليتارية، ١٩٣٩، من أعمال الجمعية الفلسفية الأميركية، فيلادلفيا، ١٩٤٠، المجلّد ٨٢ (LXXXII).

(٣) في الواقع تلك كانت «أول ثورة هامة في التاريخ التي اكتملت بتطبيق التشريع الكامن في لحظة الاستيلاء على السلطة، لـ هانز فرانك، Recht und verwaltung «الحق والحكم» ١٩٣٩، ص ٨).

(٤) كانت أفضل دراسة أجريت حول هتلر ومهنته هي الدراسة السيروية التي قام بها «ألان بولوك»، هتلر، دراسة حول الاستبداد، لندن، ١٩٥٢. وهذه الدراسة، شأن التقليد البريطاني الممتاز حول البيَر السياسية، تدقّق بصورة مهووسة في كل المصادر المتوفرة وترسم لوحة جامعة للمناخ السياسي السائد في العصر. ومن أجل هذه التفاصيل أماطت هذه الطبعة اللثام عن الكتب الممتازة لكونراد هايدن ـ ولا سيّما (Der Führer)، أو

صعود هتلر إلى السلطة، بوسطن، ١٩٤٤ - غير أن هذه تظل هامة من أجل تأويل الأحداث تأويلاً عاماً. أما فيما يتعلّق بحرفة ستالين فيحسن النظر إلى «بوريس سوفارين، ستالين؛ دراسة نقدية عن البولشفية، نيويورك ١٩٣٩ باعتباره عملاً كلاسيكياً. في حين يعتبر عمل إسحق دويتشير، ستالين؛ سيرة سياسية، نيويورك ولندن، ١٩٤٩، لازماً للبحث لثراء وثائقه ولنظراته النفاذة إلى الصراعات الداخلية في الحزب البولشفي؛ ولكن الكتاب يشكو من تأويل مغالٍ يقارن فيه الكاتب بين ستالين وكرومويل ونابليون، وروبسبير.

(٥) فرانز بوركنو، «العدو التوتاليتاري، لندن، ١٩٤٠، ص ٢٣١.

(٦) استشهاد مستمد من الطبعة الألمانية لكتاب «بروتوكولات حكماء صهيون».

Die Zionistishen Protokolle mit Eimen Vor - Und Nachwort Von Theodor Fritsch, 1924, P. 29.

(٧) إن الأمر يتعلق باختصاص التنوع الروسي حول التوتاليتارية. منذ المحاكمات الأولى التي طاولت المهندسين الأجانب في الاتحاد السوفياتي، باتت التعاطفات الشيوعية تستخدم باعتبارها حجّةً على الاتهام - الذاتي: «كل الوقت، جعلت السلطات تلحُّ عليّ أن أقبل الاعتراف بأفعال تخريب لم أكن قد ارتكبتها مطلقاً. وكنت أرفض. فيقول لي هؤلاء: «إذا كنت مؤيّداً الحكومة السوفياتية كما تدّعي أن تكون، أثبت ذلك من خلال أعمالك؛ فالحكومة بحاجة إلى اعترافك». أقوال رواها أنطون مسيليڤا، اللغز الروسي ١٩٤٠، ص ١٥٣.

(٨) الكاتب النازي «أندرياس پفِينيغ» يرفض علناً فكرة أنَّ «فصائل الهجوم» (S.A) لبثت تقاتل من أجل «مثال» أو كان يحركها «اختبار مثالي» بل إن «تجربتها الأساسية كانت وليدة المعركة نفسها».

Gemeinschaft und Staatswissenschaft, dans Zeitschrift für dir Gesamte Staats wissenschaft, Band 96.

من خلال الأدب الغزير الصادر في شكل مقالات هجائية صادرة عن المركز الرئيسي للتلقين الإيديولوجي (Hauptarmt - Schulungsant) الخاص بفرق الحماية والمراتب السرية، فإن كلمة «مثالوية» * كانت قد تُجُنِّبَت بعناية. فما برح النازيون يتطلبونه من فرق الحماية والمراتب، لم يكن المثالوية المذكورة، إنّما «تماسكاً منطيقاً عميقاً في كل نقاط الإيديولوجيا، ومواصلة المعركة السياسية مواصلةً لا شفقة فيها (ورنر بِست، هذه الشرطة الألمانية، ١٩٤١، ص ٩٩).

Werner Best, Die Deutsche Polizei, 1941, P. 99].

(٩) وفي هذا الصدد، توفر ألمانيا ما بعد الحرب أمثلة كثيرة موضّحة. لقد كان غاية في الغرابة ألا يستقبل الجنود الأميركيون الزنوج بأية عدائية، رغم التلقين الإيديولوجي العنصري الذي طاول الجمهور العريض. كما يثير الاستغراب ألا تقاتل فرق الحماية والمراتب الألمانية المسلحة «حتى آخر جندي» في أواخر أيام المقاومة الألمانية،

تصرّفت هذه الوحدة الخاصة في المعركة وبعد التضحيات الهائلة في السنوات السابقة، التي تجاوزت نسبياً خسائر قوات الدفاع بكثير، شأن أية وحدة مكوّنة من مدنيّين، وأظهرتْ خضوعاً تاماً للوضع الميؤوس منه». (كارل. أو. بايتل، «Die S.S», dans Viertelijahreshafte für Zeitgeschichte, janvier 1954).

(١٠) **إن أنظمة أوروبا الشرقية تحكم لصالح موسكو وتتصرّف على اعتبار أنها عميلة في الكومينترن؛ ذلك أنها تمثّل امتداداً للحركة التوتاليتارية التي تقودها موسكو، وليست مجرّد نماءات وطنية. أما الاستثناء الوحيد فيبدو مع تيتو في يوغسلافيا، الذي قطع صلته بموسكو، ربّما لأنه أدرك أن الوسائل التوتاليتارية ذات الإيحاء الروسي قد تكلفه نسبة باهظة من الشعب اليوغسلافي.**

(١١) **مما يثبت أن الديكتاتورية الفاشية ليست توتاليتارية، هو أن المحاكمات السياسية كانت** فيها قليلة جداً وبغير ذات أهمية نسبياً. وفي السنوات، الفعالة بصورة خاصة، والتي تمتد من العام ١٩٢٦ حتى ١٩٣٢، أعلنت المحاكم الخاصة سبعة أحكام بالإعدام، و٢٥٧ حكماً بالسجن عشرة أعوام أو أكثر، و١٣٠٠ حكماً بالسجن لأقل من عشر سنوات، وكثيراً من أحكام بالنفي؛ ١٢,٠٠٠ شخصاً اعتقلوا وأعلنوا بريئين، وهذا إجراء ما كان ليرتئي في ظل الإرهاب النازي أو البولشفي. انظر إ. كوهن ـ برامستد، «الديكتاتورية والشرطة السياسية؛ تقنية الرقابة من خلال الخشية، لندن، ١٩٤٥، ص ٥١.

(١٢) لطالما أشار المنظّرون النازيون بتفخيم إلى أن «الدولة الأخلاقية» التي أنشأها موسوليني و«الدولة الإيديولوجية» (Weltansschaumgsstaat) التي أقامها هتلر لا يمكن أن يمر المرء على ذكرهما مرورَ الكرام. (Gotfreid Neese, dans Zeitschrift für die Gesamte staatswissenschaft, 1938, Band 98; «Die Verfassungsrechtliche Gestaltung der Ein- - Parte».

يقول غوبلز بهذا الصدد: «ليس (للفاشية) أية صلة بالحزب الوطني ـ الاشتراكي. ففي حين يمضي هذا الأخير إلى الجذور، فإن الفاشية لا تعدو كونها سطحية». (يوميات غوبلز، ١٩٤٢ ـ ١٩٣٤، الصادرة عن لويس لوخنر، نيويورك، ١٩٤٨، ص ٧١). «ليس الدوتشي ثورياً شأن الفوهرر أو ستالين. فهو شديد التعلق بشعبه الإيطالي، وهذا مما يحول دونَ اكتسابه صفات الثوري ذي المدى العالمي». (نفس المرجع، ص ٤٦٨).

وكان هملر قد عبّر عن نفس الرأي في خطاب ألقي عام ١٩٤٣ أمام مؤتمر من الضباط الكبار: «إن الفاشية والاشتراكية ـ الوطنية مختلفتان بصورة أساسية... وليس من مجال للمقارنة بينهما باعتبارهما حركتين روحيتين وإيديولوجيتين». انظر كوهن ـ برامستد، المذكور سابقاً، ملحق أ.

منذ بدء العشرينيات، اعترف هتلر بوجود قرابة ما بين الحركتين الشيوعية والنازية:

[illegible]

(Ernest Röhum, Die Geschichte eines Hochverraters, 1933, Volksaus-gabe. P. 273).

[illegible] (Partei und Staad) [illegible]

[illegible] [Hitlers Tischgespräche] [illegible]

[illegible]

[illegible]

تلقّ سوى ١٤٥ مليوناً؛ وعلى هذا فقد كان «ينقص» حوالي ٣٠ مليوناً عن الأشخاص في الاتحاد السوفياتي». وينبغي التذكير، هاهنا، أن هذا الأمر حدث بعد القضاء على الغولاك، الذي كلّف قرابة ٨ ملايين ضحية. انظر، «الشيوعية قيد الفعل»، نشرة الجمهور الأميركي، واشنطن، ١٩٤٦، ص ١٤٩.

(١٦) يمكن أن نجد عدداً كبيراً من هذه التصاميم، القائمة على وثائق أصلية، في كتاب «كرّاس الحقد» لمؤلفه «ليون پولياكوف»، باريس ١٩٥١، الفصل ٨ - إنما بمقدار ما تتعلّق (هذه التصاميم) بإبادة الشعوب غير الجرمانية، ولا سيما الشعوب ذات الأصل السلافي. على أن سلاح التدمير النازي هذا لن يسعه استثناء الشعب الألماني نفسه؛ وهذا جلي من الإجراء الصحي الصادر عن الرايخ، والذي صاغه هتلر بنفسه. ويقترح فيه «عزل» كل العائلات التي تنطوي على حالات أمراض قلبية ورئوية عن بقية الشعب، تمهيداً لتصفيتها جسدياً في المرحلة اللاحقة. هذا الإجراءُ، وبعض المشاريع الأخرى من أجل ألمانيا منتصرة، كانت متضمنة في رسالة دورية إلى قادة القطاعات في هِسّه ـ ناسّو، وكانت هذه التصاميم قد قدمت على أنها تقرير عن نقاش دار في القيادة العامة للفوهرر حول الإجراءات الواجب اعتمادها «قبل... وبعد انتهاء الحرب المظفرة» انظر اختيار وثائق «التآمر والعدوان النازيان»، واشنطن، ١٩٤٦ المجلد VII (٧) ص ١٧٥.

إلى ذلك، كان الأمر يتطلب إصدار «تشريع شامل» يكون من شأنه تشريع «النفوذ الدستوري» للشرطة وتوسيع صلاحياتها في اعتقال أشخاص بريئين من كل جرم وإرسالهم إلى معسكراتِ الاعتقال. (انظر پول ورنر، س.س. ستاندار تنفوهرر، في Deutsches Jugendrecht هفت، ٤، ١٩٤٤).

وبصدد هذه «السياسة السلبية حيال الشعوب»، التي كان لها نفس الأهداف المحقَّقة في حملاتِ التطهير البولشفية، من المهم أن يتذكر المرء أنه «ما كان ممكناً إيقاف مسار الانتخاب الآنف».

(Himmler, «Die Schutzstaffel», dans Grundlagen, Aufbau Und Wirtschaftsordnung des Nnational Sozialistischen Staates, no. 7 b).

«كان صراع الفوهرر وحزبه انتخاباً غير محقّق حتى اللحظة... بيد أن هذا الانتخاب وهذا الصراع كانا ثَمّا علانية في الثلاثين من شباط عام ١٩٣٣... إذ كان يدرك الفوهرر وحرسه القديم أن الصراع الحق قد آذن ببدئه».

(Robert Ley, Der Weg Zur ordeusbrurg, O.D Verlag der Deutschen Arbeitsfront, «Escxemplaire non Commercial».)

(١٧) كان «ف. بوركِنو» قد وصف وصفاً مضبوطاً: «لم يكن للشيوعيين سوى نجاحٍ متواضع للغاية حين سعوا إلى اجتلاب جماهير الطبقة العاملة؛ ومن ثم، فإن الدعم الجماهيري لهم، هذا إن كان هناك من يدعمهم، كان أبعد من أن يُنسب إلى

البرليتاريا».
(«Die neue komintern,» dans Der Monat, Berlin, 1949, Heft 4).

(١٨) ويليام إيبستاين، الدولة النازية، نيويورك، ١٩٤٣، ص ٢٤٧.

(١٩) على حد قول ماكسيم غوركي. انظر سوفارين، المذكور سابقاً، ص ٢٩٠.

(٢٠) خطاب هنريش هِملِر حول «التنظيم والتزامات فرق الحماية والمراتب والشرطة»، المنشور في ,National - Politisher Lehrgang der Wehrmacht von 15 -23) janvier 1937) والذي ذُكر في «المؤامرة والعدوان النازيان» واشنطن، ١٩٤٦، IV، ص ٦١٦. مكتب مدير لجنة الولايات المتحدة من أجل ملاحقة مجرمي بلاد المحور ـ حكومة الولايات المتحدة الأميركية ـ واشنطن، ١٩٤٦، IV، ص ٦١٦.

(٢١) غوستاف لوبون، «علم نفس الجماهير»، ١٨٩٥، يشير إلى اللامبالاة التي تبديها الجماهير. انظر الفصل الثاني، 08

(٢٢) منذ ما قبل هتلر بكثير، كان مؤسسو الحزب النازي يتكلمون عليه أشبه ما يكون «بحزب يساري». انظر، أيضاً الحادث الذي جرى بعد الانتخابات التشريعية في العام ١٩٣٢؛ «بيَّن غريغور ستراسر، بمرارة، إلى قائده أن الوطنيين الاشتراكيين كان بوسعهم، قبل الانتخابات، أن يشكلوا أغلبية مع كتلة الوسط الأغلبية المطلقة؛ غير أن هذه الإمكانية تلاشت من الآن فصاعداً، باعتبار أن الفريقين يمثلان أقل من نصف البرلمان؛ وردُّ عليه هتلر قائلاً بأنهم يشكلون أغلبية مطلقة مع الشيوعيين دوماً، وأن أحداً لا يمكن أن يحكم ضدنا» (هايدن، المذكور سابقاً، ص ٩٤، وص ٤٩٥).

(٢٣) كارلتون ج. هـ ـ هايز، المذكور سابقاً، والذي لا يقيم حدًّا بين الرعاع والجماهير، يظن أن الديكتاتوريين التوتاليتاريين «إنما كانوا قد نشأوا من الجماهير أكثر من كونهم ناشئين من طبقات».

(٢٤) تلك هي نظرية هايدن المركزية، والتي تظل تحليلاتها حول الحركة النازية بالغة الأهمية. «من أنقاض الطبقات المتينة تنبثق طبقة المفكرين الجديدة، ويسير في مقدمها عديمو الشفقة، أولئك الذين لديهم القليل ليخسروه، إذاً الأقوى؛ جيش من المتشردين، يجدون في الحرب بلداً وفي الحرب الأهلية وطناً». (المرجع المذكور سابقاً، ص ١٠٠).

(٢٥) كان يهدف الاتفاق السري بين الجنرال شليشر وروهم، قائد فصائل الهجوم إلى وضع كل التشكيلات شبه العسكرية تحت إمرة قوات حرس الرايخ، مما كان يكفل نفخ عديد قواته المسلحة إلى ملايين من الرجال. وهذا كان من شأنه أن يؤول إلى ديكتاتورية عسكرية، بصورة حتمية. في حزيران من العام ١٩٣٤، صفى هتلر روهم وشليشر. وكانت المفاوضات الأولى بين الرجلين قد تمت برضى هتلر، الذي أفاد من علاقات روهم بقوات حرس الرايخ من أجل أن يخدع الأوساط العسكرية فيما خصّ نواياه. وفي نيسان من العام ١٩٣٢، شهد روهم، أثناء دعوى رفعت على هتلر، أنّ الوضع العسكري الذي كانت تتمتع به فصائل الهجوم (S.A) كان لا يزال موضع قبول

من «قوات حرس الرايخ». (Reichsweir). (وبخصوص الوثائق حول خطة روهم - شليشر، انظر «المؤامرة النازية» مجلد ٥ ص ٤٥٦. انظر، كذلك، هايدن، المذكور سابقاً، ص ٤٥٠)، وكان روهم لايني يروي مفاخراً مفاوضاته مع شليشر التي شرع بها، بحسبه، عام ١٩٣٤، ص ١٧٠). وعلى هذا فقد وعد شليشر بوضع فصائل الهجوم تحت قيادة ضباط من حرس الرايخ في حالة الطوارىء.
(Voir Die Memoiren des Stabschefs Rohm, Sarrebrück, 1934, P. 170)

والحال أن الطابع العسكري الذي كانت تتميز به فصائل الهجوم، والمعزوّ إلى روهم والذي حارَبه هتلر، لبث يؤثر في كلامهما حتى بعيد تصفية روهم. وبخلاف فرق الحماية والمراتب (S.S) كانت فصائل الهجوم لطالما ادَّعت أنها «ممثلة إرادة ألمانيا العسكرية»، وبالنسبة لها كان الرايخ الثالث «جماعة عسكرية» قائمة على ركنين اثنين: الحزب وقوات حرس الرايخ».
(Voir Handbuch der S A, Berlin, 1939, et «Die Sturmabteilungen», par bictor Lutze, dans Grundlagen, Aufbau und Wirtschaftsordnung des National Sozialitistischen staates, no. 7 a).

(٢٦) إن سيرة روهم الذاتية، بصورة أخص، هي مرجع كلاسيكي لهذا النوع من الأدب.

(٢٧) من المعلوم أن الفصائل المعادية للنظام الستاليني كانت قد أقامت انتقاداتها على أساس من هذه المقولة الماركسية، ولم تتجاوزها على الإطلاق. إذ إنها ظلت ترى في البيروقراطية السوفياتية طبقة حاكمة في الاتحاد السوفياتي وسائدة فيه، رغم حملات التطهير المتواصلة التي توازي تصميتها كطبقة. ذلك هو تقدير راكوفسكي، إذ كتب من منفاهُ في سيبيريا: «تشكلت تحت أنظارنا ولا تزال طبقة واسعة من الإداريين، والتي تنطوي على تفريعات داخلية، وتتنامى بفعل الاختيار المحسوب والتعيينات المباشرة أو غير المباشرة... أما العنصر الذي يوحّد هذه الطبقة الغريبة فهو شكل، غريب مثلها، من الملكية الخاصة، وأعني به سلطة الدولة». (المذكور في سوفارين، المذكور سابقاً، ص ٥٦٤). والحق أن هذا التحليل ينطبق تماماً على العهد السابق لحلول الستالينية. حول تنامي العلاقات بين الحزب والسوفياتات، الذي يرتدي أهمية حاسمة بالنسبة لمسار ثورة تشرين، انظر إسحق دويتشر، النبي المسلّح؛ تروتسكي، ١٨٧٩ - ١٩٢١، ١٩٥٤.

(٢٨) في العام ١٩٢٧ لم يكن ٩٠٪ من أعضاء مجالس القرى و ٧٥٪ من رؤسائها ينتمون إلى الحزب؛ وكانت اللجان التنفيذية في الأقاليم تضم ٥٠٪ من أعضاء الحزب، في حين صارتْ هذه النسبة تتجاوز الـ ٧٥٪ في اللجنة المركزية. انظر مقالة «بولشفية» لموريس دوب» «في موسوعة العلوم الاجتماعية.

تظهر أ. روزنبرغ، في كتابها «تارخ البولشفية» الصادر في لندن ١٩٣٤ وبالفصل السادس منه، بالتفصيل كيف أن أعضاء الحزب دمّروا نظام المجالس (السوفياتات)

من الداخل، وذلك بالاقتراع «وفق التعليمات التي لبثوا يتلقونها من الموظفين الدائمين في الحزب».

(٢٩) هذه الأرقام مستقاة من كتاب ڤكتور كراڤشنكو، «اخترت الحرية: حياة موظف سوڤياتي الخاصة والسياسية، نيويورك، ١٩٤٦، ص ٢٧٨ و٣٠٣ إن الأمر يتعلق بمصدر مشكوك بأمره للغاية. بيد أننا، في حالة روسيا، لا حيلة لنا سوى اللجوء إلى مصادر مشكوك بها، أي ينبغي لنا أن نعتمد كليًا على عجالات صحفية، وتقديرات أو تقارير بالغة التنوع. وكل ما يسعنا فعله في هذا السبيل هو أن نستخدم كل معلومة يمكن أن تكون فيها درجة مرتفعة من احتمالية الصدق. والحال أن بعض المؤرخين يظنون، في الظاهر، أن المنهج المعاكس، الذي يمكن من استخدام كل وثيقة واردة من الحكومة الروسية، دون غيرها، هي الأضمن، غير أن هذه المعالجة لن تشفي. إذ لا تعدو الوثائق الرسمية كونها دعائية محضة.

(٣٠) جعل ستالين، في تقريره إلى المؤتمر السادس والعشرين، يندد بالانحرافات الحاصلة باعتبارها «انعكاساً» للمقاومة التي أبدتها الطبقتان الفلاحية والبورجوازية الصغيرة، في داخل الحزب (انظر، اللينينية، ١٩٣٣، المجلد II، الفصل الثالث). وإزاء هذا الهجوم، كانت المعارضة عزلاء تماماً، إذ إنها كانت راغبة، شأن تروتسكي في اكتشاف صراع طبقات خلف صراع الزُمَر» (سوڤارين، المذكور سابقاً، ص٤٤٠).

(٣١) كراڤشنكو، المذكور سابقاً، ص ١٨٧.

(٣٢) سوڤارين، المذكور سابقاً، ص ٥٧٥.

(٣٣) كانت كلمة السر لدى فرق الحماية والمراتب، كما صاغها هِملر نفسه، تبدأ بهذه الكلمات؛ «ليس من مهمة توجد في ذاتها». انظر «غونتر دالكِن» في كتاب [Schriften der Hochschule für Politik, 1939].

وكانت المقالات الهجائية التي أشاعتها فرق الحماية والمراتب الألمانية لمحض الاستهلاك الداخلي تشير مراراً إلى «الحاجة المطلقة لإدراك تفاهة كل ما يتضمن غاية خاصة».

(Voir Der Reichs führer S.S Und chef der Deutschen Polizei, «Réservé à L'ausage Interne de la Police).

(٣٤) أثبتت الممارسة وثائق متعددة. وكريفيتسكي، في كتابه «في أجهزة المخابرات السرية التابعة لستالين» (نيويورك، ١٩٣٩) وعزت أصلها (الممارسة) إلى ستالين نفسه.

(٣٥) أعلن هتلر في كتابه «كفاحي» (مجلدان، عن الطبعتين الألمانيين ١٩٢٥ و١٩٢٧) أنه يؤثر أن يكون لدى الحاكم برنامج قديم الطراز من أن يسمح بمناقشة برنامج (الكتاب الثاني، الفصل الخامس). وكان له أن يسارع إلى التصريح علناً: «حالما نستولي على السلطة، يحضر البرنامج من تلقائه (..) ينبغي، بادىء الأمر، أن نتوفّر على حملة دعائية ذات اتساع عصي على التصوّر. إنه لعمل سياسي لن يكون له شأن مع بقية المسائل الأخرى في الحاضر». انظر هايدن، المذكور سابقاً، ص ٢٠٣.

(٣٦) كان سوفارين على خطأ، برأينا حين أورد أن لينين كان قد ألغى دور برنامج الحزب، «ليس أوضح من هذا في إظهار أن البولشفية معدومة الوجود من حيث كونها عقيدة، إلا في دماغ لينين؛ ذلك أن كل بولشفي، في حال ترك لذاته، سرعان ما يفترق عن «خط» ميله... إذ إن هؤلاء الناس كانوا موحّدين بمزاجهم وبالسلفِ لينين أكثر من كونهم ينتمون إلى أفكار...» (المذكور سابقاً، ص ٨٥).

(٣٧) أدّى برنامج «غوتفريد فيدر» للحزب النازي، بنقاطه الخمس والعشرين الشهيرة دوراً في أدبيات الحركة أهم بكثير مما في الحركة نفسها.

(٣٨) إن أثر كلمة السرّ هذه، التي صاغها هملر نفسه، يصعب استحضاره. وصيغته الألمانية «Meine Ehre Heisst Treue» تعين تفانياً وطاعة عمياء يتجاوزان دلالة المسلك المحضة أو الأمانة الشخصية. وتشكل ترجمات الوثائق الألمانية في كتاب «المؤامرة النازية» مصدراً لا غنى عنه، إلا أنها غير متساوية بصورة مأساوية؛ حتى أن كلمة السرّ الخاصة بفرق الحماية والمراتب الألمانية باتت فيه؛ «شرفي يعني وفاء» (مجلد ٥، ص ٣٤٦).

(٣٩) كان موسوليني، على الأرجح، أول مَن رفض عن وعي برنامجاً محدداً وأحل مكانه مبدئي الاستيحاء من القائد والعمل وحدهما. وكان يكمن خلف هذا الاختيار، فكرة أن مباشرية اللحظة، وهي العنصر الرئيسي في الاستيحاء، لا يمكن أن يعوقها مشروع حزب. وعلى هذا فقد عبّرت نظرة «جانتيله» الحالوية (Actualisme) عن فلسفة الفاشية الإيطالية بصورة أفضل من نظرة «الأساطير» التي حملها سوريل.

انظر. هاهنا، مقالة «الفاشية» في موسوعة العلوم الاجتماعية. أُعد برنامج العام ١٩٢١، بعد مضي سنتين من قيام الحركة. وكان يتضمن، بصورة أساسية، فلسفته القومية.

(٤٠) إرنست باير، «حول فضائل الهجوم S.A» برلين، ١٩٣٨، ذُكر في كتاب «المؤامرة النازية» المجلد IV، ص ٧٨٤.

(٤١) للمرة الأولى في كتاب السياسة لأفلاطون، ص ٣٠٥، حيث أُوّل العمل بعبارتي Archein و Prattein ـ وهما تعنيان على التوالي النظام الذي يندرج فيه فعل، وتنفيذ هذا النظام.

(٤٢) Hitlers Tiscehesprache. P. 182

(٤٣) «كفاحي»، الكتاب الأول، الفصل الحادي عشر. انظر كذلك، مثلاً
Dieter Schaurz. Angriffe auf die National Sozialistische Weltauschaung. Aus den Schwarzen Korps. no. 2. 1936.

والذي يستجيب للاعتراض الجليّ على أنّ النازيين ما ونوا يتحدثون عن «الصراع» بعد بلوغهم السلطة: «إن الحزب الاشتراكي ـ الوطني من حيث كونه إيديولوجيا (Weltanschauung) لن يتخلى عن الصراع قبل أن... ينطبع نمط حياة كل ألماني

بقيمه الأساسية، وقبل أن تتحقق هذه الأخيرة كلّ يوم، ثانية».

(٤٤) انظر ردة فعل هتلر يوم اندلعت الحرب العالمية الأولى، ردة فعل موصوفة في كتابه «كفاحي»، الكتاب الأول، الفصل الخامس.

(٤٥) انظر مجموعة الوثائق عن «يوميات الحرب العالمية الأولى لحنّة هافكسبرنيك، ألمانيا المجهولة، نيوهالن، ١٩٤٨ ص ٤٣، ٤٥، ٨١. على أنّ القيمة العظمى التي تكتسبها هذه المجموعة لإسهامها في الكشف عن «خفايا» المناخ التاريخي. تجعل غياب دراسات مماثلة بالنسبة لفرنسا، وانكلترا وإيطاليا، أمراً يؤسف له.

(٤٦) نفس المرجع، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٤٧) بدأ هذا الأمر بشعور استلاب كلي إزاء الحياة المألوفة. وفي هذا السياق كتاب رودولف بيندينغ مثلاً: «أكثر فأكثر، ينبغي أن نحسب من الأموات، ومن التائهين ـ لأن عظمة الحدث تضلّنا وتفصلنا ـ أكثر من حسابنا من المبعدين الذين تكون عودتهم ممكنة. . .» (نفس المرجع، ص ١٦٠). كان جيلُ الجبهة يدّعي كونه نخبة؛ وقد نجد تذكيراً بهذا الأمر عجيباً، في نص أعده هملر حول الطريقة التي اعتمدها أخيراً لإخراج «شكل من الانتخاب» يكون مثالاً لا يحتذى في إعادة تنظيم جهاز الحماية والمراتب؛ «. . . إن مسار الانتخاب الأقسى لتتجه الحرب دون غيرها، (لأنها) الصراع من أجل الحياة والموت. وختام هذا المسار من شأنه أن يبين قيمة الدم (المراق فيه). مع ذلك، فإن الحرب ظرف استثنائي، وينبغي أن يجد المرء وسيلة لإجراء الانتخاب زمن السلم». (المرجع المذكور سابقاً).

(٤٨) انظر مثلاً، إرنست يونغر، «زوابع الفولاذ»، ١٩٢٠ الترجمة الفرنسية لهنري پلار، باريس ١٩٧٠.

(٤٩) هافكسبرينك، المذكور سابقاً، ص ١٥٦، ١٥٧.

(٥٠) هايدن، المذكور سابقاً، يظهر بأي مثابرة لبث هتلر يشارك في إعداد الكارثة إبان الأيام الأولى من تولي الحركة السلطة، وكم كان يخشى نهوض ألمانيا نهوضاً ممكناً. «نصف دزينة من المرات (أثناء احتلال الحلفاء منطقة الروهر) أعلن هتلر، وبعبارات مختلفة، إلى فصائل الهجوم أن ألمانيا سوف تسقط وأنّ «مهمتنا هي أن نضمن نجاح حركتنا» (ص ١٦٧) ـ وهذا النجاح كان يتوقّف على خسارة المعركة في الروهر».

(٥١) هافكسبرنيك، المذكور سابقاً، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٥٢) كان هذا الشعور سائداً أنى كان إبان الحرب، يوم كتب رودولف. بيندينغ؛ «ينبغي لنا ألا نعتبر (هذه الحرب) بمثابة حملة، حيث يتسنى لقائد أن يبرز إرادته بمعارضتها بإرادة قائد آخر. اليوم، يظهر الخصمان منطرحين على الحضيض، وها هي الحرب وحدها تعبر عن إرادتها» (نفس المرجع، ص ٦٧).

(٥٣) باكونين في رسالة مكتوبة في ٧ شباط ١٨٧٠. انظر ماكس نوماد، رُسُل الثورة، بوسطن، ١٩٣٩، ص ١٨٠.

(٥٤) «كتاب التعليم الديني ـ الثوري» كان إما كتبه باكونين نفسه، أو تلميذه نيشاييف.

وبالنسبة لمسألة أبوته وبالنسبة للترجمة الكاملة انظر نوماد، المذكور سابقاً ص ٢٢٧. عل أي حال فإن «نظام الحقد. الكامل إزاء كل مبادىء الشرف المحض في مسلك (الثوري) حيال الكائنات البشرية.. كان قد دخل في التاريخ الثوري الروسي تحت اسم «نيتشا يفتشينا» (نفس المرجع، ص ٢٢٤).

(٥٥) ومن بين منظّري الامبريالية من الطراز الأول بُحسب «إرنست سويير»، تصوُف ونسلُط محاولات في نقد الامبريالية، ١٩١٣. انظر كذلك. «كارجيل سهريتسما»، نحن الامبرياليون الآخرون، ملاحظات حول الفلسفة الامبريالية في كتابات إرنست سويير، نيويورك، ١٩٣١؛ ج - مونود في المجلة التاريخية، شباط ١٩١٢؛ ولويس إيستيف علم نفس جديد حول الامبريالية؛ إرنست سويير، ١٩١٣.

(٥٦) في فرنسا، بات المركيز دوساد، منذ العام ١٩٣٠ أحد المؤلفين المأثورين لدى الطليعة الأدبية. حتى أن «جان پولهان»، في تقديمه الطبعة الجديدة من كتاب ساد «نكبات الفضيلة» باريس، ١٩٤٦، كتب مبدياً ملاحظات في هذا الشأن؛ «وأتساءل، حين أرى عدداً كبيراً من الكتاب، في أيامنا، إذ يدأبون بوعي تام على رفض الحيلة واللعب الأدبيين لصالح الحدث الفائق الوصف...، وينكبُون على استخراج السامي من السافل، والعظيم من المخرّب... أتساءل إذا لم يكن أدبنا المعاصر، في جزئه الذي يبدو لنا الأكثر حياة - والأكثر عدائية في أي حال - قد التفت برمته وجهة الماضي، وبصورة أكثر تحديداً ناحية ساد...».

انظر أيضاً جورج باتاي «سِرُّ ساد»، في مجلة النقد (Critique)، مجلد III، عدد ١٥ - ١٧ - ١٩٤٧.

(٥٧) غوبلز، المذكور سابقاً، ص ١٣٩.

(٥٨) كانت نظريات بوهاوس الفنية بيّنة الدلالة في هذا الشأن. انظر أيضاً ملاحظات برتولد بريخت حول المسرح، Gesammelte Werke، لندن، ١٩٣٨.

(٥٩) إن نص «روهم» التالي لطالما طبع كل جيل الشباب أو يكاد وليس النخبة فحسب؛ «سيادة الفرّيسية» والخبث. تلك هي السمات الأوضح لمجتمعنا اليوم... لا شيء أكثر مدعاةً للكذب من أخلاق المجتمع، على حد ما يقال...» هؤلاء الفتيان «يضلون في العالم الحقير حيث الأخلاق البورجوازية المزدوجة، فلا يقوون على التمييز ما بين الحقيقة والخطأ».

(Die Geschichte eines Hochuerräters, P. 267 et 269).

كان اللواط في هذه الأوساط - في جزء منه على الأقل - تعبيراً عن الاعتراض على المجتمع.

(٦٠) لقد أشار هتلر نفسه مراراً إلى دور «الأفكار عن العالم» [Weltans chauung] في إعداد الحركة النازية. ومن الجدير أن يسجل المرء ادّعاء هتلر في كتابه «كفاحي» إدراك الضرورة الداعية إلى تأسيس حزب على أساس من «الأفكار عن العالم» الآنفة،

وذلك يعزى إلى تفوق الأحزاب الماركسية (في شأن الحوافز الدافعة). الكتاب II، الفصل الأول: «أفكار عن العالم» Weltanschauung وحزب.

(٦١) نيقولا بردياييف، أصول الشيوعية الروسية، ١٩٣٧، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٦٢) ثمة مثلاً، مداخلة «ولهلم كوب» الغريبة، وهو المفوض العام في مِنسك، وأحد أقدم الأعضاء في الحزب، الذي كتب إلى قائده، في العام ١٩٤١، أي في بدء المذابح ذات المدى الواسع: «لست رجلاً مائعاً بالتأكيد، وأرغب في المساهمة بحلّ المسألة اليهودية، غير أن الناس الذين نشأوا على ثقافتنا، هم، في المقام الأول، مختلفون عن القبائل المتوحشة المحلية. أيسعنا أن نيط مهمة ذبحها بالليتوانيين أو «الليتونيين»، الذين لا يزالون مكروهين من الشعب المحلّي نفسه؟ لا يسعني أن أجد حلاً للأمر. أسألك أن تعطيني تعليمات دقيقةً في سبيل حلّ هذه المسألة بالطريقة الأكثر إنسانية، في سبيل عزّة رايخنا وحزبنا».

وكانت قد نشرت هذه الرسالة في كتاب «ماكس واينريش أساتذة هتلر، نيويورك، ١٩٤٦، ص ١٥٣ ـ ١٥٤. وسرعان ما رفضت مداخلة كوب؛ مع ذلك فقد كانت مبادرة و. بيست، المفوّض العام للرايخ في الدانمارك، والنازي المشهور، التي سعى فيها إلى إنقاذ أرواح اليهود الدانماركيين، آلت إلى خاتمة سعيدة. انظر «المؤامرة النازية»، مجلد ٢.

كذلك الأمر فإن ألفرد روزنبرغ، الذي طالما بشّر بدونية الشعوب السلافية، لم يكن ليتصور أن نظرياته يمكن أن تعني يوماً تصفيتها (الشعوب). ولما كان عُيِّن مسؤولاً عن إدارة أوكرانيا كتب تقارير ملؤها السخط على الأوضاع التي كانت سائدة خريف العام ١٩٤٢، دون أن يكون قد حاول التدخل مباشرة لدى هتلر. انظر المؤامرة النازية، III ، ص ٨٣، و IV، ص ٦٢.

بالتأكيد، ثمة بعض الاستثناءات عن هذه القاعدة. فالرجل الذي أنقذ باريس من الدمار كان الجنرال «فون شولتيتز»، الذي كان «طالما يخشى أن يحرم من قيادته لعدم تنفيذه الأوامر»، في حين كان يدرك «أن الحرب خاسرة منذ سنوات عديدة». أكانت لديه الشجاعة في أن يصمد للأوامر الداعية إلى «جعل باريس أنقاضاً ليس إلاّ» دون أن يلقى دعماً قوياً من السفير «أوتوأبتز»، وهو نازي منذ زمن طويل؟ أن في الأمر شكاً، من خلال شهادته الخاصة لدى محاكمة أبتز في باريس. انظر، النيويورك تايمز، ٢١ تموز ١٩٤٩.

(٦٣) قال أحد الإنكليز، وهو يدعى ستيفن هـ. روبرتس واصفاً هملر على أنه «رجل ذو شهامة رفيعة، ولا يزال يهتم بأبسط أشياء الحياة. وليس به شيء من تكلّف هؤلاء النازيين الذين يتصرفون كأنهم أنصاف ـ آلهة... ليس أحد يبعد به الشبه عن مهنته بعده عن الديكتاتور البوليسي الألماني هذا، وبتُّ مقتنعاً أن أحداً ممن التقيتهم في هذا البلد، كان أكثر سويّةً من هذا الشخص...» (البيت الذي بناه هتلر، لندن

١٩٣٩، ص ٨٩ ـ ٩٠).

وهذا ما يذكر بالملاحظة التي أبدتها أم ستالين عن ابنها، إذ قالت عنه، على حد ما ترويه الحملة الدعائية البولشفية: «ابن مثالي، لو كان كل الناس مثله فحسب!» (سوڤارين، المذكور سابقاً، ص ٦٥٦).

(٦٤) الملاحظة أبداها روبرت لاي. انظر كوهن ـ برامستد، المذكور سابقاً، ص ١٧٨.

(٦٥) كانت السياسة البولشفية في هذا الصدد متماسكة إلى حد الإدهاش، ولقيت سيرورة عامة بحيث استغنت عن تأويلات أخرى. ولنأخذ مثالاً شهيراً على ذلك، پيكاسو لم يكن مستحسناً في الاتحاد السوڤياتي رغم أنه تحوّل إلى الشيوعية. ومن الممكن أن يكون الانعطاف المباغت الذي قام به أندريه جيد بعد أن عاين الواقع البولشفي (العودة من الاتحاد السوڤياتي) عام ١٩٣٦ قد أقنع ستالين قناعة راسخة ونهائية بلا جدوى الخلاقين، حتى وإن بدوا محضَ رفاق درب.

أما السياسة النازية فقد أدركت نفس القناعة إلا أنها لم تذهب إلى حد قتل المواهب من الطرازِ الأول.

قد يكون من الأهمية بمكان أن تدرس جرف المثقفين الألمان بالتفصيل، ممن ذهبوا أبعد من محضِ التعاون، وهم قلة نسبياً، واقترحوا خدماتهم بحكم كونهم نازيين مقتنعين (واينريش، المذكور سابقاً، هي الدراسة الوحيدة الباقية، إلا أنها تلبث مصدر تشوش واختلاط، لأن مؤلفها لا يميز بين الجامعيين الذين اعتنقوا الإيمان النازي وبين الذين عزيت حرفهم إلى النظام دون غيره، كما أنه يغضّ النظر عن الحرفة السابقة التي كانت لهؤلاء المفكرين موضع التساؤل، وهكذا ينتهي إلى إحلال الرجال ذوي المكانة الكبرى في فئة المتنوّرين نفسها). وإليكم حالة بالغة الأهمية في هذا الصدد، ونعني به المشرِّع كارل شميث، الذي لا تزال نظرياته البارعة حول موت الديمقراطية والنظام الشرعي تقرأ بعناية إلى اليوم لفائدتها (غير المستنفدة)؛ ومنذ العام ١٩٣٥ وما تلاه، أبدل بعدد من المنظرين السياسيين والتشريعيين من ذوي العصبية النازية الخالصة، أمثال هانس فرانك، وحاكم بولونيا المقبل (إبان النازيين)، «غوتفريد نييسّه» و«راينهرد هوهن» أما آخر من فقد حظوته فكان المؤرخ والتر فرانك، المعادي للسامية اقتناعاً وعضو الحزب النازي قبل بلوغه السلطة، والذي بات مديراً «لمعهد الرايخ للدراسات الألمانية» وكان صاحب الميل المأثور إلى «الدراسات حول دقائق المسألة اليهودية» [F: orschungsalteilung Yuden frage] وقد أصدر تسعة مجلدات حول المسألة اليهودية (١٩٣٧ ـ ١٩٤٤). في بداية الأربعينات، كان على فرانك أن يخلي ساحته وتأثيره لذائع الصيت ألفرد روزنبرغ، الذي لا يُفاد من كتابه «Des Mythos des 20, Yahrhunderts» أساطير العشرينيات، مئات الأعوام (؟) أية نزعة «علأمية». والواقع أن النازيين كانوا يخشون فرانك لأنه لم يكن ماكراً فحسب.

وما لم تدركه النخبة ولا الرعاع، هو أنه «يستحيل معانقة هذا النظام... بصورة عرضية. إذ تقوم فوق الرغبة في الخدمة، وفيما يتعداها، الضرورة الملحاح إلى الانتخاب، والتي لا تعرف ظروفاً مخففة، ولا تروم شفقة».
(Des weg. der S.S الـذي نشرته فرق الحماية والمراتب الألمانية -Hauptaunt schuhungsant ص ٤).

وبعبارات أخرى، في سبيل أن ينتخب النازيون مرشّحيهم، كانوا يعتمدون قراراتهم الخاصة، بغضّ النظر عن «الطارىء» من الآراء، أياً كانت. ويبدو أن الأمر كان يسير على هذا النحو في انتخاب البولشفيين شرطتهم السرية. وقد روى ف. بيك و و. غودين في كتاب «التطهير الروسي وانتزاع الاعتراف»، ١٩٥١، ص ١٦٠، أن أعضاء الـ (N.K.V.D) كانوا يختارون من صفوفِ الحزب، دون أن تكون ثمة فرصة أمام هؤلاء للانضواء في «الحرفة» الآنفة طوعاً.

الفصل الثاني: الحركة التوتاليتارية:

(١) انظر مثلاً، إ- كوهن- برامستد، ديكتاتورية وشرطة سياسية: تقنية المراقبة من خلال الخشية، لندن، ١٩٥٤، ص ١٦٤. ومؤدى ذلك أنه «دون الحملة الدعائية، قد يفقد الإرهابُ الجزء الأكبر من فعاليته النفسانية، في حين أنه دون الإرهاب لا يتحقّق للحملة الدعائية تمام فعاليتها». (ص ١٧٥) وما تهمله تأكيدات، تمعنُ في الدوران كهذه، هي أن كلّ الإعلام الجماهيري المعاصر ينطوي على عنصر تهديد، وليس الحملة الدعائية السياسية فحسب؛ ويمكن للإرهاب أن يكون فعالاً على أكمل وجه دون الاستعانة بالحملة الدعائية، طالما كان الأمر متعلقاً بإرهاب نظام الاستبداد المألوف. بيد أن الإرهاب يكون أحوج إلى الحملة الدعائية، حين لا يكتفي النظام (التوتاليتاري بالطبع) بإخضاع الخارج فحسب، بل يسعى إلى إخضاع الداخل كذلك، فيطلبُ أزود من السلطة. وبهذا المعنى، يقول المنظر النازي «أوجين هاداموفسكي» في كتابه «Prop-aganda und National Macht» «الحملة الدعائية والسلطة الوطنية»، ١٩٣٣؛ «الحملة الدعائية والعنف لا يتناقضان على الإطلاق إذ إن استخدام العنف يمكن أن يشكل جزءاً من الحملة الدعائية». (ص ٢٢).

(٢) «في هذه الفترة أعلن رسمياً أن البطالة كانت قد «صُفِّيت» في الاتحاد السوفياتي. وكان من نتيجة هذا التصريح أن «صُفِّيت» كل علاوات البطالة على السواء». (أنطون سيليغا، اللغز الروسي، لندن، ١٩٤٠، ص ١٠٩).

(٣) بدأت «عملية التجميع» المزعومة بناءً على مرسوم من هملر الصادر في ١٦ شباط ١٩٤٢ «والمتعلق بالأفراد من الأرومة الألمانية في بولونيا» وفيه يحضّ هؤلاء على أن يرسلوا أبناءهم إلى عائلات «مستعدة (لاستقبالهم) دون تحفظ، حباً بالدم الجيِّد في عروقهم» (وثيقة من نورمبرغ ر ١٣٥، وقد نُسخ من قبل مركز التوثيق اليهودي في باريس). ويبدو

أن الجيش التاسع، أقدم في حزيران من العام ١٩٤٤ على خطف ما بين ٤٠,٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ ولد، وأرسلوا إلى ألمانيا. وكان تقرير عن المسألة أرسل إلى القيادة العامة في الحرس الوطني في برلين من قبل امرىء يدعى براندنبرغ، يذكر فيه خططاً مماثلة أعدّت لأوكرانيا (وثيقة رقم ٣١ ـ ، نشرها ليون بولياكوف في كتابه «كرّاس الحقد»، ص ٣١٧). وكان هِملر أشار مراراً إلى هذه الخطة (انظر المؤامرة والعدوان النازيان، المجلس الأميركي لملاحقة مجرمي المحور، منشورات الحكومة الأميركية، واشنطن ١٩٤٦، المجلد الثالث، ص ٦٤٠، والذي يتضمن مقتطفات من خطاب هِملر في كراكوفيا في أيار ١٩٤٢؛ انظر كذلك الشروح عن خطاب هِملر في «باد شاشن» عام ١٩٤٣، في كتاب كوهن ـ براستد المذكور سابقاً ص ٢٤٤). ترينا هذه الوثائق كيف كان هؤلاء الأولاد قد انتخبوا، من خلال شهادات طبية أعدتها الوحدة الطبية في ينسك، ١٠ تموز عام ١٩٤٢: «أظهر الفحص العرقي لناتالي ـ حاروب، المولودة في ١٥ تموز ١٩٢٢، أنها فتاة ذات نموّ طبيعي، وهي من النموذج البالطي الشرقي، مع سمات «شمالية». «وبيّن الفحص أرنولد كورنيز، المولود في ١٩ آذار ١٩٣٠، أنه صبي طبيعي النموّ، من النموذج الشرقي، مع سماتٍ شمالية». وقد وقّع الوثيقتين: ن ـ وف ـ (مستندات محفوظة في وثائق المؤسسة الخاصة باليديش، في نيويورك، [No. Occ E 3 a - 17] وعن إبادة النخبة الفكرية البولونية، التي ينبغي، على حد هتلر، «تصفيتها دون أي وخز ضمير»، انظر بولياكوف، المذكور سابقاً، ص ٣٢١، والوثيقة رقم ٤٧٢ ـ ٢.

(٤) انظر «أقوال هتلر لدى المأدبة» [Hitlers Tischgesjräche]. أثناء صيف العام ١٩٤٢، كان لا يزال هتلر يتحدث عن «طرد آخر يهودي إلى بوابة أوروبا» (ص ١١٣) وإحلالهم في سيبيريا أو في أفريقيا (ص ٣١١) أو في مدغشقر، في حين كان عازماً، في الواقع، على اعتماد «الحل الأخير» قبل اجتياح روسيا، وعلى الأرجح في العام ١٩٤٠، وكان أعطى أوامره بإقامة أفران الغاز خريف العام ١٩٤١ (انظر المؤامرة والعدوان النازيان، المجلد الثاني، ص ٢٦٥). كان هِملر على علم سابقٍ منذ الربيع ١٩٤١ أن «اليهود (ينبغي أن) يُبادوا إلى آخرهم قبل نهاية الحربِ. تلك هي رغبة الفوهرر التي لا لبس فيها، وتلك هي أوامره» (وثيقة كيرستن، مركز التوثيق اليهودي).

(٥) وبهذا الصدد، هناك تقرير بالغ الأهمية، المؤرخ في ١٦ تموز ١٩٤٠، حول نقاش دار في قيادة الفوهر العامة، وبحضور روزنبرغ، ولامرز وكايتل. وقد شرع هتلر في خطابه بالتأكيد على «المبادىء الأساس» التالية: «لقد بات أساسياً، من الآن فصاعداً، ألا نذيع هدفنا النهائي على العالم برمته؛ (. . .) وينبغي ألاّ يصير منظوراً كفاية أنّ [المراسيم حول حفظ النظام في الأراضي المحتلة] هذه قد تؤول إلى حل نهائي ـ مع ذلك فإن الإجراءات الضرورية جميعها ـ الإعدامات، تهجير السكان ـ يمكن وينبغي أن تتواصل». وقد تلت هذه مناقشة لاتشير إلى كلمات هتلر، وما كان هتلر ليشترك فيها. فمن الجلي أنه لم يكن «مفهوماً» (وثيقة ل. ٢٢١، مركز التوثيق اليهودي).

(٦) حول قناعة ستالين في أن هتلر لن يعمد إلى مهاجمة روسيا، انظر إسحق دويتشر، ستالين: سيرة سياسية، نيويورك ولندن ١٩٤٩، ص ٤٥٤، ولا سيّما الملحوظة في الصفحة ٤٥٨: «ما كان ليبادر المسؤولون السوفيات إلى الإقرار بخططهم السياسية والاقتصادية إلا في العام ١٩٤٨، وذلك بلسان رئيس لجنة التخطيط، ونائب رئيس الوزراء ن ـ ڤوزنزنسكي، الذي أوضح أن الخطط الاقتصادية للفصل الثالث من العام ١٩٤١ كانت قد أعدّت بالاعتماد على السلام، وأن مخططاً جديداً، اعتُمد للحرب، لم يكن قد صيغ إلّا بعد اندلاع الأعمال العدوانية». وقد بات اليوم، رأي «دوتشر» مثبتاً إثباتاً صلباً من خلال تقرير خروتشيف حول ردود فعل ستالين على الهجوم الألماني. انظر «خطابه حول ستالين» أمام المؤتمر العشرين، والذي أذاعته دائرة الدولة، نيويورك تايمز، ٥ حزيران ١٩٥٦.

(٧) «يقتصر التعليم (في معسكرات الاعتقال) على السلوك، دون أي نوع من التربية الإيديولوجية، ذلك أنّ للسجناء روحَ العبيد في غالبيتهم». هاينرش هِملر، المؤامرة النازية، مجلد ٤، ص ٦١٦).

(٨) من الأدبيات المكرسة لدراسة الحملة الدعائية التوتاليتارية يظل عمل أوجين هاداموڤسكي، المذكور سابقاً، الأكثر أهمية. ذلك أن المؤلف المذكور إذ يعالج الحملة الدعائية، يسبغ عليها تأويلاً مؤيداً للطرح النازي في هذا الشأن، ولكنه على أي حال طرح ذكي وموضّح»، الكتاب الثاني، الفصل الحادي عشر، من كتاب كفاحي (المجلد ٢، الطبعة الألمانية، ١٩٢٥ و١٩٢٧). انظر كذلك:

(F.A.Six, Die Politische Propaganda der N.S.D.A. Pim Kampf die Macht, 1936, P. 21).

(٩) يشدُّد التحليل الهتلري «للحملة الدعائية المخصوصة بالحرب» («كفاحي»، الكتاب الأول، الفصل الحادي عشر) على الطابع التجاري للحملة، ويستخدم مثالاً له الإعلان عن الصابون. والحال أن هتلر طالما ضخّم أمر الحملة وبالغ في تقديرها، في حين أُهملت آراؤه اللاحقة (والإيجابية حول «الحملة الدعائية والتنظيم».

(١٠) انظر حفل التذكار الهام الذي أقيم على اسم «مارتن بورمان»، وعرضت فيه الكتب التالية: «العلاقات بين الاشتراكي ـ الوطني، مجلد ٦، ص ١٠٣٦. نجد فيه، ولمرات متوالية، صيغاً متشابهة في المنشورات التي أعدتها فرق الحماية والمراتب في شأن «التلقين الإيديولوجي» المتبع مع فتيانها. «إن قوانين الطبيعة خاضعة لإرادة ثابتة لا يسعها أن تتأثر بشيء. إذاً، يكون من الضروري الإقرار بهذه القوانين».

(«S.S: Mann und Blutsfrage» Schriftenreihe für die Weltanschauliche Schulung der Ordnungspolizei, 1942).

إن الأمر لا شأن له بمتغيرات بعض الجمل المعنية: «إذ يحاول المرء خوض الصراع ضد منطق الطبيعة الحديدي، فإنه يدخل في صراع مع المبادىء الأساسية التي يعزو إليها فضل وجوده نفسه باعتباره إنساناً».

(١١) ج. ستالين، اللينينية، ١٩٣٣، المجلد ٢، الفصل الثالث.

(١٢) إريك فوجلين «أصول العلموية» في مجلة أبحاث اجتماعية Social Research تشرين ١٩٤٨.

(١٣) انظر. ف-أ-ف حايك «الثورة-المضادة العلمية» في مجلة Economica، المجلد ٨، شباط-أيار-تموز. ١٩٤١، ص ١٣.

(١٤) المرجع نفسه، ص ١٣٧. اقتطف الاستشهادُ من المجلة السان سيمونية «المنتج»، مجلد ١ ص ٣٩٩.

(١٥) فوجلين، المذكور سابقاً.

(١٦) ويليام إينشتاين، الدولة النازية، نيويورك ١٩٤٣، يعالج «اقتصاد الحرب الدائمة» الذي اعتمده النظام النازي؛ والكاتب المذكور يكاد يكون أول ناقد يدرك أن «المناقشة التي لا تنتهي... حول الطبيعة الاشتراكية أو الرأسمالية التي قد تلازم الاقتصاد الألماني في ظل النظام النازي، إنما هي سطحية على أوسع مدى... (ذلك أنها) تنحو إلى إهمال واقع أن الرأسمالية والاشتراكية هما فئتان تُنميان إلى اقتصاديات غربية مآلها الوحيد هو الرفاه». ص ٢٣٩).

(١٧) شهادة كارل براندت، أحد الأطباء الذين كلفهم هتلر بتنفيذ برنامج القتل الرحيم، بالغة الدلالة في هذا السياق. (محاكمة طبية، الحكومة الأميركية ضد كارل براندت وغيره. المرافعة في ١٤ أيار ١٩٤٧). وفيها احتجَّ براندت بعنف ضد الشك في كون المشروع يرمي إلى إبادة الأفواهِ العديمة الجدوى؛ وأشار إلى أن أعضاء الحزب الذين كانوا يلجأون إلى حجج مماثلة كانوا يعاقبون بشدة. وبرأيه، لم يكن يملي هذه الإجراءات سوى «اعتبارات أخلاقية محضة». والأمر نفسه ينطبق على أعمال التهجير. والحال أن الملفات فاضت بملاحظات أبداها عسكريون يشكلون فيها من أن تهجير ملايين من اليهود والبولونيين لا يأخذ بالاعتبار أية «ضرورة عسكرية واقتصادية». انظر بولياكوف، المذكور سابقاً. ص ٣٢١، انظر كذلك إلى الوثائق التي يدل عليها الكتاب.

(١٨) المرسوم الحاسم، الذي أطلق العنان لكل الجرائم الجماعية اللاحقة، كان قد وقَّعه هتلر في الأول من أيلول من العام ١٩٣٩ - يوم اندلعت الحرب. وقد خَصَّ المرسوم، ليس المختلين فحسب (كما اعتاد الناسُ على ظنه)، بل كلَّ ذوي العاهاتِ والأمراضِ «المستعصية». أما المجانين فكانوا أول من صُنِّفوا.

(١٩) انظر فريدريش پير سيفال: Reck - Mallec zewen, Tageclrich eines verzweifel-ten, Stuttgart, 1947, P. 190.

(٢٠) اعتبر هتلر أنه يؤسس تفوّق الحركات الإيديولوجية على الأحزاب السياسية، على أساسٍ من أنَّ الإيديولوجيات (Weltanschaungen) «لاتني تعلن عن عصمتها أبداً» (كفاحي، الكتاب الثاني، الفصل الخامس «إيديولوجيات وتنظيم»). وبالتالي، فإن الصفحاتِ الأولى في دليل الشبيبة الهتلرية الرسمي تشير إلى أن كل المسائل التي تطرحها الإيديولوجيات (Weltanschauung) والتي طالما اعتبرت فيما مضى «غير

واقعية، و «عصيّة على الإدراك»، «باتت ولا أوضح، ولا أبسط، وبالغة التعيين (وأؤكد) أن كل رفيق يمكنه أن يفهمها ويتعاون في سبيل حلها».

(٢١) أوّل «أقسام العضو في الحزب»، التي عُدّت في Organisationbuch der N.S.D.A.P كان: «الفوهرر هو على حق دوماً». طبعة العام ١٩٣٦، ص ٨. بيد أن مراجع أخرى:
Deinstvorschrift für die P.O. der N.S.D.A.P., 1932, P. 38.

تذكرة على هذا النحو: «هتلر لا يعود عن قراره أبداً!». تبيِّن الفارق في التركيب الجملي. «إدعاؤهم العصمة، (وأن لا يكون) الواحد أو الآخر قد ارتكب خطأً حقاً»، ذلك هو الاختلاف الحاسم بين ستالين وتروتسكي من جهة، وبين ستالين ولينين من جهة أخرى. انظر بوريس سوڤارين، ستالين: دراسة نقدية عن البولشفية، نيويورك، ١٩٣٩، ص ٥٨٣.

(٢٢) من الجلي أن الجدلية الهيكلية (أو الهيجلية) توفّر أداة رائعة لأن يكون المرء على حق دوماً، إذ إنها تسمح بتأويل كل الانكسارات على أنها بدء الانتصار. وأحد أجمل الأمثلة عن هذا النوع من السفسطة كان توفر بعد العام ١٩٣٣، حين رفض الشيوعيون الألمان، لسنتين كاملتين، الإقرار بأن انتصار هتلر كان هزيمة ساحقة للحزب الشيوعي الألماني.

(٢٣) ذكره غوبلز: يوميات غوبلز، ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣، نشره لويس لوخنر، نيويورك، ١٩٤٨، ص ١٤٨.

(٢٤) ستالين، المذكور سابقاً، والمحدد سابقاً.

(٢٥) في خطاب ألقاه في أيلول ١٩٤٢، في حين كانت إبادة اليهود في أوجها، أحال علناً إلى خطابه في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٩ (الذي صدر في منشور تحت عنوان [Der Führer vor deun ersten Reichstag Grossdeut schlands», 1939).

وفي مجلس نواب الرايخ، في الأول من أيلول ١٩٣٩، حيث كان أعلن أنه «إذا كان لليهودية أن تحدث حزباً عالمية من أجل إبادة الشعوب الآرية في أوروبا، فلن تكون الشعوب الآرية إنما اليهودية مَنْ (بقية الجملة غطّتها التصفيقات الحادة)».
(Voir Der Führer Zun Kriegsuinterhilfswerk, Sebriften N.S.V, no. 14, P. 33).

(٢٦) في خطاب ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٩، ص ١٩، المذكورة أعلاه.

(٢٧) كونراد هايدن، «الفوهرر: صعود هتلر إل السلطة»، بوسطن، ١٩٤٤، يشدِّد على «بُطلان هتلر العجيب»، إذ يشير إلى «النقص في الواقع المثبت في كل تصريحاته»، و «لامبالاته إزاء الوقائع التي لا يعتبرها ذات أهمية حيوية» (ص ٣٦٨، ٣٧٤). وبالمقابل، يصف خروتشيف، بعباراتٍ تكاد تكون مماثلة «اشمئزاز ستالين من النظر إلى حقائق الحياة» والإقرار بها، ولا مبالاته إزاء «الوضع الواقعي (لشتى) الشؤون» المذكور سابقاً. والحال أن رأي ستالين حول أهمية الوقائع يتجلى في أتمّ صوره من خلال مراجعاته التاريخ الروسي دورياً.

(٢٨) دليل الشبيبة الهتلرية.

(٢٩) من الأهمية بمكان أن يذكر المرء، أنه، في ظل الحكم الستاليني، راكم البولشفيون المؤامرات، بحيث إن اكتشافهم مؤامرة جديدة ما كان يعني، بمطلق الأحوال، التنكر لسابقتها. إذ بدأت المؤامرة التروتسكية حوالى العام ١٩٣٠، وأضيفت إليها مؤامرة العائلات المئتين إبان فترة الجبهة الشعبية، بدأ من العام ١٩٣٥؛ وعلى هذا النحو صارت الامبريالية البريطانية مؤامرة حقة أثناء التحالف القائم بين ستالين وهتلر، وتلت هذه «الاستخبارات السرية الأميركية» بعَيْد نهاية الحرب؛ أما المؤامرة الأخيرة، فكانت الكوزموبوليتية (أي المواطنية العالمية اليهودية)، وقد تبدّت على شاكلة الحملة الدعائية النازية، بحتمية الأخيرة نفسها وتشوّشها.

(٣٠) انظر السيرة الذاتية لـ «شايم وايزمان»، محاكمة وخطأ - نيويورك، ١٩٤٩، ص ١٨٥.

(٣١) انظر مثلاً، أوتو بونهارد - .Jüdische Geld - und Weltherr - schaft,? 1926, P. 157

(٣٢) هتلر استخدم هذه الصورة للمرة الأولى عام ١٩٢٢: «من جهة، يشجع موسى كوهن تنظيمَه على رفض مطالب العمال، في حين يدعو أخوه إسحق، الجماهير في المصنع... إلى القيام بإضراب». (خُطب هتلر، ١٩٢٢ - ١٩٣٩، دار باينز، لندن ١٩٤٢، ص ٢٩).

ومن الجدير ذكره أن أياً من مجموعات الخطب الكاملة التي ألقاها هتلر لم تُطبع في ألمانيا النازية، بحيث يرى المرء نفسه مجبراً على اللجوء إلى الطبعة الانكليزية. إذ ليس الأمر عارضاً، كما قد يظنُّ فيليب بوهلر الذي أعد بيبليوغرافيا هامة في هذا الشأن:

«Die Reden des Führers nach der Machtübernahme, 1940].

وحدَها الحرب التي خُطب بشأنها في العامّة كان قد أعيد نشرها في جريدة «المحافظ الشعبي» (؟) (Volkischer Beobachter): أما بالنسبة للخطب التي ألقيت أمام «ديبلوماسيي الفوهرر» والوحدات الأخرى من الحزب، فقد اكتفى القيّمون (آنئذٍ) بالإشارة إليها في الجريدة المذكورة. غير أنها لم تكن معدة على الإطلاق لأن تذاع أو تنشر.

(٣٣) كانت النقاط الخمس والعشرون، التي أعدّها «فيدير»، تتضمن إجراءات تقليدية تجمع على المطالبة بها كل الفرق المعادية للسامية، ليس إلاّ؛ طرد اليهود المتجنّسين، ومعاملة اليهود المحليين على أنهم غرباء. وكان للبلاغة المعادية للسامية، لدى النازيين، أهمية أبعد جذوراً من البرنامج نفسه.

والدمار غوريان، «معاداة السامية في ألمانيا المعاصرة» في «أبحاث حول معاداة السامية، نشرها كوپل س. پنسون، نيويورك ١٩٤٦، ص ٢٤٣، يشدّد على انعدام الجدّة في طرح معاداة السامية النازية: «كل هذه المتطلبات وهذه الآراء لا يبين فيها التماع الجدّة - بل انها تجري تحصيلاً للحاصل في كل الأوساط الوطنية؛ وما كان جديراً بالتنويه، هو هذه المهارة الغوغائية والخطابية اللتين لازمتا تقديم النازيين هذه

الآراء».

(٣٤) ثمة مثال على معاداة السامية محض الوطنية داخل الحركة النازية، وهو مثال «روهم»، الـذي كتب في هذا الشـأن: «وهاهنـا كذلـك، يختلف رأيي عن رأي الـوطني غيـر المستنير. إذ ليس رأيي: كل الخطأ هو من اليهود! إنما؛ إنه خطؤنا إذا أمكن اليهودي أن يسود اليوم».

(Ernst Röhm. Die Geschichte eines Hochverräter. 1933. Volksausgabe. P. 284).

(٣٥) كان ينبغي للمرشحين إلى «فرق الحماية والمراتب» أن يبينوا ارتقاء شجرة نسبهم إلى العام ١٧٥٠. أما المرشحون إلى المراكز العليا في الحزب فما كان عليهم أن يجيبوا سوى عن ثلاثة أسئلة وهي:

١ ـ «ماذا فعلت من أجل الحزب؟».

٢ ـ «هل أنت سليم البنية تماماً، جسمانياً، وعقلياً، وأخلاقياً؟».

٣ ـ «أتكون شجرة النسب خاصتك على انتظامها المرتجى؟» انظر دليل الشبيبة الهتلرية.

(٣٦) تلك هي ميول المكارثية التوتاليتارية، في الولايات المحتدة، على أظهر ما يكون، ليس في محاولتها اضطهاد الشيوعيين فحسب، بل في إجبارها كل مواطن على الإتيان بالإثبات في أنه لم يكن شيوعياً.

(٣٧) «ينبغي عدم المبالغة في تقدير تأثير الصحافة... فهي لا تني تهبط، كلما تصاعد تأثير التنظيم» (هادامووفسكي، المذكور سابقاً، ص ٦٤). «تكون الجرائد عاجزة حين يتعلق الأمر بالصراع مع القوة العدوانية التي يملكها تنظيم حيّ» (نفس المرجع، ص ٦٥). «تظل السلطات التي تقيمها الحملة الدعائية وحدها عائمة، وعرضة للتواري سريعاً، ما لم يدعم عنفُ التنظيم الحملةَ الدعائية المذكورة» (المرجع المذكور، ص ٢١).

(٣٨) «إن اجتماع الجماهير هو خير شكل للحملة الدعائية (لأن كل فرد يستشعر أكبر قدر من الاطمئنان ويكون أقوى في وحدة الجمهور». (نفس المرجع، ص ٤٧). «وتصير حماسة اللحظة مبدءاً أو مسلكاً روحياً بفضل التنظيم، والإعداد المتواصل والسلوك المنضبط» (نفس المرجع، ص ٢١ ـ ٢٢).

(٣٩) في المناسبات النادرة التي كان يهتم فيها هتلر بهذه المسألة، لبث يؤكد؛ «بصورة عرضية، أنا لست رئيس دولة على غرار ما يكون الديكتاتور أو الملك، إنما أنا مرشد الشعب الألماني».

(Voir Ausgewählte Reden des Führers, 1939, P. 114).

وعلى هذا المنوال يتكلم هانس فرانك: «إن الرايخ الوطني ـ الاشتراكي نظام ليس ديكتاتورياً، بل هو أقل اعتباطية. بل الأحرى أن الرايخ الوطني ـ الاشتراكي يستند إلى الولاء المتبادل ما بين الفوهرر والشعب». (في كتاب «حق وحكم» ميونيخ، ١٩٣٩، ص ١٥).

(٤٠) لطالما ردّد هتلر هذا الكلام: «ليست الدولة وسيلة من أجل غاية. فالغاية هي الحفاظ على العِرق». (ردن، ١٩٣٩، ص ١٢٥). وما لبث يشدِّد، كذلك، على أنَّ حركته «لا تقوم على فكرة الدولة، إنما هي ناشئة على أساس «استفتاء شعبي مشترك» مغلق [Voltsgemeinschaft] (انظر ردن، ١٩٣٣، ص ١٢٥، والخطاب الذي ألقي أمام الجيل الجديد من الموجِّهين السياسيين [Führer Nachurwuchs]. ١٩٣٧، نشر ملحقاً بأقوال هتلر لدى المائدة، ص ٤٦٦).

إن هذا الواقع «المتبدِّل المبدَّل» [Mutatis Mutandis] هو في قلب اللغة ذات المعنى المزدوج التي تشكِّل «نظرية الدولة الستالينية»: «إننا نؤيِّد اضمحلال الدولة، ولكننا، في الآن نفسه، مع تمكين ديكتاتورية البروليتارية، التي تمثِّل السلطة الأقدر بين كل أشكال الدولة التي وُجدت إلى اليوم. وبهذا يكون السبيل إلى تحقيق هدف اضمحلال الدولة ماثلاً في أعظم تنمية ممكنة لسلطة الدولة: تلك هي الصيغة الماركسية». (المذكور سابقاً، والمشار إليه سابقاً).

(٤١) الكسندر شتاين، رودولف هتلر، «التلميذ (هذا) «الذي يطردُ صهيون».
[«Schüler der «Weisen von Zion»] كارلساد ١٩٣٦، كان أول من حلَّل هوية العقائد النازية الإيديولوجية، مقارناً إياها فقهياً (أي مستعيناً بعلم الفقه اللغوي الحديث الذي يُعنى بدراسة الكلمات وأصولها واشتقاقاتها ومخارج أصواتها... إلخ) بعقائد «حكماء صهيون»، انظر كذلك ر.م. بلانك، أدولف هتلر وبروتوكولات حكماء صهيون»، ١٩٣٨.

وكان أول من أقرَّ بفضل عقائد البروتوكولات عليه هو «تيودور فريتش»، الذي يعتبر «بطريرك» معاداة السامية الألمانية لما بعد الحرب. إذ كتب في اختتام طبعة البروتوكولات عام ١٩٢٤، «ينبغي لرجالات الدولة والدبلوماسيين من أمتنا أن يتعلموا من ذوي الخبرة الشرقيين حاملي العار حتى أبجدية الحكم، ولهذه الغاية فإن «بروتوكولات صهيون» توفِّر خير إعدادٍ تحضيري».

(٤٢) حول تاريخ البروتوكولات، انظر جون س. كورتيس، «تثمين بروتوكولات صهيون»، ١٩٤٢. وسيّان كانت البروتوكولات مزيَّفة أم لا، بالنسبة لخطة الحملة الدعائية. إذ كان الناشر الروسي س. أ. نيلوس، حين نشر طبعتها الروسية الثانية عام ١٩٠٥، مدركاً طبيعة هذه الوثيقة المشكوك بأمرها، وأضاف هذه الملاحظة الجلية: «ولكن، لو كان ممكناً إثبات شرعيته من خلال وثائق أو شهود جديرين بالثقة، وإذا كان ممكناً إماطة اللثام عن الأشخاص الذين يقبعون على رأس المؤامرة العالمية... حينئذٍ يصير «الظلم السريّ» عرضةً للتحطم...» الترجمة في كتاب كورتيس، المذكور سابقاً.

لم يكن هتلر بحاجة إلى نيلوس حتى يلجأ إلى نفس الاختلاس؛ إن خير إثبات على أصالتها هو توصّل الباحثين إلى اعتبارها نسخة مزيّفة. ويضيف الحجة على «معقوليتها»! إذ يقول: «وما أمكن العديد من اليهود أن يفعلوه بصورة لا واعية، يعبر عن

نفسه هاهنا بأوضح ما يكون. وهذا هو المهم». (كفاحي، الكتاب الأول، الفصل الحادي عشر).

(٤٣) فريتش، المذكور سابقاً.

«(Der Juden) oleerster Grundsatz lautet»; Alles, was den volke Juda nützt, ist moralisch und ist heilig».

(٤٤) «تنطلق الامبراطوريات العالمية من قاعدة وطنية، إلا أنها سرعان ما تتجاوزها». (ردن).

(٤٥) هنري رولين، رؤيا زمننا، باريس، ١٩٣٩، يعتبر أن شعبية البروتوكولات تفوق كل ما عداها، ولا تتوازى إلاّ مع شعبية الكتاب المقدس (ص ٤٠). وهو يشدد على التشابه الحاصل ما بين البروتوكولات وبين كتاب «التحذيرات (التنبؤات السرية» [Monita Secreta] الذي طُبع أول الأمر طباعة أصيلة عام ١٦١٢، وكان لا يزال يُباع في شوارع باريس حتى عام ١٩٣٩، وقد ادّعت هذه التحذيرات وجود مؤامرة يسوعية(*) «تسوّغ كل أعمال الخزي وكل أعمال العنف (...) إن الأمر ليتعلق بحملة حقة ضد النظام القائم». (ص ٣٢).

(٤٦) كل هذا الأدب أحسن الإبانة عنه ومثّله خير تمثيل الفارس «ماله» (Malet)، في «الدراسات السياسية والتاريخية التي تثبت وجود طائفة ثورية»، ١٨١٧، الذي يذكر بوفرة المؤلفين الذين سبقوه. وبنظره، فإن أبطال الثورة الفرنسية إن أهم إلاّ «المانوكانات» التي تستخدمها «وكالة سرية»، نعني بها الوكالات الماسونية. بيد أن الماسونية ليست سوى الاسم المعاصر «لفرقة ثورية» لطالما كانت قائمة، والتي تقضي سياستها دوماً بالهجوم «والبقاء في الكواليس، وبتحريك الدمى التي يجدر بها الظهور على مسرح الحدث...».

ويكتب محدداً، في البدء: «قد يعتقد الناس، بصعوبة، في وجود خطة صيغت في القدم وتمت متابعتها بنفس العناية: (...) إذ ليس صانعو الثورة فرنسيين أقلّ منهم ألماناً وإيطاليين، وانكليزيين، إلخ. بل إنهم يشكلون أمة خاصة، ولدت وترعرعت في الغياهب، وسط كل الأمم المتحضرة، وذلك بغية إخضاعها جميعها».

وفي سبيل مناقشة مفصّلة لهذا الأدب انظر أو لوسويور E. Lesueur، الماسونية المتفجرة في القرن الثامن عشر، مكتبة التاريخ الثوري، ١٩١٤. لهذه المؤامرات حياة مريرة، حتى في الظروف المعادية، على ما يثبته «الأدب» المعادي ـ للماسونية المنشور في فرنسا، والتي (الظروف) ليست أقل وفرة من ظروف نقيضتها المعاداة ـ السامية. ويمكن المرء أن يجد مختصراً عن كل النظريات التي ترى إلى الثورة الفرنسية نتاج مؤامرات سرية، في ج. يورد، الماسونية في فرنسا منذ بدئها وحتى ١٨١٥، ١٩٠٨.

(٤٧) ردن. انظر الملخص لندوة أقامتها لجنة فرق الحماية والمراتب، لدراسة مسائل اليد العاملة (القيادة العامة في فرق الحماية والمراتب، برلين، ١٢ كانون الثاني ١٩٣٤)؛ وفيه تمّ الإيحاء بأن تُلغى كلمة «أمة» مع كل تضمينات الليبرالية التي تنطوي

عليها، باعتبارها غير أهل للشعوب الجرمانية. (وثيقة ٧٥ ـ P.S، المؤامرة والعدوان النازيان، المجلد ٥، ص ٥١٥).

(٤٨) خُطَب هتلر، طبعة باينز، ص ٦.

(٤٩) غوبلز، المذكور سابقاً، ص ٣٧٧. وكان هذا الوعد الذي تضمنته كل حملة دعائية معادية ـ السامية، قد مهّدت له جملة هتلر التالية: «إنه اليهودي من يشكل أقصى تناقض مع الآري». (كفاحي، الكتاب الأول، الفصل الحادي عشر).

(٥٠) ملف كيرستن، مركز التوثيق اليهودي.

(٥١) الوعد الذي صاغه هتلر باكراً (رِدن). «ولن أقرّ أبداً للأمم الأخرى بنفس حق الأمة الألمانية» بات العقيدة الرسمية: «إنّ قاعدة وجهة النظر الوطنية ـ الاشتراكية حول الحياة هي رؤية انعدام الشبه بين البشر». (دليل الشبيبة الهتلرية).

(٥٢) قال هتلر، مثلاً، في العام ١٩٢٣: «إن الشعبَ الألماني، ثلثُهُ من الأبطال، وثلثُهُ من الجبناء، والثلث الأخير من الخونة». (خُطَب هتلر، طبعة، باينز، ص ٧٦).

وبعد الاستيلاء على السلطة، أطلق العنان لهذا النزوع. انظر مثلاً، غوبلز في العام ١٩٣٤: «من له الحق في الانتقاد؟ أعضاء الحزب؟ كلا. بقية الألمان؟ ينبغي أن يسروا لكونهم لا يزالون على قيد الحياة. وقد يكون جميلاً للغاية، أن يحق لأولئك الذين يركنون تحت رحمتنا بالانتقاد». نقلَه كوهن ـ برامستد، المذكور سابقاً، ص ١٧٨ ـ ١٧٩. صرَّح هتلر، إبان الحرب: «إن أنا إلاّ عاشق ينقل خطوهُ في ثرى الأمة الألمانية مستخرجاً منهال الصلبَ. ولطالما قلت إن يوماً سيأتي يكون فيه كل الألمان ذوي الشأن في معسكري. على أي حال، فإن كل الذين لا يشاؤون الانضمام إلى معسكري يكونون عديمي القيمة».

(Voir Der grosseutsche Freiheits kanpf. Reden Hitlers von 1.9. 1939 - 10. 3 - 1940. P. 174).

. ومنذ ذلك التاريخ ومصير المعتبرين «عديمي الشأن» ليس محلاً للشك بالنسبة لمحيط هتلر المباشر. وقد أبدى هِملر نفس الشعور إذ قال: «لا يفكر هتلر بعبارات ألمانية، إنما بعبارات جرمانية». (ملف كيرستن. انظر أعلاه). ولكننا ندرك من خلال «كلمات هتلر لدى المائدة» (ص ٣١٥) أنه كان يهزأ، عهدئذ، «بالإدعاء الجرماني الصارخ» وكان يفكر مسائله «بعبارات آرية».

(٥٣) قال هِملر في خطاب موجَّه للضباط في الاستخبارات الألمانية السرية، في خازكوف، في نيسان من العام ١٩٤٣: «يسعني أن أشكل فرقاً من فرق الحماية والمراتب الجرمانية في شتى البلدان...» (المؤامرة النازية، المجلد ٤، ص ٥٧٢). وكان هتلر، قبل استلامه السلطة بكثير، قد أعطى دليلاً على هذه السياسة غير الوطنية (رِدن): «ومن بين طبقة الأسياد الجديدة هذه، سوف نقبل، بالتأكيد، ممثلين عن أمم أخرى، ونعني بهم أولئك الذين يستحقون ذلك بمشاركتهم إيانا في معركتنا».

(٥٤) هاداموفكسي، المذكور سابقاً.

(٥٥) هايدن، المذكور سابقاً، ص ١٣٩: الحملة الدعائية ليست «فنّ نشر الرأي بين الجماهير. بل الواقع أنها فن إعارة الجماهير رأياً معيناً».

(٥٦) هاداموفسكي، المذكور سابقاً، هنا وهنالك. العبارة مستمدة من هتلر، كفاحي (الكتاب الثاني، الفصل الحادي)، حيث «التنظيم الحيّ الذي تتشكل منه حركة، يكون في تعارض مع «الآلية الميتة» التي ينطوي عليها حزب بيروقراطي.

(٥٧) يكون من الخطأ الفادح أن يؤوّل المرء القادة التوتاليتاريين وفق فئة «القيادة ذات الهيبة» (ماكس ويبر). انظر هانس غيرث، «الحزب النازي» في «مجلة علم الاجتماع الأميركية» ١٩٤٠، المجلد ٦٥. (ذلك هو خطأ من شأنه أن يخالط السيرة التي صاغها هايدن، المذكور سابقاً). إذ يصف غيرث هتلر على أنه قائد ذو مهابة وسحر؛ على رأس حزب بيروقراطي. وهذا وحده من شأنه أن يعلّل، له، «أنه رغم التناقضات الفاضحة بين أفعال التنظيم وأقواله، فإن شيئاً لا يقدر أن يزعزعه (التنظيم) طالما أن أساسه سلوك صلب». (وهذه التناقضات تسم، بالدرجة الأولى، ستالين الذي «كان يجهد في قول عكس ما يفعله، وكان يسعى إلى قول عكس ما يفعله دوماً». سوفارين، المذكور سابقاً، ص ٤٣١).

ولمزيد من إيضاح الخطأ، انظر ألفرد فون مارتن، «حول علم الاجتماع المعاصر».

ولمزيد من إيضاح الخطأ، انظر ألفرد فون مارتن، «حول علم الاجتماع المعاصر».

Alfred Von Martin. «Zur soziologie der Gegenwart», dans «Zeitsehrift für kulturgeschichte, Band 27, et Arinold koettgen, «Die Gesettzmassigkeit der verwaltungin Führerstaat», dans Reichsverwaltungsblatt, 1936.

بيد أن الأمرين كلاهما لبثا يطبعان الدولة النازية باعتبارها بيروقراطية ذات إرادة موحية بالرهبة.

(٥٨) هاداموفسكي، المذكور سابقاً، ص ٢١ بالنظر للأهداف التوتاليتارية، فمن الخطأ نشر إيديولوجيتها بالتعليم أو الاقتناع. إذ لا يسع هذه الإيديولوجية، على حد تعبير روبرت لذي، أن «تُعلم»، أو «تلقّن»، إنما يصحّ أن «تُمارس» و «تُطبق»، فحسب».

(Voir Der Weg Zur ordeusburg).

(٥٩) ر. هوهن، أحد المنظّرين النازيين الرئيسيين، جعل يؤوّل على هذا النحو غياب العقيدة الانف، أو حتى مجموع المثل والمعتقدات داخل الحركة: «من وجهة نظر الجماعة الشعبية، فإن كل جماعة (قائمة على) القيم هي مدمّرة».

(Reichsgemeinschaft und Volksgemeinschaft, Hambourg 1935, P. 83).

(٦٠) وكان هتلر، خلال مناقشته الصلة القائمة بين الإيديولوجيات والتنظيم، قد اعتبر تحصيلاً للحاصل أن يرث النازيون من فرق أخرى وأحزاب «الفكرة العرقية»، وأن تصرفوا بها كأنما كانوا ممثليها الوحيدين، لأنهم كانوا أول من أسّسوا عليها تنظيماً مقاتلاً وأقاموه

في سبيل هدف عملي (المذكور سابقاً، الكتاب الثاني، الفصل الخامس).

(٦١) انظر هتلر «حملة دعائية وتنظيم» المذكور سابقاً، الكتاب الثاني، الفصل الحادي عشر.

(٦٢) كان الطلب الأمر الذي وجهه هِملر (إلى برَجر) «بألاّ يعمد إلى تحديد عبارة يهودي» عبر مرسوم، حالةً دالةً على هذا النهج، ذلك أنه «مع كل هذه الالتزامات الحمقاء، فإننا لا نفعل سوى تقييد أيدينا».

(وثيقة نورمبورغ رقم ٦٢٦، رسالة إلى برجر، مؤرخة في ٢٨ تموز ١٩٤٢، نسخة من مركز التوثيق اليهودي).

(٦٣) إن صيغة «إرادة الفوهرر هي القانون الأسمى» توجد في كل الأنظمة الداخلية الرسمية التي تحكم مسلك الحزب وفرق الحماية والمراتب. وخير مصدر حول هذا الشأن هو «أوتو غوايلر»، (Recht Seinrichtungen und Rechtsaufgaben der Bewegung, 1939).

(٦٤) هايدن، المذكور سابقاً، ص ٢٩٢، ينقل الاختلافَ التالي بين الطبعة الأولى من كتاب «كفاحي»، والطبعاتِ التي تلتها: كانت الطبعة الأولى تقترح انتخاب كوادر الحزب، الذين باتوا، بعيد انتخابهم، مقلّدين «سلطة ونفوذاً غير محدودين»؛ في حين أن كل الطبعات التالية تقرِّر تعيين كوادر الحزب من قبل قائد الصف الأعلى مباشرة. وبطبيعة الحال، فإن مبدأ التعيين من قبل القِمة، هو المبدأ الأهم لديمومة الأنظمة التوتاليتارية واستقرارها، وهو مبدأ أهم من «السلطة غير المحدودة» للمعيُن الجديد. ومن الناحية العملية، كانت سلطة نوّاب الرئيس محدودة، بصورة حاسمة، من قبل الصلاحيات المطلقة المعطاة للرئيس. انظر إلى أسفل.

والحال أن ستالين لم يكن يجد في هذا أية مشكلة، وهو الذي نشأ في كنف جهاز التآمر في الحزب البولشفي. فقد كانت التعيينات، بالنسبة له، مسألة مراكمة للسلطة الشخصية. (مع ذلك، فإنه لم يسمح أن تطلق عليه صفة «قائد» في أوائل الثلاثينيات إلا بعد أن تفحّص جيداً مثال هتلر).

وينبغي الإقرار، هاهنا، أن ستالين كان يسعه تسويغ مثل هذه المناهج، باعتماده على النظرية اللينينية، والتي بمقتضاها «يظهر تاريخ كل البلدان، أن الطبقة العاملة فيها ليست قادرة سوى على تنمية وعي نقابي، إن هي اعتمدت على قواها، فحسب»: أما قيادتها فتأتي من الخارج بالضرورة (انظر، ما العمل؟، الذي نشر للمرة الأولى عام ١٩٠٢، في الأعمال الكاملة، المجلد ٤، الكتاب الثاني). والواقع أن لينين لبث يعتبر الحزب الشيوعي بمثابة الجزء «الأكثر تقدّماً» في الطبقة العاملة، وهو في الآن نفسه بمثابة «رافعة التنظيم السياسي» الذي «يقود كل جماهير البروليتاريا»، أي باعتباره تنظيماً خارجياً وأرقى من الطبقة العاملة. (انظر ف ـ هـ شامبرلاين، الثورة الروسية، ١٩١٧ ـ ١٩٢١، نيويورك، ١٩٣٥، المجلد الثاني، ص ٣٦١). مع ذلك، فإنّ لينين لا يضع قانونية الديمقراطية الداخلية في الحزب موضع التساؤل، أياً يكن الميل إلى

تقليص الديمقراطية من مجال الطبقة العاملة نفسها.

(٦٥) هتلر، المذكور سابقاً، الكتاب الثاني، الفصل الحادي عشر.

(٦٦) نفس المرجع. كان هذا المبدأ قد طُبِّق تطبيقاً صارماً منذ أن استولى النازيون على السلطة. ومن بين سبعة ملايين عضو في الشبيبة الهتلرية، لم يقبل سوى خمسين ألفاً بمثابة أعضاء في الحزب، في العام ١٩٣٧.

(Voir Gottfried Nesse. «Die Verfassungrechtliche Gestatlung der Einpartie», dans Zeitschrift für die gesamte Staatsurissenschaft - 1938, Band, P. 678):

«وحتّى الحزب الوحيد ينبغي ألا يتنامى أبداً إلى حد يصير معه قادراً على ضمّ مجموع السكان إليه. فهو «كُلّي» بسبب تأثيره الإيديولوجي على الأمة».

(٦٧) انظر التمييز الهتلري ما بين «المتطرفين» الذين يعتبرهم وحدهم جديرين بأن يصيروا أعضاءً في الحزب، وبين مئات الآلاف من المتعاطفين الذين يبدون «أجبن» من أن يقوموا بالتضحية الضرورية. المذكور سابقاً، والمحدَّد سابقاً.

(٦٨) انظر هتلر: الفصل حول فضائل الهجوم، المذكور سابقاً، الكتاب الثاني، الفصل التاسع، الجزء الثاني.

(٦٩) إذ يترجم «جايلز» كلمة Verfügungstruppe، ونعني بها الوحدات الخاصة في فرق الحماية والمراتب، والتي يجدر بها أن تكون تحت تصرف هتلر الشخصي، إلى كلمة «فرق الصدم»، أكون موافقاً على ذلك. جايلز، الغستابو، أوكسفورد - «مقالات هجائية في عالم الأعمال»، رقم ٣٦، ١٩٤٠.

(٧٠) للمزيد من الاطلاع على تنظيم جهاز الحماية والمراتب وتاريخها، فإن المصدر الأهم هو هِملر.

(«Wesen und Aufgabe der S.S und der Polizei», dans Sammelhefte ausgeuählter vaträge und Reden, 1939).

أثناء الحرب، وحين فاضت صفوف الحماية والمراتب المسلحة بالمتطوعين الملتزمين القتال، إثر الخسائر الفادحة على الجبهة، فقد الجهاز المذكور طابعه النخبوي داخله، إلى حدّ صار معه رجال فرق الحماية والمراتب من الضباط الكبار، أي جسم الفوهرر السياسي وحده، النواة الحقّة في الحركة، ونخبتها الجديرة بتجديدها.

توجد وثائق في غاية الأهمية إذ تبيِّن إبانة تامة عن تلك الحقبة الأخيرة من جهاز الحماية والمراتب، في مكتبة هوفر، وهي في بطاقة هملر، القطاع ٢٧٨ - وتظهر هذه وتظهر هذه الوثائق كيف كان النازيون يجنّدون في صفوف فرق الحماية و المراتب من بين العمال الأجانب والسكان المحليين، مقلدين في ذلك طرائق الفرقة الأجنبية

وقواعدها، بعزم. وكان تجنُّد الألمان قائماً على أمر من هتلر (ما كان ليطيم) والمؤرّخ في تشرين من العام ١٩٤٢، والذي يقضي بموجبه أن تكون «الطبقة ١٩٢٥ وقفاً على فرق الحماية والمراتب. ي. (هملر في رسالة وجهها إلى بورمان). وكان التجنيد والتجنُّد يجريان نظرياً على قاعدة التطوّع. وهذا يظهر، بالضبط، في التقاير العديدة التي كان يرسلها ضباط من فرق الحماية والمراتب، إذ يوكلون بهذه المهمات. وفي هذا السياق يصف تقرير مؤرخ في ٢١ تموز ١٩٤٣ كيف أحاطت الشرطة بقاعة، حيث كان العمال الفرنسيون يُنشدون المارسيِّيز، وهم قيد اعتقالهم وتجنيدهم، وقد حاول البعض منهم القفز من النوافذ. ولم تكن المحاولات لدى الشبيبة الألمانية أوفر حظاً. ولئن كان هؤلاء الشباب معرَّضين لضغط هائل، ومهما لبث يعدهم المسؤولون «بأنهم لن ينخرطوا بالتأكيد، في صفوف «عصابات الجيش الوسخة والرماعية»، فإن ١٨ عضواً من أصل ٢٢٠ من مجموع فرقة من الشبيبة الهتلرية لبوا النداء (تقرير في ٣٠ نيسان ١٩٤٣، قدمه هوسلر، قائد مركز التجنيد في جنوب ـ غرب ألمانيا، في صفوف قواتِ فرق الحماية والمراتب المسلحة)؛ وقد آثر الآخرون جميعهم الانخراطَ في «قوات الدفاع» [Wehrmacht]. ومن الممكن أن تكون الخسائر الجسيمة التي تكبدتها قوات فرق الحماية والمراتب، والتي تفوق خسائر قوات الدفاع، قد أثقلت على قرارها.
(Voir Karl O. Paetel, «Die S.S» dans viertlahreshefte für Zeitgeshichte, janvier 1945).

غير أن هذا العامل ما كان ليتبدى حاسماً وحده: منذ كانون الثاني ١٩٤٠ كان هتلر قد أعطى أوامره بأن تلحق وحدات «فصائل الهجوم» بقوات «الحماية والمراتب» (S.S) المسلحة، وكانت النتائج بالنسبة لكونيغسبرغ هي التالية، من خلال تقرير بلغنا: دُعي ١٨٠٧ من فصائل الهجوم «للخدمة في الشرطة»، فتغيَّب منهم ١٠٩٤ ولم يلبوا النداء، أما الحاضرون فقد اعتبر ٦٣١ منهم غير جديرين بالوظيفة وعُدَّ ٨٢ منهم قادرين على الخدمة في صفوف «الحماية والمراتب» (S.S).

(٧١) ورنربست، المذكور سابقاً، ١٩٤١، ص ٩٩.

(٧٢) مع ذلك، لم يتوانَ هتلر عن التشديد على أن اسم فصائل الهجوم نفسه [Sturmab-teilung] (S.A) كان يدلّ على أنها «لم تكن سوى فصيلة من الحركة» شأن تشكيلات الحزب الأخرى (دائرة الحملة الدعائية، والجريدة، والمعاهدة العلمية إلخ..). كذلك الأمر فقد حاول أن يبدِّد الأوهامَ حول القيمة العسكرية الممكنة التي يمكن أن يكتسبها تشكيل شبه عسكري، وشاء أن يتم التدريب وفق مبادىء الحزب، وليس بناءً على مبادىء الجيش. المصدر المذكور سابقاً، والمحدد سابقاً.

(٧٣) أُنشئت فصائل الهجوم (S.A) رسمياً في سبيل حماية الاجتماعات النازية، في حين كانت مهمة فرق «الحماية والمراتب» (S.S) تقضي، بالأساس، بحماية القادة النازيين.

(٧٤) هتلر، المذكور سابقاً. والمحدد سابقاً.

(٧٥) إرنست باير، «Die S.A»، برلين، ١٩٣٨.

(٧٦) تظهر سيرة «روهم» الذاتية بوضوح كم كانت قناعاته السياسية لا تتوافق مع قناعات النازيين. ولطالما رغب في «دولة الجنود» (Soldatenstaat)، وكان يشدِّد دوماً على أوْلية الجنود على رجال السياسة» (des soldaten vordens Politiker) (المذكور سابقاً، ص ٣٤٩). والمقطع التالي بيِّن الدلالة على مسلكه غير التوتاليتاري، أو بالأحرى على عجزه عن إدراك التوتاليتارية وتطلّبها «الكُلّي»: «لا أرى سبباً لما يحولُ دونَ توافق الأمور الثلاثة التالية: ولائي للأمير رويث بيت ويتلسباخ، ووريث مملكة بافاريا؛ وإعجابي بالقيِّم العام على الحرب العالمية (أعني به لوداندورف) الذي لا يزال يجسّد ضمير الشعب الألماني؛ ورفقتي مع داعية الصراع السياسي، أدولف هتلر». (ص ٣٤٨) وما جمله، في نهاية المطاف، يدفع حياته ثمناً له هو أنه، بعد استتباب الأمر للنازية في السلطة، حلم بديكتاتورية فاشية تكون على النموذج الإيطالي، وفيها يحطم الحزب النازي «قيودَ الحزب»، «فيصير هو ذاته الدولة»، وهذا ما كان يسعى هتلر إلى تجنبه بأي ثمن. انظر إرنست روهم، بـ (.Warum. S.A)، في خطاب ألقاه أمام الجسم الديبلوماسي، في تشرين من العام ١٩٣٣، برلين.

في داخل الحزب النازي، لم تكن المؤامرة التي حيكت بالتعاون ما بين فصائل الهجوم S.A وحرس الرايخ ضد سيطرة تنظيم «الحماية والمراتب» (S.S) والشرطة قد طُويت تماماً. وفي العام ١٩٤٢، أي بعد ثماني سنوات على اغتيال روهم الجنرال شْلايشر، شُكّ بأمر هانس فرانك، حاكم بولونيا العام، لكونه رغب في «افتتاح المعركة الكبرى (بعد الحرب) من أجل العدالة (ضدّ فرق «الحماية والمراتب» S.S)، وبالتعاون مع القوات المسلحة وفصائل الهجوم (S.A)» (المؤامرة النازية، المجلد ٦، ص ٧٤٧).

(٧٧) هتلر، المذكور سابقاً، الكتاب الثاني، الفصل الحادي عشر، يصرِّح بأن الحملة الدعائية (ينبغي أن) تتعهَّد فرض عقيدة على مجموع الشعب، في حين أن التنظيم (ينبغي ألّا) يضمّ سوى نسبة ضئيلة من أعضائه الأكثر نضالاً. انظر، كذلك ج. نيسّه، المذكور سابقاً.

(٧٨) هتلر، المذكور، والمحدد سابقاً.

(٧٩) هاداموفسكي، المذكور سابقاً، ص ٢٨.

(٨٠) كانت وحدات «رأس الميت» في فرق الـ (S.S) تخضع للقواعد التالية:

١ ـ إن أية زمرة منها لا تقوم بعملها في نطاق قطاعها الذي تنتمي إليه.

٢ ـ تجري استبدالات في كل الوحدات بعد ثلاثة أسابيع من الخدمة.

٣ ـ ينبغي على الأعضاء ألا يتجولوا وحدهم في الشوارع، كما يفترض بهم ألا يحملوا إشارات «رأس الميت» في العلن. انظر: خطاب هملر السري إلى أركان القيادة العامة في الجيش الألماني، ١٩٣٨ (والواقع أن الخطاب ألقي عام ١٩٣٧، انظر

المؤامرة النازية، المجلد الرابع، ص ٦١٦، الذي لا يذكر إلا مقتطفات منه). نشرتها للجنة الأميركية للأدب المعادي ـ النازية.

(٨١) (Heinrich) Himmler, Die Schutzstaffel als antibolschewistische Kanspforganisation: Aus dem Schwarzen Korps, No. 3, 1936.

إذاً صرّح هاينرش هِملر علناً، «أعرف أنه يوجد أناس في ألمانيا يصيبهم المرض لمجرد رؤيتهم هذا القميص الأسود. إننا نتفهمهم، ولا نتوقع أن نكون محبوبين من الكثيرين. . .».

(٨٢) في هذه الخطب إلى فرق «الحماية والمراتب» (S.S)، لبث هِملر يشدّد على الجرائم المرتكبة لتوّها، وجعل يشير إلى أهميتها. وبشأن تصفية اليهود مثلاً، صرح قائلاً: «أريد كذلك أن أحدثكم عن مسألة بالغة الخطورة، وبصراحة كلية. فيما بيننا، ينبغي أن نتكلم على المسألة بحرية مطلقة، ولكننا لن نلمح إلى ذلك على الملأ، مطلقاً». وحول تصفية النخبة المفكرة البولونية قال: «. . . ينبغي أن تدركوا هذا الأمر، ولكن لا تنسوه على الفور (. . .)» (المؤامرة النازية، مجلدة، ص ٥٥٣ ـ ٥٥٨ على التوالي).

غوبلز، المذكور سابقاً، ص ٢٦٦، يذكر في الصدد عينه: «أما فيما خصَّ المسألة اليهودية، فقد اعتمدنا موقفاً لا مفر ممكناً منه (. . .) وقد علمتنا التجارب أن حركة وشعباً أحرقا سفنهما إنما يقاتلان بإصرار أكبر بكثير ممن يسعهم القتال في وضع القهقرى».

(٨٣) سوفارين، المذكور سابقاً، ص ٦٤٨ إن الطريقة التي اعتمدتها الحركتان التوتاليتاريتان من أجل حفظ السر المطلق على حياة قائديها الخاصة (هتلر وستالين) مناقضة للقيمة الإعلانية التي تسعى إليها كل الديمقراطيات، إذ تنشر على الملأ حياة رؤسائها الخاصة، أكانوا ملوكاً، أم رؤساء وزارة، إلخ . . . في حين أن الطرائق التوتاليتارية لا تتيح تماهياً قائماً على القناعة: ذلك أن الأعلى مركزاً من بيننا إن هو إلا بشريّ محض.

سوفارين المذكور سابقاً، القسم الثالث عشر، يوردُ الشعارات التي غالباً ما تُذكر في وصف ستالين؛ «ستالين، الشخصية العصية على النفاذ»، «ستالين، أبو هول الشيوعية»؛ «ستالين الملغز»؛ «السرّ غير المذاب»، إلخ . . .

(٨٤) «لو كان (تروتسكي) قد قرّر أن يقوم بانقلاب عسكري، لكان أمكنه أن يهزم الثلاثي. غير أنه تراجع دون أدنى محاولة للاستعانة بالجيش الذي أنشأه وقاده سحابة سبع سنوات» (إسحق دويتشر، المذكور، ص ٢٩٧).

(٨٥) كانت مفوّضية الحرب، في عهد تروتسكي «مؤسسة نموذجية»، إذ كان يُستدعى (تروتسكي) كلما حدث اضطراب في قطاعات أخرى منها. سوفارين، المذكور سابقاً، ص ٢٨٨.

(٨٦) إنّ الظروف التي أحاطت بموت ستالين تفنّد عصمة هذه المناهج. فمن الممكن أن ستالين، الذي كان يخطط، قبل موته، لحملة تطهير عامة وأكيدة، قد اغتاله أحد من

محيطه القريب. ولكن، رغم العديد من الإثباتات غير المباشرة، يبقى هذا الأمر محالَ التأكيد.

(٨٧) وهكذا، أرسل هتلر حبلاً معدنياً لقَتَلة «بوتيمبا» من جهاز «الحماية والمراتب S.S» عام ١٩٣٢، وذلك ليغطيهم بمسؤوليته، وإن لم يكن هو المعني بالأمر حقاً. فالمهم هو أن يبسط مبدأ التماهي، أو باللغة النازية، «الولاء المتبادل ما بين القائد والشعب» والذي «يستند إليه الرايخ» (هانس فرانك، المذكور سابقاً).

(٨٨) «إن إحدى أهم السمات التي تميز ستالين (...) هي إنه يجهد في وضع جرائمه وأفعاله الشنيعة، بالإضافة إلى أخطائه السياسية (...) على عاتق مَنْ يتآمر عليهم، مفقداً الثقة بهم ودافعاً إياهم إلى الخراب». (سوفارين، المذكور سابقاً، ص ٦٥٥). ومن الواضح أن قائداً توتاليتارياً يمكنه أن يختار بحرية مَنْ يشاء أن يمثل له أخطاءه، طالما أن كل الأفعال التي يؤدِّيها نواب ـ الرئيس يجدر بها أن تتم بوحيه، بحيث إن أي امرىء يمكن أن يؤدي دور الماكر.

(٨٩) كان هتلر نفسه ـ وليس هِملر، أو بورمان، أو غوبلز ـ مَنْ صدرت عنه الإجراءات «الجذرية» حقاً؛ وهذه كانت أكثر جذرية من الاقتراحاتِ التي لبث يقدمها محيطه المباشر. هِملر نفسه تولاه الذعر حين أسر له «بالحل النهائي» المزمع تنفيذه للمسألة اليهودية ـ كل هذا بات اليوم مؤيداً بوثائق لا تحصى. وبتنا لا نعتقد البتة بحكايات الجنّ التي تزعم أن ستالين كان أكثر اعتدالاً من زُمَر غلاة اليسار في الحزب البولشفي. إذاً، يتبدّى من الأهمية بمكان أن يتذكر المرء أن القادة التوتاليتاريين لا ينون يحاولون الظهور أكثر اعتدالاً في أنظار العالم الخارجي، وأن دورهم الواقعي ـ ونعني به السير بالحركة قدماً وبأي ثمن وحتى مضاعفة سرعتها ـ يظل مخفياً بعناية. انظر، على سبيل المثال، في ذكرى الأميرال «اريش رايدا» حول «علاقاتي مع أدولف هتلر ومع الحزب»، في كتاب «المؤامرة النازية»، المجلد الثامن، ص ٧٠٧. «حين كانت تتسرّب معلومات أو إشاعات حول إجراءات جذرية قد اتخذها الحزب أو الغستابو، أمكننا، من خلال مسلك هتلر، أن نخلص إلى أن إجراءات كهذه لا تصدر عنه شخصياً (...) وعلى مرّ السنين، توصلت تدريجياً إلى الخلاصة أنّ الفوهرر نفسه كان ينحو دوماً إلى الحل الأكثر جذريّة، دون أن يقول ذلك علناً...».

في الصراع الداخلي الذي سبق صعود ستالين إلى السلطة، كان هذا الأخير يجهد في الظهور بمظهر «الرجل في الموقع الوسط» (انظر، دويتشر، المصدر المذكور سابقاً، ص ٢٩٥)؛ ورغم أنه لم يكن «رجل مساومات»، فإنه لم يترك هذا الدور كاملاً، مثلاً، حين سأله صحافي أجنبي، عام ١٩٣٦، عن هدف الحركة، الثورة العالمية، ردّ عليه قائلاً: «لم يكن لدينا مخططات من هذا القبيل ولا كانت لدينا نوايا مماثلة (...) إن في الأمر سوءَ تفاهم (...) مضحكاً، أو مضحكاً ـ مأساوياً» (دويتشر، المذكور سابقاً، ص ٤٢٢).

(٩٠) انظر ألكسندر كويره «الوظيفة السياسية للأكلوية المعاصرة»، في مجلة «السجل اليهودي المعاصر» حزيران، ١٩٤٥.

يناقش هتلر، في الكتاب المذكور سابقاً، الكتاب الثاني، الفصل التاسع، طويلاً محاسن الجمعيات السرية ومساوئها، باعتبارها نماذج أمام الحركات التوتاليتارية. وسرعان ما قادته اعتباراته إلى نفس استخلاص كويره، أي إلى اعتماد مبادىء الجمعيات السرية دون تواريها عن الأنظار، وإنفاذ هذه المبادىء «في وضح النهار». وعلى هذا فإن النازيين، قبيل استلامهم السلطة لم يحفظوا السرّ في أي شأن، تقريباً. ولم تكن تشكيلات النخبة لتتلقى الأوامر الواضحة جداً بحفظ السر المطلق حول كل ما يتعلق «بالحلول النهائية» ـ أي التهجيرات والإبادات الجماعية ـ إلّا أثناء الحرب، وحين بلغ النظام تمام «توتاليتاريته»، وحين ألفى الحزبُ نفسه محاطاً من كل الجهات بالهرمية العسكرية. ومنذ تلك الفترة شرع هتلر بالتصرُّف أشبه بزعيم عصبة من المتآمرين، دون أن يفوته إعلان ذلك الأمر وإشاعته شخصياً وبصورة علنية. وفي أثناء نقاش له مع الأركان العامة، وضع هتلر القواعد التالية التي قد يظنها المرء منسوخة عن أبجدية جمعية سرية:

«١ ـ عدم إعلام أي شخص ليست به حاجة إلى المعرفة.

٢ ـ ألّا يعلم امرؤ أكثر مما يحتاج إليه.

٣ ـ ألّا يعلم امرؤ أبكر من زمن الحاجة المضبوط» (المذكور سابقاً في كتاب Heinz Holldack, was wirklieh geschah, 1949, P. 378).

(٩١) يتمثّل تحليلي ببحث جورج سيمّل «علم اجتماع السرّ والجمعيات السرية، في «المجلة الأميركية في علم الاجتماع»، المجلد رقم ٤، كانون الثاني ١٩٠٦، الذي يشكل الفصل الخامس من كتابه علم الاجتماع، لايبزيغ، ١٩٠٨، والذي ترجمت مقتطفات منه من قبل كورث. هـ. وولف تحت عنوان «علم الاجتماع بحسب جورج سيمّل»، ١٩٥٠.

(٩٢) «بالضبط، لأنّ المراتب الدنيا تشكل انتقالاً شطر وسط السر الواقعي، فتحدث ضغطاً تدريجياً على دائرة الدفع التي تحيط بهذا المركز، مما يوفّر حماية أكثر فعالية مما يؤديه التمييز الجذري بين الخارج والداخل». (نفس المرجع، ص ٨٩).

(٩٣) كانت عبارات «إخوة القَسَم» و«رفاق القَسَم»، و«جماعة القَسَم» إلخ تتكرّر حتى الاشمئزاز في الأدب النازي، في جزء منه، وذلك بسبب من الافتتان الذي كانت تمارسه على الرومنطيقية الفتية، الغالبة آنئذٍ على حركات الشبيبة الألمانية. وكان هملر أخص من استخدم هذه الصيغ بطريقة غاية في الدقة، حتى أدخلها في صلب «الأمر المركزي» الموجه إلى فرق «الحماية والمراتب S.S» («هكذا، نشكل صفوفنا ونتقدم نحو مستقبل بعيد، وفق القواعد العصية على المسّ التي يقوم عليها نظام الحزب الوطني ـ الاشتراكي ذي رجال الشمال، وشأن جماعة أقسمت عشائرها على حفظ الولاء لها

(Sippen)، انظر «دالكوين»، المذكور سابقاً) وأعطاها معناها الظاهر الدال على «العدائية المطلقة» إزاء كل الآخرين (انظر سِيمِّلْ، المذكور سابقاً ص ٤٨٩): «حين تقف كتلة البشرية، مليار أو مليار ونصف من البشر ضدنا، الشعب الجرماني (...).» انظر خطاب هِملر أثناء اجتماع عمداء فرق «الحماية والمراتب S.S» في بوزن، في الرابع من تشرين الأول ١٩٤٣، المؤامرة النازية، المجلد ٥، ص ٥٥٨.

(٩٤) سِيمِّل، المذكور سابقاً، ص ٤٩٠. اعتمد هذا المبدأ من قبل النازيين، شأن مبادىء أخرى كثيرة، بعد أن تمعّنوا في تفكيرهم في تضمينات «بروتوكولات حكماء صهيون». وفي هذا السياق أعلن هتلر منذ العام ١٩٢٢: «(إنَّ السادة في اليمين) لم يدركوا البتة أنه ليس ضرورياً أن يكون المرء عدواً لليهود من أجل أن يُساق يوماً (...) إلى المقصلة (...) بل إنه يكفي تماماً (...) ألا يكون المرء يهودياً؛ حتى يضمن المقصلة». (خُطَب هتلر، ص ١٢). في تلك الحقبة، لم يكن أحد ليخمن المعنى الواقعيّ لهذا الشكل الخاص من الحملة الدعائية: ذات يوم، لن يكون ضرورياً بأن يكون عدوّنا حتى يُساق إلى المقصلة؛ بل إنه قد يكفي المرء أن يكون يهودياً، أو في نهاية المطاف، أن ينتمي إلى أي شعب آخر، حتى يعلن «غير جدير بالبقاء عرقياً» من قبل أية لجنة صحية. أما هِملر فكان يعتقد ويكرز بالدعوة القائلة إن كل تنظيم «الحماية والمراتب S.S» إنما كان قائماً على مبدأ «أنه ينبغي لنا أن نعمل بشرف، وولاء ورفاقية إزاء إخوتنا في الدم وليس حيالَ أي شخص آخر» (المذكور سابقاً، والمحدد سابقاً).

(٩٥) انظر سيمِّل، المذكور سابقاً، ص ٤٨٠ - ٤٨١.

(٩٦) سوفارين، المذكور سابقاً، ص ٣١٩، يستعيد صيغة قال بها بوخارين.

(٩٧) لاحظ سوفارين، المرجع المذكور سابقاً، ص ١١٣، أن ستالين «كان يبدي إعجابه دوماً بالرجال الذين ينجحون في «ضرب» ما. إذ كان يعتبر السياسة بمثابة «ضرب» يتطلب المهارة».

(٩٨) إبّان الصراعات الداخلية في الثلاثينيات «كان المتعاونون مع الـ «Guépéou» أو الشرطة السياسية السرية جميعهم، دون استثناء، أعداء لليمين مشددين ومناصرين لستالين. إذاً، مختلف أجهزة الشرطة السياسية «المذكورة هي معاقل للزمرة الستالينية» (سيليغا، المذكور سابقاً، ص ٤٨). سوفارين، المذكور سابقا، ص ٢٨٩، يشير إلى أن ستالين كان «تابع نشاطه البوليسي الذي كان بدأه إبان الحرب الأهلية» ومثل المكتب السياسي (Politburo) في داخل الشرطة السياسية السرية.

(٩٩) صرحت البرافدا، مباشرة بعيد انتهاء الحرب الأهلية «أن الصيغة الداعية «إلى أن تكون كل السلطة للسوفياتات»، كانت قد استبدلت بصيغة «كل السلطة للتشيكا، أي للشرطة» (...) وكانت خاتمة الأعمال العدائية قلصت الرقابة العسكرية (...) ولكن بقيت شرطة ذات فروع مضت تتقن عملها مبسطة عملياتها». (سوفارين، المذكور سابقاً، ص ٢٥١).

(١٠٠) أنشأ غورينغ الغستابو عام ١٩٣٣؛ وعيِّن هِملر قائداً للغستابو عام ١٩٣٤ وشرع للحال

في إحلال أنصاره من فرق «الحماية والمراتب» (S.S) مكان الملاك القديم؛ بحيث باتت نسبة ٧٥٪ من الغستابو تنتمي إلى فرق «الحماية والمراتب» المذكورة. وتجدر الإشارة إلى أن وحدات «الحماية والمراتب» كانت مخوَّلة للقيام بهذا العمل، طالما أن همِلر كان قد أنشأها لغاية التجسُّس على أعضاءِ الحزب (هايدن، المذكور سابقاً، ص ٣٠٨). لمعرفة تاريخ الغستابو، انظر جيلز، المذكور سابقاً، و «المؤامرة النازية»، المجلد ٢، الفصل الثاني عشر.

(١٠١) كان ذلك، على الأرجح أحد الأخطاء الإيديولوجية الحاسمة التي ارتكبها روزنبرغ، الذي كان قد فقد الحظوة لدى هتلر، وحل بديلاً من تأثيره في الحركة رجال من أمثال همِلر، وبورمان وسترايشر حتى، إذ قبل في كتابه «أسطورة القرن العشرين»، تعددية عرقية استبعد منها اليهود فحسب. وعلى هذا فإنه انتهك المبدأ القائل بأن كل من ليس في الداخل «الشعب الجرماني»، هو مستبعد «أي كتلة البشرية» انظر، الملحوظة رقم ٨٧.

(١٠٢) سيمِّل، المذكور سابقاً، ص ٤٩٢، يعدِّد الجمعيات السرية المجرمة التي يعيِّن أعضاؤها قائداً لهم، يطيعونه دون اعتراض أو استثناء.

(١٠٣) سيليغا، المذكور، ص ٩٦ - ٩٧. كذلك يصفُ كيف أن سجناء عاديين اعتقلتهم اللجنة الشعبية للشؤون الداخلية، في العشرينيات، كانوا يُساقون إلى موضع الإعدام «دون أن ينبسوا بكلمة، أو أن يطلقوا صرخة ضد الحكومة التي تميتهم موتاً». (ص ١٨٣).

(١٠٤) يروي سيليغا أن أعضاء الحزب المحكومين بالإعدام «كانوا يظنون أنه إذا كان لهذه الإعدامات أن تنقذ الديكتاتورية البيروقراطية في مجموعها، وإذا كان لها أن تهدّيء (أو أن تخدع بالأحرى) الفلاحين الثائرين، فلن تكون التضحية بحياتهم عبثاً» (المرجع المذكور سابقاً، ص ٩٦ - ٩٧).

(١٠٥) كانت نظرة غوبلز إلى دور الديبلوماسية متميزة، في هذا الصدد: «ليس من شكّ في أن خير الأمور أن يترك الديبلوماسيون جاهلين طوايا السياسة وقيعانها (. . .) وإذ يؤدي أحد دور المصالحة، فإن الصدق يتبدى، بعض الأحيان، الحجة الأكثر إقناعاً للتصديق السياسي». (المذكور سابقاً، ص ٨٧).

(١٠٦) رودولف هسّ في تصريح بثه الإذاعة في العام ١٩٣٤. المؤامرة النازية، المجلد ١، ص ١٩٣.

(١٠٧) يشرح ورنر بيست (المذكور سابقاً) الأمر قائلاً: «أنَّ تعيِّن إدارة الحكومة القواعد «العادلة» (. . .) فهذا أمر يجاوز مسألة الحق، إنما هو شأن المصير. ذلك أن التجاوزات الواقعية (. . .) سوف يعاقب عليها التاريخ، بالتأكيد، ومصير النكبة، وضروب التشوُّش والخراب، بسبب انتهاك مرتكبيها «قوانين الحياة»، أكثر مما تعاقب عليها محكمة عدل دولية. . .».

(١٠٨) انظر كرافشنكو، المذكور سابقاً، ص ٤٢٢. «إنَّ أي شيوعي ملقَّن إيديولوجياً تلقيناً مؤاتياً، لا يخامره الشعور مطلقاً بأن الحزب «يكذب» إذ يدعو إلى سياسة معينة، ولا

يجد أن معارضتها المضبوطة تقوم في النطاق الخاص».

(١٠٩) «إن الحزب الوطني ـ الاشتراكي يحتقر مواطنه الألماني، وفصائل الهجوم تكره الاشتراكيين ـ الوطنيين الآخرين، و «فرق الحماية والمراتب S.S «تحتقر فصائل الهجوم». (هايدن المذكور سابقاً ص ٣٠٨).

(١١٠) إنتخب هِملر، بادىء الأمر، مرشّحيه بناء على صُور فوتوغرافية. وكانت لجنة عرقية، تحكم فيما بعد بثبات مظهره العرقي أم لا، إذ يمثل أمامها. انظر هِملر حول «التنظيم وواجبات فرق «الحماية والمراتب» «والشرطة»، المؤامرة النازية، المجلد الخامس، ص ٦١٦.

(١١١) كان هِملر مدركاً تماماً أنّ أحد إنجازاته الأهم والأدوم كان بأنه حوّل المسألة العرقية «من مفهوم سلبي، قائم على معاداة ـ السامية المحصّلة الحاصل»، إلى «مهمّة تنظيم في سبيل» تدعيم فرق «الحماية والمراتب S.S «المذكورة». من أجل استخدام الشرطة، استخداماً مخصوصاً.

(Der Reichsführer S.S und chef der Dentschen ، Polizei)

وهكذا، وأُحلت المسألة العرقية، للمرة الأولى في موقع المركز، بل الأحرى، أنها باتت المركز نفسه، متجاوزة بذلك المفهوم السلبي الكامن في الحقد الطبيعي إزاء اليهود. وهكذا تلقّت فكرة الفوهرر الثورية دم الحياة الحارّ.

(Der megder S.S Der Reichsführer S.S. S.S Hauptant - Schulungsamt. «وغير مخصص للنشر»، ص ٢٥).

(١١٢) حالما عُيِّن هملر قائداً لفرق الحماية والمراتب S.S في العام ١٩٢٩، أدخل مبدأ الانتخاب العرقي وإدارة الزواج، مضيفاً: «إن عضوَ الـ S.S، أو فرق «الحماية والمراتب يدركُ جيداً أن لهذا النظام دلالة كبيرة. فالتهكمات والاستهزاءات وسوءات الفهم لا يجدر بها أن تمسنا؛ فالغدُ لنا». المذكور في الكوين، المشار إليه سابقاً. يذكر هملر ضباط فرق «الحماية والمراتب» من أنصاره، ثانية، وبعد أربعة عشر عاماً، في خطاب له ألقاه في خاركوف (المؤامرة النازية المجلد ٤، ص ٥٧٢) قائلاً لهم: «لقد كنا أول من حل مسألة الدم (العرق) حلاً واقعياً بالفعل ومن خلال مسألة الدم، ونحن لا نقصد المعاداة ـ للسامية من خلال مسألة الدم. فمعاداة السامية، هي بمثابة تفلية القمل. فأن يتخلص المرء من القمل شأن لا صلة للإيديولوجيا به، بل إنه من دواعي النظافة (. . .) ولكن بالنسبة لنا، فإن مسألة الدم تذكرنا بقيمتنا الخاصة، تذكرنا بالأساس الواقعي الذي يهب الشعب الألماني وحدته».

(١١٣) هِملر، المذكور سابقاً، المؤامرة النازية، المجلد الرابع، ص ٦١٦.

(١١٤) هِملر في خطاب له في «بوزن»، المؤامرة النازية، المجلد ٤، ص ٥٥٨.

الفصل الثالث: التوتاليتارية في السلطة

(١) كان النازيون يدركون تماماً أن استلامهم السلطة قد يفضي بالضرورة إلى إقامة الحكم المطلق. «مع ذلك فإن الحزب الوطني ـ الاشتراكي لن يكون رأس الحربة في الصراع ضد الليبرالية من أجل أن يتورّط في الحكم المطلق وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية».
(Werner Best, Die deutsche polizei, P. 20).

والحال أن هذا التحذير، بين تحذيرات لا تحصى، إنما كان موجهاً ضد أن تدَّعي الدولة السعي إلى كيان مطلق.

(٢) أما نظرية تروتسكي، التي أكدها للمرة الأولى عام ١٩٠٥، فلا تختلف بالتأكيد، من حيث استراتيجيتها الثورية عن الاستراتيجية التي يعتمدها كل اللينينيين، اللذين «لم ينوا يعتبرون روسيا نفسها بمثابة المجال الأول، وأول معقل للثورة الأممية: لذا ينبغي لمصالحها أن تكون تابعة لاستراتيجية الاشتراكية المناضلة العالمية. أما اليوم، فلا زالت حدود روسيا والاشتراكية المظفرة متطابقة» (إسحق دويتشر، ستالين، سيرة سياسية، نيويورك ولندن، ١٩٤٩، ص ٢٤٣).

(٣) لسنة ١٩٣٤ دلالة هامة بسبب مواقع الحزب الجديدة، التي أعلن عنها إبان المؤتمر السابع عشر: وقد أشير فيه إلى أن «حملات تطهير دورية... ينبغي أن تتمَّ من أجل تنقية الحزب تنقية منتظمة وخالصة». (مقتطفات من أ. أفتورخانوف، «تناقض اجتماعي وصراعات داخل الحزب»، من مجلة معهد الدراسات حول الاتحاد السوفياتي». ميونيخ ١٩٥٦) بيد أن حملات التطهير التي طاولت الحزب أثناء سنوات الثورة الروسية الأولى، لم تكن لتمتَّ بصلة مع انحرافها التوتاليتاري اللاحق، إلى طابع عدم الاستقرار الدائم. وكانت حملات التطهير الأولى موجهة من قبل لجان مراقبة محلية إزاء منبر مفتوح حيث كل الناس، أعضاء في الحزب كانوا أم غير أعضاء، يسعهم الحضور. وكانت هذه اللجان قد ارتئيت على اعتبار أنها جهاز رقابة ديمقراطي غايته مواصلة الصراع ضد الفساد البيروقراطي في الحزب وكان «ينبغي أن تكون بديلاً من انتخابات فعلية». (دويتشر، المذكور سابقاً، ص ٢٣٣ ـ ٣٤). يمكن أن نجد عرضاً ممتازاً لتاريخ حملات التطهير في المقالة التي كتبها مؤخراً أفتور خانوف، والتي يفنِّد فيها الزعم بأن اغتيال كيروف كان إشارة لإطلاق سياسة جديدة. ذلك أن حملة التطهير العامة كان قد بُوشر بها قبل اغتيال كيروف، والذي لم يكن موته سوى «حجَّة ملائمة للدفع بها إلى مزيد من الاتساع». وإذا ما نظر المرء ملياً بالظروف «العصية عن التفسير والغامضة» التي أحاطت بمقتل كيروف، قد يشك أن تكون «الحجة الملائمة» صنع ستالين شخصياً ومن إعداده. انظر خروتشيف: «الكلام على ستالين» نيويورك تايمز، ٥ حزيران ١٩٥٦،

(٤) دويتشر، المذكور سابقاً، ص ٢٨٢، يصفُ الهجوم الأول على «الثورة المستمرة» بدعة تروتسكي والمقولة الستالينية المضادة الداعية إلى تحقيق «الاشتراكية في بلد واحد»، على اعتبار أنه حادث ناشيء عن مؤامرة سياسية. وفي العام ١٩٢٤، «كان مصير ستالين

المباشر يقضي بأن يفقد تروتسكي اعتباره. وإذ مضى ستالين يبحث في ماضي تروتسكي، وقعت القوى الثلاثية في نظرية «الثورة الدائمة»، التي كان صاغها هذا الأخير عام ١٩٠٥... وكان ستالين قد توصّل إلى صيغته هذه «الاشتراكية في بلد واحد» في سياق النقاش الآنف.

(٥) لقد تلت تصفية زمرة روهم في حزيران من العام ١٩٣٤، فترة من الاستقرار قصيرة. ويروي رودولف دايلز، قائد الشرطة السياسية في برلين، أن فرق «الحماية والمراتب S.S»، لم يكن لها، منذ بدء السنة المذكورة أن تقوم باعتقالات غير شرعية «ثورية». حتى أن المسؤولين أجروا تحقيقاً حول الاعتقالات من هذا النوع التي تمت في المرحلة السابقة. (المؤامرة النازية، الحكومة الأميركية، واشنطن، ١٩٤٦، المجلد الخامس، ص ٢٠٥). وفي نيسان من العام ١٩٣٤، أصدر وزير داخلية الرايخ، ويلهلم فريك، وهو عضو قديم في الحزب النازي، مرسوماً يقلّص فيه ممارسة «الاعتقال الحمائي» (نفس المرجع، الجزء الثالث، ص ٥٥٥) بحكم «استقرار الوضع الوطني»
(Voir Das Archirs, avril 1934, P. 31).

مع ذلك، فإن هذا المرسوم لم يعلن عنه قط (المؤامرة النازية، المجلد ٧، ص ١٠٩٩؛ المجلد ٢، ص ٢٥٩). وكانت الشرطة السياسية البروسية قد أعدت تقريراً خاصاً وأرسلته إلى هتلر حول تجاوزات فصائل الهجوم S.A؛ وفيه تقترح أن يُصار إلى ملاحقة قادة فصائل الهجوم الذين ذكرت أسماءهم.

وكان أن حلّ هتلر المسألة بأن اغتال كلّ قادة فصائل الهجوم هؤلاء دون أن يلجأ إلى إجراءات شرعية، وأقال كل ضباط الشرطة الذين كانوا تصدوا لفصائل الهجوم. (انظر عزل رودولف دايلز بناءً على القسم، المرجع نفسه، المجلد ٥، ص ٢٢٤). وهكذا تسنّى له أن يبقي نفسه حلاً من كل شرعية ومن كل استقرار، بصورة تامة. ومن بين العديد من المشرّعين الذين خدموا بحماسة «الفكرة الوطنية ـ الاشتراكية»، قلائل هم الذين أدركوا الموضوع الحقّ الذي يجرون في أثره. ومن هؤلاء، في المقام الأول، تيودور ماونز، الذي تعتبر دراسته (Gestalt Und Recht der Polizei)، (الصادرة في هامبورغ ١٩٤٣) موضع استحسان من قبل هؤلاء المؤلفين شأن «بول ورنر»، الذين كانوا ينتمون إلى حسم الفوهرر السياسي الأعلى، الذي تتشكل منه فرق «الحماية والمراتب S.S».

(٦) روبرت لاي، (Der ueg Zur Ordensburg) لا تأريخ له، حوالى العام ١٩٣٦، «طبعة خاصة لأجل «ديبلوماسيين الفوهرر»،... وهو ليس للبيع الحر».

(٧) Heinrich Himmler, «Die Schuctzstaffel» in Grundlagen aufbour und Wirstsch aftsor dnung des nazionalistischen Staates, Nr 7b.

غالباً ما يجد الباحثون هذا التجذير الثابت لمبدأ الانتخاب العرقي في كل مراحل السياسة النازية. هكذا، فإن أوّل من أبيدوا كانوا من اليهود برمّتهم، ثم تلوهم أنصاف ـ

اليهود، ومن ثم أرياع الرطل؛ أو في بادىء الأمر المعتوهون، الذين ينبغي أن يتلوهم ذوو العاهات المستعصية، وربما تلا هؤلاء كذلك كل العائلات حيث يوجد «مريض ذو عاهة مزمنة». «إن الانتخاب (العرقي) الذي لا هوادة فيه» ما كان ليجنّب فرقَ «الحماية والمراتب» نفسها. إذ كان الفوهرر قد أصدر مرسوماً، في ١٩ أيار ١٩٤٣، يأمر فيه كل الرجال المرتبطين بالخارج برباط عائلي، أو بالزواج أو الصداقة، بأن يزولوا من الدولة، والحزب، وقوات الدفاع، ومن الاقتصاد؛ وكان هذا الإجراء يطاول ألفاً ومئتين من قادة «الحماية والمراتب». (انظر مكتبة هوفر للوثائق، ملف هملر، فولدر ٣٣٠).

(٨) إنه لمن الأمور ذاتِ الشيوع في روسيا «أن قمع الاشتراكيين والفوضويين كانت قد تفاقمت بدافع العمل على إحلال السلم في البلاد». (أنطون سيليغا، اللغز الروسي، لندن ١٩٤٠، ص ٢٤٤). دويتشر، المذكور سابقاً، ص ٢١٨، يظن أن السبب الذي آل إلى تلاشي «روح الثورة المتحررة» في لحظة الانتصار، يمكن أن يكون كامناً في تبدُّل موقف الفلاحين: إذ جعل هؤلاء يرتدون على البولشفية» بإصرار كبير بعد أن باتوا على قناعة سلطة الملّاكين والجنرالات البيض قد تحطّمت» بيد أن هذا التوضيح يبين ضعيفَ الحجة، إزاء اتساع مدى الإرهاب بعد العام ١٩٣٠. ومن جهة أخرى فإنه يغفل الأخذ بالاعتبار واقع أن الإرهاب انطلق من عقاله في الثلاثينيات، وليس في العشرينيات، أي حين لم تعد معارضة الطبقة الفلاحين تشكّل عاملاً حاسماً في الوضع. وكان خروتشيف بدوره (المذكور سابقاً)، قد ألمح إلى أن الإجراءات القمعية القصوى لم تكن قد استخدمت» ضد المعارضة إبان المعركة ضد التروتسكيين أو البخاريين، إلا أن «القمع ضدهم لم يشرع به» إلا بعد هزيمتهم بمدة طويلة.

لم يبلغ الإرهاب ذروته، في ظل الحكم النازي، إلاّ أثناء الحرب، حين كانت الأمة الألمانية موحدة» حقاً. إلا أن التهيئة للإرهاب تعود إلى العام ١٩٣٦، حين كانت ثورات كل مقاومة منظمة في الداخل وحين اقترح هملر إجراء التوسيع في معسكرات الاعتقال. وليس أدلّ على هذه الروح من القمع وغياب كل مقاومة من خطاب هملر في خاركوف أمام قادة فرق «الحماية والمراتب» S.S عام ١٩٤٣؛ «ليس لنا إلاّ مهمة وحيدة... أن نخوض المعركة العرقية دونما رحمة... لن نتخلى أبداً عن هذا السلاح الممتاز، عن هذه السمعة الرهيبة والمُهابة التي سبقتنا في معارك خاركوف، فأن نذوي؛ فهذا شأن لن نكف عن إعطائه دلالة جديدة» (المؤامرة النازية، المجلد الرابع، ص ٥٧٢).

(٩) انظر تيودور ماونز، المذكور سابقاً، ص ٥ و ٤٩ مما يدلّ على أن النازيين قلّما أصدروا قوانين وإجراءات من تلقاء أنفسهم، وكان قد نشرها و. هوك، تحت عنوان Die Gesetzelrung des kabrinets Hitler، برلين ١٩٣٣، وهذا ما نخلص إليه من ملاحظة أدّاها أحد الأخصائيين في الحق الدستوري وهو يجانب الظاهرة بصورة عرضية. وقد شعر هذا الأخير، أنه رغم غياب نظام تشريعي جديد، بمجمله، فإن «إصلاحاً بمجموعه كان حصل».

(Voir Ernst R. Huber, «Die Deutsche polizei», inzeitschrift für die gesamte Staatwissenschaft, Band 101, 1940/1, P. 273 S.).

(١٠) ماونز، المذكور سابقاً، ص ٤٩، كان ماونز، على حد علمي، المؤلف النازي الوحيد من كان سجل هذا الواقع وسجّل الكافي من تفاصيله. إن القراءة الوحيدة التي أجريت على المجلدات الخمس من كتاب (Verfügungen, Anordnungen, Bekanntgaben) التي جمعت وطبعت أثناء الحرب من قبل مستشارية الحزب وفق تعليمات مارتين بورمان، هي ما تسمح بإلقاء نظرة محددة إلى هذه الإدارة السرية التي كانت تحكم ألمانيا النازية، في الواقع. وبحسب المقدمة، فقد كانت المجلدات «مخصوصةً بالعمل الداخلي في الحزب، وكان ينبغي أن تبقى طيَّ الكتمان». إن أربعة من هذه المجلدات، النادرة للغاية، والتي يبدو إزاءها عمل هوك (Hoche) [انظر ملاحظة ٩] بمثابة الحاجب، هي الآن في مكتبة هوفر.

(١١) ذلك هو «التحذير» الذي وجهه الفوهرر إلى المشرِّعين عام ١٩٣٣، والذي استشهد به هانس فرانك (Nationalsozialistische Leitsätze für ein ein neues deutsches Strafrecht, Zweiter Teil, 1936, P.8).

(١٢) دويتشر، المذكور سابقاً، ص ٣٨١. كان ثمة محاولات سابقة لإقامة تشريع، من العام ١٩١٨ وحتى ١٩٢٤. أما الإصلاح الدستوري في العام ١٩٤٤، والذي يوجب أن تكون لبعض الجمهوريات السوفياتية ممثلوها الخاصون في الخارج وجيوشها الخاصة بها، فكان بمثابة حيلة تكتيكية القصد منها توفير بعض التصويتات الإضافية لصالح الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة.

(١٣) انظر دوتشر، المذكور سابقاً، ص ٣٧٥. انظر عن كثب إلى خطاب ستالين حول الدستور (تقريره إلى المؤتمر الثامن الفائق العادة والذي انعقد في تشرين الثاني ١٩٣٦) تجد أن التشريع الدستوري لم يكن ليكون نهائياً، إذ يؤكد ستالين علناً: «تلك هي خطوط دستورنا في لحظة تاريخية معطاة. كذلك، فإن مشروع الدستور الجديد يمثل جماع الطريق الذي اجتزناه، وجماع الإنجاز الذي حققناه». وبعبارات أخرى، فإن الدستور يعود إلى اللحظة التي كان أعلن فيها عن ولادته، كما أن الغاية منه هي تاريخية بصورة خالصة. بيد أن الأمر لا شأن له، هاهنا، بتأويل اعتباطي؛ يثبت ذلك مولوتوف، الذي يسترجع، في خطابه حول الدستور، الموضوعة الستالينية المأثورة ويؤكد على الطابع المؤقت لكل المسألة؛ «لسنا بعد إلا في المرحلة الأولى في المرحلة الأدنى من الشيوعية، وحتى هذه المرحلة الأولى من الشيوعية، أي الاشتراكية، لم تكتمل بعد؛ وهي على أي حال، لا توجد إلا في شكل هيكل عظمي».
(Voir Die Verfassung des Sozialistischen staates der Arberter und Bauern, Editions pronethée, Strasbourg 1937, P. 42 et 84).

(١٤) «بالتعارض مع إيطاليا، تميزت الحياة الدستورية الألمانية بغياب الشكل غياباً كلياً» (فرانز نيومان، Behemoth، ١٩٤٢، ص ٢٥١).

(١٥) مقتطفات من بوريس سوفارين، ستالين؛ «نجاة البولشفية الحرجة»، نيويورك، ١٩٣٩، ص ٦٩٥.

(١٦) ستيفن هـ. روبرتس، «المنزل الذي بناه هتلر»، لندن، ١٩٣٩. ص ٧٢.

(١٧) كان القاضي روبرت هـ. جاكسون، في خطابه الذي افتتح به دعوى نورمبورغ، أسس كل لوحته عن البنية السياسية في ألمانيا النازية، على تعايش وحكومتين في ألمانيا الواقعية والظاهرة. ولئن احتفظ النازيون بأشكال الجمهورية الألمانية زمناً ما، وكانت تلك هي الحكومة المنظورة من الخارج، فإن السلطة الواقعية في الدولة كانت تقوم في خارجها، فوق القانون: إنما كانت ماثلة في الجسم الموجه من الحزب النازي». (المؤامرة النازية، المجلد ١، ص ١٢٥). انظر التمييز الذي يجريه روبرتس المذكور سابقاً، ص ١٠١، بين الحزب والدولة الطيف: «إذ كان لدى هتلر نازع ظاهر إلى الإكثار من الازدواجات في المهام».

وقد أجمع دارسو ألمانيا النازية على اعتبار أن الدولة لم تكن إلاّ نفوذاً متوهماً. وللنظر في الاستثناء الوحيد، يحسن الرجوع إلى إرنست فرانكل، «دولة الصراع الثنائي» نيويورك ولندن، ١٩٤١؛ إذ يدّعي الأخير وجود تعايش بين «دولة معيارية ودولة امتيازية»، تواصلان حياتهما في صدام متواصل بحكم كونهما «عنصرين متنافسين وغير متكاملين في الرايخ الألماني». وبحسب فرانكل فقد حفظ النازيون الدولة المعيارية بغية حماية النظام الرأسمالي والملكية الخاصة، وكان نفوذها يطاول كل المسائل الاقتصادية في حين أن الدولة الامتيازية شكلها الحزب وكان لها كامل النفوذ على كل الشؤون السياسية.

(١٨) «ولما كان النازيون عاجزين عن وضع رجالهم المخصوصين في مراكز سلطة الدولة هذه، راح الوطنيون الاشتراكيون يبتدعون داخل تنظيم الحزب خاصتهم، «أجهزة شبحية» ذات صلة مباشرة بهم؛ وهكذا أمكن لهم أن يقيموا دولة ثانية خلف الدولة. . .».

(Konrad Heiden, Der Führer Hitlers Rise to power, Boston, 1944, p. 616).

(١٩) أو. ث. جايلز، الغستابو، «مقالات نقدية من جامعة أوكسفورد حول شؤون العالم»، رقم ٣٦، ١٩٤٠، يصف التداخل الدائم بين دوائر الحزب والدولة.

(٢٠) وفي هذا الصدد تغدو مذكرة وزير الداخلية «فريك» ذات دلالة بالغة؛ وكان هذا الأخير قد استاء لكون هملر، رئيس فرق «الحماية والمراتب S.S»، يملك نفوذاً أوسع منه. انظر المؤامرة النازية، المجلد ٣، ص ٥٤٧. وفي هذا السياق تبدى ملحوظات روزنبرغ حول لقاء له مع هتلر عام ١٩٤٢ بيِّنة الأهمية: لم يكن روزنبرغ، قبل الحرب، قد اتخذ منصباً رسمياً؛ إذ كان ينتمي إلى دائرة أصدقاء هتلر الحميمين، وما أن صار وزيرا للرايخ حاكماً كل أراضي الشرق المحتلة، حتى مضى يواجه «الأعمال المباشرة» التي لم تنِ تصدر عن مفوضين آخرين (وبصورة خاصة رجال من فرق «الحماية والمراتب» S.S).

الذين جعلوه رئيساً لكونه ينتمي إلى جهاز الدولة الظاهر. انظر، المرجع نفسه، المجلد ٤، ص ٦٥. وقد حدث نفس الأمر مع هانس فرانك. حاكم بولونيا العام. ولم يكن ثمة إلا حالتان حيث الارتقاء إلى الشرف الوزاري لم يلازمه فقدان للسلطة والامتياز؛ حالة وزير الحملة الدعائية غوبلز، ووزير الداخلية همْلر. وفي ما يتعلق بهملر، فنحن نملك مذكرة، من العام ١٩٣٤ على الأرجح، تبيّن الطريقة المبسطة والمنظمة التي كان النازيون يتعاطون بها في ترتيب علاقاتهم بين الحزب والدولة. وهذه المذكرة التي كانت صادرة في ظاهرها عن محيط هتلر المباشر والتي قد يلقاها المرء متضمنة في المراسلات الخاصة «باليهود في ظل الرايخ [Reichadjudantur] والتي جرت بين هتلر والغستابو، انطوت على تحذير: ينبغي ألا يجعل من همْلر أميناً عاماً للدولة بوزارة الداخلية، لأنه، في هذه الحال، لن يتسنى له أن يكون «زعيماً سياسياً» و«يصير بالتالي غريباً عن الحزب». وهاهنا، نجد أنه أشير إلى مبدأ تقنين يحكم العلاقات بين الحزب والدولة: «إن «الـ Reichsleiter»، أو أعلى موظف في الحزب، ينبغي ألاّ يحكمه Reichminister، أي الوزير ذو أعلى مكانة وظيفية في الدولة».

(أما المذكرة، غير المؤرخة وغير الموقّعة، فهي بعنوان «Die geheime staatpolizei» فتوجد في وثائق مكتبة هولر، وثيقة ب، ويلمان»).

(٢١) انظر «التقرير الموجز حول نشاطاتِ مكتب روزنبرغ للشؤون الخارجية الخاصة بالحزب، من العام ١٩٣٣ وحتى ١٩٤٣». نفس المرجع، المجلد ٣، ص ٢٧.

(٢٢) بناء على مرسوم أصدره هتلر في ١٢ تموز ١٩٤٢. انظر «Verfügungen, Anord-nungen, Bakanntgaben»، المذكور سابقاً، رقم أ. ٥٤/٤٢.

(٢٣) «خلف الحكومة الظاهرة كانت حكومة واقعية» هذا ما كان يراه ڤيكتور كراڤشنكو («اخترت الحرية؛ الحياة الشخصية لضابط سوڤياتي»، نيويورك، ١٩٤٦، القسم الثالث) في «جهاز الشرطة السرية».

(٢٤) انظر أرثور روزنبرغ، «تاريخ البولشفية»، لندن ١٩٣٤، الفصل الحادي عشر «يوجد في الواقع، بنيانان سياسيان في روسيا، يقومان بصورة متوازية: حكومة السوڤياتات الدمية، وحكومة الحزب البولشفي ذات الأمر الواقع».

(٢٥) دوتشر، المذكور سابقاً، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦، يختصر على هذا النحو تقرير ستالين في المؤتمر الثاني عشر المتعلق بعمل دائرة الملاك، أثناء السنة الأولى لتولّيه مركز الأمانة العامة؛ «في السنة السابقة، كان ٢٧٪ من حكام الأقاليم أعضاء في الحزب. أما اليوم فقد صار ٥٣٪ منهم شيوعيين. وكانت نسبة الشيوعيين، في إدارة التعاونيات قد أصابها التحوّل، من ٥ إلى ٥٠٪؛ وحدث هذا التحول في ملاكات الموظفين في القوات المسلحة، من نسبة ١٦٪ إلى ٢٤٪. وقد تكررت نفس الظاهرة بالنسبة لكل المؤسسات الأخرى حيث كان يرى ستالين وجود «سير تنقيل بين الحزب والشعب».

(٢٦) أرثور روزنبرغ، المذكور سابقاً.

(٢٧) ماونز، المذكور سابقاً، ص ١٢.

(٢٨) كان المشرِّع والضابط المستشار لدى الفوهرر «ر. هوهن»، وقد عبّر عن هذه الفكرة في الكلمات التالية: «وكان بقي أمر آخر توجب على الأجانب، وعلى الألمان كذلك، أن يعتادوا عليه؛ وأعني به مهمّة الشرطة السرية... أن تكون مناطة بجماعة من الأشخاص المنتسبين إلى الحركة، وهي لا زالت موئل جذورهم. والحق أن عبارة شرطة الدولة لا تفي بالتعبير عن هذا الواقع، إذ لا يُشار إليه، هاهنا، سوى لماماً».

(Grundgragen der deutschen politizei.

تقرير حول الجلسة الدستورية للجنة المتعلقة بشرطة القانون الخاصة بكلية العدل الألمانية. ١١ تشرين الأول ١٩٣٦، هامبورغ ١٩٣٧، مع إسهامات فرانك، وهملر وهوهن).

[Report on the constitutive Session of the committee on police law of the Academy for german Law].

(٢٩) إن محاولة كهذه لحصر المسؤوليات المتوالية والنضال ضد «فوضوية السلطة» كانت شأناً خاصه هانز فرانك على دفعتين؛ في كتاب Recht und verwaltung، أي «حق وحكم»، أصدره عام ١٩٣٩ وفي نص ذي العنوان التالي (Technik des Staates) أي آلية أو «تقنية الدول»، أصدره في العام ١٩٤١. وفي الكتاب الأخير يورد الرأي القائل بأن «الضمانات الشرعية» ليست «امتياز أنظمة الحكم الليبرالية». وينبغي للإدارة أن تظل محكومة، شأنها في الماضي، بقوانين الرايخ، وفق الوحي والتوجيه اللذين يصدران عن برنامج الحزب الوطني ـ الاشتراكي. ولكن ما فات فرانك هو أن هتلر، إذ لم يشأ أي نظام شرعي جديد وبأي ثمن كان، فإنه رفض الإقرار ببرنامج الحزب النازي. ولبث يتحدث باحتقار عن أعضاء الحزب الذين جعلوا يصوغون اقتراحات مماثلة: وكان هؤلاء بنظره أناساً «مرتبطين بالماضي ارتباطاً أبدياً»، أناس «كانوا عاجزين عن القفز فوق ظلهم».

(فيليكس كيرستن، Topenkopf und True، هامبورغ).

(٣٠) «إن الاثنتين والثلاثين إقطاعة (Gaue)... لا تتفق البتة مع القطاعات العسكرية أو الإدارية، ولا مع الفروع الواحد والعشرين التي حددتها فصائل الهجوم، ولا مع المناطق العشر التي عينتها فرق «الحماية والمراتب S.S»، ولا مع دوائر النفوذ الثلاث والعشرين التي فصلتها الشبيبة الهتلرية... هذه التداخلات كانت من الأهمية بمكان بحيث بانت غير لازمة الوجود» (روبرتس، المذكور سابقاً، ص ٩٨).

(٣١) وثائق نورمبورغ [P.S 3063]، مركز التوثيق اليهودي في باريس. الوثيقة هي تقرير من محكمة الحزب العليا حول «الأحداث وتحركات المحكمة العليا في الحزب ذات الصلة بتظاهرات الثامن من تشرين الثاني ١٩٣٨». وبناء على الاستقصاءات التي أجرتها الشرطة ومكتب وزارة العدل، انتهت المحكمة العليا إلى الاستخلاص «بأن التعليمات

الحرفية الصادرة عن إدارة الرايخ لمسائل الدعاية ينبغي أن يعيها كل مسؤولي الحزب: إزاء الخارج، لا يرغب الحزب في الظهور مظهر المحرض على التظاهر، ولكنه في الواقع، كان يقع على عاتقه توفير تنظيم التظاهرات وتولي القيام بها... وقد أظهرت إعادة تفحص مراتب القيادة... أن الحزب الوطني الاشتراكي المدرَّب على الحرب قبل استلام السلطة (Kampfzeit) جعل يعتبر الأفعال التي لا يرغب في الظهور فيها بمظهر المنظِّم وكأنها مكتسبة، باعتبار أن الأفعال الآنفة لم تنظم بوضوح تام، ولم يكن قد اعتنى بها بتفاصيلها الدقيقة. إذاً، بات الحزب معتاداً على إدراك أن نظاماً يمكن أن يعني أكثر من مضمونه الحرفيّ؛ كذلك فقد بات متعارفاً عليه، بالنسبة لمن يصدر الأوامر، أنه في صالح الحزب.. ألا يقول كل شيء، بل أن يسرَّ إلى البعض فحسب بالهدف الذي يرى من الضروري بلوغه من خلال أوامره... على هذا النحو يمكن أن يعي المرء... الأوامر... مثلاً: ليس اليهودي غرونسبان من ينبغي أن يُتَّهم بمقتل الرفيق في الحزب «فوم راث»، إنما جماع الشعب اليهودي.... وينبغي أن يحمل الناس مسدسات... كل عضو في فصائل الهجوم S.A يجدر به أن يعرف كيفية التصرف من الآن فصاعداً ـ التي (الأوامر) أدركها عدد من الضباط على أنها تعني أن الدم اليهودي ينبغي أن يهراق من أجل دم رفيق الحزب «فوم راث»...» وليس أدلَّ من خاتمة التقرير، التي وبُخت الحزب علناً لاعتماده هذه المناهج؛ «إنها لمسألة أخرى أن يدرك المرء، إذا كان في صالح المَسلكِ، أن يعتبر النظام، الذي يبدو غامضاً عمداً، والذي أُعطي، بالاتكال على أن المرسل إليه سوف يدرك مقصد المرسل ويتصرَّف بمقتضاهُ، مبعداً في الماضي...». هاهنا، أيضاً، كان لا يزال أشخاص، على حد وصف هتلر، «عاجزين عن القفز فوق ظلهم» وكانوا يصرّون على الإجراءات التشريعية لأنهم لم يفهموا أن تلك كانت «إرادة» هتلر وليس الأمر الصادر عنه والذي يعتبر بمنزلة القانون الأسمى. ذلك أن الاختلاف، هاهنا، بين ذهنية تشكيلات النخبة وتشكيلات وكالات الحزب واضح، غاية الوضوح.

(٣٢) بيست، المذكور سابقاً، يقول هذا الأمر بالطريقة الآنفة: «طالما كانت الشرطة تنفذ إرادة القائد هذه، فهي تتصرَّف في إطار القانون؛ أما إذا انتهكت إرادة القائد، فلن تكون الشرطة مسؤولة عن هذا الانتهاك، بل عضو من الشرطة يكون قد ارتكب هذا الانتهاك».

(٣٣) انظر الملحوظة رقم ٣١.

(٣٤) في العام ١٩٣٣، وبعد اندلاع الحريق في الرايخستاغ، أي مجلس نواب الرايخ، «كان لقادة فصائل الهجوم سلطة أكبر من نواب مجالس الأقاليم (Gauleiter). إذ جعلوا يرفضون إطاعة غورينغ». انظر عزل رودولف دايلز تحت الحفظ في كتاب «المؤامرة النازية»، القسم الخامس، ص ٢٢٤. دايلز كان رئيس الشرطة السياسية في عهد غورينغ.

(٣٥) استاءت فصائل الهجوم (S.A) استياءً ظاهراً من هذا الإبعاد ومن خسارة السلطة هذه في الهرمية النازية، وجهد أعضاؤها في إنقاذ الظواهر عبثاً. ففي مجلاتها ,Der - S.A) «Manm و Das Arelui ـ وغيرهما، قد يجد المرء إشارات عديدةً، تارةً محجوبة وأخرى مكشوفة إلى تنافسها العبثي مع فِرَق «الحماية والمراتب S.S». والأهم من ذلك كله، أنه حين باتت فصائل الهجوم فاقدة كل سلطة لها، في العام ١٩٣٦، وجّه لها هتلر خطاباً أيّدها فيه وثبّتها في الخطّ الذي اعتمدته، إذ قال: «كل ما أنتم عليه، تكونونه من خلالي؛ وكل ما أنا عليه اليوم، أكونه من خلالكم وحدكم». انظر أرنست باير، .Die S.A، برلين ١٩٣٨ ـ ترجمة مستقاة من كتاب المؤامرة النازية، المجلد ٤، ص ٧٨٢.

(٣٦) قارن ذلك مع خطاب روزنبرغ في حزيران من العام ١٩٤١: «وأظن أن مهمتنا السياسية تقضي في... تنظيم هذه الشعوب في نماذج من الأجسام السياسية... وإنهاضها في وجه موسكو» مع «المذكرة غير المؤرخة لإدارة الأراضي المحتلة في الشرق»: «بعد هزيمة الاتحاد السوفياتي وانفراط عقده، لم يبقَ أي تشكيل سياسي في أراضي الشرق وبالتالي... (لم تبقَ) أية مواطنية لشعوبه».

(Trial of the major war criminals, Nurenburg, 1947, XXVI, P. 616 et 604 repectivement).

(محاكمة مجرمي الحرب الكبرى، نورمبرغ، ١٩٤٧، الجزء السادس والعشرون، ص ٦١٦ و ٦٠٤ على التوالي).

(٣٧) «أقوال هتلر لدى المائدة»، بون، ١٩٥١، ص٢١٣. كان هتلر يقصدُ بعامة، من خلال هذا، كبار الموظفين النازيين الذين أبدوا تحفظاتهم حيال قتل كل أولئك الذين وُصفوا «بالنفاية البشرية» دون أدنى وخز للضمير. (Gesox) (انظر ص ٢٤٨ وفي صفحات متفرقة).

(٣٨) ولمعرفة المزيد عن تعدّد منظمات الحزب المتداخلة، انظر -Rang - und organisa tionliste der, N.S.D.A.P, Stuttgart, 1947, et Nazi conspiracy, I, 178، وهذا الكتاب الأخير يعيّن أربع فئات كبرى:

١ ـ Gliederungen der N.S.D.A.P والتي كانت قائمة قبل بلوغ النازيين السلطة.

٢ ـ Angeschlossene verbäbde der N.S.D.A.P. وهي التي تشمل هذه الجمعيات التي راحت تتعاون فيما بينها.

٣ ـ Betreute organisationen der N.S.D.A.P.

٤ ـ Weitere nationalsozialistische organisationen

ويجد المرء في كل هذه الفئات، تقريباً، تنظيماً مختلفاً للطلاب، والنساء، والمعلمين والعمال.

(٣٩) لقد كان تنظيم الأشغال العامة الهائل، الذي رأس إدارته تودت ثم ألبير سبير، قد أنشأه هتلر خارج كل تراتبيات الحزب وكل فروعه المنضمة إليه. وكان يمكن لهذا التنظيم أن

يستخدم ضد سلطة الحزب أو ضد تنظيمات الشرطة. ومما تجدر الإشارة إليه أن سهير كان قد تجرّأ على إبداء الملاحظة لهتلر (أثناء مؤتمر عام ١٩٤٢) بأنه يستحيل تنظيم الإنتاج في ظل نظام هِملر، وأنه ذهب في جرأته إلى حد طلب سلطة قضائية لتشريع الأشغال الشاقة ومعسكرات الاعتقال. انظر المؤامرة النازية، المجلد I، ص ٩١٦ - ٩١٧.

(٤٠) إن جمعية غير ذات أهمية من مثل الـ (N.S.K.K) (أي الجسم الوطني - الاشتراكي لقادة السيارات، الذي أنشىء عام ١٩٣٠) وجدت نفسها وقد ارتقت فجأة، في العام ١٩٣٣ إلى مصاف تشكيل النخبة، مقاسمة بذلك فصائل الهجوم (S.A) وفرق الحماية والمراتب (S.S) امتياز أن تكون وحدة مستقلة منضمة إلى الحزب. لم يتلُ هذه الترقية في صفوف التراتبية النازية شيء، وبصورة استعادية، كان لهذه الترقية مفعول التهديد غير المجدي لفصائل الهجوم وفرق الحماية والمراتب.

(٤١) ف. بيك و و. غوديـن، حملة التطهير الروسية وانتزاع الاعتراف، ١٩٥١، ص ١٥٣.

(٤٢) نفس المرجع، ص ١٥٩ بحسب تقارير أخرى، ثمة أمثلة مختلفة عن تعدد الأجهزة البوليسية السوفياتية تعدداً فوضوياً، ولا سيما تجمعات محلية وإقليمية لتنظيم اللجنة الشعبية للشؤون الداخلية وهي تعمل مستقلة الواحدة عن الأخرى، والتي لديها تابعون في الشبكات المحلية وعملاء للحزب في الشبكات الإقليمية. ومن الطبيعي أن تقلّ معرفتنا عن الوضع في روسيا عن معرفتنا إياه في ألمانيا النازية، وبالأخص فيما يتعلق بتفاصيل التنظيم.

(٤٣) بناء على شهادة أحد مستخدميه القدامى (المؤامرة النازية، المجلد ٦، ص ٤٦١)، «كان ذلك خصوصية هِملر الأولى، أن يكلف شخصين مختلفين بمهمة واحدة».

(٤٤) في الرسالة الموجّهة والمذكورة أعلاه (انظر الملحوظة ٢٩) أظهر هانس فرانك إلى أي مدى يريد تثبيت وضع الحركة. وقد دلّت شكاواهُ العديدة، من حيث كونه حاكماً لبولونيا، على انعدام فهمه للميول غير النفعية التي تميزت بها السياسة النازية. فهو لا يسعه أن يفهم لماذا كانت الشعوب الخاضعة عرضة للإبادة دون أن تستغل طاقاتها. والأمر نفسه ينطبق على روزنبرغ، الذي كان، بنظر هتلر، غير مأمون عرقياً، لأنه كان يرغب في إنشاء دول تابعة في أراضي الشرق المفتحة وبالتالي لم يكن ليفهم أن سياسة هتلر حيال السكان في هذه الدول، تقضي بإخلاء الأراضي منهم.

(٤٥) إن فكرة قيام تقسيم بين «إمارات صغيرة» تشكل فيما بينها «هَرَم سلطة بعيداً عن القانون، ويكون هتلر في قمته» إنما كانت فكرة روبرت هـ. جاكسون. انظر الفصل الثاني عشر من كتاب المؤامرة النازية، I,II. وفي سبيل أن يمنع قيام دولة تسلطية كهذه أصدر هتلر المرسوم التالي: «إن شكل التخاطب [Mein Führer] أي «الفوهرر خاصتي»، هو محفوظ للفوهرر وحده. وبهذه المناسبة أمنع كل ضباط (N.S.D.A.P) «الحزب الوطني الاشتراكي للعمال الألمان» بأن يتهاونوا إزاء مخاطبتهم بـ «Mein Reichsleiter»، أي «قائدي في الرايخ»، إلخ... وأن تكون المخاطبة شفوية أو

خطية. ويستحسن أن يكون شكل المخاطبة P.g (أي رفيق الحزب) أو قائد الإقطاعة Gaulester إلخ . . . ».
(Voir verfügunen, Anordnungen, Bekamtgaben, op.cit, décret du 20 août 1934).

(٤٦) انظر كتاب (organisations buch der N.S.D.A.P)

(٤٧) انظر الشرعة ١٤ في مجلد ٣، من «المؤامرة النازية».

(٤٨) كل أشكال القَسَم، في الحزب كما في تشكيلات النخبة، كانت تتم على اسم شخص أدولف هتلر.

(٤٩) كانت أول خطوة خطاها هملر في هذا السبيل إبان انهيار العام ١٩٤٤، حين أُخذ عليه الأوامر بتفكيك غرف الغاز المستخدمة للإبادة، وبإيقاف المقتلة. وكانت تلك طريقة لإلزام الحكومات الغربية بمفاوضات السلام معها. وإنه لمن الأهمية بمكان أن يدرك المرء أن هتلر لم يكن قد أحيط علماً، بالظاهر، بهذه الاستعدادات؛ ويبدو أن أحداً لم يجرؤ على مفاتحته بأن أحد الأهداف الرئيسية التي خيضَت الحرب لأجلها قد تخلّى عنه. انظر ليون بولياكوف، كراس الحقد، ١٩٥١، ص ٢٣٢.

(٥٠) لدراسته الأحداث التي تلقت موت ستالين، انظر هاريسون، إ. ساليز بيري، أميركي في روسيا، نيويورك، ١٩٥٥.

(٥١) انظر التحليل الممتاز الذي أجري لبنية الشرطة النازية في كتاب المؤامرة النازية»، الجزء الثاني، ص ٢٥٠، ولا سيما ص ٢٥٦.

(٥٢) نفس المرجع، ص ٢٥٢.

(٥٣) يتساءل فرانتز نيومان، المذكور سابقاً، ص ٢٥١ «إذا كان بمقدور ألمانيا أن تُدعى دولة أم لا. بل إنها أكثر من عصابة تلك التي يجبر فيها القادة على الاتفاق بعد خلافات حادة». لقد كانت أعمال كونراد هايدن حول ألمانيا النازية بيِّنة في تمثيلها نظرية الحكم الذي تمارسه زمرة. أما إذا شاء المرء دراسة تشكل الزمر حول هتلر، فهذه الرسائل «The Bormann letters» التي أصدرها ترڤور - روبر تامة الإيضاح في هذا الصدد. وفي محاكمة الأطباء (The united states Vs, Karl Brandt et al, audience de 13 mai 1947)، أكد ڤيكتور براك أنه، منذ العام ١٩٣٣، كان بورمان يعمل، بلا أدنى شك، بأوامر هتلر، وكان شرع بوضع جماعة من الناس على رأس الدولة والحزب.

(٥٤) قارن ذلك بمساهمة المؤلف في مناقشة الذنب الألماني: «الذنب المنظَّم» في مجلة «اليهودي المتاخم «Jewish Frontier»، كانون الثاني ١٩٤٥.

(٥٥) خطابه الذي ألقي في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٩، والمأخوذ من «محاكمة مجرمي الحرب الكبرى» المجلد ٢٦، ص ٣٣٢. أن يكون تصريحه هذا أكثر من ترَّهة هستيرية تعزى إلى المناسبة، هذا ما يبيِّنه خطاب هملر (يمكن أن نجد نسخة عنه في وثائق مكتبة هوفر، ملف هملر، والرزمة ٣٣٢) في المؤتمر الذي عقد للمخاتير في مدينة پوزن، في آذار من العام ١٩٤٤. وقال فيه: «وأية قيم يسعنا أن ننسبها إلى مراحل التاريخ؟ إنها قيم

شعبنا. . . والأمر الثاني الذي أريد قوله، هو أن أعظم قيمة على الإطلاق هي شخص الفوهرر الفريد أدولف هتلر. . . الذي أرسل إلى العرق الجرماني مرشداً أسمى. . . للمرة الأولى منذ ألفي سنة. . .».

(٥٦) انظر تصريحات هتلر حول المسألة في «أقوال هتلر لدى المائدة»، ص ٢٥٣ و ٢٢٢: ينبغي أن ينتخب الفوهرر الجديد من قبل «مجلس شيوخ»؛ أما المبدأ الموجِّه في انتخابات الفوهرر فيقضي بأن تمتنع الشخصيات المشاركة في هذا التصويت عن المناقشة في ما بينها، طوال زمن الإجراء. وفي غضون ثلاث ساعات، تصدق عليه قوات الدفاع، والحزب وكبار الموظفين، مرة ثانية. ولم يكن لدى هتلر أي توهُّم حول واقع أن انتخاب رئيس أعلى للدولة، على هذا النحو، لن يؤتي بشخصية الفوهرر خارقة عن العادة، وتكون جديرة بقيادة الرايخ». ولكن ذلك لا ينطوي على أي خطر «طالما أن الآلة نفسها تعمل جيداً».

(٥٧) إن أحد المبادىء الرئيسية بالنسبة لفرق الحماية والمراتب S.S الذي كان صاغه هملر نفسه يتمثَّل في التالي: «لا توجد مهمة لذاتها».

(Voir Gunter d'Alquen, Die S.S. Geschichte, Aufgabe und organisation der schutzsffeln der N.S.D.A.P., 1939, in Schriften der Hochschule tür politik.

(٥٨) انظر دالّيد ج ـ دالّين وبوريس، إي نيقولايفسكي، «الأشغال الشاقة في روسيا»، ١٩٤٧ اللذين يرويان أنه إبان الحرب، وحين أدى التجنيد إلى نقص حاد في اليد العاملة، كانت نسبة الوفيات في معسكرات العمل قد بلغت ٤٠٪ سنوياً. وبصورة عامة، يقدران أن مردود العامل في المعسكرات كان أدنى ٥٠٪ من مردود العامل الحر.

(٥٩) «توماس ريفّيي»، في كتابه «غنيمة أوروبا»، ١٩٤١، يقدّر أن ألمانيا إبان السنة الأولى من الحرب كانت قادرة على تغطية كامل النفقات التي التزمت تأديتها تحضيراً للحرب من العام ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩.

(٦٠) ويليام إينبشتاين، الدولة النازية، ص ٢٥٧.

(٦١) نفس المرجع، ص ٢٧٠.

(٦٢) مما يدعم هذه الفرضية واقع أن المرسوم الذي يحكم على كل ذوي الأمراض المستعصية بالموت كان قد اتخذ يوم اندلعت الحرب بالذات، كما تدعمها تصريحات هتلر إبان الحرب، التي ذكرها غوبلز (مدوَّنات غوبلز، إصدار لويس پ، لوختنر، ١٩٤٨): «أتاحت لنا الحرب إمكانية أن نحلَّ سلسلةً من المسائل التي كان يستحيل حلّها في الأزمنة العادية»، وما همٌ بعدها كيف تدور وقائع الحرب، «فاليهود سوف يكونون الخاسرين فيها بالتأكيد». (ص ٣١٤).

(٦٣) لقد حاولت قيادة قوات الدفاع، بالطبع، أن تشرح مراتٍ تلو مرّات لمختلف أعضاء الحزب المخاطر التي قد تترتب عن خوض حرب تعطى فيها الأوامر دون الأخذ بالاعتبار الضرورات العسكرية، والمدنية أو الاقتصادية (انظر مثلاً پولياكوف، المذكور سابقاً، ص ٣٢١) بيد أن موظّفين نازيين كباراً كان يشقُّ عليهم أن يدركوا مخاطر إهمال كل

العوامل الموضوعية، الاقتصادية منها والعسكرية، التي قد يكون عليها الوضع الذي يواجهونه. وعبثاً قيل لهم وأعيد تنبيههم مراراً إلى أن «الاعتبارات الاقتصادية ينبغي أن تظل في منأى، بصورة أساسية، عن حل المسألة (اليهودية)» (المؤامرة النازية، المجلد السادس، ص ٤٠٢)، حتى إذا واجهوا الأمر علت شكاواهم (من إخفاقهم البيّن): ذلك أن برنامج التعمير الكبير في بولونيا «ما كان ليتوقف لو لم يهجر آلاف اليهود العاملون في المشروع (ويُساقوا إلى المعسكرات). الآن أُعطي الأمر بأن يستبعد اليهود من مشاريع التسليح. آمل أن يُلغى هذا الأمر، لأن الوضع قد يؤول إلى أسوأ مما هو». وكان أمل هانس فرانك الآنف، وهو حاكم بولونيا العام، قد بلغ حد الذروة أو أقل، شأن آماله اللاحقة في أن تمارس سياسة ألين حيال البولونيين والأوكرانيين.

وعلى هذا كانت انتخاباته بالغة الأهمية (انظر يومياته في المؤامرة النازية، المجلد ٤، ص ٩٠٢) لأن ما برح يرعبه هو الطابع المعادي ـ للنفع الذي اتسمت به السياسة النازية إبان الحرب. «بعد أن نكون قد ربحنا الحرب، فيما خصّني، يمكن أن نصنع من البولونيين فطائر محشوة بلحم، وكذلك الأمر بالنسبة للأوكرانيين ولكل الذين يجرون من هاهنا».

(٦٤) في بادىء الأمر، استخدمت الوحدات الخاصة في فرق «الحماية والمراتب S.S» وحدها ـ تشكيلات رأس الميت ـ في معسكرات الاعتقال. وفيما بعد، حلّت بديلاً منها الفرق المسلحة في تنظيم «الحماية والمراتب S.S». ومنذ العام ١٩٤٤، استخدمت وحدات في القوات المسلحة النظامية في المعسكرات، ولكن بعد أن ألحقت بفرق «الحماية والمراتب» S.S (انظر عزل ضابط قديم في «الحماية والمراتب» من معسكر الاعتقال «نوينغامّ» في المؤامرة النازية، المجلد ٧، ص ٢١١). وفي هذا السياق تبرز يوميات معسكر «أودّ نانسن»، يوماً بعد يوم»، لندن ١٩٤٩، كم كان يشمر حضور قوات الدفاع الفاعل في معسكرات الاعتقال. وتظهر هذه اليوميات، للأسف، أن فرق الجيش النظامي هذه كانت على نفس القدر من وحشية فرق «الحماية والمراتب» S.S، على الأقل.

(٦٥) دويتشر، المذكور سابقاً، ص ٣٢٦. لهذا الاستشهاد ثقل لكونه يصدر عن أكثر كتّاب السِيَر غير الشيوعيين تسامحاً، وهو يصف ستالين.

(٦٦) كان يروق للنازيين، بصورة خاصة، أن يحسبوا الزمن بآلاف السنوات. فتأكيدات هِملر التي يدل من خلالها على أن فرق «الحماية والمراتب» (S.S) لا تهتم إلاّ «للمسائل الإيديولوجية التي تُقاس أهميتها بعشراتِ السنواتِ وبالعصور»، «وأنها تخدم قضية لا تظهر إلا مرّة كل ألفي عام»، جعلت تُستعاد، وإن مع تبديلات طفيفة، وذلك على امتداد الزمن الذي دام فيه جهاز التلقين الإيديولوجي الذي وفّرته فرق «الحماية والمراتب» (S.S).

(Hauptamt - Schulungsamt, wesen und Aufogabe der S.S md der polizei, P. 160).

وبالنسبة للصيغة البولشفية، فإن خير مرجع في هذا السياق هو برنامج الأممية الشيوعية، كما صاغه ستالين، منذ العام ١٩٢٨، في مؤتمر الحزب في موسكو. ومن الأهمية البالغة أن يرتقي الاتحاد السوفياتي إلى مصاف «القاعدة بالنسبة للحركة العالمية، ومركز الثورة الأممية، والعامل الأهم في التاريخ العالمي. في الاتحاد السوفياتي، حازت بروليتاريا العالم وطناً لها للمرة الأولى في التاريخ...» (مقتطفات من و. هـ. شامبرلاين، «الطبعة الزرقاء عن اللغة العالم المفتوح» «Blue Print fort World conquest» ١٩٤٦، حيث أعيد ذكر برامج الأممية الثالثة تماماً كما وردت في نصوصها الأصلية).

(٦٧) هذا التبدل في الرمز الرسمي قائم في Organisationbuch der N.S.D.A.P. ص ٧.

(٦٨) انظر هايدن، المذكور سابقاً، ص ٧٢٢. صرّح هتلر في خطاب ألقاهُ أمام المؤهلين لأن يكونوا قادة سياسيين في «أوردنسبرغ سونشوفن»، في ٢٣ تشرين الثاني من العام ١٩٣٧: «ليست القبائل المضحكة في صغرها، ولا البلدان الضيقة، ولا الدول أو الأنظمة المستبدة... إنما الأعراف وحدها هي (القادرة) على غزو العالم. مع ذلك فإنّ لنا - أقله بالمعنى الواعي للكلمة - الكثير ما نقوم به حتى نصير عرقاً» (انظر، «أقوال هتلر لدى المائدة»، ص ٤٤٥). وفي انسجام تام مع هذه الصيغة الجملية التي ليست عرضية على الإطلاق، نجد مرسوماً صادراً في ٩ تموز من العام ١٩٤١، يمنع فيه هتلر أن تستخدم في المستقبل عبارة «عرق ألماني»، لأن من شأن ذلك أن يفضي إلى «التضحية بفكرة العرق لصالح محض مبدأ في الجنسية، كما قد يفضي إلى القضاء على كل الشروط المفهومية المسبقة التي تقوم عليها كل سياستنا في شأنيْ العرق والشعب».
(Verfügungen, Anordnungen, Bekanntgaben)

من الواضح أن مفهوم العرق الألماني قد يشكل عائقاً في سبيل «الانتخاب» التدريجي وإبادة العناصر غير المرغوب فيهم (التي تستتبعه)، واللذين كان أرجىء تنفيذهما إلى المستقبل.

(٦٩) وبالتالي «سرعانَ ما أنشأ همِلر تنظيمَ «حماية ومراتب S.S» جرمانياً في مختلف البلدان» ومضى يخاطب أفراده قائلاً: «لا نتوقع منكم أن تصيروا ألماناً بدافع من الانتهازية. ولكن ننتظر منكم، بالتأكيد، أن تخضعوا مثالكم الوطني لهذا المثال العرقي والتاريخي الأسمى وعنيتُ به مثال الرايخ الجرماني». (هايدن المذكور سابقاً). وسوف يكون لهذا التنظيم الجرماني مهمة مستقبلية تقضي بتشكيل «الأساس العرقي» بفضل «التوالد الأغزر»، الذي قد يشكل بعد عشرين أو ثلاثين سنة «جماع أوروبا مع طبقتها الحاكمة» (خطاب همِلر لدى اجتماع قادة الألوية في فرق «الحماية والمراتب S.S»، في بوزن، عام ١٩٤٣، من كتاب المؤامرة النازية، المجلد الرابع، ص ٥٥٨).

(٧٠) همِلر، المرجع المذكور سابقاً، ص ٥٧٢.

(٧١) دويتشر المذكور سابقاً، يتكلم على «حساسية ستالين الفائقة حيالَ كل هذه التيارات النفسانية الجوفية... والتي جعل نفسه الناطق بلسانها» (ص ٢٩٢). وقد كانت محضُ

الإبادة عن نظرية تروتسكي، «الثورة المستمرة». تحدث صدًى مغراً شأن غليو الشؤم بالنسبة لجيل متعب. . . وقد مضى ستالين يحذر مباشرة من رعب المخاطرة وعدم اليقين هذين اللذين تولّيا عدداً من البولشفيين. (ص ٢٩١).

(٧٢) إذاً، بات متاحاً أن يستخدم هتلر شعاره المأثور، ونعني به «اليهودي المحتشِم»، حالما شرع في إبادة اليهود، وذلك في كانون الأول من العام ١٩٤١، مقتطف من «أقوال هتلر لدى المائدة»، ص ٣٤٦.

(٧٣) هكذا، سوّلت نفس هتلر له أن يعلن أمام أعضاء في القيادة العامة (بلومبرغ، فريتش، رايدر) وأمام مدنيين من أعلى المراتب (نوارث، غورينغ)، وذلك في تشرين الثاني من العام ١٩٣٧ أنه بات بأمس الحاجة إلى مدى غير مأهول وإلى رفض فكرة إخضاع شعوب أجنبية. ولكن أن يفضي هذا الأمر تلقائياً إلى سياسة إبادة الشعوب، المدحوة كذلك، فهذا مما لم يكن ليخطر في بال أي من مخاطبيه، بصورة حتمية.

(٧٤) بدأ ذلك بعد إصدار أمر في آب ١٩٣٤ ويقضي برفع «الحماية والمراتب S.S» إلى مصاف التنظيم المستقل في داخل «الحزب الوطني ـ الاشتراكي لعمال ألمانيا»، وقد استُكمل بمرسوم سرّي للغاية في تموز من العام ١٩٣٨، يعلن بموجبه أن التشكيلات الخاصة في فرق «الحماية والمراتب»، أي وحدات الرأس الميت وفرق الصدم (Ver-fügung struppen) لا تنتمي إلى الجيش، ولا إلى الشرطة؛ وكان على وحدات «الرأس الميت» أن «تستبين من ذلك بعض المهمات الخاصة ذات الطبيعة البوليسية»، في حين كانت فرق الصدم «وحدة مسلحة دائمة الاستعداد في إمرتي وحدي». (المؤامرة النازية، المجلد ٣، ص ٤٥٩). وصدر مرسومان لاحقان في تشرين الأول من العام ١٩٣٩، وفي نيسان ١٩٤٠، يقيمان بموجبهما تشريعاً خاصاً للمسائل العامة المتعلقة بكل أعضاء فرق «الحماية والمراتب S.S» (نفس المرجع، المجلد ٢، ص ١٨٤). ومنذئذ، راحت تظهر، على كل المنشورات الصادرة عن جهاز التلقين الإيديولوجي في فرق «الحماية والمراتب» S.S، إشعارات من مثل «في تصرُّف الشرطة فقط»، و«غير المخصص للنشر»، و«مخصص للقادة فقط وللمعنيين بالتربية الإيديولوجية». ومما يجدر العمل به إعداد بيبليوغرافيا عن الأدب السرّي الهائل، الذي ينطوي على عدد كبير من الإجراءات الإدارية، التي طبعت في العهد النازي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن كتيّباً عن فصائل الهجوم لا يندرج في هذا النوع من الأدب على الإطلاق؛ ذلك هو على الأرجح الإثبات الأكثر إقناعاً بأن «فصائل الهجوم» S.A كفت عن أن تكون، بعد العام ١٩٣٤، تشكيل نخبة.

(٧٥) قارن ذلك بفرانز بوركينو [«Die neue Komintern» in Der monat] برلين ١٩٤٩، هفت ٤.

(٧٦) الأمثلة عن ذلك هي أظهر مما يمكن أن يذكر وأكثر منه. مع ذلك، ينبغي لهذا التكتيك ألّا يظل مختلطاً اختلاطاً خالصاً بمساءة الولاء البليغة وبالصدق اللذين أجمع كتاب

السيرة لدى هتلر وستالين على أنهما السمتان اللتان تطبعان شخصيتيهما.

(٧٧) انظر الرسالة الدورية التي بعث بها وزير الشؤون الخارجية إلى كل السلطات الألمانية في الخارج، وذلك بتاريخ كانون الثاني عام ١٩٣٩، في «المؤامرة النازية»، المجلد ٦، ص ٨٦.

(٧٨) عام ١٩٤٠ أصدرت الحكومة النازية مرسوماً قضى باعتبار كل الجُنح التي تذهب إلى حدّ الخيانة العظمى حيال الرايخ، واعتبار «كل أقوال المحرِّضين على الشخصيات الحاكمة في الدولة والحزب النازي» تستوجب العقوبة بقوة ارتجاعية في كل الأراضي الألمانية المحتلة، أكانوا ألمانيِّي المولد أم مولودين في هذه البلاد. انظر جايلز، المذكور سابقاً. وللنظر في العواقب المفجعة التي خلفتها السياسة الاستعمارية -Sied] [lungs poletik النازية في بولونيا وأوكرانيا، راجع «المحاكمة...» المذكور سابقاً، المجلد ٢٦ و ٢٩.

(٧٩) العبارة هي لكرالشنكو، المذكور سابقاً، ص ٣٠٣، الذي لاحظ وهو يصف الوضع في روسيا بعد حملة التطهير الكبرى، لما بين العامين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨: «أيكون محتل أجنبي قد أمسك بيده دواليب الحياة السوفياتية... حتى بات التغيير يتم بصورة ولا أقسى ولا أفظع...».

(٨٠) كان هتلر يعتزم إبان الحرب وضع قانون وطني حول الصحة موضع التنفيذ: «بعد أن يتم فحص المواطنين تحت أشعة إيكس X، يتوجب على الفوهرر أن يضع لائحة بكل الأشخاص المرضى، ولا سيما أولئك الذين يشكون من أمراض الرئة والقلب. وبناءً على القانون الجديد حول صحة الرايخ... لا يعود بمقدور هذه العائلات أن تقيم بين الجمهور ولا يعود لها الحق بالتوالد. على أن مصيرها، تقرره أوامر تالية يصدرها الفوهرر في هذا الشأن». ولن يحتاج المرء إلى كبير خيال حتى يخمِّن ما تكونه هذه الأوامر. وعلى هذا يكون عدد الأشخاص الذين لن يعود بحق لهم «الإقامة بين العامة» غاية في الارتفاع بحيث قد يبلغ نسبة هامة من الشعب الألماني (المؤامرة النازية، المجلد ٦، ص ١٧٥).

(٨١) بلغ مجموع عدد القتلى الروس في السنوات الأربع من الحرب، بحسب التقديرات ما بين ١٢ و ٢١ مليون نسمة. في حين قضى ستالين، في أوكرانيا وحدها، على حوالي ٨ ملايين نسمة. (وهذا تقدير تقريبي). انظر «الشيوعية في الفعل» ـ الحكومة الأميركية، واشنطن ١٩٤٦، صندوق الوثائق رقم ٧٥٤، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

وبخلاف النظام النازي الذي كان يجري حساباً دقيقاً لعدد ضحاياه، لم يكن ثمة أرقام أكيدة حول ملايين الأشخاص الذين قتلوا في النظام الروسي. مع ذلك، فإنَّ للتقدير التالي، الذي ذكره سوفارين، المذكور سابقاً، ص ٦٦٩، بعضاً من قيمة، بمقدار ما يصدر عن والتر كريفيتسكي، الذي كانت لديه إمكانية بلوغ المعلومات التي تضمنتها ملفات الـ Guépéou، بصورة مباشرة. وبحسب هذه الأرقام فإن إحصاء

السكان الذي أُجري في العلم ١٩٣٧، أظهر، وفق تقديرات علماء الإحصاء السوفيات، وجود ١٤٥ مليون نسمة، في الواقع، في حين كان يتوقع هؤلاء أن يبلغ عدد السكان السوفيات الفعلي حوالي ١٧١ مليوناً ويعني هذا الأمر وجود نقص ديمغرافي يبلغ ٢٦ مليوناً، على أن هذا الرقم لا يتضمن الخسائر المذكورة أعلاه.

(٨٢) دويتشر، المذكور سابقاً، ص ٢٥٦.

(٨٣) ب. سوفارين، المذكور سابقاً، ص ٣٠٥؛ ينسب إلى ستالين هذه الكلمات، في حين بلغ الإرهاب أوجه عام ١٩٣٧: «ينبغي لكم أن ترتفعوا قدر وسعكم حتى تعلموا، أن بين فضلى المقتنيات في العالم، أثمنها وأدعاها حسماً هي الكوادر». والحال أن كل النصوص تظهر أن الشرطة السرية في روسيا السوفياتية كان ينظر إليها بمثابة تشكيل النخبة الحقّ في الحزب. ومن الأمور ذات الدلالة البليغة أنه في بدء العشرينيات لم يكن عملاء الـ N.K.V.D (اللجنة الشعبية للشؤون الداخلية) «يجندون على أساس التطوّع»، إنما باتوا يختارون من صفوف الحزب؛ زد على أن «اللجنة الشعبية للشؤون الداخلية» لا يمكن أن يختار المرءُ الانضمام إليها باعتبارها حرفة «خالصة». (انظر بيك وغودين، المذكور سابقاً، ص ١٦٠).

(٨٤) مأخوذ من هايدن، المذكور سابقاً، ص ٣١١.

(٨٥) بناء على النصوص المتعلقة بالإجماع الأخير، قرر هتلر أن ينتحر بعد أن أُعلم بعبثِ الاعتماد على فرق «الحماية والمراتب» S.S. انظر تريفور ـ روبر، آخر أيام هتلر، ١٩٤٧، ١٩٤٧، ص ١١٦.

(٨٦) .قام هتلر بتأويلات كثيرة حول «العلاقات بين الدولة والحزب»، وكان يصرّ دوماً على أن العرق، أو «جماعة الشعب الموحّدة»، وليست الدولة، ما يكتسب لديه أهمية رئيسية. (انظر الخطاب الوارد أعلاه، الذي أعيد طبعه ليلحق بأقوال هتلر لدى المائدة). وفي خطابه إلى مجلس الأحزاب في نورمبورغ [Parteitag] عام ١٩٣٥ جعل من هذه النظرية التعبير الأشد كثافة؛ «وليست الدولة من تقودنا، إنما نحن الذين نقود الدولة». وعلى هذا فإن سلطات مماثلة في القيادة لن تكون ممكنة إلا إذا ظلت مؤسسات الحزب مستقلة عن مؤسسات الدولة.

(٨٧) [otto Gauweiler, Rechtseinrichtungen und Rechtsaufgabender Bewegung, 1939].

يشير أوتّو غوايلر، صراحة، إلى أن موقع هملر الخاص من حيث كونه قائد فرق «الحماية والمراتب» لدى فوهرر الرايخ، وقائد الشرطة الألمانية، إنما كان يستند إلى واقع أن إدارة الشرطة كانت قد حقّقت «وحدة أصيلة ما بين الدولة والحزب»، والتي يسعى الآخرون، أنّى كان، عبثاً إلى بلوغها في الحكم.

(٨٨) إبان انتفاضات الفلاحين في روسيا العشرينيات، قيل إن فورو شيلوف رفض أن يمنح الجيش الأحمر دعمه؛ وهذا ما أدى إلى نشوء الفرق الخاصة ما سميّ بالـ Guépéou، المتخصصة بالحملات العقابية. انظر سيليغا، المذكور سابقاً، ص ٩٥.

(٨٩) في العام ١٩٣٥، كان عملاء الغستابو في الخارج يتلقون ٢٠ مليون ماركاً، في حين أن جهاز التجسّس النظامي التابع لحرس الرايخ كان حاصلاً على ميزانية قدرها ٨ ملايين مارك. انظر بيار دوهيلوث، غستابو، باريس، ١٩٤٠، ص ١١.

(٩٠) انظر، المؤامرة النازية، المجلد ٤، ص ٦١٦.

(٩١) انظر الملحوظة رقم ٦٢.

(٩٢) موريس لابورث، في كتابه «تاريخ أوخرانا»، باريس ١٩٣٥، يسمي، عن بصيرة نافذ، وسيلة التحريض بأنها «الحجر الأساسي» في بنيان الشرطة السرية (ص ١٩).

في روسيا السوفياتية، لما كان التحريض أبعد من أن يكون سلاحاً سرياً في يد الشرطة السرية، فقد استُخدم منهجاً إعلامياً بَيِّنَ الاتساع يلجأ إليه النظام بغاية أن يقيس حرارة الرأي العام.

غير أن اشمئزاز الناس من الإفادة من دعوات الانتقاد التي كانت توفّر لهم بصورة دورية، أو امتناعهم عن الرد على الفواصل «الليبرالية» في نظام الإرهاب، إنما كانا يدلّان على أنّ الجماهير أمكنها أن تكشف عما في هذه التحرّكات من تحريض محض. ومما لا شك فيه أن التحريض بات الصيغة التوتاليتارية في الاستشارات الانتخابية.

(٩٣) في هذا الصدد، تغدو بينة الأهمية المحاولات التي قام بها الموظفون النازيون المدنيون في سبيل تقليص كفاية الغستابو وملاكها في ألمانيا، مستندين في ذلك إلى أن نَزْيَنَة Nazification البلاد التي كانت قد تمّت في مرحلة سابقة. أما هِملر، الذي شاء في هذه الأثناء، بعكس الموظفين المذكورين، أن ينمّي فرق الحماية والمراتب (حوالي العام ١٩٣٤)، فقد لزمه أن يبالغ في شأن المخاطر الصادرة عن «أعداء الداخل». انظر المؤامرة النازية، المجلد ٢، ص ٢٥٩؛ المجلد ٥ ص ٢٠٥، المجلد ٣، ص ٥٤٧.

(٩٤) انظر غاليتيه - بواسيّير، أسرار الشرطة السرية الفرنسية، ١٩٣٨ ص ٢٣٤.

(٩٥) يبدو، على أي حال، أنه لم يكن من قبيل الصدفة أن تفتتح الأوخرانا في العام ١٨٨٠ مرحلة من النشاط الثوري الذي لا نظير له في روسيا. ومن أجل أن تثبت (استخبارات القيصر) جدواها، كان ينبغي لها أن تنظم اغتيالات تقع في مناسباتها، وعلى هذا فقد كان عملاؤها «يخدمون رغماً عنهم، أفكار من يشون بهم... فأن يوزع عضو من الشرطة هذه منشوراً، أو أن ينظم عضواً آخر (Azev) اغتيال وزير، فهذان مما يفضيان إلى نفس النتيجة». (م. لابورث، المذكور سابقاً، ص ٢٥). بل أكثر من ذلك، فقد كانت أهم الاغتيالات - ستوليبين وفون پلاهف - من إعداد الشرطة نفسها. وكان من الحاسم، في التقليد الثوري، أن أعضاء الشرطة هؤلاء، كانوا يعمدون، في فترات الهدوء، إلى «إثارة طاقات الثوريين وحثّ حماسهم». (نفس المرجع، ص ٧١).

انظر، كذلك، إلى برترام د. وُلف «الثلاثة الذين صنعوا الثورة؛ لينين، تروتسكي، ستالين، ١٩٤٨، والذي يسمي هذه الظاهرة، بـ«اشتراكية الشرطة».

(٩٦) هانس فرانك، الذي صار فيما بعد حاكماً عاماً على بولونيا، كان قد وضع تفريقاً

نموذجياً، بين شخص «خطر إزاء الدولة»، وشخص «معادٍ للدولة». تنطوي التسمية الأولى على صفة موضوعية، مستقلة عن الإرادة والتصرف؛ في حين أن الشرطة السياسية النازية ليست معنيّة بالأعمال العدائية ضد الدولة فحسب، بل هي تلفي نفسها مقصودة من «كل المحاولات ـ أياً كان هدفها ـ التي تعرض مصير الدولة للخطر بمفاعيلها».

(Voir Deutsches Verwaltungsrecht, P. 420 - 430)

اقتطفت الترجمة من كتاب «المؤامرة النازية»، المجلد الرابع، ص ٨٨١. على حد ما قال ماونز، المذكور سابقاً، ص ٤٤: «إذ يُلغى الأشخاص الخطرون، فإن إجراءات الأمن. . . عندها تهدف إلى وقاية الدولة من خطر قد يمسُّ الجماعة الوطنية، وذلك بغضّ النظر عن أية جنحة قد يكون قد ارتكبها هؤلاء الأشخاص. إنها أدعى أن تكون مسألة وقاية النفس من خطر موضوعي».

(٩٧) ر. هوهن، مشرِّع نازي، وعضو في فرق «الحماية والمراتب» S.S، كتب في ملحوظة حول وفاة رينهارد هايدريش، الذي كان، قبل حكمه تشيكوسلوفاكيا، أحد أقرب معاوني هملر، يقول إنه لا يعتبر «خصومَه بمثابة أفراد، إنما يعتبرهم حاملي نزعات من شأنها أن تضع الدولة في خطر محدق، وبالتالي فإنهم يبدون وكأنهم منبوذو الجماعة الوطنية».
(In Deutsche Allgemeine Zeitung du 6 juin 1946; tiré de E. kohn - Bramsted, Dictatorship and political police, Londres 1945).

(٩٨) في العام ١٩٤١، وأثناء انعقاد اجتماع قيادة الأركان في قيادة هتلر العامة، اقترح أن تطبق على السكان البولونيين الإجراءات التي كان قد تمّ على أساسها تحضير اليهود لدخولهم معسكرات الإبادة: تبديل الاسم بالنسبة لمن كانوا من أصل ألماني؛ وأحكام بالإعدام جزاء العلاقات الجنسية بين الألمان والبولونيين (Rassenschande)؛ إلزام البولونيين في ألمانيا أن يضعوا شارة P الشبيهة بالنجمة الصفراء بالنسبة لليهود. انظر المؤامرة النازية، المجلد ٨، ص ٢٣٧ ويوميات هانس فرانك في المحاكمة، المذكور سابقاً، المجلد ٢٩، ص ٦٨٣.

وبطبيعة الحال، فإن البولونيين سرعان ما استشعروا القلق على مصيرهم، حالما تنتهي إبادة اليهود (المؤامرة النازية، المجلد ٤، ص ٩١٦). وبالنسبة لتصاميم هتلر المتعلقة بالشعب الألماني، انظر الملحوظة رقم ٨٠.

(٩٩) بيك وغودين، المذكور سابقاً، ص ٨٧، يتحدث فيه المؤلفان عن «المشخصات الموضوعية» التي تسوِّغ الاعتقال في الاتحاد السوفياتي، ومن بينها كان يمثل مشخص الانتماء إلى «اللجنة الشعبية للشؤون الداخلية» (N.K.V.D) (ص ١٥٣). إن معرفة ذاتية حميمة لضرورة الاعتقال الموضوعية ولضرورة الاعتراف من ذات الصفة ما أسهل من أن تتكوّن بفضل كل أعضاء الشرطة السرية القدامى. وهذا يعني، بعبارات عميل سابق في الـ N.K.V,D؛ «إن رؤسائي يعرفونني بما يكفي أنا وعملي؛ وإذا كان الحزب

و «اللجنة الشعبية للشؤون الداخلية» يطالبانني الآن بأن أؤدي اعترافات كهذه، فذلك لأن دواعي صحيحة تدعوهما إلى التصرف على هذا النحو. ويقضي واجبي باعتباري مواطناً سوفياتياً ذا ولاء (للدولتي) بألا أمتنع عن أداء الاعتراف الذي يطلب مني...» (نفس المرجع، ص ٢٣١).

(١٠٠) هذه الحال معروفة جيداً في فرنسا، حيث الوزراء يحيون في خفية دائمة من «الملفات» السرية التي كانت لا تزال الشرطة تحتفظ بها عنهم. وعن الوضع في روسيا القيصرية، انظر لايورت، المذكور سابقاً، ص ٢٢ ـ ٢٣: «باتت الأوخرانا تمارس سلطة أكبر بكثير من السلطات النظامية... حتى أن الأوخرانا... ما كانت لتُعلم القيصر إلاّ بما شاءت أن تعلمه به حقاً».

(١٠١) «وبخلاف الأوخرانا، التي كانت تشكل دولة داخل الدولة، فقد كانت الـ Guépéou دائرة في الحكومة السوفياتية،... وكانت نشاطاتها أقل استقلالية. (روجيه بالدوين، «الشرطة السياسية»، في موسوعة العلوم الاجتماعية).

(١٠٢) تبدو هذه الحكاية التالية نموذجية في دلالتها على مفهوم «المشبوه»، وقد رواها ث. بوبيدو نوستيف في «الاستبدادية الروسية: مذكرات سياسية، مراسلات رسمية، ووثائق غير منشورة،... ١٨٨١ ـ ١٨٩٤، باريس، ١٩٢٧) استُدعي الجنرال شيريفين من الأوخرانا، لأن الخصم كان كلَّف محامياً يهودياً، للتدخل في صالح سيدة كانت على وشك أن تفقد دعواها. قال الجنرال: «في الليلة ذاتها، أصدرت أمراً باعتقال هذا اليهودي اللعين وجعلته تحت الحفظ بحجة أن شخصه كان مشبوهاً من الناحية السياسية... وبعد، لا يسعني أن أُعامِل أصدقاءً على هذا النحو ويهودياً قميئاً، ربّما كان اليوم بريئاً، إلا أنه كان بالأمس مذنباً أو سوف يكونه غداً؟»

(١٠٣) كانت الاتهامات في محاكمات موسكو «ترتكز... على استباق توسّعات الاتهامات الممكنة، استباقاً مشوّهاً وماسخاً بصورة مضحكة للغاية. إذ كان تعليل ستالين المنطقي، في خطوطه العريضة التالي على الأرجح؛ ربما شاؤوا أن يقلبوا حكمي مستغلين نشوب أزمة. سوف أتهمهم بأنهم انقادوا إلى مثل هذه المحاولة... إن تبدلاً في الحكومة يمكن أن يضعف قدرة روسيا القتالية؛ فلو كانوا قد نجحوا، لعقدوا ربّما هدنة مع هتلر، ولكانوا قبلوا حتى بالتخلي عن بعض الأراضي... سوف أتهمهم بالخيانة، وبأنهم كانوا قد عقدوا، منذ الآن، تحالفاً مع ألمانيا وبأنهم تخلّوا عن جزء من الأراضي السوفياتية». ذلك هو الشرح اللامع الذي أجراه إ. دويتشر لمحاكمات موسكو المذكور سابقاً ص ٣٧٧. ويسعنا أن نجد مثالاً جيداً عن الصيغة النازية حول الجريمة الممكنة في كتاب هانس فرانك، المذكور سابقاً: «إن لائحة كاملة بالمحاولات التي «تهدد الدولة بالخطر» لا يمكن أن تعدّ، لأنه يستحيل أن يتوقع المرء الأمور التي تتهدّد الحكام والشعب بالمخاطر المحدقة، في المستقبل». (ترجمة مأخوذة من «المؤامرة النازية»، المجلد ٤، ص ١٨٨).

(١٠٤) لم تكن الوسائل الإجرامية التي كانت تتبعها الشرطة السرية، بالطبع، حكراً على التقليد

الفرنسي. ففي النمسا مثلاً، كانت الشرطة السياسية المرعبة، قد نُظّمت، في عهد ماريا تيريزا، على يد «كاونيتز»، اللتي أنشأها بناء على كوادر «مفوّضين متعهّدي العفاف» الذين كانوا يعيشون من ممارسة الابتزاز. انظر موريتز بيرمان، «ماريا ـ تيريزا وقيصر جوزيف الثاني»، فيينا ـ لايبزغ، ١٨٨١. يعود الفضل في هذا المرجع إلى روبرت بيك.

(١٠٥) أن يغطي الربح في الشغل الشاق مصاريفَ تنظيم الشرطة السرية الهائل، فهذا أمر بات مؤكداً؛ بيد أن المدهش في الظاهرة هو ألا يكون العاملون في الأشغال الشاقة يغطّون وحدهم كامل ميزانية الشرطة الآنفة؛ كرافشنكو، المذكور سابقاً، يلمح إلى وجود ضرائب خاصة، كانت تفرضها الـ N.K.V.D أو «اللجنة الوطنية للشؤون الداخلية» على المواطنين المحكوم عليهم، والذين كانوا لا يزالون يعيشون ويعملون بحرية.

(١٠٦) انظر فريتز تيسّن، «أدّيتُ المال إلى هتلر»، لندن، ١٩٤١.

(١٠٧) انظر، المؤامرة النازية، المجلد ١، ص ١٩٦ ـ ١٩٧. كان نشاط فرق «الحماية والمراتب» S.S الاقتصاديّ مركزاً في مكتب الشؤون الاقتصادية والإدارية. وفي مركز خزينة الدولة ومصلحة الضرائب لطالما صرّح أفراد «الحماية والمراتب» S.S أن مقتنياتهم النقدية إن هي إلاّ «ملكية للحزب وقد وُضعت لمشاريع خاصة».
(رسالة في ٥ أيار ١٩٤٣، مقتطفة من كتاب م. ولفسون، Uebersicht der Glieder-ung verbre cherischer Nazi - organisationen, omgus, decembre 1974).

(١٠٨) انظر كوهن ـ برامستد، المذكور سابقاً، ص ١١٢. يتّضح الدافع إلى الابتزاز جلياً إن نحن اعتبرنا أن هذه الطريقة في مضاعفة الأموال لطالما مارستها وحدات «الحماية والمراتب» المحلية، وذلك حيثما حلّت وتوقفت.
(Voir Der Wegder S.S, publié par la S.S Hauptamt - Schulungsamt mon-date, P. 14.).

(١٠٩) نفس المرجع، ص ١٢٤ ـ في هذا الصدد جعل القيّمون يتساهلون في بعض الحالات إزاء هذه المطالب التي كانت تتخذ طابع صيانة المعسكرات وكانت تستجيب لحاجات أفراد «الحماية والمراتب» الشخصية. انظر وُلفسون، المذكور سابقاً، رسالة ١٩ أيلول ١٩٤١ من أوزوالد پوهل، رئيس «المديرية الاقتصادية، لضباط الإيديولوجيا» [Wirt-schats - fund verwaltumg - Hauptamt] إلى مفوّض الرايخ المسؤول عن مراقبة الأسعار. ويتضح من الرسالة أن كل نشاطاته الاقتصادية ما كانت لتزدهر إلا في المعسكرات وإبان الحرب، وفي ظل ضغطِ النقص الحاد في الأيدي العاملة.

(١١٠) خطاب ألقاه هملر في پوزن في تشرين الأول ١٩٤٣، المحاكمات العسكرية الدولية، نورمبرغ، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦، المجلد ٢٩، ص ١٤٦.

(١١١) «بيك بولات (وهو التسمية الأدبية لأستاذ سوفياتي قديم) أمكنه أن يدرس وثائق الـ N.K.V.D التي كانت بحوزة التنظيم في شمال قوقازيا. ومن خلال هذه الوثائق، فقد اتضح أنه في حزيران ١٩٣٧، حين كانت حملة التطهير الكبرى قد بلغت أوجها،

أمرت الحكومة أعضاء الـ N.K.V.D المحليين بأن يعتقلوا نسبة معينة من السكان. . . وكانت هذه النسبة تتراوح من مقاطعة إلى أخرى، حتى بلغت ٥٪ في الأصقاع الأقل ضماناً للولاء. أما معدل نسبة الاعتقال العام من مجموع سكان الاتحاد السوفياتي فكان يقارب ٣٪. نقله داڤيد ج. دالّين، في مجلة «القائد الجديد»، ٨ حزيران ١٩٤٩. بيك وغودين المذكور سابقاً، ص ٢٣٩، يتوصل إلى استخلاص مختلف عن هذا اختلافاً طفيفاً، ومعقولاً للغاية، وفيه يصف الاعتقالات على هذا التصميم؛ كانت ملفات الـ N.K.V.D تغطي كل السكان عملياً، وكان كل فرد مصنفاً في فئة. وكان أفراد التنظيم، والقيّمون يملكون إحصاءات دقيقة في كل مدينة تظهر عدد البيض القدامى، وأعضاء أحزاب المعارضة إلخ. . . من ضمن عدد سكان المدينة المعنية بالإحصاء. وكانت كل الوثائق المجرّمة قد جمعت. . . وبفضل الاعترافات التي أداها السجناء تكدّست هذه الوثائق ودخلت في ملفات خاصة، وكان كل امرىء يملك بطاقة مهرت بعلامة تشير إلى درجة الخطورة التي بلغها بنظر الدولة؛ وهذا يتوقف على عدد الوثائق المشبوهة والحاملة قرائن الاتهام، الظاهرة في ملفه. ولما كانت الإحصاءات ترسل بصورة منتظمة إلى السلطات العليا، بات من الممكن إجراء حملة تطهير، في كل آن، على أن يحافظ في الواقع على عدد الأشخاص المضبوط الماثل في كل فئة».

(١١٢) بالدوين، المذكور سابقاً.

(١١٣) كانت كوادر الشرطة السرية الروسية «في تصرف ستالين الشخصي»، أبداً شأن فرق الصدم في تنظيم «الحماية والمراتب» S.S (Verfügungstruppen) إذ كانت في عهدة هتلر نفسه. على أن التنظيمين الآنفين، حتى عندما كانا مدعوين للقتال إلى جانب القوات المسلحة إبان الحرب، فقد كانا يتبعان تشريعاً خاصاً. وكانت «القوانين الخاصة في الزواج»، التي كان من شأنها أن تحدث فصلاً ما بين فرق «الحماية والمراتب S.S» وبقية السكان، أول الإجراءات وأكثرها جوهريةً، تلك التي وضعها هملر موضع التنفيذ حالما أمسك بزمام إعادة تنظيم فرق «الحماية والمراتب S.S» هذه. وحتى قبل أن تصدر «قوانين الزواج» عن هملر، كانت فرق «الحماية والمراتب» الآنفة قد تلقت مرسوماً رسمياً، عام ١٩٢٧ يقضي بعدم اشتراكها في المناقشات أثناء اجتماعات أعضاء الحزب» (Der weg der S.S, op. cit.) والحال أن نفس المسلك أُثِر عن أعضاء الـ N.K.V.D، الذين كانوا يظلون ممتنعين عن الكلام ومحتفظين بآرائهم، لئلا يرتبط اسمهم بقطاعات ارستقراطية الحزب الأخرى، (بيك وغودين، المذكور سابقاً، ص ١٦٣).

(١١٤) إن سطوع نجم العميل السري مالينوفسكي، الذي تدرّج في عمله حتى بلغ مرتبة نائب البولشفيين في البرلمان، لمثل نموذجي عن هذه الظاهرة. انظر برترام د. ولف، المذكور سابقاً، الفصل ٣١.

(١١٥) مقطتف من ألتور خانوف، المذكور سابقاً.

(١١٦) الجهة المظلمة من القمر، نيويورك، ١٩٤٧.

(١١٧) انظر لابورت، المذكور سابقاً ص ٣٩.
(١١٨) بيك وغودين المذكورين سابقاً ص١٢٧ و ٢٣٤.
(١١٩) انظر المؤامرة النازية، المجلد ٧، ص ٨٤.
(١٢٠) الجهة المظلمة من القمر.
(١٢١) «قلَّ ما لم يكن سرياً لدى فرق «الحماية والمراتب S.S» ولكن أكثر الأمور سرية كان يتعلق بالممارسات في معسكرات الاعتقال. حتى أن أعضاء الغستابو أنفسهم لم يكن يسمح لهم... برؤية المعسكرات دون إذن خاص».
(أوجين كوغون، دولة فرق «الحماية والمراتب S.S» ميونيخ، ص ٢٩٧).
(١٢٢) بيك وغودين، المذكور سابقاً ص ١٦٩، يرويان كيف أن ضباطاً من الـ N.K.V.D، أي اللجنة الوطنية، للشؤون الداخلية معتقلين «كانوا يحتاطون للغاية من أن يوحوا بأحد أسرار الـ N.K.V.D».
(١٢٣) ومن أكثر الأمثلة النموذجية دلالة على هذه الحالة النفسية الحوار التالي المقتطف من كتاب «الجهة المظلمة من القمر»: «هَب أننا خرجنا يوماً من بولونيا، فإن السؤال التالي سوف يكون دوماً: «ولحساب مَن كنت تتجسَّس؟...» رجل... فيسأل رجل..: «ولكن لديك أيضاً زواراً أجانب. أتفترض أنهم كلهم جواسيس؟» فيكون الجواب: «فما تظنهم إذاً؟ إننا لنحسبك بالغ السذاجة حتى لتعجز عن إدراك الأمر تماماً؟»
(١٢٤) دافيد روسيه، أيام موتنا، باريس، ١٩٤٧.
(١٢٥) كان النازيون مدركين حقّ الإدراك تلك الحماية التي ما وني يوفرها لهم جدار الريبة الذي طالما أحاط بمشاريعهم. يعلن تقرير سرّي أُرسل إلى روزنبرغ حول مذبحة ٥ آلاف يهودي عام ١٩٤٣، بصورة بيّنة: «تصوروا فحسب، أن تبلغ هذه الأحداث إلى معرفة الطرف الآخر وأن تستغلّ من قبله. ومن قبيل الاحتمال الممكن ألا تحدث حملة دعائية هكذا أوصافها أي أثر في سامعيها، للسبب التالي، أن الناس إذ تقرأ ذلك أو تسمعه فإنها تكون غير مستعدة لتصديق الخبر». (المؤامرة النازية، المجلد ١، ص ١٠٠١).
(١٢٦) في «أقوال هتلر لدى المائدة» يردّد هتلر مرّات عديدة أنه «يقاتل من أجل خلق وضع حيث يسع كل امرىء أن يعرف أن السبب الداعي إلى حياته وموته إنما هو الحفاظ على الجنس البشري (ص ٣٤٩). انظر أيضاً ص ٣٤٧: «إن ذبابة تلد ملايين من البيض، التي تموت كلها. ولكن الذبابات تبقى...».
(١٢٧) إن خير النصوص حول معسكرات الاعتقال النازية هي:
- دافيد روسيه، أيام موتنا، باريس ١٩٤٧.
- أوجين كوغون المذكور سابقاً؛
- برونو بتلهايم [Dachau et buchewald] (من أيار ١٩٣٨ حتى نيسان ١٩٣٩)، في كتاب «المؤامرة النازية»، مجلد ٧، ص ٨٢٤.

ـ والمزيد حول معسكرات الاعتقال السوفياتية، انظر مجموعة النصوص الممتازة التي كتبها الناجون البولونيون، وقد طُبع تحت عنوان «الجانب المظلم من القمر»؛ وانظر كذلك دالين ج ـ دالين، المذكور سابقاً رغم أن نصوصه هي أقل إقناعاً، أحياناً، بفعل أنها تُنسب إلى شخصيات «منظورة» وقد حزمت على صيانة بيانات وأفعال اتهام.

(١٢٨) الجانب المظلم من القمر، تشير المقدمة إلى هذا النقصان الفريد في التواصل: «إنهم يسجلون. ولكنهم لا يتواصلون. . . .».

(١٢٩) انظر، بالأخص برونوبتلهايم، المذكور سابقاً: «كان ذلك لم لو أنني اكتسبت القناعة في أن هذه التجارب المريعة والمهينة لم تكن لتبلغني» باعتباري كائناً (أو فاعلاً)، إنما تبلغني، باعتباري موضوعاً أو شيئاً. كان ذلك وكأنما كنتُ مراقباً الأحداث حيث لا يعني أن أؤدي سوى دور ضئيل جداً. . . «لا يمكن لهذا أن يكون حقيقياً، إن أموراً كهذه لم تكن قد حدثت قط، ببساطة». وكان على السجناء أن يعوا بأنفسهم إن كل ذلك لم يكن واقعياً، وكان هو نفسه ما يحصل تماماً، ولم يكن محضَ كابوس. غير أنهم غالباً ما يفشلون في رسم تصور تام عما كان يحصل لهم. . . .».
انظر روشيه، المذكور سابقاً، ص ٢١٣ «عينان لم تريا ليس بمقدورهما أن تصدقا.
أنت نفسك، قبل أن تكون هاهنا، هل كنت أخذت على محمل الجد الشائعات عن غرف الغاز؟
ـ لا، قلت.
ـ هكذا. إذاً، إنهم جميعهم مثلك جميعهم في باريس، ولندن، وفي نيويورك، وحتى في بيركنو، أمام الأفران محرقة الجثث. . . ولا تزال عصية على التصديق، لخمس دقائق قبل النزول في كهف الأفران. . . .».

(١٣٠) كان أول من أدرك هذا الأمر داڤيد روسيه في كتابه «الكون الاعتقالي»، ١٩٤٧.

(١٣١) روسيه، المذكور سابقاً، ص ٥٨٧.

(١٣٢) انظر جورج باتاي في نقد critique، عدد كانون الثاني ١٩٤٨، ص ٧٢.

(١٣٣) يحتوي كتاب «روسيه» على عدد كبير من هذه «النظرات» إلى «الطبيعة» البشرية، القائمة بصورة رئيسية على ملاحظة أنه، عقب بعض الوقت، تكاد تصير لذهنية المعتقلين مشابهة لذهنية حرّاس المعسكر، حتى يشق على المرء أن يجد تمايزاً بينهما.

(١٣٤) بغية تجنّب سوء التفاهم، ربّما يجدر أن نضيف أن مسألة الحرب برمّتها أصابها تحول حاسم بتدخل القنبلة الهيدروجينية. إلا أن نقاش هذه المسألة يتجاوز موضوعه هذا الكتاب، بطبيعة الحال.

(١٣٥) هذا ما جرى في ألمانيا في نهاية العام ١٩٤٢، وعليه فقد وجّه هملر مذكرة إلى كل آمري المعسكرات. طالباً منهم أن «يقلصوا بأي ثمن نسبة الوفيات». إذ اتضح أنه من بين ١٣٦,٠٠٠ قادم جديد إلى المعسكر، كان سبعون ألفاً منهم قد ماتوا بُعيدَ ذلك. انظر «المؤامرة النازية»، المجلد ٤، الملحق ٢. ويجمع، في هذا السياق، آخر مسارد معسكرات الاعتقال في روسيا السوفياتية أنه بعد العام ١٩٤٩ ـ أي في حياة ستالين ـ

كانت نسبة الوفيات في المعسكرات، التي بلغت ٦٠٪ من المعتقلين فيما مضى، تدنّت بصورة متدرِّجة، على الأرجح بسبب من النقص في الأيدي العاملة، وقد عَمّ الاتحاد السوفياتي حتى بلغ حد الكارثة. على أن هذا التحسن في ظروف الحياة ينبغي ألاّ يوضع في اعتبار أزمة النظام التي تلت موت ستالين، والتي برزت على أظهر ما يمكن في معسكرات الاعتقال نفسها، للمرة الأولى.
(C.f Wilhelm Starlinger, Grenzen der sowjectmacht, Würzburg, 1955).

(١٣٦) انظر كوغون، المذكور سابقاً، ص ٥٨: «كان الجزء الأكبر من الشغل (الشاق) المنجز في معسكرات الاعتقال عديم الجدوى، إما أنه كان لا طائل تحته، أو لأنه كان سيىء التنظيم، بحيث يجبر الشغيلة على استعادته مرتين أو ثلاثاً». بتلهايم كذلك، المذكور سابقاً، ص ٨٣١ ـ ٨٣٢: «كان السجناء الجدد، بالأخص، مجبرين على أداء أعمال عبثية. . . وكانوا يشعرون بأنهم منحطو القدر. . . وكانوا يفضلون القيام بعمل، وإن كان أقسى، عمل ينتج شيئاً مفيداً. . .». وحتى دالّين نفسه الذي يستند كتابه كله إلى أطروحة أن الغاية من المعسكرات الروسية كانت توفير الأيدي العاملة بأسعار زهيدة، انتهى إلى الإقرار بعدم فعالية الشغل في معسكرات الاعتقال، المذكور سابقاً، ص ١٠٥. والحال فإن النظريات المتداولة حول النظام الاعتقالي الروسي باعتباره إجراءً اقتصادياً يهدف إلى توفير مساهمة في الأيدي العاملة الزهيدة، تصير مفنّدةً ومرفوضة، إن صدقت التقارير الحديثة المتعلقة بالإعفاءات الجماعية وإزالة معسكرات الاعتقال. فلو كانت هذه المعسكرات قد خدمت تحقيق هدف اقتصادي هام، لَمّا سمح النظام لنفسه أن يقدم على تصفيتها سريعاً دون أن تترتب عن ذلك عواقب خطرة بالنسبة للنظام الاقتصادي برمته.

(١٣٧) إلى الملايين من الناس الذين نقلهم النازيون إلى معسكرات الإبادة، لم يكفّ هؤلاء عن بناء مشاريع استعمار جديدة ـ إذ نقلوا ألماناً من ألمانيا أو من الأراضي المحتلة باتجاه الشرق لغايات استعمارية. وهذا مما يشكل عائقاً جدياً حيال العمليات العسكرية والاستغلال الاقتصادي للاطلاع على مختلف المناظرات في هذا الشأن، والصراع الدائم بين الهرمية المدنية النازية في أراضي الشرق المحتلة وهرمية فرق «الحماية والمراتب S.S»، انظر بالأخص، المجلد ٢٩ من «محاكمة الجرائم في الحرب الكبرى»، نورمبرغ ١٩٤٧.

(١٣٨) بتلهايم، المذكور سابقاً، يذكر أن الحراس لبثوا يعتمدون، في المعسكرات مسلكاً شبيهاً بمسلك السجناء أنفسهم، ليضفوا المزيد من المناخ غير الواقعي على الإطار المذكور.

(١٣٩) ليس عبثاً أن يدرك المرء أن كلَّ الصور الملتقطة لمعسكرات الاعتقال تحمل على الخداع بمقدار ما تكتفي بإظهار المعسكرات في آخر مرحلة لها فحسب، أي لحظة دخلتها الفرق الحليفة. إذ لم يكن آنئذٍ معسكرات للقتل في ألمانيا، بكل ما تعنيه الكلمة، لأنّ كل تجهيزات الإبادة كانت قد فُككت ونقلت، في تلك الأونة. ومن جهة

أخرى، فإن ما أثار استنكار الحلفاء وألقى على أفلامهم طابع الفظاعة الأخص ـ ونعني رؤيتهم الهياكل العظمية البشرية ـ لم يكن سمة معسكرات الاعتقال الألمانية المعهودة على الإطلاق. إذ كانت الإبادة تتمّ برش الغاز (على المُبادين)، وليس بحرمانهم من الطعام. كان الوضع في المعسكرات لاحقاً بعواقب الأحداث التي جرت أثناء الأشهر الأولى من الحرب؛ وكان هملر قد أمر بإخلاء كل معسكرات الإبادة في الشرق ـ والمعسكرات الألمانية آنئذٍ تكاد تفيض بمعتقليها موضوع الإبادة ـ ولم يكن من وسيلة لتوفير التموين من ألمانيا.

(١٤٠) الحياة في معسكر اعتقال إن هي إلا مسار موت لا نهاية منه، هذا ما أكده روسّيه، المذكور سابقاً، مواضع متفرقة.

(١٤١) ساولز، المذكور سابقاً، ص ٥٠، يصرُّ على أن المجرمين ينبغي ألا يرسلوا إلى المعسكرات أثناء تأديتهم عقابهم الشرعي.

(١٤٢) كان النقص في الزنازين بالغ الحدّة في روسيا، بحيث لم تشهد السنوات ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ سوى ٣٦٪ من تنفيذ إعدامات المحكومين شرعياً. انظر دالين، المذكور سابقاً، ص ١٥٨.

(١٤٣) «لطالما علقت الغستابو وفرق «الحماية والمراتب S.S» أهمية كبرى على خلط فئات المعتقلين في المعسكرات. حتى كان المعتقلون لا ينتمون إلى أية فئة بعينها في أية من هذه المعسكرات». (كوغون، المذكور سابقاً، ص ١٩).

في روسيا، كانت العادة أن يخلط السجناء السياسيون بسجناء الحق العام، منذ البدء. وفي السنوات العشر الأولى من النظام السوفياتي، كانت تجمعات اليسار السياسية تنعم ببعض الامتيازات؛ ولما ساد الطابع التوتاليتاري النظام سيادة تامة «وفي نهاية العشرينيات، جعل يعامل السياسيين، حتى الرسميين منهم، أسوأ من معاملة المجرمين الشذّاذ والتافهين». (دالين، المذكور سابقاً، ص ١٧٧).

(١٤٤) إن كتاب «روسّيه» Rousset يشكو من تضخيمه أمر تأثير الشيوعيين الألمان، الذين كانوا لا يزالون يوجّهون الإدارة الداخلية لمؤسسة سجل القيد. Buchenwald.

(١٤٥) انظر مثلاً، شهادة السيدة بوبر ـ نيومان (الزوجة السابقة للشيوعي الألماني هاينز نيومان) التي نجت من معسكرات الاعتقال السوفياتية والنازية: «لم يكن لدى الروس... ولدى النازيين على السواء أدنى أثر من السادية... كان حراسنا الروس رجالاً ذوي حشمة ولم يكونوا ساديين، ولكنهم ما لبثوا يستجيبون، بإخلاص، لمتطلبات النظام غير الإنساني» (في ظل ديكتاتوريين).

(١٤٦) برونو بتلهايم، «السلوك في أقصى الأوضاع»، في «مجلة غير الطبيعي وعلم النفس الاجتماعي»، المجلد ٣٨، رقم ٤، ١٩٤٣، يصف حسن التقدير الذي يحمله المجرمون في نفوسهم، والسجناء السياسيون بالمقارنة مع أولئك الذين لم يكونوا قد ارتكبوا أي جنحة. وكان هؤلاء الأخيرون أقل السجناء استعداداً لتحمُّل الصدمة الأولى»، وكانوا أول من ينهارون. ويعزو بتلهايم ذلك إلى انتمائهم إلى الطبقة

الوسطى.

(١٤٧) روسّيه، المذكور سابقاً، ص ٧١.

(١٤٨) لدراسة الوضع في معسكرات الاعتقال الفرنسية، انظر أرثو كويستلر، نُفاية الأرض، ١٩٤١.

(١٤٩) كوغون، المذكور سابقاً، ص ٦.

(١٥٠) انظر، المؤامرة النازية، المجلد ٤، ص ٨٠٠.

(١٥١) بيك وغودين، المذكور سابقاً، يصرحان علناً بأن «المعارضين لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة، نسبياً، من نزلاء السجون [في روسيا]» (ص ٨٧) وأنه لم يكن هناك أي نوع من الصلة بين «سجن امرىء وجنحة ما» (ص ٩٥).

(١٥٢) برونو بتلهايم، «في داشو وبوخنوالد»، في سياق تفصيله حول واقع أن غالبية السجناء «جعلت تتبيّن قيم الغستابو»، يشدِّد على ذلك أن لم يكن نتيجة الحملة الدعائية... فالغستابو كانت تصرّ، على أي حال، على منعهم من التعبير عن مشاعرهم». (ص ٨٣٤ ـ ٨٣٥).

وكان هِملر قد منع منعاً صريحاً كلَّ حملة دعائية في المعسكرات أيّا تكن. «إذ تكمن التربية في السلوك، وليس في أية توجيهات على قاعدة إيديولوجية». «حول التنظيم وواجبات فرق «الحماية والمراتب S.S والشرطة»، في كتاب:

[Nationalpolitischer lehrgang der Werhrmacht, 1973].

مأخوذ من «المؤامرة النازية»، المجلد ٤، ص ٦١٦.

(١٥٣) روسّيه، المذكور سابقاً، ص ٤٦٤.

(١٥٤) انظر سرد سيرجي مالاخوف، في دالّين، المذكور سابقاً ص ٢٠.

(١٥٥) انظر ألبير كامو في «مرتان في سنة»، ١٩٤٧.

(١٥٦) إن كتاب روسّيه، المذكور سابقاً، ينطوي في جزء كبير منه على نقاشات هذا المأزق من قبل السجناء.

(١٥٧) بتلهايم، المذكور سابقاً، يصفُ المسارَ الذي يكون فيه الحرّاسُ، أبداً شأن السجناء، «مشروطين» بالحياة في المعسكر، وكيف كانوا يخشون من العودة إلى العالم الخارجي.

إذاً، كان روسّيه محقاً في إصراره على أن «الضحية أسوةً بالجلاد كانا سافلين، وأنّ درس المعسكرات المأثور هو أخوة الخساسة». (ص ٥٨٨).

(١٥٨) يظهر بتلهايم، المذكور سابقاً، كيف كان «هَمُّ السجناء الجدد الرئيسيين بأن يحفظوا شخصيتهم سليمة»، في حين كانت مشكلة السجناء القدامى: «كيف يحيا المرء أفضل الممكن في داخل المعسكر؟»

(١٥٩) ينقل روسّيه، المذكور سابقاً، ص ٣٩٠، الخطبة التالية من عضو في «الحماية والمراتب S.S» إلى بروفسور: «لقد كنت بروفسوراً، ولكنك لسته الآن. لم تعد سيداً عظيماً. لقد صرتَ صغيراً للغاية، الآن. صغيراً جداً. أنا من بتُّ عظيماً!».

(١٦٠) كوغون، المذكور سابقاً، ص ٦، يتحدث عن إمكانية أن تكون المعسكرات قد احتفظ بها بمثابة مختبرات وحقول تجارب لفرق «الحماية والمراتب S.S». وفيه يجري وصفاً مفصلاً للفرق بين المعسكرات الأولى التي كانت تديرها فصائل الهجوم S.A، والمعسكرات الأخيرة التي أدارتها فرق «الحماية والمراتب S.S». «ولم يكن أيٌّ من المعسكرات ليتجاوز عدد المعتقلين فيه الألف. وكانت الحياة تعصى على أي وصف. وروايات نفرة من السجناء القدامى الناجين من هذه السنوات، تجمع كلها على التأكيد أنه لم يبقَ شكل واحد من الفساد إلاّ ومارسته فصائل الهجوم S.A. غير أن كل هذه الأفعال إنما كانت صادرة عن حيوانية فردية، في حين لم يكن النظام البارد، المنظم غاية التنظيم، والسائد الكتل البشرية جمعاء، قد جرى تطبيقه بعد. وهذا الأخير، كان من شأن فرق الحماية والمراتب S.S» (ص ٧).

لقد بلغ هذا النظام الجديد، بآليته، حداً مريعاً، بحيث إنه سعى بقدر ما هو مُتاح إنسانياً، إلى ملاشاة حسّ المسؤولية. فحين يصدر الأمر، مثلاً، بقتل مئات من السجناء الروس يومياً، يلجأ القاتلون إلى ثقب نُقب في جدار يطلقون منه النار دون أن يروا الضحايا. (انظر إرنست فيدر «رسالة في علم نفس الإرهاب»، في مجلة Synthèses بروكسيل ١٩٤٦). ويعمد السجناء من جهة أخرى، إلى خلقِ النزوع المنحرفِ اصطناعياً لدى الأشخاص الذين يكونون أسوياء. وفي هذا الصدد، ينقل لنا روسِّيه أقوالاً تالية لأحد حراس «الحماية والمراتب S.S»: «غالباً ما أُستارُ إلى أقذف. لدي امرأة وثلاثة صغار في برسلو. كنت فيما مضى رجلاً سوياً تماماً. إليك ما صنع بي هؤلاء. الآن حين يعطوني مأذونية للخروج، لا أمضي إلى منزلي. ما عدتُ أجرؤ على التطلع إلى امرأتي في وجهها». (ص ٢٧٣).

تضمنت الوثائق حول الفترة الهتلرية عدداً من الشهادات التي تفيد عن معدَّل سوية أولئك الذين أُوكل إليهم برنامج الإبادة الهتلري. وقد نجد مجموعة زاخرة في كتاب ليون بولياكوف، «سلاح المعاداة للسامية»، الذي نشرته الأونيسكو في «الرايخ الثالث، لندن ١٩٥٥». وعلى هذا فإن أغلبية الرجال في الوحدات المستخدمة لهذه الغايات لم تكن من المتطوعين؛ بل كانوا قد جُندوا من الشرطة العادية لأداء هذه المهام الخاصة. غير أن فرق «الحماية والمراتب S.S»، المدرَّبة لخوضِ الحروب، كانت تجد هذا النوع من الواجب أسوأ من القتال في أول خط عسكري. وقد أكبر شاهد عيان، في تقرير حول تنفيذ إعدام جماعي، من قبل «فرق الحماية والمراتب S.S، هذا الفوج لكونه «مثالياً»، إلى درجة أن يتحمل «الإبادة الكاملة دون اللجوء إلى الكحول».

أن يشاء (النازيون أو البولشفيون) أن يُلغى كل حافز شخصي، وكل نزوع أثناء «الإبادات»، وتقليص الفظاعات إلى حدها الأدنى، فهذا أمر يثبته انصراف فريق من الأطباء والمهندسين، المولجين بتشغيل غرف الغاز، إلى إجراء المزيد من التحسينات عليها: ذلك أنها (التحسينات الآنفة) ما كانت لتزيد من إنتاجية مصانع الجثث فحسب،

بل كانت تهدف إلى تسريع مسار الموت وتلطيفه أيضاً.

(١٦١) أحسن روسّيه إبراز هذه النقطة في أعماله. ولقد حوَّلت ظروف الحياة الاجتماعية في المعسكرات الغالبية العظمى من المعتقلين، أكانوا ألماناً أم منقولين أو مهجرين، وأية كانت مراكزهم الاجتماعية السابقة ونشأتهم.. إلى عامة منحطة، خاضعة تماماً لردود الفعل الأولية التي تتملز بها الغريزة الحيوانية». (ص ١٨٣).

(١٦٢) إلى هذا السياق تنتمي ندرة المنتحرين في المعسكرات. وغالباً ما تكون الانتحارات تحدث قبل الاعتقال والإبعاد أكثر مما في المعسكر بالذات. وهو ما يعلّل، جزئياً، سعي المسؤولين عن المعسكرات الحثيث، وبكل الوسائل، للحؤول دون هذه الانتحارات، التي تتمّ عن عفوية القائمين بها، آخر المطاف. وفق إحصاءات بوخنوالد (المؤامرة النازية، المجلد ٤، ص ٨٠٠)، يظهر أن نسبة القتلى انتحاراً من بين مجموع القتلى والموتى إبادة تكاد تبلغ ٠,٥٪ لم يكن ثمة إلا انتحاران كل سنة، في حين أن عدد القتلى الإجمالي، بلغ في الآن نفسه ٣٥١٦ قتيلاً. وبدورها، توردُ مساردُ المعسكرات الروسية نفس الظاهرة. انظر مثلاً، ستار لينغر، المذكور سابقاً، ص ٧٥.

(١٦٣) روسّيه، المذكور سابقاً، ص ٥٢٥.

الفصل الرابع: إيديولوجيا وإرهاب

(١) قال أنجلز في تأبينه ماركس: «كما كان داروين قد اكتشف قانون نمو الحياة العضوية، كذلك فإن ماركس قد اكتشف مبدأ نموّ التاريخ البشري». ثم إننا نجد تأويلاً مماثلاً في المدخل الذي يصوغه إنجلز لطبعة البيان الشيوعي عام ١٨٩٠، وفي مُدخله إلى «أصل العائلة». يورد مرة أخرى «نظرية التطور لدى داروين» و«نظرية فائض الإنتاج» بحسب ماركس، جنباً إلى جنب.

(٢) للاطلاع على مفهوم العمل الماركسي باعتباره «ضرورة أبدية فرضتها الطبيعة على الإنسان، فلا يسعه دونها أن يتحقق الأيض (Metabolisme) بين الإنسان الأنف والطبيعة، وبالتالي لن تكون هناك حياة»، انظر «رأس المال»، المجلد ١، الجزء ١، الفصل ١ و ٥. المقطع المستشهد به مقتطف من الفصل الأول، قطاع ٢.

(٣) خطاب ستالين في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٢؛ استشهاد مأخوذ من لينين، مختارات، مجلد ١، ص ٣٣، موسكو، ١٩٤٧. وتجدر الإشارة إلى أن «المنطق»، كان من الصفات النادرة التي مدحها خروتشيف في ستالين في خطابه المفجم إلى المؤتمر العشرين.

(٤) «Ein Solcher (Sc. einsamer) Menseh folgert immer eins aus dem audern und deukt alles Zum Argsten.» In Erbauliche Schriften, «Warum die Einsamkeit Zu flieken?»

(٥) «Civitate Dei»، «مدينة الله»، الكتاب ١٢، الفصل ٢٠.

المحتويات

مدخل........................... ٥

الفصل الأول: مجتمع دون طبقات............... ٣١

الفصل الثاني: الحركة التوتاليتارية............... ٧٩

الفصل الثالث: التوتاليتارية في السلطة.............. ١٤١

الفصل الرابع: إيديولوجية وإرهاب.............. ٢٤٣

الحواشي: ٢٧٩

هذا الكتاب هو أحد المراجع الكلاسيكية في العلوم السياسية. يتناول المؤسّسات التي تنشئها التنظيمات والحركات التوتاليتارية، كما يدرس أوجه عملها، مركّزاً على أبرز شكلين للهيمنة التوتاليتارية: النازية الألمانية والستالينية السوفييتية. وفي هذا يتم رصد الكيفية التي يصار بموجبها إلى تحويل الطبقات الاجتماعية إلى جماهير، وتفكيك دور الدعاية في تشويه صورة العالم غير التوتاليتاري، وطبعاً اللجوء إلى الإرهاب كونه جوهر هذا النمط من الأنظمة.

وفي فصل ختامي لامع تحلّل المؤلفة طبيعة العزلة والانكفاء وتفتّت الروابط المجتمعية باعتبارها من الشروط الضرورية المسبقة لنشأة السيطرة التوتاليتارية.

حنة أرندت (1906-1975) فيلسوفة أميركية من أصل ألماني. من أبرز علماء الاجتماع السياسي في القرن العشرين. صدر لها عن دار الساقي 'في العنف'.

ISBN 978-1-85516-774-2

DAR AL SAQI
دار الساقي

www.daralsaqi.com

9 781855 167742 >